لويس التوسر

وعدد من الباحثين

قراءة رأس المال

الجزء الثاني

ترجمة: تيسير شيخ الأرض

أصول الفكر الاشتراكي (٢١)

اصول الفكر الاشتراكي ـ ٢١
قراءة راس المال
الجزء الثاني

العنوان الأصلي للكتاب :

LOUIS ALTHUSSER, ÉTIENNE
BALIBAR, ROGER ESTABLET

LIRE LE CAPITAL

TOME II

FRANÇOIS MASPERO

PARIS

لويس التوسير
وعدد من المفكرين

قراءة رأس المال

الجزء الثاني

ترجمة
تيسير شيخ الأرض

منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي
دمشق ـ ١٩٧٤

لويس التوسر

موضوع رأس المال

١ ـ تنبيـه

لدى تقسيم العمل النصف مقرر والنصف تلقائي الذي هيمن على تنظيم هذه الدراسة المشتركة عن **رأس المال** ، كان دوري ان اتحدث عن **علاقة ماركس بتاليفه** . لقد وضعت نصب عيني ، أن أعالج تحت هـــذا العنوان ، السؤال التالي : ما التصور الذي كونه ماركس ، أو قدمه لنا ، عن طبيعة مشروعه ؟ في أية مفهومات فكر جدته ، وبالتالي تميزه ، مـن « علماء الاقتصاد الكلاسيكين »؟في أية منظومة من المفهومات،أدى الشروط التي استثارت مكتشفات « علم الاقتصاد الكلاسيكي » من ناحيـة ، ومكتشفاته الخاصة من ناحية أخرى . كنت اضع بذلك نصب عيني ، أن اسأل ماركس ذاته ، لكي أرى أين وكيف فكر نظريا ، في العلاقة بـين مؤلفه والشروط النظرية التاريخية لانتاجه . كان في خاطري على هـــذا النحو ، ان اطرح عليه مباشرة المسألة الابستمولوجية الاساسية ، التـي هي موضوع الفلسفة الماركسية ذاته ، وأن أقيس درجة الوعي الفلسفي الواضح ، التي بلغها ماركس ، في خلال احكامه **رأس المال** ، قياسا دقيقـا قدر الامكان . ان اتخاذ هذا الاجراء لهو ، في المجال الفلسفي الذي شقه ماركس بفعل تأسيسه العلمي ، موازنة بين القسم الذي أناره والقســم الذي بقي في الظل . وأنا اذ أقيس ماقام به ماركس أريد أن أقدم قـدر مايمكن ذلك ، مادعانا هو ذاته الى القيام به ، من أجل تعيين موقع هذا المجال ، وتقدير اتساعه ، وجعله ممكن البلـوغ بالنسبـة الى الكشف

الفلسفي ، ــ وبالاختصار ، من أجل تثبيت المجال النظري المفتوح على البحث الفلسفي الماركسي ، تثبيتا دقيقا قدر الامكان .

ذلك كان مشروعي ؛ وكان بمقدوره أن يبدو للنظرة الاولى بسيطا وتنفيذيا بكليته . وبالفعل ، فقد ترك لنا ماركس في نص **رأس المال** أو حواشيه ، وهو يجتاز طريقه ، سلسلة كاملة من الاحكام على تأليفه نفسه ، وموازنات نقدية بينه وبين أسلافه (الفيزيوقراطيين ، وسميث ، وريكاردو ، الخ ...) ، واخيرا ملاحظات منهجية دقيقة جدا ، تقرب اساليبه في **التحليل** ، من منهج العلوم الرياضية والفيزيائية والبيولوجية الخ ... والمنهج الجدلي الذي حدده هيغل . وبما اننا نجد تحت تصرفنا ، من ناحية اخرى ، **المدخل الى الاسهام في نقد الاقتصاد السياسي** لعام ١٨٥٧ ، الذي يتوسع توسعا عميقا الى حد بعيد ، بالملاحظات النظرية والمنهجية الاولى ، الواردة في الكتاب الثاني من **بؤس الفلسفة (١٨٤٧)** ، فقد بدا مشروعا لنا ، أن نعتقد ، أن جملة هذه النصوص كانت تشمل في الواقع ، موضوع تفكيرنا ، وكان يكفي بالاجمال اخضاع هذه المادة ، المحكمة من قبل ، الى ترتيب منظومي ، يتجسد هذا المشروع الابستمولوجي ، الذي تكلمت عليه منذ قليل ، ويصبح واقعا . كان يبدو طبيعيا بالواقع ، ان نعتقد أن ماركس ، حينما كان يتكلم على مؤلفه ومكتشفاته ، كان يفكر في جدة موضوعه ، وبالتالي في تميزه الخاص ، بحدود مطابقة من الناحية الفلسفية ؛ وان هذا التفكير الفلسفي المطابق ، كان يجري هو ذاته ، على تحديد ما **للموضوع العلمي لراس المال** ، مثبتا تميزه الخاص ، في حدود نوعية .

بيد أن مواثيق قراءة **رأس المال** ، التي هي في متناولنا في تاريخ تفسير الماركسية ، شأنها شأن التجربة التي بامكاننا نحن انفسنا أن نقوم بها في قراءة **رأس المال** ، تضعنا امام صعوبات حقيقية ، ملازمة لنص ماركس بالذات . وسوف أجمع هذه الصعوبات ، تحت عنوانين رئيسيين، هما موضوع العرض الذي أقوم به .

١) خلافا لبعض المظاهر ، ولتوقعنا في كل الحالات ، لا تقدم لنا تأملات ماركس المنهجية في **رأس المال** ، المفهوم الموسَّع ؛ ولا حتى المفهوم **الصريح** عن **موضوع الفلسفة الماركسية** . انها تقدم لنا دائما ، ما نتعرفه به ، ونتحقق من هويته ، ونحصره ؛ ونفكر فيه أخيرا ؛ ولكن ذلك غالبا ما يكون في نهاية بحث طويل ، وبعد أن نكون نفذنا الى سر بعض التعابير. واذن ، فسؤالنا يتطلب اكثر من مجرد قراءة حرفية ، حتى لو كانت واعية ؛ انه يتطلب قراءة **نقدية** حقيقية ، تطبق على نص ماركس ، المبادىء ذاتها لهذه الفلسفة الماركسية ، التي نبحث مع ذلك عنها ، في **رأس المال** . ان هذه القراءة النقدية ، تبدو وكأنها دور ؛ لاننا نبدو وكأننا نتوقع الوصول الى الفلسفة الماركسية ، من تطبيقها بالذات . لندقق القول اذن ؛ اننا ننتظر من **العمل النظري** للمبادىء الفلسفية ، التي قدمها لنا ماركس بوضوح ، او التي يمكن استخلاصها من « مؤلفاته في فترة القطيعة وفترة النضج » ، ــ ننتظر من العمل النظري لهذه المبادىء المطبقة على **رأس المال**، أن تصل الى أقصى درجات نموها واثرائها ، في الوقت الذي تصل فيه الى ارهاف دقتها . ان هذا الدور الظاهر لايمكن أن يكون مفاجئا لنا ؛ اذ ان كل انتاج « معرفة » يتضمنه في عمليته التي ينتجها بها .

٢) ان هذا البحث الفلسفي ، يصطدم مع ذلك بصعوبة واقعية ، لا تدور هذه المرة اطلاقا حول حضور موضوع **الفلسفة** الماركسية وتميزه في **رأس المال** ؛ وانما حول حضور الموضوع **العلمي** وتميزه ، في **رأس المال** ذاته . ولكيلا نستبقي الا سؤالا واحدا وبسيطا (هو نفسه من طبيعة الاعراض) ، تدور حوله غالبية التفسيرات والانتقادات **لرأس المال** ، نسأل : ما طبيعة الموضوع الذي يقدم لنا **رأس المال** نظريته عنه ؛ اذا تكلمنا لغة دقيقة ؟ أهو « الاقتصاد » أم « التاريخ » ؟ واذا شئنا أن نخصص هذا السؤال ، وافترضنا أن موضوع **رأس المال** هو « الاقتصاد » ؛ فبأي شيء يتميز هذا الموضوع في مفهومه ، تميزا دقيقا جدا ، من موضوع « الاقتصاد الكلاسيكي » ؟ واذا كان « التاريخ » هو موضوع **رأس المال** ، فما هذا التاريخ ؟ وما مكان « الاقتصاد » في « التاريخ » ؟ الخ . . . هنا ايضا يمكن لمجرد قراءتنا ماركس قراءة حرفية ، أن تتركنا ــ ولو كانت واعية ــ في الجوع الذي نتضور منه ؛ او حتى يمكن لها ان تجعلنا نمر **بالقرب من السؤال** ، وان تعفينا من طرح هذا السؤال الجوهري ، مع ذلك ، لفهم ماركس ، ــ وان تحرمنا من الوعي الصحيح للثورة النظرية التي اثارها اكتشاف ماركس ، ومن مدى نتائجها . لاشك ان ماركس قد قدم لنا في **رأس المال** ، في صورة صريحة الى حد بعيد ، ما يجعلنا نتحقق من هوية مفهوم موضوعه والنص عليه ؛ ولكن ، ما ذا أقول ؟ فهو نفسه قد نص عليه في حدود بلغت الكمال من الوضوح . ولكن ، اذا كان ماركس قد صاغ دون التباس ، مفهوم موضوعه ، فهو لم يحدد دائما بالوضوح ذاته مفهوم **تميزه**، اعني مفهوم **الفارق النوعي** الذي يفصله عن موضوع « الاقتصاد الكلاسيكي » . أما ان ماركس كان لديه وعي جاد

بوجود هذا التميز ، فهذا لايثير لدينا أي شك ؛ اذ ان النقد الذي وجهه الى « الاقتصاد الكلاسيكي » كله يثبت ذلك . بيد ان هذه الصيغ التي كان يقدم لنا فيها هذا التميز ، اي هذا الفارق النوعي ، كانت في بعض الاحيان مربكة ؛ كما سنرى . لقد كانت تضعنا دون شك على الطريق المؤدي الى مفهوم هذا التميز ؛ ولكن ذلك غالبا ما كان بعد بحث طويل ؛ وهنا ايضا ، بعد النفاذ الى سر بعض تعابيره . ولكن ، كيف نثبت بشيء من الوضوح النوعية الفارقية لموضوع **رأس المال** ، من دون قراءة نقدية ومعرفية ، تحدد **المحل** الذي ينفصل فيه ماركس نظريا عن اسلافه ، ويحدد دلالة هذه القطيعة ؟ فكيف ندعي هذه النتيجة ، من دون ان نلجأ بالضبط ، الى نظرية في تاريخ انتاج المعارف ، مطبقة على العلاقات القائمة بين ماركس والتاريخ السابق عليه ؛ وبالتالي ، من دون اللجوء الى مبادىء **الفلسفة الماركسية** ؟ الى هذا السؤال الاول ، ينضاف ـ كما سنرى ـ سؤال آخر ، وهو : الا ترتبط الصعوبة التي يبدو ان ماركس عاناها اذ فكر في مفهوم « دقيق » في الفارق المميز لموضوعه من موضوع « الاقتصاد الكلاسيكي » ، **بطبيعة** كشفه ، اي في **جدته** المعجزة ؟ الا ترتبط بواقع ان هذا الكشف كان من الناحية النظرية **متقدما تقدما بعيدا** على المفهومات الفلسفية الجاهزة في ذلك الحين ؟ وفي هذه الحال ، الا يتطلب الكشف العلمي الذي اتى به ماركس ، حينئذ بالضرورة ، طرح مسائل فلسفية **جديدة** ، تقتضيها طبيعة **موضوعه الجديد** المربكة ؟ بهذا المسوغ الاخير ، قد تجد الفلسفة نفسها مدعوة الى كل قراءة متعمقة **لرأس المال** ، للاجابة عن الاسئلة المثيرة للدهشة ، التي يطرحها عليها نصه ؛ نعني اسئلة لم تطرح من قبل ، وحاسمة ، بالنسبة الى مستقبل الفلسفة ذاتها .

ذلكم اذن الموضوع المزدوج لهذه الدراسة ، الذي لا يصبح ممكنا الا باحالة دائمة مزدوجة ؛ فتحديد هوية موضوع الفلسفة الماركسية العاملة في **رأس المال** ومعرفته ، يفترضان تحديد هوية الفارق النوعي لموضوع **رأس المال** ذاته ومعرفته ، ــ وهو أمر يتضمن من جهته اللجوء الى الفلسفة الماركسية ، ويتطلب اغناءها . انه ليس من الممكن لنا ، ان نقرأ **رأس المال** حقا ، من دون معونة الفلسفة الماركسية ، التي علينا ان نقرأها هي ايضا ، في **رأس المال** ذاته ، في الوقت نفسه . فاذا كانت هذه القراءة المزدوجة ، والاحالة الدائمة للقراءة العلمية الى القراءة الفلسفية ، وللقراءة الفلسفية الى القراءة العلمية ، ضروريتين وخصبتين؛ امكننا ان نتعرف فيهما دون شك ، الصفة الخاصة لهذه الثورةالفلسفية، التي يحملها بذاته كشف ماركس العلمي ؛ وهي ثورة تفتتح نمطا من التفكير الفلسفي الاصيل حقا .

ولئن كانت هذه القراءة المزدوجة ضرورية ، فهذا ما بامكاننا ان تقنعنا به أيضا ، استدلالا بالضد ، الصعوبات وتناقضات المعنى التي اثارتها في الماضي القراءات الساذجة والمباشرة **لرأس المال** ؛ وهي صعوبات وتناقضات معنى تتعلق جميعا باساءة فهم فادحة في كثير او قليل ، تدور حول الفارق النوعي لموضوع **رأس المال** . اننا مضطرون اضطرارا كبيرا ، أن ندخل في حسابنا هذه الحقيقة الاجمالية فحتى فترة حديثة نسبيا ، لم يقرأ **رأس المال** قط ، من « المختصين » ، الا علماءالاقتصاد والمؤرخون، الذين غالبا ماظن بعضهم ، ان **رأس المال** هو بحث في « الاقتصاد » ، بالمعنى المباشر لممارستهم الخاصة ؛ وظن بعضهم الآخر ، ان **رأس المال** هو ، في بعض اجزائه ، مؤلف تاريخي ، بالمعنىالمباشر لممارستهم الخاصة.

لقد قرأ علماء الاقتصاد والمؤرخون هذا « الكتاب » ، الذي درسته آلاف مؤلفة من **المناضلين من العمال ؛ ولكن** لم يقراه الفلاسفة(١) الا نادرا ، أي لم يقراه « الاختصاصيون » القادرون على ان يطرحوا على **رأس المال** ، السؤال المسبق عن طبيعة موضوعه الفرقية . فماعدا استثناءات نادرة تتزايد اثارتها للانتباه ، لم يكن علماء الاقتصاد والمؤرخون في حالة تمكنهم من ان يطرحوا عليه هذا النوع من السؤال ، في صورته الدقيقة على الاقل ؛ وبالتالي ، ان يحددوا مفهوميا في النهاية ، هوية مايميز بذاته موضوع ماركس ، من الموضوعات الاخرى ، المماثلة او المنتسبة اليه ظاهريا ، سواء اكانت سابقة عليه ام معاصرة له . ان مشروعا كهذا ، لم يكن من الممكن ان يصل اليه عموما ، الا الفلاسفة او الاختصاصيون الذين يتمتعون

---

(١) لاسباب عميقة الى حد بعيد ، غالبا ما كان المناضلون والقادة **السياسيون** في الواقع ، هم الذين عرفوا أن يقرؤوا **رأس المال** ، ويفهموه ، قراءة الفلاسفة وفهمهم ؛ من دون ان يكونوا فلاسفة محترفين . ان لينين هو اكبر مثال خارق على ذلك ؛ ففهمه **الفلسفي لرأس المال** ، يخلع على تحليلاته الاقتصادية والسياسية عمقا ودقة وحدة لايشبهها شيء . ففي الصورة التي لدينا عن لينين ، يحجب القائد السياسي الكبير ، في أغلب الاحيان ، الرجل الذي انكب على الدراسة الصابرة والدقيقة والعميقة لمؤلفات ماركس النظرية الكبيرة . انه لم يكن من باب الصدفة ، ان نكون مدينين للسنوات الاولى من نشاط لينين العام (السنوات التي سبقت ثورة عام ١٩٠٥) ؛ بكثير من النصوص الحادة ، المخصصة للمسائل الاشد صعوبة ، في نظرية **رأس المال** . لقد قدمت عشر سنوات من الدراسة والتأمل **لرأس المال** ، للرجل هذا **التكوين النظري** ، الذي لايشبهه تكوين ، والذي أنتج الفهم السياسي لدى قائد الحركة العمالية الروسية والاممية . ومن أجل هذا السبب ايضا ، كانت لمؤلفات لينين الاقتصادية والسياسية (ليس فقط مؤلفاته المكتوبة ، وانما عمله التاريخي ايضا) ، هذه القيمة النظرية والفلسفية ؛ فبامكاننا ان ندرس **الفلسفة الماركسية وهي تعمل** ، اي في حالتها « العملية » ؛ اي الفلسفة الماركسية وقد اصبحت سياسة وعملا وتحليلا وتصميما سياسيا . فلينين **تكوين نظري وفلسفي** لايجارى ، اصبح تكوينا سياسيا .

بتكوين فلسفي كاف ، ــ لان هذا المشروع يطابق موضوع الفلسفة ذاته .

ولكن ، من هم الفلاسفة الذين قرأوا **رأس المال** ، وطرحوا عليه هذا السؤال ، ممن بامكانهم ان يطرحوا على **رأس المال** ، السؤال عن موضوعه ، وعن الفارق النوعي الذي يميز موضوع ماركس ، من موضوع « الاقتصاد السياسي » ، سواء اكان كلاسيكيا أم حديثا ؟ فعندما نعلم ، ان **رأس المال** قد ضرب عليه التحظير الايديولوجي السياسي الجذري ، في خلال ثمانين عاما ، من علماء الاقتصاد والمؤرخين البرجوازيين ، نتخيل المصير الذي كان بامكان الفلسفة الجامعية ، ان تخبئه له ! فالفلاسفة الوحيدون الذين كانوا على استعداد لجعل **رأس المال** موضوعا خليقا بعناية الفلسفة ؛ لم يكن بامكانهم ان يكونوا في خلال وقت طويل ، الا مناضلين ماركسيين ؛ فمنذ عشرين او ثلاثين سنة فقط ، اجتاز بعض الفلاسفة غير الماركسيين ، حدود المحظورات . بيد ان هؤلاء الفلاسفة ، سواء اكانوا ماركسيين ام لا ، لم يكن بامكانهم ان يطرحوا على **رأس المال** ، الا الاسئلة التي انتجتها فلسفاتهم ، التي لم تكن عموما ، في حالة تمكنها من تصور معالجة ابستمولوجية صحيحة لموضوعه ، عندما لا ترفضه بعناد . وبامكاننا ان نذكر بين الماركسيين ، فضلا عن لينين الذي يتمتع بحالة مثيرة للانتباه الى حد بعيد ، لابريولا Labriola وبليخانوف Plékhanov و « الماركسيين الجنوبيين » و غرامشي Gramsci ، ومن هم احدث منه ، روزنتال Rosenthal والينكوف Iljenkov في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ؛ ومدرسة دلاڤولبه (دلاڤولبه Della Volpe وكولتي Colletti وبيترانيرا Piétranéra وروسي Rossi الخ ...) في ايطاليا ، وعددا من الباحثين في البلاد الاشتراكية . أما « الاشتراكيون

الجنوبيون » فليسوا غير كنطيين محدثين ؛ أنهم لم يقدموا لنا شيئا بقي حيا بعد مشروعهم الايديولوجي . ان مؤلفات بليخانوف الهامة ، ولا سيما مؤلفات لابريولا قد تستحق دراسة خاصة ، ــ وتماما كما في نواح اخرى، قد تستحق القضايا الكبيرة التي عالجها غرامشي، عن الفلسفة الماركسية، دراسة خاصة ، ولكن على مستوى مخالف تماما . وسوف نتكلم على ذلك فيما بعد . وليس من قبيل ثلب مؤلف روزنتال (**مسائل الجدل في رأس المال** » ! ، ان نحكم عليه حكما جزئيا الى جانب السؤال ، لانه يقتصر على التوسيع اللفظي للغة المباشرة التي يشير بها ماركس الى موضوعه وعملياته النظرية ؛ من دون أن يفترض ، أن لغة ماركس ذاتها ، يمكن أن تكون مشمولة بالسؤال . أما دراسات الينكوف ودلاڤولبه وكولتي وبيترانيرا الخ . . . فهي يقينا مؤلفات فلاسفة قراوا **رأس المال** ، وطرحوا عليه مباشرة السؤال الجوهري ؛ ــ انها مؤلفات ذات معلومات واسعة ، دقيقة ، وعميقة ، واعية للعلاقة الاساسية التي تربط الفلسفة الماركسية بفهم **رأس المال** . بيد أننا سنرى ، انها تقترح علينا تصورا للفلسفة الماركسية ، جديرا بالمناقشة . ومهما يكن من أمر ، فهناك الضرورة نفسها ، تعبر عن ذاتها في كل مكان ، في مباحث اصحاب النظريات الماركسيين المعاصرين ؛ فالفهم العميق لنتائج **رأس المال** النظرية ، يمر بتحديد أدق واغنى **للفلسفة الماركسية** . وبتعبير آخر ، ولكي نعاود الاخذ بالمصطلحات الكلاسيكية ، اصبح المستقبل النظري للمادية التاريخية ، معلقا اليوم على تعمق المادية الجدلية ، التي تتعلق هي ذاتها بدراسة نقدية دقيقة **لرأس المال** . ان التاريخ يفرض علينا هذه المهمة الضخمة . وقد يطيب لنا ، ضمن حدود الوسائل ، أن نشارك فيها ، مهما كانت متواضعة .

أعود ثانية الى القضية التي سأحاول عرضها وشرحها . هـــذه القضية ليست ــ كما سنفهم ذلك ــ مجرد قضية ابستمولوجية تثـير اهتمام الفلاسفة وحدهم ، الذين يطرحون على انفسهم السؤال عـن الفارق الذي يفصل ماركس عن « علماء الاقتصاد الكلاسيكيين » ؛ انهـا فضلا عن ذلك قضية يمكن ان تثير اهتمام علماء الاقتصاد والمؤرخـين انفسهم ــ وتثير طبعا اهتمام المناضلين السياسيين ، نتيجة لذلك ــ ؛ وبالاختصار ، فهي تثير اهتمام قراء **رأس المال** جميعا . ان هذه القضية، حينما تطرح السؤال عن موضوع **رأس المال** ، انما تخص مباشرة اساس التحليلات الاقتصادية والتاريخية المتضمنة في نصه ؛ انه قد ينبغي لهـا اذن ، ان تقدر على حل بعض صعوبات في القراءة ، كانت معارضة تقليديا لماركس ؛ كما ينبغي لها دحض عدد من الاعتراضات القاطعة ، التي وجهها اليه خصومه . واذن ، ليس السؤال عن موضوع **رأس المال** مجرد سؤال فلسفي . فاذا كان ماقدمناه عن علاقة القراءة العلمية بالقراءة الفلسفيـة وجد اساســا له ؛ أمكن لتوضيح الفارق النوعي لموضوع **رأس المال ، أن** يقدم لنا وسائل فهم افضـل **لرأس المال ، في** مضمـونه الاقتصادي والتاريخي ذاته .

انني أختم هنا هذا التنبيه ، لكي استنتج مايلي : اذا وضعت مكان المشروع المبدئي لهذا البيان ، الذي كان ينبغي له أن يدور حول علاقـة ماركس بتأليفه ، مشروعا آخر يدور حول **الموضوع الخاص لرأس المال ؛** فقد كان هذا لعلة ضرورية . وفي الحقيقة ، لكي نفهم الملاحظات التي يعبر ماركس فيها عن علاقته بتأليفه ، بكل عمقها ؛ كان يجب علينا ، ان نمضي متجاوزين حرفيتها ، الى النقطة الجوهرية ، الحاضرة في هذه الملاحظات

كلها ، وفي المفهومات كلها ، التي تتضمن هذه العلاقة ، ـ حتى النقطة الجوهرية ، المتعلقة **بالفارق النوعي لموضوع رأس المال** ؛ هذه النقطة المرئية والخفية ، الحاضرة والغائبة ، في وقت واحد ؛ هذه النقطة الغائبة لاسباب تتوقف على طبيعة حضورها ذاتها ، وعلى جدة كشف ماركس الثوري ، المربكة . ولئن أمكن لهذه الاسباب ، أن تخفى في النظرة الاولى ، في بعض الحالات ؛ فهذا يتوقف في نهاية الامر ، دون شك ، على أنها **تعشي الابصار** ؛ شأنها في ذلك شأن كل جدة جذرية .

٢ ـ ماركس وكشوفه

انني أبدأ دراستي بقراءة مباشرة ؛ واترك لهذه الغاية ، الكلام لماركس .

لقد كتب في رسالة الى انغلز ، في ٢٤ آب ١٨٦٧ ، ما يلي :

« ان أفضل ما في كتابي ، هو : ١ ـ (وعلى هذا يعتمد فهم الحقائق كله) ابراز الصفة المزدوجة للعمل ، بحسب تعبيره عن نفسه ، في قيمة استعمال أو قيمة مبادلة ؛ منذ الفصل الاول . ٢ ـ تحليل فضل القيمة بالاستقلال عن صورها الخاصة ، مثل الربح والمكس والدخل المقاري الخ ... ان هذا سيظهر في المجلد الثاني ، على الخصوص . فتحليل الصور الخاصة في الاقتصاد الكلاسيكي ، الذي يخلط بين هذه الصور والصورة العامة باستمرار ، هو « سلطة » . « .

وقد كتب ماركس ، في نهاية حياته ، متكلماً عن ڤاغنر (رأس المال ، المجلد الثالث ، ص ٢٤٨) ، في **تعليقاته على ڤاغنر** ، التي ترجع الى عام ١٨٨٣ ، ما يلي :

« ... ان الرجل القانوني [ڤاغنر] لم ير :

أن المرء لا يتوقف عندي ، في تحليل السلعة ، عند صورتيها اللتين تبدو فيهما ؛ وانما يواصل مباشره قوله : في مثنوية السلعة هذه ، تنعكس صفة العمل المزدوجة ،

التي هي نتاجه ؛ نعني العمل النافع ، أي أنماط الاعمال المشخصة ، التي تخلق قيم الاستعمال ؛ والعمل المجرد ، أي العمل بما هو انفاق لقوة العمل ؛ وليس من المهم بأية طريقة « نافعة » قد انفقت (على هذا يعتمد بيان عملية الانتاج فيما بعد) ؛

وبعدئذ أن قيمة سلعة ما ، تعبر عن ذاتها في قيمة الاستعمال ، أي في الصورة الطبيعية للسلعة الاخرى ، في نمو صورة قيمة السلعة ؛ وفي المرجع الاخير ، في الصورة ــ المال ؛ اذن ، المال .

وأخيراً أن فضل القيمة ذاته ، يُستنتج من قيمة استعمال نوعي لقوة العمل ، يمت نهائياً لهذه القوة ، الخ ...

وأن قيمة الاستعمال ، تقوم نتيجة لذلك عندي ، بدور له خطورة مغايرة تماما لما في الاقتصاد القديم ؛ ولكنها ليست اطلاقا (ملاحظة هامة !) مأخوذة مأخذ الاعتبار ، الا حيث يتأتى هذا الاعتبار عن تحليل تشكل اقتصادي معيَّن ؛ وليس عن « تعقيل سيء » للحدين أو المفهومين : « قيمة استعمال » و « قيمة » . »

انني أسرد هذه النصوص ، على انها عدد من المواثيق ، التي أشار فيها ماركس بوضوح، الى المفهومات الاساسية التي توجّه تحليله كله. في هذه النصوص يدلل ماركس اذن على الفوارق التي تفصله عن أسلافه . فهو يقدم لنا على هذا النحو ، الفارق النوعي لموضوعه ، ــ ولكن ، لنذكر ذلك جيدا ؛ ان هذا يحدث في صورة **مفهوم** موضوعه ، أقل مما يحدث في صورة مفهومات تخدم تحليل هذا الموضوع .

هذه النصوص ليست النصوص الوحيدة ، التي يعلن ماركس فيها عن كشوفه . فقراءة **رأس المال** ، تشير لنا ونحن نتابعها ، الى كشوف ذات مدى كبير ؛ مثل تكوّن العملة ، الذي لم يتمكن «الاقتصادالكلاسيكي» بكامله ، من التفكير به ؛ والتركيب العضوي **لرأس المال** (ر + ق) المفقود

عند سميث وريكاردو ؛ والقانون العام للتراكم الرأسمالي ؛ القانون النزوعي لانخفاض معدل الربح ؛ نظرية الدخل العقاري ؛ الخ ... الخ ... وانني لا أعدد هذه الكشوف ، التي تجعل كل مرة الوقائع الاقتصادية والممارسات مفهومة ؛ هذه الوقائع والممارسات التي اما أن «علماء الاقتصاد الكلاسيكي» قد مروا بها مر الكرام ، أو تحاشوها ؛ لانها تتناقض مع مقدماتهم . ان الكشوف التفصيلية هذه ، ليست في الحقيقة الا النتيجة القريبة أو البعيدة للمفهومات الاساسية الجديدة ، التي حدد ماركس هويتها في تأليفه على انها تمثل كشوفه الرئيسية . فلنفحص عنها .

ان رد الصور المختلفة للربح والدخل والفائدة ، الى فضل القيمة ، هو ذاته كشف أتى ثانياً بعد فضل القيمة . واذن ، فالكشوف الاساسية تتعلق بـ :

١) الزوج (قيمة / قيمة استعمال) ؛ رد هذا الزوج الى زوج آخر ، لم يعرف « علماء الاقتصاد » التحقق من هويته ؛ وهو زوج (العمل المجرد / العمل المشخص) ؛ الاهمية الخاصة تماما ، التي خلعها ماركس ، على عكس « علماء الاقتصاد الكلاسيكي » ، على قيمة الاستعمال ، وعلى متعلقها ، العمل المشخص ؛ الاحالة الى النقاط الستراتيجية ، حيث تقوم قيمة الاستعمال والعمل المشخص بدور حاسم ؛ وهو التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال الصغير ، من ناحية ؛ والتمييز بين « قطاعي » الانتاج ، من ناحية اخرى (القطاع الاول : انتاج وسائل الانتاج ؛ القطاع الثاني : انتاج وسائل الاستهلاك) .

٢) فضل القيمة .

انني ألخص : أن المفهومات الحاملة لكشوف ماركس الاساسية، هي:

القيمة وقيمة الاستعمال ؛ العمل المجرد والعمل المشخص ؛ وفضل القيمة.

ذاكم ما يقوله لنا ماركس . وليس لدينا في الظاهر ، أي مسوغ لعدم تصديقه في كلامه . وبالفعل ، أننا حينما نقرأ **رأس المال** ، نقدر على البرهان ، على أن تحليلاته الاقتصادية ، تعتمد اعتمادا قويا ، في نهاية الامر ، على هذه المفهومات الرئيسية . اننا نقدر على ذلك ،بشرط أن نقوم بقراءة واعية . بيد أن هذا البرهان لايحدث بنفسه ؛ لانه يفترض جهدا كبيرا في الدقة ؛ وهو يتضمن بالضرورة ، ومنذ المبدأ ، شيئا ما حاضرا في كشوف ماركس المعلن عنها ؛ لكي يتحقق ويرى بوضوح ، في الوضوح ذاته الذي ينتجه ، ــ ولكن حضوره فيه هو حضور غياب غريب .

ولنكتف بمؤشر بسيط لكي نستشعر هذا الغياب استشعاراسلبيا ؛ فالمفهومان اللذان يعيد ماركس اليهما كشفه بصراحة ، واللذان يمسكان تحليلاته الاقتصادية كلها ، أعني مفهومي القيمة وفضل القيمة ؛ هما بالضبط المفهومان اللذان احتدم حولهما كل النقد ، الذي وجهه علماء الاقتصاد المحدثون الى ماركس . وانه لما يثير الاهتمام ، أن نعرف الحدود التي هاجم بها علماء الاقتصاد غير الماركسيين ، هذه المفهومات . لقد أخذوا على ماركس ، أن هذين المفهومين لايختلفان في شأنهما عن شأن عدد من المفهومات ، التي تبقى في جوهرها مفهومات غير اقتصادية ؛ أي « فلسفية » و « ميتافيزيقية » ؛ وان كانت تشير الى الواقع الاقتصادي . وحتى ك. شميت C. Schmidt يأخذ على قانون القيمة لدى ماركس ، انه « تخييل نظري » ، ضروري دون شك ، ولكنه تخييل على كل حال ؛ وشميت هو العالم الاقتصادي المطلع الى حد بعيد ، الذي نال الاعجاب ،

بعد نشر الكتاب الثاني من **رأس المال** ؛ لانه استنتج منه قانون الانخفاض النزوعي لمعدل الربح ، الذي كان ينبغي له أن يعرض على صفحات الكتاب الثالث فقط . انني لا أورد هذه الانتقادات ، من أجل متعتها ؛ وانما لانها تتناول الاساس ذاته ، الذي تقوم عليه تحليلات ماركس الاقتصادية ؛ أي تتناول مفهومي القيمة وفضل القيمة ، المرفوضين من حيث انهما مفهومان « غير اجرائيين » ، يدلان على وقائع غير اقتصادية ؛ لانهما ليسا قابلين للقياس ، وليسا قابلين للتحكيم . أما ان هذا النقد يكشف على طريقته الخاصة ، التصور الذي اقامه علماء الاقتصاد موضوع الكلام ، عن موضوعهم الخاص بهم ، والمفهومات التي يجيزونها ؛ فهذا أمر اكيد ؛ انه اذا دلنا على النقطة ، التي تبلغ فيها معارضتهم لماركس ، أعلى درجة من درجات الحساسية ؛ فهم لايقدمون لنا بهذا القدر ، موضوع ماركس ذاته في نقدهم ، لانهم يعاملونه معاملة « الميتافيزيقي » . انني أشير الى هذه النقطة مع ذلك ، على انها نقطة **اساءة الفهم** ذاتها ، حيث يرتكب « علماء الاقتصاد » تناقضا في المعنى ، في فهمهم لتحليلات ماركس . بيد أن اساءة فهم القراءة هذه ، ليست ممكنة الا باساءة فهم موضوع ماركس ذاته ؛ اساءة فهم تجعل « علماء الاقتصاد » يقرؤون موضوعهم الخاص بهم مسقطا على ماركس ؛ بدلا من أن يقرؤوا في ماركس موضوعا آخر ، ليس موضوعهم ، ولكنه موضوع مخالف له تماما . هذه النقطة من اساءة الفهم ، التي يعلنها « علماء الاقتصاد » على أنها نقطة ضعف ماركس وخوره النظري ، هي نقطة قوته الكبرى ؛ خلافا لذلك ! وهذا ما يميزه جذريا من نقاده ، ويميزه بالمناسبة ايضا ، من بعض انصاره الاقرب منه .

ولكي أقدم برهانا على اتساع اساءة الفهم هذه ، يطيب لي أن أورد

رسالة انغلز الى ك . شميت (١٢ آذار ١٨٩٥) ، التي استطعنا أن نجمع فيها منذ لحظة ، صدى اعتراض شميت . لقد اجابه انغلز هذه الاجابة :

« انني أجد (في اعتراضك) الميل ذاته للانحراف في التفاصيل ، وأنا أعزو ذلك الى المنهج الانتقائي في الفلسفة ، الذي دخل الى جامعاتنا الالمانية ، منذ عام ١٨٤٨ ؛ لقد فقدت ابصارنا الكل تماما ، وتاهت كثيرا جدا ، في التأملات النظرية الخاصة حول التفاصيل ، التي هي تأملات لا تنتهي ، وعابثة بما فيه الكفاية . ولكن ، يبدو لي أنك قد اهتممت بكنط حتى الآن ، من بين الفلاسفة الكلاسيكيين ؛ وكنط ... قد قدم تنازلات ظاهرة الى ضروب « المماحكات » على طريقة ڤولف Wolf انني على هذا النحو ، أفسر لنفسي ميلك الذي يتجلى أيضـا في قارب سابح على قانون القيمة يحثك على الغوص في التفاصيل ... الى درجة خفضت معها قانون القيمة ، الى مستوى تخييل ما ، تخييل ضروري ، مشابه تقريبا لكنط ، الذي رد وجود الله ، الى مصادرة من مصادرات العقل العملي .

« ان الاعتراضات التي نعترضها على قانون القيمة ، تمس كل المفهومات، اذا نظرنا الى الامور من زاوية الواقع . فاتحاد الفكر والوجود ـ هذا اذا استعدنا المفردات الهيغلية ـ يتطابق في كل موضع ، مع مثالك عن الدائرة والمضلع . أو ايضا ، ان مفهوم شيء ما ، وواقع هذا الشيء ، هما متوازيان ، شأنهما شأن مقاربين asymptotes ، يقتـرب احدهما من الآخر ، دون انقطاع ، من دون أن يلتقيا أبدا . **هذا الفارق الذي يفصلهمـا ، هو بالضبط الفارق الذي يجعل المفهوم غير الواقع ، لتوه ومباشرة ؛ ويجعل الواقع غير مفهومه الخاص به** . فلمجرد أن المفهوم يمتلك الصفة الجوهرية للمفهوم ؛ وبالتالي لا يتطابق لتوه مع الواقع ، الذي كان يجب عليه أن يجرده أولا ؛ لمجرد ذلك ، يبقى دائما اكثر من مجرد تخييل ؛ ما لم تكن تدعو تخييلا نتائج التفكير كلها ؛ لان الواقع لا يتطابق مع هذه النتائج ، الا بعد التفاف طويل ؛ وهو لا يقترب منها أبدا ، حتى في هذه الحال ، الا كما يتقارب مقاربان . »

ان هذه الاجابة المذهلة (ببداهاتها المبتذلة) ، تكوّن نوعا ما شرحا ما بارادة طيبة ، لاساءة الفهم ، التي تجشم خصوم ماركس شرحها بارادة سيئة . لقد تخلص انغلز من اعتراض ك . شميت « الاجرائي » ، بنظرية في المعرفة على القياس ، ــ تبحث وتؤسس في مقاربات التجريد ، عدم تطابق المفهوم ، بما هو مفهوم ، مع موضوعه ! انها اجابة توضع على هامش السؤال ؛ فمفهوم قانون القيمة لدى ماركس ، هو في الواقع مفهوم مطابق لموضوعه تماما ؛ لانه مفهوم لحدود تغيراته ؛ اذن المفهوم المطابق لمجال عدم تطابقه ، ــ وليس اطلاقا مفهوما غير مطابق بسبب خطيئة أصلية ، قد تصيب المفهومات كلها التي أتى بها التجريد الانساني الى العالم . واذن ، فانغلز يرجع الى الضعف الولادي للمفهوم ، نظرية في المعرفة ، اختبارية ؛ وهذا بالضبط هو مصدر القوة النظرية للمفهوم المطابق ، لدى ماركس ! ان هذا الارجاع ليس ممكنا الا في تواطؤ هذه النظرية الايديولوجية في المعرفة ؛ التي ليست ايديولوجية في مضمونها (الاختباري) فقط ، بل في استعمالها أيضا ؛ لانها أنشئت ــ بين نظريات أخرى ــ للاجابة عن سوء التفاهم النظري هذا . وليست نظرية **رأس المال** وحدها معرضة للاصابة بها (والقضية التي طرحها انغلز في « مقدمة الكتاب الثالث » ، وهي : « ان قانون القيمة هو صحيح اقتصاديا » منذ بداية المبادلة . . . حتى القرن الخامس عشر من تاريخنا » ــ هي مثال يهز) ؛ ولكن النظرية الفلسفية الماركسية ، معرضة أيضا لان توسم بها ، وبأية سمة ! وكذلك نظرية الايديولوجيا الاختبارية في المعرفة ، بالذات ، التي تقدّم معيارا نظريا صامتا لاعتراض شميت ، ولاجابة انغلز . واذا أنا توقفت عند هذه الاجابة الاخيرة ، فلكي استخرج تماما ، ان اساءة

الفهم الحاضرة ، لا يمكنها أن تكشف عن العداوة السياسية أو الايديولوجية فقط ؛ وانما يمكنها أن تكشف عن نتائج عمى نظرية ما ، أيضا ؛ حيث يتعرض المرء للوقوع في الشراك ، تعرضا قويا ؛ لانه أهمل بعض الاهمال ، أن يطرح على ماركس ، السؤال عن موضوعه .

٣ ـ مزايا الاقتصاد الكلاسيكي

لنتناول اذن ، الامور كما سردت علينا ؛ ولنتساءل حينئذ ، كيف كان ماركس يفكر هو ذاته بذاته ، لا مباشرة فقط ، حينما كان يتفحص في ذاته ، ما كان يميزه من « علماء الاقتصاد الكلاسيكي » ؛ بل دون مباشرة أيضا ، حينما كان يفكر في ذاته فيهم ، أي يرسم فيهم معالم حضور كشفه ، أو استشعاره ، في انعدام كشفهم ؛ وكان يفكر بالتالي في نفاذ بصيرته الخاصة ، في عمى ما قبل تاريخه الادنى .

انني لن أتمكن من الدخول هنا الى التفاصيل كلها ، التي قد تستحق من ذلك دراسة دقيقة وشاملة. فانا أضع نصب عيني، ان استبقي بعض العناصر فقط ، التي ستكون مؤشرات ملائمة كافية ، على المسألة التي تشغلنا .

ان ماركس يقيس دينه بازاء أسلافه؛ وهو يقدر اذن الجانب الايجابي في تفكيرهم (بالقياس الى كشفه الخاص) ، في صورتين متميزتين ، تبدوان بوضوح شديد في « نظريات فضل القيمة » **(تاريخ المذاهب الاقتصادية) :**

انه **من ناحية أولى** يبجل ويقدر هذا أو ذاك من أسلافه ؛ لانه عزل مفهوما هاما وحلله ؛ حتى لوكانت العبارة التي تنص على هذا المفهوم ماتزال عالقة في لغتها ، بشراك اختلاط ما او التباس ما . وعلى هذا

النحو ، فهو يلتقط مفهوم القيمة عند بيتي Petty ، ومفهوم فضل القيمة عند استيورت Steuart والفيزيوقراطيين ، الخ ... انه يبين عندئذ حساب ما اسقط من المكتسبات المفهومية المعزولة،مستخرجاایاهافي اغلب الاحيان ، من اختلاط مصطلحات مازالت غير مطابقة .

وهو **من ناحية أخرى** ، يبرز فضلا آخر لايخص أطلاقا هذاالمكتسب التفصيلي (هذا المفهوم) أو ذاك ؛ وانما يخص نمط المعالجة « العلمية » في الاقتصاد السياسي . ومن هذه الناحية ، يبدو له خطان مميزان . الاول يتعلق في روحه الكلاسيكية الى حد بعيد ــ ويمكن ان نقول : انه ذو روح غاليلية ــ بالاتجاه العلمي ذاته ؛ نعني منهج وضع المظاهر الحسية بين هلالين ؛ أي في مجال « الاقتصاد السياسي » ، وضع جميع الظواهر الحسية ، والمفهومات الاختبارية العلمية ، التي انتجها النمط الاقتصادي (الدخل ، والفائدة ، والربح ، الخ ...) بين هلالين ؛ وبالاختصار ، وضع جميع هذه المقولات الاقتصادية « للحياة اليومية » ، التي قال عنها ماركس في نهاية **رأس المال** : انها معادلة « للدين » ، بين هلالين . ان وضع الظواهر بين هلالين ، نتيجة الكشف عن الماهية الخفية للظواهر ؛ أي الكشف عن داخليتها الجوهرية . فعلم الاقتصاد يتعلق في نظر ماركس ــ شأنه شأن كل علم آخر ــ بهذا التحويل الذي تحول به الظاهرة الى الماهية ، أو كما قال في موازنة صريحة أجراها مع علم الفلك ، يتعلق بتحويل « **الحركة الظاهرة الى الحركة الواقعية** » . فقد مر بهذا النوع من الارجاع ، جميع علماء الاقتصاد ، الذين قاموا بكشوف علمية ، حتى لو كانت تفصيلية . ومع ذلك ، فهذا الارجاع الجزئي لا يكفي لتأسيس العلم . وههنا يتدخل الخط الثاني . فالعلم هو كل نظرية منظومية تشمل

كلية موضوعها ، وتمسك بـ « الرابطة الداخلية » ، التي تربط بين الماهيات (المرجعة) للظواهر الاقتصادية **كلهـا** . ان هذا هو فضل الفيزيوقراطيين الكبير ؛ وفي المكان الاول تماما ، فضل كينيه Quesnay ، الذي رد ظواهر مختلفة أشد الاختلاف ، مثل الاجر ، والربح ، والدخل ، والكسب التجاري ، الخ . . . ولو بصورة جزئية (لانها كانت مقتصرة على الانتاج الزراعي) ، الى ماهية بدئية **وحيدة** ، هي فضل القيمة المنتجة في قطاع الزراعة . ويعود الى سميث الفضل في أنه رسم هذا التنظيم ، محرراً اياه من الافتراضات الزراعية المسبقة التي أتى بها الفيزيوقراطيون ، ـ بيد أن هذا خطؤه أيضا ؛ لانه لم يتم منه الا نصفه . ان ضعف سميث الذي لا يغتفر ، هو في الواقع كونه أراد أن يفكر في موضوعات ذات طبيعة مختلفة ، ضمن أصل وحيد ؛ فقد أراد أن يفكر في وقت واحد ، في « ماهيات » (مرجعة) حقيقية ، وأيضا في ظواهر خام غير مرجعة الى ماهيتها ؛ وعندئذ ، أصبحت نظريته جمعاً دونما ضرورة بين مذهبين : **المذهب الظاهري** (جمعت فيه ظواهر خام غير مرجعة)، **والمذهب الباطني**، وهو المذهب العلمي الوحيد (جمعت فيه الماهيات) . هذه الملاحظة البسيطة التي قدمها ماركس ، ملاحظة مثقلة بالدلالة ؛ لانها تتضمن أن صورة المنظومية ليست هي التي تنشىء العلم ؛ وانما تنشئه منظومية « للماهيات » (أي المفهومات النظرية) وحدها ؛ ولاتنشئه منظومية الظواهر الخام (لعناصر **الواقع**) ، وقد ارتبطت فيما بينها ، أو أيضا المنظومية المختلطة « للماهيات » والظواهر الخام . ومهما يكن من أمر ، فالفضل يعود الى ريكاردو ، في أنه فكر هذا التناقض بين « مذهبي » سميث ، وفي أنه تجاوزه ، وفي أنه تصور « الاقتصاد السياسي » حقاً

في صورته العلمية ؛ أي كأنه منظومة موحدة من المفهومات ، تنص على الماهية الداخلية لموضوعها :

« وأخيراً أتى ريكاردو . . . كان أساس فيزيولوجيا النظام البرجوازي ، وفهم عضويته الباطنة وافاعيله الحيوية ، ومنطلقهما ، هو تحديد القيمة بزمن العمل . لقد انطلق ريكاردو من ذلك ، وقسر العلم على رفض الروتين القديم ، وعلى أن يبيّن الى أي حد تتطابق المقولات الاخرى ، التي طورها أو مثلها ــ أي علاقات الانتاج والتوزيع ــ مع هذا الاساس ، وهذا المنطلق ، أو تناقضهما ؛ والى أي حد يتطابق العلم ، الذي لا يفعل شيئا غير اعادة انتاج ظواهر الافاعيل وهذه الظواهر ذاتها ، مع الاساس الذي يعتمد عليه الارتباط الداخلي للمجتمع البرجوازي ، أي فيزيولوجيته الحقيقية ، أو الذي يشكل نقطة انطلاقه ؛ وبكلمة موجزة ، أن يبيّن حقيقة هذا التناقض القائم بين حركة النظام الواقعية ، وحركته الظاهرية . تلكم هي الدلالة التاريخية الكبرى لريكاردو ، في نظر العلم » ، (**تاريخ المذاهب الاقتصادية** ، الجزء الثالث ، ص ٨ ــ ٩) .

ان ارجاع الظاهرة الى الماهيــة (أي ارجاع المعطى الى مفهومه) والوحدة الداخلية للماهية (الصفة التنظيمية للمفهومات الموحدة تحت مفهوم لها) هما اذن التحديدان الايجابيان اللذان هما قوام شروط الصفة العلمية لنتيجة معزولة ، أو لنظرية عامة ، في نظر ماركس . ومع ذلك ، فاننا نذكر هنا ؛ ان هذه التحديدات تعبر ــ وهي بصدد « علم الاقتصاد السياسي » ــ عن الشروط العامة للمعقولية العلمية القائمة (أي للجانب النظري القائم) ؛ فماركس يقتصر على استعارتها من حالة العلوم القائمة ، لكي يدخلها الى « علم الاقتصاد السياسي » على انها المعايير **الصورية** للمعقولية العلمية علــى العمــوم . وهــو عنــدما يصــدر حكمــه علــى الفيزيوقراطيين ، أو سميث ، أو ريكاردو ، انما يخضعهم لهذه المعايير

الصورية ، التي تقرر ما اذا كانوا قد احترموها أو حذفوها ، ـ من دون أن يصدر حكماً سابقاً على **مضمون** موضوعهم .

ومع ذلك ، اننا لا نبقى من ذلك عند أحكام صورية خالصة . أفلم يدلنا ماركس من قبل ، على وجود المضمون الذي تصرف هذه الصورة نظرها عنه ، لدى « علماء الاقتصاد » أنفسهم ؟ ألم يكن المفهومان اللذان وضعهما ماركس في أساس نظريته الخاصة ، وهما القيمة وفضل القيمة، يمثلان بشخصيهما من قبل ، في العنوانات النظرية « لعلماء الاقتصاد الكلاسيكي » ، تماما مثل الارجاع (ظاهرة ـ ماهية) والمنظومية النظرية .

ولكن ، هانحن أولاء في موقف غريب جدا . ان كل شيء يبدو كما لو لم يكن ماركس في الواقع ، من الناحية الجوهرية ، غير وريث « علم الاقتصاد الكلاسيكي » ، وهو وريث مزوّد تزويدا كاملا ، لانه تلقى عن أسلافه هذه المفهومات المفاتيح (مضمون موضوعه) ومنهج الارجاع ، كما تلقى عنهم أيضا انموذج المنظومية الداخلية (صورة موضوعه العلمية) ؛ وهذا بالضبط هو الحكم الذي أصدره نقاد ماركس المحدثون على مشروعه . فما يمكن أن يكون الامر الخاص بماركس ، أي فضله التاريخي ؟ بكل بساطة ، أنه استمر في عمل كان يكتمل من قبل ، وأنجزه ؛ فقد أكمل النواقص ؛ وحل المسائل المعلقة ؛ ونمّى بالاجمال تراث الكلاسيكيين ، ولكن على أساس من مبادئهم ذاتها ؛ وبالتالي على أساس من اشكاليتهم ؛ فلم يتقبل منهجهم ونظريتهم فقط ، بل تقبل معهما تحديد **موضوعهم** ذاته أيضا . ان الاجابة على السؤال : ما موضوع ماركس ، وما موضوع **رأس المال** ؟ قد تكون مدوّنة سلفا عند سميث ، وخصوصا عند ريكاردو ، في بعض اللوينات والكشوف تقريبا ؛ ولكن في مبدئها ذاته . لقد كان النسيج النظري

لـ « علم الاقتصاد السياسي » معداً سلفاً هناك تماماً ؛ كان هناك دون ريب بعض خيوط اللحمة ، وبعض الفجوات هنا وهناك . كان لابد لماركس من شد الخيوط ، وتثبيت النير ، وانجاز بعض النقاط ، وبالاجمال **انهاء** العمل ، في سبيل جعله خاليا من المآخذ . من هذه الناحية ، يختفي امكان اساءة فهم قراءة **رأس المال** ؛ فموضوع ماركس ليس شيئا آخر الا موضوع ريكاردو . وعندئذ ، يصبح تاريخ « علم الاقتصاد السياسي » ، من ريكاردو الى ماركس استمراراً جميلا لا انقطاع فيه ؛ ولا يثير أية مسألة . فاذا كانت هناك اساءة فهم ، فهي في شيء آخر ، في ريكاردو وماركس ، ـ ليس اطلاقا بين ريكاردو وماركس ؛ وانما بين كل «الاقتصاد الكلاسيكي» الذي يدور حول (القيمة ـ العمل) ، التي ليس ماركس الا « منهيها » اللامع ، والاقتصاد السياسي الحديث ذي النزعة الهامشية والنزعة الهامشية الحديثة ، الذي يعتمد هو ذاته على اشكالية مخالفة تماما .

والواقع ، اننا حينما نقرأ بعض شروح غرامشي (الفلسفة الماركسية هي ريكاردو معمماً) ، وتحليلات روزنتال النظرية ، أو حتى الملاحظات النقدية على نحو آخر مع ذلك ، التي أتى بها دلاڤولبه وتلاميذه ؛ فاننا نصعق حينما نلاحظ ، أننا لا نخرج من **استمرارية الموضوع** هذه . اننا لا نرى من فارق جوهري بين موضوع سميث وريكاردو وموضوع ماركس، عدا اللوم الذي يوجهه ماركس الى ريكاردو، في أنه باهماله تعقد «الوسائط» قد وضع تجريداته في علاقة مباشرة جدا بالوقائع الاختبارية ؛ وما عدا لوم التجريد التأملي (« الاقنمة » في لغة دلاڤولبه وكوليتي وبيترانيرا) ، الذي يوجهه ماركس الى سميث ؛ نعني بالاجمال ، ما عدا بعض الخطوات الخاطئة ، أو « قلب » الاستعمال المنظم للتجريد . لقد دُوِّن عدم اختلاف

الموضوع هذا ، في التأويل الماركسي العامي ، على الصورة التالية : ان الفرق يكمن في المنهج وحده . لم يكن المنهج الذي طبقه علماء الاقتصاد الكلاسيكي على موضوعهم في الواقع الا منهجاً **ميتافيزيقياً** ؛ وكان منهج ماركس خلافاً لذلك **جدلياً** . واذن فكل شيء يتعلق بالجدل ، الذي كان المرء يتصوره حينذاك ، منهجاً في ذاته ، مأخوذا عن هيغل ، ومطبقا على موضوع في ذاته ، كان موجودا عند ريكاردو من قبل . كان لا بد لماركس أن يختم بمعجزةعبقريته مجرد ختم هذا الاتحاد السعيد ، الذي ليس له تاريخ ، شأنه في ذلك شأن كل سعادة . ومن سوء حظنا ، فاننا نعلم مع ذلك ، أن صعوبة « صغيرة » جدا ما تزال قائمة ، وهي : تاريخ « اعادة قلب » هذا الجدل ، الذي يجب أن « تعاد اقامته علىرجليه » ، لكي يمشي أخيرا على أرض المادية الصلبة .

هنا أيضا لن ألجأ الى التفسير الاختزالي الميسر الذي له ما له من مسنتدات سياسية وتاريخية دون شك ، من أجل متعة الوقوف عن بعد . فهذا الافتراض عن **استمرارية الموضوع** بين الاقتصاد الكلاسيكيوماركس، ليس من شأن خصوم ماركس وحدهم ، ولا حتى بعض أنصاره ؛ لقد ولد صامتا في مناسبات متعددة ، من قول صريح لماركس ذاته ؛ وبالاحرى ولد من صمت ما لماركس ، يثني ، غير مسموع ، قوله الصريح . ففي بعض اللحظات ، وفي بعض أمكنة هي بمثابة أعراض ، ينبثق هذا الصمت بقضه وقضيضه في القول ، ويقسره على ان ينتج على الرغم منه ، في ومضات بيضاء سريعة لاترى في نور البرهنة ، ثغرات للنظـر حقيقيـة فتلك كلمة تبقى ضائعة في الهواء ، في حين تبدو مندمجة في ضرورة التفكير ؛ وذلك حكم يغلق نهائيا ، ببداهة خاطئة ، المجال الذي يبدو أنه

يفتحه أمام العقل . ان مجرد القراءة الحرفية لا ترى في الادلة غير استمرار النص . انه لابد من قراءة « **تشخيصية** » ؛ لكي تجعل هذه الثغرات قابلة للادراك ؛ ولكي يتحيز وراء الكلمات المنطوقة ، قول الصمت ، الذي ببروزه في القول اللفظي ، يستثير في ذاته هذه الفراغات ، التي هي من الدقة ، وهنها أو الحدود القصوى لجهدها ؛ أي غيابها وقد بلغت هذه الحدود ، في هذا المجال الذي **تفتحه** مع ذلك .

وسأقدم مثالين على ذلك ، وهما : تصور ماركس عن التجريدات التي تدعم أفاعيل الممارسة النظرية ، ونموذج اللوم الذي يوجهه الى « علماء الاقتصاد الكلاسيكي » .

ان الفصل الثالث **لمدخل عام ١٨٥٧** يمكن أن يعد بحق صادق ، **المقال في المنهج** للفلسفة الجديدة التي وضع ماركس أسسها . انه في الحقيقة ، الفصل التنظيمي الوحيد من فصول ماركس ، الذي يحوي في أنواع تحليل المقولات ومنهج الاقتصاد السياسي ، ما هو كاف لتأسيس نظرية في الممارسة العلمية ، وبالتالي ، لتأسيس نظرية في شروط افاعيل المعرفة ، وهذا هو موضوع الفلسفة الماركسية .

ان الاشكالية النظرية التي يعتمد عليها هذا النص ، تسمح تماما بتمييز الفلسفة الماركسية من كل ايديولوجية نظرية خالصة او اختبارية . فالنقطة الحاسمة في القضية التي يطرحها ماركس ، تتعلق بمبدأ التمييز بين **الواقع والفكر** . فالواقع وجوانبه المختلفة شيء : الشخص ـ الواقع ، وأفاعيل الواقع ، والكلية الواقعة ، الخ ... **والفكر** ـ الواقع وجوانبه المختلفة شيء آخر : أفاعيل المفكر ، وكلية الفكر ، والمشخص لفكر ، الخ ...

ويتضمن مبدأ التمييز هذا ، قضيتين جوهريتين . (١) القضية المادية عن أولية الواقع على فكره ؛ لان فكر الواقع يفترض وجود الواقع مستقلا عن فكره (فالواقع **« يبقى من بعد في استقلاله خارج الفكر ، كما بقي من قبل »** ص ١٦٥) ؛ و (٢) القضية المادية عن نوعية الفكر ، وأفاعيل الفكر مقابل الواقع وأفاعيل الواقع . هذه القضية الثانية هي على الخصوص، موضوع تفكير ماركس ، في الفصل الثالث من **« المدخل »** . ففكر الواقع، وتصور الواقع ، وكل عمليات الفكر التي بها الواقع يفكر ويتصور ، كلها تخص نظام الفكر ، وعنصر الفكر ، اللذين لا يمكن الخلط بينهما وبين نظام الواقع وعنصر الواقع . **« فالكل كما يبدو في الفكر على أنه كلية فكرية ، هو من انتاج الدماغ المفكر ... »** (ص ١٦٦) ؛ وعلى النحو ذاته ، يخص مشخص الفكر الفكر ، لا الواقع . فبفعل المعرفة وعمل الاعداد ، يحول الفكر الحدوس والتصورات القائمة في مطلع المعرفة الى مشخص فكر ، وهذا الفعل وهذا الاعداد يتمان كلياً في الفكر .

اما أن هناك علاقة بين **فكر** الواقع وهذا **الواقع** ، فهذا ليس محل أي شك ؛ ولكن هذه العلاقة هي علاقة معرفة(٢) ، علاقة عدم تطابق المعرفة أو تطابقها ، وليست علاقة واقعية ؛ على أن نفهم بذلك ، أنها علاقة مخطوطة **في هذا الواقع** ، الذي يغدو الفكر معرفته (سواء أكانت مطابقة أم غير مطابقة) . ان علاقة المعرفة هذه ، بين معرفة الواقع والواقع ، ليست علاقة **الواقع** المعروف في هذه العلاقة . هذا التمييز بين علاقة المعرفة وعلاقة الواقع تمييز أساسي ؛ واذا نحن لم نحترمه ، وقعنا لا محالة إما

---

(٢) الجزء الاول ، الفصل الاول ، المقطعان ١٦ و ١٨ .

في المثالية النظرية ، أو في المثالة الاختبارية ؛ وقعنا في المثالية النظرية ، اذا نحن خلطنا مع هغل بين الفكر والواقع ، **بردنا** الواقع الى الفكر ، أي بـ « **تصورنا الواقع نتيجة للفكر** » (ص ١٦٥) ؛ ووقعنا في المثالية الاختبارية ، اذا نحن خلطنا بين الفكر والواقع ، **بردنا** فكرة الواقع ، الى الواقع ذاته . في الحالتين ، يقوم هذا الرد المزدوج على اسقاط عنصر في آخر ، وتحقيق أحدهما في الآخر ؛ انه يقوم على تفكير الفارق بين الواقع وفكره ، وكأنه فارق اما داخل الفكر ذاته (المثالية النظرية) ، أو داخل الواقع ذاته (المثالية الاختبارية) .

هاتان القضيتان تطرحان مسائل(١) بالطبع ؛ بيد أنهما متضمنتان دون لبس في نص ماركس . ولكن ، هاكم مايثير اهتمامنا . حينما فحص ماركس مناهج « علم الاقتصاد السياسي » ، ميّز منها منهجين : أولهما يمضي « **من كلية حية** » (« السكان ، والامة ، والدولة ، وعدة دول ») ؛ وثانيهما « **يمضي من مفهومات بسيطة مثل العمل ، وتقسيم العمل ، والعملة ، والقيمة ، الخ ...** » . واذن ، فقد ميّز بين منهجين ، منهج يمضي من الواقع ذاته ؛ وآخر يمضي من **تجريدات** . فما المنهج الصالح بين هذين المنهجين ؟ « **يبدو أن المنهج الصالح هو البدء بالواقع والشخص ... ومع ذلك ، اذا نظرنا الى الامر من مكان اقرب ، أدركنا أن في هذا خطأ** » . أما المنهج الثاني ، الذي يمضي من مجردات بسيطة ، لكي ينتج معرفة الواقع في « مشخص الفكر » ، « **فهو كما يبدو المنهج العلمي الصحيح** » .

---

(١) راجع الجزء الاول ، الفصل الاول ، المقاطع ١٦ و ١٧ و ١٨ .

وهو منهج « علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي » الذي أتى به سميث وريكاردو . انه ما من شيء نأخذه ثانية على بداهة هذا القول ، من الناحية الصورية .

ومع ذلك ، فهذا القول ذاته ، يتضمن ويخفي في بداهته ، **صمتا لماركس تشخيصيا** . هذا الصمت هو غير المسموع في قول ماركس ، فماركس يجهد في تبيان أن فعل المعرفة هو فعل عمل واعداد نظري ، وان شخص الفكر ، أو معرفة الواقع ، هو من نتاج هذه الممارسة النظرية . هذا الصمت لا « يسمع » **الا في نقطة دقيقة** ، هناك بالذات حيث ينساب خلسة فلا يُدرك ؛ نعني حينما يتكلم ماركس عن **التجريدات** البدئية ، التي يتحقق بها هذا العمل التحويلي . فما هذه التجريدات البدئية ؟ بأي حق يتقبل ماركس ، أن يضع في هذه التجريدات البدئية ، المقولات التي انطلق منها سميث وريكاردو ، ومن دون أن يخضعها للنقد ؛ موهما على هذا النحو ، أنه يفكر في مواصلة موضوعهما ، وانه لايتدخل بينه وبينهما بالتالي أي قطيعة من حيث الموضوع ؟ هذان السؤالان ليسا الا سؤالا واحدا وحيدا ، هو بالضبط السؤال الذي لايجيب عنه ماركس ، تماما لمجرد انه **لم يطرحه** . ذاكم **مكان** صمته ؛ وهذا المكان الفارغ يتعرض لان يحتله قول الايديولوجيا « الطبيعي » عنيت الاختباري . لقد كتب ماركس: **« ان علماء الاقتصاد في القرن الثامن عشر ، كانوا يبدؤون دائما بكلية حية : السكان ، أو الامة ، او الدولة ، أو عدة دول ؛ ولكنهم كانوا ينتهون دائما ، بأن يستخلصوا بالتحليل ، بعض العلاقات العامة المجردة المحددة مثل : تقسيم العمل ، والمال ، والقيمة ، الخ ... ومنذ كانت هذه العوامل تثبّت وتجرّد في كثير أو قليل ، ابتدأت النظم الاقتصادية ،**

التي تنطلق من مفهومات بسيطة ، مثل العمل ... » (١٦٥) . هناك صمت حول طبيعة هذا « التحليل » ، وطبيعة هذا « التجريد » ، وطبيعة هذا « التثبيت » ، ــ هناك صمت ، أو بالاحرى وضع هــذه « التجريدات » في علاقة مع الواقع الذي « تجرد » منه ، أي مــع « حدس » الواقع و « تصوره » ، اللذين يبدوان حينذاك ، في صفائهما ، المادة الخام لهذه التجريدات، من دون النص على نظام هذه المادة (الخام أو الاولى ؟) . في جوف هذا الصمت ، يمكن أن نعثر بالطبع على ايديولوجية علاقة تطابق **واقعي** ، بين الواقع وحدسه وتصوره ، وحضور « تجريد »، هذا الواقع مجال اجرائه ، اجراء يستخلص هذه « العلاقات العامــة المجردة »، أي يستخرج ايديولوجية اختبارية في التجريد . ويمكننا أن نطرح السؤال على نحو آخر ، ونلاحظ دائما **غيابه** : في أي شيء يمكن لهذه « العلاقات العامة المجردة » ، أن توصف بأنها « محدّدة » ؟ هل كل تجريد بما هو كذلك ، هو مفهوم علمي لموضوعه ؟ أليست هناك تجريدات أيديولوجية وتجريدات علمية، أي تجريدات « حسنة » وأخرى «سيئة»؟ صمت(١) . ويمكننا أن نطرح السؤال ذاته أيضا ، على نحو آخر : ألم تكن هذه المقولات المجردة الشهيرة ، التي أتى بهــا « علماء الاقتصــاد

---

(١) ثمن هذا الصمت هو قراءة الفصل السابع من كتاب روزنتال (« مسائل الجدل في **رأس المال** ») ، وخصوصا الصفحات المخصصة **لتجنب** مسألة الفارق بين التجريد « الحسن » و « السيء » (الصفحات ٣٠٤ ــ ٣٠٥ ؛ ٣٢٥ ــ ٣٢٧) . لنفكر بالحظ الذي لقيه ، في الفلسفة الماركسية ، حد فيه من اللبس مثلما في حد « **التعميم** » ، الذي كانت به طبيعة التجريد العلمي موضع تفكير (أي لم تكن موضع تفكير في الواقع). ان ثمن هذا الصمت **غير المسموع** ، هو اغراء الوقوع في الاختبارية .

الكلاسيكي » ، أي هذه التجريدات التي يجب الانطلاق منها لانتاج المعارف، تثير **حينئذ** مسألة أمام ماركس ؟ انها تنتج في نظره من عملية تجريد تمهيدي ، بقي صامتا بازائه ؛ فالمقولات المجردة بامكانها حينئذ ، أن « تعكس » مقولات مجردة **واقعية** ، أي المجرد الواقعي الذي يسكن الظواهر الاختبارية للعالم الاقتصادي ، وكأنه تجريد لفرديتها . ويمكننا أيضا ، أن نطرح السؤال نفسه على نحو آخر ؛ فالمقولات المجردة في البداية (مقولات « علماء الاقتصاد ») ماتزال هناك أيضا في النهاية ؛ لقد انتجت يقينا معارف « مشخصة » ؛ ولكننا لا نرى أنها **قد تحولت** ؛ بل يبدو أنه ليس لها أن تتحول ؛ لانها كانت موجودة من قبل ، منذ البداية ، في صورة مطابقة لموضوعها ، مثلما يمكن « لشخص الفكر » الذي سوف ينتجه العمل العلمي ، أن يبدو وكأنه **تشخيصها** الخالص والبسيط ، أي تعقدها الذاتي الخالص والبسيط ، أي تركبها الذاتي الخالص والبسيط ، المعدود ضمنيا على أنه تشخصها الذاتي . على هذا النحو ، يمكن لصمت ما ، أن يمتد في قول صريح أو ضمني . ان كل الوصف النظري الذي يقدمه لنا ماركس ، يبقى وصفا صوريا ، لانه لا يضع موضع السؤال ، طبيعة هذه التجريدات البدئية ؛ أي مسألة مطابقتها لموضوعها ؛ وبالاختصار ، الموضوع الذي تتعلق به ؛ لانه ، ارتباطا بذلك ، لا يضع موضع السؤال ، تحول هذه المقولات المجردة ، في أثناء عملية الممارسة النظرية ؛ وبالتالي ، طبيعة الموضوع المتضمن في هذه التحولات. اننا لسنا بصدد لوم ماركس على ذلك؛ فهو لم يكن يتوجب عليه أن **يقول كل شيء** ، في نص بقي غير منشور من ناحية أخرى ؛ فما من أحد تمكن مطالبته بأن يقول كل شيء ، مرة واحدة ، مهما كانت الدعوى

الموجهة ضده . ومع ذلك ، فبامكاننا أن نوجه الى قرائه العجلين الى حد بعيد ، لومنا بأنهم لم **يسمعوا** هذا الصمت ، وبأنهم تهافتوا في الاختبارية. اننا بتحديدنا **مكان صمت**(١) ماركس بدقة ، يمكننا أن نطرح السؤال

---

(١) يجب أن لا نخطيء في معنى هذا **الصمت** . فهو يشكل جزءا من قول محدد ، ليس غرضه مبادىء الفلسفة الماركسية ، أي مبادىء نظرية تاريخ انتاج المعارف ؛ بل تثبيت **قواعد المنهج** الضرورية لمعالجة « علم الاقتصاد السياسي » . واذن فقد وضع ماركس نفسه في قلب معرفة قائمة من قبل ، من دون أن يطرح على نفسه مسألة **انتاجها** . من اجل ذلك ، أمكنه ، **ضمن حدود هذا النص** ، أن يعالج « تجريدات » سميث وريكاردو « الحسنة » ، وكأنها تتطابق مع واقع معين ؛ وأن يصمت عن الشروط المعقدة تعقيدا خارقا ، التي ادت الى نشأة « علم الاقتصاد السياسي » الكلاسيكي ؛ لقد أمكنه أن يعلق نقطة معرفته بالفعل الذي أمكن به انتاج مجال الاشكالية الكلاسيكية ، التي استطاع فيها موضوع « علم الاقتصاد السياسي » الكلاسيكي ، ان يتكون بما هو موضوع ؛ مقدما في معرفته ، استيلاء معينا على الواقع ، حتى لو كان ما يزال خاضعا للايديولوجية. أما ان هذا النص المنهجي يقودنا الى عتبة الضرورة ذاتها ، لاقامة هذه النظرية في انتاج المعارف ، التي هي والفلسفة الماركسية شيء واحد ؛ فهذه ضرورة **في نظرنا** ؛ ولكنها ضرورة نحن مدينون بها لماركس أيضا ، بشرط أن نكون واعين في وقت واحد ، لعدم اكتمال هذا النص نظريا (صمته في هذه النقطة المحددة) ، وللمدى **الفلسفي** لنظريته الجديدة في التاريخ (ولا سيما لما **تفسرنا على التفكير فيه** ؛ أعني اتصال الممارسة الايديولوجية والممارسة العلمية بالممارسات الاخرى ، والتاريخ العضوي والفرقي لهذه الممارسات) . وبالاجمال ، يمكننا ان نعالج هذا الصمت ، في هذا النص ، على نحوين : فاما نعده صمتا **مسلما به** ؛ لان مضمونه نظرية التجريد الاختبارية السائدة ؛ أو نعالجه معالجة حد ما ومسألة ما . نعالجه معالجة **حد ما** ؛ أي معالجة النقطة القصوى ، التي وجه ماركس اليها تفكيره ؛ ولكن هذا الحد يصبح عندئذ بعيدا عن ان يلقي بنا في المجال القديم للفلسفة الاختبارية فيفتح امامنا مجالا جديدا ، نعالجه معالجة **مسألة ما** ؛ فما طبيعة هذا المجال الجديد بالضبط ؟ ان في متناولنا الان ، من **دراسات** تاريخ المعرفة ما فيه الكفاية ، مما نعتقد معه ، أن علينا أن نسلك في البحث سبلا مغايرة تماما ، للسبل التي جرت فيها الاختبارية . بيد أن ماركس ذاته ، قد قدم لنا في هذا البحث القاطع ، بعض المبادىء الاساسية (اقامة البنية واتصال الممارسات المختلفة) . بهذه المبادىء ، نرى الفرق القائم بين المعالجة الايديولوجية لصمت أو فراغ نظري ، ومعالجته العلمية ؛ فالمعالجة الاولى تضعنا أمام **انغلاق** ايديولوجي ؛ والمعالجة الثانية تضعنا أمام **انفتاح** علمي . بهذا يمكننا أن نرى في الواقع ، مثالا محددا عن التهديد الايديولوجي، الذي يثقل كل عمل علمي ؛ فالايديولوجية لا تترصد للعلم فقط ، في كل نقطة تضعف =

الذي يتضمنه هذا الصمت ويستوفيه ؛ أي بالضبط السؤال عن **الطبيعة الفرقية للتجريدات** ، التي يعمل بها التفكير العلمي ، لكي ينتج في نهاية فعله ، تجريدات جديدة ، مخالفة للاولى ، وجديدة بجدة جذرية ، في حال قطيعة ابستمولوجية ، مثل القطيعة التي تفصل ماركس ، عن **«علماء الاقتصاد الكلاسيكي »** .

واذا ماحاولت فيما مضى ، أن أظهر بداهة ضرورة التفكير في هذا الفارق ، باطلاقي اسماء **مختلفة** ، على التجريدات المختلفة ، التي تتدخل في عملية الممارسة النظرية ؛ وبتمييزي بعناية « العموميات الاولى » (التجريدات البدئية) ، من « العموميات الثالثة » (منتجات فعل المعرفة) ؛ فقد **أضفت** دون ريب ، شيئا ما الى قول ماركس ؛ ومع ذلك فأنا من جانب آخر قد اقتصرت على قوله ، اقتصرت على اعادته الى حقيقيته ، دونما انزلاق مع مغريات صمته . لقد **سمعت** هذا الصمت على انه وهن ممكن يعتري القول ، نتيجة ضغط وكبت من جانب قول آخر ، قول يتخذ بفضل هذا الكبت ، مكان القول الاول ، ويتكلم في صمته ، نعني القول الاختباري . اقتصرت على استنطاق **هذا الصمت ، في القول الاول ، بتبديد القول الثاني** . سيقال ذاك مجرد تفصيل .

= فيها دقته ، وانما تترصد له أيضا ، في النقطة القصوى ، التي يبلغ فيها بحث راهن **حدوده** . في هذا بالضبط جدا ، يمكن للفعالية الفلسفية أن تتدخل ، في مستوى حياة العلم ذاته ، في اليقظة النظرية ، التي تحمي انفتاح العلم من انغلاق الايديولوجيا ، بشرط أن لا نكتفي ــ كما هو مفهوم ــ بالكلام على انفتاح وانغلاق عامين ؛ بل أن نتكلم على **بنى نموذجية لهذا الانفتاح وهذا الانغلاق ، محددة تاريخيا** . ان لينين لا يكف في **« المادية والنقدية الاختبارية »**، عن التذكير بهذا المطلب الاساسي اطلاقا، والذي يؤلف الوظيفة النوعية للفلسفة الماركسية .

بكل تأكيد ؛ بيد أن الاقوال الثرثارة على نحو آخر ، وذات النتيجةالكبيرة، التي حملت ماركس الفيلسوف بكامله الى الايديولوجيا ، التي كان يحاربها ويرفضها بالذات ؛ انما تتعلق ـ حينما تخونها الدقة ـ بهذا النوع من التفاصيل . وسنرى حالا أمثلة على ذلك ، يصبح فيها غير المفكر فيه من صمت ضئيل ما ، مستندا لاقوال غير مفكر فيها ، أي مستندا لاقوال ايديولوجيـــة .

٤ ـ عيوب الاقتصاد الكلاسيكي

خطوط أولى لمفهوم التاريخ

أنتقل الى مثالي الثاني ، حيث يمكننا أن نكون بمقياس المسألة الثانية ولكن ، على نحو آخر ؛ أي بفحصنا عن نوع المأخذ الذي يأخذه ماركس على « علماء الاقتصاد الكلاسيكي » . انه يوجه اليهم عدة مآخذ تفصيلية ، ولوما جوهريا .

انني لن أحتفظ من المآخذ التفصيلية الا بمأخذ واحد ، له مساس بمسألة المصطلحات . انه يثير قضية هذه الحقيقة ، التافهة في الظاهر ، وهي أن سميث وريكاردو كانا يحللان دائما « فضل القيمة » ، **وهي في صورة الربح ، وصورة الدخل ، وصورة الفائدة** ؛ وأنها لم تكن بالتالي تدعى **باسمها** قط ؛ وانما كانت تختفي وراء سواها ؛ وأنها لم تكن تتصور في « عموميتها » ، مميزة من « صور وجودها » ، أعني الربح ، والدخل ، والفائدة . ان مدار هذا المأخذ يثير الاهتمام ؛ اذ ان ماركس يبدو وكأنه يعد هذا الخلط بين فضل القيمة وصور وجودها ، مجرد قصور لغوي ، من السهل تصحيحه . انه في الواقع ، حينما يقرأ سميث وريكاردو ،

بعدد انشاء الكلمة الغائبة وراء الكلمات التي تخفيها ؛ فيترجمها ، معيدا ما حذفاه ، مفصحا عما سكتا بالضبط عنه ، قارئا تحليلاتهما عن الدخل والربح ، على أنها عدد من تحليلات فضل القيمة العام ، الذي لم يسم قط مع ذلك ، باسم الجوهر الداخلي للدخل والربح . ولكننا نعرف ، أن مفهوم فضل القيمة ، هو باعتراف ماركس نفسه ، أحد المفهومين المفتاحين في نظريته ؛ وأحد المفهومات الدالة على الفارق الخاص ، الذي يفصله عن سميث وريكاردو ، من جهة الاشكالية والموضوع . والحقيقة ، ان ماركس يعالج غياب **مفهوم** ما ، كما لو كان الامر يتعلق بغياب **كلمة** ، وبغياب مفهوم ليس أي مفهوم كان ؛ وانما كما لو كان ــ كما سنرى ــ مفهوما تستحيل معالجته بوصفه مفهوما ، بكل ما في الكلمة من دقة ، من دون اثارة مسألة الاشكالية ، التي يمكن أن يعتمد عليها ؛ أعني الفارق في الاشكالية والقطيعة التي تفصل ماركس عن «علم الاقتصاد الكلاسيكي» . انه هنا أيضا ، حينما يصوغ هذا اللوم ، لا يفكر بما يفعل حرفيا ، ــ لانه يرد الى حذف **كلمة** ما ، غياب **مفهوم** عضوي « يرسب » (بالمعنى الكيميائي للكلمة) ثورة الاشكالية . ان هذا الحذف اذا لم نبرزه ، يرد ماركس الى مستوى أسلافه ؛ واذا نحن من جديد في استمرارية الموضوع ولنا عودة عليه .

أما المأخذ الجوهري ، الذي يوجهه ماركس الى « الاقتصاد الكلاسيكي » ، من « **بؤس الفلسفة** » الى « **رأس المال** » ؛ فهو أنه ينطوي على تصور غير تاريخي وأبدي وثبوتي ومجرد ، عن المقولات الاقتصادية للرأسمالية . يصرح ماركس في كلمات خاصة به ، انه يجب جعل هذه المقولات تاريخية ؛ في سبيل ابراز بداهة طبيعتها ونسبيتها وانتقاليتها

وفهمها . فعلماء الاقتصاد الكلاسيكي ، قد جعلوا ـ كما يقول ـ من شروط الانتاج الرأسمالي ، الشروط الابدية لكل انتاج ؛ من دون أن يروا ، أن هذه المقولات كانت محددة تاريخيا ؛ وكانت بالتالي تاريخية وانتقالية.

« يعبر علماء الاقتصاد ، عن علاقات الانتاج البرجوازية : تقسيم العمل ، والاعتماد ، والنقد ؛ كما لو كانت مقولات ثابتة وابدية ودائمة ... ان علماء الاقتصاد يشرحون لنا كيف ننتج ضمن هذه العلاقات المحددة ؛ ولكن ما لا يشرحونه لنا ، هو كيف تنتج هذه العلاقات ، أي الحركة التاريخية التي تؤدي الى توليدها ... فهذه المقولات فيها من الابدية مثل ما في العلاقات التي تعبر عنها ؛ وهي شيء قليل ؛ فهذه المقولات هي منتجات تاريخية وانتقالية . » (**بؤس الفلسفة** . الطبعات الاجتماعية ، الصفحات ١١٥ ـ ١١٦ ؛ ١١٩) .

هذا النقد ليس ـ كما سنرى ـ الكلمة الاخيرة للنقد **الواقعي** الذي وجهه ماركس . فهذا النقد يبقى سطحيا وينطوي على التباس ؛ في حين أن نقده هو نقد أعمق بما لا نهاية له . ولكنه ليس من باب الصدفة ، دون شك ، اذا بقي ماركس غالبا ، في نقده المعلن عنه ، في منتصف الطريق الى نقده الواقعي ؛ حينما ثبت على هذا النحو ، الفارق كله ، الذي يفصله عن « علماء الاقتصاد الكلاسيكي » ، في أن تصورهم غير تاريخي . لقد أثقل هذا الحكم كثيرا ، التفسير الذي لم يفسر به **رأس المال** والنظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي فقط ، بل فسرت به الفلسفة الماركسية أيضا . اننا هنا في نقطة استراتيجية من نقاط فكر ماركس ، حيث أدى عدم الاكتمال النظري لحكم ماركس على نفسه ، الى أخطر اساءات الفهم ؛ ومرة أخرى نقول : ليس فقط لدى خصومه الذين يهمهم أن يجهلوه لكي يخطئوه ؛ وانما لدى أنصاره أيضا ، وقبل كل شيء .

ويمكننا أن نجمع اساءات الفهم هذه كلها ، حول اساءة فهم مركزية، تدور حول العلاقة النظرية القائمة بين الماركسية والتاريخ ، أي حول التاريخية الجذرية المزعومة للماركسية . فلنفحص عن أساس الصور المختلفة ، المتضمنة في اساءة الفهم الحاسمة هذه .

انه يمس ــ في نظرنا ــ على نحو مباشر ، علاقة ماركس بهيغل ، وتصور الجدل والتاريخ . فاذا تلخص الفارق الذي يفصل ماركس عن « علماء الاقتصاد الكلاسيكي » ، في الصفة التاريخية التي تتصف بها المقولات الاقتصادية ؛ كان كافيا لماركس ، أن يجعل هذه المقولات تاريخية ؛ وأن يرفض عدّها ثابتة ومطلقة وأبدية ؛ وأن ينظر اليها خلافا لذلك ، نظرته الى مقولات نسبية ومؤقتة وانتقالية ؛ وبالتالي خاضعة للحظة وجودها التاريخي ، في نهاية الامر . في هذه الحال ، يمكن لنا أن نظهر علاقة ماركس بسميث وريكاردو ،مماثلة لعلاقة هيغل بالفلسفة الكلاسيكية. وعندئذ ، قد يصبح ماركس هو ريكاردو وقد حركناه ؛ كما امكن القول عن هيغل : لقد كان اسبينوزا وقد حركناه ؛ وحركناه تعني جعلناه تاريخيا . في هذه الحال ، نقول مرة أخرى : ان كل مزية ماركس ربما كانت في جعل ريكاردو هيغليا وجدليا ؛ أي في التفكير وفقا للمنهج الهيغلي ، في مضمون مكوّن سلفا ، لم يكن منفصلا عن الحقيقة ، الا بحاجز رقيق من النسبية التاريخية . في هذه الحال ، نعود فنقع من جديد ، في الرسوم التخطيطية التي كرّسها عُرف كامل ، الرسوم التخطيطية التي تعتمد على تصور في الجدل بما هو منهج في ذاته ، لايختلف عن المضمون الذي هو قانون بالذات ، ولا علاقة له بنوعية الموضوع ، الذي ينبغي له أن يقدم عنه ، مبادىء المعرفة والقوانين الموضوعية ، في وقت واحد . انني لا ألحّ على هذه النقطة ، التي وُضّحت سلفا ، في مبدئها على الاقل .

ولكن ، يطيب لي أن اظهر بداهة التباس آخر ، لم يفصح عنه ولم يوضح وسيظل يسود تفسير الماركسية، لوقف طويل؛ أعني بصريح العبارة:

الالتباس الذي يتعلق بمفهوم التاريخ :

فعندما تؤكد أن « الاقتصاد الكلاسيكي » ليس له تصور تاريخي عن المقولات الاقتصادية ؛ وانما تصور أبدي ؛ وعندما نعلن أنه يجب التفكير في هذه المقولات على أنها تاريخية ، في سبيل جعلها مطابقة لموضوعها ، انما نقدم **مفهوم التاريخ** ، بل مفهوما **معيناً** للتاريخ ، له وجود في الامتثال العام ؛ ولكن ، من دون أن نتخذ الحيطة في طرح الاسئلة على انفسنا بصدده . اننا في الواقع ، ندخل مفهوما ، يطرح هو ذاته مسألة نظرية ، على انه الحل ، لاننا كما نتلقاه ونتناوله ، يكون مفهوما لم ينتقد ، وهو معرض ـ شأنه شأن المفهومات « البديهية » كلها ـ تعرضا كبيرا ، لكي لا يكون له من مضمون نظري تماما ، الا الوظيفة التي تحددها له الايديولوجيا القائمة او السائدة . اننا بذلك ندخل مفهوما لم نتفحص صفاته ، على انه الحل النظري ؛ وهو لكونه بعيدا عن ان يكون حلا ، يثير في الحقيقة مسألة من الناحية النظرية . وهذا يعني ، اننا نرى ، انه بامكاننا ان نستعير من هيغل ، او من الممارسة الاختبارية، مفهوم التاريخ هذا ؛ وان نحمله على ماركس ، من دون صعوبة مبدئية ، أي من دون طرح السؤال النقدي التمهيدي ، عن معرفة المضمون الفعلي لمفهوم ما ، « نلتقطه » ببساطة على هذا النحو ؛ كما لو كان واضحا بذاته حينذاك ، انه ينبغي خلافا لذلك ، وقبل كل شيء ، ان نتساءل ماذا **يجب** ان يكون مضمون مفهوم التاريخ ، الذي تتطلبه اشكالية ماركس النظرية ، وتفرضه.

ودون ان استبق البيان الآتي ، يطيب لي ان احدد بعض النقاط

المبدئية . سأتناول النظرية الهيغلية في التاريخ ، أي التصور الهيغلي عن **الزمان التاريخي** ، الذي تنعكس فيه ــ في نظر هيغل ــ ماهية ما هو تاريخي بما هو كذلك ، ــ سأتناولها على انها مثال مقابل ملائم (وسنرى حالا لماذا هذه الملاءمة) .

يعرف هيغل ــ كما نعلم ــ الزمان بأنه « المفهوم ذو الوجود المعين » ، أي المفهوم في وجوده المباشر الاختباري . ونظرا لان الزمان يحيلنا هو ذاته الى **المفهوم** على انه ماهيته ؛ أي كما يعلن هيغل عامدا ، ان الزمان التاريخي ليس الا الانعكاس الفكري ، للماهية الداخلية للكلية التاريخية التي تتجسد فيها لحظة ما من نمو المفهوم (المعنى هنا) ، في استمرارية الزمان ؛ فانه يمكننا ان نعد ــ بترخيص من هيغل ــ ان الزمان التاريخي يقتصر على العكس الفكري للماهية الكلية الاجتماعية ، التي هو **وجودها** . وهذا يعني ، ان الصفات المميزة الجوهرية للزمان التاريخي ، سوف تحيلنا ، شأنها شأن عدد من المؤشرات ، الى البنية الخاصة لهذه الكلية الاجتماعية .

ويمكننا ان نعزل صفتين مميزتين جوهريتين من صفات الزمان التاريخي الهيغلي ؛ وهما : الاستمرارية المتسقة والمعاصرة الزمانية .

١ ــ استمرارية الزمان المتسقة . ان استمرارية الزمان المتسقة ، هي الانعكاس الفكري لاستمرارية النمو الجدلي للمعنى ، في الوجود . على هذا النحو ، تمكن معالجة الزمان على انه متصل تتجلى **فيه** الاستمرارية الجدلية لافاعيل نمو المعنى . وعندها ، تستند مسألة علم التاريخ كلها ، الى تقطيع هذا المتصل ، وفقا **لنظام للصور** يطابق حلول كلية جدلية محل أخرى . فلحظات المعنى توجد في عدد مساو لها من

الحقب التاريخية ، التي ينبغي تقطيعها في متصل الزمان ، تقطيعا مضبوطا . ان هيغل اقتصر على ان فكر في اشكاليته النظرية الخاصة ، المسألة ذات الرقم (١) من ممارسة المؤرخين ؛ المسألة التي عبر عنها ڤولتير بتمييزه مثلا عصر لويس الخامس عشر ، من عصر لويس الرابع عشر ؛ انها ما زالت المسألة الكبرى في كتابة التاريخ الحديث .

٢ ــ المعاصرة الزمانية ، او مقولة **الحاضر** التاريخي . هذه المقولة الثانية هي شرط امكان المقولة الاولى ؛ وهي التي ستقدم لنا فكرة هيغل التي هي أعمق فِكرة . فاذا كان الزمان التاريخي هو وجود الكلية الاجتماعية ، وجب علينا ان نحدد بالضبط ما هي بنية هذا الوجود . واذا كانت العلاقة بين الكلية الاجتماعية ووجودها التاريخي ، علاقة بوجود **مباشر** ؛ فهذا **يتضمن** ان هذه العلاقة هي ذاتها **مباشرة** . وبكلمات اخرى ، ان بنية الوجود التاريخي هي على هذا النحو ، حتى ان عناصر الكل جميعا توجد معا دائما في الزمان ذاته اي في الحاضر ذاته ، فتكون بالتالي معاصرة بعضها لبعض ، في الحاضر ذاته . وهذا يعني ، ان بنية الوجود التاريخي للكلية الاجتماعية التاريخية ، تتيح ما أقترح تسميته « **قطعاً ماهوياً** » ؛ اي هذا الاجراء العقلي الذي نحدث به لاي لحظة من الزمان التاريخي ، **قطعاً شاقولياً** ، اي قطعاً للحاضر ، بحيث ان كل عناصر الكل ، المنكشفة بهذا القطع ، تكون فيما بينها في علاقة مباشرة ، تفصح مباشرة عن ماهيتها الداخلية . وحينما سنتكلم على «قطع ماهوي» ، سنلمح بالتالي الى البنية النوعية للكلية الاجتماعية ، التي تتيح هذا القطع ، حيث تعطى عناصر الكل جميعا ، في حضور مترافق(١) ، هو ذاته حضور

---

(١) الحضور معا أو التواجد في الزمان .

مباشر لماهيتها ، التي أصبحت على هـذا النحو **يمكن قراءتها فيها** قراءة مباشرة . اننا نفهم بالفعل ، ان البنية الخاصة للكلية الاجتماعية ، هي التي تتيح هذا القطع الماهوي ؛ اذ ان هذا القطع ليس ممكنا الا بالطبيعة الخاصة لوحدة هذه الكلية ، وهي وحدة « روحية » ؛ اذا أردنا أن نحدد تحديدا دقيقا بذلك ، نموذج الوحدة في كلية تعبيرية ما ، أي في كلية تكون جميع أجزائها قدرا مساويا من **« الاجزاء الكليـة »** ، المعبرة بعضها عن بعض ، والمعبر كل منها عن الكلية الاجتماعية التي تتضمنها ؛ لانهـا تحتوي كل جزء في ذاته ، في الصورة المباشرة لتعبيره ، أي ماهية الكلية ذاتها . انني ألمح هنا الى بنية الكل الهيغلي ، الذي تكلمت عنه من قبل ؛ فالكل الهيغلي يمتلك نموذجا من الوحدة ، حتى ان كل عنصر من عناصر الكل لن يكون أبدا الا حضور المفهوم لذاته ، في لحظة تاريخية معينـة ؛ سواء أكان الامر يتعلق بهـذا التحديد المادي والاقتصادي ، أم بهـذه المؤسسة السياسية ، أم بهذه الصورة الدينية أو الفنيـة أو الفلسفية . بهذا المعنى ، يقوم ترافق للعناصر بعضها مع بعض ، وحضور كل عنصر في الكل ، على أساس من حضور مسبق مبدئي ؛ نعني الحضور الكلي للمفهوم ، في تعيينات وجوده كلها . بهـذا تصبح استمرارية الزمان ممكنة ؛ مثل ظاهرة استمرار حضور المفهوم في تعييناته الايجابيـة . وحينما نتكلم على **لحظـة** نمو المعنى عند هيغل ، ينبغي لنا أن نتخـذ الحيطة ، في أن هذه الكلمة تحيلنا الى وحدة دلالتين اثنتين ؛ انها تحيلنا الى اللحظة بما هي لحظة نمو ما (وهذا يستدعي استمرارية الزمان ، ويثير المسألة النظرية عن التقسيم الى حقب) ؛ وتحيلنا هذه اللحظـة بما هي لحظة زمانية ، أي بما هي حاضر ، ليس قط الا ظاهرة حضور

المفهوم لذاته ، في تعييناته المشخصة كلها .

ان هذا الحضور المطلق والمتسق لتعيينات الكل جميعا ، في الماهية الفعلية للمفهوم ، هي التي تتيح « القطع الماهوي » ، الذي كنا بصدده منذ قليل . انه هو الذي يشرح لنا في مبدئه ، الصيغة الهيغلية الشهيرة ، التي تصدق على تعيينات الكل جميعا ، حتى الوعي الذاتي لهذا الكل ، في معرفة هذا الكل ، الذي هو الفلسفة **الحاضرة** تاريخيا ، بما في ذلك هذا الوعي ، ــ والصيغة الشهيرة هي : **انه ما من انسان يستطيع ان يقفز متجاوزا عصره** . والحقيقة ، ان الحاضر يؤلف **الافق المطلق** لكل علم ؛ لان كل علم ليس قط الا وجود المبدأ الداخلي للكل ، في العـــلم . والفلسفة مهما أوغلت بعيدا ، فهي لا تجتاز أبدا حدود هذا الأفق المطلق ؛ وحتى اذا هي حلقت طائرة **مساء** ، فهي تظل تمت الى النهار ، الى اليوم الحاضر؛ فهي ليست الا الحاضر وقد انعكس على ذاته فكرا ، وانعكس فكرا حضور المفهوم لذاته ، ــ فالغد في جوهره محظور عليه .

من أجل ذلك ، كانت كل مقولة انطولوجية من مقولات الحاضر ، تحظر كل استباق للزمان التاريخي ، وكل استباق واع لنمو المفهوم الآتي ، وكل **علم** يتطلع الى **المستقبل** . وهذا يشرح لنا الارتباك النظري الذي وقع فيه هيغل ، في تقريره عن وجود « الرجال العظام » الذين يقومون حينئذ في تفكيره ، بدور الشهود غير العاديين ، على استحالة القيـــام بتطلع تاريخي واع . فالرجال العظـــام لا يدركون المستقبل ولا يعرفونه ؛ وانما يحزرونه في استشعاراتهم . فالرجال العظام ليسوا غير عرافين ، يستشعرون قرب ماهية الغد ، من دون أن يكونوا قادرين على

معرفته ؛ انهم يستشعرون « اللوزة في غلافها » ، والمستقبل وقد حمله الحاضر في حبل خفي ، والماهية المستقبلة في أثناء تولدها في ضياع الماهية الحاضرة . واذا لم تكن هناك معرفة للمستقبل ، أدى ذلك الى امتناع قيام علم للسياسة ، أي معرفة تتعلق بالنتائج المستقبلة للظواهر الحاضرة . من أجل ذلك ، لم يكن هنـاك ـ بالمعنى الحصري للكلمة ـ **سياسة هيغلية** ممكنة ؛ وفي الواقع ، اننا لم نعرف قط رجل سياسة **هيغليـاً** .

فاذا ألححت لهذه الدرجة على طبيعـة الزمان التاريخي الهيغلي وشروطه النظرية ؛ فهذا لان هذا التصور للتاريخ وعلاقته بالزمان ، مازال حيا بيننا ؛ بامكاننا ان نرى ذلك ، في التمييز الشائع اليوم ، بين التزامن والتزمن . ان النظرية عن زمن تاريخي متصل الاتساق ، ومعاصر لذاته ، هي في أسـاس هذا التمييز . فالتزامن هو التعاهد ذاته ، أي حضـور الماهية وتعييناتها معا ، والحضور الذي تمكن قراءته بما هو بنيـة ، في « قطع ماهوي » ؛ لان الحاضر هو وجود البنية الماهوية بالذات . واذن ، فالتزامن يفترض هذا التصور الايديولوجي عن زمان متصل الاتساق . وعندئذ ، لن يكون المتزمن الا صيرورة هذا الحاضر في تتابع استمرار زماني ، حيث لا تصبح « الحوادث » التي يرتد اليها « التاريخ » ـ بالمعنى الحصري للكلمة (راجع ليفي اشتروس) ـ الا ضروب حضور جائزة ، متتابعة في متصل الزمان . واذن ، فالمتزمن ، شأنه شأن المتزامن الذي هو المفهوم الاول ، يفترضان كلاهما الصفات المميزة ذاتها ، التي كنا قد أظهرناها في تصور الزمان الهيغلي ؛ وهو تصور ايديولوجي للزمـان التـاريخي .

انه ايديولوجي ؛ لانه واضح ان تصور الزمان التاريخي هذا ، ليس غير انعكاس التصور الذي اقامه هيغل لنفسه ، عن نموذج الوحدة التي هي قوام الرابطة القائمة بين عناصر الكل الاجتماعي جميعا ، من اقتصادية وسياسية ودينية وبديعية وفلسفية الخ . . . ولان الكل الهيغلي هو « كل روحي » ، بالمعنى الليبنيزي لكل « تؤول » اجزاؤه كلها ، فيما بينها، الى غاية واحدة ؛ حيث يكون كل جزء منها **جزءا كليا** ؛ فقد اصبحت وحدة هذا الوجه المزدوج للزمان التاريخي (الاتصال المتسق / التعاصر) ممكنة وضرورية .

وهاكم السبب الذي من أجله كان هذا المثال المضاد الهيغلي ملائما . فما يحجب ـ في نظرنا ـ العلاقة التي ثبتناها منذ قليل ، بين بنية الكل الهيغلي وطبيعة الزمان التاريخي الهيغلي ؛ هو ان المعنى الهيغلي عن الزمان ، هو معنى مستعار من الاختبارية الاكثر انتشارا ، أي من اختبارية البداهات الخاطئة « للممارسة » اليومية ، التي نجدها ثانية في صورتها الساذجة ، لدى غالبية **المؤرخين** انفسهم ؛ وفي كل الاحوال ، لدى المؤرخين الذين يعرفهم هيغل ، والذين لم يكونوا يطرحون حينذاك ، أي سؤال عن البنية النوعية للزمان التاريخي . وقد بدأ اليوم بعض المؤرخين ، بطرح بعض الاسئلة على أنفسهم ، بصورة غالبا ما كانت جديرة بالملاحظة الى حد بعيد (راجع ل. فيڤر L. Febvre ، ولابروس Labrousse ، وبروديل Braudel ، الخ ...) ؛ بيد انهم لم يكونوا يطرحون هذه الاسئلة على انفسهم بوضوح ، على ان السؤال تابع **لبنية الكل** الذي يدرسونه ؛ أي لم يكونوا يطرحونها على أنفسهم ، في صورة مفهومية حقا ؛ لقد **لاحظوا** مجرد ملاحظة ، **ان هناك** ازمنة مختلفة في التاريخ ،

وضروبا من الزمان ، وأزمنة قصيرة ومتوسطة وطويلة ؛ واكتفوا بأن يذكروا تداخلاتها ، على أنها نتاج تلاقيها ؛ واذن ، فهم لا يردون هذه المتنوعات بوصفها تنويعات ، الى بنية الكل ، معان هذه البنية هي المهيمنة مباشرة على انتاج هذه التنويعات ؛ بل اغراهم بالاحرى رد هذه المتنوعات، على انها تنويعات يمكن قياسها **بالديمومة** ، أي بالزمان العادي ذاته ، الزمان الايديولوجي المتصل ، الذي تكلمنا عليه . واذن ، فالمثال المضاد لدى هيغل هو مثال ملائم ؛ اذ انه يعبر أصدق تعبير عن الضلالات الايديولوجية الخام ، للممارسة الجارية وممارسة المؤرخين ، ليس فقط ممارسة أولئك الذين لم يطرحوا سؤالا ، وانما أيضا ممارسة أولئك الذين يطرحون الاسئلة ؛ لان هذه الاسئلة هي على العموم أسئلة لا ترتد الى السؤال الاساسي لمفهوم التاريخ ، وانما الى تصور الزمان الايديولوجي .

ومع ذلك ، فما يمكننا الاحتفاظ به من هيغل ، هو بالضبط ماتحجبه عنا هذه الاختبارية ، التي اقتصر هيغل على أنه صعّدها في تصوره المنظومي للتاريخ . يمكننا ان نحتفظ بهذه النتيجة ، التي انتجها تحليلنا النقدي القصير ، وهي : يجب علينا ان نسأل بدقة **بنية الكل الاجتماعي** ، لكي نكشف فيها عن سر تصور التاريخ ، الذي تفكر فيها « صيرورة » هذا الكل الاجتماعي . فاذا عرفنا بنية الكل الاجتماعي ، فهمنا العلاقة التي « لا تثير اشكالا » بالظاهر ، والتي يبقيها معه تصور الزمان التاريخي، الذي انعكس فيه هذا التصور . وما قمنا به منذ قليل بالنسبة الى هيغل، يصح القيام به أيضا بالنسبة الى ماركس ؛ فخط السير الذي أتاح لنا اظهار بداهة المستبقات النظرية الكامنة في تصور التاريخ ، الذي يبدو انه « واضح بذاته » ؛ ولكنه في الواقع مرتبط عضويا بتصور دقيق عن

الكل الاجتماعي ؛ هذا الخط يمكننا أن نطبقه على ماركس ، واضعين نصب أعيننا موضوعا لنا ، **انشاء المفهوم الماركسي للتاريخ** (للزمان التاريخي) ، ابتداء من التصور الماركسي للكلية الاجتماعية .

اننا نعلم ان الكل الماركسي يتميز دون التباس ممكن ، من الكل الهيغلي ؛ انه كل" وان كانت وحدته بعيدة عن أن تكون الوحدة التعبيرية ، او « الروحية » ، للكل الليبنيزي والهيغلي ؛ فهي مكونة من نموذج معين من التعقيد ؛ انها وحدة **كل ذي بنية** ، يحتوي على ما يمكننا ان ندعوه مستويات أو مراجع متمايزة ، و « ذات استقلال ذاتي نسبيا » ،تتواجد معا في هذه الوحدة البنيوية المعقدة ؛ باتصال بعضها ببعض ، وفقا لأنماط من التبيينات النوعية المثبتة في المستوى أو المرجع الاقتصادي(١) على انه المرجع الاخير .

يجب علينا ــ كما هو مفهوم ــ ان نحدد بدقة الطبيعة البنيويةلهذا الكل ؛ ولكنه يمكننا أن نكتفي بهذا التحديد المؤقت ، لكي نفترض به ، أن نموذج التواجد الهيغلي للحضور (الذي يتيح « قطعا ما هويا » ما) ، لا يمكن أن يتلاءم مع وجود هذا النموذج الجديد من الكلية .

هذا التواجد الخاص ، قد دلل ماركس عليه من قبل ، في مقطع من **« بؤس الفلسفة »** (الطبعات الاجتماعية ، الصفحات ١١٩ ــ ١٢٠) ،

---

١) راجع : « التناقض والتعيين المشبع » (مجلة La Pensée) العدد ١٠٦) ، و « حول الجدل المادي » (مجلة La Pensée ، العدد ١١٠) ، وهما مجموعان في كتاب « من أجل ماركس» Pour Marx ،منشورات François Maspero ،الصفحات ٨٥ وما يليها ، الصفحات ١٦١ وما يليها .

حينما تكلم هنا مجرد كلام على علاقات الانتاج .

« ان علاقات الانتـاج تشكـل في كل مجتمع كـلا . وقـد اعتبر السيد برودون Proudhon ، ان العلاقات الاقتصادية ، من حيث هي عدد مساو من الاطوارالاجتماعية ، يولد بعضها بعضا ؛ وينتج بعضها من بعض ، كما ينتج نقيض القضية من القضية ؛ وتحقق في تتابعها المنطقي عقل الانسانية غير الشخصي . ان العائق الوحيد الذي نجده في هذا المنهج ، هو أن السيد برودون ، حينما يتناول فحص طور واحد من هذه الاطوار ، لايستطيع أن يشرحه ، من دون اللجوء الى علاقات المجتمع الاخرى ؛ وهي علاقات لم يولدها مع ذلك بعد ، بحركته الجدلية . وفيما بعد ، حينما ينتقل السيد برودون ، بواسطة العقل الخالص ، الى ولادة أطوار أخرى ؛ يتصرف كما لو كان بازاء أطفال ولدوا من جديد ، **وينسى أن لهم من العمر** مثل ما للطور الاول ... فحينما نقيم بمقولاتالاقتصاد السياسي ، بناء منظومة ايديولوجية ما ؛ **نفكك أطراف المنظومة الاجتماعية** . اننا نبدل بأطراف المجتمع المختلفة ، عددا مساويا من المجتمعات القائمة على حدتها ، التي يأتي بعضها في أعقاب بعض . فكيف **يمكن للصيغة المنطقية للحركة والتتابع والزمان ، أن تشرح جسم المجتمع ، الذي توجد فيه معا ، وفي آن واحد ، العلاقات الاقتصادية كلها ، ويعتمد بعضها على بعض ؟** » (خطوط الالحاح مني : لويس التوسر) .

ان المسألة كلها هنا ؛ فهذا **التواجد** ، أي تمفصل أعضـاء « المنظومة الاجتماعية » ،والحامل المتبادل بين بعض العلاقات وبعض ، لايمكـن **التفكير فيه** ، في « منطق الحركة ، ومنطق التتـابع ، ومنطق الزمان . واذا أبقينا حاضرا في أذهاننا ، أن « المنطق » ليس ــ كما بيّن ذلك ماركس في « **بؤس الفلسفة** » ــ الا تجريد « الحركة » و « الزمان » ، المستدعيين هنا بشخصيهما ، على أنهما أصل الخداع البرودوني ؛تصورنا أنه لابدّ من قلب نظام التفكير ، والتفكير أولا في البنية النوعية للكلية ،

في سبيل فهم صورة **تواجد** أطرافها وعلاقاتها المقوّمة ، وبنية التاريخ الخاصة .

ويحدد ماركس بدقة من جديد ، في **مدخل** عام ١٨٥٧ ، حيث يتطرق الى المجتمع الرأسمالي ، أن **بنية الكل** يجب أن نتصورها قبل كل مناسبة ، في تتابعها الزماني :

« ان الامر لايتعلق بالعلاقة التي تقوم بين العلاقات الاقتصادية ، في تتابع صور المجتمع المختلفة ؛ وهو لا يتعلق أيضا ، بنظام تتابعها « في المعنى » (برودون) ؛ انه يتعلق بتسلسلها المتمفصل (**تنظيمها العضوي** Gliederung) ، في المجتمع البرجوازي» (ص ١٧١)

بهذا يتحدد بدقة نقطة خطيرة جديدة ؛ فبنية الكل متمفصلة مثل بنية **كل عضوي متسلسل** . فتواجد الاعضاء والعلاقات في الكل ، يخضع لنظام بنية سائدة ، تدخل نظاما نوعيا ، في تمفصل الاعضاء والعلاقات .

« في صور المجتمع كلها ، يحدد انتاج معين وعلاقاته المتولدة عنه ؛ لضروب الانتاج الاخرى كلها ، وعلاقاتها المتولدة عنها ، رتبتها وأهميتها . » (**المدخل** ، ص ١٧٠) .

لنذكر هنا نقطة رئيسية ؛ ان هذه السيادة التي تحظى بها بنية ما ، والتي قدّم لنا ماركس مثالا هنا عنها (سيادة صورة انتاج ما ، مثلا سيادة الانتاج الصناعي على الانتاج التجاري البسيط ، الخ . . .) لايمكن ردّها الى أولية **مركز** ما ، أكثر مما يمكن رد نسبة العناصر الى البنية ، الى الوحدة التعبيرية للماهية الداخلية وظواهرها . هذا التسلسل لا يمثل تسلسل النجوع القائم بين « مستويات » الكل الاجتماعي ، أو مراجعه المختلفة . وبما أن كل مستوى من المستويات هو ذاته ذو بنية ؛

كان هذا التسلسل يمثل اذن ، التسلسل القائم بين المستويات المختلفة ذات البنى ، والحاضرة في الكل ؛ أي يمثل درجة نجوع هذه المستويات ومؤشرها . ذاك هو تسلسل نجوع بنية سائدة ، على بعض البنى الملحقة بها وعناصرها . وقد بيّنت في مكان آخر ، أن هذه « السيادة » التي تسودها بنية ما على بنى أخرى ، في وحدة ظروف عرضية ، كانت تحيل كي تتصور ، الى مبدأ تعيين البنى غير الاقتصادية بالبنى الاقتصادية ، « على أنها مرجعها الاخير » ؛ وان هذا « التعيين مرجعا أخيرا » كان الشرط المطلق لضرورة تنقلات البنى ومعقوليتها في تسلسل النجوع ، أو ضرورة تنقل « السيادة » بين مستويات الكل ذات البنية ، ومعقوليته ؛ وان هذا التعيين مرجعا أخيرا » ، كان يتيح وحده التخلص من النسبية التحكمية للتنقلات التي تمكن ملاحظتها ، باعطاء هذه التنقلات ضرورة وظيفة ما .

اذا كان هذا تماما نموذج الوحدة الخاصة بالكلية الماركسية ، نتج عن ذلك نتائج نظرية خطيرة .

ففي المكانة الاولى ، يستحيل التفكير في وجود هذه الكلية ، ضمن المقولة الهيغلية عن معاصرة **الحاضر** . فتواجد المستويات المختلفة ذات البنى ، من اقتصادي وسياسي وايديولوجي الخ ... وبالتالي تواجد البنية التحتية الاقتصادية ، والبنية الفوقية الحقوقية والسياسية ، والايديولوجيات والتشكلات النظرية (كالفلسفة والعلم) ، لايمكن التفكير فيه في تواجد الحاضر الهيغلي ، تواجد هذا الحاضر الأيديولوجي ، حيث يتطابق الحضور الزماني وحضور الماهية امام ظواهرها . ونتيجة لذلك ، لايمكن لنموذج **زمان متصل ومتسق** ، يحتل مكان الوجود المباشر ، الذي هو محل الوجود المباشر لهذا الحضور المتصل ، أن يعدّ اطلاقا زمان التاريخ .

لنبدأ بهذه النقطة الاخيرة ، التي ستجعل نتائج هذه المبادىء ملموسة . يمكننا في التقريب الاول ، أن نستنتج من البنية النوعية للكل الماركسي ، انه لم يعد من الممكن التفكير في تعيين نمو مستويات الكل المختلفة ، **ضمن الزمان التاريخي ذاته** . فنموذج الوجود التاريخي لهذه « المستويات » المختلفة ، ليس هو ذاته . ففي كل مستوى ، ينبغي لنا خلافا لذلك ، أن نعين **زمانا خاصا** ، مستقلا ذاتيا نسبيا ، وبالتالي مستقلا نسبيا في استقلاله ذاته ، عن « أزمنة » المستويات الاخرى . انه يجب علينا ، واننا لقادرون ، أن نقول : ان لكل نمط من الانتاج ، زمانا وتاريخا خاصين بنمو القوى المنتجة ، مقطعين تقطيعا نوعيا ؛ وزمانا وتاريخا خاصين بعلاقات الانتاج ، مقطعين تقطيعا نوعيا ؛ وتاريخا خاصا بالبنية الفوقية السياسية ؛ وزمانا وتاريخا خاصا بالفلسفة . . . ؛ وزمانا وتاريخا خاصا بالانتاج الجمالي . . . ؛ وزمانا وتاريخا خاصا بالتشكلات العلمية ، الخ . . . ان كل تاريخ من هذه التواريخ الخاصة مقطع وفق تقطيعات خاصة ولا تمكن معرفته الا بشرط أن يكون قد عين مفهوم نوعية زمانيته التاريخية وتقطيعاته (النمو المتصل ، الثورات ، الانقطاعات ، الخ . . .) . واذا كان كل من هذه الازمنة ، وكل من هذه التواريخ ، **مستقلا ذاتيا نسبيا** ؛ فهو لا يقيم عددا من المجالات **المستقلة** عن الكل ، مساويا لعدد هذه الازمنة والتواريخ ؛ فنوعية كل من هذه الازمنة ، وكل من هذه التواريخ ، بل بتعبير آخر ، استقلالها الذاتي واستقلالها عن غيرها نسبيا ، انما يقومان على نموذج معين من التمفصل مع الكل ؛ وبالتالي ، على **نموذج** معين من **التبعية** حيال الكل . فتاريخ الفلسفة مثلا ، ليس تاريخا مستقلا عن الحق الالهي ؛ فحق هذا التاريخ في أن يوجد وجود تاريخ نوعي ، قد حددته

علاقات التمفصل ، وبالتالي علاقات النجوع النسبية ، القائمة في داخل الكل . واذن ، فنوعية هذه الازمنة وهذه التواريخ نوعية **فرقيـة** ؛ لانها قائمة على أساس من العلاقات الفرقية القائمة في الكل ، بين المستويات المختلفة ؛ فنمط **استقلال** كل زمان وكل تاريخ ودرجته يعينهما اذن تعيينا ضروريا نمط **تبعيـة** كل مستوى في جملة تمفصلات الكل ودرجته . واذن ، فتصور الاستقلال « النسبي » لتاريخ ما ، ولمستو ى ما ، لا يمكن له أبدا ، أن يرتد الى التأكيد الايجابي على وجود استقلال في الفراغ ، ولا الى مجرد نفي وجود تبعية في ذاتها أيضا ؛ فتصور هذا « الاستقلال النسبي » هو تحديد لـ « نسبيته » ، أي تحديد نموذج **التبعيـة** الذي ينتج هـذا النمط من الاستقلال « النسبي » ويثبته على انه نتيجتـه الضرورية ؛ انه تحديد لهذا النموذج من التبعية المولد للاستقلال النسبي ، الذي نلاحظ نتائجه في تاريخ « المستويات » المختلفة ، على مستوى تمفصلات البنى الجزئية في الكل .

ان هذا المبدأ هو الذي يقوم على أساسه امكان **التواريخ** المختلفـة المطابقة نسبيا لكل من هذه « المستويات » ، وضرورة هذه التواريخ . انه هو الذي يسمح لنا بالكلام على تاريخ اقتصادي ، وتاريخ سياسي ، وتاريخ للاديان ، وتاريخ للايديولوجيات ، وتاريخ للفلسفة ، وتاريخ للفن ، وتاريخ للعلوم ؛ من دون أن يعفينا أبدا ، من التفكير في الاستقلال النسبي لكل من هذه التواريخ ، في التبعية النوعيـة التي تمفصل المستويات المختلفة بعضها ببعض، في الكل الاجتماعي ؛ ولكن بفرض هذا التفكير علينا ، خلافا لذلك . من أجل هـذا اذا كان لنـا الحق في اقامة هذه التواريـخ المختلفـة ، التي ليست الا تواريـخ فرقيـة ؛ فاننـا لن

نتمكن من الاكتفاء **بملاحظة** وجود أزمنة وايقاعات مختلفة ـ كما يفعل أحسن مؤرخي عصرنا غالبا ـ من دون أن ننسب هذه الازمنة والايقاعات الى مفهوم اختلافها ، أي الى التبعية النموذجية التي تقيمها علي أساس من تمفصل المستويات بالكل . واذن ، لا يكفينا أن نقول ـ كما يفعل المؤرخون المحدثون ـ ان هناك تقسيمات حقبية مختلفة وفق الازمنة المختلفة ؛ وان كل زمان له ايقاعاته البطيئة منها والطويلة ؛ بل ينبغي لنا أيضا ، ان نفكر في هذه الايقاعات والتقطيعات المختلفة ، في أساسها ، وفي نمط تمصلها وتنقلها والتوائها ، الذي يربط هذه الازمنة المختلفة فيما بينها . ولنقل أيضا ، لكي نمضي أبعد أيضا ، انه لا يكفي أن نفكر على هذا النحو من التفكير ، في وجود أزمنة **يمكن رؤيتها وقياسها** ؛ ونمط وجود الايقاعات والتقطيعات التي لا تمكن رؤيتها ، والتي يجب كشفها تحت مظاهر كل زمان تمكن رؤيته . ان مجرد قراءة **رأس المال** تبين لنا ، ان ماركس كان يحس هذا المطلب احساسا عميقا . انها تبين لنا مثلا ، ان زمان الانتاج الاقتصادي ، اذا كان زمانا نوعيا (مختلفا باختلاف انماط الانتاج) ؛ فهو بما هو زمان نوعي ، زمان معقد وليس مستقيم الاتجاه ، ـ انه زمان الزمان ، زمان معقد لا تمكننا **قراءته** في استمرار زمان الحياة، او زمان الساعات ؛ وانما يجب **انشاؤه** ابتداء من بنى الانتاج الخاصة . ان زمان الانتاج الاقتصادي الرأسمالي ، الذي يحلله ماركس ، ينبغي ان **ينشأ** في مفهومه . انه ينبغي لمفهوم هذا الزمان ، أن ينشأ ابتداء من واقع الايقاعات المختلفة ، التي تقطع عمليات الانتاج والرواج والتوزيع المختلفة ؛ أي ابتداء من مفهومات هذه العمليات المختلفة ، مثل : الفارق بين زمان الانتاج وزمان العمل ، الفارق بين دورات الانتاج المختلفة (انتقال رأس

المال الثابت ، وانتقال رأس المال المتداول ، وانتقال رأس المال المتغير ، وانتقـال العملة ، وانتقـال رأس المال التجاري ، وانتقـال رأس المال المالي ، الخ . . .) . واذن ، فزمان الانتاج الاقتصادي ، في نمط الانتاج الرأسمالي ، ليست له أية صلة اطلاقا ، ببداهة الزمان الايديولوجي للممارسة اليومية ؛ انه يمتد بجذوره يقينا ، الى بعض الامكنة المحددة ، في الزمان البيولوجي (بعض حدود التناوب القائمة بين العمل والراحـة ، بالنسبة الى قوة العمل الانساني والحيواني ؛ وبعض الايقاعات بالنسبة الى الانتاج الزراعي) ؛ ولكنه لا يتوحد في جوهره في شيء مع هذا الزمان البيولوجي ؛ وليس على أي نحو زمانا تمكن **قراءته مباشرة** ، في مجرى هذه العملية المعينة أو تلك . انه زمان لا تمكن رؤيته ولا تمكن قراءته في جوهره ؛ وهو خفي وكثيف بقدر خفاء واقـع العمليـة الكلية للانتـاج الرأسمالي ، وكثافته ، بالذات . ان هذا الزمان لا يمكن نيله ، من حيث هو « تصالب » معقد لازمنة مختلفة ولايقاعات ودورانات مختلفة الخ . . . كنا تكلمنا عليها منذ قليل ، الا في **مفهومه** ، الذي ليس قط ــ شأنه شأن كل مفهوم ــ « معطى » مباشرة ، وليس قط **ممكن القراءة** في الواقـع المرئي ؛ فهذا المفهوم ــ شأنه شأن كل مفهوم ــ ينبغي أن **ينتج** ، وأن **ينشأ** .

ويمكننا أن نقول بقدر ذلك عن الزمان السياسي ، وعن الزمان الايديولوجي ، وعن الزمان النظري (الفلسفة) ، وعن الزمان العلمي ، من دون أن نتكلم أيضـا على زمان الفن . لنضرب على ذلك مثلا ، ان زمان تاريخ الفلسفة ليس هو ذاته ممكن القراءة مباشرة على الاطلاق ؛ اننـا **نرى** يقينا في التوقيت التاريخي **تتابـع** بعض الفلاسفة ؛ ويمكننا أن نعد هذا التتابع هو التاريخ ذاته . هنا أيضا ، يجب علينا ان نرفض الافكار

المسبقة الايديولوجية عن تتابع ما هو مرئي ؛ وان نشرع في **انشاء مفهوم زمان تاريخ الفلسفة** ؛ ولكي ننشيء هذا المفهوم ، يجب علينا بالضرورة كلها ، أن نحدد الفارق النوعي لما هو فلسفي ، بين التشكلات الثقافية القائمة (**الايديولوجية والعلمية**) ؛ أي أن نحدد ما هو فلسفي ، على أنه يخص مستوى **النظري** بما هو كذلك ؛ وان نثبت العلاقات الفرقية « للنظري » من حيث هو كذلك ، بالممارسات القائمة المختلفة من ناحية ، وبالايديولوجيا وبما هو علمي أخيرا ، من ناحية أخرى . فتحديد هذه العلاقات الفرقية ، هو تحديد لنمط التمفصل الخاص « للنظري » (للفلسفي) ، بالنسبة للواقعيات الاخرى ؛ وهو بالتالي تحديد التمفصل الخاص بتاريخ الفلسفة ، بتاريخ الممارسات المختلفة ، وتاريخ الايديولوجيات وتاريخ العلوم . بيد أن هذا ليس كافيا ؛ فلكي ننشيء مفهوم تاريخ الفلسفة ، يجب علينا أن نحدد في الفلسفة ذاتها ، الواقعية النوعية التي هي قوام التشكلات الفلسفية بما هي كذلك ، والتي ينبغي لنا أن نرتد اليها ، للتفكير في امكانية **الاحداث الفلسفية** ذاتها. ان هذا مهمة من المهمات الجوهرية لكل عمل نظري في انتاج مفهوم التاريخ ؛ وهي : تقديم تحديد دقيق **للواقعة التاريخية** بما هي كذلك . ودون أن استبق هذا البحث ، أشير هنا مجرد اشارة الى أنه بامكاننا أن نحدد ، بين كل الظواهر التي تحدث في الوجود التاريخي ، **الوقائع التي تصيب العلاقات البنيوية القائمة** ، على أنها الواقعة التاريخية في عموميتها . ففي تاريخ الفلسفة ، يجب علينا أن نتقبل أيضا ، لكي نتكلم عليه كما نتكلم على تاريخ ما ، أنه تنتج فيه **وقائع فلسفية ، أحداث فلسفية ذات مرمى تاريخي** ، أعني بضبط شديد ، **وقائع فلسفية** تحدث تحولات واقعية في **العلاقات البنيوية**

الفلسفية القائمة ، عنيت نوع **الاشكالية النظرية القائمة** . ان هذه الوقائع ليست بالطبع **مرئيـة** دائما ؛ بل قد يحدث لها في بعض الاحيان ، أن تصبح موضوع كبت حقيقي ، وموضوع انكار تاريخي حقيقي ، يدوم كثيرا أو قليلا . وعلى سبيل المثال ، فالانقلاب الذي نال الاشكالية الوثوقيـة الكلاسيكيـة ، من اختبـارية لوك Locke ، هو حادثة فلسفية ذات مرمى تاريخي ، ما زالت حتى اليوم ، تسود الفلسفة النقدية المثاليـة ، كما سادت القرن الثامن عشر كله ، وكنط Kant ، وفشته Fichte ، وحتى هيغل . ان هذه الواقعة التاريخية هي على الغالب مخمنة ، ولاسيما في مداها الطويل (وخصوصا خطورتها ذات المستوى الاول في فهم الفكر المثالي الالماني ، من كنط الى هيغل) ؛ ولكنها قلما قدرت حق قدرهـا في عمقها الحقيقي . لقد قامت بدور حاسم باطلاق في تفسير الفلسفة الماركسية ؛ واننا ما زلنا بعد اساراها الى حد بعيد . وهناك مثال آخر ؛ فقد أدخلت فلسفة اسبينوزا ثورة نظرية لا سابقة لها في تاريخ الفلسفة ؛ وهي دون شك اكبر ثورة فلسفية في العصور كلهـا ، حتى انه بامكاننا ان نعد اسبينوزا ، من الناحية الفلسفية ، سلف ماركس المباشر الوحيد . ومع ذلك ، فقد كانت هذه الثورة الجذرية موضوع كبت تاريخي بلغ حد الاعجاز ؛ وقد حدث للفلسفة الاسبينوزية تقريبا ، ما حدث وما لا يزال يحدث في بعض البلاد ، للفلسفة الماركسية ؛ لقد أصبحت سبة فاضحة لزعيم المتهمين بتهمـة « الالحـاد » . ان استئثار القرنين السابع والثامن عشر الرسميين ، بآثار اسبينوزا الخالدة ؛ والمسافة التي كان يسعى كل كاتب أن يقيمها بينه وبين اسبينوزا ، لكي يتمكن من الكتابة (راجع مونتسكيو Montesquieu) ، لا يشهدان على قوة فكره النهائية فقط ، بل يشهدان

على جاذبيته الخارقة أيضا . لقد كان تاريخ الاسبينوزية المستبعد من الفلسفة ، يجري حينذاك كما يجري تاريخ ما تحت الارض ، فيؤثر في **أمكنة أخرى** ، في الايديولوجيا السياسية والدينية (القول بالاله) ، وفي العلوم ؛ ولكن على القسم غير المضاء من مسرح الفلسفة المرئية . وحينما ظهرت الاسبينوزيـة من جديد على هـذا المسرح ، في « النزاع حول الالحاد » ، في المثالية الالمانية ، ثم في التفسيرات الجامعية ؛ كان ذلك تحت علامة **سوء التفاهم** ، ان كثيرا أو قليلا . لقد قلت ما فيه الكفاية ـ كما أعتقد ـ كي أوحي بالخط الذي ينبغي أن يسلكه انشاء مفهوم التاريخ ، في مجالاته المختلفة ؛ ومن أجل تبيان أن انشاء هذا المفهوم ينتج دون مراء ، واقعية ليست لها أية علاقة بالتتابع المرئي للحوادث المسجلة في التاريخ الزمني .

وبالطريقة نفسها التي عرفناها منذ فرويد Freud ، من أن زمان اللاشعور لا يختلط بزمان ترجمة الحياة ؛ وانه يجب خلافا لذلك ، **انشاء مفهوم اللاشعور** ، في سبيل الوصول الى فهم بعض قسمات ترجمة الحياة ؛ بهذه الطريقة بالذات ، يجب انشاء مفهومات الازمنة التاريخية المختلفة ، التي لا تعطى أبدا ، في البداهة الايديولوجية لمتواصل الزمان (الذي قد يكفي تقطيعه تقطيعا ملائما ، بتقسيم حقبي صالح ، لنجعل منه زمان التاريخ) ؛ ولكنها ينبغي أن تنشأ في بنية الكل ، ابتداء من طبيعة موضوعها الفرقية ، ومن تمفصله الفرقي . هل يجب علينا أن نضرب أمثلة أخرى أيضـا ، من أجل ان نقنع بذلك ؟ لنقرأ الدراسات الممتازة ، التي كتبهـا ميشيل فوكو Michel Foucault ، عن « تاريخ الجنون » وعن « نشأة العيادة » ؛ وسنرى أي مسافة يمكن أن تفصل المتواليات المتسقة للتاريخ

الزمني الرسمي ؛ حيث يقتصر نظام ما ، أو مجتمع ما ، على عكس قصده الحسن ؛ عنيت قناع قصده السيء ، ــ تفصلها عن الزمانيــة غير المتوقعة اطلاقا ، التي هي قوام ماهية فعل انشاء هذه التشكلات الثقافية ونموها ؛ فالتاريخ الحقيقي ليس فيه ما يسمح بقراءته في المتصل الايديولوجي لزمان خطي ، قد يكون كافيا أن نقطعه أو نفصله ؛ فهو يمتلك خلافا لذلك، زمانية خاصة معقدة الى أقصى حدود التعقيد ؛ وهي ــ كما هو مفهوم ــ مفارقة تماما بالنسبة للعرف الايديولوجي في بساطته الساذجة . ان فهم تاريخ التشكلات الثقافية ، مثل « الجنون » وظهور « النظر الاكلينيكي » في الطب ، يفترض عملا كبيرا لا من التجريد ، وانما عملا **في** التجريد ، من أجل انشاء الموضوع ذاته ــ وبتعيينه في هويته ــ وانشاء **مفهوم تاريخه** بانشائه . ها نحن أولاء على طرفي نقيض مع التاريخ الاختبــاري المرئي ؛ حيث أصبح زمان التواريخ كلها مجرد زمان الاتصال ؛ وأصبــح « مضمونه » فراغا من الحوادث ، التي نحاول تحديدها فيما بعد ، وفقا لاساليب في التقطيع ؛ في سبيل « تقسيم » هذا الاتصال « الى حقب » . فبدلا من حاجتنا الى مقولتي المتصل والمنفصل هاتين اللتين تلخصــان اللغز المسطر لكل تاريخ ؛ أصبحنا بحاجة الى انشاء مقولات بالغــة التعقيد ونوعية تبعا لكل نمط من أنماط التاريخ ، تتدخل فيها ضروب جديدة من المنطق حيث لا يعود ــ كما هو واضح ــ للمخططات الهيغلية ، التي ليست غير تصعيد لمقولات « منطق الحركة والزمان » ، الا قيمة تقريبية تماما ؛ وهذا أيضا ، بشرط أن نستعملها استعمالا تقريبيا (بوصفهــا مؤثرات) ، مطابقا لصفتها المقاربة ، اذ انه اذا كان لا بد لنا من عد هذه المقولات الهيغلية ، مقولات مطابقة ؛ فان استعمالها قد يصبح حينذاك مستحيلا من الناحية النظرية ، وعابثا أو وبيلا من الناحية العملية .

ان هذه الواقعة النوعية للزمان التاريخي المعقد ، الذي هو زمان مستويات الكل ، يمكننا أن نقوم بتجربتها على نحو مفارق ؛ ملتزمين بأن نطبق على هذا الزمان النوعي المعقد ، تجربة « القطع الماهوي » ، وهي التجربة الحاسمة لبنيـــة **المعاصرة** . ان قطيعة تاريخية من هذا النوع ، لا يستخلص منها أي « حاضر » له بنية « المعاصرة » ، أي الحضور المطابق لنمط وحدة الكل التعبيريـــة أو الروحيـــة ؛ حتى لو اجريناهـــا على تقطيـــع حقبي ثبتتـــه ظواهر تحول أساسيـــة ، في مجـــال الاقتصاد ، أو السياسة . فالتواجـــد الـــذي نلاحظـــه في « القطـــع الماهوي » لا يكشف عن أيـــة ماهية كليـــة الحضور ، تكون الحاضر ذاتـــه لكل مستوى من « المستويات » . فالقطيعـــة التي « تصدق » على مستوى محدد ، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا ، والتي قـــد تطابق بالتـــالي « قطعا ماهويا » لما هو سياسي مثـــلا ، لا تطابق في شيء من هـــذا ، المستويات الاخرى مما هو اقتصاديوايديولوجي وفلسفي وعلمي وجمالي، ـــ فهذه تعيش في أزمنة أخرى ، ولها قطوع أخرى ، وايقاعات أخرى ، وتنقيطات أخرى . فحاضر مستوى ما هو غياب مستوى آخر ، ان صح القول ؛ وليس هذا التواجد لـ « حضور » ما ولبعض ضروب الغيـــاب ، الا نتيجة بنية الكل ، في انحرافها المتمفصل عن المركز . فما ندركه على هذا النحو ، على أنه ضروب من الغياب في حضور محدد المكان ، هو بالضبط عدم تحديد مكاني لبنية الكل ؛ أو بتعبير أدق ، هو نموذج النجوع الخاص ببنيـــة الكل ، في تأثيره على « مستويات » هـــذا الكل (وهي مستويات ذات بنى هي ذاتها) ، وعلى « عناصر » هذه المستويات . فما يكشف عنه هذا القطع الماهوي المستحيل ، انما هو في ضروب الغياب

ذاتهـا التي تظهرها سلبيـا ، صورة الوجود التاريخي الخاص بتشكل اجتماعي مرتبط بنمط من الانتاج المحدد ، هو النموذج الخاص بما يدعوه ماركس ، فعل نمو نمط الانتاج المحدد . وهذا الفعل هو أيضا ما يدعوه ماركس ، حينما يتكلم في **رأس المال** على نمط الانتاج الرأسمالي ، نموذج **تشابك الازمنة المختلفة** (وهو يكتفي حينذاك بالكلام على المستوى الاقتصادي وحده) ، أي نموذج « التفاوت » والالتواء الخاصين بالزمانيات المختلفة ، التي تنتجها مستويات البنية المختلفة ، والتي يكون تمازجها المعقـد ، الزمان الخاص بنمو سلسلة الافاعيل .

ولكي أتحاشى كل اساءة فهم لما قلته منذ قليل ، اعتقد أن من الضروري اضافة الملاحظات الآتيـة :

ان نظرية التاريخ التي رسمنا خططها منذ قليل ، تسمح لنا بتأسيس امكان قيام تاريخ للمستويات المختلفة ، منظورا الى كل منها في استقلاله الذاتي « النسبي » . ولكن ، قد لا يستدعي الامر ، أن نستنتج ان التاريخ هو وليد رصف التواريخ بعضها ببعض ؛ رصف التواريخ المختلفة المستقلة ذاتيا « استقلالا نسبيا » ، ورصف الزمانيات التاريخية ، التي تعيش زمانا تاريخيا واحدا ، بعضها على النمط القصير ، وبعضها على النمط الطويل . وبتعبير آخر ، اننا اذا رفضنا النموذج الايديولوجي لزمان متصل ، قابل لاتخاذ قطوع ماهوية عن الحاضر ؛ وجب علينا أن نحذر من أن نحل محل هذا الامتثال ، امتثالا ذا سياق مخالف ، ولكنه قد يرمم خلسة ، ايديولوجية العصر ذاتها . واذن ، لا يمكن أن يكون الامر متعلقا ، بأن نرد الى زمان ايديولوجي اساسي واحد ، تنوع الزمانيات المختلفة ، وأن نقيس « **تفاوتها** » على خط زمان متصل ما ، يتخذ مرجعا ؛ هـذا

التفاوت الذي قد نكتفي حينذاك ، في التفكير فيه ، على أنه تأخر أو تقدم **في الزمان** ؛ وبالتالي في هذا الزمان الايديولوجي ، الذي اتخذناه مرجعا. فاذا حاولنا في تصورنا الجديد ، أن نحقق « القطع الماهوي » ، لاحظنا انه مستحيل . بيد ان هذا لا يعني ، أننا كنا حينذاك ، أمام **قطع غير متساو** ، قطع ذي أدراج وأسنان متعددة ، حيث قد يمثل أمامنا في المجال الزماني ؛ تقدم زمان على آخر ، أو تأخره عليه ؛ كما هو الامر في هذه اللوحات التي تنشرها الشركة الوطنيـــة للسكك الحديدية ، حيث يمثل تقدم القطارات أو تأخرها ، بتقدم أو تأخر مكانيين . فاذا فعلنا ذلك، وقعنا كما يقع غالبا أحسن مؤرخينا ، في شراك الايديولوجية التاريخية ، حيث لا يكون التقديم والتأخير غير تنوعات في استمرارية الاحالة ؛ لا مفاعيل لبنية الكل . انه ينبغي لنا أن نقطع أواصر الصلة بصور هـــذه الايديولوجية كلها ، لكي نعيد بغض الظواهر ، التي **لاحظهـــا** المؤرخون انفسهم ، تماما **الى مفهوماتها** ، أي الى مفهوم تاريخ نمط الانتاج موضوع النظر ، ــ ولا نعيدها الى زمان ايديولوجي متسق ومتصل .

هذه النتيجة ذات اهمية من المكانة الاولى ، في سبيل تثبيت نظام سلسلة كاملة من المفهومات ، التي تقوم بدور استراتيجي كبير ، في لغة الفكر الاقتصادي والسياسي لعصرنا ؛ مثل مفهومات **عدم تساوي النمو** ، و **الرواسب** ، و **التأخر** (تأخر الوعي) ، في الماركسية ذاتها ، أو مفهوم **« التخلف »** في الممارسة الاقتصادية والسياسية الراهنة . انه يجب علينا اذن ، حيال هذه المفهومات ذات النتائج البعيدة المدى في الممارسة ؛ أن نحدد تحديدا دقيقا ، الدلالة التي ينبغي أن نخلعها على مفهوم الزمانيـــة الفرقيـــة هذا .

ولكي نستجيب لهذا المطلب ، نجد أنفسنا بحاجة الى تصفية مفهومنا لنظرية التاريخ ، مرة أخرى ؛ تصفيته تصفية جذرية من كل عدوى تأتيها من بداهات التاريخ الاختباري ؛ لاننا نعلم ، أن هذا « التاريخ الاختباري » ليس الا الوجه السافر للايديولوجيا الاختبارية في التاريخ . انه يجب علينا أن نقف ضد هذا الاغراء الاختباري ، الذي أصبح ثقله فادحا ؛ والذي لا يشعر به مع ذلك عامة الناس ، وحتى عامة المؤرخين ، اكثر مما يشعر سكان هذا الكوكب بثقل الطبقة الهوائية الضخمة ، التي تسحقهم تحت وطأتها ؛ انه يجب علينا أن نرى ونفهم بوضوح ، ودون أي لبس ، ان **مفهوم التاريخ** لا يمكنه أن يكون اختباريا ، أي تاريخيا بالمعنى العامي للكلمة ، أكثر مما **يمكن لمفهوم الكلب أن يعوي** ؛ كما قال اسبينوزا ذلك من قبل . انه يجب علينا ، أن نتصور الضرورة المطلقة ــ في وقتها كلها ــ من أجل تحرير نظرية التاريخ من كل تسوية مع الزمانية « الاختبارية » ؛ أو مع التصور الايديولوجي للزمان ، الذي يعضدها ويغطيها ؛ او مع هذه الفكرة الايديولوجية ، التي ترى أنه بامكان نظرية التاريخ ــ بما هي نظرية ــ أن تخضع للتعيينات « المشخصة » « للزمان التاريخي » ؛ بحجة ان هذا « الزمان التاريخي » قد يكون موضوعها .

يجب علينا أن لا نغرق في الضلالات بصـــدد القوة التي لا يمكن تصديقها لهذا العرف ، الذي ما زال يسيطر علينا جميعا أيضا ، والذي هو جوهر التاريخية المعاصرة ؛ والتي قد تريد ان تجعلنا نخلط بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، بخلعها على موضوع المعرفة ، « صفات » الموضوع الواقعي التي هي معرفته ذاتها . ان معرفة التاريخ ليست اكثر تاريخية من سكرية معرفة السكر . ولكن ، قبل أن « يشق » هذا المبدأ

البسيط « طريقه » الى الوجدانات ، لا بد من « تاريخ » كامل ، دون ريب، فلنكتف اذن منذ الآن ، بتحديد بعض النقاط بدقة . اننا قد نقع في الواقع في ايديولوجية الزمان المتصل المتسق / المعاصر لذاته ، يعزونا الى هذا الزمان الواحد والوحيد ، الزمانيات المختلفة التي كنا بصددها منذ قليل ، والتي قد نظنها حينذاك ، تأخرات في النمو ، او تقدمات له ، او رواسب منه ، او تفاوتات فيه ، يمكن تعيينها في هذا الزمان ؛ على أنها (الزمانيات) بنسبة ما في اتصالها من انفصالات (الزمان) . بهـذا قد نقيم في الواقع ـ على الرغم من ضروب رفضنا ـ زمانا مرجعا ، قد نقيس في اتصاله هذه التفاوتات . وخلافا لذلك ، اننا بحاجة الى النظر الى فروق البنى الزمانية هذه ، على أنها ـ **وعلى وجه الخصوص** ـ عدد مساو من الدلائل الموضوعية لنمط تمفصلات العناصر المختلفة ، او البنى المختلفة ، في بنية الكل الاجمالية . وهذا يعني ، اننا اذا لم نقدر أن نحقق في التاريخ « قطعا ماهويا » ؛ فانما يجب علينا ان نفكر في مفهوم هذه التأخرات والتقدمات والرواسب والتفاوتات المزعومة من النمو ؛ التي **تتواجد** في بنية الحاضر التاريخي الواقعي ؛ ضمن الوحدة النوعية لبنية الكل المعقدة ؛ نعني حاضر **الملابسات** التاريخية . واذن ، فالكلام على نماذج من التاريخيات الفرقية ، ليس له اي دلالة ، بالاحالة الى زمان اساسي ، قد يمكن فيه قياس هذه التأخرات والتقدمات .

وهذا يعني ، في مقابل ذلك ، أن المعنى الاخير للغة المجازية عن التأخر والتقدم ... ينبغي أن نبحث عنه في بنيـة الكل ، في المكان الخاص بهذا العنصر أو ذاك ، والخاص بهذا المستوى البنيوي ، في تعقد الكل . واذن ، فالكلام عن الزمانية التاريخية الفرقية ، هنـا اطلاقا ،

على تعيين موقع **المكان** ، وعلى أن نفكر في **وظيفة** هذا العنصر الخاص ، ضمن هيئة الكل العامة الراهنة ؛ وهذا يعني تعيين علاقة تمفصل هذا العنصر بالنسبة الى العناصر الاخرى ، وهذه البنية بالنسبة الى البنى الاخرى ؛ وهذا يعني ، ان نقسر أنفسنا على تحديد ما دعوناه **اشباعها** ، او **تعيينها الثاني** ، بالنسبة الى بنية تعيين الكل ؛ وهو يعني ، أن نقسر أنفسنا على تحديد ما يمكننا ان ندعوه بلغة أخرى ، **مؤشر التعيين** ، و **مؤشر النجوع** ، الذي عنصره أو بنيته اللذان نحن بصددهما ، هما شيئان متأثران حاليا ببنية الكل الاجمالية . ويمكننا ان نفهم **بمؤشر النجوع** ، صفة التعيين السائد او المسود في كثير او قليل ، والذي هو بالتالي « مفارق » دائما في كثير أو قليل ؛ والذي هو تعيين لعنصر معين ، أو بنية معينة ، في آلية الكل الراهنة . وهذا ليس شيئا آخر غير نظرية الملابسة التاريخية ، الضرورية لنظرية التـــاريخ .

انني لا أريد أن أوغل أكثر في هذا التحليل ، الذي هو بحاجة بكامله الى الصياغة ؛ والذي سيسمح لنا ، حينما يكون تقدم تقدما جديا ، بأن نعطي دلالة نظرية لعدد من الظواهر الموضوعية ، التي لا يصادفها علماء الاقتصاد والمؤرخون وعلماء الاجناس البشرية فقط في اختصاصاتهم ؛ وانما يصادفها أصحاب النظريات في تاريخ الايديولوجيا والفلسفة والفن والعلوم ايضا . وسأحصر نفسي في أن أستخلص من هذه المبادىء ، نتيجتين هامتين ، تتعلق احداهما بمفهومي التزامن والتزمن ؛ وتتعلق الاخرى بمفهوم التاريخ .

فاذا كان لما قلنـــاه معنى موضوعي ، كان واضحـــا ، أن الزوج (تزامن ــ تزمن) هو محل جهل ما ؛ لاننا اذا عددناه معرفة ، بقينا في

فراغ ابستمولوجي ، أي في ملاء ايديولوجي ـ لان الايديولوجيا تشمئز من الفراغ ـ وبتحديد دقيق جدا ، في ملاء التصور الايديولوجي لتاريخ ما، قد يكون زمانه متصلا متسقا / معاصرا لذاته . واذا انهار هذا التصور الايديولوجي عن التاريخ وموضوعه ، اختفى هذا الزوج هو ايضا . ومع ذلك ، فان شيئا ما يبقى منه ؛ وهو ما تستهدفه الاجرائية الابستمولوجية ، التي يشكل هذا الزوج تفكيرها غير الواعي ؛ وعلى وجه التحديد ، هذه الاجرائية الابستمولوجية ذاتها ، وقد تخلصت من مرجعها الايديولوجي . فما يستهدفه التزامن ليست له اية علاقة بالحضور **الزماني** للموضوع ، بما هو **موضوع واقعي** ؛ وانما يتعلق خلافا لذلك ، بنموذج آخر من الحضور ، وبحضور **موضوع آخر** ؛ وهو ليس الحضور الزماني للموضوع المشخص ، ولا الزمان التاريخي للحضور التاريخي للموضوع التاريخي ؛ وانما حضور (أو « زمان ») **موضوع المعرفة ، الذي هو وليد التحليل النظري ذاته** ، نعني حضور **المعرفة** . والتزامن لا يكون حينذاك ، الا **تصور** العلاقات النوعية القائمة بين العناصر المختلفة والبنى المختلفة ، من بنية الكل ؛ فهو **معرفة** علاقات التبعية والتمفصل ، التي تجعل منه كلاً عضويا ، أي منظومة ما . **ان التزامن هو الابدية بالدلالة الاسبينوزية** ، أو معرفة مطابقة لموضوع معقد بمعرفة مطابقة لتعقده . وهذا بالضبط الى حد بعيد ، ما ميزه ماركس من التتابع التاريخي المشخص الواقعي حينما قال :

« كيف يمكن في الواقع ، للصيغة المنطقية للحركة والتتابع والزمان ، أن تشرح وحدها جسم المجتمع ، الذي تتواجد فيه العلاقات الاقتصادية كلها ، في وقت واحد ؛ ويعتمد بعضها على بعض ؟ » (**بؤس الفلسفة** ، الطبعات الاجتماعية ، ص ١٢٠) .

فاذا كان التزامن تماما هذا ، فليس له أية علاقة بمجرد الحضور الزماني المشخص ؛ فهو يتعلق بمعرفة التمفصل المعقد الذي يجعل الكل كلاً . انه ليس هذا الحضور المعي المشخص ، ــ بل معرفة تعقد موضوع المعرفة ، التي تقدم لنا معرفة الموضوع الواقعي .

واذا كان الامر كذلك بالنسبة الى التزامن ، وجب علينا أن نستخلص منه نتائج مماثلة ، فيما يتعلق بالتزمن ؛ لان التصور الايديولوجي للتزمن . (لمعاصرة الماهية لذاتها) هو الذي يؤسس التصور الايديولوجي للتزمن . ونكاد لا نكون بحاجة الى اظهار كيف أن التزمن يعترف بفراغه لدى المفكرين الذين جعلوه يقوم بدور التاريخ . فالتزمن يرتد الى الحوادثي (ما يتعلق بالحوادث) ، والى نتائج الحوادثي في بنية التزامن . وعندئذ ، يصبح التاريخي هو غير المتوقع أي المصادفة ، أي الجانب الفريد من الواقعة ، الذي ينهض أو يسقط ، لاسباب جوازية ، في المتصل الفارغ للزمان . وحينئذ ، يطرح علينا مشروع « تاريخ بنيوي » ، ضمن هذا السياق ، مسائل مخيفة ، نجد التفكير المجد فيها ، في المقاطع التي خصصها له ليفي اشتروس في **الانطربولوجيا البنيوية** . والواقع ، بأية معجزة يمكن لزمان فارغ ما ولحوادث محددة زمانيا ، أن تستثير ضروب هدم بنى المتزامن واعادة بنائها ؟ فاذا أعدنا التزامن الى مكانه ، سقط معنى التزمن « المشخص » ؛ فلا يبقى هنا منه شيء أيضا ، غير استعماله الابستمولوجي الممكن ؛ بشرط أن نخضعه الى تحويل نظري ، وأن ننظر اليه في معناه الحقيقي ، على أنه مقولة المعرفة لا مقولة المشخص . وعندئذ ، لا يكون التزمن الا اللقب الكاذب **لسلسلة الافاعيل** ، أو لما يدعوه ماركس **نمو**

الصور(١) . ولكننا ما زلنا هنا أيضا في المعرفة ، أي في عملية المعرفة ؛ ولسنا في نمو ما هو مشخص واقعي(٢) .

أنتقل من هذا الى مفهوم التاريخ . فلكي نحدد بدقة مفهوم التاريخ ، كما يستخدمه الفكر الماركسي ، على بينة من مبادئه النظرية ؛ علينا أن نتقيد بالشرط التالي ، وهو انه اذا كان مفهوم التاريخ لا يستطيع ان يقوم الا على أساس من البنية المعقدة ذات السيادة والتمفصلات الفرقية في الكلية الاجتماعية ، التي قوامها تشكل اجتماعي متعلق بنمط من الانتاج المحدد؛ لم يكن مضمون مفهوم التاريخ قابلا للتحديد ، الا بالاضافة الى بنية هذه الكلية ، سواء أنظرنا اليها في مجملها ، أم نظرنا اليها في « مستوياتها » المختلفة . فعلى الخصوص ، لا يمكن أن نهب هذا المفهوم مضمونا ؛ أي أن نحدد صورة الوجود الخاص بهذه الكلية ، الا بتحديد الزمان التاريخي ، لا على أنه صورة متصلة غير متمايزة ، وخطية ، وقابلة لقطوع ماهوية للحاضر الايديولوجي ، ــ وانما على أنه الصورة النوعية لوجود الكلية الاجتماعية موضوع النظر ، هذا الوجود الذي

---

(١) راجع الجزء الاول ، الفصل الاول ، المقطع الثالث عشر .

(٢) انني أضيف ــ تجنبا لكل اساءة فهم ــ أن هذا النقد الموجه الى الاختبارية الكامنة ، التي تخالط اليوم الاستعمال الجاري لمفهوم « التزمن » الهجين ، لا يتناول بالطبع **واقع** التحولات التاريخية ، مثل الانتقال من نمط انتاج الى آخر . فاذا أردنا ان **ندل** على هذا الواقع (واقعة تحول البنى الحقيقي) ، بأنه هو « التزمن » ، لم ندل بذلك الا على التاريخي ذاته (الذي ليس سكونيا خالصا قط) ، أو على ما يتحول **تحولا ظاهرا** ، اذا ميزنا داخليا في التاريخي . ولكننا حينما نريد أن نفكر في مفهوم هذه التحولات؛ لا نعود في الواقع (« التزمن ») ، وانما في المعرفة ، حيث يعمل ــ بمناسبة « التزمن » **الواقعي** ذاته ــ الجدل الابستمولوجي الذي عرضناه منذ قليل ؛ تعني المفهوم و«نمو صوره» راجع في هذه النقطة بيان باليبار **Balibar** .

تتداخل فيه مستويات بنيوية مختلفة للزمانية ، تبعا لعلاقات خاصة بالمطابقة وعدم المطابقة والتمفصل والتفاوت والالتواء ، التي تقيمهـا ، « مستويات » الكل المختلفة فيما بينها ، تبعا لبنية الكل الاجمالية . ويجب أن نقول : كما انه ليس هناك من انتاج على العموم ؛ كذلك ليس هناك من تاريخ على العموم ؛ وانما هناك بنى نوعية للتاريخية ، مؤسسة في نهاية المكان ، على البنى النوعية لانماط الانتاج المختلفة ؛ وهي بنى نوعية للتاريخية ، ليس لها من دلالة الا بالنسبة الى ماهية هذه الكليات ، أي بالنسبة الى ماهية تعقدها الخاص ؛ لانها ليست الا وجود تشكلات اجتماعية معينة (ذات علاقة بأنماط نوعية من الانتاج) ، متمفصلة على ان كلاً منها يؤلف كلاً .

ان هذا التحديد لمفهوم التاريخ ، أي هذا التحديد للموضوع التاريخ بمفهومه ، يتمتع بأهمية كبيرة جدا ، لهذا السبب البسيط ، وهو انه يزودنا في مفهومه ـ الذي اقترحه هنا من دون التوسع فيه ـ بشرط الامكان النظري المطلق للعمل العلمي لكل مؤرخ ، بانتزاعه أبدا من اسطورة « المشخص » ، أي من اسطورة بعث الموتى ، التي ثبتت ضروب هذيان ميشليه Michelet ، عليها عددا ضخما من الاذهان ؛ وباعطائه موضوعه الحقيقي ، الذي هو مفهوم الزمانية التاريخية المعقدة النوعية التشكلات الاجتماعية ، التي تتعلق بنمط محدد من الانتاج . ان موضوع التاريخ بالمعنى الخالص للكلمة ، ليس ما يجري **في التاريخ** (وها تحديد ينطوي على تحصيل حاصل !) ، كما لو كانت كلمة التاريخ هذه ، تتمتع دفعة واحدة بدلالة مفهومها ؛ بل ان الامر خلاف ذلك ؛ فموضوع التاريخ هو **مفهوم التاريخ** ذاته ، في تعيينه النوعي ؛ فموضوع التاريخ هو **الانتـاج**

أي بناء مفهوم التاريخ ، من خلال البحث التاريخي ذاته . ان موضوع التاريخ بما هو نظام نظري ، هو انتاج مفهوم التعيين النوعي لتنوعات الوجود التاريخي ، أي انتاج نوعية الوجود التاريخي المحدد ، الذي ليس شيئا آخر غير وجود بنية تشكل اجتماعي محدد يتعلق بنمط محدد من الانتاج ، وعمليته . واذن ، فموضوع التاريخ بما هو علم ، يتمتع بنموذج الوجود النظري ذاته ، ويقوم على المستوى النظري ذاته ، الذي يقوم عليه موضوع الاقتصاد السياسي ، بحسب رأي ماركس . فالفارق الوحيد الذي بامكاننا أن نقيمه بين نظرية الاقتصاد السياسي ، الذي يعد **رأس المال** مثالا عليه ، ونظرية التاريخ بما هو علم ، يتعلق بأن نظرية الاقتصاد السياسي تنظر فقط الى جزء مستقل ذاتيا ، استقلالا نسبيا ، عن الكلية الاجتماعية ؛ في حين أن نظرية التاريخ تتخذ موضوعا لها ، من الناحية المبدئية ، الكلية المعقدة بما هي كذلك . فاذا استثنينا هذا الفارق ، لم يكن هناك أي فارق بين علم الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ ، من الناحية النظرية .

ان التعارض الذي غالبا ما يلجأ اليه ، بين الصفة « المجردة » **لرأس المال** ، والصفة « المشخصة » المزعومة للتاريخ بما هو علم ؛ هو اساءة فهم خالصة وبسيطة ، ليس عديم الجدوى ، أن نقول فيها كلمة ما ؛ لان اساءة الفهم هذه تحتل مكانا مختارا في مملكة الاعراف التي تسيطر علينا . فاذا أحكمت نظرية الاقتصاد السياسي ، وتطورت في البحث عن مادة أولى تقدمها في نهاية الامر ، ممارسات التاريخ المشخص والواقعي ؛ وتمكنت من أن تهب النشأة والمكان ، لتطبيقات او تحليلات اقتصادية يقال « انها مشخصة » ، تعود الى هذه الممارسة الملابسة التاريخية او

تلك ، والى هذه الفترة او تلك من هذا التشكل الاجتماعي او ذاك ؛ فهذا ما يجد اجابة دقيقة عنه ، في حقيقة أن نظرية التاريخ تحكم وتتطور هي أيضا ، في البحث عن مادة أولى ينشئها التاريخ المشخص والواقعي ؛ وأنها تجد هي أيضا ، تطبيقاتها على هذه الملابسة المشخصة لهذه الفترة او تلك . ان اساءة الفهم كلها تتعلق في أن التاريخ لا يوجد قطعا الا في هذه الصورة الثانية ، من حيث أنه « تطبيق » لنظرية ما . . . لا وجود لها بالمعنى القوي للكلمة ؛ وأن « تطبيقات » نظرية التاريخ تحدث من هذه الناحية ، نوعا ما ، من وراء ظهر هذه النظرية الغائبة ، وتظهر طبيعيا تماما بمظهرها . . . ما لم تعتمد على خطوط نظرية ما ، ايديولوجية في كثير أو قليل (اذ انه ينبغي لها تماما حد أدنى من النظرية للوجود) . انه يجب علينا أن نأخذ مأخذ الجد ، **حقيقة أن نظرية التاريخ لا وجود لها بالمعنى القوي للكلمة** ، أو لها وجود بشق الانفس ، وأن مفهومات التاريخ القائمة هي بالتالي في أغلب الاحيان ، مفهومات « اختبارية » تبحث في كثير أو قليل عن أساسها النظري ، نقول « اختبارية » ، أي مهجنة تهجينا قويا بايديولوجيا تختفي وراء « بداهتها » . هذه حال أفضل المؤرخين الذين يتميزون تماما من الآخرين ، بهمهم النظري ؛ ولكنهم يبحثون عن النظرية في مستوى ما ، لا يمكنها أن توجد فيه ؛ في مستوى « الوقائع » التي هي بحاجة مع ذلك الى نظرية ما ، لكي تتحدد تحدد الوقائع .

وحينما يأتي اليوم الذي يوجد التاريخ فيه بما هو نظرية ، بالمعنى الذي حددناه منذ قليل ؛ في وجوده المزدوج بما هو علم نظري وبما هو علم تطبيقي ؛ فان هذا اليوم لن يطرح المسائل ، أكثر مما يطرحها الوجود

المزدوج للنظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي ، بما هو علم نظري وعلم تطبيقي . في هذا اليوم ، سيختفي عدم التوازن النظري بين الزوج الملتوي (علم مجرد في الاقتصاد السياسي / علم مشخص مزعوم في التاريخ) ؛ وستختفي معه أحلام بعث الموتى والشركة مع القديسين ، وطقوسهما الدينية كلها ، التي ما زال المؤرخون يقضون وقتهم في الاحتفال بهـا ، على الساحات العامة من عصرنا ، وليس في ديناميس الاموات .

وسأضيف كلمة أخرى الى هذا الموضوع . ان الالتباس القائم بين التاريخ بمـا هو نظرية التاريخ ، والتاريخ بمـا هو « العلم » المزعوم « للمشخص » ، أي التاريخ مأخوذا في اختبارية موضوعه ، ـ وضرب هذا التاريخ الاختباري « المشخص » بالنظرية « المجردة » في الاقتصـاد السياسي ؛ هما في أصل عدد كبير من الالتباسات المفهومية والمسائل الزائفة . ويمكننا حتى القول : ان اساءة الفهم هذه ، **تنتج** من ذاتهـا مفهومات ايديولوجية ، تقوم وظيفتها على **ملء البعد** ، أي ملء الفراغ القائم بين القسم النظري للتاريخ القائم من ناحية ، والتاريخ الاختبـاري من ناحية أخرى (الذي غالبا جدا ما يكون التاريخ القائم) . انني لا أريد ان اعرض هذه المفهومات ؛ بل قـد يكون من الواجب ان نخصص لهـا دراسة كاملة . وسأشير الى ثلاثة منها مثالا على ذلك ، وهي الازواج الكلاسيكية : (ماهية / ظواهر) و (ضرورة / جواز) و « مسألة » اثر الفرد في التاريخ .

ان الزوج (ماهية / ظواهر) سيضطلع في الفرضية الاقتصادية او الميكانيكية ، بأن يبين ما هو غير اقتصادي ، كما يبين ظاهرة ما هو

اقتصادي ، أي ماهيته . وعلى نحو خفي يكون ما هو نظري (وما هو « مجرد ») في هذه العملية ، الى جانب الاقتصاد (لان لدينا النظرية عنه في **رأس المال**) ؛ ويكون الاختباري و « المشخص » الى جانب ما هو غير اقتصادي ، أي الى جانب ما هو سياسي والى جانب الايديولوجيا ، الخ . . . فالزوج (ماهية / ظواهر) يقوم بهذا الدور قياما حسنا فيه الكفاية ، اذا عددنا « الظاهرة » هي المشخص والاختباري ، وعددنا الماهية هي غير الاختباري والمجرد وحقيقة الظاهرة . بهذا نكون وضعنا هذه العلاقة المستحيلة بين ما هو نظري (ما هو اقتصادي) ، وما هو اختباري (ما هو غير اقتصادي) في مكانها ، في تطور ليست له نهاية ، يوازن بين معرفة موضوع ما ووجود موضوع آخر ، ــ الامر الذي يوقعنا في مغالطة منطقية .

والزوج (ضرورة / جواز) او (ضرورة / اتفاق) من النوع ذاته ، وهو مقدر له القيام بالوظيفة ذاتها ، وهي : ملء الفراغ بين ما هو نظري فيموضوعما ، (علم الاقتصاد مثلا) وما هو غير نظري ، أيما هو اختباري في موضوع آخر (ما هو غير اقتصادي ، حيث « يشق » ما هو اقتصادي « طريقه » ؛ نعني : « الظروف » و « الفردية » ، الخ . . .) . فحينما نقول مثلا : ان الضرورة « تشق طريقها » من خلال المعطيات الجوازية ، ومن خلال الظروف المختلفة ، الخ . . . انما نضع ميكانيكية عجيبة ، في مكان تتجابه فيه ، حقيقتان لا علاقة مباشرة بينهما . ف « الضرورة » تدل هنا على **معرفة** ما (مثلا قانون التعيين بالاقتصادي على أنه مرجع أخير) ؛ وتدل « الظروف » على **ما ليس معروفا** . ولكن بدلا من أن نوازن

معرفة ما بما ليس معرفة ، نضع ما ليس معرفة بين هلالين ، ونحل محله **الوجود الاختبـاري** للموضوع غير المعروف (مـا ندعوه « الظروف » والمعطيات الجوازية ، الخ . . .) ، ــ وهذا يتيح لنا أن **نصالب الحدود** ، وان نتبين المغالطة المنطقية الحاصلة من اقتضاب الطريق اذ يوازنون حينذاك بين **معرفـة** موضوع معين (ضرورة ما هو اقتصادي) ، والوجود الاختباري لموضوع آخر (« الظروف » السياسية أو الاخرى ، التي من خلالها « تشق هذه الضرورة طريقها » كما يقال) .

والصورة الاكثر شهرة لهذه المغالطة المنطقية ، تقدمها لنا « مسألة » « دور الفرد في التاريخ » . . . وهو نزاع مأسوي ، يتعلق فيه الامر بالموازنة بين النظري أو معرفة موضوع محدد ما (الاقتصاد مثلا) يمثل الماهية التي يفكر في موضوعاتها الاخرى(السياسي والايديولوجي،الخ. . .) كما يفكر في الظواهر ، ــ وهذه الحقيقة الاختبارية الخطيرة بخطورة شيطانية (من الناحية السياسية !) ، وهي فعل الفرد . هنا أيضا ، نجد أننا بازاء اقتضاب الطريق في الحدود المتصالبـة ، التي ليست الموازنة بينهـا مشروعة ؛ لاننا نوازن فيها بين معرفة موضوع محدد والوجود الاختباري لموضوع آخر ! وقد لا يطيب لي أن ألح على الصعوبات التي تقيمهـا هذه المفهومات في وجه أصحابها ، الذين لم يقدروا من الناحية العملية أن يتخلصوا منها على نحو آخر ، ما لم يضعوا موضع التساؤل النقدي ، المفهومات الفلسفية الهيغلية (والكلاسيكية على نحو أعم) ، التي هي شبيهة بالاسماك في الماء ، في هذه المغالطة المنطقية .

ومع ذلك ، فانني أشير الى أن هذه المسألة الزائفة عن « دور الفرد في التاريخ » هي في الوقت ذاته دليل على مسألة صحيحة ، ذات علاقة

مشروعة تماما بنظرية التاريخ ؛ وهي مسألة مفهوم **صور الوجود التاريخية للفردية** . و **رأس المال** يقدم لنا المبادىء الضرورية لطرح هذه المسألة ، حينما يحدد لنمط الانتاج الرأسمالي ، صور الفردية المختلفة ، التي يتطلبها نمط الانتاج هذا ، وفقا للوظائف التي « يقوم بها » الافراد ، في تقسيم العمل ، وفي مستويات « البنية » المختلفة . وكما هو مفهوم ، ليس نمط الوجود التاريخي للفردية ، في نمط انتاج معين ، هنا أيضا ، تمكن قراءته بالعين المجردة في « التاريخ » ؛ واذن ، ينبغي لمفهومها هي أيضا ، أن **ينشأ** ؛ وهو ــ شأنه شأن كل مفهوم ــ يحتفظ لنا بمفاجآت ، أشدها صدما مفاجأة عدم مشابهته قطعيا للبداهات الزائفة « للمعطى » ، ــ الذي ليس الا قناع الايديولوجيا الشائعة . فابتداء من مفهوم تنوعات نمط وجود الفردية التاريخي ، تمكن مقاربة ما يبقى حقا من « **مسألة دور الفرد في التاريخ** » ، التي اذا طرحت في صورتها الشهيرة ، أصبحت مسألة زائفة ، لانها ملتوية ، بل « وليدة الزنى » نظريا ؛ لاننا نوازن فيها بين نظرية موضوع ما والوجود الاختباري لموضوع آخر . وما دمنا لم نطرح المسألة النظرية الحقيقية (مسألة الصور التاريخية لوجود الفردية) ، فاننا سنتخبط في الالتباس ، ــ شأننا شأن بليخانوف Plékhanov الذي نقب في سرير لويس الخامس عشر ، لكي يتحقق تحققا أكيدا ، من أن أسرار سقوط « النظام القديم » ، لم تكن مخبوءة فيه . فوفقاً للقاعدة العامة ، لا تختفي المفهومات في الاسرة .

فاذا وضحنا نوعيـــة المفهوم المركسي للتاريخ ، في مبدئهـــا على الاقل ، ــ ونقدنا المفهومات العامة التي ترين على هذه **الكلمـــة** ، بأنها مفهومات ايديولوجية ؛ استطعنا أن نفهم فهما أفضل ، النتائج المختلفـــة التي أدخلتها اساءة فهم التاريخ هذه ، في تفسير ماركس . ان فهم مبدأ الالتباسات يكشف لنا ، بالفعل ذاته ، ملاءمة بعض التمييزات الجوهرية ، التي كانت ماثلة بحدودها ذاتها في **رأس المال** ، وظلت مجهولة مع ذلك ، في غالب الاحيان .

اننا نفهم في **المقام الاول** ، أن مجرد مشروع « جعل » الاقتصاد السياسي الكلاسيكي « تاريخيا » ، يقذف بنا في المأزق النظري لمغالطـــة منطقية ، حيث تسقط المقولات الاقتصادية الكلاسيكية ، مجرد اسقاط في المفهوم الايديولوجي للتاريخ ؛ وهي بعيدة عن أن يفكر فيها ، في المفهوم النظري للتاريخ . ان هذا الاسلوب يرد الينا الرسم التخطيطي الكلاسيكي، وقد ارتبط مرة أخرى بجهل نوعية ماركس ؛ فماركس قد يكون ختم في نهاية الامر اتحاد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من جهة ، والمنهج الجدلي الهيغلي (وهو خلاصة نظرية مركزة عن تصور هيغل في التاريخ) من جهة أخرى . ولكن ، ها نحن اولاء من جديد ، أمام عملية تلبيس منهج ظاهري ذي وجود سابق ، في موضوع ذي تحديد سابق ، أي أمام هذا الاتحاد المشكوك فيه نظريا ، بين منهج محدد تحديدا مستقلا عن موضوعه، وما توافق تطابقه مع موضوعه لا يمكن ختمه الا في قاع مشترك ايديولوجي لاساءة فهم تطبع التاريخية الهيغلية ، بقدر ما تطبع الابدية الاقتصادية . ومن هذه الناحية ، يتعلق هذا الزوج (أبدية / تاريخ) باشكالية مشتركة، ليست « النزعة التاريخية » الهيغلية الا المفهوم المضاد المطبوع بالتاريخ

« للابدية » الاقتصادية . انه سيتوجب علينا ، دراسة هذه الاشكالية المشتركة بعناية ، لنظر ما اذا كان هيغل حقا رجل النظر الثوري الذي نظنه ؛ أو اذا لم يفكر بالاحرى ـ شأنه شأن ماهية التطور التاريخي ـ في منطق للتناقض ، ليس غير المنطق الكلاسيكي ، وقد « قلب » مجرد قلب ؛ أي ليس غير منطق محافظ في مضمونه ، ولكنه مقلوب في نظامه ، في سبيل أن يمتص النظرية التكوينية والغائية ، التي كان القرن الثامن عشر يتصور التاريخ فيها .

بيد اننا نفهم أيضا ، **في المقام الثاني**، دلالة ضروب النزاع التي لم تختم بعد ، حول علاقة النظرية الاقتصادية بالتاريخ ، الواردة في **رأس المال** نفسه . فاذا استطاعت ضروب النزاع هذه أن تمتد حتى تصل الينا ؛ فقد كان هذا في قسمه الكبير بتأثير خلط بين نظام **النظرية** الاقتصادية ذاتها والتاريخ . فحينما كتب انغلز في **مناهضة دورنغ** (الطبعات الاجتماعية ، ص ١٧٩) : « ان الاقتصاد السياسي **علم تاريخي** في جوهره » ، لانه « يعالج **مادة تاريخية ، أي مادة متغيرة باستمرار** » ؛ أصبحنا في النقطة الصحيحة من الالتباس ؛ حيث أنه يمكن لكلمة **تاريخي**، أن تترجح نحو المفهوم الماركسي للتاريخ ، بقدر ما تترجح نحو المفهوم الايديولوجي له ؛ بحسب دلالة هذه الكلمة على **موضوع المعرفة** لنظرية ما في التاريخ ، أو دلالتها خلافا لذلك على الموضوع الواقعي ، الذي تقدم هذه النظرية المعرفة عنه . ويمكننا أن نقول بملء الحق : ان نظرية الاقتصاد السياسي الماركسية ، تحيلنا مثلما تحيلنا منطقة من مناطقها ، الى النظرية الماركسية في التاريخ ؛ ولكننا نستطيع أن نعتقد أيضا ، أن نظرية الاقتصاد السياسي ، متأثرة حتى في مفهوماتها النظرية **بالصفة**

الخاصة للتاريخ الواقعي (أي بـ « مادته » التي هي مادة « متغيرة ») . ان انغلز يدفعنا نحو هذا التفسير الثاني ، في بعض النصوص المثيرة للدهشة ، التي تدخل التاريخ (بدلالته الاختبارية الايديولوجية) ، حتى في مقولات ماركس النظرية . وأريد أن آتي بمثال عن ذلك ، اصراره على تكرار أن ماركس لم يكن بمقدوره أن ينتج في نظريته ، **تعيينات علمية** صحيحة ، لاسباب تتعلق بخصائص موضوعه الواقعي ، وبالطبيعة المتحركة والمتغيرة لواقع تاريخي متمرد في جوهره على كل معالجة عن طريق **التحديد** ، لا يمكن لصورتها الثابتة و « الابدية » ، الا أن تفشي الحركية الدائمة للصيرورة التاريخية .

وقد كتب انغلز ، في « تمهيد الكتاب الثالث من **رأس المال** » (٦ ؛ ١٧) ، ساردا انتقادات فيرمان Fireman ، ما يلي :

« انها تقوم جميعا على **اساءة الفهم** هذه : قد يطيب لماركس **ان يحدد** ، حيث هو **يتوسع** في الواقع ؛ وعلى العموم ، قد يحق لنا أن نبحث في كتاباته عن تحديدات جاهزة تماما ، وصادقة مرة وللابد . وبديهي أنه في اللحظة التي لا تتصور فيها الاشياء وعلاقاتها المتبادلة ، على أنها غير ثابتة ، وانما على انها قابلة للتغيير ؛ أن **تصبح** انعكاساتها الذهنية ، أي **المفهومات** ، **هي أيضا خاضعة للتغير والتبدل** ؛ في هذه الشروط ، لن تصبح أسيرة تحديد صلب ، وانما **موسعة** وفقا للعملية **التاريخية** أو **المنطقية** لتكونها . ونتيجة لذلك ، فاننا نرى بوضوح لماذا انطلق ماركس ، في بداية الكتاب الاول ، من مجرد الانتاج السلعي ، الذي هو في نظره الشرط **التاريخي** المسبق ؛ لكي يعود منه فيما بعد ... الى **راس المال** . » .

وقد تنوول الموضوع ذاته من جديد ، في حواشي العمل في **مناهضة دورنغ** (الطبعات الاجتماعية ، ص ٣٩٥) :

« **ان التحديدات ليس لها قيمة في نظر العلم** ؛ لانها تظل دائما غير كافية . ان التحديد **الواقعي** الوحيد ، هو **تطور الشيء** ذاته ؛ بيد أن هذا **التطور لم يعد تحديدا** . فلكي نعرف الحياة ونظهرها ، نجد أنفسنا مجبرين على دراسة صور الحياة كلها ، وعلى تمثيلها في تسلسلها . وخلافا لذلك ، يمكن **بالنسبة الى الاستعمال الشائع** ، لبيان مختصر للصفات المميزة الاكثر عموما والاكثر نموذجية في الوقت ذاته ، ضمن ما ندعوه تحديدا ؛ ان تكون نافعة على الغالب ، بل ضرورية ؛ وهذا أمر لا يمكنه أن يأتي بضرر ، اذا لم نطلب من البيان أكثر مما بامكانه ان ينص عليه » . **(اشارة الالحاح مني ؛ لويس التوسر)** .

هذان النصان لا يفسحان المجال ـ لسوء الحظ ـ أمام أي التباس ؛ لانهما يمضيان الى حد الاشارة الدقيقة جدا ، الى مكان **« اساءة الفهم »** ، والى صياغة حدودها . لقد ظهر أشخاص اساءة الفهم كلهم على المسرح ؛ وكل منهم يقوم بدوره المحدد في الاثر المنتظر من هذه التمثيلية . ويكفينا أن نفير أمكنتهم ، لكي يعترفوا لنا بالدور المحدد لهم ، ويتخلوا عنه ، ويشرعوا بالقاء نص مخالف تماما . وتنحصر اساءة فهم هذه البرهنة كلها ، في المغالطة المنطقية التي تخلط بين التطور النظري للمفهومات ، مع تكون التاريخ الواقعي . ومع ذلك ، فقد ميز ماركس بعناية بين هذين **النظامين** ، حينما بين في « مدخل عام ١٨٥٧ » ، انه ليس بوسع المرء أن يقيم أي ترابط مزدوج الاشتراك ، بين الحدود التي تمثل من ناحية ، في نظام تتابع المفهومات في قول البرهان العلمي ؛ ومن ناحية أخرى ، في النظام التوليدي للتاريخ الواقعي . هنا يفترض انغلز هذا الترابط المستحيل ، موحدا دون تردد بين التطور « المنطقي » والتطور

« التاريخي » . وهو يدلنا بنزاهة كبيرة ، على شرط الامكان النظري الذي يتطلبه هذا التوحيد ؛ فاثبات وحدة النظام في التطورين ، يستند الى أن **المفهومات الضرورية** لكل نظرية في التاريخ ، هي مفهومات متأثرة بما هي مفهومات ، **بخصائص** الموضوع **الواقعي** . « فمنذ اللحظة التي نتصور فيها الاشياء وكأنها ... متحولات ؛ **تخضع** انعكاساتها الذهنية ، أي **المفهومات ، هي أيضا للتنوع والتبدل** » . واذن ، لكي نتمكن من التوحيد بين تطور المفهومات وتطور التاريخ الواقعي ؛ يجب علينا ان نكون قد وحدنا بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ؛ وقد أخضعنا المفهومات للتعيينات الواقعية للتاريخ الواقعي . وعلى هذا النحو يخص انغلز مفهومات نظرية التاريخ **بمعامل حركية** مستعار مباشرة من التتابع الاختباري (من ايديولوجية التاريخ) المشخص ؛ ناقلا على هذا النحو موضع « المشخص الواقعي » ، الى موضع « المشخص الفكري » ؛ وموضع ما هو تاريخي بما هو تغير واقعي ، الى موضع المفهوم ذاته . ان البرهنة بالاستناد الى مثل هذه المقدمات ، تكون مجبرة تماما على استنتاج الصفة غير العلمية لكل تحديد ؛ ف « **التحديدات ليست ذات قيمة في نظر العلم** » ، لان « **التحديد وحده هو تطور الشيء ذاته ؛ ولكن هذا التطور لم يعد تحديدا** » . هنا أيضا ، حل **الشيء الواقعي** محل المفهوم ؛ وحل تطور الشيء الواقعي (أي التاريخ الواقعي للتكون المشخص) محل « **تطور الصور** » ، الذي اعلن في « المدخل » كما أعلن في **رأس المال** ، اعلانا صريحا ، بأنه يحدث فقط في المعرفة ، ويتعلق فقط بالنظام الضروري لظهور المفهومات واختفائها ، في قول البرهان العلمي . هل يجب علينا أن نبين كيف انه وجد من جديد ، في تفسير انغلز ، موضوع

كنـا صادفناه من قبل في رده على ك. شميت ؛ ونعني به موضـوع الضعف الاصلي في المفهوم ؟ فاذا « كانت التحديدات غير ذات قيمة في نظر العلم » ، فلانها تظل **« قاصرة دائما »** ؛ بل بتعبير آخر ، ان المفهوم ضعيف في جوهره ؛ وانه يحمل هذا الخطأ المدون في طبيعته المفهومية ذاتهـا ؛ ان وعي هذه الخطيئة الاصلية هو الذي يجعله يتخلى عن كل ادعاء بأنه **يحدد** الواقع ، الذي « يتحدد » هو ذاته في انتاج صور تكونه انتاجا تاريخيا . فاذا انطلقنا من هنا ، وطرحنا السؤال بصدد نظام **التحديد** ، أي نظام المفهوم ، أصبحنا مجبرين على أن نعطيه دورا مخالفا تماما لادعائه النظري ؛ وهو دور « عملي » ، صالح بالضبط تماما من أجل « الاستعمال الشائع » ؛ دور تعيين عام ليست له أية وظيفة نظرية . وعلى نحو مفارق ، ليس عـديم الفائدة أن نذكر ، أن انغلز الذي بدأ بمصالبة بين الحدود المتضمنة في سؤاله ، قد انتهى في النتيجة ، الى تحديد كان معناه أيضا مصالبا ، أي متفاوتا بالنسبة الى الموضوع الذي يتطلع اليه ؛ لانه في هذا التحديد العلمي الخالص (الشائع) لدور المفهوم العلمي ، يقدم لنا في الواقع ، ما يمهد لنظرية في احدى وظائف المفهوم **الايديولوجي** ؛ وهي وظيفة التلميح والتأشير العمليين .

ذاكم اذن المدى الذي يؤدي اليه جهل التمييز الاساسي ، الذي رسمه ماركس بوضوح بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ؛ بين « تطور صور » المفهوم في المعرفة ، وتطور المقولات الواقعيـة في التاريخ المشخص ؛ انه يؤدي الى ايديولوجيا اختبارية في المعرفة ؛ والى التوحيد بين **ما هو منطقي** و **ما هوتاريخي** في **رأس المال** ذاته . واذا دار عدد كبير من المفسرين في حلقة ضمن السؤال المعلق على هذا التوحيد ؛ فما في

هذا شيء بامكانه ان يثير الدهشة ؛ اذا صح أن كل المسائل الخاصة بعلاقة ما هو منطقي بما هو تاريخي في **رأس المال** ، تفترض **علاقة لاوجود لهـا** . فلنتخيل هذه العلاقة على أنها علاقة ايجاد تطابق مزدوج الاشتراك **ومباشر** بين حدود **النظامين** الماثلين في التطورين (تطور المفهوم وتطور التاريخ الواقعي) ؛ أو لنتخيل هذه العلاقة ذاتها ، على أنها علاقة ايجاد تطابق **عكسي** بين حدود نظامي التطور (وهذا جوهر نظرية دلاڤولبه وبيترانيرا التي حللها رانسيير) ؛ فاننا لن نخرج من افتراض علاقة ما ، **حيث لا توجد أية علاقة** . ويمكننا أن نستخلص من هذا الخطأ نتيجتين . أما الاولى فهي عملية تماما ؛ فالصعوبات التي نصادفها في حل هذه المسألة هي صعوبات جدية ، أعني لا يمكن التغلب عليها ؛ فاذا كنا لانستطيع دائما أن نحل مسألة لها وجود ؛ امكننا أن نكون على يقين من أننا لانستطيع ، في الاحوال كلها ، أن نحل **مسألة لا وجود لها**(١) . واما الثانية فنظرية ؛

---

(١) ان الرأي القائل : ان **المسائل التي لا وجود لهـا** يمكنها أن تتيح الفرصة لجهود نظرية معجزة ، ولانتاج حلول دقيقة في كثير أو قليل ، وهي حلول شبحية بقدر ما يكون موضوعها كذلك ؛ ينبغي لنا أن نعتقد انه يعود الى كنط ، الذي يمكننا ان نتصور فلسفته في جزء كبير منها ، على أنها النظرية القائلة بامكان وجود « **علوم** » **لا موضوع لهـا** (الميتافيزيقا والكسمولوجيا وعلم النفس العقلي) . واذا كنا ـ من باب الصدفة ـ لانتمتع بقلب يحب قراءة كنط ، أمكننا أن نسأل مباشرة ، منتجي « العلوم » التي لا موضوع لها ، مثل علماء اللاهوت ، أو بعض « علماء النفس » الخ ... وأضيف من ناحية أخرى ، أننا في بعض الظروف ، يمكننا ـ من جهة اتفاق الظروف النظرية والايديولوجية ـ أن نستبقي ، أو ننتج ، من هذه « العلوم التي ليست لها موضوعات » ، الصور النظرية للمعقولية القائمة ، عندما نضع نظرية عن « موضوعها » المزعوم ؛ وعلى سبيل المثال ، فقد استبقى علم اللاهوت في القرون الوسطى ، دون أي شك ، **صور** الحياة النظرية القائمة ، وأحكم انشاءها .

اذ انه لا بد من حل خيالي لمسألة خيالية ؛ وهذا الحل ليس أي حل خيالي مهما كان ، وانما هو **الحل** الخيالي الذي يتطلبه الطرح (الخيالي) لهذه المسألة الخيالية . ان كل طرح خيالي (ايديولوجي) لمسألة ما (يمكن ان تكون خيالية أيضا) ، يحمل في الواقع في تضاعيفه اشكالية معينة ، تحدد امكانية طرح هذه المسألة وصورة طرحها . هذه الاشكالية **توجد من جديد** معكوسة في مرآة الحل المقدم لهذه المسألة ؛ بفضل عمل الانعكاس الخاص بما هو خيالي ايديولوجي (راجع الجزء الاول ، الفصل الاول) ؛ واذا لم توجد من جديد بشخصها مباشرة في الحل المشار اليه ؛ ظهرت في مكان آخر ، بوجهها السافر ، حينما نكون بصددها بصراحة ، في « نظرية المعرفة » الكامنة ، التي هي عماد التوحيد بين ما هو تاريخي وما هو منطقي ؛ نعني الايديولوجيا **الاختبارية** في المعرفة . واذن ، فالامر ليس من باب الصدفة ، اذا رأينا انغلز يهرع بالمعنى الحرفي للكلمة ، **بسؤاله** الى اغراء هذه الاختبارية ؛ أو اذا أثبت دلاڤولبه وتلامذته ــ في صورة اخرى ــ نظريتهم عن التوحيد **المعكوس** بين النظامين التاريخي والمنطقي ، في **رأس المال** ؛ بدليل نظرية ما ، في « التجريد التاريخي » ، الذي هو صورة عليا من صور الاختبارية التاريخية .

اعود من هذا الى **رأس المال** . ان الخطأ الذي أشرنا اليه منذ قليل ، عن الوجود الخيالي لعلاقة ليس لها وجود ، ينتهي تماما الى جعل **علاقة أخرى** مشروعة ، غير مرئية ؛ لانها قائمة ومؤسسة مبدئيا بين نظرية الاقتصاد ونظرية التاريخ . فاذا كانت العلاقة الاولى (نظرية الاقتصاد والتاريخ المشخص) خيالية ؛ كانت العلاقة الثانية (نظرية الاقتصاد ونظرية التاريخ) علاقة **نظرية** حقة . فلماذا ظلت ، الى هذا الحد ، معتمة على

الاقل ، ان لم نقل غير مرئية ؟ وهذا لأن العلاقة الاولى كانت تحظى بالنسبة الى العلاقة الثانية ، بسرعة « بداهتها » ، أي باغراءات اختبارية يغرى بها المؤرخون ، الذين وجدوا انفسهم في **رأس المال** ، في « بيوتهم » ، على نحو من الانحاء ، وهم يقرؤون فيه صفحات من التاريخ « المشخص » (الصراع من أجل انقاص مدة يوم العمل ، وانتقال المشاغل الى الصناعة الكبيرة ، والتراكم الاولي الخ . . .) ؛ وطرحوا حينذاك ، مسألة النظرية الاقتصادية ، تبعا لوجود هذا **التاريخ** « المشخص » ، دون أن يشعروا بالحاجة ، الى طرح السؤال عن ركائزها . لقد كانوا يفسرون على النمط الاختباري ، تحليلات ماركس ، التي كانت بعيدة عن أن تكون تحليلات تاريخية ، بالمعنى القوي للكلمة ؛ أي تحليلات يدعمها تطور مفهوم التاريخ ؛ بل كان أحرى بها أن تكون مواد شبه منتهية ، **من أجل تاريخ ما** (راجع في هذا الجزء الثاني نص باليبار) ، من ان تكون معالجة **تاريخية** حقيقية لهذه المواد . كانوا يقيمون من حضور هذه المواد شبه المنجزة ، دليلا لتصور ايديولوجي في التاريخ ؛ ويطرحون حينذاك سؤال ايديولوجية التاريخ « المشخص » هذه ، على نظرية الاقتصاد السياسي « المجردة » ؛ ومن هنا حدث لهم معا ، أن غشيت أبصارهم أمام **رأس المال** ، وأن وقعوا في الحيرة بازاء هذا القول ، الذي بدا لهم « نظريا » في عدد من أجزائه . وقد قام علماء الاقتصاد تقريبا بالفعل الانعكاسي ذاته ؛ فتجاذبهم التاريخ الاقتصادي (المشخص) والنظرية الاقتصادية (المجردة) . ان هؤلاء وأولئك كانوا يعتقدون أنهم واجدون في **رأس المال** ما كانوا يبحثون عنه ؛ ولكنهم كانوا يجدون فيه شيئا آخر أيضا ، لم « يكونوا يبحثون » عنه ، وكانوا يحاولون حينذاك **رده الى غيره** ، بطرحهم المسألة الخيالية عن

العلاقة المزدوجة الاشتراك أو غيرهـا ، القائمة بين نظـام المفهومات المجرد ونظام التاريخ المشخص . انهم لم **يكونوا يرون** ، أن ما **كانوا يجدونه** لم يكن يجيب عن سؤالهم ، وانما عن سؤال مخالف تماما ، يكذب ـ كما هو مفهوم ـ الضلال الايديولوجي لمفهوم التاريخ ، الذي كانوا يحملونه في أنفسهم ، وكانوا يضفونه على قراءتهم **لرأس المال** . فما لم يكونوا يرونه هو أن نظرية الاقتصاد السياسي « المجردة » هي نظرية منطقة ما ، تخص عضويا بما هي منطقة (مستوى أو مرجع) موضوع نظرية التاريخ بالذات. وما لم يكونوا يرونه ، هو أن التاريخ يمثل في **رأس المال** ، مثول موضوع نظري ، لا مثول موضوع واقعي ؛ ومثول موضوع « مجرد » (مفهومي) ، لا مثول موضوع مشخص واقعي ؛ وأن الفصول التي طبق فيها ماركس الدرجة الاولى من المعالجة التاريخية ، اما على ضروب الصراع من أجـل تقصير يوم العمل ، أو على التراكم الاولي الرأسمالي ، انما تحيل ـ كما تحيل الى مبدئها ـ الى نظرية التاريخ ، والى انشاء **مفهوم** التاريـخ و « صوره المطورة » ، اللذين تكون النظرية الاقتصادية لنمط الانتـاج الرأسمالي ، « منطقة » محددة منهما .

هناك كلمة أخرى عن نتيجة من النتائج الفعلية لاساءة الفهم هذه . اننا نضع أيدينا فيها على أصل من أصول تفسير **رأس المال بأنه** « نموذج نظري » ؛ بالمعنى الاكليني كي الدقيق للكلمة ، شأنها شأن عرض من أعراض اساءة الفهم الاختبارية ، بصدد موضوع معرفة معينة . هذا التصور النظرية على أنها « نموذج » ليس ممكنا فعلا ، الا بالشرط الاول في تضمين البعد الذي يفصل النظرية عن ما هو مشخص اختباري ، **في** النظرية ذاتها ؛ وبالشرط الثاني في التفكير في هذا البعد ، على أنه بعد هو ذاته

اختباري ؛ وبالتالي على أنه يخص المشخص ذاته ، الذي يمكننا حينذاك ، أن نهب أنفسنا امتيازا (أي ابتذالا) ، في تحديده بأنه ما هو « دائما أغنى واكثر حياة من النظرية » . اذا كان في هذا التصريح ، صفات تعظيم لفيض « الحياة » و « المشخص » ، ولسمو تخيل العالم ، ولعنفوان العمل ؛ بازاء فقر النظر وقتامته ؛ كان درس جدي في التواضع العقلي ، تحية موجهة الى سامع طيب (مدع ووثوقي) ، ــ من دون شك . ولكن ، اذا أمكن للمشخص والحياة ان يكونا ذريعة لضروب السهولة الناشئة عن الثرثرة ، التي بامكانها ان تحجب اما مقاصد دفاعية (فإله ما ، مهما يكن أثره ، يظل دائما مستمرا في اقامة عشه بين ريش الفيض الزائد ، أي ريش « التعالي » و « المشخص » و « الحياة ») ، أو كسلا عقليا خالصا ومجردا ، ــ فها نحن أولاء وقد نبهنا الى ذلك ، على حد سواء . ان ما يثير اهتمامنا ، هو بالضبط **الاستعمال** الذي استعمل به هذا النوع من الامكنة المشتركة المكررة عن موضوع الفيض الزائد للتعالي والمشخص. ولكننا نرى في تصور المعرفة بأنها « نموذج » ، أن ما هو واقعي مشخص يتدخل لكي يتيح لنا التفكير في علاقة النظرية بالوقائع ، في الواقع ذاته، لا في واقع خارجي لهذا الموضوع الواقعي ، الذي تقدم النظرية معرفته بالضبط؛ بل **في هذا الموضوع الواقعي ذاته** ، من حيث هو علاقة **الجزء بالكل** ، أي علاقة جزء « جزئي » بكل غزير الفيض . (راجع الجزء الاول ، الفصل الاول ، المقطع العاشر) . ان لهذه العملية نتيجة لا مفر منها ، وهي أن تجعلنا نفكر في النظرية وكأنها أداة اختبارية بين أدوات أخرى ؛ وبالاختصار، أن ترد مباشرة كل نظرية في المعرفة بما هي نموذج ، الى ما هي اياه ؛ نعني صورة من الذرائعية النظرية .

واذن ، فاننا نصل هنا ، الى مبدأ فهم ونقد محدد ، حتى في آخر نتيجة من نتائج خطئها ؛ وهذا المبدأ هو اقامة علاقة تطابق مزدوج الاشتراك في واقع الموضوع ، بين جملة نظرية (نظرية الاقتصاد السياسي) ، وجملة اختبارية **واقعيـة** (التاريخ المشخص) ؛ جملتها الاولى هي المعرفة ، التي هي في أصل التناقضات المعنوية المرتكبة حول مسألة « العلاقات » القائمة بين « المنطق » و « التاريخ » ، في **رأس المال** . ان أفدح ما في هذا الذي لا معنى له ، هو حجبه للبصر ؛ وهو أنه غالبا ما منع المرء من ادراك أن **رأس المال يتضمن** تماما نظرية في التاريخ ، لا بد منها لفهم نظرية الاقتصـاد .

٥ ـ الماركسية ليست تاريخية

ولكن ، ها نحن أولاء بذلك وجها لوجه ، امام اساءة فهم أخيرة ، هي من الجنس نفسه ، بل ربما كانت أكثر فداحة أيضا ؛ لانها لا تتعلق فقط بقراءة **رأس المال** ، ولا تتعلق فقط بالفلسفة الماركسية ؛ وانما تتعلق بالعلاقة القائمة بين **رأس المال** والفلسفة الماركسية ؛ وبالتالي بين المادية التاريخية والمادية الجدلية ؛ أي بمعنى نتاج ماركس منظورا اليه بما هو كل . وتتعلق اساءة الفهم هذه ، **بالنظرة الخاطئة** التي **ترى** في الماركسية تاريخية وأكثر التاريخيات جذرية ، أي « **تاريخية مطلقة** » . ان هذا التأكيد يبرز الى المسرح ، العلاقة التي تقيمها النظرية الماركسية مـع **التاريخ الواقعي** ، بين أنواع العلاقة القائمة بين علم التاريخ والفلسفة الماركسيـة .

ويطيب لي أن أقدم ، ان الماركسية ليست من الناحيـة النظرية تاريخية أكثر مما هي انسانية (راجع : من أجل ماركس ، ص ٢٢٥ وما يليها) ؛ وأن التاريخية والانسانية تعتمدان كلتاهما ، في ظروف كثيرة ، على الاشكالية الايديولوجية ذاتها ؛ وأن الماركسية ـ اذا تكلمنا من الناحية النظرية ـ هي مضادة للانسانية ومضادة للتاريخية ؛ بحركة واحدة ، وبفضل القطيعة الابستمولوجية الوحيدة التي تؤسسها . وقـد يتوجب علي ، أن أقول بكل دقـة ، انها محايدة انسانيا ، ومحـايدة تاريخيا . واذن ، فأنا أستخدم بوعي ، هذه الصورة **السلبية** المزدوجة (مناهضة الانسانية ، ومناهضة التاريخية) ، بدلا من أن استخدم صورة عدمية مجردة ؛ كي يكون لكلامي ما للاعلان عن قطيعة من وزن ، اعلانا بعيدا عن أن يسلم به ، وهو صعب الهضم جدا خلافا لذلك ؛ اذ انه ليس من المبالغة في شيء ، أن استخدم هذه الصيغة الصورية ، من دفع الهجمة الانسانية والتاريخية ، التي لم تكف عن تهديد الماركسية ، في بعض الاوساط ، منذ اربعين عاما .

اننا نعلم تماما الظروف التي نشأ فيها هذا التفسير الانساني والتاريخي في فهم ماركس ، والظروف الجديدة التي أعطته كسبا جديدا من القوة . فقد نشأ من رد فعل حيوي موجه ضد النزعتين الآلية والاقتصادية للأممية الثانية ، في الفترة التي سبقت ثورة عام ١٩١٧ ، وفي السنوات التي تلتها على الخصوص . انه يتمتع من هذه الناحية ، بمزايا تاريخية حقيقية ؛ كما يتمتع الاحياء الحديث لهذا التفسير ، غداة فضح « المؤتمر العشرين » لجرائم « عبادة الشخصية » وأخطائها الوثوقية ، ببعض

الركائز التاريخية ، وان يكن في صورة مخالفة بما فيه الكفاية . فاذا لم يكن هذا الكسب الجديد الحديث الا تكرارا ، وفي الاغلب الا التفاتا كريما أو بارعا ، ولكنه « يميني » ، لرد فعل تاريخي كانت له حينذاك قوة احتجاج الفكر الثوري ، وان يكن « يساريا » ، ــ فانه لا يمكنه ان يقدم لنا معيارا نحكم به على الدلالة التاريخية لحالته الاولى . فقــد وضعت قضايا انسانية وتاريخية ثورية ، في مكانها ، حول اليسار الالماني المتمثل في روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg وميرنغ Mehring اولا ، وفي سلسلة من النظريين ، الذين ضاع بعضهم مثــل كورش Korsch ، ولكن قام بعضهم بدور خطير مثل لوكاش Lukacs ، بل خطير جــدا مثــل غرامشي Gramsci ، بعدئذ ، بعد ثورة عام ١٧ ؛ وقد أعاد باعثو عبادة الشخصية ، تناولها في صورة خاصة في اتحــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . اننا نعلم الكلمات التي حكم بهــا لينين على هذه الحركة « المتياسرة » المضادة للتفاهة الآلية ، التي بدت في « الأممية الثانية » ؛ حينما ادان خرافاتها النظرية ، وتكتيكها السياسي (راجع « اليسارية » أو مرض الشيوعية الطفولي) ، ولكنه عرف أن يتعرف ما كانت تتضمنه حينذاك من صفة ثورية صادقة ، في روزا لوكسمبورغ وفي غرامشي مثلا . وعلينا يوما ان نلقي ضوءا على هذا الموضوع . فهذه الدراسة التاريخية والنظرية ضرورية لنا ، لكي نميز تمييزا واضحا ، في حاضرنا ذاته ، بين الاشخاص الحقيقيين والاشباح ؛ ولكي نقيم على أسس لا تناقش ، نتائج نقد موجهة حينذاك باختلاطات المعركة ، حيث توجب على رد الفعل الموجه ضد الآلية والجبرية اللتين ظهرتا في « الأممية الثانية » ، ان يتخذ صورة نداء الى ضمائر النــاس وارادتهم ، لكي يصنعوا أخيرا الثورة التي كان التاريخ قد وهبهم صنعها . في ذلك اليوم،

ربما نفهم فهما أفضل قليلا ، مفارقة عنوان شهير ، مجد فيه غرامشي **الثورة الموجهة ضد « رأس المال »** ، مؤكدا بضراوة ، أنه كان ينبغي للثورة المضادة للرأسمالية لعام ١٩١٧ ، أن تقوم **ضد « رأس المال » لمؤلفه كارل ماركس** ، بالفعل الارادي والواعي للناس والجماهير والبولشفيك ، لا بفضل « كتاب » **كانت** « الاممية الثانية » **تقرأ** فيه ، وكأنها تقرأ في التوراة ، مجيء الاشتراكية الجبري(١) .

ويمكننا بانتظار الدراسة العلمية للشروط التي ولدت الصورة « اليسارية » الاولى ، لهذه الانسانية وهذه التاريخية ، أن نوحد ما كان بامكانه لدى ماركس ، أن يسمح حينذاك بهذا التفسير ، مع ما ليس ينقصه بالطبع ، ان يسوغ صورته الحديثة ، في عيون قراء ماركس ، في الوقت الحاضر . واننا لندهش ، اذا اكتشفنا ، أن ضروب ابهام الصياغة نفسها ، التي أمكن لها أن تغذي قراءة ميكانيكية وتطورية ، قد سمحت بقراءة تاريخية ، على حد سواء ؛ وقد قدم لينين لنا ما يكفي من الامثلة ، عن الاساس النظري المشترك للانتهازية واليسارية ؛ لكيلا يحيرنا هذا اللقاء الغريب .

انني أشير هنا الى ضروب من الالتباس في الصياغة . هنا أيضا نصطدم بواقع كنا قسنا نتائجه من قبل ؛ فماركس الذي **أنتج** تماما

---

(١) غرامشي : «لا ، فالقوى الميكانيكية لا تنتصر أبدا في التاريخ ؛ انهم الناس انها الوجدانات والفكر التي تصوغ المظهر الخارجي ، وتنتهي دائما الى الانتصار . . . فمكان القانون الطبيعي ، في المجرى الجبري لاشياء العلماء الزائفين ، قد وضعت ارادة الانسان الصلبة . » (نص نشر في Rimacità ، ١٩٥٧ ، الصفحات ١٤٩ ـ ١٥٨ . أورده ماريو ترونتي Mario Tronti ، في دراسات غرامشية studi Gramsciani الناشرون المتحدون ، ١٩٥٩ ، ص ٣٠٦) .

في تأليفه التمييز الذي يفصله عن أسلافه ، لم يفكر ـ وهذا هو المصير المشترك للمبدعين جميعا ـ في **مفهوم** هذا التمييز ، بالوضوح المطلوب كله ؛ فماركس لم يفكر نظريا ، في صورة مطابقة ومتطورة ، في مفهوم مسلكه الثوري نظريا ، وتضمناته النظرية . لقد فكره تارة ـ لعدم وجود ما هو أفضل ـ في مفهومات مستعارة جزئيا ، وفي مفهومات هيغلية قبل كل شيء ، ـ الامر الذي أدى الى تفاوت حدث بين المجال الدلالي الاصلي ، الذي استعيرت منه هذه المفهومات ، ومجال الموضوعات المفهومية التي تنطبق عليها . وقد فكر تارة أخرى ، في هذا الفارق من أجل ذاته ، ولكن جزئيا ، أو في تخطيط دلالة ما ، بحثا دائبا عن معادلات(١) ؛ ولكن من دون الوصول دفعة واحدة ، الى ان ينص في مطابقة مفهوم ما ، على المعنى الاصيل الدقيق لما كان ينتجه . هذا التفاوت الذي لا يمكن كشفه ورده الا بقراءة نقدية ، **يكوّن موضوعيا جزءا من نص قول ماركس نفسه**(٢) .

ان هذا يبين لنا ـ عدا كل سبب ناشيء عن الميل ـ لماذا استطاع عدد من ورثة ماركس وأنصاره ، أن يتوسعوا في أمور غير صحيحة في

---

(١) من هذه الناحية ، قد ينبغي أن نخصص دراسة كاملة لمجازاته النموذجية ، وتكاثرها حول مركز من مهمتها **محاصرته** ، لعدم قدرتها على تسميته باسمه الخاص ، أي باسم مفهومه .

(٢) ان حقيقة هذا التفاوت ، وضرورته ، ليستا خاصتين بماركس ، بل بكل مسلوك تأسيس علمي ، وبكل انتاج علمي على العموم ؛ ان دراستهما تتعلق بنظرية في تاريخ انتاج المعارف ، وتاريخ نظري ، مما لا نزال نشعر بضرورته هنا أيضا .

فكره ، مع الادعاء الكامل ، بأنهم ما زالوا ـ والنصوص في أيديهم ـ أمناء على **ما كتبه بالحرف** .

وقد يطيب لي هنا ، أن أدخل في بعض التفصيل ، لكي أظهر في هذا الموضوع ، النصوص التي يمكن أن نقيم على اساس منها ، قراءة لماركس ، **تاريخيـة** . انني لن أتكلم على نصوص « شباب » ماركس ، أو على نصوص « القطيعة » (من أجل ماركس ، ص ٢٦) ؛ لان البرهان على ذلك يسير . اننا لسنا بحاجة أن نضغط على بعض النصوص مثـل **أبحاث** عن فويرباخ **والايديولوجية الالمانية** ، التي ما زالت تبعث أصداء عميقة انسانية وتاريخية ، لكي نجعلها تنطق بالكلمات التي نتوقعها منها ؛ فهي تنطق بهـا وحدها تماما . انني سأ تكلم فقط على **رأس المال** وعلى **مدخل** عام ٥٧ .

أما نصوص ماركس التي يمكن ان تعتمد عليها قراءة لماركس تاريخية، فيمكن جمعها في فئتين رئيسيتين . ان الاولى منها تتعلق بتحديد الشروط التي يعطى لنا فيها موضوع كل علم تاريخي .

وقد كتب ماركس في **مدخل** عام ٥٧ ، ما يلي :

« . . . في كل علم تاريخي أو اجتماعي عموما ، يجب علينا أن لا ننسى ابدا ، ونحن بصدد سير المقولات الاقتصادية ، أن الموضوع ، وهو المجتمع البرجوازي الحديث هنـا ، يعطى في الواقع وفي الدماغ على حد سواء ؛ وأن المقولات تعبر اذن عن صور وجود ، وعن شروط وجود محددة ، غالبا ما تكون مجرد أوجه معينة لهذا الموضوع ، أي لهذا المجتمع المعين ، الخ ... » (ص ١٧٠) .

ويمكننا ان نقرب هذا النص ، من أحد مقاطع **رأس المال** (الجزء الاول ، ص ٨٧) :

« ان التفكير في صور الحياة الاجتماعية ، وبالتالي في تحليلها العلمي ، يتبع طريقا معاكسا تماما للحركة الواقعية . فهو يبدأ بعد فترة بمعطيات مقررة تماما من قبل ، أي **بنتائج التطور** ... »

ان هذين النصين لا يدلان فقط ، على أن موضوع كل علم اجتماعي وتاريخي هو موضوع غدا نتيجة ما ؛ بل يدلان أيضا ، على أن فعالية المعرفة التي تنطبق على هذا الموضوع ، محددة هي أيضا بحاضر هذا المعطى ، أي باللحظة الراهنة التي يكون فيها المعطى . وهذا ما يدعوه بعض المفسرين الماركسيين الايطاليين ، مقولة ((**معاصرة**)) « الحاضر التاريخي » ، متناولين من جديد ، تعبيرا لـ « كروتشه » ؛ وهي مقولة تحدد شروط كل معرفة تتعلق بموضوع تاريخي ما ، على أنها شروط تاريخية ، وتحددها تاريخيا . ويمكن لكلمة « المعاصرة » هذه ، أن تتضمن التباسا ما ، كما نعلم .

ويبدو أن ماركس ذاته اعترف بهذا الشرط المطلق ، في ((**المدخل**)) ، في عبارات سابقة ببعض السطور على النص المستشهد به :

« ان ما ندعوه نموا تاريخيا ، يعتمد في نهاية الامر ، على حقيقة أن الصورة الاخيرة، تنظر الى الصور الماضية ، على أنها مراحل تؤدي الى درجتها الخاصة من النمو ، وعلى انها قلما تكون قادرة أن **تقوم بنقدها الذاتي** ؛ وهذا فقط **ضمن شروط معينة تعيينا دقيقا...** انها تتصورها دائما في شكل وحيد الاتجاه . فالدين المسيحي لم يكن قادرا على مد يد العون لفهم الاساطير القديمة فهما موضوعيا ، الا بعد أن أنجز نقده الذاتي ، الى درجة معينة ، **بالقوة** ان صح القول . كذلك الاقتصاد السياسي البرجوازي ، لم يتوصل الى فهم المجتمعات الاقطاعية القديمة الشرقية ، الا في اليوم الذي بدا فيه **النقد الذاتي للمجتمع البرجوازي** ... » (**المدخل** ، ص ١٧٠) .

انني ألخص : أن كل علم موضوع تاريخي ما (ولا سيما علم الاقتصاد السياسي) يتعلق بموضوع تاريخي معطى وحاضر ، موضوع أصبح نتيجة التاريخ الماضي . واذن ، فكل عملية معرفة تبدأ من الحاضر ، وتتعلق بموضوع صائر ، ليست الا اسقاطا للحاضر في ماضي هذا الموضوع . واذن ، فماركس يصف هناالارجاعية التي نقدها هيغل في التاريخ « المنعكس » (**مدخل الى فلسفة التاريخ**) . فهذه الارجاعية التي لا يمكن تحاشيها ، ليست علمية ، الا اذا توصل الحاضر الى العلم في ذاته ، والنقد في ذاته ، والنقد الذاتي لذاته ؛ أي الا اذا أصبح الحاضر « **قطعا ماهويا** » ، يجعل الماهية **مرئية** .

ولكن ، هاكم النقطة التي تتدخل فيها الفئة الثانية من النصوص ؛ النقطة الحاسمة التي قد يكون بامكاننا أن نتكلم فيها على تاريخية لدى ماركس . ان هذه النقطة تتعلق بالضبط ، بما دعاه ماركس في النص المثبت اعلاه « **الشروط المعينة تعيينا دقيقا للنقد الذاتي** » **لحاضر ما** . ولنفهم : انه لكي تكف الارجاعية الذاتية لوعي الذات للحاضر ؛ ينبغي لهذا الحاضر ، أن يكون قادرا على نقد ذاته ، لكي يبلغ **العلم في ذاته** . ولكن ، ماذا نرى لو أننا نظرنا الى تاريخ الاقتصاد السياسي ؟ اننا نرى مفكرين اقتصروا على التفكير ، وهم محصورون **ضمن حدود حاضرهم** ؛ من دون أن يكونوا قادرين على أن يقفزوا من فوق زمانهم . فأرسطو ، لم تسمح له كل عبقريته الا بكتابة المعادلة س موضوعات آ = ع موضوعات **ب** ، في صورة معادلة ، والتصريح بأن الجوهر العام لهذه المعادلة غير قابل للتفكير ، لانه مستحيل . وحينما فعل ذلك ، لامس حدود زمانه . فما كان يمنعه من أن يتجاوز ذلك ؟

« ان ما **كان يمنع** ارسطو من القراءة في صورة قيمة السلع ، أن جميع الاعمال قد عبر عنها هنا ، على أنها عمل انساني غير متميز ، وأنها بالتالي متساوية ؛ هو أن المجتمع اليوناني كان قائما على عمل العبيد ، وكان أساسه الطبيعي عدم تساوي الناس ، وعدم تساوي قوى عملهم . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٧٣) .

ان الحاضر الذي أتاح لارسطو أن يحظى بهذا الحدس العبقري في القراءة ، منعه في الوقت نفسه عن الاجابة عن المسألة التي طرحها . الامر هو كذلك أيضا ، لدى جميع المبدعين الكبار الآخرين ، للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . فالمركنتيليون اقتصروا على عكس حاضرهم فكرا ، حينما صاغوا نظرية النقود في السياسة النقدية لعصرهم . أما الفيزيوقراطيون فاقتصروا على عكس حاضرهم فكرا حينما وضعوا خطوط نظرية عبقرية عن فضل القيمة ، وان يكن فضل القيمة الطبيعي ، فضل القيمة في العمل الزراعي ؛ حيثما كان المرء يستطيع أن **يرى** القمح ينبت ، والفائض الذي لم يستهلكه العامل الزراعي المنتـــج للقمح ، ينتقل الى اهراءات المزارع ؛ وحينما فعلوا ذلك ، لم ينصوا على شيء آخر غير **ماهية حاضرهم ذاتها** ، ونمو الرأسمالية الزراعية في السهول المعشبة للحوض الباريسي ، الذي يذكر ماركس منه نورماندیا وبيكارديا وجزيرة فرنسا (**مناهضة** دورنغ ، الطبعات الاجتماعية ، الفصل العاشر ، ص ٢٨٣) . هم أيضـــا لم يكونوا يستطيعون اطلاقا أن يقفزوا من فوق عصرهم ؛ انهم لم يكونوا يصلون الى بعض المعارف ، الا ضمن الحدود ذاتها التي كان يسمح بهـــا زمانهم ، في صورة **مرئيـــة** ، والتي انتجها من أجل وعيهم ؛ فقد كانوا يصفون اجمالا ما **كانوا يرون** . فهل تجاوز سميث وريكاردو ذلك ، وهل

وضعا ما **لم يرياه** ؟ هل قفزا من فوق زمانهما ؟ لا . واذا وصلا الى علم مخالف لمجرد **وعيهمـا** لحاضرهما ، فلأن وعيهما كان يتضمن **النقد الذاتي** الحقيقي لهذا الحاضر . فكيف كان هذا النقد الذاتي ممكنا حينذاك ؟ ان الامر يغرينا ، ونحن في منطق هذا التفسير الهيغلي في مبدئه ، أن نقول : اقد بلغا في وعيهما لحاضرهما ، العلم ذاته ؛ لان هذا الوعي كان ـ بما هو وعي ـ **نقدا ذاتيا لذاته ، وبالتالي علما بذاته** .

وبكلمات أخرى ، ان الصفة المميزة لحاضرهما الحي والمحيي ، التي تميزه من **الحواضر** الاخرى كلها (من الماضي) ، هي أن هذا الحاضر قد أنتج في ذاته ، أول مرة ، **نقده الذاتي لذاته** ، وانه تمتع بالتالي ، بهذا الامتياز التاريخي ، في أن ينتج علمه بذاته ، في الصورة ذاتها لوعيه بذاته . بيد أن له اسما ؛ انه حاضر **العلم المطلق** ، حيث يصبح الوعي والعلم شيئا واحدا ،و حيث يوجد العلم في صورة الوعيالمباشرة ، وحيث يمكن للحقيقة **أن تقرأ** في الظواهر كما يقرأ كتاب مفتوح ، ان لم تكن قراءة مباشرة ، فبقليل من الجهود على الاقل ؛ لان التجريدات التي يقوم عليها كل العلم التاريخي الاجتماعي موضوع النظر ، حاضرة في الواقع ، في الوجود الاختباري الواقعي ، في الظواهر . ويقول ماركس حالا بعد أن أنهى كلامه عن أرسطو ، ما يلي :

« ان سر تعبير القيمة ، وتساوي جميع الاعمال وتعادلها ، لا يمكنها ـ لانها من العمل الانساني ، وبقدر ما هي منه ـ أن تحل رموزها ، الا حينما تكون فكرة المساواة الانسانيـة ، قد اكتسبت سلفا ، صلابـة عرف شعبي ... بيد أن هذا لا يحدث الا **في مجتمع ، تصبح فيه الصورة السلعة ، الصورة العامة لمنتجات العمل** ؛ حيث تكون

علاقة الناس فيما بينهم ، من حيث هم منتجو سلع ومتبادلوها ، نتيجة لذلك ، العلاقة الاجتماعية السائدة ... » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٧٥) .

أو يقول أيضـــا :

« يجب أن يكون الانتاج السلعي قد نما نموا كاملا ، قبل أن تستخلص من **التجربـة** ذاتها ، هذه الحقيقة **العلميـة** ، وهي : ان الاعمال الخاصة ، المحقق بعضها بالاستقلال عن بعض ، ترد دائما الى مقياسها الاجتماعي المناسب ؛ على الرغم من تشابكها ، بما هي تفرعات من النظام الاجتماعي التلقائي لتقسيم العمل ... » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٨٧) .

« ان الكشف العلمي ... بأن منتجات العمل هي – من حيث هي قيم – تعبير خالص ومجرد عن العمل الانساني المنفق في انتاجها ، يطبع بطابعه عصرا من عصور نمو الانسانية . . . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٨٦) .

ان هذا العصر التاريخي من تأسيس علم « الاقتصاد السياسي » يبدو تماما هنا ، وقد أقيمت علاقات بينه وبين التجربة ذاتها ، أي قراءة الماهية في الظاهرة ، في سماء مفتوحة ؛ أو بتعبير أفضل ، القراءة في قطع الماهية ، في شقة الحاضر ، بماهية عصر خاص من التاريخ الانساني؛ حيث يبدو تعميم الانتاج السلعي ، وبالتالي تعميم مقولة السلعة ، في وقت واحد تماما ، وكأنه شرط الامكان المطلق ، لهذه القراءة المباشرة للتجربة ، ومعطاها المباشر . والحقيقة ، فقد قيل في **المدخل** وفي **رأس المال** على حد سواء ، ان حقيقة العمل العام هذه ، حقيقة العمل المجرد ، قد نتجت كما تنتج حقيقة ظاهرية بالانتاج الرأسمالي . فالتاريخ قد تتاح له الفرصة على نحو من الانحاء ، أن يبلغ هذه النقطة ، وأن ينتج

هذا الحاضر النوعي الاستثنائي ، حيث **توجد التجريدات العلمية في حالة وقائع اختبارية** ، حيث يوجد العلم والمفهومات العلمية ، في صورة **المرئي** في التجربة ، وكأنها عدد مماثل من **الحقائق** ذات السماء المفتوحة .

وهاكم لغـــة **المدخل** :

« . . . ليس تجريد العمل العـام هذا ، مجرد نتيجـة فكرية لكليـة مشخصة من الاعمال . فعدم الاهتمام بهذا العمل المجرد ، ينطبق مع صورة مجتمع ما ، يتنقل فيه الافراد المحددون بسهولة من عمل الى آخر ؛ ويكون نوع العمل المحدد فيه ، عارضا بالنسبة اليهم ، وبالتالي محايدا . في هذا المجتمع ، أصبح العمل وسيلة من وسائل خلق الثروة عموما ، لا في نطاق **المقولة** فقط ، بل في نطاق الواقع ذاته ؛ وكف من حيث هو تعيين ، **عن أن لا يكون واحدا هو والافراد ، في شكل خاص ما** . وقد بلغ وضع الامور هذا ، درجة نموه العليا ، في صورة الوجود الاكثر حداثة بين المجتمعات البرجوازية ، في الولايات المتحدة . هنا فقط ، أصبح تجريد مقولة « العمل » اي « العمل عموما » ، العمل « دون اضافة » ، الذي هو نقطة انطلاق الاقتصاد الحديث ، حقيقيا من الناحية العملية . وعلى هذا النحو ، فان التجريد الابسط الذي يضعه الاقتصاد الحديث في المرتبة الاولى ؛ والذي يعبر عن علاقة قديمة جدا ، وذات قيمة بالنسبة الى صور المجتمع كلهـا ، لم يبد مع ذلك ، في هذه الصورة المجردة ، حقيقيا من الناحية العملية ، الا بما هو مقولة المجتمع الاكثر حداثة . » (**المدخل** ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩) . (اشارة الالحاح مني : لويس ألتوسر) .

فاذا انتج حاضر الانتاج الرأسمالي ، في واقعه المرئي (الحقيقة الظاهرة ، التجربة) ، الحقيقة العلمية ذاتها ، في وعيه لذاته ؛ وكان بالتالي وعيه لذاته ، أي ظاهرته الخاصة ، هو بالفعل نقده الذاتي لذاته ،

ـ فهمنا فهماً تاماً ، أن ارجاعيه الحاضر الى الماضي لم تعد ايديولوجيا ، وانما معرفة حقيقية ؛ وادركنا **الاولية الابستمولوجية المشروعة للحاضر على الماضي :**

« ان المجتمع البرجوازي هو التنظيم التاريخي للانتاج **الاكثر نموا والاكثر تنوعا** . من هذه الناحية ، فان المقولات التي تعبر لنا عن علاقات هذا المجتمع ، وتسمح لنا بفهم بنيته ؛ تسمح لنا في الوقت ذاته ، بتبين بنية صور المجتمع المختلفة كلها ، وعلاقات انتاجها ؛ وذلك بالاستناد الى البقايا والعناصر التي اقيم عليها هذا المجتمع ؛ فثمة آثار جزئية لم تتجاوز ، فما تزال قائمة فيه ، وفيها علامات ، اذ تنمى ، تسترد دلالتها ؛ الخ... فتشريح جسم الانسان هو مفتاح تشريح جسم القرد . ففي مجال الانواع الحيوانية الدنيا ، لا يمكننا أن نفهم **القردة المبشرين** بالصورة العليا ، الا حينما تكون الصورة العليا معروفة هي ذاتها من قبل . وعلى هذا النحو ، يقدم لنا علم الاقتصاد البرجوازي ، مفتاح علم الاقتصاد القديم ، الخ . . . » (**المدخل** ، ص ١٦٩) .

ويكفينا أن نخطو خطوة أخرى في منطق العلم المطلق ؛ وأن نفكر نمو التاريخ ، **الذي** يبلغ ذروته ويكتمل فيحاضر علم متوحد هو والشعور؛ وأن نعكس هذه النتيجة فكرا ، في ارجاع مؤسس ، حتى نتصور التاريخ **الاقتصادي** كله (أو سواه) ، وكأنه بالمعنى الهيغلي للكلمة ، نمو صورة بسيطة أولية وأصلية ، مثل القيمة الحاضرة حضورا مباشرا في السلعة ؛ وحتى نقرأ **رأس المال** ، وكأنه استنتاج منطقي تاريخيللمقولات الاقتصادية كلهـا ، ابتداء من مقولة أصلية ، هي مقولة القيمة ، أو هي أيضا مقولة **العمـل** . في ظل هذا الشرط ، يختلط منهج عرض **رأس المال** ، بالتكوين النظري للمفهوم . وأكثر من ذلك ، فهذا التكوين النظري للمفهوم يتوحد

هو وتكوين المشخص الواقعي ذاته ، اي يتوحد هو وأفاعيل « التاريخ » الاختباري . اننا قد نجد أنفسنا على هذا النحو ، أمام تأليف هيغلي ماهويا . لهذا اتخذ السؤال عن نقطة البدء ، قيمة نقدية كهذه ، بامكانها أن تعمل تماما ، في قراءة للفصل الاول من الكتاب الاول ، أسيء فهمها . ولهذا السبب أيضا ، ينبغي لكل قراءة نقدية ، أن توضح نظام المفهومات ونمط تحليل الفصل الاول ، من الكتاب الاول ؛ لكي لا تقع في اساءة الفهم هذه ؛ كما بينت ذلك البيانات السابقة .

هذه الصورة من صور التاريخية ، يمكن النظر اليها ، وكأنها **صورة حديثة** ، ضمن الحد ذاته الذي تبلغ فيه ذروتها وتلغي ذاتها ، في نفي العلم المطلق . من هذه الناحية ، يمكننا أن نعدها وكأنها الرحم المشترك الذي صدرت عنه الصور الاخرى من صور التاريخية الاقل قطعية ، والتي غالبا ما تكون أقل قابلية للرؤية ؛ وان تكن في بعض الاحيان، أكثر « جذرية » ؛ وذلك لان تلك الصورة تدخلنا الى فهم هذه الصور .

وبرهاني على ذلك ، الصور المعاصرة للتاريخية ، التي تغذي أحيانا بوعي وأحيانا دون وعي ، أعمال بعض مفسري الماركسية ، ولا سيما في ايطاليا ، المشابهة في ذلك لفرنسا . ففي التقاليد الماركسية الايطالية ، يقدم تفسير الماركسية ، بما هي « تاريخية مطلقة » ، السمات الاكثر بروزا ، والصور الاكثر دقة ؛ فلتسمحوا لي بأن ألح على ذلك ، بعض اللحظات .

ويعود هذا التقليد الى غرامشي ، الذي ورثه في قسمه الكبير من لابريولا وكروتشه . واذن ، يجب على أن أتكلم على غرامشي . وأنا لن

افعل ذلك ، من دون حيطة عميقة جدا ؛ لا خوفا من أن أشوه بملاحظات مختزلة قسرا ، روح عمل عبقري متنوع اللوينات ودقيق الى حد الاعجاز ، ــ بل خوفا أيضا ، من أن أورط القارىء ــ على الرغم مني ــ في أن يمد رواق التحفظات النظرية ، التي قد أريد صياغتها في معرض التفسير الغرامشي **للمادية الجدلية وحدها** ، على مكتشفات غرامشي في مجال **المادية التاريخية** . واذن ، فأنا أطلب ، أن نحتاط احتياطا شديدا بازاء هذا التمييز ، الذي قد تتجاوز محاولة التفكير النقدي هذه ، حدودها ، من دونه .

أريد أن أنبه أولا ، على احتياط مبدئي ؛ انني سأرفض أن آخذ غرامشي بكلماته الخاصة ، مباشرة وفي كل مناسبة ، لأول ادعاء أو نص يأتي . انني لن أتمسك **بكلماته** ، الا حينما تقوم بالوظيفة المؤكدة **للمفهومات « العضوية »** ، التي تمت حقا بصلة الى اشكاليته الفلسفية الاكثر عمقا ، وليس فقط حينما تقوم على نحو خاص بدور لغة ما ، مسخرة لكي تأخذ على عاتقها اما القيام بدور منازعة أدبية ، أو القيام بوظيفة تدليل « عملي » (تدليل يكون إما تدليلا على مسألة أو موضوع قائمين ؛ أو يكون تدليلا على **اتجاه** يتخذ لطرح مسألة ما طرحا حسنا ، أو حلها) . وعلى سبيل المثال ، قد يكون بالضبط ، من باب الاتهام الظالم المقصود لغرامشي ، أن نعلن عنه أنه « انساني » و « تاريخي » « اطلاقا » ؛ عند القراءة الاولى لنص في المنازعة الادبية ، من مثل هذه الحاشية الشهيرة عن كروتشه (المادية التاريخية وفلسفة بندتو كروتشه ؛ منشورات ايناؤدي ، ص ١٥٩) :

« انه من المؤكد ، أن الهيغلية هي أهم الاسباب (نسبيا) في تفلسف كاتبنا ، أيضا

وعلى نحو خاص ؛ لان الهيغلية قد حاولت أن تتجاوز المفهومات التقليدية للمثالية والمادية ، بانشاء تأليف جديد كانت له دون شك ، أهمية استثنائية تمثل لحظة تاريخية عالية من لحظات البحث الفلسفي . وعلى هذا النحو ، يحدث أن لا يقال شيء مطلقا ، حينما يقال في **بحث** (كروتشه) : ان لفظ « التضمن » قد استعمل بمعناه المجازي في فلسفة البراكسيس ؛ والحقيقة ، أن لفظ التضمن قد اكتسب دلالة خاصة ليست دلالة « أصحاب مذهب وحدة الوجود » ، وليس له شيء من الدلالة الميتافيزيقية التقليدية ؛ وانما هي دلالة جديدة ، ويجب تثبيتها . لقد نسي المرء ، وهو بصدد التعبير الشائع جدا (المادية التاريخية) ، انه كان يجب الالحاح على الحد الثاني « التاريخيـة » ، لا على الحد الاول ، الـذي هـو مـن أصـل ميتافيزيقي . ان فلسفـة البـراكسيس هي **« التاريخية » المطلقة ، أي رد الفكر الى هذا العالم ، وهذه الارض ، ردين مطلقين ، أي انسانية مطلقة في التاريخ** . في هذا الانجاه ، يجب التنقيب عن عصب التصور الجديد في العـالم . »

انه لواضح في الحقيقـة الى أبعد حد ، أن هـذه التأكيدات « الانسانية » و « التاريخية » « المطلقة » لدى غرمشي ، هي أولا ذات دلالة نقدية وحجاجية ؛ وأن لها قبل أية وظيفة أخرى ، وظيفة : ١) رفض تفسير ميتافيزيقي للفلسفة الماركسيـة ؛ و ٢) ومن حيث مفهومات « عملية »(١) ، **تحديد** المكان واتجاه المكان اللذين ينبغي للتصور الماركسي أن يقوم عليهما ؛ لكي يقطع كل صلة له بضروب الميتافيزيقا السابقـة ؛ أعني مكان « التضمن » ، أي مكان « العالم السفلي » ، الذي كان ماركس يضعه من قبـل ، مثلما يضع الـ « هنـا » في مقابل التعالي ، أي

(١) بالمعنى المحدد في كتاب « **من أجل ماركس** » ص ٢٥٤ وما يليها .

الـ « ههنالك » الذي قالت به الفلسفات الكلاسيكية . ان هذا التمييز يمثل في حدوده ذاتها ، في واحدة من **القضايا عن فويرباخ** (القضية الثانية) . ومع ذلك ، يمكننا أن نستخلص سلفا ، من الطبيعة « الدلالية العملية » لهذين المفهومين اللذين زاوج غرمشي بينهما في وظيفة واحدة وحيدة (الانسانية ، التاريخية) ، نتيجة أولى ، هي ذاتها محدودة دون شك ، ولكنها خطيرة من الناحية النظرية ؛ فاذا كان هذان المفهومان مفهومين حجاجيين دلاليين ، دلا دلالة واضحة على الاتجاه الذي ينبغي لبحث ما ، أن يسلكه ، وعلى نموذج المجال الذي ينبغي أن تطرح فيه مسألة تفسير الماركسية ؛ ولكنهما لا يقدمان **المفهوم الايجابي** لهذا التفسير . فلكي نستطيع الحكم على تفسير غرمشي ؛ يجب علينا أولا ، أن نبرز الى وضح النهار ، المفهومات الايجابية التي تعبر عنه . فماذا يفهم غرمشي اذن بـ « التاريخية المطلقة » ؟

اذا تجاوزنا القصد النقدي من صياغاته ، وجدنا أولا معنى ايجابيا أول . فحينما يقدم غرمشي الماركسية على أنها تاريخية ، يلح على تعيين جوهري للنظرية الماركسية ؛ أعني دورها العملي في **التاريخ الواقعي** . لقد كان الشغل الشاغل لغرمشي يتعلق بالدور العملي التاريخي لما كان يدعوه « تصورات العالم » الكبرى أو « الايديولوجيات » ؛ معاودا تصور كروتشه عن الدين . ان هذه التصورات أو الايديولوجيات هي تشكلات نظرية بامكانها أن تنفذ الى حياة الناس العملية ؛ وأن تلهم وتنعش بالتالي عصرا تاريخيا كاملا ، بتقديمها الناس ــ لا « للمثقفين » منهم فقط ، وانما « للبسطاء » أيضا وعلى الخصوص ــ نظرة عامة عن جريان العالم ،

وقاعدة سلوك عملي ما(١) ، معاً **وفي الوقت ذاته** . من هذه الناحية ، ليست التاريخية في الماركسية الا وعي هذه المهمة وهذه الضرورة ؛ فالماركسية لا يمكنها أن تدعي أنها نظرية التاريخ ، الا اذا فكرت **نظريتها بالذات** ، في شروط هذا النفاذ الى التاريخ ، والى طبقات المجتمع كلها ، وحتى الى السلوك اليومي للناس . في هذا المنظور يمكننا أن نفهم عددا معينا من صيغ غرمشي ؛ حينما يقول مثلا : ينبغي للفلسفة أن تكون مشخصة وواقعية ، وأن تكون تاريخا ؛ والفيلسوف الحقيقي ليس شخصا آخر غير الرجل السياسي ؛ فالفلسفة والسياسة والتاريخ هي في نهاية

---

(١) « اذا توقفنا عند التحديد الذي يقدمه ب. كروتشه عن الدين ، وهو حالة تصور للعالم قد تكون اصبحت معيارا للحياة ؛ واذا لم نفهم معيار الحياة بمعناه الكتبي ، بل كان معيارا متحققا في الحياة العملية ؛ كانت غالبية الناس فلاسفة ، ضمن الحد الذي يتصرفون فيه تصرفا عمليا ؛ وحيث يكون متضمنا في أفعالهم العملية ضمنيا تصور للعالم ، أي فلسفة » . غرمشي : المادية التاريخية Materialismo Storico ، ص ٢١ .

« بيد انه تطرح علينا الان ، المسألة الاساسية لكل تصور للعالم ، أي لكل فلسفة أصبحت حركة ثقافية و « دينا » و « ايمانا » ؛ وهي حالة انتجت فعالية عملية وارادة ؛ وتوجد متضمنة في هذه الارادة ، وجود المقدمة النظرية الضمنية (أيوجود «الايديولوجيا» ان استطعنا القول ؛ اذا ما خلعنا على كلمة ايديولوجيا ، المعنى الاسمى لتصور ما للعالم ، يتجلى ضمنيا في الفن ، وفي القانون ، وفي الفعالية الاقتصادية ، وفي تجليات الحياة الفردية والجماعية كلها) .

وبكلمات أخرى ، ان المسألة المطروحة هي مسألة الحفاظ على الوحدة الايديولوجية ، في الكتلة الاجتماعية ، التي ملاطها ووحدتها من هذه الايديولوجيا ، على وجه دقيق ... » (المصدر نفسه ، ص ٧١) .

وعلينا أن نشير ، الى أن تصور ايديولوجيا ما ، ، يتجلى « ضمنيا » في الفن والقانون والفعالية الاقتصادية و « تجليات الحياة الفردية والجماعية كلها » ، هو قريب جدا من التصور الهيغلي .

الامر شيء واحد وحيد(١) . من وجهة النظر هذه ، يمكننا أن نفهم نظريته في المثقفين والايديولوجيا ، وتمييزه بين المثقفين الافراد ، الذين في مقدورهم أن ينتجوا ضروبا من الايديولوجيا الذاتية والتحكمية في كثير أو قليل ؛ والمثقفين « العضويين » ، أو « المثقف الجماعي » (الحزب) ، الذين يضمنون « هيمنة » طبقة مسيطرة ، بنقلهم « تصورها للعالم » (أو ايديولوجيتها العضوية) ، الى الحياة اليومية للناس جميعا ؛ وأن نفهم تفسيره لـ « أمير » المكيافيلي ، الذي يتناول الحزب الشيوعي الحديث ميراثه منه من جديد ، في ظروف جديدة ، الخ . . . في هذه الحالات جميعا ، يقتصر غرامشي على التعبير عن هذه الضرورة الملازمة **نظريا** للماركسية ، تعبيرا واعيا ، وليس عمليا فقط . واذن ، ليست التاريخيـة في الماركسية مظهرا من **مظاهر** نظريتها الخاصـة المتصورة تصورا حسنا ، ولا أثرا من **آثارها** ؛ انها ليست الا نظريتها الخاصـة

---

(١) « الناس جميعهم فلاسفة » (ص ٣) .

« لان العمل هو عمل من **الناحية السياسية** دائما ، الا يمكننا أن نقول : ان الفلسفة الحقيقية لكل منا ، متضمنة بكاملها في السياسة التي يتبعها ؟ . . . واذن ، لا يمكننا أن نفصل الفلسفة عن السياسة ؛ ويمكننا أن نبين بالذات ، أن اختيار تصور للعالم ونقده ، هما بذاتهما أيضا ، حقيقة سياسية . » (ص ٦) .

اذا صح أن كل فلسفة هي **تعبير** عن مجتمع ما ؛ كان لا بد لهـا من أن تقوم برد فعل على المجتمع ؛ وأن تحدد بعض تأثيراته الايجابية والسلبية ؛ فالحد الذي تقوم فيـه برد الفعل هو حد مداها التاريخي ؛ من حيث أنها ليست « تأليفا شاقا » يقوم به الفرد ؛ ولكن ، من حيث أنها « واقعة تاريخية » . (ص ٢٣ – ٢٤) .

« ان وحدة التاريخ والفلسفة متضمنة في المادية ... فالقضية القائلة ان البروليتاريا الالمانية هي وريثة الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ، تتضمن بالضبط توحيد التاريخ والفلسفة (ص ٢١٧) . راجع ص ٢٣٢ – ٢٣٤ .

المنطقية مع ذاتها ؛ اذ ان نظرية في التاريخ الواقعي ، ينبغي لها أن تنتقل هي أيضا في التاريخ الواقعي ؛ كما انتقلت « تصورات للعالم » غيرها ، قديما . فما يصح على الديانات الكبيرة ، ينبغي أن يصح من باب أولى على الماركسية ذاتها ؛ لا على الرغم من الفارق القائم بينها وبين هـذه الايديولوجيات فقط ، بل بسببه بالذات ؛ نظرا لجدتها الفلسفية ؛ لان **جدتهـا** قائمة على تضمين معنى نظريتها العملي ، في نظريتها ذاتها .

ومع ذلك ، علينا أن نشير ،الى أن هذه الدلالة الاخيرة من دلالات « التاريخية » ، التي تردنا الى قضية من ضمن النظرية الماركسية ، ما زالت في قسم كبير جدا ، **اشارة نقدية** غايتها ادانة جميع الماركسيين « الكتبيين » ، أولئك الذين يدعون اسقاط الماركسية من جديد في مصير « الفلسفات الفردية » التي لا تأخذ بالواقع ، ــ او أيضا ادانة جميـع الايديولوجيين الذين ــ شأنهم شأن كروتشه ــ يتناولون من جديد التقليد التعس لمثقفي « الاحياء » ؛ وهم يريدون أن يهذبوا الجنس البشري « من عل » ، من دون الدخول في العمـل السياسي ، وفي التـاريخ الواقعي . ان التاريخية التي يؤكدها غرامشي ، لهـا دلالة احتجاج قوي ، على هذه الارستقراطية التي تتخذها النظرية و « مفكروها »(١) . ان الاحتجاج القديم على النزعة الفريسية الكتبية التي ظهرت في « الأممية الثانيـة » (« الثورة على **رأس المال** ») ما زال يدوي فيهـا ؛ انه نداء مباشر موجه الى « الممارسة » ، اي العمل السياسي ، أي « تطوير العالم »، الذي ربما لا تكون الماركسية من دونه ، الا فريسة جرذان المكتبات ، أو

---

(١) غرمشي : المادية التاريخية ، ص ٨ ــ ٩ .

فريسة الموظفين السياسيين السلبيين .

فهل يحمل هذا الاحتجاج **بالضرورة** في ذاته ، تفسيرا نظريا جديدا للنظرية الماركسية ؟ ليس **بالضرورة** ؛ لان بامكانه أن يطور مجرد تطوير موضوعا جوهريا من موضوعات نظرية ماركس ، في صورة عملية لتذكير مطلق ما؛ وهذا الموضوع هو موضوع العلاقة الجديدة بين «النظرية» و«الممارسة» ، الذي أقامه ماركس ، **في نظريته ذاتها** . نجد ان هذا الموضوع فكر فيه ماركس **في مكانين اثنين** ؛ فمن جهة فكر فيه في المادية التاريخية (في نظرية دور الايديولوجيات) ؛ ومن جهة أخرى ، فكر فيه في المادية الجدلية ، وهو في معرض النظرية الماركسية عن النظرية والممارسة ، وعلاقتهما ، في ما اعتدنا أن ندعوه « النظرية المادية في المعرفة » . ان ما أثبته ماركس بقوة ، وما هو موضع نزاع في المسألة التي نحن بصددها ، هو **المادية** الماركسية في هاتين الحالتين . فالالحاح الذي ألح به غرامشي على « التاريخية » في الماركسية ، بالمعنى الدقيق جدا الذي حددناه منذ قليل ، يلمح اذن **في الواقع ، الى الصفة المادية** القوية في تصور ماركس (معاً في المادية التاريخية وفي المادية الجدلية) . بيد أن هذه **الحقيقة** تضعنا في الطريق الى ملاحظة محيرة تتضمن ثلاثة وجوه ، يثير كل منها الاضطراب بقدر الآخر . ١) ففي حين أن **المادية** هي مباشرة موضع النزاع ، يصرح غرامشي أنه ينبغي الالحاح في تعبير « المادية التاريخية » ، **على الحد الثاني : « تاريخية » ، لا على الحد الاول « الذي هو من أصل ميتافيزيقي »** . ٢) وفي حين أن الالحاح على **المادية** لا يتعلق بالمادية التاريخية فقط ، وانما بالمادية الجدلية أيضا ؛ لا يتحدث غرامشي الا عن المادية التاريخية ، ـ وأكثر من ذلك بكثير ، انه يوحي بأن تعبير

« المادية » يؤدي تأدية لا يمكن تجنبها ، الى أصداء « ميتافيزيقية » ، وربما الى اكثر من أصداء . ٣) وعندئذ ، يتضح أن غرامشي يخلع على تعبير « المادية التاريخية » ، الذي يدل دلالة خاصة على النظرية العلمية في التاريخ ، دلالة مزدوجة تحملها ؛ فهو يعني لديه ، **في الوقت ذاته** ، المادية التاريخية والفلسفة الماركسية ؛ واذن ، فغرامشي ينزع الى أن يخلط في **المادية التاريخية الوحيدة** ، بين نظرية التاريخ والمادية الجدلية معاً ، وهما مع ذلك نظامان متمايزان . فلكي أنص على هذه الملاحظات ، وهذه النتيجة الاخيرة ، لا أستند طبعا الى الجملة التي أحللها وحدها ؛ بل أستند الى توسعات أخرى متعددة جدا لدى غرمشي(١) ، تؤيدها دون التباس ، وتخلع عليها اذن دلالة مفهومية . أعتقد أنه يمكننا هنا أن نكتشف دلالة جديدة « للتاريخيـــة » الغرامشية ، التي لم يعد بامكاننا

---

(١) على سبيل المثال ما يلي : « تشتق فلسفة البراكسيس يقينا من التصور التضمني للواقع ؛ ولكن الى الحد الذي أصبحت فيه هذه النظرية الاخيرة مصفاة من كل أريج نظري ، ومردودة الى التاريخ الخالص او التاريخية او الى الانسانية الخالصة... وليست فلسفة البراكسيس وحدها مرتبطة بالتضمنية ، بل التصور الذاتي للواقع أيضا ، ضمن الحد ذاته الذي يقلبها فيه ، مفسرا اياها على أنها واقعة تاريخية ، وعلى أنهـا « ذاتية تاريخية لفئة اجتماعية ما ، وعلى أنها واقعة حقيقية تبدو كما تبدو ظاهرة «النظر» الفلسفي ، وهي مجرد فعل عملي ، وصورة مضمون مشخص اجتماعي ، وطريقة قيادة جملة المجتمع الى اقامته لذاته وحدة اخلاقية ما ... » **المادية التاريخية** ، ص ١٩١ .

أو أيضـــا : « اذا كان ضروريا ، أن نثبت في جريان الحوادث الابدي ، مفهومات ربما لا يفهم الواقع من دونها ؛ كان من الواجب ايضـــا ــ وهذا لا بد منه اطلاقا ــ أن نثبت ونذكر ، أن الواقع في حركته ومفهوم الواقع ، ان أمكن التمييز بينهما **منطقيـــا** ، لا بد من تصورهما **تاريخيا** ، على أنهما وحدة لا تنفصم عراها » . المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

ان أصداء التاريخية البوغدانوفية واضحة في النص الاول ؛ وتمثل في النص الثاني ، القضية الاختبارية النظرية لكل تاريخية ؛ أعني وحدة المفهوم والموضوع **الواقعي** (التاريخي).

ان نردها هذه المرة ، الى استعمال مشروع لمفهوم مؤشر او حجاجي أو نقدي ـ وانما ينبغي لنا تماما ، ان نعدها تغييرا نظريا يتعلق بمضمون فكر ماركس بالذات ؛ ويمكن أن يقع عندئذ تحت تحفظاتنا أو انتقاداتنا .

وأخيرا ، ان لدى غرامشي تصورا « تاريخيا » حقيقيا لماركس وراء الدلالة الحجاجيةوالعملية لهذا المفهوم ؛ انه تصور « تاريخي » لنظرية **علاقة نظرية ماركس بالتاريخ الواقعي** . فليس من قبيل الصدفة تماما ، اذا ظل غرمشي مأخوذا دائما بنظرية كروتشه في الدين ؛ واذا ما تقبل حدودها ، وتوسع بها من الديانات العاطفية الى « تصور العالم » الجديد الذي هو الماركسية ؛ واذا لم يقم **من هذه الناحية** أي فارق بين هذه الديانات والماركسية ؛ واذا ما وضع الديانات والماركسية تحت المفهوم ذاته مفهوم « تصور العالم » أو « الايديولوجيات » ؛ واذا ما وحد أيضا بسهولة بين الدين والايديولوجيا والفلسفة والنظرية الماركسية ، من دون أن يكشف أن ما يميز الماركسية من « تصور العالم » الايديولوجي هذا ، ينحصر في **الصورة** المميزة لهذه التضمنية المطلقة (أي « كونها أرضية خالصة ») ؛ أعني **الصورة العلمية الخالصة** ؛ أقل مما ينحصر في هذا الفارق الصوري (الخطير) ، في وضع نهاية لكل « ما هو علوي » يتجاوز الارض . ان غرامشي لم يفكر في هذه « القطيعة » القائمة بين الديانات القديمة ـ أو الايديولوجيات ، حتى « العضوية » منها ـ والماركسية التي هي ذاتها علم ، والتي ينبغي ان تصبح الايديولوجيا «العضوية» للتاريخ الانساني ، حينما تنتج في الجماهير ، صورة جديدة للايديولوجيا (هي ايديولوجيا تعتمد على العلم هذه المرة ـ وهو أمر لم يشاهد قط) ؛ فقد كان غرمشي ـ وهو الغارق في ضرورة نفاذ « فلسفة البراكسيس » الى التاريخ الواقعي ، والشروط العملية لهذا النفاذ ـ يهمل الدلالة النظرية لهذه

القطيعة ، ونتائجها النظرية والعملية . وفضلا عن ذلك ، فقد كان في الأعم الاغلب يميل الى **أن يوحد تحت حد واحد** ، النظرية العلمية في التاريخ **(المادية التاريخية)** والفلسفة الماركسية (المادية الجدلية) ؛ والى أن يفكر في هذه الوحدة ، وكأنها « تصور للعالم » ، أو كأنها « ايديولوجيا » ، هي في نهاية الامر ، شبيهة بالديانات القديمة . كذلك كان يميل الى التفكير في علاقة **العلم** الماركسي بالتاريخ الواقعي ، على نمط علاقة **ايديولوجيا** « عضوية » (سائدة وفاعلة تاريخيا) ، بالتاريخ الواقعي ؛ والى التفكير نهائيا في العلاقة هذه بين النظرية العلمية الماركسية والتاريخ الواقعي ، على نمط علاقة **التعبير المباشر** الذي يدخل في حسبانه بما فيه الكفاية ، علاقة ايديولوجيا عضوية بزمانها . وكان المفهوم الذي يسمح لغرامشي بالتفكير في هذه الوحدة الكلية التعبيرية ، التي تربط بين بنية حاضر تاريخي وايديولوجيته ، هو المفهوم السوريلي عن « **الكتلة التاريخية** »(١) . ويبدو لي ، أن مبدأ تاريخية غرمشي ، القابل للمنازعة ، انما يكمن في هذا المفهوم . ان هذا المبدأ يجد تلقائيا في هذا المفهوم ، اللغة والاشكالية النظرية الضروريتين لكل « تاريخية » .

ابتداء من هذه المقدمات ، يمكننا أن نخلع دلالة تاريخية نظرية ، على الصيغ التي ذكرتها في البداية ، ــ لان هذه الصيغ معتمدة على كل السياق الذي أشرت اليه منذ قليل ، تأخذ على عاتقها هذه الدلالة أيضا لدى غرمشي ؛ ــ فاذا حاولت الآن ، أن أتوسع بتضمناتها توسعا دقيقا

---

(١) راجع بصدد مفهوم « الكتلة التاريخية » ، غرمشي : **المادية التاريخية** ، ص ٣٩ ، ٢٣١ ، وعلى الخصوص ص ٤٩ :

« . . . ضرورة دعم تصور « الكتلة التاريخية » ، التي تكون فيها بالضبط القوى المادية هي المضمون ، والايديولوجيات هي الصورة ؛ هي تمييز بين الصورة والمضمون تمييزا تعليميا خالصا . . . »

بقدر ما هو ممكن في مجال قصير جدا ؛ فليس هذا من أجل الاضرار بغرامشي (الذي كان يتمتع بحساسية تاريخية ونظرية مفرطة ، لكي لا نأخذ أبعاده كلها ، عندما يستوجب الامر ذلك) ، بقدر ما هو من أجل **اظهار** منطق كامن ، يمكن لمعرفته ، أن تفهمنا عددا معينا من نتائجه النظرية ، قد تبقى ملقاتها ملغزة على نحو مغاير ، سواء لدى غرمشي ذاته ، أم لدى بعض من يلهمهم ، أو من بامكانهم أن يلتقوا معه . هنا أيضا سأعرض اذن **وضعا حديا** ، وسأحدد هذا التفسير أو ذاك (غرامشي ، دلاڤولبه ، كوليتي ، سارتر ، الخ . . .) أقل مما أحدد **مجال** الاشكالية النظرية التي تسيطر على أفكارهم ، والتي تبرز من وقت لآخر ، في بعض من مفهوماتهم ، وبعض من مسائلهم ، وبعض من حلولهم ؛ كما فعلت ذلك وأنا في معرض القراءة « التاريخية » ، لبعض نصوص **رأس المال** .

عند هذه النهاية ، ولدى هذه التحفظات ، التي ليست من باب الاسلوب ، سأضع الآن الصيغة التالية : يجبأن نتصور الماركسية تصورنا « لتاريخية مطلقة » ، بالنسبة الى قضية تشخيصية تسمح لنا أن نوضح اشكالية كامنة كاملة . فكيف نفهم هذا الاثبات في اتجاه نظرتنا الحاضرة ؟ فاذا كانت الماركسية تاريخية مطلقة ، فهذا لانها ترد الى التاريخ هذا الذي هو بالذات نفي نظري وعملي خالص للتاريخ ، في التاريخية الهيغلية ؛ اي نفي لنهايته ، أي للحاضر « العلم المطلق » الذي لا يمكن تجاوزه . ففي التاريخية المطلقة ، لم يعد هناك من « علم مطلق » ، وبالتالي من نهاية للتاريخ .

انه لم يعد هناك من حاضر متميز ، تصبح فيه الكلية مرئية ومقروءة

في « قطع ماهوي » ما ، لا بد فيه من تطابق الوعي والعلم . واذا لم يعد هناك من « علم مطلق » ــ الامر الذي يجعل التاريخية **مطلقة** ــ كان معنى هذا ، أن « العلم المطلق » هو علم قد أصبح تاريخيا . واذا لم يعد هناك من حاضر متميز ، أصبحت كل الحواضر كذلك ، بالصفة ذاتها . وينتج عن هذا ، أن الزمان التاريخي له بنية في كل حاضر من حواضره ، حتى انها تتيح لكل حاضر « قطعا ماهويا » من المعاصرة . ومع ذلك ، فبما أن الكلية الماركسية ليست لها البنية ذاتها التي للكلية الهيغلية ، وأنها تتضمن على الخصوص مستويات أو مراجع مختلفة ، ليس بعضها معبرا تعبيرا مباشرا عن الآخر ، ــ كان من الواجب ، لجعلها قابلة « للقطع الماهوي » ، ربط هذه المستويات المتمايزة فيما بينها ، ربطا يجعل حاضر كل مستوى منها ينطبق على حواضر المستويات الاخرى كلها ؛ فلتكن اذن « متعاصرة ». ان علاقتها معدلة هذا التعديل ، سوف تستبعد من التشوه والتفاوت ، هذه النتائج التي تناقض هذه القراءة الايديولوجية للمعاصرة ، في التصور الماركسي الصحيح . فمشروع التفكير في الماركسية على أنها تاريخية (مطلقة) ، يحرك اذن النتائج تحريكا آليا ، في سلسلة منطق ضروري ، ينزع الى رد الكلية الماركسية وتسطيحها ، على غرار الكليــة الهيغلية ؛ وينتهي ــ حتى من أجل اتخاذ الحيطة في اقامة التمييزات البلاغية في كثير أو قليل ــ الى مسح الفروق الواقعية التي تفصل بين المستويات ، أو التقليل منها ، أو حذفها .

ان النقطة التشخيصية ، التي يبدو فيها هذا الرد للمستويات عاريا ، ــ أي يختفي تحت غطاء « بداهــة » تكشفه وتخونه ، بامكاننا أن ندل عليها دلالة دقيقة ؛ في نظام **المعرفة** العلمية والفلسفية . لقد رأينا

أن غرمشي كان يلح الى حد ما على الوحدة العملية لتصور العالم والتاريخ، حتى انه أهمل الاحتفاظ بما يميز النظرية الماركسية من كل ايديولوجيا عضوية سابقة ؛ أي اتصافها بالمعرفة **العلميـــة** . فالفلسفة الماركسية التي لم يميزها تمييزا واضحا من نظرية التاريخ ، خضعت للمصير ذاته ؛ فقد وضعها غرامشي ، بواسطة مفهوم « الكتلة التاريخية » في علاقـــة تعبير مباشر مع التاريخ الحاضر ؛ وعندئذ ، تصبح الفلسفة ، كما أراد ذلك هيغل (وهذا تصور استعاده كروتشـه) « تاريخ الفلسفة » ، وفي نهاية الامر **تاريخا** . فاذا كان كل علم وكل فلسفة في جوهرهما الحقيقي تاريخا حقيقيا ، أمكن للتاريخ الحقيقي هو ذاته أن يقال عنه : انه فلسفة وعلم . تلك هي القضية الصريحة التي طرحها كوليتي ، والتي تستعيد مفهوم « التجريد المحدد التاريخي » من دلاڤولبه ، لكي يبين أن الميزة الخاصة لنظرية ماركس ، هي تأسيس الوحدة المزدوجة : (تاريخ ــ علم) و (علم ــ تاريخ)(١) .

ولكن ، كيف يمكننا أن نفكر في النظرية الماركسية ، في هذا التأكيد الجذري المزدوج ، وأن نخلق الشروط النظرية التي تسمح بصياغتـــه ؟ بسلسلة كاملة من الانزلاقات المفهومية ، التي لها بالضبط أثر في **تضييق** البعد بين المستويات التي ميزها ماركس . فكل من هذه الانزلاقات هو في قابلية ادراكه من القلة ، بحيث لا ينتبه المرء الى التمييزات النظرية المدونة في دقة مفهومات ماركس .

وعلى هذا النحو ، يظل غرمشي يصرح باستمرار ، بأن نظرية علمية،

---

(١) كوليتي : مدخل الى **الدفاتر الفلسفية للينين** ، ص ١٤١ .

او هذه المقولة أو تلك مما له علاقة بالعلم ، هي « **بنيـة فوقية** »(١) أو « مقولة تاريخية » ، يخلط بينها وبين « علاقة انسانية »(٢) . ان هذا في الواقع ، هو أن نعزو الى مفهوم « البنية الفوقية » شمولا يرفضه ماركس ؛ لانه يضع تحت هذا المفهوم فقط : ١) البنية الفوقية الحقوقية السياسية ، و ٢) البنيـة الفوقية الايديولوجيـة (« صور الشعور الاجتماعي » المطابقـة) ؛ فماركس **لا يضمن في مقولة البنية الفوقية أبدا، المعرفة العلمية** ، الا في مؤلفـات الشباب (وخصوصا في مخطوطات عام ٤٤) . ان العلم لا يمكنه أن يوضع تحت مقولة « البنية الفوقية » ، اكثر من اللغـة ، التي بين ستالين انها لا تدخل فيها . فنحن حينما نجعل من العلم بنية فوقية ، انما نفكر فيه كما نفكر في احدى هذه الايديولوجيات « العضوية » ، التي تشكل « كتلة » مع البنية ، الى حد قوي ، حتى انه ينبغي لها أن تختفي معها ! ولكننا نقرأ حتى في النظرية الماركسية ، ان الايديولوجيات يمكنها ان تبقى حية بعد البنية التي وهبتها الحياة (وهذه حال القسم الاكبر منها ؛ مثل الدين او الاخلاق او الفلسفة الايديولوجية)، وتبقى حية بعدها كذلك ، بعض عناصر البنية الفوقية الحقوقية السياسية (القانون الروماني !) . اما العلم فيمكنه ان ينشأ حقا من ايديولوجيا ، وان ينفصل عن مجالها لكي يتكون علما ؛ بيد أن هذا الانفصال وهـذه

---

(١) راجع هذا بالصفحات العجيبة التي كتبها غرمشي عن العلم . **المادية التاريخية** ، الصفحات ٥٤ ـ ٥٧ .

« الواقع أن العلم هو أيضا بنية فوقية ، أو ايديولوجيا » (٥٦) . راجع أيضا صفحـة ١٦٢ .

(٢) **المادية التاريخيـة** ، ص ١٦٠ .

« القطيعة » يفتتحان صورة جديدة من صور الوجود والزمانية التاريخيتين، اللذين يجعلان العلم (على الاقل في بعض الشروط التاريخية ، التي تضمن الاستمرار الواقعي لتاريخه الخاص ، ــ وهذه لم تكن هي الحال دائما) ، يفلت من المصير المشترك لتاريخ وحيد ؛ نعني تاريخ « الكتلة التاريخية » لوحدة البنية والبنية الفوقية . ان المثالية تفكر في الزمانية الخاصة بالعلم، وايقاع نموها ، وانموذج استمرارها وتقطيعها ، اللذين يبدو أنهما يجعلانها تفلت من تقلبات التاريخ السياسي والاقتصادي ، في صورة من الحيادية التاريخية ومن اللازمانية ؛ انها تأقنم على هذا النحو ، ظاهرة واقعيـة ، لها حاجة بكل المقولات الاخرى ، لكي تفكر فيها ؛ ولكنها **ينبغي أن تفكر فيها** ، بتمييز التاريخ المستقل ذاتيا والخاص بالمعرفة العلمية ، من الناحية النسبية ، من أنماط الوجود التاريخي الاخرى (انماط البنى الفوقيـة الايديولوجية والحقوقية السياسية ، وانماط البنية الاقتصادية) .

ويمكننا أن نجد لدى كوليتي قضية غرمشي التي لمحت اليها ، وجعلتها جذرية ، وفكرت فيها بدقة ، منذ قليل . لقد كتب كوليتي : «ينتج التجريد المحدد أو العلمي ، **في الوقت ذاته** ، وكأنه علاقة اجتماعيـة انسانية ؛ وتنتج العلاقة الاجتماعية وكأنها علاقة بين المجتمع والطبيعة » . انه يدعم اثباته بجملة **فويرباخية خالصة** ، من جمل « مخطوطات » عام ٤٤ ؛ وهي تعلن :

« ان العلاقة الاجتماعية بين الانسان والانسان ، هي المبدأ الاساسي في النظريـة » .

وهذا الاستشهاد يفتح أمامه الطريق :

« ان المنطق [علم المنطق] يتكون **في الوقت نفسه** الذي يتكون فيه علم الاجتماع ، في علاقة الوحدة والتمييز التي تربط الوعي والكائن الاجتماعي فيما بينهما ؛ واذن ، فـ « المنطق » يقع في علم التاريخ ؛ بيد ان علم التاريخ يقع اذن في التاريخ بدوره . » (المصدر ذاته) .

لنقف لحظة أمام هذين النصين الهامين بوضوحهما ووعيهما . انهما يدلاننا هما أنفسهما على الحجة الاساسية لتماسكهما ؛ أعني هذه العبارة : « **في الوقت نفسه** » ، الضرورية للتعبير عن بنية المعاصرة . فاذا « نتج التجريد المحـدد أو العلمي **في الوقت نفسه** ، وكأنه علاقـة اجتماعية انسانية » ؛ وتكون المنطق **في الوقت نفسه** الذي يتكون فيه علم الاجتماع »، فهذا ليس صدفة لتطابق محدد ، ـ بل ضرورة ماهوية ، تجعل من المعاصرة الزمانية ، صورة الوجود الحسي لوحدة تعبيرية » . وهذه هي قضية هيغل بالذات : فالفلسفة ليست الا ماهية « حاضر اللحظـة » التاريخية « للمعنى » **في** عنصر الفكر ؛ لان الفلسفة (أو العلم ، ـ كما هو الامر من ناحية أخرى ، في بعض « العناصر » الاخرى ، من الدين أو الفن ، او كل تشكل ثقافي آخر) لن تكون حينذاك الا **التعبير** ، أي وجود « الكل » ذاته ، في هذا « الجزء الكلي » ، الذي هو « العنصر » ؛ سواء أكان وجود المفهوم أم وجود الامتثال ، أم وجود المحسوس ، الخ . . . فاذا لم يكن ما يحدث في « المنطق » او علم الاجتماع أو هذا العلم الاخر الا تاريخا (واقعيـا) في نهاية الامر ؛ فهذا لأن معاصرة « الوقت نفسه » هي دلالة زمانيـة لعلاقة تعبير تجعل من هذا العلـم أو هذه الفلسفة أو هذا الفن ، تجلي التاريخ المشخص بذاته ، في عنصر الفكر ، وعنصر الامتثال المحسوس ، الخ . . .

وحينئذ ، تدخلنا بنيـة المعاصرة هذه ، الى سر هذه الارجاعات المتعاقبة . فنرى تحت أبصارنا شلالا مندفعا من السقطات « يسقط » علماً معيناً (المنطق ، علـم الاجتماع ، الخ ...) في علـم التاريخ ، و « يسقط » علم التاريخ في التاريخ دون اضافة ، وكأنه « يسقطها » في حقيقتها الاخيرة ، اي حقيقتها الاولى . اننا نعرف القانون الذي يتحكم بهذا المشهد . فسقطة العلم في علم التاريخ ليست هنا غير السقطة السابقـة على السقطة الاخيرة لسقطة نظرية ؛ وهي السقطة التي تدفع بنظرية التاريخ في التاريخ **الواقعي** ؛ وترد موضوع علم التاريخ (الموضوع النظري) الى التاريخ الواقعي ؛ وتخلط بالتالي موضوع المعرفة بالموضوع الواقعي . ليست هذه السقطة شيئا آخر غير سقطة في الايديولوجيا الاختبارية ، واخراج لهـا في أدوار تقوم بهـا هذا الفلسفة والتاريخ الواقعي . ومهما تكن عبقرية غرامشي التاريخية والسياسية العجيبة ، فهو لم ينج من هذا الاغراء الاختباري ، حينما أراد أن يفكر في نظام العلم ، وعلى الخصوص نظام الفلسفة (لانه قلما كان يهتم بالعلم) . لقد كان يغريه دائما ، أن يفكر في العلاقة بين التاريخ الواقعي والفلسفة ، وكأنها علاقة وحدة تعبيرية ، مهما كانت التوسطات المكلفة بتوفير هذه العلاقة(١). وقد رأينا ، ان الفيلسوف في رأيه ، هو « رجل سياسي » في نهاية الامر ؛ فالفلسفة في رأيه نتاج مباشر لفعالية الكتل الاجتماعية وتجربتها ، أي للبراكسيس الاقتصادية السياسية (مع التحفظ في كل « التوسطات الضرورية ») ؛ فالفلاسفة المحترفون يقتصرون على أن يعيروا أصواتهم وصور قولهم ، الى فلسفة « الحس السليم » هذه ، المنجزة تماما سلفا

---

(١) بصدد مفهوم التوسط ، راجع الجزء الاول ، الفصل الاول ، المقطع الثامن عشر .

من دونهم ، والتي تتكلم في البراكسيس التاريخية ؛ ـ من دون أن يكون بامكانهم أن يعـدلوا في جوهرها . وقـد وجد غرامشي تلقائيا ، كأنه لا بد له ـ للتعبير عن فكره ـ من معارضة صيغ فويرباخ ذاتها ، التي تضع ـ في نص شهير يرجع الى عام ١٨٣٩ ـ الفلسفة المنتجة من التاريخ الواقعي ، في مقابل الفلسفة المنتجة من الفلاسفة ؛ أي معارضة الصيغ التي تضع البراكسيس في مقابل النظر الخالص . وقد بدا له ، أن يعاود تناول الجانب الحسن من تاريخية كروتشه التاريخية ، في الحدود ذاتها، التي « قلب » فيها فويرباخ النظر في الفلسفة ؛ بدا له أن « يقلب » تاريخية كروتشه النظرية ، وأن يقيمها على رجليها ، لكي يصنـع منهـا التاريخية الماركسية ، ـ ويجد التاريخ الواقعي ، أي الفلسفة «المشخصة» من جديد . فاذا صح أن « قلب » اشكالية ما يحافظ على بنيـة هذه الاشكالية ذاتها ، لم نعجب ان وجدنا علاقة التعبير المباشر بين التاريخ الواقعي والفلسفة ، التي فكر فيها هيغل أو كروتشه ، قائمـة (بكـل « توسطاتها » الضرورية) في النظرية المقلوبة ؛ وبالضبط الى حد كبير ، في علاقة التعبير المباشر ، التي كان غرامشي مغرى باقامتها بين السياسة (التاريخ الواقعي) والفلسفة .

بيد أنه لا يكفي أن نرد الى الحد الادنى ، البعد الذي يفصـل في البنية الاجتماعية ، المكان الخاص بالتشكلات النظرية والفلسفيـة والعلمية ، عن الممارسة السياسية ؛ وبالتالي ، مكان الممارسة النظرية عن مكان الممارسة السياسية ، ـ انه يجب ان نفهم أيضـا ، الممارسـة النظرية التي تفسر الوحدة المعلن عنها بين الفلسفة والسياسة ، وتكرسها. ان هذه الضرورة الكامنة تفسر بعض الانزلاقات المفهومية الجديدة ، التي

لها من جديد أثر **التقليل** من التمييز القائم بين المستويات .

في هذا التفسير ، تنزع هذه الممارسة النظرية الى فقدان كل نوعيـة في سبيل أن ترد الى **الممارسة التاريخية** عموما ، هذه المقولـة التي بواسطتها فكرنا في بعض صور الانتاج المختلفة بقدر اختلاف الممارسة الاقتصادية والممارسة السياسية والممارسة الايديولوجيـة والممارسـة العلمية . ومع ذلك ، يطرح هذا التمثيل بعض المسائل الدقيقة ؛ اذ ان غرمشي نفسه كان يعترف بأن التاريخية المطلقة تتعرض لخطر السقوط في نظرية الايديولوجيات والتكسر عليها . وعلى الرغم من ذلك ، فقد قدم هو ذاته البرهان على حل ما ، مقترحا انموذج ممارسة قادرة على توحيد هـذه الممارسات المختلفة كلها ، تحت مفهومها ، حينما قرب **قضايا عن فويرباخ** من جملة قالها انغلز (التاريخ **« صناعة وتجريب »**) . لقد **كانت** اشكالية التاريخية المطلقة **تتطلب** حل هذه المسألة ؛ ولم يكن من باب الاتفـاق ، اذا مالت الى اقتراح حل ذي روح اختبارية ، لهذه المسألة الاختباريـة ، ان هذا النموذج يمكن ان يكون مثلا ، نموذج **الممارسة التجريبية** ، الذي ليس مستعارا من واقع العلم الحديث ، بقدر ما هو مستعار من ايديولوجية للعلم الحديث . وقد تناول كوليتي من جديد اشارة غرمشي هذه ، وأكد أن التاريخ يحظى ـ شأنه شأن الواقع ذاته ـ بـ **« بنية تجريبية »** ، وأنه قد بني في جوهره بالتالي ، كما بني التجريب . واذا أعلن التاريخ الواقعي من جانبه ، على هذا النحو ، بأنه « صناعة وتجريب » ، ـ وكانت كل ممارسة علمية محددة من جانبها بأنها ممارسة تجريبية ، لم يكن للممارسة التاريخية والممارسة النظرية عندئذ ، الا بنية واحدة وحيدة . وقد دفع كوليتي الموازنة الى طرفها الاخير ، مؤكدا أن التاريخ يتضمن في وجوده

ـ شأنه شأن العلم تماما ـ لحظة **الفرض** الضروري لاخراج بنية التجريب مسرحيا وفقا لرسوم كلودبرنار Claude Bernard التخطيطية . فالتاريخ حينما لا يكف عن استباق ذاته ، في العمل السياسي الحي (بالاسقاطات التي يسقطها في المستقبل والتي هي ضرورية لكل عمل) ؛ لا بد أن يصبح على هذا النحو فرضا وتحقيقا بالفعل ، شأنه شأن ممارسة العلم التجريبي تماما . وبتوحيد البنية الجوهرية هذه ، يمكن تمثيل الممارسة النظرية بالممارسة التاريخية ـ وعندئذ يمكن لرد مكان الممارسة النظرية الى مكان الممارسة السياسية او الاجتماعية ، ان يقوم على أساس من رد الممارسات الى بنية وحيدة .

لقد استدعيت مثال غرمشي ومثال كوليتي . وهذا لا يعني انهما المثالان الوحيدان الممكنان في **التنويعات** النظرية لثابت نظري واحد ؛ أعني اشكالية التاريخية . فالاشكالية لا تفرض اطلاقا تنويعات مماثلة مماثلة مطلقة للفكر التي تجتاز مجالها ؛ فبالامكان اجتياز مجال ما بسلوك سبل مختلفة جدا ؛ لان بالامكان مقاربته في زوايا مختلفة . بيد أن ملاقاته تتضمن الخضوع لقانونه،الذي ينتج مفعولات مختلفة بقدراختلاف الفكر التي تلاقيه ؛ ومع ذلك ، فهذه المفعولات كلها تشترك في بعض الملامح المتماثلة ، من حيث أنها مفعولات بنية واحدة ؛ نعني بنية الاشكالية الملتقى بها . ولكي نقدم مثالا غريبا على ذلك ، فان كلا منا يعلم ، أن فكر سارتر لم يصدر في أية حال ، عن تفسير غرمشي للماركسية ؛ اذ ان له أصولا مغايرة تماما . ومع ذلك ، فحينما التقى سارتر بالماركسية ، قدم عنها حالا ، لاسباب خاصة به ، تفسيرا تاريخيا (رفض دون شك تكريسه على أنه كذلك) ، مصرحا أن الفلسفات الكبيرة (وهو يذكر فلسفة ماركس

بعد فلسفة لوك وفلسفة كنط ــ هيغل) هي فلسفات **« لا يمكن تجاوزها ، ما دامت اللحظة التاريخية التي هي تعبير عنها لم تتجاوز »** (**نقد العقل الجدلي** . غاليمار ، ص ١٧) . اننا نجد من جديد في هذا التفسير في صورة خاصة بسارتر ، بنى المعاصرة والتعبير وما لا يتجاوز (« ليس بامكان أحد أن يقفز فوق زمانه » لهيغل) ، التي تمثل في **رأيه** بعض التعيينات التخصيصية لمفهومه الاساسي : **انشاء الكلية** ، ــ ولكنها تحقق مع ذلك ، في تخصيصات هذا المفهوم النوعية ، المفعولات المفهومية الضرورية لتلاقيها ببنية الاشكالية التاريخية . ان هذه المفعولات ليست المفعولات الوحيدة ؛ فنحن لن نعجب اذا رأينا سارتر يجد من جديد ، بوسائله الخاصة ، نظرية في « الايديولوجيين » (المصدر نفسه ، ص ١٧ ــ ١٨) (يجزئون فلسفة كبيرة ، ويفسرونها ، كي ينقلوها الى حياة الناس العملية) ، قريبة جدا من نظرية غرمشي في المثقفين العضويين(١) في بعض النواحي ؛ وسيكون عجبنا أقل أيضا ، حينما نرى لدى سارتر ، حصول **الرد الضروري** ذاته للممارسات المختلفة (للمستويات المختلفة التي ميزها ماركس) ، الى ممارسة وحيدة ؛ اذ انه ليس مفهوم الممارسة التجريبية ، بل مفهوم « البراكسيس » باختصار ، هو المكلف لديه ، لاسباب تتعلق بالضبط بأصوله الفلسفية الخاصة به ، بأن يأخذ على عاتقه ، توفير الوحدة بين ممارسات مختلفة بقدر اختلاف الممارسة العلمية والممارسة الاقتصادية او السياسية ، بواسطة « توسطات »

---

(١) اننا نجد أيضا لدى غرمشي (**المادية التاريخية** ، ص ١٩٧) ، التمييز الذي اقامه سارتر بين الفلسفة والايديولوجيا ، وقد استعملت فيه الكلمات ذاتها .

لا تحصى (وسارتر هو فيلسوف التوسطات بامتياز ؛ ولها بالضبط وظيفة ضمان الوحدة ، بنفي الاختلافات) .

ليس بامكاني التوسع بهذه الملاحظات المختزلة . ومع ذلك ، فبامكانها أن تقدم فكرة عن الملابسات المحتواة بالضرورة في كل تفسير تاريخي للماركسية ، وللمفهومات الخاصة التي **ينبغي** لهذا التفسير أن ينتجها ، للاجابة عن المسائل التي يطرحها على نفسه ، ـ وعلى الاقل ، حينما يريد أن يكون تفسيرا متطلبا ودقيقا من الناحية النظرية ، كما هو الامر في حال غرمشي او كوليتي او سارتر . ولا يمكن لهذا التفسير ان يفكر في ذاته، الا بشرط حدوث سلسلة تامة من عمليات الرد ، هي نتيجة لنظام انتاج المفهومات وللصفة الاختبارية ، التي يتصف بها مشروع التفسير . فمثلا ، يمكن لكل الممارسات أن تفكر فيها ، وكأنها تتعلق بالممارسة التاريخية « الواقعية » ، ويمكن للفلسفة ، وحتى للعلم ، وبالتالي للماركسية أيضا ، ان تفكر فيها ، وكأنها « التعبير » عن التاريخ الواقعي ؛ شريطة رد كل ممارسة الى الممارسة التجريبية ، او الى « البراكسيس » بعامة ؛ ثم تمثل هذه الممارسة الأم ، في الممارسة السياسية . وعلى هذا النحو يمكننا أن نصل الى أن نضرب المعرفة العلمية ذاتها ، أو الفلسفة ، والنظرية الماركسية في كل الاحوال ، في وحدة الممارسة الاقتصادية السياسية ، أي في قلب الممارسة « التاريخية » ، **في التاريخ « الواقعي »** . وبذلك نصل الى النتيجة التي يتطلبها كل تفسير تاريخي للماركسية ، وكأنها

شرطه النظري ذاته ؛ أعني تحويل الكلية الماركسية الى ضرب من الكلية الهيغليـــة .

ويمكن لتفسير الماركسية تفسيرا تاريخيا ، أن ينتهي الى هذه النتيجة الاخيرة ؛ نعني النفي العملي للتمييز بين علم التاريخ (الماديـــة التاريخية) والفلسفة الماركسية (المادية الجدلية) . في هذا الرد الاخير ، تفقد الفلسفة الماركسية عمليا مسوغ وجودها ، لصالح نظرية التاريخ ؛ اذ ان المادية الجدلية تختفي في المادية التاريخية(١) . اننا نرى ذلك بوضوح لدى غرمشي وغالبية من يتبعونه ؛ فليست **كلمـــة** المادية الجدلية هي التي تلهمهم وحدها أشد التحفظات ، بل **مفهوم** فلسفة ماركسية يحددها موضوع خاص أيضا . انهم يرون أن مجرد فكرة فلسفة مستقلة ذاتيـــا من الناحية النظرية (بموضوعها ، ونظريتها ، ومنهجها) ؛ وبالتالي متميزة من علم التاريخ ، تقذف الماركسية من جديد في الميتافيزيقا ، أي في ترميم « فلسفة في الطبيعة » ، قد يكون انغلز جعـــل من نفسه صانعا لهـــا(١) . وبما أن كل فلسفة هي تاريخ ، لم يكن من الممكن لـ « فلسفة البراكسيس » أن تكون ــ بما هي فلسفة ــ الا فلسفة وحدة الفلسفة والتاريخ ، أو وحدة العلم والتاريخ . ونظرا لان الفلسفة الماركسية لم يعد

---

(١) يمكننا ان نلاحظ ، للاسباب البنيوية ذاتها ، **النتيجـــة** المعاكسة ؛ اذ يمكننا ان نقول كذلك تماما : ان علم التاريخ الماركسي **يصبح فلسفة** لدى سارتر .

(٢) وزان بغرمشي ، في نقده لمختصر بوخارين ؛ كوليتي (في امكنة متفرقة) .

لها من موضوع خاص ، فقد فقدت حينذاك نظامها من حيث هي نظام مستقل ذاتيا ، وارتدت وفقا لكلمة غرمشي ، الى مجرد **((منهجية تاريخية))**، أي الى مجرد وعي ذاتي لتاريخية التاريخ ، أي الى تفكير في حضور التاريخ الواقعي ، في تجلياته كلهـا :

« ان الفلسفة ، بانفصالها عن نظرية التاريخ والسياسة ، لا يمكن أن تكون الا ميتافيزيقا ، ـ في حين أن النصر الكبير الذي أحرزه تاريخ الفكر الحديث ـ ممثلا في فلسفة البراكسيس ـ هو على وجه الصحة ، **جعـل** الفلسفة **تاريخية مشخصة** ، وجعلهـا واحدة هي والتاريخ » (غرمشي ، **المادية التاريخية** ، ص ١١٣) .

ان هذا العمل الذي نجعل به الفلسفة تاريخية ، يردها حينئذ الى نظام منهجية تاريخية ما :

« انها لعملية ذهنية صعبة ، أن نفكر في اثبات فلسفي ما على أنه صحيح في فترة محددة من التاريخ ، أعني أن نفكر فيه على أنه تعبير ضروري لا يمكن تفكيكه عن فعل تاريخي محدد ؛ أي عن براكسيس معينة ، لكنها تجوزت و « أفرغت » من دلالتها في فترة متتابعة ، من دون أن تقع في الريبية ، وفي النسبية الاخلاقية والايديولوجية ؛ الامر الذي يعني **تصور الفلسفة على أنهـا تاريخية** . . . ان الكاتب (**بوخارين**) لم ينجح في احكام مفهوم فلسفة البراكسيس احكامه **« لمنهجية تاريخية »** ، ولا في احكام هذه المنهجية التاريخية احكامه لفلسفة ، أي احكامه **للفلسفة المشخصة الوحيدة** ؛ أعني انه لم ينجح في طرحه على نفسه وحله من وجهة نظر **الجدل الواقعي** ، المسألة التي طرحها كروتشه على نفسه ، وحاول حلها من منطلق نظري خالص . »

بهذه الكلمات نصبح في طريق العودة الى الاصول ؛ أعني طريق

العودة الى التاريخية الهيغلية ، التي « جعلها » كروتشه « جذرية » ، والتي قد يكفي أن « نقلبها » ، لكي ننتقل من الفلسفة النظرية الخالصة الى الجدل الواقعي ، الخ . . . ان المشروع النظري لتفسير الماركسية على أنها تاريخية ، لا يخرج عن **الحدود المطلقة** ، التي تحقق فيها منذ فويرباخ ، « قلب » النظر الخالص هذا الى براكسيس و « قلب » التجريد هذا الى « مشخص » ؛ ان هذه الحدود تحددها الاشكالية الاختبارية ، التي تصعدت في النظر الهيغلي الخالص ، والتي لا يمكن لاي « قلب » أن يخلصنا منها(١) .

اننا نرى اذن بوضوح ، البنية الاساسية لكل تاريخية ؛ أعني المعاصرة التي تتيح قراءة هي قراءة المقطع الماهوي ؛ تتجلى في عمليات الرد النظرية المختلفة ، الضرورية لتفسير ماركس تفسيرا تاريخيا ، وفي نتائج هذه العمليات . اننا نرى كذلك ، هذه البنية ــ لان هذا شرطها النظري ــ تفرض ذاتها طوعا أو كرها ، على بنية الكلية الماركسية ،

---

(١) كنت أتكلم منذ لحظة ، عن أصول فلسفة سارتر الخاصة . ان سارتر يفكر في ديكارت وكنط وهسرل Husserl وهيغل ؛ بيد أن فكره الاعمق يأتي دون شك من بولتزر Politzer ، ويأتي بالدرجة الثانية من برغسون Bergson (مهما بدا هذا التقريب غريبا) . ولكن بولتيزر هو فويرباخ الازمنة الحديثة ؛ اذ ان كتابه في **نقد أسس علم النفس** Critique des Fondements de la Psychologie هو نقد لعلم النفس **النظري** الخالص باسم علم نفس مشخص . وقد أمكن لموضوعات بوليتزر أن يعالجها سارتر معالجته « لوحدات فلسفية » ؛ فلم يتخل عن الهامه ؛ فحينما قلبت تاريخية سارتر « الكلية » ، أي **تجريدات** الماركسية الوثوقية ، في نظرية عن الذاتية **المشخصة** ، « كررت » أيضا في أمكنة أخرى ، وبصدد موضوعات أخرى ، « **قلبا** » لم يفعل ، من فويرباخ الى ماركس الشاب وبوليتزر ، **الا أن حافظ** على الاشكالية ذاتها ، متسترا بمظهر نقده لها .

وتطورها ، وتضيق من البعد الحقيقي الـذي يفصل هذه المستويات المختلفة . ان التاريخ الماركسي « يقع ثانيـة » في المفهوم الايديولوجي للتاريخ ، الذي هو مقولة الحضور والاستمرار الزمانيين ؛ وفي الممارسة الاقتصادية السياسية للتاريـخ الواقعي ، بتسويـة العلوم والفلسفة والايديولوجيات ، على وحدة علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، أعني على **البنية التحتية** في الواقع . ومهما تكن هذه النتيجة غريبة ، حتى ان بعضهم سيتشكى مني ، دون ريب ، لذكرها ؛ فاننا مجبرون تماما على استخلاصها : فمن وجهة نظر **الاشكالية النظرية** التي تثيرها هذه المادية الانسانية والتاريخية ، وليس من وجهة مقاصدها ولهجتها السياسية ، تجد هذه المادية من جديد ، المبادىء النظرية الاساسية لتفسير « الأممية الثانية الاقتصـادي والآلي . فاذا كان بامكان هذ ه الاشكالية النظريـة ، أن تدعم سياسات ذات استلهامات مختلفة ؛ احداها جبرية ، والاخرى ارادية ؛ احداها منفعلة والاخرى واعية وفاعلة ، ـ كان هذا بفضل مصادر «العمل» النظري الذي تحويه هذه الاشكالية النظرية الايديولوجية؛ شأنها شأن كل ايديولوجيا وفي هذا الصدد، يمكن للتاريخية ، أن تتعارض سياسيا مع موضوعات «الأممية الثانية» ، باعطائها الى البنية التحتية، بحركة تعويضية ما ، الصفات الاكثر فعالية من صفات البنية الفوقية ، السياسية والايديولوجية. ان عملية نقل الصفات هذه ، يمكن تصورها في صور مختلفة ؛ فمثلا بالتأثير في الممارسة السياسية ، بصفات الفلسفة والنظرية (التلقائية) ؛ او بتحميل « البراكسيس » الاقتصادية ، بكل الفضائل الفعالة ، بل الانفجارية ، التي تتحلى بهـا السياسة (الفوضوية النقابية) ؛ أو بايكال حتمية ما هو اقتصادي الى الوعي والتحديد السياسي (الارادية) .

ولكي نعبر عن الامر بكلمة واحدة ، نقول : اذا كان هناك يقينا نحوان متمايزان لتوحيد البنية الفوقية والبنية التحتية ، أو توحيد الوعي والاقتصاد ـ احدهما لا يرى في الوعي والسياسة الا الاقتصاد وحده ؛ في حين يملأ الآخر الاقتصاد بالسياسة والوعي ـ لم يكن هناك قط الا **بنيـة** توحيد واحدة تعمل ؛ وهي بنية الاشكالية التي توحد **نظريـا** المستويات الحاضرة ، برد احدها الى الآخر . ان هذه البنية المشتركة للاشكالية النظرية ، هي التي تصبح مرئية لنـا ، حينما نحلل المنطق الداخلي للآلية المفهومية الميكانيكية الاقتصادية من جهة ، وللانسانية التاريخية من جهة أخرى ، لا **مقاصدهما** النظرية او السياسية .

ولتسمحوا لي أيضا بملاحظة بصدد العلاقة بين الانسانية والتاريخية. انه لواضح الى حد بعيد ، ان بامكاننا تصور انسانية ليست تاريخية ، كما بامكاننا أن نتصور تماما تاريخية ليست انسانية . وانه لمفهوم تماما ، انني لا أتكلم هنا ابدا الا على انسانية وتاريخية **نظريتين** ، منظورا اليهمـا في وظيفتهما في **تأسيسهما النظري** للعلم والفلسفة الماركسية . ويكفينا أن نحيا في الاخلاق او الدين ، أو في هذه الايديولوجية السياسية الاخلاقية ، التي تدعى الديموقراطية الاشتراكية ، لكي نعد لماركس تفسيرا **انسانيا ، ولكنه ليس تاريخيا** ؛ وما علينا الا أن نقرأ ماركس في « ضوء » نظرية ما في « الطبيعة الانسانية » ، سواء أكانت دينيـة أم أخلاقية أم انطربولوجية (وازن بـ الـ RRPP وكالفيس وبيغو وم . روبل ، بعد الديموقراطيين الاشتراكيين لندسهوت وماير الناشرين الاولين لمؤلفات الشباب لماركس) . ان رد **رأس المال** الى استلهام أخلاقي لهو لعب

أطفال ، اذا ما اعتمدنا قليلا على الانطربولوجيا الجذرية الواردة في « مخطوطات عام ٤٤ » . بيد انه بامكاننا ايضا ، أن نتصور على عكس ذلك، امكان قراءة ماركس قراءة **تاريخية ليست انسانية** ؛ في هذا الاتجاه ، تسعى أحسن الجهود التي بذلها كوليتي ؛ اذا ما فهمته فهما حسنا . ولكي نسمح بهذه القراءة التاريخية غير الانسانية ، لا بد لنا من ان نرفض ، كما رفض كوليتي تماما ، رد وحدة (قوى الانتاج / علاقات الانتاج) ، التي هي قوام ماهية التاريخ ، الى مجرد ظاهرة طبيعية انسانية ما ، جعلت تاريخية ايضا . ولكن ، لنترك هذين الممكنين .

ان اتحاد الانسانية التاريخية هو الذي يمثل اكثر الاغراءات جدية ؛ كما ينبغي لنا تماما ان نقول ؛ لانه ينيل اكبر المنافع النظرية ، على الاقل بالظاهر . ففي رد كل معرفة الى العلاقات الاجتماعية التاريخية ، يمكننا أن نتخذ سندا منا ردا ثانيا يعالج **علاقات** الانتاج وكأنها مجرد **علاقات انسانية**(١) . هذا الرد الثاني يعتمد على « بداهة » ما : أوليس التاريخ من أوله الى آخره ظاهرة « انسانية » ؛ وماركس ألم يعلن ــ وهو يستشهد بڤيكو Vico ــ أن الناس بامكانهم أن يعرفوه ؛ لانهم « صنعوه » بكامله ؟ هذه « البداهة » تعتمد مع ذلك على شيء مفترض سابق فريد في نوعه ، وهو أن « صانعي » التاريخ هم مؤلفو نصه ، وفاعلو انتاجه . بيد أن هذا الشيء المفترض السابق له هو أيضا كل قوة « بداهة » ما ؛ لان الناس المشخصين في التاريخ ، هم ممثلو الادوار التي هم مؤلفوها ،

---

(١) هذه الخلسة مألوفة في تأويلات الماركسية ذات النزعة الانسانية كلها .

خلافا لما يوحي به المسرح . ويكفينا أن نخفي **المخرج** ، حتى يشابه الممثل المؤلف حلم أرسطو القديم ، أعني حلمه بطبيب يعتني هو ذاته بذاته ، كما يشابه الأخ أخاه ؛ وحتى ترتد **علاقات الانتاج** ، التي هي مع ذلك المخرجة المسرحية للتاريخ تماما ، الى مجرد **علاقات انسانية** . أفلا تطفح **« الايديولوجية الالمانية »** بصيغ عن هؤلاء « الرجال الحقيقيين » ، أي هؤلاء « الافراد المشخصين » ، الذين هم فاعلو التاريخ الحقيقيون ، وقد « أرسوا بأقدامهم على الارض ارساء تامـــا » ؟ أفلا تعلن « قضايا عن فويرباخ » ، أن الموضوعية ذاتها هي النتيجة الانسانية تماما للفعاليـــة « العملية الحسية » التي يقوم بهـــا هؤلاء الفاعلون ؟ يكفينا أن نخلع على هذه الطبيعة الانسانية ، نعوت التاريخية « المشخصة » ، لكي نفلت من التجريد والثبوتية التي اخذت بهـــا الانطربولوجيات اللاهوتيـــة او الاخلاقية ؛ ولكي نلتقي بماركس في قلب مسكنه ذاته ؛ أعني المادية التاريخية . واذن ، سنتصور هذه الطبيعة الانسانية ، وكأنها وليدة التاريخ ، ومتغيرة بتغيره ؛ وسنتصور الانسان متغيرا بثورات تاريخه ، ومتأثرا حتى في ملكاته الاكثر صميمية (من بصر وسمع وذاكرة وعقل الخ . . .) ، كما كانت تريده « فلسفة التنوير » من قبل . لقد أكد هلفسيوس Helvétius ذلك من قبـــل ؛ وأكـــده روســـو Rousseau أيضـــا ، ــ معارضين ديدرو Diderot ؛ وقد جعل منه فويرباخ مقالة كبيرة من فلسفته ، ــ وقد تمرس فيه في أيامنا هذه ، جمهور من علماء الانطربولوجيا الثقافية بالمنتجات الاجتماعية لتاريخه الموضوعي . وعندئذ، أصبح التاريخ تحويلا لطبيعة انسانية ما ، بقيت الموضوع الحقيقي للتاريخ الذي يحولها . وعلى هذا النحو ، نكون أدخلنا التاريـــخ في الطبيعـــة

الانسانية ؛ لكي نجعل الناس المعاصرين ، نتائج تاريخية تماما لمساهم فاعلوه ؛ ولكننا ـ وفي هذا يتقرر كل شيء ـ نكون رددنا العلاقات الاجتماعية للانتاج ، الى « علاقات انسانية » ، متصفة بالتاريخية ؛ أعني الى علاقات قائمة بين البشر ، وقائمة بين الذوات . ذاكم هو مجال مفضل لانسانية ما ، تاريخية . وذاكم هو نفعها الكبير ؛ أعني وضع ماركس من جديد في مجرى ايديولوجية سابقة تماما عليه ، نشأت في القرن الثامن عشر ؛ ونزع مزيته في أصالة انشقاقه النظري الثوري ؛ وجعله غالبا أيضا ، قابلا لكي تتقبله الصور الحديثة للانطربولوجيا « الثقافية » وغيرها . فمن منا لا يلجأ في أيامنا هذه ، الى هذه الانسانية التاريخية ، معتقدا حقا انه ينتسب الى ماركس ؛ في حين ان ايديولوجية كهذه انما تبعدنا عن ماركس ؟

ومع ذلك ، فلم يكن الامر دائما كذلك ، **اذ اتكلمنا من الناحية السياسية** على الاقل . لقد شرحت لماذا وكيف نشأ تفسير الماركسية التاريخي الانساني ، في استشعارات « ثورة عام ١٧ » وخط مسيرها . لقد كان له حينذاك معنى احتجاج عنيف موجه ضد آلية « الأممية الثانية » وانتهازيتها . وكان يتوجه مباشرة الى وعي **الناس** وارادتهم ، لكي يرفضوا الحرب ، ويهدموا الرأسمالية ، ويقوموا بالثورة . وكان يرفض دون تحفظات ، كل ما كان بامكانه ، أن يرجيء او يخنق ـ **في النظرية ذاتها** ـ هذا النداء العاجل الموجه الى المسؤولية التاريخية للبشر الحقيقيين المرتمين في أحضان الثورة . وكان يتطلب بحركة واحدة نظرية ارادته . من أجل هذا ، فقد أعلن عودة جذرية الى هيغل (لوكاش

الشاب ، كورش Korsch) ، وأحكم نظرية كانت تضع مذهب ماركس في علاقة **تعبير** مباشرة بالطبقة العاملة . والى هذا الوقت يرجع تاريخ التعارض الشهير بين « العلم البرجوازي » و « العلم البروليتاري » ، حيث ساد تفسير للماركسية مثالي وارادي ؛ وكأنه تعبير للممارسة البروليتارية ، ومنتج لها حصرا . هذه الانسانية « اليسارية » كانت تعد البروليتاريا وكأنها مكان الماهية الانسانية ومبعوثتها . فاذا أوكل للدور التاريخي تحرير الانسان من « ضياعه » ، فقد كان ذلك بنفي الماهية الانسانية التي كان ضحيتها المطلقة . فالرابطة القائمة بين الفلسفة والبروليتاريا ، والتي أعلنت عنها نصوص ماركس الشاب ، كفت عن ان تكون رابطة قائمة بين طرفين احدهما خارجي بالنسبة الى الآخر . ان البروليتاريا ، وهي ماهيـــة انسانية ثائرة على نفيها الجذري ، قد أصبحت اثباتا ثوريا للماهية الانسانية ؛ فعلى هذا النحو ، أصبحت البروليتاريا **فلسفة بالفعل** ، وأصبحت ممارستها السياسية هي الفلسفة بالذات . وعندئذ ، فقد اقتصر دور ماركس على منح هذه الفلسفة الفاعلة والحية في مسقط رأسها ، مجرد صورة **وعيها لذاتها** . من أجل ذلك ، أعلن بعضهم عن الماركسية ، بأنها « علم » أو « فلسفة » « بروليتاريان » ، أي تعبير مباشر وانتـــاج مباشر يقوم بهما فاعلهمـــا التاريخي ، أعني البروليتاريا . لقد رفضت دون أية تحفظات قضية كاوتسكي ولينين عن انتـــاج الممارسة النظرية الخاصة للنظرية الماركسية ، **خارج** البروليتاريا ، وعن « **استيراد** » النظرية الماركسية الى الحركة العمالية ؛ ــ وقد اندفعت جميع موضوعات التلقائية ، الى الماركسية ، من هذا الثقب المفتوح ؛ أعني الكلية الانسانية للبروليتاريا . وقد انتسبت هذه « الانسانية » وهذه

« التاريخية » الثوريتان معا الى هيغل والى نصوص ماركس الشاب ، التي كانت في متناول الناس حينذاك . وانني أمر على هذه النتائج **السياسية** : قضايا روزا لوكسمبورغ عن الامبريالية ، واختفاء قوانين « الاقتصاد السياسي » في النظام الاشتراكي ؛ عبادة الشخصية ؛ نظريات « التعارض العمالي » ؛ الخ . . . الخ . . . وعلى وجه العموم « الارادية » التي طبعت بعمق فترة ديكتاتورية البروليتاريا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، حتى في صورها المفارقة التي اتخذتها الوثوقية الستالينية . وفي هذا اليوم بالذات ، ما زالت هذه « الانسانية » ، وهذه « التاريخية » توقظ اصداء ثورية حقا ، في المعارك السياسية التي تشترك فيها شعوب « العالم الثالث » ، من أجل حيازة استقلالها السياسي والدفاع عنه ، وانخراطها في الطريق الاشتراكي . بيد أن هذه الايديولوجية والسياسية ذاتها ، تدفع ثمنا لها ، كما أوضح ذلك لينين على نحو يثير الاعجاب ، بعض نتائج **المنطق** التي تضعها في العمل ، والتي تولد توليدا لا يمكن تجنبه ، حينما يأتي اليوم المناسب ، اغراءات مثالية وارادية في المفهم والممارسة الاقتصادية والسياسية ، ـ ما لم تبعث بفضل ظروف مؤاتية ، بقلب غريب ، ولكنه ضروري هو أيضا ، نظريات مصطبغة بالاصطلاحية والانتهازية ، او مجرد نظريات تصحيحية تماما .

والواقع ، ان من خاصة كل تصور **ايديولوجي** ، أن تحكمه «مصالح» خارجية عن ضرورة المعرفة وحدها ، ولا سيما اذا كانت تخضع نظرية علمية ما ، بتحويلها عن معناها . ان التاريخية ، بهذا المعنى ، أي بشرط اعطائها الموضوع الذي تتكلم عليه من دون معرفته ، ليست عديمة القيمة

النظرية ؛ لانها تصف وصفا جيدا بما فيه الكفاية ، مظهرا رئيسيا لكل **ايديولوجيا** تتلقى معناها من المصالح **الراهنة** ، التي هي خاضعة لخدمتها. فاذا لم تعبر **الايديولوجيا** عن الماهية الموضوعية الكلية لزمانها (ماهية الحاضر التاريخي) ، امكن لها على الاقل ، أن تعبر تعبيرا جيدا بما فيه الكفاية ، عن التغيرات الراهنة في الموقف التاريخي ، بفعل نقلات خفيفة ذات لهجات داخلية ؛ فخلافا للعلم ، تكون الايديولوجيا في وقت واحد ، مغلقة من الناحية النظرية ، ومرنة وقابلة للتكييف من الناحية السياسية. انها تنصاع لحاجات الزمان ، ولكن من دون ابداء حركة ظاهرة ، مكتفية بأن **تعكس** ببعض التعديلات غير المحسوسة لعلاقاتها الداخلية الخاصة ، التغيرات التاريخية التي من رسالتها أن تتمثلها وأن تسيطر عليها . ان المثال الملتبس عن « وقائع » الفاتيكان الثاني قد يكفي لكي يقدم لنا عن ذلك برهانا ساطعا ؛ انه نتيجة ودلالة لتطور لا يمكن انكاره ، ولكنه في الوقت ذاته تناول بارع للتاريخ ، بفضل جملة من الظروف استخدمت بذكاء . واذن ، فالايديولوجيا تتغير ، ولكن تغيرا غير محسوس ، محافظة على صورتها بما هي ايديولوجيا ؛ انها تتحرك ، ولكن حركة ثابتة تبقيها في مكانها ، محتلة لمحلها وقائمة بدورها من حيث هي ايديولوجيا . انها الحركة الثابتة التي تعكس ما يحدث في التاريخ ، وتعبر عنه ، كما كان هيغل يقول عن الفلسفة ذاتها ، من دون أن تقفز أبدا فوق زمانها ؛ لانها ليست الا هذا الزمان ذاته ، **وقد أخذ** في أسر شعاع انعكاسي ، تماما من أجل أن **يؤخذ** فيه الناس . من أجل هذا السبب الجوهري ، أمكن للانسانية الثورية الصادرة عن أصداء ثورة عام ١٧ ، أن تقوم اليوم بدور

شعاع ايديولوجي يضيء الطريق أمام المشاغل السياسية أو النظرية المتنوعة ؛ بعضها ما زال قريبا من أصوله ، وبعضها أصبح غريبا في كثير أو قليل عنها .

ان هذه الانسانية التاريخية يمكن أن تؤدي مثلا الى ضمان نظري يتخذه المثقفون الذين هم من أصل برجوازي أو برجوازي صغير ؛ الذين يطرحون على أنفسهم السؤال عما اذا كانوا بملء الحق أعضاء فاعلين في تاريخ يصنع كما يعرفون أو يخشون ، خارجا عنهم ؛ والذين يطرحونه في بعض الاحيان في حدود دراماتيكية صادقة . ذاكم هو السؤال الذي ربما كان أعمق أسئلة سارتر . انه بكامله متضمن في نظريته المزدوجة ، القائلة بأن الماركسية هي « فلسفة عصرنا التي لا يمكن تجاوزها » ، وبأنه ما من عمل أدبي أو فلسفي يستحق ساعة جهد أمام ألم شقي ما ، جعله الاستغلال الامبريالي ضحية الجوع والموت . ان سارتر مأخوذا في هذا التصريح المزدوج عن الوفاء لفكرة من فكر الماركسية من ناحية ، ولقضية المستغلين جميعا من ناحية أخرى ، يطمئن نفسه بأن بامكانه حقا أن يقوم ــ وراء « الكلمات » التي ينشئها ويعدها تهكمية ــ بدور ما ، في تاريخ عصرنا غير الانساني ، بطريق نظرية في « العقل الجدلي » ، تحدد لكل عقلانية (نظرية) ، كما تحدد لكل جدل (ثوري) ، الاصل المتعالي الوحيد « للمشروع » الانساني . وعلى هذا النحو ، تتخذ الانسانية التاريخية لدى سارتر ، صورة تمجيد ما للحرية الانسانية ،

حيث يشارك في حرية المضطهدين جميعا ، الذين يناضلون منذ ليل ثورات العبيد الطويل المنسي ، الى الابد ، من أجل قليل من الضياء الانساني ؛ حينما ينخرط حرا في معاركهم .

ان الانسانية ذاتها ، مهما قلت اللهجة التي نغيرها فيها ، يمكن أن تؤدي خدمة لقضايا أخرى ، وفقا لجملة الظروف والحاجات ؛ مثل الاحتجاج على أخطاء فترة « عبادة الشخصية » وجرائمها ، ونفاذ الصبر في انتظار تعديلها ، والامل في ديموقراطية اشتراكية حقة ، الخ . . . فعندما تريد هذه المشاعر السياسية ، أن تتخذ لنفسها اساسا نظريا ، فهي تبحث عنه دائما في النصوص ذاتها والمفهومات ذاتها ؛ انها تبحث عنه لدى هذا المفكر النظري أو ذاك ، الخارج من فترة ما بعد عام ١٧ الكبيرة (ومن أجل هذا كانت هذه الطبعات لكتب لوكاش الشاب وكورش ، وكان هذا الهوى في بعض صيغ غرمشي الملتبسة) ، أو في نصوص ماركس الانسانية : مؤلفات الشباب ؛ في « الانسانية الواقعية »، في « الضياع » ، في « المشخص » ، في التاريخ أو الفلسفة وعلم النفس « المشخصة »(١) .

ان قراءة نقدية ما « **لمؤلفات الشباب** » لماركس ، وحدها ، ودراسة عميقة **لرأس المال** ، يمكن أن تلقيا الضوء على معنى انسانية ما ، وتاريخية ما ، نظريتين ، غريبتين عن اشكالية ماركس ، ــ وعلى مخاطرهما .

★ ★ ★

---

(١) وازن بمجلة « **النقد الجديد** » ، العدد ١٦٤ وما يليه

اننا ربما تذكرنا نقطة الانطلاق ، التي قادتنا الى مباشرة هذا التحليل لاساءة الفهم الناشئة عن التاريخ . لقد اشرت الى أن الطريقة التي كان ماركس يفكر بها في نفسه ، كان من الممكن لها أن تنتج عن الاحكام ، التي كان يزن بها مزايا أسلافه وعيوبهم ، وقد اشرت في الوقت نفسه ، الى انه يجب علينا أن لا نخضع نص ماركس الى قراءة مباشرة ، بل **لقراءة ((تشخيصيته))** ، لكي نتميز فيها ـ في الاستمرار الظاهر للقول ـ الفجوات والفراغات وضروب خور الدقة ، والامكنة التي يصبح فيها قول ماركس ، لا قول صمته ، وقد انبثق من قوله بالذات . وقد كشف عن عرض من هذه الاعراض النظرية ، في الحكم الذي أطلقه ماركس ، على غياب مفهوم ما لدى أسلافه ، وهو غياب **مفهوم** فضل القيمة ، الذي عالجه ماركس « معالجة كريمة » (كما قال انغلز) ، كما لو كان الامر يتعلق بغياب كلمة ما . وقد راينا منذ قليل ، ماذا حدث **لكلمة** اخرى ، أعني كلمة **التاريخ** ، حينما برزت في القول النقدي ، الذي وجهه ماركس الى أسلافه . هذه الكلمة التي تبدو كلمة ممتلئة ، هي في الحقيقة فارغة من الناحية النظرية ، في بداهتها المباشرة ، ـ أو انها بالاحرى امتلاء الايديولوجيا(١) ، الذي يغطي فجوة الدقة هذه . ومن يقرأ **رأس المال** ، من دون أن يطرح على نفسه السؤال النقدي عن موضوعه ، لا يرى في هذه الكلمة التي « تتكلم » اليه ، أي خبث ؛ فهو يتابع بكل بساطة ، القول الذي يمكن أن تكون هذه الكلمة الكلمة الاولى فيه ، والقول الايديولوجي

---

(١) يمكننا بالمماثلة ، أن نقرب هذه الحالة من الاعراض ومن الخطأ ومن الحلم ، ـ وهي في رأي فرويد « امتلاء الرغبة » .

للتاريخ ، ثم القول التاريخي . ان النتائج النظرية والعملية ، ليس لهـا ـ كما رأينا وكما نفهم ـ هذه البراءة . وخلافا لذلك ، ليس بامكاننا أن لانفهم من هذه الكلمة الملفوظة ، في قراءة ابستمولوجية ونقدية ، الصمت الذي تخبئه ، وأن لا نرى فراغ الدقة المعلقة ، هنية زمان البرق في سواد النص . وارتباطا بذلك ، ليس بامكاننا أن لا نسمع في هذا القول المستمر في الظاهر ، والذي هو في الحقيقة متقطع وخاضع للغزو المهدد الذي يقوم به قول كاتب ، الصوت الهادىء للقول الحقيقي ؛ اننا لا نستطيع أن لا نصلح نصه ، من أجل اعادة استمراره العميق الى ما كان عليه . وفي هذا يصبح توحيد النقاط المحددة لخور دقة ماركس ، واحدا هو وتعرف هذه الدقة ؛ فدقته هي التي تشير الى ضروب خوره ؛ ونحن لا نفعل شيئا ، في اللحظة المحددة لصمته المؤقت ، غير أن نرد اليـه الكلام الذي هو كلامه .

• • •

٦ ـ قضايا رأس المال الابستمولوجية

(ماركس ، انغلز)

لنتبين بعد هذا الاستطراد الطويل حصيلة تحليلنا . فنحن نسعى وراء الموضوع الخاص لماركس .

لقد ساءلنا **في مرحلة أولى** ، النصوص التي يدلنا فيها ماركس الى **كشفه الخاص** ؛ وعزلنا مفهومي القيمة وفضل القيمة على انهما يحملان هذا الكشف . وقد وجب علينا ، مع ذلك ان نذكر ان هذين المفهومين كانا بالضبط محل اساءة فهم الموضوع الخاص بالنظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي ، لا بالنسبة الى علماء الاقتصاد فقط ، بل بالنسبة الى عدد من الماركسيين أيضا .

وقد ساءلنا ماركس حينذاك ، **في مرحلة ثانية** ، من خلال الحكم الذي أطلقه هو ذاته على اسلافه مؤسسي «الاقتصاد السياسي الكلاسيكي»، آملين أن ندركه هو ذاته في الحكم الذي يصدره على ما قبل تاريخه العلمي . وقد اصطدمنا هنا ايضا بتحديدات مربكة أو ناقصة . وقد رأينا أن ماركس لم يكن يصل الى أن يفكر تفكيرا حقيقيا في مفهوم الفارق الذي يميزه من « الاقتصاد الكلاسيكي » ؛ وانه حينما فكر في حدود استمرار المضمون ، كان قد رمى بنا اما في مجرد تمييز صوري ، هو الجدل ، أو في أساس هذا الجدل الهيغلي ، وهو تصور ايديولوجي معين

للتاريخ . وقد قسنا النتائج النظرية والعملية لهذه الالتباسات ؛ نظرا لان التباسات النصوص كانت لا تصيب فقط تحديد الموضوع الخاص برأس المال ، وانما كانت تصيب أيضا في الوقت ذاته ، تحديد الممارسة النظرية عند ماركس ، أي العلاقة بين نظريته والنظريات السابقة ، ـ وبالاختصار ، نظرية العلم ونظرية تاريخ العلم . هنا لم نعد بصدد نظرية الاقتصاد السياسي والتاريخ وحدها ، او المادية التاريخية ، بل بصدد نظرية العلم وتاريخ العلم ، او المادية الجدلية . وها نحن أولاء **نرى** ، انها علاقة واهية تلك العلاقة الجوهرية القائمة بين ما أنتجه ماركس في نظرية التاريخ ، وما أنتجه في الفلسفة . اننا نتعرفه على الاقل في هذه العلاقة : اذ انه يكفي أن يحصل فراغ في منظومة المفهومات في المادية التاريخية حتى يستقر حالا ملاء ايديولوجيا فلسفية ، أعني الايديولوجيا الاختبارية . وليس بامكاننا أن نتعرف هذا الفراغ ، الا اذا فرغناه من بداهات الفلسفة الايديولوجية التي تملؤه . انه ليس بامكاننا أن نحدد بدقة المفهومات العلمية القليلة ، التي ما زالت غير كافية لدى ماركس ، الا بشرط مطلق يتعلق بتعرف الطبيعة الايديولوجية للمفهومات الفلسفية ، التي اغتصبت منها مكانها ؛ وبالاختصار ، الا بشرط مطلق يتعلق ببدء تحديد مفهومات الفلسفة الماركسية ، القادرة على معرفة المفهومات الفلسفية التي تحجب عنا ضروب وهن المفهومات العلمية ، وتعرفها ، على انها مفهومات ايديولوجية ، في وقت واحد . ها نحن أولاء وقد كتب تماما علينا هذا المصير النظري ؛ وهو أن نكون عاجزين عن **قراءة** قول ماركس العلمي ، من دون أن نكتب في الوقت نفسه ، وهو يملي علينا باملائه ذاته ، نص قول آخر ، ضروري للاول ، ولكنه متمايز

عنـــه ؛ أعني قول **فلسفة** ماركس .

فلنقارب الان **المرحلة الثالثـــة** من مراحل هذه المساءلة . **فرأس المال** ومقدمات انفلز وبعض الرسائل و « التعليقات على ڤغنر تتضمن في الحقيقة ما يضعنا في طريق خصب ما . وما وجب علينا حتى الان ، أن نتعرفه في وجهه السلبي لدى ماركس ، سوف نكشف عن وجهه الايجابي، ابتداء من هذه المرحلة .

اننا نستبقى أولا مجرد ملاحظات تدور حول **المصطلحات** . اننـــا نعلم ، أن ماركس يلوم سميث وريكاردو على انهما ظلا **يخلطان** فضل القيمة بصورة وجودها ؛ أي الربح والدخل والفائدة . واذن ، كان ينقص تحليلات « علماء الاقتصاد » الكبار ، **كلمة ما** . وحينما قرأهم ماركس ، اعاد هذه الكلمة الناقصة الى نصوصهم ؛ أعني فضل القيمة . ان هذا الفعل التافه في الظاهر ، باعادة **كلمـــة** ناقصة ما الى مكانها ، يحمل في ذاته مع ذلك ، نتائج نظرية هامة ؛ فهذه الكلمة ليست كلمة في الواقع ، بل **مفهوم ، ومفهوم** نظري ، هو هنا **المثـــل** لمنظومة مفهومية جديدة ، مساوقة لظهور موضوع جديد ما . ان كل كلمة هي مفهوم بالتأكيد ، بيد أن كل مفهوم ليس مفهوما نظريا ؛ وكل مفهوم نظري ليس المثل لموضوع جديد ما . فاذا كانت كلمة فضل القيمة مهمة الى هذا الحد ، فهذا لانها تؤثر تأثيرا مباشرا في بنية الموضوع ، الذي يتقرر مصيره حينذاك ، في هذه التسمية المجردة . واذا لم تكن هذه النتيجة حاضرة مطلقا في ذهن ماركس ، وتحت قلمه ، حينما لام سميث وريكاردو على قفزهما فوق **كلمـــة** ما ، فهذا أمر قليل الاهمية . لم يكن بالامكان مطالبة ماركس بأن يقول كل شيء في وقت

واحد ، اكثر من غيره ؛ فما هو على جانب من الاهمية ، هو أن يقول **في مكان آخر** ، ما لم يقله **هنـا** وهو يتكلم فيه . ولكننا لا نستطيع أن نرتاب ، في أن ماركس لم يشعر بضرورة اقامة **مصطلحات** علمية مطابقة ، على انها مطلب نظري من المرتبة الاولى تماما ، أي اقامة منظومة متماسكة من الحدود المحددة ، لا تكون فيها الكلمات المستعملة مفهومات فقط ، وانما تكون الكلمات الجديدة فيها عددا مماثلا من المفهومات التي تحدد موضوعا جديدا ما . وقد كتب ماركس ، معارضا ڤغنر ، الذي يخلط بين قيمة الاستعمال والقيمة ، ما يلي (الجزء الثالث ، ص ٢٤٩ـ٢٥٠) :

« ان الشيء الواضح الوحيد الذي نجده في هذه الجمجمة الالمانية ، يقوم على هذا الامر ، وهو اننا اذا توقفنا **عند المعنى الحرفي** ، وجدنا أن **كلمـة** قيمة قد طبقت في بادىء الامر على الاشياء النافعة ذاتها ، التي كانت موجودة منذ عهد بعيد ، حتى من حيث هي « منتجات عمل » ، قبل أن تصبح سلعا . بيد أن هذا كان متعلقا **بالتحديد العلمي** « للقيمة التي هي سلعة » ، بقدر ما كانت الحقيقة القائلة أن كلمـة **ملح** قد طبقت أولا لدى القدماء ، على ملح الطعام ؛ وأن **السكر** الخ . . . نتيجة لذلك ، كان يمثل منذ بلين Pline مثول **انواع الملح** ، أي كان يمثل بين الاجسام الصلبة العديمة اللون القابلة للذوبان في المـاء ، والتي لها طعم خاص ؛ وأن مقولة « الملح » الكيميائية تتضمن السكر ، الخ ... نتيجة لذلك » (ص ٢٥٠) .

وقد كتب قبل ذلك بقليل ، ما يلي :

« ان هذا يجعلنا نفكر في علماء الكيمياء القدماء ، قبل مجيء علم الكيمياء ؛ فقـد دعوا ضروب الكلورور وزبد الزنك وزبد الاثمد ، الخ ... عصارات الزبد ؛ واحتفظوا بالتالي بصفة الزبد لكل أنواع الكلورور ولكل مركبات الزنك والاثمد ؛ اذا شئنا ان نتكلم

كما يتكلم الرجل الغامض ؛ لان زبد الطعام ـ الذي يدعى في الحياة العادية زبدا باختصار (بحسب عادة أهل الشمال) ، يتصف بتماسك رخو » . (ص ٢٤٩) .

هذا النص واضح وضوحا خاصا ؛ لانه يميز « **المعنى الحرفي** » لكلمة ما ، من معناها العلمي والمفهومي ، على اساس ثورة نظرية في موضوع علم ما (الكيمياء) . فاذا وضع ماركس **موضوعا جديدا** نصب عينيه ، وجب عليه ضرورة ، أن يتخذ مصطلحات مفهومية جديدة مطابقة له(١) .

وقد رأى انغلز ذلك على الخصوص ، رؤية حسنة ، في مقطع من مقدمته لطبعة **رأس المال** الانكليزية (١٨٨٦) (الجزء الاول ، ص ٣٥ ـ ٣٦) :

« ومع ذلك ، فهناك صعوبة استطعنا أن نوفرها على القارىء ؛ وهي استعمال بعض الحدود في معنى مخالف للمعنى الذي لها ، لا في الحياة اليومية فقط ، بل **في علم الاقتصاد السياسي الجاري** أيضا . بيد أن **هذا الامر لم يكن من الممكن تجنبه .**

ان كل وجه جديد لعلم ما ، يتضمن ثورة في المصطلحات الفنية لهذا العلم . وأحسن برهان على ذلك هو الكيمياء حيث نجد أن قائمة المصطلحات كلها تتغير تغيرا جذريا ، تقريبا كل عشرين سنة ؛ وحيث لا نجد دون مشقة مركبا عضويا واحدا يمر في سلسلة من التسميات المختلفة . وقد اكتفى علم الاقتصاد السياسي عموما ، بأن يتناول من جديد حدود الحياة التجارية والصناعية كما هي ؛ وأن يتعامل معها ، من دون أن يساوره الشك ، بأنه يحصر نفسه بذلك في الدائرة الضيقة للفكر التي تعبر عنها هذه الحدود .

---

(١) راجع **رأس المال** ، الجزء الاول ، المقدمة ص ١٧ . ان ماركس يتكلم على « مصطلحات جديدة قد أبدعها » هو ذاته .

وعلى هذا النحو ، **لم يتجاوز** ممثلو علم الاقتصاد الكلاسيكي **قط** ، **المفهومات الجاريـة للارباح والدخل ، ولم يفحصوا قـط عن الجزء غير المدفوع من المنتج** (الذي يدعوه ماركس المنتج الصافي) ، **في تمامه ، بما هو كل ؛ مع علمهم الكامل** تماما ، بأن الارباح ، شأنها شأن الدخل ، ليست الا اقساما فرعية واجزاء من هذا الجزء غير المدفوع من المنتج ، الذي يجب على العامل أن يقدمه الى رب عمله (الذي ليس مالكه الاخير والنهائي ، وان كان أول من يتملكه) . وفضلا عن ذلك ، فهم لم يصلوا قط الى **فهم واضح** لاصل المنتج الصافي وطبيعته ، ولا للقوانين التي تنظم التوزيع الناتج عن قيمته . كذلك ، فكل صناعة ليست زراعية أو حرفية ، قد صنفت دون تمييز تحت اسم المشاغل ؛ وبذلك امحى التمييز بين فترتين كبيرتين من التاريخ الاقتصادي ، متمايزتين تمايزا جوهريا ؛ وهما : فترة المشغل بمعناها الدقيق ، القائمة على أساس من تقسيم العمل اليدوي ؛ وفترة الصناعة الحديثة ، القائمة على أساس من الآلية . وانه لبديهي مع ذلك تماما ، أن نظرية ما لا تعد الانتاج الرأسمالي الحديث الا مرحلة مؤقتة من مراحل تاريخ الاقتصاد الانساني ، ينبغي لها أن تستعمل حدودا مختلفة عن الحدود التي يستعملها الكتاب ، الذين يرون أن هذه الصورة من الانتاج هي صورة أبدية ونهائية(١) .

---

(١) هذا النص يستوقف الانتباه ، وهو نموذجي تقريبا . انه يعطينا عن حساسية انغلز الابستمولوجية الاستثنائية ، فكرة مغايرة تماما للفكرة التي استطعنا ان نجنيها منه ، في ظروف أخرى . وستسنح لنا ظروف أخرى ، للاشارة الى العبقرية النظرية التي كان يتمتع بهـا انغلز ، الذي نستبعد عده شارحا من الدرجة الثانيـة ، أريد له أن يوضع مقابل ماركس .

فلنستبق من هذا النص هذه الاثباتات الاساسية :

١) ان كل ثورة (وجه جديد لعلم ما) في موضوعها ، تؤدي الى ثورة ضرورية في مصطلحاتها ؛

٢) ان كل قائمة مصطلحات ترتبط بدائرة محددة من الافكار ؛ وهذا ما يمكننا ان نترجمه بقولنا : ان كل قائمة مصطلحات تتبع منظومة نظرية هي قاعدتهـا ؛ وكل قائمة مصطلحات تحمل معها منظومة نظرية محددة ومحدودة ؛

٣) كان علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي محصورا في دائرة حددتها وحدة منظومة افكاره ومصطلحاته ؛

٤) حينما أضرم ماركس الثورة في نظرية الاقتصاد الكلاسيكي ، وجب عليه بالضرورة اضرام الثورة في مصطلحاته ؛

٥) ان النقطة الحساسة في هذه الثورة ، تتناول **فضل القيمـة** . ونظرا لان علماء الاقتصاد الكلاسيكي لم يفكروا بفضل القيمة في كلمـة هي مفهوم لموضوعه ؛ فقد بقوا في الظلام ، سجناء الكلمات التي لم تكن الا المفهومات الايديولوجية او الاختبارية للممارسة الاقتصادية ؛

٦) ويرد انفلز في نهاية الامر ، الفارق في المصطلحات القائمـة بين الاقتصـاد السياسي الكلاسيكي وماركس ، الى فارق في تصور الموضوع ؛ فالكلاسيكيون يعدونه أبديا ، وماركس يعده انتقاليا . ونحن اصبحنا على بينة من هذا الامر .

وعلى الرغم من هذا الضعف الاخير ، يبقى هذا النص مثيرا للانتباه؛ لانه يبرز الى البداهة علاقة داخلية بين **موضوع** نظام علمي محدد ، من ناحية ، ومنظومة مصطلحاته ومنظومة افكاره ، من ناحية اخرى . انه

يبرز اذن ، علاقة داخلية بين الموضوع والمصطلحات والمنظومة المفهومية المقابلة لها ؛ وهي علاقة يجب بالضرورة أن تستثير تعديلا مساوقا لها في منظومة الافكار والمصطلحات المفهومية ، عندما يعدل موضوعها (عندما تدرك « مظاهره الجديدة ») .

ولنقل بلغة معادلة لذلك ، ان انغلز يثبت وجود علاقة وظيفية ضرورية بين **طبيعة الموضوع وطبيعة الاشكالية النظرية وطبيعة المصطلحات المفهومية** .

ان هذه العلاقة تستخلص أيضا ، بوضوح أكبر ، من نص عجيب آخر لانغلز ، وهو مقدمة الكتاب الثاني من **رأس المال** ، التي يمكن وضعها في علاقة مباشرة بالتحليل الذي قدمه ماركس عن عمى علماء الاقتصاد الكلاسيكي فيما يتعلق بمسألة الاجر (الجزء الثاني ، ص ٢٠٦ وما يليها) .

في هذا النص ، يطرح انغلز المسألة طرحا واضحا ، فيقول :

« ها قد مرت عدة قرون ، منذ أن أنتج المجتمع الانساني الرأسمالي فضل القيمة ، وقد توصلت من ذلك شيئا فشيئا ، الى الاهتمام بأصل فضل القيمة هذا . والفكرة الاولى التي كونتها لنفسها عنه ، كانت تنتج عن الممارسة المباشرة للتجارة ؛ ففضل القيمة ـ كما كان يقال ـ ينتج عن زيادة في قيمة المنتج . لقد كان هذا الرأي رأي أصحاب المذهب الميركنتيلي ؛ بيد أن جيمس استورت James Stuart قد كان قرر لنفسه سلفا ، أن أحدهم يخسر في هذه الحالة بالضرورة ، ما يكسبه الاخر . وهذا لم يمنع هذا النحو من النظر ، من أن يستمر طويلا أيضا ، لدى أصحاب المذهب الاشتراكي ، على الخصوص . وقد خلص آدم سميث العلم الكلاسيكي من ذلك ... » (الجزء الرابع ، ص ١٥) .

وقد بين انغلز حينذاك ، ان سميث وريكاردو كانا يعرفان أصل فضل القيمة الرأسمالي . فاذا « **لم يقررا المنطلق بين فضل القيمة بما هو كذلك ، من حيث هو مقولة خاصة ، والصور الجزئية التي يتخذها في الربح والدخل العقاري** » (ذكر في الجزء الرابع ، ص ١٦) ؛ فقد « **انتجا** » المبدأ الاساسي للنظرية الماركسية **لرأس المال** ، أعني : فضل القيمة .

ومن هنا كان السؤال الصحيح من الناحية الابستمولوجية :

« ولكن ، ماذا قال ماركس من جديد اذن ، عن فضل القيمة ؟

« كيف حدث أن انفجرت النظرية الماركسية عن فضل القيمة ، كما تنفجر الصاعقة في سماء صافية ؛ وكان ذلك في البلاد المتحضرة كلها ؛ في حين أن نظريات أسلافه الاشتراكيين كلهم ، بما فيهم رودبرتوس ، قد انطلقت نارها بصعوبة ؟ »

ان اعتراف انغلز بالاثر المعجز لبروز نظرية جديدة ما ، أعني « انفجار الصاعقة في سماء صافية » ؛ انما يهمنا بما هو دليل صارخ على **جدة** ماركس . ان المسألة ليست هنا مسألة هذه الفروق الملتبسة (النزعة الابدية الشبوتية ، التاريخ في حركته) ، حيث كان ماركس يبحث عن التعبير عن علاقته بعلماء الاقتصاد . ان انغلز لا يتردد ؛ فهو يطرح **مباشرة** المسألة الحقيقية عن **القطيعة** الابستمولوجية ، بين ماركس والاقتصاديين الكلاسيكيين ؛ انه يطرحها على نقطتها الاكثر صدقا ، التي هي ايضا نقطتها الاكثر مفارقة ؛ أعني في معرض الحديث **عن فضل القيمة** . ان فضل القيمة **ليس جديدا بالضبط** ؛ لان « علم الاقتصاد الكلاسيكي » قد كان « **أنتجها** » تماما من قبل ! واذن ، فانغلز يطرح السؤال عن **جدة** ماركس ، وهو في معرض الحديث عن حقيقة **ليست جديدة** لديه ! في هذا الفهم الخارق **للسؤال** ، تبرز عبقرية انغلز ؛ فهو يواجه السؤال في آخر

معقل له ، من دون أي ظل من التراجع ؛ انه يواجهه هناك بالذات ، حيث يبدو السؤال في الصورة الساحقة **لجوابه** ؛ هناك حيث أحرى بالجواب ، أن يمنع بالصفات الساحقة لبداهته ، من طرح أقل سؤال ! كانت لديه الجرأة على طرح السؤال عن جدة عدم الجدة لحقيقة ما ، ماثلة في قولين مختلفين ، أي طرح السؤال عن **الجهة النظرية** لهذه « الحقيقة » المدونة في قولين نظريين . ويكفينا أن نقرأ اجابته ، حتى نفهم أنه لم يطرح السؤال عن خبث أو اتفاقا ، وانما طرحه في مجال نظرية ما في العلم ، قائمة على أساس من نظرية في تاريخ العلوم . والحقيقة ، ان موازنة بتاريخ الكيمياء ، هي التي أتاحت له ، ان يصوغ سؤاله ، وان يحدد اجابته عليـــه .

« ماذا قال ماركس من جديد اذن ، عن فضل القيمة ؟ . . .

« ان تاريخ الكيمياء بامكانه أن يظهره لنا بمثال ما .

« في نهاية القرن الماضي ، كانت لا تزال تسود ـ كما يعلم كل منا ـ النظريـة الفلوجستيكية ، التي كانت تفسر طبيعـة كل احتراق ، بقولهـا عن الجسم المحترق ، بأنه يفصل عنـه جسما آخر ، جسما افتراضيا ، هو محترق مطلق ، كانوا يطلقون عليه اسم الفلوجيستيك . لقـد كانت هذه النظرية كافيـة لشرح غالبيـة الظواهر الكيميائية المعروفة حينذاك ؛ ولكن ليس دون قسر الحقائق ، في أغلب الحالات ، مع ذلك .

« ولكن ، ها هو بريستلي يولد عام ١٧٧٤ نوعا من الهواء ، حتى انه « وجده نقيا وخاليا من الفلوجستيك الى حد أصبح معـه الهواء العـادي فاسدا سلفا ، اذا ما ووزن بـه » . وقد دعاه الهواء الخالي من الفلوجستيك . وبعد ذلك بزمن قصير ولد شيلي في السويد ، نوع الهواء ذاته ، وبرهن على وجوده في الجو . وقد لاحظ فضلا عن ذلك ،

ان هذا الغاز يختفي ، عندما نحرق فيه جسما ما ، أو حينما نحرق جسما في الهواء العادي ؛ وقد دعاه « الهواء المشتعل » ...

لقد **ولد** بريستلي وشيلي كلاهما الاوكسيجين ، ولكن **من دون أن يعلما** ما كان تحت أيديهما . لقد « كانا **غير قادرين على أن يتخلصا من المقولات** » الفلوجستيكية « **كما وجداها مقررة** » . اما العنصر الذي سوف **يقلب** النظرية الفلوجستيكية **بكاملها ويضرم الثورة في الكيمياء** ، فقد بقي بين أيديهما وقد ضرب عليه العقم .

« بيد أن بريستلي ما لبث أن نقل كشفه مباشرة الى لافوازيية في باريس ؛ وقد انطلق هذا من هذه الحقيقة الجديدة ؛ فأخضع **الكيمياء الفلوجستيكية بكاملها** للامتحان . لقد اكتشف أول من اكتشف ، أن نوع الهواء الجديد ، كان عنصرا كيماويا جديدا ، حتى ان الفلوجستيك الغامض ليس هو الذي ينقلب في الاحتراق ، وانما هو بالتأكيد هذا العنصر الجديد الذي **يمتزج بالجسم** . وعلى هذا النحو ، كان أول من **وضع الكيمياء بكاملها على رجليها ، التي كانت في صورتها الفلوجسيكية تمشي على راسها** . واذا لم يكن صحيحا ، خلافا لما زعمه فيما بعد ، أنه ولد الاوكسيجين ، في الوقت ذاته الذي ولده فيه بريستلي وشيلي ، وبالاستقلال عنهما ؛ فلا يبقى أقل من ذلك ، انه هو هذا الذي **اكتشف** الاوكسيجين ، في مقابل هذين الاخرين ، اللذين ولداه **فقط** ، من دون أن تكون لديهما أقل فكرة عما ولداه .

« وفيما يتعلق بنظرية فضل القيمة ، كان ماركس بالنسبة الى أسلافه ، ما كانه لافوازييه بالنسبة الى بريستلي وشيلي . فقبل ماركس بزمن طويل ، قرر بعضهم **وجود** هذا الجزء من قيمة المنتج ، الذي ندعوه الآن فضل القيمة ؛ وقد نص بعضهم أيضا ، بوضوح كثير أو قليل على هذا الذي ينتج منه ؛ أعني على منتج العمل ، الذي يتملكه الرأسمالي ، من دفع ما يعادله . بيد أن الامر لم يوغل بهم أبعد من ذلك فقد درس بعضهم

ـ علماء الاقتصاد البرجوازيون الكلاسيكيون ـ على الاكثر تماما ، العلاقة التي بحسبها يتوزع منتج العمل بين العامل ومالك وسائل الانتاج . وقد وجد بعضهم الآخر ـ أصحاب المذهب الاشتراكي ـ هذا التوزيع غير عادل ، وسعوا الى وضع حد لهذا الظلم ، وفقا لوسائل طوبائيـة . وقد بقي هؤلاء وأولئك سجنـاء في المقولات الاقتصادية ، كمـا وجدوها مقررة .

« وحينئذ أتى ماركس ، **لكي يتخذ موقف المعارضة المباشر ، من أسلافه جميعا .** فحيثما كانوا يجدون **حلا** ، لم يكن يرى غير **مسألة** . لقد رأى أنه لم يكن هنا من هواء خال من الفلوجستيك ، ولا من هواء مشتعل ؛ وانما أوكسجين ؛ وأن الامر لم يكن يتعلق هنا بمجرد ملاحظة حقيقة اقتصادية ، ولا بصراع هذه الحقيقة مع العدالة الابدية والاخلاق الحقيقية ؛ وانما كان يتعلق بحقيقة مدعوة الى قلب الاقتصاد بكامله ؛ من الممكن لهـا ، في سبيل فهم جملة الانتاج الرأسمالي ، أن تقدم المفتاح لمن يحسن استخدامه . وانطلاقا من هذه الحقيقة ، فقد بحث جملة المقولات التي وجدها مقررة ، تماما كما فعل لافوازييه ، حينما انطلق من الاكسجين ، فبحث المقولات التي قررتها الكيمياء الفلوجستيكية . فلكي يعرف ما فضل القيمة ، كان يجب عليه أن يعلم ما القيمة . واذن ، كان يجب قبل كل شيء ، اخضاع نظرية القيمـة عند ريكاردو ذاته للنقد . واذن ، فقد درس ماركس العمل بالنسبة الى خاصته في صياغة القيمة ، وقرر للمرة الاولى أي عمل يصوغ القيمة ، ولماذا يصوغها وكيف يصوغها ؛ وقد قرر فضلا عن ذلك ، أن القيمة ليست في الاجمال الا عمل تجمد من هذا النوع ، ـ وهذه نقطة لم ينجح رودبرتوس قط في فهمها . وقد درس ماركس فيما بعد العلاقة بين السلعة والعملة ، وبين كيف ولماذا كانت السلعة ، بفضل صفتها الملازمة لها بأن تكون قيمـة ، ومبادلة السلع ، تولدان قسرا التعارض بين السلعـة والعملة ؛ وقد كانت نظرية العملة التي أقامها على أساس من هذه النقطـة ، النظرية الاولى المبدعة ؛ وهي التي يتقبلها اليوم العالم كله تقبلا ضمنيا . لقد درس تحويل العملة

الى رأس مال ، وبرهن أن أساسه هو شراء قوة العمل وبيعها . وحينما **وضع مكان** العمل قوة العمل ، أي خاصية خلق القيمة ، حل بضربة واحدة صعوبة من الصعوبات التي غرقت فيها « مدرسة ريكاردو » ؛ وهي استحالة وضع المبادلة المتبادلة بين رأس المال والعمل في حالة انسجام ، مع قانون ريكاردو عن تحديد القيمة بالعمل . فحينما لاحظ التمييز بين رأس مال ثابت ورأس مال متغير ، توصل الى عرض عملية تكون القيمة ، وبذلك الى توضيحها في سيرها الحقيقي ، وحتى في تفاصيلها الدقيقة ؛ وهذا ما كان مستحيلا على أسلافه كلهم . لقد لاحظ اذن تمايزا في داخل رأس المال ذاته ، لم يكن رودبرتوس وعلماء الاقتصاد البرجوازي قادرين على أن يستخلصوا منه أي شيء مهما كان ؛ ولكنه يقدم المفتاح لحل المسائل الاقتصادية الاكثر تعقيدا ؛ كما يبرهن على ذلك من جديد ، على نحو أكثر ما يكون جلاء ، الكتاب الثاني ، واكثر منه أيضا ، الكتاب الثالث ، كما سنرى . لقد أوغل ماركس أبعد من ذلك في فحصه عن فضل القيمة ذاتها ؛ وقد وجد له صورتين : فضل قيمة مطلق وفضل قيمة نسبي ؛ وبين الدور المختلف بل الحاسم أيضا في كلتا الحالتين ، الذي قاما به في التطور التاريخي للانتاج الرأسمالي . فبانطلاقه من فضل القيمة ، طور النظرية العقلية الاولى التي لدينا عن الاجر ؛ وكان الاول في تقديم الملامح الاساسية لتاريخ ما في التراكم الرأسمالي ، ولوحة ما عن نزعته التاريخية .

« ورودبرتوس ؟ بعد أن قرأ هذا كله ... وجد أنه قد قال هو ذاته من قبل ، من أين يتأتى فضل القيمة ، بعبارة أقصر وأوضح . وقد وجد اخيرا ، ان هذا كله ينطبق دون ريب ، على « الصورة الراهنة لرأس المال » ، أي على رأس المال كما هو موجود تاريخيا ؛ ولكنه لا ينطبق على « مفهوم رأس المال » ، أي على الفكرة الطوبائية التي كونها السيد رودبرتوس عن رأس المال ؛ تماما مثل بريستلي الكهل ، الذي ظل حتى مماته ،

يقسم بالفلوجستيك ، ولم يشأ أن يعرف شيئا عن الاوكسيجين . بهذا الفارق كان بريستلي في الواقع أول من ولد الاوكسجين ؛ في حين أن رودبرتوس قد عاد وكشف مجرد كشف ، بفضل القيمة الذي أتى به ، أو بالاحرى بـ « دخله » ، مكانا مشتركا ، وان ماركس قد ازدرى ـ خلافا لموقف لافوازييه ـ أن يدعي بأنه أول من كشف حقيقة وجود فضل القيمة (الجزء الرابع ، ٢٠ ـ ٢٢) .

فلنلخص قضايا هذا النص الذي يستوقف الانتباه .

١) لقد ولد بريستلي وشيلي في ابان فترة سيادة النظرية الفلوجستيكية ، غازا غريبا دعاه الاول هواء خاليا من الفلوجستيك ؛ ودعاه الثاني هواء مشتعلا . والحقيقة ، فقد كان الغاز الذي كان يجب أن يدعى أوكسجينا فيما بعد . ومع ذلك ، **فقد ولداه مجرد توليد ، من دون أن تكون لديهما فكرة عما ولدا** » ـ كما ذكر انغلز ـ أي من دون أن يكون لديهما **مفهوم** عنه . من أجل ذلك ، **بقي العنصر الذي كان سوف يقلب النظرية الفلوجستيكية بكاملها ، ويضرم الثورة في الكيمياء ، بين أيديهما ، وقد ضرب بالعقم .** » فلماذا كان هذا العقم وهذا العمى ؟ لانهما « **كانا عاجزين عن التخلص من المقولات « الفلوجستيكية » ، كما وجداها مقررة** » . لانهما بدلا من ان يريا في الاوكسجين مسألة ما ، لم يريا فيه « **الا حلا** » .

٢) وقد فعل لافوازييه العكس تماما ؛ « **فبانطلاقه من هذه الحقيقة الجديدة ، أخضع الامتحان الكيمياء الفلوجستيكية كلها** » ؛ « **وبذلك وضع الكيمياء كلها على رجليها ؛ وكانت في صورتها الفلوجستيكية تمشي على رأسها** » . وحيثما كان يرى الاخرون حلا ما ، كان يرى مسألة ما . من

اجل ذلك ، اذا امكن لنا أن نقول : ان الاولين قد « **ولدا** » الاوكسيجين ، فلافوازييه وحده هو الذي **كشفه** ، حينما خلع عليه مفهومه .

وأمر ماركس في علاقتـــه بسميث وريكاردو ، شبيه تماما بأمر لافوازييه في علاقته ببريستلي وشيلي ؛ اذ انه **كشف** حقـــا فضل القيمة الذي **ولده** سلفاه فقط .

هذه الموازنة ، والحدود التي تعبر عنهـــا ، تفتح لنا آفاقا عميقـــة على عمل ماركس ، وعلى تمييز انغلز الابستمولوجي . فلكي نفهم ماركس ، يجب علينا أن نعامله معاملة عالم بين العلماء ؛ وأن نطبق على عمله العلمي المفهومات الابستمولوجية والتاريخية ذاتها ، التي نطبقها على الآخرين ؛ ونعني هنا لافوازييه . وعلى هذا النحو ، يبدو ماركس مؤسس علم ، شبيها بغاليليه ولافوازييه . وفضلا عن ذلك ، يجب علينا أن نسأل أعمال مؤسسي العلم الاخرين ، الذين كان عليهم ان ينشقوا عن اسلافهم هم أيضـــا ؛ لكي نفهم علاقة عمل ماركس بعمل سلفيه ؛ ونفهم طبيعة **القطيعة** أو **الانقلاب المفاجيء** الذي يميزه منهمـــا . واذن ، ففهم ماركس لآليـــة كشفه ، اي لطبيعة القطيعة الابستمولوجية التي تفتتح تأسيسه العلمي ، يحيلنا الى مفهومات نظرية عامة في تاريخ العلوم ، قادرة على التفكير في ماهية هذه **الاحداث النظرية** . اما أن هذه النظرية العامة لم توجد بعد الا بما هي مشروع ، أو انها قد قامت جزئيا من قبل ؛ فهذا أمر ؛ وأما ان هذه النظرية **كانت ضرورية باطلاق لدراسة ماركس** ؛ فهذا أمر آخر . والسبيل الذي دلنا انغلز عليـــه ، بما قام به ، هو سبيل يجب علينـــا أن نستعيره بأي ثمن ؛ فهو ليس شيئا آخر غير سبيل الفلسفة التي أسسها ماركس ، في فعل تأسيس علم التاريخ ذاته .

ويمضي نص انغلز الى ما هو أبعد ؛ فيقدم لنا في الحدود ذاتها الرسم التخطيطي النظري الاول **لمفهوم القطيعة** ؛ أعني هذا الانقلاب المفاجىء الذي يقوم به علم جديد على اشكالية جديدة ، على مبعدة من الاشكالية الايديولوجية القديمة . ولكن ، هاكم النقطة الاكثر اثارة للدهشة ؛ فانغلز يفكر في نظرية الانقلاب المفاجىء في الاشكالية ، وبالتالي **في القطيعة** ، في حدود **« القلب »** ، الذي **« يقيم على رجليه »** نظاما **« كان يمشي على رأسه »** . ها نحن أولاء بذلك نواجه معرفة قديمة ! **نواجه الحدود ذاتها التي حدد بها ماركس** ، في « تعقيب الطبعة الالمانية الثانية **لرأس المال ، المعالجة التي يفرضها على الجدل الهيغلي ؛ لكي ينتقل من الحالة المثالية ، الى الحالة المادية** . ها نحن أولاء نواجه هنا ، الحدود ذاتها ، التي حدد ماركس بها علاقته بهيغل ، في صيغة لا تزال ترين بثقلها العظيم على الماركسية . ولكن ، ما أعظم الاختلاف ! فبدلا من صيغة ماركس الملغزة ، أصبح لدينا صيغة انغلز المشرقة ؛ ـ وأصبحنا نجد في صيغة انغلز أخيرا ، **بوضوح** للمرة الاولى ، وربما **للمرة الوحيدة** ، في النصوص الكلاسيكية كلها ، تفسير صيغة ماركس . ان **« جعل الكيمياء التي كانت تمشي على رأسها ، تقوم على رجليها »** ، يعني دون أي لبس ممكن ، في نص انغلز : **تغيير** القاعدة النظرية ، **وتغيير** الاشكالية القديمة . ذاكم هو معنى **« القلب »** الشهير ؛ ففي هذه الصورة التي ليست غير صورة ؛ والتي ليس لها بالتالي معنى مفهوم ما ولا دقته ، كان ماركس

يحاول مجرد محاولة ، الاشارة لحسابه ، الى **وجود** هذا الانقلاب المفاجىء في الاشكالية ، التي تفتتح كل تأسيس علمي .

٣) ان انفلز يصف لنا في الواقع ، شرطا من الشروط الصورية المؤثرة في حادثة ما من التاريخ النظري ؛ نعني **ثورة نظرية ما** ، بالمعنى الخالص للكلمة . لقد رأينا انه يجب انشاء مفهومات **الواقعة** أو الحادثة النظرية للثورة النظرية العاملة في تاريخ المعرفة ، في سبيل التمكن من انشاء تاريخ المعرفة ، ــ على النحو ذاته ، الذي يجب فيه انشاء مفهومات الواقعة والحادثة التاريخيتين والثورة الخ ... وتثبيتها ، في سبيل التمكن من التفكير في التاريخ السياسي ، أو التاريخ الاقتصادي . فبدلا من القطيعة التاريخية ذات الاهمية الاولى ، نجد أنفسنا مع ماركس، لا في تاريخ علم التاريخ فقط ، بل في تاريخ الفلسفة أيضا ؛ وبالضبط الى حد بعيد ، في تاريخ « النظري » . فهذه القطيعة (التي تسمح لنا على هذا النحو ، بحل مسألة تقسيم تاريخ المعرفة الى فترات) تتطابق مع هذه **الحادثة النظرية** ، التي هي ثورة الاشكالية التي أقامها ماركس ، في علم التاريخ ، وفي الفلسفة . وانه لقليل الاهمية ، أن تمر هذه المحادثة كلها ، أو جزء منها ، دون أن يتناولها الادراك ؛ وأن يتطلب الامر **زمانا** ، لكي تشعرنا هذه الثورة النظرية بنتائجها كلها ؛ وانها خضعت الى كبت لا يمكن تصديق حدوثه في تاريخ الافكار المرئي ؛ فالحادثة حدثت، والقطيعة حدثت ، والتاريخ الذي نشأ منهما ، حفر طريقه السردابي تحت التاريخ الرسمي؛ « فما حفر بعناية وراءه خلد مسن ! » ويوما ما،سيصبح تاريخ الافكار الرسمي متأخرا عن التاريخ ؛ وحينما يعرف ذلك ، سيكون

ذاته الاوان ، ما لم يأخذ على عاتقه التعرف النظري لهذه الحادثة ، ويستخلص منهـا نتائجها .

وبالضبط ، يبين لنا انغلز الجانب الاخر من هذه الثورة ؛ وهو انهماك من يحيونها **في انكارها** ؛ « فقد ظل بريستلي الكهل يقسم حتى مماته بالفلوجستيك ؛ ولم يشأ أن يعرف شيئا عن الاوكسيجين » ؛ وهذا لانه كان متمسكا ـ شأنه شأن سميث وريكاردو ـ **بنظام الافكار القائمـة** ؛ رافضا أن يضع موضع السؤال الاشكالية النظرية ، التي كان على الكشف الجديد أن ينفصل عنهـا(١) . واذا استطعت أن أقدم هذا الحد عن **الاشكالية النظرية** ؛ فقد كان ذلك بتقديمي اسما ما (هو مفهوم ما)، لما **يقوله** لنا انغلز ؛ فانغلز يلخص في الواقع ، اعادة وضع النظرية القديمة موضع التساؤل النقدي ، وانشاء النظرية الجديدة ، في فعل **يطرح** به ما كان سابقا معطى على أنه **حل** ، طرح المسألة . وهذا ليس شيئا آخر غير نظرية ماركس ذاته ، في الفصل الشهير عن الاجر (الجزء الثاني ، ص ٢٠٦ وما يليها) . وحينما فحص ماركس ما أتاح للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، تحديد الاجر بقيمة الارزاق الضرورية ؛ وبالتالي ايجاد نتيجة صحيحة وتوليدها ، كتب ما يلي : « لقد **غير** (علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي) **على هذا النحو** ، دون علم منه ، **من مجاله** ؛ باحلاله محل قيمة العمل ، التي ظلت حتى ذلك الحين الموضوع الظاهر لمباحثه ، قيمة

---

(١) ان الامر لا يختلف عن ذلك ، في تاريخ المعرفة ، وفي التاريخ الاجتماعي ، ففيهما نجد أيضا أناسا « لم يتعلموا شيئا ، ولم ينسوا شيئا » ، ولا سيما اذا رأوا التمثيلية من المقصورات الاماميـة .

قوة العمل . . . لقد كانت النتيجة التي انتهى اليها التحليل اذن ، **لا حل المسألة كما بدت عند نقطة الانطلاق ، بل تغيير الحدود فيها** . » هنا أيضا ، نشاهد ما هو مضمون « القلب » ؛ أعني هذا « التغيير في المجال » الذي يشكل شيئا واحدا هو و « تغيير الحدود » ؛ وبالتالي تغيير الاساس النظري الذي نص على **الاسئلة** ، وطرحت **المسائل** ابتداء منه . هنا أيضا ، نشاهد أنه شيء واحد تماما ، أن « نقلب » ، وأن « نضع على رجليه ما كان يمشيء على راسه » ، وأن « نغير المجال » ، وأن « نغير حدود المسألة » ؛ انه تحويل واحد ووحيد ، يؤثر في البنية الخاصة للنظرية الاساسية ، التي تطرح ابتداء منها ، كل مسألة في حدود النظرية الجديدة ، ومجالها . ان تغيير الاساس النظري ، هو اذن **تغيير الاشكالية** النظرية ؛ اذا صح أن نظرية علم ما ، ليست في لحظة معينة من تاريخها الا **الرحم النظري لنموذج الاسئلة** ، الذي يطرحه العلم على موضوعه ، ـ اذا صح انه يظهر يقينا ، بظهور نظرية جديدة أساسية ، في عالم المعرفة ، نحو عضوي جديد في طرح الاسئلة على الموضوع ، وفي طرح المسائل ، وفي توليد اجابات جديدة ، نتيجة لذلك . وقد كتب انغلز ، وهو يتكلم على **السؤال** الذي طرحه ريكاردو وسميث عن الاجر ، ما يلي : **ان السؤال ، وقد طرح على هذه الصورة ، أصبح غير قابل للحل . لقد طرحه ماركس في حدود صحيحة ؛ ومن أجل هذا قد قدم له جوابه . »** (المصدر المذكور ، ص ٢٣) . ان هذا **الطرح الصحيح** للمسألة ، ليس وليد الصدفة ؛ فهو خلافا لذلك ، **وليد نظرية جديدة** ، هي منظومة طرح المسائل ، في صورة صحيحة ، ـ أي وليد اشكالية جديدة . واذن ،

فكل نظرية هي اشكالية في جوهرها ، أي القالب النظري المنظومي لطرح كل مسألة تتعلق بموضوع النظرية .

٤) بيد أن نص انغلز يتضمن شيئا ما زائدا . انه يتضمن الفكرة القائلة ان الحقيقة ، أي الواقعة الجديدة ، وبهذا الصدد وجود فضل القيمة ، لا يرتد الى « **مجرد ملاحظة واقعة اقتصادية** » ؛ بل انه خلافا لذلك ، واقعة خصص لهـا أن تقلب الاقتصاد بكامله ، وأن تقدم فهما « **لجملة الانتاج الرأسمالي** » . واذن ، ليس كشف ماركس اشكالية ذاتية (مجرد نحو في التوجه بالسؤال الى حقبقة معينة ، وتغييرا في « وجهة النظر » ، ذاتيين خالصين) ؛ فارتباطا بتحويل الرحم النظري لطرح كل مسألةتتعلقبالموضوع ، يتعلقهذا الكشف **بواقعالموضوع** ، أعني **تحديده** . ان وضع تحديد الموضوع موضع السؤال ، هو طرح السؤال عن التحديد الفرقي **لجدة الموضوع** ، الذي تتوجه اليه الاشكالية النظرية الجديدة . ففي تاريخ ثورات علم ما ، يرتبط كل قلب للاشكالية النظرية ، بتحويل لتحديد الموضوع ، وبالتالي بفارق محدد في **موضوع** النظرية ذاتها .

هل تراني ذهب الى ابعد من انغلز ، وأنا استخلص هذه النتيجـة الاخيرة ؟ نعم ولا . **لا** ، لان انغلز لا يدخل في اعتباره منظومة الافكار الفلوجستيكية فقط ، التي كانت تحدد قبل لافوازييه طرح كل مسألة ، وبالتالي معنى الحلول المطابقة كلهـا ؛ كذلك كان يدخل في اعتباره منظومة الافكار عند ريكاردو ، حينما لجأ الى الضرورة القصوى ، التي كان ماركس مقسورا عليهـا ، في « **اخضاع نظرية ريكاردو ذاتها عن القيمـة** » (المصدر المذكور ، ص ٢١) . **نعم** ربما ؛ اذا صح ان انغلز ،

وهو ذو النظرة الثاقبة في تحليل هذه الحادثة النظرية ، التي هي ثورة علمية ، لم تكن لديه الجرأة ذاتها ، للتفكير في آثار هذه الثورة **في موضوع** النظرية . وقد استطعنا أن نذكر في هذه النقطة التي هي حساسة جدا لديه ، الالتباسات التي يتضمنها تصوره ؛ أن هذه الالتباسات كلها يمكن أن ترتد الى الخلط الاختباري ، بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي . لقد كان انغلز يخشى كما هو واضح ، أن يفقد الضمانات التي تقدمها له الهوية **الحقيقية** المعلن عنها بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، اذا ما غامر بالخروج من ضروب الامن (الخيالية) التي تمنحها النظرية الاختبارية . لقد كان يجد مشقة في تصور ما كان مع ذلك يقوله في الواقع ، وما كان تاريخ العلوم يبينه له في كل خطوة ؛ نعني أن عملية تكوين المعرفة تمر بالضرورة في التحويل الذي لا ينقطع الذي يتحول به موضوعها (المفهومي) ؛ وان هذا التحول الذي يشكل شيئا واحدا هو وتاريخ المعرفة ، نتيجته بالضبط هي توليد معرفة **جديدة** (موضوع جديد للمعرفة) ، تتعلق دائما **بالموضوع الواقعي** ، الذي تتعمق معرفته تماما ، بتصحيح موضوع المعرفة . وكما قال ذلك ماركس بعمق ، **يبقى** الموضوع **الواقعي** ، الذي يتطلب الامر تحصيل معرفة عنه أو التعمق فيها ، **ماهواياه** ، قبل عملية المعرفة التي تخصه وبعدها (راجع**مدخل عام ٥٧**)؛ فاذا كان اذن المرجع المطلق لعملية المعرفة التي تتعلق به ، ــ كان التعمق في معرفة هذا الموضوع الواقعي يتحقق **بعمل من التحويل النظري** ، يؤثر بالضرورة في **موضوع المعرفة** ؛ لانه لا يتطلع الا اليه . وقد فهم لينين فهما تاما هذا الشرط الجوهري من شروط الممارسة العلمية ، ــ وهذا موضوع من الموضوعات الكبيرة في « المادية والاختبارية النقدية »؛

أعني موضوع التعمق الذي لا ينقطع ، في معرفة الموضوع الواقعي ، بالتصحيح الذي لا ينقطع لموضوع المعرفة . ان هذا التحويل لموضوع المعرفة ، يمكن له أن يعرف صورا مختلفة ؛ فهو قد يكون مستمرا وغير محسوس ، ــ أو قد يكون خلافا لذلك منقطعا وانعكاسيا . فحينما يتطور علم مقرر تماما ، من دون توقف فجائي ، يتخذ تحول موضوع (المعرفة) صورة مستمرة وتقدمية ؛ فتحول الموضوع يجعل «بعض المظاهر الجديدة» في الموضوع مرئية ، وهي **لم تكن قط مرئية** سابقا ؛ وعندئذ ، يصبح الامر بالنسبة الى الموضوع ، ما كان عليه أمر المصورات الجغرافية للمناطق التي ما زالت معرفتها سطحية ، والتي يعمل الجغرافيون في كشفها ؛ ان الفراغات الداخلية تتغطى بالتفاصيل والتحديدات الجديدة ؛ ولكن ، من دون تعديل الحدود العامة ، المعترف بها والمعروفة سابقا للمنطقة . فعلى هذا النحو ، يمكننا مثلا ، أن نتابع بعد ماركس ، البحث المنظم عن الموضوع الذي حدده ماركس . اننا سنربح يقينا تفاصيل جديدة ، بـ « رؤية » ما كنا لا نستطيع سابقا رؤيته ، ــ ولكن في داخل موضوع ستتثبت بنيته بنتائجها ، بدلا من أن تنقلب بها . والامر هو خلاف ذلك ، في الفترات **العصيبة** لتطور علم ما ، حينما تتدخل **انقلابات فجائية** حقيقية للاشكالية النظرية ؛ عندئذ ، يخضع **موضوع** النظرية لانقلاب فجائي مطابق ، لا يتعلق هذه المرة بـ « مظاهر » الموضوع، ولا بتفاصيل بنيته ، فقط ؛ وانما ببنيته ذاتها . وعندئذ ، فان ما أصبح مرئيا ، هو بنية جديدة للموضوع ، هي في هذه النقطة مخالفة للبنية القديمة ، حتى يمكننا أن نتكلم تكلما مشروعا على **موضوع جديد** ؛ فتاريخ الرياضيات منذ بداية القرن التاسع عشر ، حتى أيامنا هذه ، أو تاريخ

الفيزياء الحديثة ، هما تاريخان غنيان بالانقلابات الفجائية التي من هذا النوع . ومن باب اولى ، فالامر يكون هو ذاتـه ، حينمـا ينشأ علـم جديد ، ـ حينما ينفصل عن مجال الايديولوجيا التي ينشق عليهـا في سبيل نشوئه ؛ فهذا « الانفكاك » النظري يثير دائما ، اثارة لا يمكن تجنبها ، تغييرا ثوريا في الاشكالية النظرية ، وتعديلا جذريا كاملا أيضـا ، في **موضوع** النظرية . في هذه الحال ، يمكننا أن نتكلم تماما على **ثورة ما** ، وعلى قفزة كيفية ، وعلى تعديل ، تتعلق **ببنية الموضوع ذاته**(١) . فالموضوع الجديد يمكن له أيضا تماما ، أن يبقى على رابطة معينة مع الموضوع الايديولوجي القديم ؛ أو يمكن له أن يجد فيـه من جديد ، عناصر تمت أيضا الى الموضوع القديم ؛ بيد أن معنى هذه العناصر يتغير **بالبنيـة** الجديدة ، التي تهبها معناها تماما . ويمكن لهذه التشابهات الظاهرة ، المتعلقة بالعناصر المنعزلة ، أن تخدع نظرة سطحية ما تجهل وظيفة البنية في تكوين معنى عناصر موضوع ما ؛ شأنها شأن بعض التشابهات التقنية ، المتعلقة بعناصر منعزلة ، التي بامكانها أن تخدع الشارحين ، الـذين يضعون بنى مختلفة بقـدر اختلاف الرأسمالية

---

(١) هناك مثال صالح على ذلك : كان « موضوع » فرويد موضوعا جديدا بجدة جذرية بالنسبة الى « موضوع » **الايديولوجيا النفسية** أو الفلسفية ، التي كان يأخذ بها أسلافه . كان موضوع فرويد **اللاشعور** ، الذي ليس له أية صلة بموضوعات ضروب علم النفس الحديث كلهـا ، التي كانت متعددة مع ذلك كما نتمنى ! ويمكننا أيضـا أن نتصور ، أن المهمة الاولى لكل نظام جديد ، تقوم على **التفكير** في الفصل النوعي للموضوع الجديد الذي **يكتشفه** ، وعلى تمييزه تمييزا دقيقا من الموضوع القديم ، وعلى بنـاء المفهومات الخاصة المطلوبة من أجل التفكير فيـه . بهذا العمل النظري الاساسي ، يكتسب علم جديد ما ، بالنضال الطويل ، حقه الفعلي في الاستقلال الذاتي .

والاشتراكية المعاصرتين ، تحت مقولة واحدة (مقولـة « المجتمعـات الصناعيـة ») . والحقيقة ، فان هذه الثورة النظرية ، البادية للعيان في القطيعة التي تفصل علما جديدا عن الايديولوجيا التي نشأ منهـا ، تترك دويا عميقا في موضوع النظرية ، الذي أصبح في اللحظة نفسها ايضـا ، مكان اشتعال ثورة ما ، ـ وأصبح تماما **موضوعا جديدا ما** . ان هذا الانقلاب الفجائي في **الموضوع** يمكنه أن يكون ، شأنه شأن الانقلاب الفجائي في الاشكالية المطابقة ، موضوع دراسة ابستمولوجية دقيقـة . وبما أن الاشكالية الجديدة والموضوع الجديد يتكونان بحركة واحدة وحيدة ، لم تكن دراسة هذا الانقلاب الفجائي ، في الواقع ، الا دراسة واحدة وحيدة ، تتعلق بالنظام الذي يفكر في تاريخ صور المعرفة ، وفي آلية انتاجها ؛ أعني الفلسفة .

بهذا نكون ارتددنا الى عتبـة السؤال الذي طرحناه : ما **الموضوع الخاص** بالنظرية الاقتصادية ، التي وضع ماركس أسسها في **رأس المال** ، وما موضوع **رأس المال** ؟ ما الفصل النوعي الذي يفصل موضوع ماركس ، عن موضوع أسلافه ؟

★ ★ ★

٧ ـ موضوع « الاقتصاد السياسي »

لكي نجيب عن السؤال الذي طرحناه ، سنتناول العنوان الفرعي **لرأس المال بحرفيته** ، وهو : « نقد الاقتصاد السياسي » . فاذا كانت النظرة التي نضعها نصب أعيننا صحيحة ، لم يكن من الممكن « لنقد » « الاقتصاد السياسي » أن يعني نقد عدم الدقة هذا ، أو النقطة التفصيلية تلك ، أو تنقيحهما ، في نظام علمي قائم ، ـ ولا من الممكن أن يعني أيضا ، اكمال فجواته وملء فراغاته ، باتباع حركة كشف قد كنا انخرطنا فيها من قبل انخراطا كبيرا . ان « نقد الاقتصاد السياسي » يعني **معارضته** باشكالية جديدة وموضوع جديد ؛ وبالتالي وضع **موضوع** « الاقتصاد السياسي » ذاته موضع السؤال . ولكن ، بما أن « الاقتصاد السياسي » يتحدد على انه « اقتصاد سياسي » بموضوعه ؛ فقد أمكن للنقد الذي سيتناوله ابتداء من موضوع جديد يعارض به ، أن يتناول « الاقتصاد السياسي » في وجوده ذاته . تلكم هي الحال تماما ! فنقد ماركس « للاقتصاد السياسي » لا يمكن أن يضع موضوعه موضع التساؤل من دون أن يضع « الاقتصاد السياسي » ذاته موضع السؤال أيضا ، في ادعاءاته النظرية بالاستقلال الذاتي ، في « التقطيعات » التي يجريها على الواقع الاجتماعي ، لكي يجعل منه نظرا . واذن ، فنقد ماركس « للاقتصاد السياسي » هو نقد جذري تماما ، فهو لا يضع موضوع « الاقتصاد السياسي » فقط موضع السؤال ، وانما **« الاقتصاد السياسي » ذاته بما هو موضوع** . ولكي نعطي هذه النظرية الكسب الذي اتت به جذريتها،

لنقل ان « الاقتصاد السياسي » ليس له ــ في نظر ماركس ــ **كما يتحدد في ادعائه** ، اي حق في الوجود ؛ فاذا لم يمكن أن يكون هناك « اقتصاد سياسي » متصور هذا التصور ، فقد كان ذلك لاسباب ليست من حيث الواقع **بل من حيث المبدأ** .

فاذا كان الامر كذلك تماما ، فهمنا اي سوء تفاهم يفصل ماركس لا عن أسلافه ، أو نقاده ، أو بعض أنصاره ، فقط ؛ بل عن « علماء الاقتصاد » الذين اتوا من بعده ، أيضا . ان سوء التفاهم هذا بسيط ؛ ولكنه غريب في الوقت ذاته . انه بسيط ؛ لان علماء الاقتصاد يعيشون على ادعاء « الاقتصاد السياسي » بالوجود ؛ ولان هذا الادعاء ينزع عنه كل حق في الوجود . وانه غريب ؛ لان النتيجة التي استخلصها ماركس من عدم الوجود المبدئي « للاقتصاد السياسي » هي هذا « الكتاب » الواسع الذي ندعوه **رأس المال** ، والذي يبدو تماما ، أنه لا يتكلم من بدايته الى نهايته ، **الا** على الاقتصاد السياسي .

يجب علينا اذن ، أن ندخل في تفاصيل التدقيقات الضرورية ، ونكثفها شيئا فشيئا ، في العلاقة المحكمة التي توحد بينهما . لكي نستبقها ــ وهذا أمر ضروري لفهمها ــ لنقدم مرتكزا أول . ان ادعاء « الاقتصاد السياسي » بالوجود ، يتبع طبيعة **موضوعه** ، وبالتالي **تعريفه** . ف « الاقتصاد السياسي » يتخذ موضوعا له ، مجال « الوقائع الاقتصادية » ، التي لها في نظره بداهة **الوقائع** ؛ وهي معطيات مطلقة يأخذها كما « تقدم نفسها » ، من دون ان يطالبها بتأدية الحساب عن ذاتها . فرفض ماركس لادعاء « الاقتصاد السياسي » ، يشكل شيئا

واحدا هو ورفض بداهة هذا « المعطى » ، الذي « يتخذه » في الواقع موضوعا ، على نحو تحكمي ، مدعيا أن هذا الموضوع **قد أعطي له** . ان كل محاجة ماركس ، تتناول هذا الموضوع ، وجهته المدعاة بما هو موضوع « معطى » ؛ اذ ان ادعـاء « الاقتصاد السياسي » ليس الا الشعـاع الانعكاسي لادعاء موضوعه بأنه **معطى** له . فحينما طرح ماركس السؤال عن « معطى » الموضوع ، طرح السؤال ذاته عن الموضوعوطبيعته وحدوده، وبالتالي عن مجال وجوده ، لان **الجهـة** التي تفكر بحسبها نظرية ما في موضوعها ، لا تؤثر في طبيعة هذا الموضوع فقط ، بل في موقف مجال وجوده وامتداد هذا المجال ، أيضـا . فلنستعد قضية شهيرة لاسبينوزا، بوصفها مؤشرا ؛ ان بامكاننا ان نقدم ، في تقريب أول ، انه لا يمكن ان يوجد أبدا « اقتصاد سياسي » ، كما لا يوجد علم « نتـائج » بما هو كذلك ؛ اذ ان علم « النتائج » ليس علما ، لانه الجهل بالفعل بـ«مقدماتها»، ــ انه ليس الا ما هو خيالي بالفعل (« الجنس الاول ») . ليس علـم النتائج الا مفعولا ، أي نتاجات لعلم المقدمات ؛ ولكننا اذا افترضنا وجود علم المقدمات هذا ، أصبح علم النتائج (« الجنس الاول ») المزعوم ، معروفا بما هو شيء خيالي ، وبما هو الخيال بالفعل ؛ اذ انه وهو معروف يختفي باختفاء ادعائه ، واختفاء موضوعه . والامر هو كذلك ، في صيغته الاجمالية ، لدى ماركس . فاذا لم يمكن « للاقتصاد السياسي » أن يوجد من أجل ذاته ؛ فهذا لان موضوعه لا يوجد من أجل ذاته ؛ وانه ليس موضوع مفهومه ؛ أو أن مفهومه هو مفهوم موضوع غير مطابق . فالاقتصاد السياسي لا يمكنه ان يوجد ، الا بشرط وجود علم مقدماته أولا ، أو نظرية مفهومه ، اذا فضنا ذلك ، ــ ولكن ، منذ أن تقوم هذه

النظرية ، يختفي عندئذ ادعاء « الاقتصاد السياسي » ، في ما هو اياه ؛ أعني الادعاء الخيالي . من هذه المؤشرات الاختزالية جدا ، يمكننا استخلاص نتيجتين مؤقتتين . فاذا كان « نقد الاقتصاد السياسي » ذاته انشاء **للمفهوم الحقيقي للموضوع** ، الذي يتطلع اليه « الاقتصاد السياسي » الكلاسيكي ، في الخيال من ادعائه ، ــ انشاء ينتج مفهوم الموضوع الجديد ، الذي يعارض به ماركس « الاقتصاد السياسي » ؛ واذا كان فهم **رأس المال** كله معلقا بانشاء مفهوم هذا الموضوع الجديد ؛ كان أولئك الذين بامكانهم ان يقرؤوا **رأس المال** ، من دون أن يبحثوا فيه عن هذا المفهوم ، ومن دون أن يردوا كل شيء الى هذا المفهوم ؛ معرضين بقوة للتعثر ببعض اساءات الفهم أو ببعض الالغاز ؛ لانهم يعيشون في « النتائج » وحدها لاسباب خفية ؛ يعيشون في ما هو خيالي في اقتصاد ما ، قريب منهم بقدر قرب الشمس على مئتي خطوة من « نوع المعرفة الاول » ، ــ قريب منهم تماما بقدر ما هو بعيد عنهم بعدد من الفراسخ لا ينتهي .

ان هذا المرتكز يكفي ليكون مدخلا لتحليلنا . وهاكم الطريقة التي سنوجهه بها ؛ فلكي نتوصل الى تحديد فرقي لموضوع ماركس ، سنتخذ تمهيدا ما منعطفا لنا ؛ أعني تحليل موضوع « الاقتصاد السياسي » ، الذي سيبين لنا ، في قسماته البنيوية ، نموذج الموضوع الذي يرفضه ماركس ، من أجل اقامة موضوعه (أ) . ان نقد مقولات هذا الموضوع ، ستدلنافي ممارسة ماركس النظرية ، على المفهومات الايجابية المكونة لموضوع ماركس (ب) . اننا سنتمكن عندئذ من تحديده ، ومن استخلاص بعض النتائج الخطيرة من هذا التحديد .

أ ـ بنيـةموضوع « الاقتصاد السياسي »

ليست المسألة هنا مسألة معالجة فحص مفصل لنظريات الكلاسيكيين في الاقتصاد السياسي ؛ ومن باب أولى ، لنظريات المحدثين ؛ من أجل أن نستخلص منهـا تحديدا **للموضوع** الذي ترتد اليه ، في ممارستهـا النظرية ؛ حتى لو كانت لا تفكر في هذا الموضوع لذاته(١) . انني أستهدف فقط ، أن أضع المفهومات الاعم ، التي هي قوام **البنية النظرية** (الكامنة) لموضوع « الاقتصاد السياسي » ، في مكانها ؛ فبالنسبة الى ما هو جوهري ، يتعلق هذا التحليل بموضوع « الاقتصاد السياسي » الكلاسيكي (سميث ، ريكـاردو) ؛ بيـد انه لا يقتصر على الصور الكلاسيكيـة « للاقتصاد السياسي » ؛ لان المقولات **النظرية** الاساسية ذاتهـا ، ما زالت في أيامنا هذه ، دعامـة أعمال عدد كبير من علماء الاقتصاد . بهـذه الروح ، اعتقد انه بامكاني ان اتخذ دليلا نظريا اوليا لي ، التعريفات التي اقترحها « المعجم الفلسفي » لأندريه لالاند . ان تغيراتها وتقريباتها ، بل « تفاهتها » ليست دون مزايا ؛ فهي يمكن أن تعد عددا من المؤشرات ، ليس فقط عن رصيد نظري مشترك ، بل أيضا عن امكانات في انكسار المعنى وتشعب أصدائه .

يحدد « معجم لالاند » « الاقتصاد السياسي » ، بقوله : **« انه علم**

---

(١) بصدد النظريات الحديثة ، سنقرأ بفائدة مقال السيد غردولييه ، الجدير بالانتبـاه : « موضوع الانطربولوجيا الاقتصادية ومناهجها » . مجلـة L'homme ، تشرين الاول ١٩٦٥ .

موضوعه معرفة الظواهر ، وتحديد قوانين (اذا اقتضت طبيعة هذه الظواهر ذلك) ، تتعلق بتوزيع الثروات ، وكذلك انتاجها واستهلاكها ، من حيث ارتباط هذه الظواهر بظاهرة التوزيع . وندعو ثروات ، بالمعنى الفني لهذه الكلمة ، كل ما هو قابل للاستعمال » . الجزء الاول ، ص ١٨٧) . وتضع التحديدات المتعاقبة التي يقترحها لالاند ، مفهوم **التوزيع** في المقام الاول ، وهو يستشهد بجيد Gide و سيميان Simiand وكارمن Karmin ، الخ ... ان تحديد شمول الاقتصاد السياسي ، لمجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاك الثلاثة ، قد عاوده الكلاسيكيون ، ولا سيما ساي . ويذكر لالاند ، وهو يتكلم على الانتاج والاستهلاك ، انهما ليسا **« اقتصاديين الا في جانب معين . فاذا أخذناهما في كليتهما ، تضمنا عددا كبيرا من المفهومات الغريبة عن الاقتصاد السياسي ، وهي مفهومات مستعارة بالنسبة الى ما هو من الانتاج ، من** التكنولوجيا والاتنوغرافيا وعلم **العادات . ان الاقتصاد السياسي يعالج الانتاج والاستهلاك ؛ ولكن هذا ضمن الحدود التي يكونان فيها في علاقة بالتوزيع، بصفته سببا أو نتيجة . »**

لنتناول هذا التحديد التخطيطي على أنه الجوهر الأعم « للاقتصاد السياسي » ، ولننظر ما يتضمنه من الناحية **النظرية** ، فيما يتعلق **ببنية** موضوعه .

آ ـ انه يتضمن أولا ، وجود وقائع وظواهر « اقتصادية » موزعة داخل مجال محدد ، له هذه الخاصية في أن يكون **مجالا متسقا** . والمجال وظواهره التي هي قوامه عندما تملؤه هما **معطيان** ؛ أي يمكن أن يتناولهما النظر والملاحظة المباشران ؛ ففهمهما لا يتعلق اذن ببناء مفهومهما النظري

المسبق . وهذا المجال المتسق هو مجال محدد ، تحديداته المختلفة ، الوقائع أو الظواهر الاقتصادية ، هي تحديدات يمكن موازنتها ، **ويمكن قياسها** بدقة كبيرة ، وبالتالي **يمكن اعطاؤها صورة كميـة** ، بفضل اتساق مجال وجودها . واذن ، فكل واقعة اقتصادية واقعة قابلة للقياس في جوهرها . لقد كان هذا من قبل المبدأ الكبير « للاقتصاد » الكلاسيكي ؛ وهو بالضبط النقطة الخطيرة الاولى ، التي ينصب عليها نقد ماركس . لقد كان الخطأ الكبير الذي وقع فيه سميث وريكاردو ، في نظر ماركس ، انهما ضحيا بتحليل الصورة القيمة ، بالنظر الى **كم** القيمة وحده : **« فالقيمة بما هي كم استغرقت انتباههما »** (الجزء الاول ، ص ٨٣ ، الحاشية الاولى) . اما علماء الاقتصاد المحدثون ، فهم في هذه النقطـة ، على الرغم من اختلافاتهم في التصور من شيعة الكلاسيكيين ، حينمـا يأخذون على ماركس ، انه قد انشأ في نظريته ، مفهومات «غيراجرائية»، أي مفهومات تستبعد قياس موضوعاتها ؛ مثل فضل القيمة . بيد أن هذا المأخذ يرتد على أصحابه ؛ لان ماركس يتقبل القياس ويستخدمه ؛ من أجل « الصور المتطورة » لفضل القيمة (الربح ، والدخل ، والفائدة) . فاذا لم يكن فضل القيمة قابلا للقياس ؛ فهذا بالضبط لانه **مفهوم** صوره ، التي هي ذاتها قابلة للقياس . مفهوم تماما أن مجرد هذا التمييز يبدل كل شيء ؛ فالمجال المتسق والمستوي لظواهر الاقتصاد السياسي ، لم يعد حينذاك مجرد **معطى** ؛ لانه يتطلب طرح **مفهومه** ، أي تحديد الشروط والحدود التي تسمح بعد بعض الظواهر متسقة ، وبالتالي قابلة للقياس . لنذكر مجرد ذكر هذا الفارق ؛ ــ ولكن ، دون أن ننسى ، ان الاقتصـاد السياسي الحديث يبقى مخلصا للتقليد « الكمي » الاختباري ، الذي

يأخذ به الكلاسيكيون ؛ اذا صح أنه لا يعرف الا الوقائع « القابلة للقياس »؛ اذا ما عاودنا الاخذ بكلمة أ. مارشال .

ب ــ ومع ذلك ، ليس هذا التصور الاختباري الوضعي ، في فهم الوقائع الاقتصادية ، « تافها » بالقدر الذي يبدو عليه . انني اتكلم هنا على « تفاهة » المجال **المستوي** لظواهره . واذا كان هذا المجال المتسق لا يحيلنا الى عمق مفهومه ، فهو يحيلنا مع ذلك ، الى عالم معين ، خارج عن مستواه الخاص ، ويضمن الدور النظري في دعمه في الوجود وتأسيسه . ان المجال المتسق للظواهر الاقتصادية ، يتضمن علاقة محددة بعالم **البشر** الذين ينتجون ويوزعون ويتلقون ويستهلكون . تلكم هي الملابسة النظرية الثانية لموضوع « الاقتصاد السياسي » . هذه الملابسة ليست دائما مرئية بقدر ما هي كذلك لدى سميث وريكاردو ؛ فهي قد تبقى كامنة ، ولا يمكن « للاقتصاد » أن يصوغها قضية فكرية على نحو مباشر ؛ فهي ليست أقل من ذلك جوهرية لبنية موضوعها . ف « الاقتصاد السياسي » يرد الوقائع الاقتصادية الى **حاجات الذوات** الانسانية (أو الى « نفعها ») ، كما يردها الى أصولها . انه اذن ينزع الى رد قيم المبادلة الى قيم الاستعمال ؛ والى رد هذه القيم الاخيرة (« الثروات » اذا شئنا أن نعاود الاخذ بتعبير « الاقتصاد الكلاسيكي »)، الى حاجات البشر . وهذا أيضا ما تذهب اليه خاطرة ف. سيميان (التي استشهد بها لالاند) التالية : « **بأي شيء تكون ظاهرة ما اقتصادية ؟ بدلا من أن نحدد هذه الظاهرة بالنظر الى الثروات (الحد الكلاسيكي في العرف الفرنسي ، ولكنه ليس أفضل) ، فقد يبدو لي من الافضل ، أن أتبع علماء الاقتصاد المحدثين ، الذين يتخذون من ارضاء الحاجات المادية مفهوما مركزيا .** » (لالاند ، الجزء الاول ، ص ١٨٨) . لقد أخطأ سيميان

في تقديم طلبه على أنه شيء جديد ؛ فتحديده يقتصر على أن يردد التحديد الكلاسيكي ، واضعا على المسرح ، وراء البشر وحاجاتهم ، **وظيفتهم النظرية بماهم ذوات** الظواهر الاقتصادية .

ان هذا يعني ، أن « الاقتصاد الكلاسيكي » لا يمكنه أن يفكر في الوقائع الاقتصادية ، وكأنها تمت الى المجال المتسق لوضعيتها وقابليتها للقياس ، الا بشرط قيام **انطربولوجيا ساذجة** ، تقيم الافعال كلها ، التي تنتج بها الموضوعات الاقتصادية وتوزع وتتلقى وتستهلك ، على أساس من الذوات الاقتصادية وحاجاتها . وقد قدم هيغل لنا المفهوم الفلسفي عن وحدة هذه الانطربولوجيا الساذجة والظواهر الاقتصادية ، في تعبيره الشهير **« دائرة الحاجات »** أو « المجتمع المدني » المتميز عن المجتمع السياسي . ففي مفهوم دائرة الحاجات ، قد فكرت في الوقائع الاقتصادية في ماهيتها الاقتصادية ، وكأنها قائمة على أساس من الذوات الانسانية ، الواقعة فريسة « لحاجتها » ؛ أعني على أساس من **الانسان الاقتصادي** ، الذي هو أيضا ، معطى ، (مرئي وتمكن ملاحظته) . واذن ، يعتمد المجال الوضعي المتسق للوقائع الاقتصادية التي يمكن قياسها ، على عالم من الذوات ، تهدف فعاليتهم بما هم ذوات منتجة في تقسيم العمل ، وتؤدي الى انتاج موضوعات استهلاكية الغاية منها ارضاء هؤلاء الذوات ذوي الحاجات هم ذاتهم . واذن ، فالذوات بما هم ذوات ذوو حاجات ، يتحملون فعالية بعض الذوات من حيث هم منتجون لقيم الاستعمال ، ومتبادلون للسلع ، ومستهلكون لقيم الاستعمال . وعلى هذا النحو ، يقوم مجال الظواهر الاقتصادية ، في أصله كما في غايته ، على أساس من جملة الذوات الانسانية ، الذين تحددهم حاجاتهم على أنهم ذوات اقتصادية .

واذن، فالبنية النظرية الخاصة بـ «الاقتصاد السياسي» تتعلق على اقامة علاقة تلقائية ومباشرة بين مجـال متسق من الظواهر المعطـاة ، وانطربولوجيا ايديولوجية تقيم الصفـة الاقتصادية لظواهر مجالها ، على أسـاس من الانسان الذي هو ذات لها حاجات (معطى الانسان الاقتصادي) .

لننظر الى هذا من مكان أقرب . لقد كنا نتكلم على مجال متسق من الوقائع أو الظواهر **الاقتصادية المعينة** . وها نحن أولاء نكتشف وراء هذا المعطى ، عالما من الذوات البشرية المعينة ، الضرورية من أجل الامساك به في الوجود . ان المعطى الاول هو اذن معطى خاطىء ؛ أو انه بالاحرى معطى تماما ، معطى **تقدمـه** هذه الانطربولوجيا المعطاة هي ذاتهـا . انها هي ، وهي وحدها ، التي تسمح بالوقائع ، بأن تعلن عن الظواهر المجمعة في مجال « الاقتصاد السياسي » ، **بأنها اقتصادية** ؛ فهي اقتصادية من حيث هي نتائج (مباشرة أو « تقوم بينها الوسائط » في كثير أو قليل) **لحاجات** الذوات الانسانية ؛ وبالاختصار لما يجعل الانسان ذاتا لها **حاجات** (انسانا اقتصاديا) ، الى جانب كونه ذا طبيعة عاقلة (حيوانا عاقلا) وثرثارة (حيوانا ثرثارا) وضاحكة (حيوانا ضاحكا) وسياسية (حيوانا سياسيا) واخلاقية ودينية . ان حاجة (الذات الانسانية) هي التي تحدد **ما هو اقتصادي** في « الاقتصاد » . واذن ، **فمعطى** المجال المتسق للظواهر الاقتصادية ، قد أعطـته لنا على انه **اقتصادي** ، هذه الانطربولوجيـا الصامتة . ولكننا اذا نظرنا عندئذ الى هذه الانطربولوجيا من قرب ، وجدنا ان هذه الانطربولوجيا « المعطية » هي المعطى المطلق ، بالمعنى القوي للكلمة ! على أن لا نحال الى الله على الاقل ، من أجل تأسيسه ؛ أي الى « المعطى »

الذي يعطي ذاته بذاته ، أي سبب ذاته : « الله المعطى » . لندع هذه النقطة ، حيث نرى بما فيه الكفاية ، انه ما من معطى أبدا على مقدمة مسرح البداهات ، الا اذا قدمته ايديولوجيا معطية ما ، تقف في الخلف ، وليس لدينا أي حساب نسألها عنه ، وهي تعطينا ما تريد . فاذا لم ننظر خلف الستار ، لم نر حركة « عطائها » ؛ فهي تختفي في المعطى ؛ كما يختفي كل عمل في نتاجه . اننا نظارتها ؛ اي متسولوها .

ليس هذا كل شيء ؛ فالانطربولوجيا ذاتها ، التي تمسك على هذا النحو ، مجال الظواهر الاقتصادية ؛ باتاحتها الفرصة للكلام عليها بما هي **اقتصادية** ، تعود الى الظهور فيها ؛ في صور لاحقة أخرى ، بعضها معروف ؛ فاذا استطاع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ان يبدو وكأنه نظام عناية سعيدة ؛ وكأنه اتساق اقتصادي (من الفيزيوقراطيين الى ساي ، بتوسط سميث) ؛ فقد كان هذا باسقاط انطربولوجيته الكامنة ، الصفات الاخلاقية او الدينية ، اسقاطا مباشرا ، في مجال الظواهر الاقتصادية . اننا نجد نموذج التدخل ذاته يعمل في التفاؤلية اللبيرالية البرجوازية ؛ أو في الاحتجاج الاخلاقي لشراح ريكاردو الاشتراكيين ، الذين لم يكف ماركس عن التنازع معهم ؛ فمضمون الانطربولوجيا يتغير ، ولكن الانطربولوجيا الكامنة هي التي تعود أيضا الى الظهور ، في بعض الاساطير التي يلفقها بعض علماء الاقتصاد السياسي المحدثون ، وعلى سبيل المثال ، في مفهومات ملتبسة بقدر التباس « المعقولية » الاقتصادية ، أو « الحد الانسب » ، او « الاستخدام الكامل » ، أو اقتصاد الحاجات ، أي الاقتصاد « الانساني » الخ . . . ان الانطربولوجيا ذاتها ، التي هي في الاساس الاصلي للظواهر الاقتصادية ، حاضرة منذ

أن يصبح الامر متعلقا بتحديد معناها ، أي **غايتهـا** . فالمجال المتسق المعطي للظواهر الاقتصادية ، هو مجال قد أعطته على هذا النحو ، مرتين ، الانطربولوجيا التي تحتويه بين طرفي كلابة الاصول والغايات .

واذا بدت هذه الانطربولوجيا **غائبـة** عن الواقع المباشر للظواهر ذاتهـا ، فقد كان ذلك بين هذين الاثنين من الاصول والغايات ؛ وبفضـل كليتها أيضـا ، التي ليست الا تكرارا . فاذا كانت الذوات جميعا ذوات حاجات متماثلة ، أمكن معالجة آثار هذه الحاجات ، بوضع جملة هؤلاء الذوات بين هلالين ؛ ان كليتهم تنعكس حينذاك في كليـة قوانين آثار حاجات متماثلة ، امكن معالجة آثار هذه الحاجات ، بوضع جملة هؤلاء ادعائه بأنه يعالج في المطلق ، ظواهر اقتصادية ؛ تصدق على صور المجتمع كلهـا ، من ماضية وحاضرة ومقبلة . وهذا الذوق في الخلود الخاطىء ، الذي وجده ماركس لدى الكلاسيكيين ، يمكن أن يأتيهم **سياسيا** من رغبتهم في تخليد عالم الانتاج البرجوازي ؛ وهذا بديهي جدا بالنسبة الى بعضهم : سميث ، ساي ، الخ ... بيد أنه من الممكن أن يأتيهم من علة أخرى ، اقدم من البرجوازية ، تعيش في زمان آخر ؛ أي من علة غير سياسية ، وانما **نظرية** ؛ أعني من النتائج النظرية التي ادخلتها هـذه الانطربولوجيا الصامتة ، التي تختم بنية موضوع « الاقتصاد السياسي » . ان هذه الحال هي دون شك حال ريكاردو ، الذي كان يعرف هو ذاته ، أن البرجوازية قد تكون عاشت زمانها وانقضت ؛ والذي كان يعرف من قبل ، هذا المصير ، في آلية اقتصادها ؛ والذي كان يلقي مع ذلك ، خطاب خلودها ، بصوت مرتفع .

فهل يجب علينا ، أن نذهب في تحليلنا لبنية موضوع « الاقتصاد السياسي » ، أبعد من هذه الوحدة الوظيفية ، القائمة بين المجال المتسق للظواهر الاقتصادية المعطاة ومجال الانطربولوجيا الكامنة ؛ وأن نظهر بداهة الافتراضات المسبقة ، أعني المفهومات النظرية (الفلسفية) ، التي تدعم هذه الوحدة ، بعلاقاتها النوعية ؟ اننا قد نجد أنفسنا حينذاك ، امام مفهومات فلسفية أساسية جدا ، مثل : المعطى ، الذات ، الاصل ، الغاية ، النظام ؛ ـ وامام علاقات مثل علاقة السببية ذات الاتجاه الوحيد والغائية . انها مفهومات كثيرة قد تستحق تحليلا مفصلا يبين الدور الذي هي مقسورة على القيام به في الاخراج المسرحي « للاقتصاد السياسي » . بيد أن هذا قد يجرنا بعيدا كثيرا جدا ، ـ واننا سنجدها فضلا عن ذلك ، بوجهها الآخر ، حينما نرى ماركس يتخلص منها ، أو يحدد لها أدوارا أخرى مخالفة تماما .

★ ★ ★

٨ ــ نقــد ماركس

يرفض ماركس في وقت واحد ، التصور الوضعي عن المجال المتسق للظواهر الاقتصادية المعطاة ، ــ والانطربولوجيا الايديولوجية للانسان الاقتصادي (وغيرها) ، التي هي دعامة لهــا . انه يرفض اذن ، برفضه هذه الوحدة ، بنية موضوع « الاقتصاد السياسي » ذاتها .

فلننظر أولا ، ما مصير **الانطربولوجيا الكلاسيكية** في مؤلف ماركس . من أجل هذه الغاية ، سوف نتصفح بسرعة ، المناطق الكبيرة في «المجال» الاقتصادي ؛ وهي : الاستهلاك والتوزيع والانتاج ، ــ لكي نرى المكان **النظري** الذي يمكن أن تحتله بعض المفهومات الانطربولوجية .

آ ــ الاستهلاك

يمكننا أن نبدأ **بالاستهلاك** ، الذي يبدو أن الانطرولوجيا تهتم به ، لانه يجعل مفهوم « **الحاجات** » الانسانية سببا . بيد أن ماركس بين في « **مدخل عام ٥٧** » ، أنه ليس بالامكان تحديد الحاجات الاقتصادية تحديدا وحيد الخط ، بردها الى « الطبيعة الانسانية » للذوات الاقتصادية . فالاستهلاك في الواقع استهلاكان : انه يشمل تماما **ما يستهلكه افراد** الناس في مجتمع معين ؛ ولكنه يشمل أيضــا **الاستهلاك المنتج** ، الذي لا بد من تحديده بأنه الاستهلاك الذي يفي بحاجات الانتاج ، في سبيل تكريس الاستعمال الكلي لمفهوم الحاجة . ان هــذا الاستهــلاك الاخير يشمل : « موضوعات » الانتاج (المواد الخام أو المواد الاولية التي هي نتيجة عمل تحويل المواد الخام) ، وأدوات الانتاج (الادوات ، والآلات ،

الخ ...) الضرورية للانتاج . واذن ، يتعلق جزء كامل من الاستهلاك ، تعلقا مباشرا وحاسما ، بالانتاج ذاته . واذن ، يكون جزء كامل من الانتاج مخصصا لاتاحة تجديد انتاج شروط الانتاج ، تجديدا بسيطا او موسعا ، لا لارضاء حاجات الافراد . من هذه الملاحظة ، استخلص ماركس تمييزين جوهريين باطلاق ، غائبين عن ساحة « الاقتصاد السياسي الكلاسيكي » : التمييز بين **رأس المال الثابت ورأس المال المتحول** ، والتمييز بين « قطاعين » من الانتاج : « القطاع » الاول ، وهو مخصص لتجديد انتاج شروط الانتاج على اساس بسيط او موسع ؛ و « القطاع » الثاني ، وهو مخصص لانتاج اشياء الاستهلاك الفردي . والتناسب القائم بين هذين « القطاعين » تتحكم به **بنية** الانتاج ، التي تتدخل تدخلا مباشرا ، لتحديد طبيعة جزء كامل من قيم الاستعمال وكتلته ، هذه القيم التي لا تدخل ابدا في نطاق استهلاك الحاجات ؛ وانما تدخل فقط في الانتاج ذاته . ان هذا الكشف يقوم بدور جوهري ، في نظرية **تحقيق** القيمة ، في عملية التراكم الرأسمالي ، وفي كل القوانين التي تصدر عنها . وحول هذه النقطة يدور حجاج ماركس الذي لا ينتهي ؛ الذي وجهه الى سميث ، والذي تناوله من جديد عدة مرات في الكتابين الثاني والثالث ، والذي نجد اصداءه ثانية في الانتقادات التي وجهها لينين الى الشعبيين ، والى زعيمهم عالم الاقتصاد « الرومنطيقي » سيسموندي(١) .

---

(١) انني أشير الى أنه قد يستهوي النفس ـ وهذا أمر ليس بامكاني أن أقوم به هنا ـ ان ندرس انتقادات ماركس الطويلة هذه ، لكي نرى من جهة ، بأي شيء يتميز ماركس من سميث ، في هذه النقطة الرئيسية ؛ ولكي نرى من جهة أخرى ، =

ومع ذلك ، فهذا التمييز لا يحسم الاسئلة كلهـا . فاذا صح أن « حاجات » الانتاج تفلت من كل تحديد انطربولوجي ؛ بقي أن جزءا من المنتجات ، يستهلكه الافراد الذين يرضون به « حاجاتهم » . ولكننا نرى الانطربولوجيا ، في ادعاءاتها النظرية ، يهزها هنا أيضا تحليل ماركس . فهذه « الحاجات » لا يحددها ماركس فقط بصراحة على أنها « تاريخية »، وليست معطيات مطلقـة (**بؤس الفلسفة** ، الطبعات الاجتماعية ، ص ٥٢ ـ ٥٣ ؛ **رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ١٧٤ ، ٢٢٨ ؛ الجزء الثامن ، ص ٢٣٥ ؛ الخ ...) ، بل لقد عرفت أيضا وعلى الخصوص ، بأنهـا مشروطة بكونها « تقبل الحل » ، في وظيفتها الاقتصادية بما هي حاجات (الجزء السادس ، ص ١٩٦ ، ٢٠٧) . فالحاجات التي تقوم بدور اقتصادي ، هي وحدها الحاجات التي يمكن ارضاؤها اقتصاديا ؛ وهذه الحجات ليست محددة بالطبيعة الانسانية عموما ؛ بل بالقدرة على الشراء

=

كيف وأين يحصر اختلافه الجوهري ؛ أي لكي نرى كيف يشرح « **نظرة** » سميث « **الخاطئة** » و « **عماه** » و « **غلطه** » و « **نسيانه** » الذي لا يصدق ، التي هي في أصل « المعتقد المحال » ، الذي يسود الاقتصاد الحديث كله ؛ ولكي نرى في نهاية الامر ، لماذا شعر ماركس بالحاجة الى معاودة البدء بهذا النقد أربع أو خمس مرات ، كما لو كان لا يصل به الى نتيجة . وقد نجد بين بعض النتائج الاخرى ، الملائمة من الناحية الابستمولوجية ، أن « نظرة » سميث « الخاطئة العظيمة » ، هي في علاقة مباشرة **بالنظرة التي تنفي ما عداها ، والتي يأخذ بها الرأسمالي الفردي** ؛ والتي تأخذ بها بالتالي ، الذوات الاقتصادية ، المعدودة خارج **الكل** ، مثل الذوات الاخيرة للعملية الاجمالية . وبكلمة أخرى ، قد نجد من جديد ، الحضور الذي يحدد **الايديولوجيا الانطربولوجية** ، في صورةتجوعها المباشر (المراجع الاساسية : **رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ١٧٥ ـ ٢١٠ ؛ الجزء الخامس ، ص ١٥ ـ ٨٥ ؛ الجزء الثامن ، ص ٢١٠ ـ ٢٢٨ ؛ **المذاهب** ، الجزء الاول، ص ١٩٧ ـ ٢١٨ ؛ الخ ... ! .

اي بمستوى الدخول التي يتمتع بهـا الافراد وبطبيعة المنتجات الجاهزة التي هي في فترة معطاة نتيجة القدرات التقنية للانتاج . فتحديد حاجات الافراد بصور الانتاج ، يمضي ابعد أيضا ؛ لان الانتاج لا ينتج فقط وسائل محددة من الاستهلاك (قيم الاستعمال) ؛ بل ينتج أيضـا ، نمط استهلاكها ، وحتى الرغبة في هذه المنتجات (**مدخل عام ٥٧** ، ص ١٥٧) . وبعبارة أخرى ، يحيلنا الاستهلاك الفردي ذاته ، الذي يربط بالظاهر ربطا مباشرا ، قيـم الاستعمال والحاجات (ويبـدو بالتالي مظهرا كل حق باقامـة انطربولوجيا ما ، حتى لو كانت مصطبغة بالتاريخية) ، الى قدرات الانتاج التقنية (على مستوى **قوى الانتـاج**) ، من ناحية أولى ؛ والى **علاقات الانتـاج الاجتماعية** ، التي تثبت توزيع الدخول (صور توزيع فضـل القيمة والاجر) ، من ناحية أخرى . بهذه النقطـة الاخيرة ، نرتد الى توزع الناس في **طبقات اجتماعية** ، وصيرورتهم حينذاك ، « الذوات » « الحقيقـة » (بقدر ما نستطيع استخدام هذا الحد) لعملية الانتـاج . وعندئذ ، فان العلاقة المباشرة « للحاجات » المحددة هذا التحديد بأساس انطربولوجي ، تصبح أسطورية خالصة ؛ أو انه يجب علينا بالاحرى ، أن نقلب نظام الاشياء ؛ وان نقول ان فكرة انطربولوجيا ما ، تمر ـ اذا كانت ممكنة ـ في أخذ التحديد الاقتصادي (لا الانطربولوجي) لهذه « الحاجات » مأخذا لاعتبار . ان هذه الحاجات تخضع لتحديد **بنيوي** مزدوج ، وليس تحديدا انطربولوجيا على الاطلاق ؛ تحديد يوزع المنتجات على « القطاع الاول » و « القطاع الثاني » ؛ وتحديد يعين للحاجات مضمونها ومعناها (بنية علاقة قوى الانتاج بعلاقات الانتاج) . واذن ،

فهذه النظرية ترفض ان يكون للانطربولوجيا الكلاسيكية دورها المؤسس لما هو اقتصـــادي .

ب ـ التوزيـــع

بما أن التوزيع قد بدا لنا وكأنه عامل جوهري في تحديد الحاجات ، ـ الى جانب الانتـــاج ؛ فلننظر ما هو الامر بصدد هذه المقولة الجديدة . ان التوزيع يبدو هو أيضـــا ، في مظهر مزدوج ؛ فهو ليس فقط توزيعا للدخول (التي تحيل الى علاقات الانتاج) ، بل انه أيضا توزيع لقيـــم الاستعمال ، التي تنتجها عملية الانتاج . ولكننا نعلم ، ان ضمن قيـــم الاستعمال هذه ، تمثل منتجات « القطاع الاول » ، أو وسائل الانتاج ، ـ ومنتجات « القطاع الثاني » ، أو وسائل الاستهلاك . ان منتجـــات « القطاع الثاني » تبدل بدخول الافراد ، واذن تبعا لدخولهم ، واذن تبعا لتوزعها ، واذن تبعا للتوزع الاول . أما منتجات « القطاع الاول » ، أي وسائل الانتاج ، المخصصة لاعادة انتاج شروط الانتاج ، فهي لم تبدل بالدخول ، وانما تبودلت مباشرة بين مالكي وسائل الانتاج (انهـــا نتيجة الرسوم التخطيطية لتحقق « الكتاب الثاني ») ؛ اعني أنها تبودلت بين أعضاء الطبقة الرأسمالية ، الذين يتحكمون باحتكار وسائل الانتاج . فوراء توزيع قيم الاستعمال ، يرتسم على هذا النحو توزيع آخر ؛ أعني توزع الناس في طبقات اجتماعية تمارس وظيفة ما في عملية الانتاج .

« يبدو التوزيع في تصوره الاكثر ابتذالا ، توزيعا للمنتجات ؛ وعلى هذا النحو ، يبدو اكثر ابتعادا عن الانتاج ، ومستقلا عنه ؛ ان صح القول . ولكنه قبل أن يصبح توزيعا للمنتجات ، يكون : أولا ، توزيعا لادوات الانتاج ؛ وثانيا ، توزيعا لاعضاء المجتمع

على أنواع الانتاج المختلفة (اخضاعا للافراد لعلاقات انتاج محددة) ؛ **وهذا تحديد آخر للعلاقة ذاتها** . فتوزيع المنتجات ليس ـ كما هو واضح ـ الا نتيجة هذا التوزيع ، المتضمن في العملية نفسها ؛ وهو يحدد بنيـة الانتاج . » (ماركس : **مدخل عام ٥٧** ، الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦١) .

واذن ، فنحن محالون الى **علاقات** الانتاج ، والى **الانتاج** ذاته ، في كلتا الحالتين ؛ بتوزيع الدخول ، وبتوزيع وسائل الاستهلاك ووسائل الانتاج ، الذي هو مؤشر توزيع أعضاء المجتمع على الطبقات المتمايزة .

واذن ، فالفحص عن المقولات التي كانت تبدو منذ اول نظرة وكأنها تستلزم التدخل النظري من انطربولوجيا الانسان الاقتصادي ؛ والتي كانت تقدر ـ لهذا السبب ـ أن تقدم مظهر أساس له ، قد ولد هـذه النتيجة المزدوجة : أولا ، اختفاء الانطربولوجيا التي كفت عن أن تقوم بدورها التأسيسي (تحديد ما هو اقتصادي بما هو كذلك ، وتحديد « ذوات » الاقتصاد) . « فالمجال المستوي » للظواهر الاقتصادية لم يعد مبطنا بالمجال الانطربولوجي لوجود الذوات الانسانية ؛ ثانيـا ، احالة ما هو اقتصادي ، أعني **الانتـاج** ، الاحالة الضرورية المتضمنة في تحليل الاستهلاك والتوزيع ، بدلا من تحديده تحديدا حقيقيا . ارتباطا بهذا ، يبدو لنا هذا التعمق النظري تحويلا في مجال الظواهر الاقتصادية؛ أن صورة جديدة تحل محل « مجالها المستوي » المتسق القديم ؛ حيث نفكر في « الظواهر » الاقتصادية ، وهي خاضعة لـ « **علاقات الانتـاج** التي تحددها .

علينا أن نتعرف نظرية اساسية من نظريات ماركس ، في ثانية هاتين

النتيجتين : **ان الانتاج هو** الذي يوجه الاستهلاك والتوزيع ؛ وليس العكس. وكثيرا ما يحدث ، أن نرى كشف ماركس كله ، يرتد الى هذه النظرية الاساسية ، والى نتائجها .

ومع هذا ، فهذا « الرد » يتعثر بصعوبة صغيرة ؛ فهذا الكشف يرجع من قبل الى « الفيزيوقراطيين » ، وقد أعطاه ريكاردو ، اقتصادي « الانتاج بامتياز » (ماركس) ، صورة تنظيمية . والحقيقة ، أن ريكاردو قد أعلن عن أولية الانتاج على التوزيع والاستهلاك . بل يجب علينا أن نمضي أبعد أيضا ، وان نعترف كما اعترف ماركس في « مقدمة عام ٥٧ »، بأنه اذا كان ريكاردو قد أكد أن التوزيع هو قوام الموضوع الخاص بـ « الاقتصاد السياسي » ، فقد كان هذا لانه كان يلمح الى ما يخص من التوزيع ، توزع فواعل الانتاج ، على الطبقات الاجتماعية (**مدخل عام ٥٧** ، الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦٠ ــ ١٦١) . ومع ذلك ، يجب علينا هنا أيضا ، أن نطبق على ريكاردو ، ما قاله ماركس عنه ، وهو في معرض الحديث عن فضل القيمة . لقد قدم ريكاردو الاشارات الخارجية كلها لتعرف حقيقة فضل القيمة ، ــ بيد أنه لم يكف عن الكلام عليه في انواع الربح والدخل والفائدة ، أي في مفهومات أخرى غير مفهومه . وعلى النحو ذاته ، يقدم ريكاردو الاشارات الخارجية كلها لتعرف وجود علاقات الانتاج ، ــ ولكنه يكف مع ذلك عن الكلام عليه ، في انواع التوزيع وحده للدخول والمنتجات ، ــ واذن ، من دون أن يولد **مفهومه** . فحينما يتطلب الامر مجرد توحيد **وجود** حقيقة ما مع صورتها التنكرية ، قلمايهم أن تدل الكلمة أو الكلمات على مفهومات غير مطابقة . وهذا ما اتاح لماركس ، أن يترجم في قراءة استبدالية مباشرة ، لغة سلفه ؛ وان يلفظ كلمة

فضل القيمة ، حيث كان ريكاردو يلفظ كلمةربح ؛ أو كلمة **علاقات الانتاج**، حيث كان ريكاردو يلفظ كلمة الدخول . ان كل شيء يمضي على ما يرام ، ما دام الامر لا يتطلب غير تعيين وجود ما ؛ اذ يكفي أن نصحح كلمة ما ، حتى ندعو الشيء باسمه . بيد أن الامر حينما يتطلب نتائج نظرية تنشأ عن هذا التنكر ، تغدو القضية جدية على نحو آخر ؛ لان هذه الكلمة تقوم عندئذ بدور مفهوم ما ، يؤدي عدم تطابقه او غيابه الى نتائج نظرية خطيرة ، قد يعترف بهـا الكاتب موضوع الحديث (كما هو حال ريكاردو في التناقضات التي يتعثر بهـا) ، أو لا يعترف . عندئذ ، قد يخطر للمرء ، أن ما يتخذه على أنه تنكر حقيقة ما ، في كلمة غير مضبوطة ، انما هو تنكر لتنكر آخر ؛ أعني تنكر الوظيفة النظرية للمفهومات ، في كلمة ما . بهذا الشرط ، يمكن لتغيرات المصطلحات ، أن تكون المؤشر الحقيقي لتغير واقع في الاشكالية والموضوع . ومع ذلك ، فكل شيء يجري كما لو كان ماركس قد قسم عمله الخاص . فمن ناحية ، يكتفي بأن يقوم بقراءة استبدالية يقرأ بهـا أسلافه ؛ وفي هذا اشارة الى « كرامة خلق » (انغلز) ، تجعله دائما يحسب ديونه الكثيرة جدا ، ويعالج من الناحية العملية « المنتجين » معالجة « المكتشفين » . بيد أن ماركس يبدو عديم الشفقة من ناحية أخرى ، ولو في أنحاء متفرقة ، تجاه النتائج النظرية التي استخلصها أسلافه ، من عماهم عن المعنى المفهومي للحقائق التي انتجوها . فحينما ينقد ماركس بالقساوة المتناهية ، سميث أو ريكاردو ، لانهما لم يعرفا كيف يميزان فضل القيمـة من صورة وجوده؛ فهو يأخذ عليهما بالفعل ، انهما لم يخلعا على الحقيقة التي استطاعا أن « ينتجاها » ، **مفهومهما** . اننا نرى عندئذ بوضوح ، أن مجرد « حذف »

كلمة ما ، هو في الواقع غياب **مفهوم** ما ؛ لان حضور مفهوم ما ، او غيابه ، يقرر مصير سلسلة كاملة من النتائج النظرية . وذاكم ما يوضح لنا ، مقابل ذلك ، نتائج غياب الكلمة على النظرية ، التي « تتضمن » هـذا الغياب ؛ فغياب « كلمـة » ما منها ، هو حضور **مفهوم آخر** فيهـا . وبعبارة اخرى ، ان من يعتقد ، أن ما عليه الا أن يقيم « كلمـة » غائبة من قول ريكاردو ، يتعرض للوقوع في الضلال ، بصدد المضمون المفهومي لهذا الغياب ؛ فيحيل مفهومات ريكاردو ذاتها ، الى مجرد « كلمـات » . في هذه الخطوة التي تخطوها التوحيدات الخاطئة (من اعتقاد بأننـا نقتصر على اقامة كلمة ما عند انشاء مفهوم ما ؛ واعتقاد بأن مفهومات ريكاردو ليست غير كلمات) ، يجب علينا أن نبحث عن المسوغ الذي مكن ماركس ، في وقت واحد ، من تمجيد كشوف أسلافه ، حيث لم يفعلوا غالبا غير « الانتـاج » دون « الكشف » ، ـ ونقدهم نقدا فظا شديدا ، على النتائج النظرية ، التي استخلصوها منها مع ذلك مجرد استخلاص . لقد كان يتوجب علي أن أدخل في هذه التفاصيل ، لكي اضع معنى هذا الحكم الذي اصدره ماركس ، في موضعه .

« ان ريكاردو ـ الذي كان يهمه ان يتصور الانتـاج الحديث ، في بنيته الاجتماعية المحددة ؛ والذي هو اقتصادي الانتاج بامتياز ـ يثبت ، **من أجل هذا السبب** ، ان الانتاج ليس قوام الموضوع الحقيقي للاقتصاد السياسي الحديث ، بل التوزيع . » (**مدخل عام ٥٧** ، الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦١) .

وعبارة « من أجل هذا السبب » تعني :

« ... لقد كان يرى **بالفريزة** ، في صور التوزيع ، أوضح تعبير عن **العلاقات الثابتة ، القائمة بين صانعي الانتاج ، في مجتمع معين** » . (المصدر نفسه ، ص ١٠٦) .

ان هذه « العلاقات الثابتة ، القائمة بين صانعي الانتاج ، في مجتمع معين » هي بالضبط **علاقات الانتاج** ، التي قلب نظر ماركس لها موضوع « الاقتصادالكلاسيكي » ، وقلب مع موضوعه ، علم « الاقتصادالسياسي » بما هو كذلك ؛ لا بصورة استشعار « **غريزي** » ، أي بصورة « المجهول » ، ـ وانما بصورة **المفهوم** ونتائجه .

فما هو خاص بماركس ، ليس في الواقع اثباته ، ولا حتى تبيانه أوليـــة الانتاج (وقد فعل ريكاردو ذلك من قبل ، على طريقته الخاصة) ؛ وانما تطويره **لمفهوم الانتاج** ، بتحديده له موضوعا يختلف اختلافا جذريا ، عن الموضوع الذي حدده المفهوم القديم .

ج ـ الانتـــاج

ان كل انتاج ـ وفقا لرأي ماركس ـ يتميز بعنصرين لايفترقان ، وهمـــا : **حركة العمل** الذي يشرح التحويل الذي يفرضه الانسان على المواد الطبيعية ، ليجعل منها قيم استعمال ؛ **وعلاقات الانتاج الاجتماعية** ؛ التي يتحقق اسلوب العمل هذا وفقا لتحديدها . وسوف نفحص عن هاتين النقطتين بالتتابع : حركة العمل (أ) وعلاقات الانتاج (ب) .

أ ـ حركـــة العمـــل :

ان تحليل حركة العمل تتناول **شروط** الانتاج **المادية** والتقنية .

« ان حركة العمل ... أي الفعالية التي غايتها انتاج قيم الاستعمال ، أي جعل الموضوعات الخارجية متفقة مع الحاجات ، هي الشرط العام للمبادلات المادية التي تنشأ بين الانسان والطبيعة ، وضرورة طبيعية للحيـــاة الانسانية ، مستقلة بهذا بالذات عن

كل صورها الاجتماعية ، بل انها بالاحرى مشتركة بينها جميعا على حد سواء . » (الجزء الاول ، ص ١٨٦) .

ان هذه الحركة ترتد الى امتزاج عناصر بسيطة عددها ثلاثة : « . . . أولا ، فعالية الانسان الشخصية ، او العمل بمعناه الخالص ؛ ثانيا ، الموضوع الذي يفعل فيه العمل ؛ ثالثا ، الوسيلة التي بها يعمل . » (الجزء الاول ، ص ١٨١) . واذن ، يتدخل في حركة العمل انفاق لقوة عمل البشر ، الذين يستخدمون أدوات عمل محددة ، ويحولون **موضوع** العمل (سواء أكان مادة خاما ، أم مادة عمل بها من قبل ، أم مادة أولى) ، الى منتج نافع ، وفقا لقواعد (فنية) مطابقة .

ان هذا التحليل يخرج لنا **صفتين جوهريتين** سنفحص عنهما بالتتابع ، وهما : الطبيعة **المادية** لشروط حركة الانتاج ؛ والدور المسيطر الذي تقوم به **وسائل الانتاج** ، في حركة العمل .

الصفة الاولى . ان كل انفاق منتج لقوة العمل يفترض عند ممارسته شروطا **مادية** ترتد جميعا الى وجود الطبيعة ، سواء أكانت خاما أم كانت معدلة بالفعالية الانسانية . فحينما كتب ماركس « ان العمل هو قبل كل شيء ، عملية تحدث بين الانسان والطبيعة ، عملية يحقق الانسان فيها ، مبادلة المواد مع الطبيعة ، وينظمها ويراقبها بفعاليته الخاصة . . . انه يقوم مقابل الطبيعة بدورقوة من قوى الطبيعة » ، ــ حينما كتب ذلك ، أكد أن تحويل الطبيعة المادية الى منتجات ، وبالتالي ان العمل بما هو آلية مادية ، انما تسيطر عليه قوانين الطبيعة والتكنولوجيا الفيزيائية . ان تحديد حركة العمل بهذه الشروط المادية ، ينفي في مستواه ، كل

نظرية « انسانية » تعد العمل الانساني ابداعا خالصا . اننا نعلم ، ان هذه المثالية لم تبق في حالتها الاسطورية ، وانما سادت في مجال الاقتصاد السياسي ذاته ؛ وانتقلت سيطرتها منه الى الطوبائيات الاقتصادية للاشتراكية العامية ؛ مثلا لدى برودون ، (مشروع المصرف الشعبي) ، ولدى غري ، (« قسائم العمل ») ، وأخيرا في برنامج غوتا ، الذي كان يصرح في اول سطر من سطوره بما يلي :

« ان العمل هو أصل كل ثروة وكل ثقافة » .

والذي رد عليه ماركس بما يلي :

« ليس العمل أصل كل ثروة . فالطبيعة هي أصل قيم الاستعمال (التي هي بالتأكيد كذلك الثروة الحقيقية !) ، بقدر ما هو العمل تماما ، الذي ليس هو ذاته الا التعبير عن قوة طبيعية ما ، اعني قوة عمل الانسان . ان هذه الجملة نجدها مقتطفة في كل الكتب الاولية ؛ وهي ليست صحيحة ، الا اذا اضمرت ، أن العمل سابق على كل الموضوعات والطرائق التي ترافقه . بيد ان برنامجا اشتراكيا لا يمكنه ان يسمح لجمل الانشاء البرجوازية هذه ، بأن تدع **الشروط** التي بامكانها وحدها أن تخلع عليها معنى ، تمر وراء ستار من الصمت . . . فالبرجوازيون لديهم حجج ممتازة تخولهم أن يعزوا الى العمل هذه **القدرة العلوية على الخلق** . . . » (**نقد غوتا** ، الطبعات الاجتماعية ، ص ١٧ ـ ١٨) .

ان هذه الطوبائية هي التي حملت سميث ، وجميع الطوبائيين الذين تبعوه في هذه النقطة ، على أن يحذفوا من المفهومات الاقتصادية ، التمثل الصوري لضرورة اعادة انتاج الشروط المادية لحركة العمل ، على أنها جوهرية في وجود هذه الحركة ؛ وبالتالي جوهرية في صرف النظر عن المادية **الراهنة** التي تتصف بها القوى المنتجة (موضوع العمل ،

وأدوات العمل المادية) ، المتضمنة في كل حركة انتاج (في هذه العلاقة ، يفتقر « الاقتصاد السياسي » الذي أنشأه سميث ، الى نظرية في **اعادة الانتاج** ، لا بد منها لكل نظرية عن الانتاج) . ان هذه المثالية ذاتها عن العمل ، هي التي أتاحت لماركس ، في « مخطوطات عام ٤٤ » ، أن يعلن سميث « لوثر الاقتصاد السياسي الحديث » ؛ لانه عرف كيف يرد كل ثروة (كل قيمة استعمال) الى **العمل** الانساني وحده ؛ وكيف يوطد الاتحاد النظري بين سميث وهيغل ؛ أولهما لانه رد الاقتصاد السياسي كله الى ذاتية العمل ؛ وثانيهما لانه تصور « العمل جوهر الانسان » . وقد انشق ماركس ، في **رأس المال** ، عن مثالية العمل هذه ، بتفكيره في تصور الشروط المادية لكل حركة عمل ، وبتوليده مفهوم **صور الوجود الاقتصادية** لهذه الشروط المادية ؛ نعني التمييزين الحاسمين بين رأس مال ثابت ورأس مال متحول من ناحية ؛ وبين « القطاع الاول » و « القطاع الثاني » في الانتاج ، من ناحية أخرى ؛ بالنسبة الى نمط الانتاج الرأسمالي .

وبامكاننا نقيس في هذا المثال البسيط ، النتائج النظرية والعملية ، التي يثيرها مجرد التفكير في **مفهوم موضوع** التحليل الاقتصادي ، في مجال هذا التحليل بالذات . ويكفي أن يفكر ماركس في حقيقة شروط الانتاج المادية ، وكأنها تمت الى مفهوم الانتاج ؛ لكي يولد في مجال التحليل الاقتصادي ذاته ، مفهومات « اجرائية » اقتصاديا (رأس المال الثابت ، رأس المال المتحول ، القطاع الاول ، القطاع الثاني) ، تقلب نظامه وطبيعته.

فمفهوم موضوعه ليس مفهوما مضادا للاقتصاد ؛ فهو مفهوم انشاء المفهومات الاقتصادية الضرورية لفهم طبيعة الموضوع الاقتصادي ذاته ؛ فالمفهومات الاقتصادية لرأس المال الثابت ورأس المال المتحول و « والقطاع الاول » و « القطاع الثاني » ، ليست الا تحديدا اقتصاديا لمفهوم **شروط حركة العمل المادية** ، في مجال التحليل الاقتصادي ذاته . وعندئذ ، يوجد مفهوم الموضوع مباشرة في صورة مفهومات اقتصادية « اجرائية » مباشرة . ولكن هذه المفهومات ما كان لها أن تتولد من دون مفهوم الموضوع هذا ؛ وكان لا بد لنا من أن نبقى في نطاق مثالية سميث الاقتصادية ، معرضين لاغراءات الايديولوجيا كلها .

ان هذه النقطة جوهرية ؛ لانها تبين لنا انه لا يكفي لكي يكون المرء ماركسيا ، أن يرى أن الاقتصاد والانتاج في الاقتصاد ، يوجهان دوائر الوجود الاجتماعي الاخرى كلها . يمكننا أن نعلن هذه النظرية ؛ ومع ذلك، يمكننا في اللحظة ذاتها ، أن نطور نظرية مثالية عن الاقتصاد والانتاج ، معلنين ان العمل هو قوام « ماهية الانسان » وماهية الاقتصاد السياسي ، في وقت واحد ؛ ومطورين بالاختصار ايديولوجيا انطربولوجية عن العمل وعن « حضارة العمل » الخ ... وخلافا لذلك ، تفترض مادية ماركس نظرية مادية في الانتاج الاقتصادي ؛ أي تفترض ابراز بداهة الشروط المادية ، التي لا يمكن ردها الى حركة العمل ، بين بعض الشروط الاخرى . نجد في هذا ، نقطة من نقاط التطبيق المباشرة لصيغة ماركس المتضمنة في رسالة انغلز ، التي استشهدت بهـا ، والتي يحدد فيها ماركس ، انه « عزا أهمية تختلف تماما » عن تلك التي عزاها أسلافه « الى مقولة

قيمـــة الاستعمال » . بهذه النقطة تتعثر كل التفسيرات التي ترى في الماركسية « فلسفة عمل » ؛ سواء أكانت أخلاقية أم وجودية ؛ نعني نظرية سارتر عن الممارسة العطالة خصوصا ؛ لانها تفتقر الى مفهوم جهة شروط حركة العمل المادية . لقد كان سميث يعزو سابقا ، الشروط المادية **الراهنـــة** لحركة الانتاج ، الى العمل الماضي ؛ فكان يحل على هذا النحو ، في انكفاء لا ينتهي ، **راهنيـــة** الشروط المادية التي يتطلبها وجود حركة العمل في لحظة معينة ، يحلها في **عدم راهنية** الاعمال السابقة ، أي في ذكراها (كان على هيغل أن يثبت هذه النظرية في نظريته عن « التذكر ») . ويحل سارتر كذلك ، الشروط المادية **الراهنـــة** ، التي يوجه امتزاجها البنيوي كل عمل فعلي ، وكل تحول راهن لمادة أولى ، الى منتج نافع ، في الذكرى الفلسفية لبراكسيس سابق ، تأتي هي ذاتها ثانية بالنسبة الى ممارسة سابقة أخرى ، أو براكسيس سابقة أخرى ؛ وهكذا دواليك ، حتى نصل الى براكسيس ذات أولى . أما لدى سميث ، الذي يعمل عمل عالم اقتصاد ، فان هذا التبدد المثالي يثير نتائج نظرية خطيرة ، في مجال الاقتصاد ذاته . في حين انه يتصعد لدى سارتر مباشرة ، في « حقيقته » الفلسفية الصريحة . ان انطربولوجية الذات ، التي هي كامنة لدى سميث ، تتخذ لدى سارتر ، الصورة المفتوحة لفلسفة من فلسفات الحرية .

الصفة الثانيـــة : ان التحليل ذاته لحركة الانتاج ، يبرز بداهـــة الدور السائد الذي تقوم به « **وسائل العمل** » .

« ان استعمال وسائل العمل وخلقها . . . امران يميزان حركة العمل **الانساني على**

نحو خاص ؛ ولهذا فقد حدد فرنكلن الانسان بأنه حيوان يصنع الأدوات . أن لبقايا وسائل العمل القديمة ، في دراسة الصور الاقتصادية للمجتمعات الزائلة ، الاهمية ذاتها التي للعظام المتحجرة ، في معرفة التكوين العضوي للاعراق البائدة . فما يميز عصرا اقتصاديا من عصر اقتصادي آخر ، يتعلق بما ننتجه أقل مما يتعلق بطريقة انتاجه ؛ وأقل مما يتعلق بوسائل العمل التي ننتجه بها . فوسائل العمل ليست مقياسا لدرجات تطور قوة العمل الانساني فقط ؛ بل انها مؤشرات للعلاقات الاجتماعية التي ننتج فيها . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ١٨٢ – ١٨٣) .

واذن ، فهناك بين العناصر التكوينية الثلاثة لحركة العمل (الموضوع ، والوسائل ، وقوة العمل) سيطرة ما ، وهي سيطرة **وسائل العمل** . ان هذا العنصر الاخير ، يتيح لنا ، في حركة العمل المشترك بين كل العصور الاقتصادية ، أن نتحقق من هوية الفصل النوعي ، الذي سيميز صور العمل الجوهرية ، وأن نحدد مكانه . ف « وسائل العمل » هي التي تحدد الصورة النموذجية لحركة العمل موضوع النظر ؛ فعندما تحدد « نمط مهاجمة » الطبيعة الخارجية الخاضعة للتحول في عملية الانتاج الاقتصادي ؛ تحدد **نمط الانتاج** ، وهو مقولة أساسية من مقولات التحليل الماركسي (سواء في الاقتصاد أم في التاريخ) ؛ وتحدد في الوقت ذاته درجة **انتاجية** العمل المنتج . ان مفهوم الفروق الملائمة الملاحظة بين ضروب حركة العمل ، المفهوم الذي لا يتيح « تقسيم » التاريخ « الى فترات » فقط ، وانما يتيح قبل كل شيء انشاء مفهوم التاريخ ؛ اعني مفهوم **نمط الانتاج** ، قد أقيم على هذا النحو ، ضمن العلاقة التي ننظر اليها هنا ، على أساس الفروق الكيفية لوسائل الانتاج ، أي على أساس

من انتاجيتها . فهل ما زلنا بحاجة أيضـــا الى استخراج العلاقة المباشرة القائمـــة بين مفهوم الدور السائد لوسائل العمل ، ومفهوم الانتاجيـــة « الاجرائي » من الناحية الاقتصادية ؟ هل يجب علينا أيضا ، أن نشير الى أن « الاقتصاد الكلاسيكي » لم يعرف قط ، أن يعزل مفهوم الانتاجية هذا ، وان يتحقق من هويته ، ــ والى أن جهله للتاريخ مرتبط بغيـــاب مفهوم **نمط الانتـــاج** ؛ كما يأخذ ماركس عليه ذلك ؟

فماركس ، حينما انتج مفهوم نمط الانتاج ، الذي هو مفتـــاح مفهوماته ، استطاع في الواقع ، أن يعبر عن الدرجة الفرقية للمهاجمة المادية التي يهاجم الانتاج بهـــا الطبيعة ، وعن النمط الفرقي للوحدة القائمة بين « الانسان والطبيعة » ، ودرجات تغيرات هذه الوحدة . ولكن مفهوم نمط الانتاج قد كشف لنا أيضا ، عن حقيقة محددة ، مرتبطة بدرجة تغير وحدة « الانسان والطبيعة » ، أعني **علاقات الانتاج** ؛ في الوقت ذاته الذي كشف لنا فيه عن المدى النظري لاخذ **شروط** الانتـــاج المادية ، مأخذ الاعتبار .

« ان وسائـــل العمل ليست مقياســـا لدرجات تطور قوة العمل الانساني فقط ، بل انهـــا مؤشرات للعلاقات الاجتماعيـــة ، التي ننتج فيهـــا . . . »

بهذا نكتشف ان وحدة الانسان والطبيعة ــ وقد عبر عنها بدرجة تغير هذه الوحدة ــ هي في الوقت ذاته ، ومرة واحدة ، وحدة علاقة الانسان بالطبيعة **والعلاقات الاجتماعية** ، التي يتحقق فيها الانتاج . واذن، يتضمن مفهوم نمط الانتاج ، مفهوم وحدة هذه الوحدة المزدوجة .

ب ـ علاقات الانتـــاج :

وعدى هذا النحو ، نجد انفسنا امام **شرط جديد** من شروط حركة الانتاج . فبعد الشروط **المادية** لحركة الانتاج ، حيث تعبر عن نفسهـا الطبيعة النوعية للعلاقة التي يقيمها الانسان مع الطبيعة ، علينا الآن ان ندرس الشروط **الاجتماعية** لحركة الانتاج ؛ أعني **علاقات الانتاج** الاجتماعية. ان هذه الشروط الجديدة تخص النموذج النوعي للعلاقات القائمة بين **صانعي الانتاج** ، تبعا للعلاقات القائمة بين هؤلاء الصانعين من جهـة ، **ووسائل** الانتاج **المادية** ، من جهة أخرى . ان هذا التحديد رئيسي ؛ لان علاقات الانتاج الاجتماعية ليست بأية صفة كانت ، ممكنة الرد الى مجرد **علاقات بين النـاس ، أي الى علاقات لا تنطرق الا الى النـاس وحدهم ، وبالتالي الى تنوعـات مولد كلي ، هو العلاقـة بين الـذوات** (التعرف ، والنفـوذ ، والصراع ، والسيطرة ، والاستعباد ، الـخ . . .) . ان علاقات الانتاج الاجتماعية لدى ماركس ، لا تبرز **الناس وحدهم** الى المسرح ، بل تبرز اليه **صانعي** حركة الانتاج ، و **شروط** حركة الانتـاج **المادية** ، في « مزائج » نوعية . انني الح على هذه النقطة ، لسبب يلتقي بتحليل رانسيير ، الذي قدمه عن بعض تعابير ماركس ، حيث كان من الممكن ، ان تغري المرء في المصطلحات التي ما زالت مستوحاة من فلسفته الانطربولوجية في دور الشباب ، معارضة علاقات الناس فيما بينهم ، بعلاقات الاشياء فيما بينها ، معارضة حرفية . بيد ان بعض العلاقات القائمة بين الناس والاشياء ، متضمنة بالضرورة في علاقات الانتاج ؛

حتى أن علاقات الناس فيما بينهم محددة فيها بعلاقات دقيقة قائمة بين الناس وعناصر حركة الانتاج المادية ، التي **هي أشياء** في حركة الانتاج .

فكيف فكر ماركس في هذه العلاقات ؟ لقد فكر فيهـا وكأنهـا « توزيع » أو « مزيج » . وقد كتب ماركس في « **المدخل** » (ص ١٦١) ، وهو يتحدث عن التوزيع ، ما يلي :

« يبدو التوزيع في مفهومه الاكثر ابتذالا ، وكأنه توزيع المنتجات ؛ وكأنه على هذا النحو ،اكثر بعدا عن الانتاج ومستقلا عنه ، ان صح القول . ولكنه قبل ان يكون توزيع المنتجات ، هو ١) توزيع أدوات انتاج ، و ٢) توزيع أعضاء المجتمع على أجناس الانتاج المختلفة (اخضاع الافراد لبعض علاقات الانتاج المحددة) ؛ وهذا تحديد آخر للعلاقة ذاتهـا . ان توزيع المنتجات ليس كما هو واضح ، الا نتيجة هذا التوزيع ، المتضمن في حركة الانتاج ذاته ؛ وانه يحدد بنية الانتاج . ان النظر في الانتاج دون اجراء حساب لهذا التوزيع المتضمن فيه ، هو تجريد فارغ كما هو واضح ؛ في حين ان توزيع المنتجات هو خلافا لذلك ، متضمن بهذا التوزيع هو أصلاً قوام لحظـة من لحظات الانتاج . . . فالانتاج ينطلق بالضرورة من **توزيع** معين لادوات الانتاج ... »

وعلى هذا النحو ، يقو مهذا التوزيع على **عزو** وسائل الانتاج عزوا معينا الى صانعي الانتاج ، في علاقة معدلة معينة ، قائمة بين وسائل الانتاج من جهة ، وصانعي الانتاج من جهة أخرى . ويمكن لهذا (التوزيع الذي هو عزو) ، أن يتصور من الناحية الصورية ، وكأنه **مزيج** حادث بين عدد معين من العناصر ، التي تمت اما الى وسائل الانتاج ، أو الى صانعي الانتاج ؛ وهو مزيج يتحقق وفقا لجهات محددة .

واليكم عبارة ماركس ذاتهـا :

« مهما تكن صور الانتاج الاجتماعية ، يبقى العمال ووسائل الانتاج عواملها دائما . بيد أن هذه وأولئك ليسوا كذلك الا في حالة الكمون ، ماداموا منفصلين . انه لا بد من تمازجهما في أي انتاج . **فالطريقة والحركة المنوعتان** في اجراء هذا التمازج ، هما اللتان تميزان العصور الاقتصادية المختلفة ، التي تمر بها البنية الاجتماعية . » (**رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ٣٨) .

وقد كتب ماركس ، متكلما على نمط الانتاج الاقطاعي ، ما يلي ، في نص آخر ، هو اكثر النصوص أهمية دون ريب (**رأس المال** ، الجزء الثامن ، ص ١٧٠ ــ ١٧٣) :

« ان الصورة الاقتصادية النوعية ، التي يغصب بهـا العمل الاضافي غير المأجور ، من المنتجين المباشرين ، تحدد علاقة السيادة والعبودية ، كما تصدر مباشرة عن الانتاج نفسه ، وتعود فتؤثر فيه بدورها ، تأثيرا محددا . فعليها يقوم كل انشاء بنيـة الجماعة الاقتصادية ، الناشئة عن علاقات الانتاج ذاتها ؛ وتقوم بذلك بنيتها السياسية النوعية ، في الوقت نفسه . واننا لنجد في كل مرة ، السر الاكثر خفاء ، أي الاساس الخفي في البناء الاجتماعي بكامله ؛ وبالتالي أيضـا ، أساس الصورة السياسية للسيادة ، واساس علاقة الخضوع ، وبالاختصار ، أساس كل صورة حالة نوعية ؛ في العلاقة المباشرة القائمة بين مالكي شروط الانتاج والمنتجين المباشرين ؛ وهي علاقة تطابق كل صورة من صورها دائمـا ــ وفقا لطبيعتها ــ درجة محددة من درجات نمط العمل وطريقته ، وتطابق بالتالي درجة معينة من تطور قوته الاجتماعية المنتجة . »

لقد أظهرت توسعات هذا النص ، في العنصرين الحاضرين حتى الآن (صانعي الانتاج ووسائل الانتاج) ، تمييزات ذات أهمية من الدرجة الاولى تماما . فمن جانب وسائل الانتاج ، نرى ظهور التمييز المعروف من

قبل ، بين موضوع الانتاج ، مثل الارض (التي قامت **مباشرة** بدور محدد في كل أنماط الانتاج التي سبقت الرأسمالية) ، وأدوات الانتاج . ومن جانب **صانعي** الانتاج ، نرى عدا التمييز بين العامل وقوة العمل ، ظهور تمييز جوهري بين **صانعي** الانتاج **المباشرين** (التعبير لماركس) ، الذين توضع قوة عملهم موضع الاجراء في الانتاج ، وأناس آخرين يقومون بدور ما في عملية الانتاج العامة ، من حيث هم ملاك وسائل الانتاج ؛ ولكن ، من دون ان يظهروا في هذه العملية بمظهر العمال أو الفاعلين المباشرين ؛ لان قوة عملهم لم تستعمل في عملية الانتاج . فاذا مزجنا هذه العناصر المختلفة ، من قوة عمل ، وعمال مباشرين ، و « معلمين » ليسوا عمالا مباشرين ، وموضوع انتاج ، وأدوات انتاج ، الخ . . . ووضعناها **في علاقة** فيما بينها ؛ توصلنا الى تحديد **أنماط** الانتاج المختلفة التي وجدت ، والتي بامكانها أن توجد ، في التاريخ الانساني . ان هذه العملية في وضع عناصر ذات وجود سابق ومحددة ، قد تكون قواما خاصا وخالصا **لمزيج** ما ؛ اذا كانت الطبيعة الخاصة والجزئية جدا للعلاقات العاملة في هذه الامتزاجات المختلفة ، لا تحدد ولا تحد مجالها تحديدا ضيقا . ولكي نحصل على أنماط الانتاج المختلفة ، يجب علينا أن نمزج هذه العناصر المختلفة مزجا جيدا ؛ ولكن ، باستخدامنا **أنماط امتزاج** نوعية ، ليس لها معنى الا في الطبيعة النوعية **لنتيجة** المزيج (هذه النتيجة هي الانتاج الحقيقي) ــ وهذه الانماط هي : **الملكية** ، و **الحيازة** ، و **التصرف** بالشيء ، و **التمتع** به ، و **المشاعية** ، الخ . . . فتطبيق العلاقات النوعية على التوزيعات المختلفة للعناصر الحاضرة ، يولد عددا محدودا من التشكلات ، التي هي قوام علاقات الانتاج في أنماط الانتاج

المحددة . ان علاقات الانتاج هذه ، تحدد العلاقات التي تقيمها المجموعات المختلفة من صانعي الانتاج ، مع موضوعات الانتاج وأدواته ؛ وهي بهذا توزع في الوقت ذاته ، صانعي الانتاج ، الى مجموعة وظيفية ، تحتل مكانا محددا في عملية الانتاج . وعندئذ ، تنتج علاقات صانعي الانتـــاج فيما بينها ، من العلاقات النموذجية التي تقيمها مع وسائل الانتاج (الموضوع ، الادوات) ، ومن توزعها على مجموعات تحدد بنية الانتـــاج علاقاتها بوسائل الانتاج ، وتعين امكنتها ، تحديدا وتعيينا وظيفيين .

ليس بامكاني أن أدخل هنا ، في التحليل النظري لمفهوم « المزج » هذا ، ولصوره المختلفة ؛ بل انني أحيل القارىء في هذه النقطة ، الى مقال باليبار . وانه لواضح مع ذلك ، أن طبيعة مفهوم « المزج » هذا ، هي التي تقوم في أساس التأكيد الذي قدمناه سابقا ، في صورة **نقدية** ؛ وهو أن الماركسية **ليست تاريخية** ؛ لان المفهوم الماركسي للتاريخ يعتمد على مبدأ تغير صور هذا « المزج » . انه يطيب لي فقط ، أن ألح على الطبيعة الخاصة لعلاقات الانتـــاج هذه ، التي يمكن ملاحظتها **بصفـــة مزدوجـــة** .

لقد رأينا ماركس ، في النص الذي استشهدت به منذ قليل ، يظهر أن هذه الصورة من صور مزج العناصر الحاضرة ، كانت تتضمن بالضرورة صورة معينة للسيادة والعبودية ، لا بد منها لتوفير هذا المزج ، أعني شكلا **سياسيا** للمجتمع . اننا نرى بالضبط ، في أي مكان نجد الاساس الذي تقوم عليه ضرورة « التشكل » السياسي وصورته ؛ أعني في مستوى الامتزاجات التي هي قوام انماط الارتباط القائم بين صانعي

الانتاج ووسائل الانتاج ، أي مستوى علاقات الملكية والامتياز والتصرف بالاشياء الممتلكة ، الخ . . . ان نماذج العلاقة هذه ، تجعل وجود تنظيم سياسي مخصص لفرض نماذج العلاقة هذه ، التي تحددها القوة المادية (قوة الدولة) والقوة الادبية (قوة الايديولوجيات) ، وللحفاظ عليهـا ، **ضروريا** (المجتمعات الطبقية) أو **زائدا** (المجتمعات غير الطبقية) ؛ وفقا لتنوع صانعي الانتـاج في عمال مباشرين ومعلمين ، أو عدم تنوعهم . اننا نرى بذلك ، أن بعض علاقات الانتاج تفترض وجود **بنيـة فوقية** حقوقية سياسية وايديولوجية شرطا لوجودها النوعي ؛ ونرى لماذا كانت هـذه البنية الفوقية **نوعيـة** بالضرورة (لانها تابعة لعلاقات الانتـاج النوعية التي تستدعيها) . واننا نرى أيضـا ، أن بعض علاقات الانتاج الاخرى ، لا تستدعي بنية فوقية سياسية ؛ وانما تستدعي بنيـة فوقية ايديولوجية فقط (المجتمعات غير الطبقية) . واننا نرى أخيرا ، أن طبيعة علاقات الانتاج التي هي موضوع النظر ، ليس تستدعي أو لا تستدعي فقط ، هذه الصورة من البنية الفوقية أو تلك ؛ وانما تثبت كذلك **درجة النجوع** التي فوض بهـا هذا المستوى من المجتمع الكلي أو ذاك . ومهما يكن أمر هذه النتائج كلها ، فان بامكاننا ـ في كل الاحوال ـ أن نستخلص نتيجة تهم علاقات الانتاج ؛ فهذه العلاقات تحيلنا الى صور البنى الفوقيـة التي تستدعيها ؛ كما تحيلنا الى عدد من شروط وجودها النوعي . واذن ، ليس بامكاننا أن نفكر في علاقات الانتاج في مفهومها ؛ صارفين النظر عن شروط وجود بنى فوقية نوعية . ولكيلا نضرب الا مثالا واحدا ، فاننـا نرى جيدا ، أن تحليل بيع قوة العمل وشرائها ، حيث **تقوم** عـلاقات

الانتاج الرأسمالي (فصل مالكي وسائل الانتاج من ناحية ، عن العمال المأجورين ، من ناحية اخرى) ، تفترض مباشرة من أجل فهم موضوعه ، النظر في **العلاقات الحقوقية الصورية** ، التي هي قوام مشتري قوة العمل (الرأسمالي) وقوام بائعها (الاجير) تماما ، من حيث هما شخصان حقوقيان ؛ ـ كما تفترض كذلك بنية فوقية سياسية وايديولوجية كاملة ، تثبت صانعي الاقتصاد في الادوار الموزعة عليهم وتشملهم ؛ وتجعل من اقلية المستغلين ملاكا لوسائل الانتاج ؛ ومن أكثرية السكان منتجين لفضل القيمة . وعلى هذا النحو ، نجد البنية الفوقية كلها للمجتمع موضوع النظر ، متضمنة وحاضرة على نحو نوعي ، في علاقات الانتاج ؛ اي في البنية الثابتةلتوزيع وسائل الانتاجوالوظائف الاقتصادية على بعض المقولات المحددة لصانعي الانتاج . وهذا يعادل قولنا : اذا كانت بنية علاقات الانتاج تحدد ما هو اقتصادي بما هو كذلك ، مر تحديد مفهوم علاقات الانتاج لنمط محدد من الانتاج ، بالضرورة ، بتحديد مفهوم كلية مستويات المجتمع المختلفة ، ومفهوم نموذج اتصالها (أي نجوعها) الخاص بها .

ان الامر لا يتعلق هنا على أي نحو كان ، بمطلب صوري ؛ بل بالشرط النظري المطلق ، الذي يوجه تحديد **ما هو اقتصادي** بالذات . ويكفي أن نعود الى المسائل التي لا تحصى والتي يثيرها هذا التحديد ، حينما يكون الامر متعلقا بأنماط انتاج مخالفة لنمط الانتاج الرأسمالي ، حتى ندرك الاهمية الحاسمة لهذه العودة ؛ فاذا كان ما هو خفي في المجتمع الرأسمالي ـ كما يقول ذلك ماركس ـ مرئيا بوضوح في المجتمع الاقطاعي أو في المشاعية البدائية ؛ راينا في هذه المجتمعات الاخيرة بوضوح ،

ان **ما هو اقتصادي ليس مرئيا مباشرة بوضوح** ! ـ على النحو ذاته ، الذي **نري** فيـه **أيضا بوضوح** ، في هذه المجتمعات ذاتها ، ان درجة نجوع هذه المستويات المختلفة للبنيـة الاجتماعية ، **ليست مرئيـة** بوضوح ! ان علماء الانسان وعلماء الاجناس البشرية «يعرفون » ما يتوقفون عنده ؛ وهم الذين يقعون على علاقات قرابة ، أو على مؤسسات دينية أو غيرها ، حينما يبحثون عما هو اقتصادي ! وان اختصاصيي التاريخ الوسيط « يعرفون » ما يتوقفون عنده ؛ وهم الذين يجدون . . . التحديد الذي يسود التاريخ ، في السياسة او الدين ؛ عنـدما يبحثون عنـه في « الاقتصـاد » !(١) في هذه الاحوال جميعا ، ليس هناك فهم **مباشر** لما هو اقتصادي ؛ انه ما من « معطى » اقتصادي خام ؛ كما أنه ليس من نجوع « معطى » مباشرة ، في هذا المستوى أو ذاك . في هذه الاحوال جميعا ، يمر التحقق من هوية ما هو اقتصادي **ببنـاء مفهومه** ، الذي يفترض ـ لكي يبنى ـ تحديد وجود المستويات المختلفة لبنيـة الكل واتصالهـا النوعيين ، كما هما متضمنان بالضرورة في بنيـة نمط الانتاج الذي هو موضوع النظر . فبناء مفهوم ما هو اقتصادي ، هو تحديده بدقة بوصفه مستوى بنية نمط انتاج ما ، أو كونه مرجعا ، أو منطقته ؛ واذن ، فهو تحديد **مكانه** و **وجوده** و **حدوده** النوعية ، في هذه البنية ؛ وهذا معناه ، فيما اذا اردنا استعمال الصورة الافلاطونية القديمة ، تعيين منطقة الاقتصادي ، من بنية الكل ، وفقا « لمفاصلها » الخاصة ، **من دون ارتكاب خطأ في التمفصل** . ان « تقطيع » ، أو التقطيع الاختباري ،

---

(١) راجع مقال غولدييه : موضوع الانطربولوجيا الاقتصادية ومناهجها ، في مجلة « الانسان » ، عدد تشرين الاول ١٩٦٥ .

يفوته دائما تمفصل ما ، اذ انه يسقط على « الواقع » التمفصلات والتقطيع الجزافي ، للايديولوجيا التي تدعمه . انه ما من تقطيع ، وبالتالي من تمفصل صحيحين ، الا بشرط أن نمتلك مفهومها وبالتالي أن **نبنيه** . وبكلمات أخرى ، انه لا يمكن ان ننظر في المجتمعات البدائية ، الى هذه **الواقعة** او تلك ، الى هذه **الممارسة** او تلك ، التي هي بالظاهر غير ذات علاقة بـ « الاقتصاد » (مثل الممارسات التي تتيحها طقوس القرابة أو الدين ، أو العلاقات القائمة بين الفئات ، في صراع « البوتلاتش ») ، **وكأنها اقتصادية تماما** ، من دون ان نكون قد بنينا أولا مفهوم تمايز بنية الكل الاجتماعي ، على ممارساته او مستوياته المختلفة ، ومن دون ان نكون **كشفنا** عن معناها الخاص في بنية الكل ؛ ومن دون أن نكون قد وجدنا **منطقة** الممارسة الاقتصادية ، في تنوع هذه الممارسات المحير . انه أشبه بالحقيقة ، أن يتوقف جزء كبير من صعوبات الاتنولوجيا والانطربولوجيا المعاصرتين ، على أنهما تقاربان « وقائع » الاتنوغرافيا (الوصفية) ، أي « معطياتها » من دون أن تتخذا الحيطة النظرية في بناء مفهوم موضوعهما ؛ اذ ان هذا الحذف ينتهي بهما الى أن يسقطا في الواقع الاتنوغرافي ، المقولات التي تحدد لهما ما هو اقتصادي تحديدا عمليا ؛ أي تحدد لهما مقولات اقتصاد المجتمعات المعاصرة ، التي غالبا ما تكون ، هي ذاتها زيادة على ذلك ، اختبارية . ان هذا يكفي لمضاعفة الاحراجات . فلو أننا تبعنا ماركس في ذلك أيضا ، لما قمنا بهذا التعريج على المجتمعات البدائية وغيرها ، الا لكي نرى بوضوح فيها ، ما يخفيه عنا مجتمعنا الخاص بنا ؛ نعني لكي **نرى بوضوح فيها** ، أن ما هو اقتصادي **لا يرى بوضوح أبدا** ، ولا يطابق « المعطى » أكثر من أية حقيقة أخرى

(سياسية أو ايديولوجية الخ . . .) . ان هذا أكثر « بداهة » بالنسبة الى نمط الانتاج الرأسمالي ؛ حتى اننا نعرف أنه نمط الانتاج الذي تمس فيه **الصنمية** بامتياز منطقة ما هو اقتصادي . وعلى الرغم من « البداهات » الكثيفة التي يتجلى بها « المعطى » الاقتصادي في نمط الانتاج الرأسمالي ، وبسبب صفة « كثافة » هذه « البداهات » المتصفة بالصنمية بالضبط ؛ انه لا يوصل الى جوهر ما هو اقتصادي الا ببناء مفهومه ؛ أي باظهار بداهة **المكان** الذي تحتله منطقة ما هو اقتصادي ، في بنية الكل ؛ وبالتالي ، باظهار بداهة الصلة القائمة بين هذه المنطقة والمناطق الاخرى (البنية الفوقية الحقوقية السياسية والايديولوجية) ؛ وبدرجة **حضور** (أو نجوع) المناطق الاخرى ، في المنطقة الاقتصادية ذاتها . هنا أيضا ، يمكننا أن نصادف هذه الضرورة مباشرة ؛ وكأنها ضرورة نظرية وضعية ؛ انه يمكن حذفها أيضا ؛ وعندئذ ، فانها تتجلى بآثار خاصة اما نظرية (التناقضات ؛ والعتبات في التفسير) أو عملية (مثل الصعوبات الطارئة في تقنية التخطيط الاشتراكي أو حتى الرأسمالي) . تلكم هي النتيجة الاولى التي نستطيع استخلاصها من تحديد ماركس لما هو اقتصادي ، بأنه علاقات الانتاج ؛ وقد رسمت هذه النتيجة رسما تخطيطيا الى حد بعيد .

والنتيجة الثانية ليست أقل أهمية من الاولى . فاذا بدت لنا علاقات الانتاج ، منذ هذه اللحظة ، وكأنها **بنية** اقليمية **مرسومة** هي ذاتها في بنية الكلية الاجتماعية؛ فانها تثير اهتمامنا أيضا بطبيعتها بما هي **بنية** . ههنا نرى كيف يتبدد سراب انطربولوجيا نظرية ما ، في الوقت ذاته الذي يتبدد فيه سراب مجال متسق ما ، من الظواهر

الاقتصادية **المعطـاة** . فليس ما هو اقتصادي مجرد منطقة ذات بنيـة تحتل مكانا خاصا في البنية الكلية للكل الاجتماعي ؛ ولكنه يعمل في مكانه ذاته ، في استقلاله الذاتي (النسبي) الاقليمي ، وكأنه **بنيـة** اقليمية تحدد بما هي كذلك عناصرها . اننا نجد هنا من جديد ، نتائج الدراسات التي قرأناها منذ قليل ؛ وهي : ان بنية علاقات الانتاج ، تحدد **أمكنـة** و **أعمالا** يحتلها صانعو الانتاج ، ويتكفلون بهـا ؛ وهي ليست قط الا محتلة هذه الامكنة ، بقدر ما هي « حاملة » هذه الاعمال على عاتقها . واذن ، ليست « الذوات » الحقيقية (بمعنى الذوات التي هي قوام العملية) هي هؤلاء الذين يحتلون الامكنة ويقومون بالوظائف ؛ وليست اذن ، خلافا للمظاهر كلها ، « بداهات »« معطى » الانطربولوجيا الساذجة، أي « الافراد المشخصين » ، أي « الناس الواقعيين » ، ــ وانما هي**تحديد هذه الامكنة وهذه الاعمال وتوزيعها . واذن ، ف « الذوات » الحقيقيـة هي هذه المحددات وهذه الموزعات ؛ أعني علاقات الانتاج** . ولكن ، نظرا لانها « علاقات » ، لم يكن من الممكن التفكير فيها في مقولة **الذات** . واذا صادف أن بدا لنا أن نرد علاقات الانتاج هذه ، الى علاقات تقوم بين الناس ، أي الى **« علاقات انسانية »** ؛ فاننا نهين فكر ماركس ، الذي بين اعمق بيان ــ بشرط أن نطبق على بعض صيغه النادرة المبهمـة ، قراءة نقدية حقـة ــ أن **علاقات** الانتاج لا يمكن ردها الى ذاتية جمعية انسانية ؛ لانها لا تمزج الصانعين والموضوعات الا في بنية نوعية من توزيع العلاقات والامكنة والاعمال التي يحتلها و « يحملها » موضوعات الانتاج وصانعوه .

وعندئذ ، يمكننا أن نفهم مرة أخرى ، بأي شيء يتميز ماركس جذريا بمفهوم موضوعه عن أسلافه ؛ ولماذا أخطأ نقاده هذا المفهوم .

فالتفكير في مفهوم الانتاج ، هو تفكير في مفهوم وحدة شروطه ؛ أعني في نمط الانتـــاج . والتفكير في نمط الانتاج ليس هو التفكير في شروط الانتاج المادية فقط ، وانما في شروطه الاجتماعية أيضا . ففي كل حالة ، يكون توليـــد المفهوم هو الذي يوجـــه تحديد المفهومات « الاجرائية » (أستعمل عن قصد هذه الكلمة التي شاع استعمالها لدى علماء الاقتصاد) اقتصاديا ، ابتداء من مفهوم موضوعها . اننا نعرف في نمط الانتـــاج الرأسمالي ، المفهوم الذي يعبر في الواقع الاقتصادي ذاته ، عن حقيقة علاقات الانتاج الرأسمالي ؛ انه **مفهوم فضل القيمة** . ان وحدة الشروط المادية والشروط الاجتماعية في الانتاج الرأسمالي ، تعبر عنها العلاقة المباشرة القائمة بين رأس المال المتغير وانتاج فضل القيمة . واذا لم يكن فضل القيمة حقيقة يمكن قياسها ، فهذا يرجع الى أنه ليس شيئا من الاشياء ، وانما مفهوم علاقة ما ، أي مفهوم بنيـــة انتاج اجتماعية ، لها وجود مرئي يمكن قياسه في « آثاره » فقط ، بالمعنى الذي نحددها فيه عن قرب . واذا كانت هذه البنية لا توجد الا في آثارها ؛ فهذا لا يعني انه بالامكان ادراكها بكاملها في هذا الاثر المحدد من آثارها او ذاك ؛ اذ انه لا بد لها من أجل ذلك ، أن تكون **حاضرة** فيـــه **بكاملها** ؛ في حين أنهـــا ليست حاضرة فيه بما هي بنيـــة ، الا في غيابها بالذات . انها ليست حاضرة الا في كلية آثارها ، وفي الحركة الكلية لهذه الآثار ؛ في ما يدعوه ماركس « الكلية المتطورة لصور وجودها » ؛ لسبب يتعلق بطبيعتهـــا ذاتهـــا ؛ وهو كونها علاقة انتاج قائمة بين صانعي عملية الانتاج ووسائل الانتاج ؛ نعني البنية ذاتها التي تسود العملية ، في كلية تطورها ووجودها. ان **موضوع** الانتاج ، الارض والمعادن والفحم والقطن ، **وأدوات الانتاج** ،

أداة من الادوات وآلة من الآلات ، الخ . . . هي « **أشياء** » ، أو حقائق مرئيـــة ، يمكن تعيينها وقياسها ؛ أي انها ليست **بنى** . ان علاقات الانتاج بنى ؛ ــ وعبثا يحاول عالم الاقتصاد العادي ، أن يسبر غور « الحقائق » الاقتصادية ، من سعر ومبادلات وأجر وربح ودخل الخ . . . وكل هذه الحقائق « التي يمكن قياسها » ؛ فهو لن « يرى » **بنيـــة** في مستواها ؛ أكثر مما كان يرى « الفيزيائي » السابق على نيوتن ، قانون الجاذبية في سقوط الاجسام ؛ أو أكثر مما كان « يرى » « الكيميائي » السابق على لافوازييه ، الاوكسيجين في الهواء « الخالي من الفلوجستيك » . وكما انه مما لا شك فيه ، أن الناس كانوا « يرون » سقوط الاجسام ، قبل نيوتن ؛ كذلك كانوا « يرون » جماهير الناس « تستغلها » أقلية منهم ، قبل ماركس . بيد أن مفهوم « صورتي » هذا الاستغلال الاقتصاديتين ؛ أي مفهوم الوجود الاقتصادي لعلاقات الانتاج ، ومفهوم سيادة هذه **البنية** لكل دائرة الاقتصاد السياسي ، وتحديدها لهـــا ؛ لم يكن لهما حينذاك ، من وجود نظري . واذا افترضنا أن سميث وريكاردو قد « ولدا » في « حقيقة » الدخل والربح ، « حقيقة » فضل القيمة ؛ فانهما بقيا في الظلام ؛ لا يعرفان ماذا « ولدا » ؛ لانهما لم يكونا يعرفان كيف يفكران فيه في مفهومه ؛ ولا كيف يستخلصان منه نتائجه النظرية . لقد كانا يبعدان مئة فرسخ عنا لقدرة على التفكير فيه ؛ فلم يتصورا قط ، كما لم تتصور ثقافة عصرهما كلها ، ان « حقيقة » ما ، يمكن ان تنصب على وجود **علاقة** « امتزاج » ، أي على وجود علاقة معقدة ، مشاركة في جوهر نمط الانتاج بكامله ؛ ومسيطرة على حاضره وأزماته ومستقبله ؛ ومحددة للواقـــع الاقتصادي بكامله ، حتى في التفاصيل المرئية لظواهره الاختبارية ؛ وكأنها قانون بنية ؛ ــ مع بقاء هذه الحقيقة **غير مرئية** تماما ، في بداهة هذه الظواهر المعشية هي ذاتها للابصار .

٩ ــ ثورة ماركس النظرية الهائلة

بامكاننا الآن أن نعود ثانية الى الماضي ، لكي نقيس البعد الذي يفصل ماركس عن أسلافه ، ــ ويفصل **موضوعه** عن موضوعهم .

بامكاننا منذ هذه اللحظة ، أن نتخلى عن موضوع الانطربولوجيا ، الذي كان عمله في « الاقتصاد السياسي » ، أن يقيم في وقت واحد ، أسس الطبيعة **الاقتصادية** للظواهر الاقتصادية (بنظرية الانسان الاقتصادي) ، ووجودها في **المجال المتسق لمعطى ما** . فاذا حذفنا « معطى » الانطربولوجيا ، بقي لدينا هذا المجال الذي يهمنا تماما . فماذا يحدث له في وجوده ، ان لم يتمكن قط من أن يقيم أسسه على انطربولوجيا ما ؟ وما الآثار التي يصيبه بها هذا الضعف ؟

كان « الاقتصاد السياسي » يفكر في الظواهر الاقتصادية ، وكأنها تتعلق بمجال مستو ، تسود فيه سببية ميكانيكية متعدية ؛ حتى ان السبب يستنفد فيها في تتابع نتائجه ؛ وحتى ان ضرورة تضمنه يمكن ان تدرك فيها بكاملها ، في توالي معطى ما . ان اتساق هذا المجال ، واتصافه بالاستواء ، وخاصة كونه معطى ، ونموذج سببيته ذات الاتجاه الوحيد ؛ هي تحديدات نظرية متعددة ، تكون في منظومتها بنية اشكالية نظرية ، أي بنية نحو معين من تصور الموضوع ، وفي الوقت ذاته ، من طرح الاسئلة المحددة عليه (بهذه الاشكالية ذاتها) ، عن وجوده ، مع استباق صورة اجاباته تماما (رسم القياس) ؛ انها بالاجمال اشكالية

اختبارية . ان نظرية ماركس تتعارض تعارضا جذريا مع هذه النظرية . لا لانها « قلب » لها ؛ فهي غيرها ؛ ومن الناحية النظرية لا تتعلق بهـا ؛ واذن ، فهي منفصلة عنها . ولان ماركس يحدد ما هو اقتصادي **بمفهومه** ، فهو يقدم لنا ـ اذا شئنا ان نشرح مؤقتا فكره بالمجاز المكاني ـ الظواهر الاقتصادية ، لا في عدم نهائية مجال مستو متسق ؛ بل في **منطقة** محددة ببنيـة اقليمية ومرسومة هي ذاتها في مكان محدد من بنية كلية ؛ وبالتالي كأنه مجال معقد وعميق مرسوم هو ذاته في مجال آخر معقد وعميق . ولكن ، لنتخل عن هذا المجاز المكاني ؛ لان فضائله تستنفد في هذه المعارضة الاولى ؛ اذ ان كل شيء يتوقف حقا على طبيعة هذا العمق ، أو على هذا **التعقيـد** ؛ اذا شئنا أن نكون أكثر دقة . فتحديد الظواهر الاقتصادية بمفهومها ، هو تحديد لها بمفهوم هذا التعقيد ، اي بمفهوم **البنيـة** (الكلية) لنمط الانتاج ، من حيث انها تحدد البنية (الاقليمية) التي تتكون من موضوعات اقتصادية ، وتحدد ظواهر هذه المنطقة المحددة، القائمة في مكان محدد من بنية الكل . ففي المستوى الاقتصادي الخالص، تكون البنية المكونة للموضوعات الاقتصادية والمحددة لها ، هي **البنيـة التاليـة** : وحدة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . ان مفهوم هذه **البنية** الاخيرة لا يمكن تحديده خارج مفهوم البنية الكلية لنمط الانتاج .

ان هـذا الاحلال البسيط لمفهومات ماركس النظرية الاساسية في مكانها ، اي وضعها البسيط في وحدة قول نظري ما ، يحمل في تضاعيفه ، دفعة واحدة ، عددا معينا من النتائج الخطيرة .

الاولى : لا يمكن لما هو اقتصادي ان يتصف بصفة **معطى** ما ، (بصفة ما هو مرئي وملاحظ مباشرة) ؛ لان التحقق من هويته يتطلب

مفهوم بنية ما هو اقتصادي ؛ وهذا يتطلب بدوره مفهوم بنية نمط الانتاج (مستوياته المختلفة وتمفصلاتها النوعية) ؛ ــ لان التحقق من هويته يفترض اذن بنـــاء **مفهومه** . ان مفهوم الاقتصادي يجب أن يبنى **من أجل كل نمط انتاج** ، تماما مثل مفهوم كل « المستويات » الاخرى ، التي تمت الى نمط الانتاج ؛ أعني السياسي والايديولوجي ، الخ . . . واذن ، فكل العلم الاقتصادي متعلق ــ شأنه شأن كل علم آخر ــ ببنـــاء مفهوم موضوعه . بهذا الشرط ، ليس هناك أي تناقض بين نظرية « الاقتصاد » ونظرية « التاريخ » ؛ فنظرية الاقتصاد ــ خلافا لذلك ــ هي منطقة ملحقة بنظرية التاريخ ؛ وهذا مفهوم تماما ، بالمعنى غير المعنى التاريخي ، وغير المعنى الاختباري ، الذي استطعنا فيه ، أن نرسم خطوط نظرية التاريخ هذه(١) . وكما أن كل تاريخ لا يحكم مفهوم موضوعه ؛ بل يدعي « قراءته » مباشرة في ما هو مرئي من « حقل » الظواهر التاريخية ، يبقى ــ سواء أراد ذلك أم لم يرده ــ ملطخا بالاختبارية ؛ يبقى على النحو ذاته ، كل « اقتصاد سياسي » يمضي « الى الاشياء ذاتها » ، أي الى « المشخص »، والى « المعطى » ، من دون بنائه مفهوم موضوعه ، مأخوذا ــ سواء أراد ذلك أم لم يرده ــ في شراك ايديولوجيا اختبارية ، ومهددا باستمرار بعودة « موضوعاتها » الحقيقية ، أي بعودة أهدافها ، الى البروز (سواء أكان ذلك المثال الاعلى لليبرالية الكلاسيكية ، أو حتى لـ « انسانية » العمل ، حتى ما كان منها اشتراكيا) .

والثانيـــة : اذا لم يعد لـ « حقل » الظواهر الاقتصادية **اتســـاق**

---

(١) راجع الفصل الثالث .

مستو لا نهاية له ؛ لم تعد موضوعاته بملء الحق متسقة في كل الامكنة فيما بينها ، وبالتالي قابلة للموازنة **والقياس** قبولا متسقا . ان امكان القياس وتدخل الآلة الرياضية وجهاتها الخاصة الخ . . . ليس مستبعدا بهذا القدر من الاقتصادي ؛ بل انه خاضع منذ هذه اللحظة الى تمهيد التعريف المفهومي لامكنة ما يقبل القياس وحدوده ، بما هي أمكنة وحدود يمكن أن تنطبق عليها مصادر أخرى من العلم الرياضي (مثلا آلات القياس الاقتصادي ، أو أساليب صياغة أخرى) . فالصياغة الصورية الرياضية لا يمكن الا أن تخضع لنظر الصياغة المفهومية . فهنا ايضا ، يمر الحد الذي يفصل الاقتصاد السياسي عن الاختباري حتى الصوري منه ، في الجبهة التي تفصل مفهوم الموضوع (النظري) ، عن الموضوع « المشخص » ، ومفهوم المواثيق ، حتى الرياضي منها ، عن طريقة معالجة العملية .

ان النتائج العملية لهذا المبدأ جلية ؛ مثلا في حل مسائل التخطيط « الفنية » ؛ حيث يتخذ المرء عن طيب خاطر « مسائل » تنشأ تماما مجرد ما تنشأ عن غياب مفهوم الموضوع ، أي تنشأ عن الاختباري الاقتصادي ، على أنها مسائل « فنية » حقا . ف « التكنوقراطية » العقلية تتغذى من هذا النوع من الاختلاطات ، وتجد فيه ما تستخدم فيه ذاتها في ملاء من زمانها ؛ فما من شيء يحتاج الى زمن أطول في حله ، من مسألة لا وجود لها ، أو مسألة أسيء طرحها .

والثالثة : واذا لم يعد حقل الظواهر الاقتصادية هذا المجال المستوي ، بل مجالا عميقا ومعقدا ؛ واذا حددت الظواهر الاقتصادية

بتعقدها (أي بنيتها ؛ لم يعد من الممكن أن نطبق عليهـا ، كما فعلنـا منذ قليل ، مفهوم السببية ذات الاتجاه الوحيد . انه لا بد من مفهوم آخر ، لكي نسوغ صورة السببية الجديدة ، التي يتطلبها التعريف الجديد لموضوع « الاقتصاد السياسي » ؛ والتي يتطلبها « تعقده » ؛ أي التي يتطلبها تحدده الخاص ؛ نعني **تحدده ببنية ما** .

ان هذه النتيجة الثالثة تستحق انتباهنا كله ؛ لانها تدخل بنـا الى مجال نظري جدته مطلقة . واذا كان لا يمكن لموضوع ما أن يحدده مظهره المرئي أو المحسوس مباشرة ؛ وكان لا بد من المرور بمنعطف مفهومـه ، في سبيل ادراكه ؛ فهذا موضوع يظل يدوي في آذاننا دوي شيء نعرفه من قبل ؛ انه على الاقل درس تاريخ العلم الحديث كله ، وقد انعكس كثيرا أو قليلا في الفلسفة الكلاسيكية ؛ حتى لو حدث هذا الانعكاس في عنصر اختباري (كما هو الامر لدى ديكارت) ، أو متعال (كنط وهسرل) ، أو مثالي « موضوعي » (هيغل » . أما انه لا بد لنا من جهود نظرية كبيرة، من أجل نفض يدنا من كل صور هذه الاختبارية المصعدة في « نظريـة المعرفة » التي تسود الفلسفة الغربية ؛ ومن أجل الانشقاق عن اشكاليتها عن الذات (الكوجيتو) والموضوع ــ وكل ضروبهما ــ فهذا أمر أكيد . بيد أن هذه الايديولوجيات الفلسفية كلها على الاقل ، « تلمح » مع ذلك الى ضرورة واقعية ، تفرضها الممارسة النظرية للعلوم الواقعية ، على هذه الاختبارية العنيدة ؛ نعني معرفة أن معرفة موضوع واقعي ما ، لا تمر بتماس مباشر بـ « المفهوم » ، بل بانتاج **مفهوم** هذا الموضوع (بمعنى موضوع المعرفة) ؛ وكأنها تمر بشرط امكانه **النظري** المطلق . فحينما

يقسرنا ماركس على انشاء مفهوم الاقتصادي ، في سبيل التمكن من اقامة نظرية في الاقتصاد السياسي ؛ ويجبرنا على ان نحدد **بمفهومه** مجال هذا الموضوع ، وحدوده ، وشروط صحةاخضاعه للصورة الرياضية ــ ان كانت هذه الصحة تنشق تماما عن كل التقاليد المثالية الاختبارية ، في الفلسفة النقدية الغربية ــ فالمهنة التي يفرضها ماركس علينا ، ليست منشقة **من الناحية الصورية** ، عن الممارسة العلمية الفعلية بأي نحو كان . ان الامر على خلاف ذلك تماما ؛ فمتطلبات ماركس تعود فتتناول في مجال جديد ، المتطلبات التي فرضت نفسها منذ وقت طويل ، على ممارسة العلوم ، التي بلغت استقلالها الذاتي . فاذا صدمتهذه المتطلبات غالبا الممارسات المشربة الى حد بعيد بالايديولوجيا الاختبارية ، التي سادت ولا تزال تسود العلم الاقتصادي ؛ فهذا يرجع دون شك ، الى حداثة هذا « العلم » ؛ ويرجع ايضا الى ان « العلم الاقتصادي » قد تعرض بخاصة الى ضغوط الايديولوجيا ؛ فعلوم المجتمع لا تتمتع بصفاء العلوم الرياضية . لقد قال هوبس ذلك من قبل : ان الهندسة تجمع بين الناس ، والعلم الاجتماعي يفرق بينهم . ان « العلم الاقتصادي » هو مكان معارك التاريخ السياسية الكبيرة وما يخاطر به فيها .

ان الامر يختلف تماما بالنسبة الى نتيجتنا الثالثة ، وبالنسبة الى الضرورة التي تفرضها علينا ، في التفكير في الظواهر الاقتصادية ، **التي تحددها بنية** (اقليمية) ، تحددها هي ذاتها **البنية (الكلية)** لنمط الانتاج . لقد طرحت هذه الضرورة على ماركس مسألة ما ، ليست فقط مسألة **علمية** ، اي لها علاقة بالممارسة النظرية لعلم محدد (« الاقتصاد السياسي » أو « التاريخ ») ، بل مسألة « نظرية » أو فلسفية ؛ لانها

تتعلق بالضبط الى حد بعيد ، بانشاء مفهوم أو جملة من المفهومات ، تمس بالضرورة صور العلمية أو العقلانية (النظرية) القائمة ذاتها ؛ أي الصور التي تحدد في لحظة معينة **« النظري »** بما هو كذلك ، أي موضوع الفلسفة(١) . ان هذه المسألة تتعلق تماما بالفعل ، بانشاء مفهوم نظري (فلسفي) ضروري ضرورة مطلقة لاقامة القول الدقيق عن نظرية التاريخ ونظرية « الاقتصاد السياسي » ؛ أعني انشاء مفهوم فلسفي ضروري **لا وجود له في صورة المفهوم .**

ربما كان الوقت مبكرا جدا ، لكي نقدم ان نشأة كل علم جديد تطرح علينا لا محالة مسائل نظرية (فلسفية) من هذا النوع ؛ لقد كان انفلز يعتقد ذلك ، ــ وان لدينا كل المجال لكي نعتقد به ، اذا ما فحصنا عما جرى في أثناء نشأة الرياضيات في بلاد اليونان ، وفي أثناء انشاء الفيزياء الغاليلية ، وحساب اللامتناهيات ، وتأسيس الكيمياء والبيولوجيا ، الخ . . . في عدد من هذه الظروف المؤاتية ، نشاهد هذه الظاهرة التي تلفت الانتباه ؛ نعني « العودة الى تناول » كشف عملي أساس ، بالتفكير الفلسفي ، وانتاج **صورة معقولية جديدة** بطريق الفلسفة (أفلاطون بعد كشوف رياضيي القرنين الرابع والخامس ، وديكارت بعد غاليليه ، وليبنز مع حساب اللامتناهيات الخ . . .) . ان هذه « العودة » الفلسفية « الى تناول » الامور ، وانتاج الفلسفة لمفهومات نظرية جديدة تحل **المسائل** النظرية ، التي وان لم تكن مطروحة

---

(١) وازن بالجزء الاول ، الفصل الاول ، المقطع ١٤ .

بوضوح ، فهي متضمنة « في الحالة العملية » على الاقل ، في الكشوف العملية التي نحن بصددها . ان هذه « العودة » وهذا الانتـاج يعينان الانشقاقات الكبرى في تاريخ « النظري » ، أي في تاريخ الفلسفة . ويبدو مع ذلك ، أن بعضا لنظم العلمية استطاعت أن تضع أسسها ، بل **أن تعتقد أنها قد وضعت أسسها** ، بمجرد تعميمها صورة معقوليـة قائمة (علم النفس الفيزيولوجي ، علم النفس ، الخ . . .) ؛ الامر الذي مال الى الايحاء ، بأنه **ليس أي** تأسيس علمي يستثير ـ بالفعل ذاته ـ ثورة في نطاق « النظري » ؛ وانما يستطيع ذلك ـ كما يمكننا أن نزعم على الاقل ـ تأسيس علمي يتصف بأنه مجبر على أن يغير **تغييرا عمليا** ، الاشكاليةالقائمة في نطاق «النظري» ، لكي يتمكنمنالتفكير في موضوعه ؛ نعني الفلسفة القادرة على عكس « النظري » فكريا ، عن طريق وضع صورة جديدة من المعقولية (العلمية ، البرهانية ، الخ . . .) ، وفي اتساق مع العصر ؛ فهذا القلب الذي يحدثه بروز مثل هذا العلم ، قد يطبع بوجوده حينذاك ، تقطيعا حاسما ، هو ثورة في تاريخ « النظري » .

واذا اردنا ان نحتفظ احتفاظا حسنا بما قيل في مناسبة اخرى ، عن المهلة الضرورية لانتاج هذه المعقولية الجديدة انتاجا فلسفيا ؛ بل عن ضروب الكتب التاريخية ، التي قد تكون بعض الثورات النظرية موضوعا لهـا ؛ بدا أن ماركس يقدم لنا على وجه الدقة مثالا لهذه الخطورة . فالمسألة الابستمولوجية التي يطرحها التعديل الجذريلموضوع « الاقتصاد السياسي » ، الذي قام به ماركس ، يمكن ان تصاغ على هذا النحو : **بواسطة أي مفهوميمكننا ان نفكر في نموذجالتحديد الجديد ، الذي حققت**

هويته منذ قليل ، على أنه تحديد ظواهر منطقة عينتها بنية هذه المنطقة ؟ وعلى نحو أعم ، **بواسطة أي مفهوم ، أو أية جملة من المفهومات ، يمكننا أن نفكر في تحديد عناصر بنية ما ، والعلاقات البنيوية القائمة بين هذه العناصر ، ونتائج هذه العلاقات ، بطريق نجوع هذه البنية ؟ ومن باب أولى ، بواسطة أي مفهوم ، أو أية جملة من المفهومات ، يمكننا أن نفكر في تحديد بنية أخضعتها بنية سائدة ما ؟ وبتعبير آخر ، كيف نحدد مفهوم سببية بنيوية ما ؟**

ان هذا السؤال النظري يلخص في ذاته كشف ماركس العلمي المعجز ؛ نعني كشف نظرية التاريخ والاقتصاد السياسي ؛ أي كشف **رأس المال** . بيد أنه يلخصه تلخيص سؤال نظري معجز ، **متضمن** « في حالته العملية » في كشف ماركس العلمي ، أي السؤال الذي « مارسه » ماركس في مؤلفه ، الذي أجاب عنه بمؤلفه العلمي ذاته ، من دون أن ينشيء **مفهومه** في مؤلف فلسفي له الدقة ذاتها .

لقد كان هذا السؤال البسيط عند هذه النقطة الجديدة وغير المتوقعة ، سواء أكان يتضمن ما يفجر نظريات السببية الكلاسيكية كلها ، أو ما يجعله مجهولا ، يمر مر الكرام ، ويجعله يغيب في القبر حتى قبل أن يولد .

ويمكننا أن نقول على نحو مختزل الى حد بعيد ، ان الفلسفة الكلاسيكية (« النظري » القائم) ، كان في متناول يدها جملة وتفصيلا ، منظومتان من المفهومات ، في سبيل التفكير في ما هو ناجع : المنظومة الميكانيكية ، التي تعود بأصلها الى ديكارت ، والتي ترد السببية الى نجوع

انتقالي وتحليلي ؛ فهذه السببية لم يكن بمقدورها أن تتوصل الى التفكير في الاثر الناجع للكل على عناصره ؛ الا بالتواءات عجيبة (كما نرى ذلك في « علم النفس » او البيولوجيا اللذين انشأهما ديكارت) . بيد أن هناك مع ذلك منظومة أخرى ، قد تصورها بعضهم بالضبط ، لوصف الاثر الناجع لكلٍ ما على عناصره ؛ انه مفهوم **التعبير** الليبنيزي . ان هذا النموذج هو الذي يسيطر على فكر هيغل كله . بيد أنه يفترض في مبدئه ، أن الكل الذي هو موضوع البحث ، يمكن رده الى مبدأ داخلية وحيد ، اي الى **ماهية داخلية** ، ليست عناصر الكل بالنسبة اليها حينذاك ، الا صور تعبير ظاهرية ، ما دام مبدأ الماهية الداخلي حاضرا في كل نقطة من الكل ، بحيث انه بامكاننا في كل لحظة ، أن نكتب المعادلة المطابقة مطابقة مباشرة ؛ **فهذا العنصر** (الاقتصادي ، السياسي ، الحقوقي ، الادبي ، الديني ، الخ . . . لدى هيغل) = **ماهية الكل الداخلية** . ان لدينا في هذا دون شك ، نموذجا يسمح لنا في التفكير في الاثر الناجع للكل على كل عنصر من عناصره ؛ بيد أن هذه المقولة (ماهية داخلية / ظاهرة خارجية) **تفترض** لتكون قابلة للتطبيق في كل مكان وكل زمان ، على كل من الظواهر المتعلقة بالكلية موضوع البحث ، **طبيعة معينة للكل ، وبالضبط ، هذه الطبيعة التي يتحلى بها كل « روحي » ، يكون كل عنصر فيه معبرا عن الكلية بكاملها ، من حيث هو « جزء كلي »** . وبكلمات أخرى ، لقد كان لدى ليبنز وهيغل يقينا ، مقولة عن الاثر الناجع للكل في عناصره أو أجزائه ؛ ولكن ، بشرط مطلق ، وهو أن لا يكون الكل بنية ما .

فاذا فرض الكل **ذا بنية** ، أي ممتلكا نموذج وحدة يختلف تماما عن

نموذج وحدة الكل الروحي ، لم يعد الامر يجري على نحو واحد . انه لا يصبح من المستحيل فقط التفكير في تحديد البنية للعناصر ، في مقولة السببية التحليلية والانتقالية ؛ بل يصبح **من المستحيل** أيضا ، **التفكير فيه في مقولة السببية التعبيرية الكلية لماهية داخلية مشتركة متضمنة في ظواهرها** . ولان يضع المرء نصب عينيه ، التفكير في تحديد بنية الكل لعناصر الكل ، فهو انما يطرح مسألة جديدة اطلاقا ، في أكبر ارتباك نظري ؛ لانه ليس لديه اي مفهوم نظري قد انشيء من أجل حلها . فأول صاحب نظرية كانت لديه جرأة لم يسمع بمثلها ، في طرح هذه المسألة ، وفي رسم الخطوط الاولى لحلها ، كان هو اسبينوزا . بيد أن التاريخ قد كفنه ــ كما نعلم ــ بظلمات حالكة . وقد بدأنا مجرد بدء شاق ، بالتكهن بملامح هذا الوجه المريض ، من خلال ماركس فقط ، الذي يعرفه معرفة سيئة مع ذلك .

انني أقتصر هنا على أن أعاود تناول مسألة نظرية أساسية ودراماتيكية ، في صورتها الاكثر عموما ؛ وهي التي قدمت لنا بياناتها السابقة فكرة دقيقة ما . انني أقول ان في هذا مسألة أساسية ؛ لانه واضح أن النظرية المعاصرة في التحليل النفسي وفي علم اللغة ، وفي نظم أخر ىمثل البيولوجيا ، وربما في الفيزياء أيضا ، قد أتت من طرق أخرى ، الى مجابهتها ، من دون أن يخامرها الشك ، بأن ماركس قد « أنتجها » بالمعنى الصحيح للكلمة ، قبلها بكثير . اقول ان في هذا مسألة نظرية **دراماتيكية** ، لان ماركس الذي **« انتج » هذه المسألة ، لم يطرحها بما هي مسألة** ، وانما وضع نفسه في خدمة حلها عمليا ، من دون أن يتصرف بمفهومها ببراعة خارقة ؛ ولكن ، من دون أن يتمكن تماما

من تجنب الوقوع ثانية في الرسوم الاختزالية السابقة ، التي لا تتطابق بالضرورة مع طرح هذه المسألة وحلها . ان هذه المسألة ذاتهـا ، هي التي يحاول ماركس حصرها في هذه التعابير التي تبحث عن ذاتها ، والتي يمكن أن نقرأها في « المدخل » :

« انه الانتاج المحدد والعلاقات التي يولدها ، هي التي تعين لكل انواع الانتاج الاخرى ، والعلاقات التي تولدها ، مرتبتها وأهميتها ، في صور المجتمع جميعا . انه تنوير عام تنغمس فيه كل الالوان ، وهو يعدل من لويناتها الخاصة . انه أثير خاص يحدد الثقل النوعي لكل صور الوجود التي تنتج عنه . » (ص ١٧٠ ـ ١٧١) .

ان الامر يتعلق في هذا النص بتحديد بعض بنى الانتاج الخاضعة لبنية انتاج سائدة ؛ وبالتالي ، بتحديد بنية ببنية أخرى ، وبتحديد عناصر بنية خاضعة لبنية سائدة ، وبالتالي محددة . لقد حاولت منذ قليل ، أن أسوغ هذه الظاهرة ، بمفهوم **الاشباع** المستعار من التحليل النفسي ؛ ويمكننا أن نفترض ، أن نقل مفهوم تحليلي الى النظرية الماركسية لم يكن استعارة تحكمية ، وانما ضرورة ؛ **لان ما هو مطلوب في الحالين ، هو المسألة النظرية ذاتها : فبأي مفهوم نفكر في تحديد عنصر ما ، أو تحديد بنية ما ببنية ما ؟** ان هذه المسألة هي التي كانت نصب عيني ماركس ، والتي ظل يحاول حصرها ، حينما أدخل مجاز ضرب من **التنوير العام** ، ومجاز **الاثير** الذي تستحم فيه الاجسام ، ومجاز التعديلات التاليـة المتولدة عن سيادة بنية خاصة ، على تحديد مكان الموضوعات ووظيفتها وعلاقاتها (انه تعبيراته : العلاقات ، مرتبتها ، اهميتها) ولونها الاصلي وثقلها النوعي . ان هذه المسألة ذاتها ، هي التي بينت لنا بياناتها السابقة ،

بتحليل عباراتها وصور استدلالها تحليلا دقيقا ، وجودها الدائم والحقيقي لدى ماركس ؛ والتي يمكننا أن نلخصها في مفهوم « العرض » ، هذا المفهوم الابستمولوجي ، الذي هو مفتاح نظرية القيمة الماركسية كلها ، والتي ينحصر موضوعها بالضبط ، في تعيين هذا النمط من **حضور** البنية في نتائجها ؛ وبالتالي ، في تعيين السببية البنيوية ذاتها .

فاذا ما تحققنا من هوية مفهوم « العرض » هذا ، فهذا لايعني أنه المفهوم الوحيد الذي استخدمه ماركس ، في سبيل التفكير في النجوع بطريق البنيـة ؛ اذ يكفينا أن نقرأ الصفحات الثلاثين الاولى من **رأس المال** ، حتى نرى أنه يستخدم اثني عشر تعبيرا مختلفا ذا صفة مجازية ، لكي يعبر عن هذه الحقيقة النوعية ، **التي لم يفكر فيها أحد حتى أيامه** . واذا احتفظنا بهذا المفهوم ، فلأنه أقل المفهومات مجازا وأقربها من المفهوم الذي كان ماركس يتطلع اليه ، في وقت واحد ، معا .

ان كلمة عرض تعني في الالمانية ، بين معان أخرى ، **التمثيل المسرحي**؛ ولكن صورة التمثيل المسرحي تلتصق التصاقا مباشرا بالمعنى الذي تتضمنه الكلمة ، التي تعني « تقديما » و « وعرضا » ؛ وتعني في جذرها الاعمق « وضع حضور » أي حضورا يقدم ويرى . ولكي نعبر عن لوينته الخاصة، قد يكون وضع **« التمثيل »** في مقابل **« الامتثال »** مثقفا لنا . ان لدينا تماما في الامتثال وضعا ؛ ولكنه وضع يعرض نفسه **أمامنا** ؛ الامر الذي يفترض اذن شيئا ما يقف وراء هذا الوضع السابق ؛ شيئا ما **يمثله** ما يقف أمامنا ؛ أي يمثله رائده ؛ أعني الامتثال . **أما في التمثيل ، فليس هناك خلافا لذلك من شيء خلفي** ؛ اذ ان الشيء ذاته هناك ، مقدم في

وضع الحضور . وعلى هذا النحو ، يكون النص الكامل لقطعة مسرحية هناك ، مقدما في حضور التمثيل . بيد أن حضور القطعة بكاملها لا تستنفده حركات هذه الشخصية او خواطرها استنفادا مباشرا ؛ اذ اننا « نعلم » أنه حضور كل تام يتجسد كل لحظة من اللحظات ، وكل شخصية من الشخصيات ، وكل العلاقات القائمة بين الشخصيات المقدمة في حضورها الشخصي ؛ ــ ولكنه مع ذلك ، لا يمكن ادراكه بما هو حضور الكل ذاته ، وبما هو بنية كامنة للكل ، **الا في الكل** ، ومجرد شيء نستشعره في كل عنصر ، وفي كل دور . من أجل ذلك ، يمكننا أن نقول، وفقا للمستوى الذي نضع انفسنا فيه ، ان « العرض » هو مفهوم **حضور البنية في نتائجها** ، ومفهوم تعديل النتائج بنجوع البنية الحاضرة في نتائجها ــ أو خلافا لذلك ، ان « العرض » هو مفهوم نجوع غياب ما . بهذا المعنى الثاني ، استخدم رنسيير المفهوم **الحاسم** عن « السببية **الكنائية** » ، الذي احكم ميللر صياغته بعمق ، في السنة الماضية ، في أثناء حلقة البحث التي عقدناها عن لاكان . وأعتقد أن هذا المفهوم ، اذا فهم على أنه مفهوم **نجوع سبب غائب** ، يصلح صلاحا رائعا للدلالة على غياب البنية في شخصها ، في النتائج المعتبرة ، في المنظور المارس لوجودها . بيد أنه لا بد من الالحاح على المظهر الآخر من الظاهرة ، الذي هو مظهر **الحضور** أي مظهر تضمن السبب في نتائجه ؛ بل بتعبير آخر ، مظهر **وجود البنية في نتائجها** .

ان هذه النقطة من الخطورة بمكان ، في سبيل توقي السقوط من جديد ، حتى لو كان أقل سقوط ممكن ، وكأنه سقوط في الفضلة وفي انحرافات **التصور الكلاسيكي عن الموضوع الاقتصادي** ؛ وفي سبيل

توقي القول ، بأن التصور الماركسي عن الموضوع الاقتصـــادي يختلف عن التصور الكلاسيكي ؛ من حيث أن الموضوع الاقتصادي قد يكون لدى ماركس ، محددا **من الخارج ببنية غير اقتصادية** . فالبنية ليست ماهية **خارجـــة** عن الظواهر الاقتصادية ، التي قد تأتي لتعدل من مظهرها وصورها وعلاقاتها ؛ والتي قد تكون ناجعـــة فيها نجوع سبب غائب ؛ **هو غائب لانه خارج عنهـــا** . فغياب السبب في « السببية الكنائية » ، التي تعمل بهـــا البنية في نتائجها ، ليس نتيجة خارجية البنية بالنسبة الى الظواهر الاقتصادية ؛ بل انه خلافا لذلك ، الصورة ذاتها عن داخليـــة البنية في نتائجها ، بما هي بنية . وهذا يتضمن عندئذ ، ان النتائج ليست خارجة عن البنية ، وليست موضوعا ، أو عنصرا ، أو مكانا ، لها وجود سابق ، قد تأتي البنية **فتطبعها بطابعها** ؛ بل ان الامر مخالف لذلك تماما ؛ اذ انه يتضمن ، ان البنية متضمنة في نتائجها ؛ وانها سبب متضمن في نتائجه ، بالمعنى الاسبينوزي للكلمة ؛ وبالاختصار انه يتضمن أن البنية التي ليست الا مزيجا خاصا لعناصرها الذاتية ؛ ليست شيئا خارجا عن نتائجها(١) .

ان هذا التحديد الدقيق خطير جدا ، للتعبير عن الصورة الغريبة أحيانا ، التي يتخذها لدى ماركس أيضا ، الكشف عن هذه الحقيقـــة ، وتلمسات التعبير عنها . فلكي نفهم هذه الصورة الغريبة ، ينبغي لنـــا أن نذكر ، أن خارجية البنية بالنسبة الى نتائجها ، يمكن تصورها على

---

(١) لقد اعتقدت في مقال كتبته عن برتولاتسي Pertolazzi وبرشت Brecht ، في معرض الحديث عن المسرح بالضبط ، ان باستطاعتي أن أقدم تعبير « حوار مـع **النظـارة** » ، لكي أشرح **نتائج** « بنية كامنة » كانت تعمل بحضورها ذاته ، وكأنه « غياب ».

انها اما خارجية خالصة ، او انها **داخليـــة** ؛ بشرط وحيد ، وهو أن تكون هذه الخارجية أو هذه الداخلية معدودتين **متمايزتين من نتائجهما** . انهذا التمييز غالبا ما يتخذ لدى ماركس ، الصورة الكلاسيكية التي يتخذها التمييز بين الداخلوالخارج ، بين « الماهية الداخلية » للاشياءو«سطحها» الظاهري ، بينالعلاقات « الداخلية » ، أي « رباط » الاشياء « الداخلي »، والعلاقات والروابط الخارجية للاشياء ذاتها . ان هذا التعارض يعود في مبدئه الى التمييز الكلاسيكي بين الماهية والظاهرة ؛ أي الى تمييز ، يضع **في الوجود ذاته ، وفي الواقع ذاته** ، الحيز الداخلي لمفهومه ، معارضا به حينذاك « سطح » الظواهر المشخصة ؛ وهو ينقل بالتالي تمييزا ، لا يمت الى هذا الموضوع الحقيقي ، على انه اختلاف في مستوى **الموضوع الحقيقي** ، او اختلاف بين اجزائه ؛ لان الامر يتعلق بالتمييز الذي يفصل مفهوم هذا الواقع أو معرفته ، عن هذا الواقع ، من حيث هو موضوع له وجود . واننا نعلم ، أن هذا التعارض يمكن أن ينتهي لدى ماركس الى هذه الحقيقة الساذجة المهدئة للنفس : اذا لم تكن الماهية مختلفة عن الظواهر ؛ ولم يكن الداخل الجوهري مختلفا عن الخارج غير الجوهري أو الظاهري ؛ لم تعد بنـــا حاجة الى العلم(١) . واننـــا نعلم كذلك ، أن هذه الصيغة الفريدة ، يمكن أن تتغذى بكل براهين ماركس ، التي تقدم لنا تطور المفهوم ، وكأنه انتقال من **المجرد** الى **المشخص** ؛ وهو

---

(١) رأس المال ، الجزء الثامن ، ص ١٩٦ . « قد يكون كل علم نافلا ، اذا اختلط مظهر الاشياء بماهيتها » . هذه عبارة عاد الناس الى الاخذ بها بما هي صدى للحلم القديم الذي استولى على كل التفكير السياسي الكلاسيكي الذي يقول : قد تكون كل سياسة نافلة ، اذا اختلط هوى الناس بتفكيرهم .

انتقال يفهم حينذاك ، **وكانه الانتقال من الداخلية الجوهرية ، المجردة في مبدئها ، الى التحديدات المشخصة الخارجية ، المرئية منها والمحسوسة ؛** اي الانتقال الذي قد يلخص لنا بالاجمال ، الانتقال من « الكتاب الاول » الى « الكتاب الثالث » . ان كل هذه البراهين الملتبسة تعتمد مرة أخرى ايضا ، على الخلط الحاصل بين المشخص الفكري ـ الذي عزله ماركس مع ذلك عن المشخص الواقعي ، في « المدخل » ـ وهذا المشخص الواقعي ذاته ؛ ـ في حين أن مشخص « الكتاب الثالث » ، أي **معرفة** الدخل العقاري والربح ، والفائدة ، لم يكن في الواقع ، شأنه شأن كل معرفة ، هو **المشخص الاختباري** ، بل **المفهوم** ؛ واذن ، فهو يظل ايضا وابدا تجريدا ما ؛ وهذا ما استطعت ، ووجب علي ، أن أدعوه « عمومية من الدرجة الثالثة » ؛ لاول دلالة كافية ، على أنه ما زال بعد منتجا فكريا ؛ اي **معرفة** وجود اختباري ما ؛ وليس **هذا الوجود** الاختباري ذاته . وعندئذ ، يتوجب علينا أن نستخلص النتيجة استخلاصا دقيقا ، وأن نقول **ان الانتقال من « الكتاب الاول » الى « الكتاب الثالث » من رأس المال ، ليست له علاقة بالانتقال من المجرد الفكري الى المشخص الواقعي ، ولا بالانتقال من التجريدات الفكرية الضرورية للمعرفة ، الى المشخص الاختباري** . اننا لا نخرج أبدا ، منذ « الكتاب الاول » حتى « الكتاب الثالث » ، من التجريد ، أي من المعرفة ، أي من « منتجات الفكر والمفهوم » ؛ وهذا يعني **أننا لا نخرج من المفهوم أبدا** . اننا ننتقل فقط ، في داخل تجريد المعرفة ، من مفهوم البنية ونتائج البنية الاعم ، الى مفهومات نتائج البنية الخاصة ؛ ـ اننا لا نتخطى أبدا ، في اية لحظة كانت ، الحدود التي لا يمكن اجتيازها اطلاقا ، التي تفصل « تطور »

المفهوم أو نوعيته ، عن تطور الاشياء وجزئيتها ؛ ولسبب قوي نقول : **ان هذه الحدود لا يمكن اجتيازها شرعا ؛ لانها ليست حدودا لشيء ؛ ولانها لا يمكن أن تكون حدودا ؛ اذ انه ما من مكان متسق مشترك (روح أو واقع) ، قائم بين ما هو مجرد في مفهوم شيء ما ، وما هو مشخص اختباري في هذا الشيء ، بامكانه ان يسمح لنا باستعمال مفهوم الحدود .**

واذا ألححت الى هذا الحد ، على هذا الالتباس ؛ فلكي أبين الصعوبة التي وجد ماركس نفسه أمامها ؛ حينما وجب عليه أن يفكر بمفهوم قد انعم النظر فيه حقا ، في المسألة الابستمولوجية التي **انتجها** معذلك ، وهي **كيف نعبر نظريا عن نجوع بنية ما في عناصرها ، وفي نتائجها ؟** ان هـذه الصعوبة لم تكن غير ذات نتائج . لقد أشرت الى أن التفكير النظري السابق على ماركس ، قد قدم بالكل وللكل نموذجين لتفكير ناجع ما ، وهما : نموذج سببية انتقالية تمت بأصلها الى غاليليه وديكارت ؛ ونموذج سببية تعبيرية تمت بأصلها الى ليبنز ، وقد عاد هيغل الى تناولها . هذان النموذجان كان بامكانهما مع ذلك ، أن يكتشفا في نفيهما بسهولة كافية ، جوهرا مشتركا ، في التقابل الكلاسيكي بين الزوج **(ماهية ـ ظاهرة)** ، بلعبهما على التباس هذين المفهومين . فالتباس هذين المفهومين واضح في الواقع ؛ اذ ان **الماهيـة** تحيل في الواقع الى الظاهرة ؛ ولكنها تحيل بهدوء في الوقت ذاته الى **ما هو غير جوهري** . ان الظاهرة تحيل في الواقع الى الماهية ، التي بامكانها ان تكون تجليا لها ، وتعبيرا عنها ؛ ولكنها تحيل في الوقت ذاته ، وبهدوء ، الى ما يظهر لذات اختبارية ، أي الى الادراك ، وبالتالي الى الانفعال الاختباري الذي تنفعله ذات اختبارية ممكنة . انه لبسيط كل البساطة حينذاك ، أن نجمع في الواقع ذاته ،

هذه التحديدات الملتبسة ؛ وأن **نحل في الواقع ذاته** ، تمييزا ليس له مع ذلك معنى ، الا بالاضافة الى تمييز خارج عن الواقع ؛ لانه يستخدم تمييزا بين الواقع ومعرفته . ان ماركس ، سعيا منه وراء مفهوم يساعده على التفكير في الواقع الفريد لنجوع بنية ما في عناصرها ، غالبا ما صب في الاستعمال الشائع ، الذي لا يمكن ــ ان صح القول ــ تحاشيه تقريبا ، **الزوج الكلاسيكي للماهية والظاهرة** ، بأخذه ــ مرغما لا بنتيجة استعداد خاص ــ التباساته على عاتقه ، وبنقله **موضع الفارق الابستمولوجي بين معرفة واقع ما وهذا الواقع ذاته** ، الى الواقع في صورة « **داخل** »الواقع و « **خارجه** » ، وصورة **الحركة الواقعية والحركة الظاهرية** ، وصورة « **الماهية الصميمية** » والتحديدات المشخصة الظاهرية ، التي تدركها الذوات وتستخدمها . ان هذا لم يكن ــ كما يمكن الشك فيه ــ من دون نتائج تؤثر في نظرته الى العلم ؛ كما كان يمكن للمرء أن يدرك ذلك ، حينما كان الامر يتعلق بالنسبة الى ماركس ، بأن يقدم مفهوم ما وجده أسلافه أو اخطؤوه ــ أو مفهوم الفارق الذي كان يميزه منهم .

بيد أن هذا الالتباس لم يكن اطلاقا من دون نتائج يتركها في تفسير الظاهرة التي عمدها باسم « **الصنمية** » . وقد بينا بيانا حسنا ، أن الصنمية لم تكن ظاهرة ذاتية تتعلق بالضلالات أو بادراك صانعي العملية الاقتصادية ، التي لم يكن من الممكن اذن أن نردها الى **النتائج الذاتية** التي تنتجها امكنة الذوات الاقتصادية فيها ، والتي ينتجها مكانها من البنية ، في العملية . ومع ذلك ، فما اكثر نصوص ماركس التي تظهر **الصنمية** وكأنها « ظاهرة ، بل كأنها « ضلال » يتعلق بـ « الشعور »

تعلقا فريدا ؛ وتظهر الحركة الواقعية والداخلية للعملية ، و «هي تظهر » لـ « شعور » الذوات نفسها ، مصطبغة بالصنمية ، في صورة الحركة الظاهرة ! ومع ذلك ، فما أكثر نصوص ماركس الاخرى ، التي تؤكد أن هذا الظاهر لا يمت الى ما هو ذاتي بصلة ؛ وانما هو موضوعي ــ خلافا لذلك ــ من أوله الى آخره ؛ لان « ضلال » « الشعورات » والادراكات هو ذاته ثانوي ، قد نقلته بنية هذا « الضلال » الاول ، الذي هو موضوعي خالص ! في هذا ، نرى ماركس دون شك ، أوضح ما نراه ، وهو يتخبط في مفهومات مرجع غير مطابقة لموضوعها ؛ فيتقبلها تارة ، ويرفضها تارة أخرى ، في حركة متناقضة بالضرورة .

ومع ذلك ، فان ماركس غالبا ما ينحاز بفضل هذه الترددات المتناقضة ذاته ، الى ما يقوله بالفعل ؛ وعندئذ ، ينتج مفهومات مطابقة لموضوعها ؛ ولكن كل شيء يحدث ، كما لو أنه لم يكن ــ وهو ينتجها في حركة خاطئة كالبرق ــ يجمع هذا الانتاج ويواجهه نظريا ، كما لو أنه لم يكن يفكر فيه ، ليفرضه على مجال تحليلاته الكلي . فقد كتب مثلا ، وهو يعالج موضوع نسبة الربح ، ما يلي :

« ان هذه العلاقة ف ق / ر + ص // نسبة الربح // تعبر عن درجة تقدير رأس المال المستعمل كله ؛ اذا فهمناها فهما يطابق علاقتها المفهومية الداخلية ، وطبيعة فضل القيمة . » (رأس المال ، الجزء السادس ، ص ٦٤) .

في هذا المقطع ، « يمارس » ماركس ، كما « يمارس » في عدد من المقاطع الاخرى ، دون أي التباس ، هذه الحقيقة القائلة بأن **الداخلية** ليست شيئا آخر غير **« المفهوم »** ، وأنها ليست « الداخل » **الواقعي**

للظاهرة ، وانما هي معرفته . واذا كان الامر كذلك ، لم يعد بامكان الواقع الذي يدرسه ماركس ، أن يظهر **وكأنه واقع له مستويان** ، هما الداخل والخارج ، بحيث أن الداخل يتوحد هو والماهية الخالصة ، وان الخارج يتوحد هو والظاهرة ، التي هي تارة ذاتية خالصة ، أي انفعال « شعور » ما ، وتارة غير خالصة ؛ لانها غريبة عن الماهية أو عما هو غير جوهري . فاذا كان « الداخل » هو المفهوم ، لم يكن من الممكن « للخارج » ان يكون الا تخصيصا للمفهوم ، تماما كما لا يمكن لنتائج بنيـــة الكل ، الا أن تكون وجود البنية ذاته . وهاكم على سبيل المثال ، ما يقوله ماركس عن الدخل العقاري :

« انه لمن الاهمية بمكان ، أن نتفحص الدخل العقاري ، **في صورته الخالصة** ، مجردة من كل متمم لها قد يزيفها ويفسد طبيعتها ؛ من أجل تحليله تحليلا علميا ؛ أي تحليل الصورة الاقتصادية النوعية وذات الاستقلال الذاتي ، التي تتخذها الملكية العقارية ، على أساس من نمط الانتاج الرأسمالي ؛ بيد أنه من الاهمية بمكان أيضا ، ان نعرف من ناحية أخرى ، العناصر التي هي في أصل هذه الاختلاطات ؛ لكي نفهم فهما حسنا النتائج العملية الناجمة عن الملكية العقارية ؛ ولكي نتوصل أيضـــا الى **المعرفة النظرية لعدد من الوقائع** ، التي وان كانت تتناقض مع **مفهوم** الدخل العقاري **وطبيعته** ؛ فهي تبدو مع ذلك ، وكأنها أنماط وجود هذا الدخل العقاري . » (**رأس المال** ، الجزء السابع ، ص ١٦) .

اننا نرى هنا في الواقع ، النظام المزدوج الذي يعزوه ماركس الى تحليله . انه يحلل صورة خالصة ، ليست شيئا آخر غير مفهوم الدخل العقاري الرأسمالي . وهو يفكر في هذا الخلوص ، تفكيره في جهة هذا المفهوم وتحديده ذاته معـــا ؛ ويفكر فيه في الوقت ذاته ، تفكيره في

ما يميزه من **عدم الخلوص الاختباري** . ومع ذلك ، فهو سرعان ما يفكر في عدم الخلوص الاختباري هذا ، في حركة تصحيح ثانية ، وكأنه « أنماط وجود » مفهوم الدخل العقاري ذاته ، أي كأنه تحديداته النظرية. في هذه النظرية الاخيرة ، نخرج من التمييز الاختباري ، بين الماهيـة الخالصة ، والظواهر غير الخالصة ؛ ونتخلى عن الفكرة الإختبارية ، التي تدور حول خلوص ليس عندئذ الا نتيجة **تخليص اختباري** (لانه تخليص لما هو اختباري) ــ ونفكر تفكيرا واقعيا بالخلوص ، وكأنه **خلوص المفهوم** ، أي خلوص المعرفة المطابقة لموضوعها ؛ كما نفكر في تحديدات هذا المفهوم ، وكأنها المعرفة الفعلية لانماط وجود الدخل العقاري . وواضح أن هذه اللغة تلغي بنفسها التمييز بين الداخل والخارج ؛ لتحل محله التمييز بين المفهوم والواقع ، أو بين موضوع (المعرفة) والموضوع الواقعي . ولكننا اذا أخذنا مأخذ الجد هذا الاحلال الضروري لشيء ما محل شيء آخر ، وجهنا نحو تصور للممارسة العلمية وموضوعها الذي لا علاقة له مطلقا بالاختبارية .

وقد قدم لنا ماركس دون لبس ، في « مدخل عام ٥٧ » ، مبادىء تصوره هذا عن الممارسة العلمية ، المخالفة تماما . ولكن ، شتان بين تطوير هذا التصور وتشغيله بمناسبة المسألة النظرية التي لم يسمع بها ، عن انتاج مفهوم نجوع بنية ما في عناصرها . ان هذا المفهوم الذي راينا ماركس **يمارسه** في الاستعمال الذي يستعمل به « العرض » ، ويحاول أن يحصره في صور تعديل التنوير أو تعديل الثقل النوعي للموضوعات ، بالاثير الذي تسبح فيـه ؛ يطفو أحيانا بشخصه ، في تحليل ماركس ، وفي المقاطع التي يعبر فيها عن نفسه بلغة جديدة ، ولكنها دقيقة الى حد

بعيد ؛ اعني لغة المجازات ، التي هي سلفا مع ذلك **مفهومات تكاد تكون تامـة** ، والتي ربما لم ينقصها شيء ، الا انها **قد أدركت** ، واذن قـد حفظت وطورت حفظ المفهومات وتطويرها . والامر يمضي على هذا النحو ، في كل مرة يقدم لنا ماركس فيها النظام الرأسمالي ، وكأنه **آليـة ما** ، أو **شيء آلي** ، او **مجموعة آلات** ، أو **جهاز آلي** ، أو **تنظيـم جهاز آلي** . (راجع الجزء الثامن ، ص ٢٥٥ ؛ والجزء الثالث ، ص ٨٨٧ ؛ والجزء الثامن ، ص ٢٥٦ ؛ والجزء الرابع ، ص ٢٠٠ ؛ والجرزء الخامس ، ص ٧٣ ؛ والجزء الخامس ، ص ١٥٤) ؛ أو كأنه تعقد «استقلاب اجتماعي» (الجزء الثامن ، ص ١٩١) . في جميع الاحوال ، تختفي التمييزات الشائعة بين الخارج والداخل ، كما تختفي تماما الرابطة « الصميمية » للظواهر في معارضتها لفوضاها المرئية . اننا نواجه صورة أخرى ، ومفهوما تقريبيا جديدا، محررين تحريرا نهائيا من النقائص الاختبارية للذاتية الظاهرية والداخلية الجوهرية ؛ اننا نواجه نظاما موضوعيـا ، تنظمه في تحديداته الاكثر تشخصا ، قوانين تنظيمه ومجموعة آلاته ، أي خصوصية مفهومه . عندئذ ، نستطيع أن نتذكر حد « العرض » ، هذا الحد المشخص للاعراض تشخيصا عاليا ، وأن نقربه من « مجموعة الآلات » هذه ، وأن نأخذه بكلمته ، كما نأخذ وجود « مجموعة الآلات » ذاته ، في نتائج « مجموعة الآلات » هذه ؛ أعني نمط وجود هذا **الاخراج المسرحي** ، أي هذا المسرح الذي هو في وقت واحد ، مشهده الخاص ونصه الخاص وممثلوه الخاصون ؛ هذا المسرح الذي لا يستطيع ممثلوه أن يكونوا نظارته ، لفرصة تسنح ، الا لانهم كانوا أولا ممثليه المقسورين ، المأخوذين في ضروب القسر التي يتضمنها نص ما ، وتتضمنها بعض

الادوار ، التي لا يمكن لهم أن يكونوا مؤلفيها ؛ لان هذا المسرح في جوهره ، **مسرح لا مؤلف له .**

هل يجب علينا أن نضيف كلمة اخرى ؟ ان جهود ماركس المتكررة من أجل هدم الحدود الموضوعية « للنظري » القائم ، ومن أجل صياغة ما يساعد على التفكير في السؤال الذي طرحه كشفه العلمي على الفلسفة، وضروب اخفاقه ، وضروب سقوطه أيضا ، تشكل جزءا من المأساة النظرية التي عاش فيها ، في عزلة مطلقة ، قبلنا بزمان طويل ، نحن الذين بدانا مجرد بدء ، بأن نشك لدى تلمح الدلائل التي تشرق في سمائنا، **أن السؤال الذي طرحه هو سؤالنا** ، وانه يوجه مستقبلنا كله لامد بعيد . ان ماركس وحده قد بحث من حوله عن حلفاء ومعاضدين ؛ فمن بامكانه أن يحاسبه على اعتماده على هيغل ؟ أما نحن ، فقد كنا مدينين من جانبنا لماركس ، بأننا لم نكن وحدنا ؛ فعزلتنا لا تقوم الا على جهلنا بما قاله . انها هي ما يجب علينا أن نتهمه في ذواتنا ، وفي أولئك جميعا الذي يعتقدون أنهم تقدموا عليه ؛ وانني لاقصر حديثي على افاضلهم ، — في حين أنهم ليسو الا على عتبة الارض التي كشفها لنا ، وفتحها أمامنا . اننا مدينون له أيضا ، بأنه رأى في نفسه ، ضروب ضعفه ، وضروب نقصه ، وضروب اهماله ؛ فهي تسهم في عظمته ؛ لاننا لا نفعل شيئا أبدا ، بعودتنا الى تناولها ، الا ان نتناول من جديد ، مقالا قطعه الموت ، من بداياته . اننا نعلم كيف ينتهي « الكتاب » الثالث من **رأس المال** . هناك العنوان التالي : **الطبقات الاجتماعية** ؛ ثم عشرون سطرا ؛ وبعدئذ الصمت .

ذيـــل

حول « المتوسط المثالي » وصور الانتقال

نكتفي بكلمة عن مسألتين نظريتين هامتين ، لهما علاقة مباشرة بكشف ماركس وصور تعبيره ، وهما : مسألة تحديد موضوع **رأس المال** بأنه « المتوسط المثالي » للرأسمالية الحقيقية ، ـ ومسألة صور الانتقال من نمط انتاج الى آخر . وقد كتب ماركس ما يلي :

« سوف نفترض دائما ، في هذا الفحص العام ، أن العلاقات الاقتصادية **الواقعيـة** تطابق مطابقة تامة **مفهومها** ؛ أو ، وهذا يرتد الى الشيء ذاته ، أن العلاقات الواقعيـة لن تعرض هنا ، الا ضمن الحد الذي تعبر فيه عن نموذجها العام الذاتي . . . »

(الجزء السادس ، ص ١٦٠) .

هذا النموذج العام يحدده ماركس مرة بعد مرة ، وكأنه « متوسط مثالي » لنمط الانتاج الرأسمالي . ان هذه التسمية التي يمتزج فيهـا المتوسط والمثالية من جهة المفهوم ، مع كونهما يرجعان الى واقع قائم معين تماما ، تطرح مرة أخرى مسألة الاشكالية الفلسفية التي تدعم هذه المصطلحات ؛ أليست ملطخة بالاختبارية ؟ ان هذا بالضبط ما قد يقدمـه لنا مقطع من « تمهيد الطبعة الالمانية الاولى **لرأس المال** ؛ للتفكير به :

« لكي يتبين الفيزيائي أساليب الطبيعة ، فهو اما ان يدرس الظواهر حينما تتبدى في الصورة الاكثر بروزا والاقل غموضا من حيث المؤثرات التي يتطلبها ؛ أو يجري التجارب في ظروف تضمن انتظام سيرها قدر الامكان . فأنا أدرس في هذا المؤلف نمط الانتاج الرأسمالي وعلاقات الانتاج والمبادلة التي تتطابق معه . ان انكلترا هي المكان الكلاسيكي لهذا الانتاج . ذاكم هو السبب الذي أستعير من أجله ، من هذا البلد ، الوقائع والامثلة الرئيسية ، التي تؤدي مهمة شرح تطور نظرياتي . » (الجزء الول ، ص ١٨) .

واذن ، فماركس يختار مثال انكلترا . ومع ذلك ، فهو يخضع هذا المثال ذاته ، لـ « تنقيـة » تستحق الانتباه ؛ لانه ـ باعترافه هو ذاته ـ يحلله في شرط يفترض فيه ، أن موضوعه لا يشمل أبدا الا طبقتين قائمتين (وهذا موقف لا مثيل له في العالم) ، وان السوق العالميـة خاضعة بكاملها لنمط الانتاج الرأسمالي ؛ وهذا أمر يخرج أيضا عن الواقع . واذن ، فماركس لا يدرس **حتى مثال انكلترا** ، الذي هو كلاسيكي وخالص معذلك ، بل مثالا لا وجود له ، وهو ما يدعوه بالضبط « المتوسط المثالي » لنمط الانتاج الرأسمالي . وقد أبان لينين هذه الصعوبة الظاهرة، في كتابه : **ملاحظات جديدة على نظرية التحقيق** ، الصادر عام ١٨٩٩ (**المؤلفات** ، الطبعة الفرنسية ، الجزء الرابع ، ص ٨٧ ـ ٨٨) :

« **لنتوقف لحظة اخرى** ، لدى مسألة أمسكت منذ وقت طويل ، بانتباه استروفيه ؛ فما القيمة العلمية الحقيقية للتحقيق ؟

« ان قيمتها هي بالضبط القيمة ذاتها التي تتحلى بهـا كل الموضوعات الاخرى في **نظرية ماركس المجردة** . فاذا شعر استروفيه بأنه مضطرب من حقيقة ان « التحقيق المطلق هو المثال الاعلى للانتاج الرأسمالي ، ولكنه ليس حقيقته » ؛ فاننا نذكره بأن جميع قوانين

الرأسمالية الاخرى ، التي اكتشفها ماركس ، يعبر عنها بالضبط على نحو ما يعبر عن **مثال الرأسمالية الاعلى وليس عن حقيقتها اطلاقا** . وقد كتب ماركس : « ان غايتنا هي أن نقدم التنظيم الداخلي لنمط الانتاج الرأسمالي فقط ، في متوسطه المثالي ، ان صح القول » . فنظرية رأس المال تفترض ان العامل يتلقى القيمة الكاملة لقوة عمله . وهذا مثال الرأسمالية الاعلى ؛ ولكنه ليس حقيقته اطلاقا . ونظرية الدخل تفترض ان الشعب الزراعي بكامله ، يجد نفسه منقسما الى ملاك عقاريين ورأسماليين وعمال مأجورين . ذاكم هو مثال الرأسمالية الاعلى ؛ وليس حقيقته اطلاقا . ونظرية التحقيق تفترض توزيعا متناسبا للانتاج . ذاكم هو مثال الرأسمالية الاعلى ، وليس حقيقته اطلاقا . »

ان لينين يقتصر على أن يعاود الاخذ بلغة ماركس ، واضعا مثالية موضوع ماركس ، في مقابل الواقع التاريخي ، ابتداء من حد ((**مثالي**)) في التعبير « متوسط مثالي » . قد لا يكون واجبا علينا ، ان ندفع هذا التضاد بعيدا جدا ، من أجل السقوط في شراك الاختبارية ؛ لا سيما اذا تمسكنا بأن لينين يشير الى نظرية ماركس ، وكأنها نظرية ((**مجردة**)) ، تبدو على هذا النحو متعارضة تعارضا طبيعيا مع صفة المشخص ـ التاريخي التي تتصف بها حقيقة الصور الفعلية للرأسمالية . ولكننا نستطيع هنا أيضا ، أن ندرك ثانية قصد ماركس الحقيقي ، بتصورنا لهذه **المثالية** على أنها **فكرية** ، أي على أنها مجرد تصورية موضوعها ؛ وبتصورنا « المتوسط » على أنه مضمون ومفهوم موضوعه ـ لا على انه نتيجة تجريد اختباري . ان موضوع ماركس ليس موضوعا **مثاليا** في مقابل موضوع واقعي ؛ وبهذا التقابل المتميز منه ، كما يتميز واجب الوجود من الوجود ، والمعيار من الواقع ، ـ يصبح موضوع نظريته **فكريا** ، اي

محددا بحدود معرفة ما ، في تجريد المفهوم . وقد قال ماركس ذاته ذلك ، حينما كتب أن « الفصل النوعي للنظام الرأسمالي ، يتجلى في بنية نواته بكاملها » (الجزء السادس ، ص ٢٥٧) . ان بنيـة نواته هذه وتحديداته هي قوام موضوع تحليل ماركس ؛ من حيث ان هذا الفصل النوعي يحدد **نمط** الانتاج الرأسمالي ، بما هو نمط الانتـاج **الرأسمالي** . فما يبدو لعلماء الاقتصاد العاملين ، مثل استروڤيه ، متناقضا مع الحقيقة ، يبدو لماركس قوام **الحقيقة ذاتهـا ، حقيقة موضوعه النظري** . ويكفينا لفهم ذلك فهما حسنا ، أن نتذكر ما قيل عن موضوع نظرية التاريخ ؛ وبالتالي ، عن موضوع نظرية الاقتصاد السياسي ؛ انها تدرس صورة الوحدة الاساسية للوجود التاريخي ، التي هي **أنماط الانتاج** . وهذا من ناحية أخرى ما يقوله لنا ماركس ، اذا قبلنا أن نأخذ عباراته بحرفيتها ، في تمهيد الطبعة الالمانية الاولى ، التي يتكلم فيهـا على انكلترا :

« انني أدرس في هذا المؤلف ، نمط الانتاج الرأسمالي ، وعلاقات الانتاج والمبادلة التي تتطابق معه . » (الجزء الاول ، ص ١٨) .

أما فيما يتعلق بانكلترا ، فانها تتدخل مجرد تدخل ، اذا ما قرأنا نص ماركس من قرب ، وكأنها **منبع تفسير وأمثلة** ، وليس مطلقا وكأنها موضوع دراسة نظرية :

« ان انكلترا هي المحل الكلاسيكي لهذا الانتـاج . ذاكم هو السبب الذي استعير من أجله ، من هذا البلد ، الوقائع والامثلة الرئيسية ، التي تؤدي مهمة شرح تطور نظرياتي » (المصدر المذكور) .

ان هذا التصريح الذي لا لبس فيـــه ، يضع الجملة المبدئية في منظورها الصحيح ؛ حيث لجيء الى التعبير عن مثال الفيزياء ، في حدود كان بامكانها أن تجعلنا نفسم ، أن ماركس كان يبحث عن موضوع « خالص » **((لم تكدره ظلمة التأثيرات المثيرة للاضطرابات))** . واذن ، فانكلترا هي أيضا ، من هذه الناحية ، موضوع غير خالص ومضطرب ؛ بيد أن « الامور غير الخالصة » و « الاضطرابات » ليست ذات أي ازعاج نظري ؛ **لان انكلترا ليست هي موضوع ماركس النظري ، وانما نمط الانتاج الرأسمالي ، في ((بنية نواته)) وتحديدات هذه ((البنية))**. فحينما يقول ماركس لنا ، انه يدرس « متوسطا مثاليا » ؛ ينبغي لنا أن نفهم اذن، ان هذه المثالية ليست مفهوم ما هو غير واقعي ، او مفهوم المعيار المثالي ؛ بل هي مفهوم **مفهوم** الواقع ؛ وأن هذا « المتوسط » ليس متوسطـــا اختباريا ، وبالتالي مفهوم ما ليس فرديا ؛ بل هو خلافا لذلك مفهوم مفهوم الفصل النوعي لنمط الانتاج الذي هو موضوع النظر .

فلنمض أبعـــد في ذلك . لاننا اذا عدنا منـــه الى مثال انكلترا ، ووازنا به موضوع ماركس الخالص والمبسط ، أي هذا النمط من الانتاج الرأسمالي ذا الطبقتين ، لم نستطع أن نفعل شيئا ، الا أن لا نرى أمامنا **بقية واقعية** ؛ تماما من أجل أن نحد بهذه النقطة الملائمة ، الوجود الواقعي **للطبقات الاخرى** (الملاك العقاريين ، وأصحاب الحرف ، وصغار المستغلين الزراعيين) . اننا لا نستطيع أن نلغي بشرف هذه البقية الواقعية ، باستدعائنا استدعاء خالصا ومجردا حقيقة أن ماركس لا يضع نصب عينيه من موضوع ، الا مفهوم الفصل النوعي لنمط الانتاج الرأسمالي ، وباستدعائنا الفارق القائم بين الواقع والقيمة !

ومع ذلك ، ففي هذه الصعوبة الشديدة بالظاهر ، والتي هي الحجة الكبرى في التفسير الاختباري لنظرية **رأس المال** ، يمكن لما قيل عن نظرية التاريخ ، ان يبلغ كل معناه . وذلك لان ماركس لا يستطيع ان يدرس الفصل النوعي لنمط الانتاج الرأسمالي ، الا بشرط أن يدرس في الوقت ذاته ، **أنماط الانتاج الاخرى** ، ليس فقط انماط الانتاج الاخرى بما هي نماذج وحدة خاصة من الامتزاج بين عوامل الانتاج ؛ بل ايضا **علاقات أنماط الانتاج الاخرى فيما بينها** ، في عملية اقامة انماط الانتاج . ان عدم خلوص الرأسمالية الانكليزية هو موضوع حقيقي ومحدد ، لم يضع ماركس نصب عينيه دراسته في **رأس المال** ؛ ولكنه يتعلق مع ذلك بالنظرية الماركسية ؛ فعدم الخلوص هذا هو في صورته المباشرة ، ما يمكننا أن ندعوه مؤقتا « **رواسب** » صور أنماط الانتاج الملحقة ، التي لم يلغها بعد نمط الانتاج الرأسمالي ، والمتبقية في قلب نمط الانتاج الرأسمالي ، السائد في بريطانيا العظمى . واذن ، فعدم الخلوص المزعوم هذا ، يشكل موضوعا يتعلق بنظرية أنماط الانتاج ؛ وهو يتعلق تعلقا خاصا تماما ، **بنظرية الانتقال من نمط انتاج الى آخر** ؛ وهذا ما يكون شيئا واحدا هو **ونظرية عملية اقامة نمط انتاج محدد** ؛ لانه ما من نمط انتاج يتكون ، الا ابتداء من صور قائمة لنمط انتاج سابق . ان هذا الموضوع يمت بحقه الكامل الى النظرية الماركسية ؛ واذا عرفنا كيف نتعرف صفات حق هذا الموضوع ، لم نستطع ان نأخذ على ماركس ، انه لم يقدم لنا نظرية عنه . فكل نصوص ماركس التي تتكلم على التراكم البدائي لرأس المال ، تكون على الاقل ، مادة هذه النظرية ، ان لم تكون سلفا تخطيطها ، فيما يتعلق بعملية اقامة نمط الانتاج الرأسمالي ؛ــ أعني

صور الانتقال من نمط الانتاج الاقطاعي ، الى نمط الانتاج الرأسمالي . واذن ، يجب علينا أن نعترف بما قدمه ماركس لنا بالفعل ، وبما وعدنا بتقديمه لنا ، دون ان يستطيع تقديمه . وكما أننا نستطيع أن نقول تماما ، اننا نمتلك فقط تخطيط النظرية الماركسية عن انماط الانتاج السابقة على نمط الانتاج الرأسمالي ، ـ كذلك نستطيع ان نقول ، بل يجب علينا ان نقول : **ان ماركس لم يقدم لنا نظرية الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، أي نظرية عن اقامة نمط من الانتاج** ؛ لان وجود هذه المسألة ، ولا سيما ضرورة طرحها في صورتها النظرية الخالصة ، ليسا معترفا بهما على العموم . اننا نعلم أن هذه النظرية ضرورية ، لمجرد التمكن تماما من انهاء ما ندعوه اقامة الاشتراكية ، حيث تتعلق القضية بالانتقال من نمط الانتاج الرأسمالي ، الى نمط الانتاج الاشتراكي ؛ أو أيضا ، من أجل حل المسائل التي يطرحها ما ندعوه بـ « **تخلف** » بلدان العالم الثالث . انني أستطيع أن أدخل في تفاصيل المسائل النظرية ، التي يطرحها هذا الموضوع الجديد ؛ ولكن ما نستطيع أن نعده أكيدا ، هو طرح هذه المسائل الراهنة الملحة ، وحلها ، ووضعهما في المقام الاول من البحث الماركسي ؛ فليست مسألة فترة « عبادة الشخصية » وحدها ، تتعلق بهذه المباحث النظرية ؛ بل تتعلق بهـا أيضا ، تعلقا مباشرا ، جميع المسائل الراهنة ، المنصوص عليها في صورة « السبل القومية نحو الاشتراكية » ، وصورة « السبل السلمية » أو غير السلمية ، الخ . . .

وهنا لم يتركنا ماركس على الاطلاق ، من دون اشارات ولا مصادر ؛ حتى لو حملتنا بعض صيغه الى حافة التباس ما . واذا امكننا أن نطرح

السؤال عن صور الانتقال عن نمط من الانتاج الى آخر ، كما نطرح مسألة نظرية ما ؛ وأن لا نكتفي بالتالي بوصف ضروب الانتقال الماضية ؛ وانما ان نستبق المستقبل ، وان « نقفز فوق زماننا » أيضا (وهذا امر ليس بمقدور التاريخية الهيغلية القيام به) ، فان هذا ليس بالنسبة الى « بنية تجريبية » مزعومة للتاريخ ؛ وانما بالنسبة الى النظرية الماركسية في التاريخ ، بما هي نظرية انماط الانتاج ؛ وبالنسبة الى تحديد العناصر المكونة لانماط الانتاج المختلفة ؛ وبالنسبة الى حقيقة أن المسائل النظرية التي تطرحها عملية اقامة نمط من الانتاج (وبتعبير آخر مسائل التحويل من نمط انتاج الى آخر) هي تابعة مباشرة لنظرية انماط الانتاج ، التي هي موضوع النظر(١) . ذاكم السبب الذي نستطيع أن نقول من أجله ، ان ماركس قدم لنا ما يمكننا من التفكير في هذه المسألة الحاسمة من الناحيتين النظرية والعملية ؛ فابتداء من معرفة أنماط الانتاج المعنية ، يمكن طرح مسائل الانتقال وحلها . من أجل ذلك ، يمكننا ان نستبق المستقبل ، وأن ننشىء نظرية لا عن هذا المستقبل فقط ، بل عن السبل والوسائل التي تضمن لنا حقيقته أيضا ، وعلى الخصوص .

ان النظرية الماركسية في التاريخ ، مفهومة كما حددناها منذ قليل ، تضمن لنا هذا الحق ، على ان نعرف كيف نحدد شروطه وحدوده تحديدا دقيقا جدا . ولكنها تفسح لنا في الوقت ذاته ، أن نقيس ما بقي علينا القيام به ـ وهو واسع ، اذا شئنا أن نحدد هذه السبل وهذه الوسائل ،

---

(١) راجع مقال باليبار .

بالدقة المرغوب فيها كلهـا . فاذا صح ـ ونحن نشترط الا يخلع على هذه الصيغة طنين تاريخي ـ أن الانسانية لا تضع نصب أعينها الا المهمات التي هي في حال انجازها ؛ فانه يجب عليها أيضا ، أن تعي وعيا صحيحا العلاقة القائمة بين هذه المهمات وقدراتها ؛ وأن تتقبل المرور بمعرفة هذه الحدود وعلاقاتها ، وبالتالي بالتساؤل عن هذه المهمات وهـذه القدرات ، في سبيل تحديد الوسائل الخاصة بتوليد مستقبلها والسيطرة عليـه . انها قد تخاطر من دون ذلك ، وحتى في « شفوف » علاقاتها الاقتصادية الجديدة ، بالدخول نقية الضمير ، الى مستقبل ما زال محملا بالمخاطر والظلمات ؛ كما جربت ذلك من قبل ، في ضروب سكينة الرعب ؛ وكما يمكنها أن تجرب ذلك مرة أخرى ، في تمنيات الانسانية .

★ ★ ★

اتيين باليبار

حول المفهومات الاساسية للمادية التاريخية

لقد قدمت البحوث السابقة من قبل ، المفهوم الاساسي ، مفهوم « نمط الانتاج » . وقد أشارت الى وظيفته في القطيعة الابستمولوجية . ويطيب لي أن اتخذه موضوعا لتفكير خاص ؛ وأن أحاول أن أحدد من حوله بعض المفهومات الجوهرية في نظرية التاريخ الماركسية ـ ونحن نعلم الآن ، أنه يجب علينا ، أن نفهم هذه « النظرية » ، بمعنى علم نظري مجرد حقيقي . فتحديد بعض المفهومات يعني في الواقع ، طرح بعض المسائل التي ارتبط بها علم التاريخ ، منذ ماركس .

اننا سنتناول هنا حدي **الانتاج** و **نمط الانتاج** في معنييهما الضيقين ؛ وهما اللذان يحددان في قلب الكل الاجتماعي المعقد ، الموضوع الجزئي للاقتصاد السياسي ؛ أي بمعنى الممارسة الاقتصادية للانتاج . بيد اننا لن نستطيع من ناحية ، ان نتجنب مسألة التمفصل مع الممارسات الاخرى (فهي لن تدرس من أجل ذاتها ؛ وانما ستدرس فقط في علاقتها بممارسة الانتاج الاقتصادي ، وتغير علاقتها بها) . وسأحاول من ناحية أخرى ، أن أرفق بعض مراحل البحث ، بملاحظات أعم تنطبق على كل انتاج . بهذا المعنى ، انها ستعبر عن خطوة اضافية في حقل المادية الجدلية ؛ بيد أنها ستبقى معلقة على بعض التجارب المكسية لبعض المباحث الاخرى ، وعلى بيان الصحة العامة لمفهوم « الانتاج » ، بالنسبة الى ممارسات أخرى غير الممارسة الاقتصادية .

وقد بين لنا التوسر ، في بحثه ، الالتباسات والصعوبات التي تحيط بصياغة نظرية مجردة في التاريخ (وبالتالي بتعرفها لدى ماركس . فنظرية ماركس بامكانها أن تحقق هذه المفارقة ، في كونها

يفكر فيها على انها تاريخية بكاملها ، وعلى أنها لا تقدم ابدا المفهوم الصريح لهذا التاريخ ، في وقت واحد . وقد يطيب لي بادىء ذي بدء ، أن أضيف الى هذه النقطة ، بعض التحديدات الدقيقة ، التي تدخلنا مباشرة الى مسألتنا التي نعالجها . فليس صحيحا تماما أن نقول ، أن هذه الصياغة النظرية كانت غائبة ؛ اذ ان نصوصا متعددة ترسم خطوطها رسما يثير الاعجاب ؛ مثل القسم الاول من **الايديولوجيا الالمانية** (الذي يتضمن سلفا تحديدا جديدا كاملا لـ « الانتـــاج ») ، وتمهيد **الاسهام في نقـد الاقتصاد السياسي** ، الذي شرح غرمشي حدوده باستمرار ، وبعض مسودات **رأس المال** التمهيدية المختلفة ، التي جمعت في **اسس نقـد الاقتصاد السياسي**(١) ، الخ . . . انها نصوص عامة جدا ، سواء كانت اختزالية او استشرافية . انها نصوص ليس لوضوح الاقسام فيهـا ، ولا لقطعية تأكيداتها ، من مثيل ؛ الا ايجاز المسوغاتواضمار التحديدات. لقد كانت بحوث مبادىء نظرية التاريخ ، شأنها شأن بحوث المنهـج الرئيسية (مدخل عام ١٨٥٧) ، هي وحدها من هذا النموذج في نظر الغالبية ، بمصادفة مشؤومة كانت ضرورة تاريخية حقة في الواقع ؛ وقد بقيت فضلا عن ذلك ، اراديا ، في حالة مخطوطات لم تنجز ولم تنشر . وفضلا عن هذا ، ألم يتمكن قراء ماركس من أن يتساءلوا ، على الرغم من المقاصد النقدية المخاتلة التي كانت تحركهم ، من دون

---

(١) أسس نقد الاقتصاد السياسي (روهنتفرف ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨) ، مطبعة ديتز ، برلين ١٩٥٣ . أنظر الخصوص بين هذه المخطوطات **الصور السابقة على الانتاج الراسمالي** ، المذكور هنا في عنوانه المختصر : الصور السابقة ، وفقا لترقيم الصفحات في الاصل الالماني (ص ٣٧٥ ـ ٤١٣) .

صحة أكيدة : « **أين** عرض علينا ماركس بالضبط نظريته في التاريخ » ؟ اننا نعرف الاجابة الجميلة التي قدمها لينين الشاب في كتابه : **حقيقة أصدقاء الشعب**(١) ، وهي : ان هذه النظرية موجودة في كل شيء ؛ ولكن في صورتين اثنتين ؛ ف « تمهيد » **الاسهام** يقدم لنا « فرض المادية التاريخية » ؛ **ورأس المال** هو تشغيل الفرض **وتحقيقه** على مثال التكون الاجتماعي الرأسمالي . ان هذه المفهومات هي التي أتاحت للينين ، صياغة هذا التعليق الحاسم في نظرنا ، وهو : ان « المادية » في عبارة « المادية التاريخية » لا تعني شيئا آخر غير **العلم** ؛ والعبارة ترادف مرادفة دقيقة « علم التاريخ » . بيد أن هذه المفهومات تمت في الوقت ذاته ، عضويا ، الى النظرية الاختبارية ، بل النظرية البرغماطية ، في التاريخ ، التي نص لينين كله تطبيق لها (فرض / تحقيق) . فلنحاول مع ذلك ، أن نعاود تناول حركته ، في حدود أخرى .

والواقع ، ان هذا « التمهيد » **للاسهام** ، لا يقدم لنا ، اذا قرأناه بانتباه ، صورة فرض ما ؛ وانما يقدم لنا صورة اجابة ما ، يجب علينا أن نحاول اعادة بناء سؤالها .

ان كلاً منا يعرف ، بين بعض النصوص الاخرى ذات المنهاج ، أي بين هذه النصوص التي اظهرنا هنا فائدتها سلفا ، والتي ينص فيها ماركس **على ما بينه من جديد** ، الرسالة المؤرخة في ٥ آذار ١٨٥٢ ، والموجهة الى ڤيديمير :

---

(١) **لينين : حقيقة أصدقاء الشعب وكيف يناضلون ضد الديموقراطيين الاشتراكيين** ، في **المؤلفات الكاملة** ، ترجمة فرنسية ، باريس ـ موسكو ١٩٥٨ ، الجزء الاول .

« انه لا يعود الى الفضل في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، ولا الصراع الذي تنخرط فيـه . ان مؤرخين برجوازيين قد عرضوا قبلي بكثير ، التطور التاريخي لصراع الطبقات هذا ؛ وان علماء اقتصاد برجوازيين قد وصفوا تشريحـه الاقتصادي . . . »

اننا نجد هنا من جديد ، سيرا مميزا لماركس ، حينما يريد أن يفكر في « جدته » ، أي في انشقاقه ، أي في علميته ؛ نعني رسم **حـدود كلاسيكية** ما . فكما أن هناك كلاسيكية اقتصادية (انكليزية) ؛ هناك كلاسيكية تاريخية ممثلوها هم المؤرخون الفرنسيون (تيري ، غيزو) والالمان (نيبور) ، في بداية القرن التاسع عشر . تلك اذن نقطة بدء ماركس : انها نقطة انتهائهم . فالمعرفة التاريخية ، في صورتها الاكثر كمالا ، تظهر تعاقب « الحضارات » و « الانظمة السياسية » و «الاحداث» و « الثقافات » ، وقد نظمته وعقلته سلسلة من **ضروب صراع الطبقات** وصورتها العامة ، التي يمكننا ان نعدد اشكالها : العبيد والمواطنون الاحرار ، الاشراف والدهماء ، الاقنان والملاك الاقطاعيون ، المعلمون ورفاق العمل ، الملاك العقاريون والبرجوازيون ، البرجوازيون والبروليتاريون ، الخ . . . وتطابق افتتاحية « البيان » الشهيرة ، هذا الميراث ، وهذه **الواقعـة** ، التي يقدمها التاريخ ، والتي هي ذاتها ، سلفا ، نتيجة عمل من أعمال المعرفة ؛ وتقول افتتاحية « البيان » الشهيرة : « لم يكن تاريخ المجتمع كلـه ، حتى أيامنا ، الا تاريخ صراع الطبقات » . ليست هذه الجملة هي الكلمة الاولى في نظرية ماركس ؛ فهي تسبقها ، وهي تلخص المادة الاولى ، في عمله التحويلي .

ان هذه النقطة هي من الاهمية بمكان عظيم ؛ لانها تتيح لنا أن نصوغ على نحو أدق ، مسألة ماركس ، هذه التي نجدها متضمنة في « تمهيد » **الاسهام** ، وهي : في أية شروط يمكن لقضية (أن التاريخ هو تاريخ صراع الطبقات) ، أن تتخذ في منطوقها شكل قضية علمية ؟ وبتعبير آخر ، ما هذه الطبقات ؟ وما حقيقتها ؟ وما حقيقة صراعها ؟

واذا انتقلنا الآن الى نص « التمهيد » ذاته ، وجدنا فيه بادىء ذي بدء ، أن ماركس يدل على الصورة الاولى « للتناقض » بين الطبقات ، بحدود الصراع والحرب والتعارض ؛ ويمكن لها أن تكون « تارة واضحة ، وتارة خفية » ؛ وحدودها هي « بكلمة واحدة ، مضطهدون ومضطهدون » « البيان » ؛ هذه الصورة قد أعيدت الى صورة ثانية من « التناقض » ، وكأنما أعيدت الى جوهرها . وماركس يعنى عناية كبيرة ، بأن لا يخلط هذا التناقض الثاني بالتناقض الاول ، وان يكن في الحدود على الاقل . انه يدعوه **الصراع** ، لا بالمعنى الفردي فهو داخلي في القاعدة الاقتصادية ، **وحدوده** تدعى « مستوى القوى المنتجة » و « علاقات الانتاج » . وليس من عدم الجدوى ، أن نقدم هذه الحدود ، بشيء من الاخراج المسرحي ، اذ انه قد يكون من باب الخطأ الكامل ، أن نعتقد بأنها **معطاة** وبديهية ؛ فهي **نتاج** عمل ماركس ، خلافا لذلك ، وقليلة البداهة جدا ، حتى ان استعمالها في التحليلات الاجتماعية « الفعلية » يلاقي اكبر الصعوبات . من أجل ذلك ، يدلون عليها عن طيب خاطر ، وكأنها غريبة وشاذة ومتفككة ؛ وتشتبه لديهم دون أي اجراء آخر ، بأمور أخرى مثل : التقنيات ، الاقتصاد ، المؤسسات ، العلاقات الانسانية ، الخ . . . وقد ذهب ماركس هو ذاته ، فقصر دراسته على مستوى دائرة هذا

« الصراع » ، أو مستوى مشهده ذي الاستقلال الذاتي نسبيا . ان هذه الدائرة يستحيل علينا بالضبط ، أن نعين مكانا لها ؛ لان الحدود التي تحددها ليس لها بعد من دلالة .

واذا مضينا أبعد في قراءة النص ، أمكننا أن نستخلص المبدأين اللذين يقوم على أساسهما تحويل التاريخ الى علم ؛ وهما مبدآ **تقسيم الممارسات** المختلفة **الى حقب** ، **ومفصلة هذه الممارسات** ، في البنيـة الاجتماعية . انه مبدأ التزامن كما يبدو ، ومبدأ التواقت . ان مبدأ مفصلة الممارسات يقوم على بنـاء « التطابق » أو آليتـه ، حيث يبدو المجتمع مكونا من مستويات مختلفة (وسنقول أيضا مراجع ، ممارسات) . ان ماركس يذكر منها **ثلاثة** ، وهي : القاعدة الاقتصادية ، البنى الفوقية الحقوقيةوالسياسية ، صور الوجدانالاجتماعي . أما التقسيم الى حقب، فهو يوزع التاريخ بحسب **عصور** بنيتـه الاقتصادية . ان هذين المبدأين يأتيـان **برد** مزدوج للاستمرار الزماني . واذا تركنـا جانبـا مسألة المجتمعات البدائية (أي مسألة النحو الذي يفكر به ماركس في أصـل المجتمع ؛ اذ انه لا يلمح اليه هنا اكثر مما يلمح اليه في **البيان**) ؛ وجدنا ان هناك أولا ، ردا الى ما يتغير اطلاقا في العناصر التي تمت الى **كل بنية** اجتماعية (قاعدةاقتصادية ، صور قانونيةوسياسية ، صور ايديولوجية)؛ وهناك من بعد تقطيع الى حقب يحل محل الاستمرار التاريخي ، بعدم استمرار ما ، وبتعاقب **حالات البنية** ، التي هي حالات لا تتغير آنيا ، والتي تتعدل بانقلاب فجائي (« الثورة ») ؛ وهذا يعني ، أن الصراع الذي يستثير الانقلاب الفجائي لا يمكن تحديده ، الا بعدم التغير هذا بالذات ، أي بدوام الحدود التي يضع بعضها في مقابل بعض .

ان حالا ت البنية هذه هي **انماط الانتاج** ؛ وتاريخ المجتمع هو تعاقب غير متصل من انماط الانتاج . في هذه الشروط الضرورية والكافيـة ، تصبح معرفة التاريخ ، اي هذا التاريخ الذي يسفر عن وجهه في صراع الطبقات ، علماً .

انه من الضرورة باطلاق ، ان نطرح الآن السؤال عن النظـام النظري لهذه المفهومات . انها في نظر غرامشي مثلا ، جميعها مفهومات **وضعية** ؛ فالنص بكامله ذو مضمون من المعرفة النظرية الواضحة ؛ وهذا بالذات البحث الادق ، من بحوث « فلسفة البراكسيس » . ونتيجـة لذلك ، فان غرامشي يعود فيولد توليدا تنظيميا ، بعض الصيغ التي لها بالظاهر منحى حصري ، أو قيمة تحديدية ، على أنها نصوص ايجابية . وعلى هذا النحو ، تصبح الجملة التالية في نظره ، مبدأ **نظرية المعرفة**(١)، وهي : « . . . ان الصور الحقوقية أو السياسية او الفنية او الفلسفية ؛ وبالاختصار ، الصور الايديولوجية التي يعي فيها الناس هذا الصراع ، وينتهون به الى نهايته » . ان « تمهيد » **الاسهـام** قد يتضمن في صورة **المفهوم** ، المسألة الاساسية « للتاريخيـة الجديدة » أو « التاريخيـة الجذرية » ، وهي : كيف تنشأ الحركة التاريخية على أساس البنية ؟ » ؛

---

(١) في مقطع « التمهيد » الى الـ C. E. P. « اسهام في أرض الاقتصاد السياسي »قيل : على أرض الايديولوجيات يصبح الناس واعين لضروب الصراع التي تتجلى في العالم الاقتصادي (مؤلفات مختارة ، الترجمة الفرنسية ، ص ٢٢٣) . وفي تفسير غرمشي ، تؤلف نظرية البنى الفوقية المتضمنة بكاملها في هذا المقطع ، « في لغة واقعية وتاريخية » ، تجاوز نظرية المعرفة التي أتت بهـا المثالية النظرية المحضة ، وطرحها (المصدر المذكور ، ص ٦٨ ـ ٦٩ ، ص ١٤٦ ، ص ٢٢٦) .

كما قد يتضمن **القضيتين الاساسيتين** اللتين لا بد لهما من أن تتيحا حلها :

١) « **ان تكونا اجتماعيـا لا يختفي أبـدا ، قبـل** أن تكون نمت القوى المنتجة كلهـا ؛ التي هو من الاتساع بما فيه الكفاية لاحتوائهـا ؛ وعلاقات الانتاج الجديدة والعالية لن تحل فيهـا أبدا ، قبل أن تكون شروط الوجود المادية لهذه العلاقات قد بلغت نموها الاقصى في قلب المجتمع القديم ذاته » .

٢) نن أجل ذلك ، لم تضع الانسانية نصب أعينها قط ، الا المهمات التي تستطيع انجازها ؛ لاننا اذا نظرنا الى ذلك من قرب ، وجدنا دائما ان المهمة ذاتها لا تبرز الا هناك ، حيث توجد سلفا الشروط المادية لحلها ، أو هي على الاقل في السبيل الى صيرورتها .

واعتقد خلافا لذلك ، ان لهذا النص في قلب الممارسة النظرية ذاتهـا ، نظام ما دعي جملة المفهومات **العملية**(١) . وبتعبير آخر ، ان هذا النص يقدم لنا مفهومات ما زالت تتعلق في **صياغتها** باشكالية لا بد من استبدال اشكالية أخرى بها تماما ؛ وفي الوقت ذاته ، فهي تدل على **المكان الذي يجب الذهاب اليه** ، من دون القدرة على التفكير فيه في مفهومه ، في سبيل طرح مسألة جديدة ما ، ناشئة في قلب الاشكالية القديمة ، طرحا مخالفا ، وحلها في الوقت ذاته . ولكي أبرز بداهة هذه الصفة ، سأتناول مفهوم **التقسيم الى حقب** ، مثالا رئيسيا على ذلك . ان هذا المفهوم يمت بكامله الى تصور التاريخ التقليدي ، الذي صاغ لنا

---

(١) لويس التوسر : تعليق متمم عن « الانسانية الواقعية » ، في كتاب « من أجل ماركس » ، طبعة ماسبيرو ، ١٩٦٥ .

ماركس سؤاله هنا . ان مفهوم الانفصال في الاتصال هو الذي يجزىء خط الزمان ، ويكتشف في الوقت ذاته ، امكان فهم الظواهر التاريخية ، في اطار كليـــة ذات استقلال ذاتي (وفي هذه الصورة العامة ، تبقى المسألة دون تغيير ، سواء أبحثنا عن « الحضارات » أم بحثنا أيضـــا عن « البنى » المتعارضة مع « الظروف ») . وعلى هذا النحو ، يخلع مفهوم التقسيم الى حقب صورته النظرية على مسألة لا يستطيع المؤرخون الفرار منهـــا في ممارستهم أبدا ، من دون أن تحمل لهم هي ذاتهـــا ، مع ذلك ، حلا نظريا ، أي **منهج بحث** نظري دقيق ، لاسباب جوهرية ستظهرها بقية هذا المبحث . وهناك مسألة تتردد بالظاهر أيضا في هذه النصوص من نصوص ماركس ؛ وهي مسألة « القطع الصالح » . فاذا وجدنا القطع الصالح او القطوع الصالحة ؛ اصبح التاريخ معقولا ، شأنه شأن علاقة الدوام ، التي هي جوهرية في حركة ملحقة ما ؛ من دون ان يكف عن الجريان في تيار الزمان ذي الاتجاه الواحد . ان الاسئلة التي تتضمنها هذه الاشكالية بالضرورة ، لا تختلف في جوهرها ، سواء أبحثنا عن تمييز بنى اقتصادية ، أم بحثنا عن تمييز **العصور** (« عصر لويس الرابع عشر ») . ان هذه الصياغة الاخيرة تتميز أيضا ، بأنها تذكرنا باستمرار ، بأن هذه المسائل مضطرة الىا حترام الشروط التي يفرضها عليها الزمن بوصفه ذا اتجاه واحد ؛ وبتعبير آخر ، مضطرة الى نقـــل ضروب الانفصال كلهـــا ، الى صعيد ضروب الانفصال الزمانية . وعلى هذا النحو ، امكن ان يظهر في التاريخ الاقتصادي الحديث ، تمييز بين **المدة الطويلة** و **المدة القصيرة** ، أي تمييز « مضروب » بكامله وفقا لاتجاه الزمان الواحد ؛ وكأنه الاداة الرئيسية لانشاء المفهوم التاريخي . وسنحاول

تمييز الظواهر ذات المدة الطويلة ، من الظواهر ذات المدة القصيرة ؛ وتبيان الكيفية التي **تندمج** فيهـا الثانية في مجرى الاولى وفي حتميتها . وفي الوقت ذاته ، سنستبقي على هذا النحو ، نوعين من الصعوبات : الصعوبات التي تتعلق بمفهوم **الحدث** التاريخي ، المردود الى معيار **القصر** الوحيد (أي معيار الفجائية) ، والمحصور بالتالي تقريبا بالضرورة ، في دائرة الاحداث السياسية ؛ والصعوبات التي تتعلق باستحالة القيام بقطوع **واضحـة** .

واذن ، فماركس يبدو وكأنه يتناول الامور بالضبط على نحو واحد ؛ حينما يضع نصب عينيه مجرد وضع ، معيارا جديدا للتقسيم الى حقب ، أي وسيلة ما لتحقيق القطع الصالح الذي يقدم لنا أحسن الحقب ، أي تلك التي يجب علينا أن لا نقول عنها انها **اصطناعية** ، من دون ان تكون **تحكمية** ؛ وانما تملك التي تطابق طبيعـة الواقع الاجتماعي التاريخي بالذات(١) . وفي الواقع ، اذا كان لا بد من ان نأخذ فكرة القطيعـة

---

(١) « اصطناعية من دون ان تكون تحكمية » . انني اعود هنا الى تناول الحدود ذاتها ، التي استعملها أوغست كونت ، في كتابه **دروس في الفلسفة الوضعية** ، (الدرس الاول ، الجزء الاول ، ص ٢٤) ، وهو بصدد تقسيم العلم الى عدة فروع . ان مسألة اجراء « قطع » بين الحالات المختلفة لعلم ما ، هي من الطبيعة نفسها : « انه من المستحيل تعيين الاصل الدقيق لهذه الثورة . . . فقد تحققت بالاستمرار وشيئا فشيئا . . . ومع ذلك . . . يحسن أن نحدد عصرا لهـا ، من أجل الحيلولة دون شرود **الافكار** » (المصدر المذكور ، ص ١٠) . ان بيكون وديكارت وغاليليه يحددون على هذا النحو ، انتقال الفيزياء الى الوضعية ؛ ويحددون في الوقت ذاته ، بداية السيطرة العامة للحالة الوضعية . ففي التسلسل المزدوج بين تصنيف العلوم وقانون الحالات الثلاث ، **يظل** كونت حتى أيامنا هذه ، أدق مفكر فكر بهذه المسألة النظرية العامة ، وهي : كيف تتصل بعض الممارسات المختلفة ، التي تؤلف « تقسيما ما للعمل » ، بعضها ببعض ؛ وكيف يتغير هذا الاتصال بتغير هذه الممارسات (« القطوع ») الفجائي ؟

الابستمولوجية مأخذ الجد ، وجب علينا ان نقول ، ان طبيعة المعيار المختار (عصور البنيـــة الاقتصادية) تتضمن هي ذاتها ، تحويلا تاما في طريقة طرح المسألة . ان ماركس قد يقول لنا : لكي نقسم تاريخ الانسانية الى حقب ، يجب علينا أن نمضي في اتجاه العلم الاقتصادي ، **بدلا من** ان نمضي في اتجاه الفن ، أو اتجاه السياسة ، أو اتجاه العلم ، أو اتجاه القانون . بيد اننا نرى عندئذ تماما ، أن ما هو جوهري نظري في هذا المفهوم ، أي ما يأتي به من جديد ، أي **ما يحدده فرقيا** ، لا يمكن ان يكون في صورته العامة ، المشتركة بين كل التقسيمات الى حقب ؛ وانما في الاجابة الخاصة عن السؤال . ولكن ، يجب علينا ان نفكر في هذه الصورة ، التي يعرض علينا ماركس فيها نظريته ، في كل تفردها الابستمولوجي ؛ اذ ان النوعية النظرية لمفهوم التقسيم الى حقب ، الخاص بماركس ، تقدم **على نحو** خاص ، في الحقيقة في انه **اجابة خاصة** عن سؤال ، يخص هو ذاته اشكالية قديمة ؛ عن سؤال ليس حاسما في تكوين العلم . ان موقفا كهذا يتضمن ، وينطوي بالضرورة ، على أن ماركس لا يستطيع أن **يسوغ** في هذا المستوى اجابته الخاصة ــ وهي فيه دون تسويغ في الواقع ــ ، وربما كان للنص الذي نتكلم عليه ، هذا القصر الوثوقي ، من أجل ذلك ؛ كما انه يتضمن وينطوي بالضرورة ، على أن ماركس لايستطيع اطلاقا ، أن يصوغ المفهوم النظري الحقيقي لهذا التقسيم الى حقب ؛ لانه قد يكون مفهوم النحو الوحيد في التقسيم الى حقب ، هو الذي يخفي الاشكالية السابقة في التقسيم الى حقب تقسيما قائما على أساس الفهم ذي الاتجاه الواحد للزمان ، والمنازع له .

فما يصح عن مفهوم التقسيم الى حقب ، يصح أيضا بالضرورة عن

المفهومات التي تدل في « التمهيد » على المراجع المختلفة للبنية الاجتماعية، التي هي غير **القاعدة الاقتصادية** (التي ندل عليها ، كما رأينا ، ببعض المفهومات الجديدة الخاصة ، التي ما زالت غير محددة ، مثل : القوى المنتجة ، وعلاقات الانتاج ، ونمط الانتاج) . ان هذه المفهومات ، وكذلك الحدود كلها التي تدل على التمفصل الخاص بموضوعاتها (« **يطابق** » ، « يرتفع على ») ، والتي تستوقف الانتباه بما فيها من غموض ؛ والتي غدت مع ذلك ، التفكير الماركسي كله ، الذي يدور حول مسألة الايديولوجيات والبنى الفوقية ؛ هذه المفهومات والحدود ليس لها من وظيفة أخرى غير **الاشارة** هذه المرة ، الى حيث **لن يمضي** ماركس مؤقتا ؛ واذن ، فهي لا تؤلف معرفة عن هذه المستويات وعلاقتها التبادلية ، وانما تؤلف مجرد **تمييز** عملي **بعلامة** (بمعنى الممارسة النظرية طبعا) ، يستخلص مستوى البنية الاقتصادية ، الذي سيباشر ماركس الآن دراسته ، في استقلاله الذاتي النسبي . ومع ذلك ، فلكي يصبح هذا التمييز بعلامة ممكنا ، يجب ان تقبل بعض الشروط النظرية ، التي تؤلف بالتالي معناه الحقيقي، وهي : ان يكون للبنية الاقتصادية تماما ــ بشرط تحديد مفهومها تحديدا جديدا ــ هذا الاستقلال الذاتي النسبي ؛ الذي يسمح بتحديدها كما يحدد مجال بحث مستقل ؛ وان يكون **تعدد** المراجع في جوهره ، خاصية كل بنية اجتماعية (ولكننا سنعد عددها واسماءها والحدود التي تدل على تمفصلاتها) ؛ وان تكون مسألة علم المجتمع هي مسألة **صور تغير** تمفصلاتها بالضبط .

ان الملاحظات ذاتها تصح أخيرا على مفهوم « **الناس** » ؛ أعني هؤلاء « الناس » الذي يتحملون العملية كلها . فلنقل ذلك دون مواربة : ان بقية

هذا البحث كلها يوجهها مبدأ في القراءة النقدية ، من الممكن موافقتي عليه ، وهو : اننا نمتنع ان نصدر حكما مسبقا على هذا الحد المعين (« الناس ») ، قبل ان نكون وضحنا وظيفتـه المفهومية ، في البنيـة النظرية التي تحتويه ــ لان معناه النظري يتعلق بكامله بهذه الوظيفة . ف « البداهـة » و « الشفوف » اللذان تنطوي عليهما كلمة « الناس » (المثقلة هنا بكثافة الجسد كلها) ، ومظهرها الخفيف ، هي الشراك الاكثر خطرا ، التي سنحاول الافلات منها . اننا لن نكون راضين ، الا اذا وضعناها في ضرورة المنظومة النظرية التي تمت اليها ، **واقمناها على اساسها** ، او **حذفناها** وكأننا نحذف جسما غريبا ، واستبدلنا بهـا ، في هذه الحال ، كلمة أخرى . ان هناك صيغا ترد في هذا التمهيد ، مثل : (« ان **الناس يدخلون** في علاقات محددة ، في انشائهم الاجتماعي لوجودهم . . . ان **قواهم** الانتاجية المادية . . . ليس شعور **النـاس** هو الذي يحـدد **وجودهـم** . . . ان الصور الايديولوجية التي يعي **الناس** . . . ») ؛ ويجب تقريب هذه الصيغ من صيغ متعددة أخرى ترد في **الايديولوجيا الالمانيـة** ، وفي **بؤس الفلسفة** ، وفي المراسـلات (وبخاصة رسالة انغلز الى بلوخ ، التي يقول فيهـا : اننا (= معشر البشر) نصنع تاريخنا بأنفسنا ؛ ولكن دفعة واحدة ، بمقدمات وفي شروط محددة جدا . . . ») . ان هذه الصيغ جميعا هي رحم الفكرة القائلة : **ان الناس هم الذين يصنعون التاريخ ، على قاعدة من شروطهم السابقـة** . ولكن ، من هؤلاء « الناس » ؟ يبـدو من القراءة الاولى لـ « تمهيـد » نا ؛ أي من قراءته الساذجة ، انهم **أولا** فاعلو عملية التحويل التاريخي للبنية الاجتماعية ، بتوسط فعالية الانتاج الاقتصادي . ويجب

ان نفهم ، ان الناس **ينتجون** وسائلهم المادية في العيش ؛ وانهم في الوقت نفسه ، ينتجون **العلاقات الاجتماعية** ، التي ينتجون فيها ، والتي يحافظون عليها او يحولونها . وانهم من بعد ، **ثانيا** ، الحملة الواقعيون (المشخصون) للممارسات المختلفة ، التي يتصل بعضها ببعض في البنية الاجتماعية ؛ ان هذا التمفصل لايعطيه تماما ، الا **أناس** يشاركون في وقت واحد ، بعملية الانتاج ؛ والذين هم ذوات حقوقية ووجدانات . ان اهمية هذا المفهوم ، يمكن ان تقاس على هذا النحو ، بوظيفة التماسك البنيوي ، التي يقوم بها في النظرية . بيد ان التباسه يكشفه كونه يمت في وقت واحد ، الى عدة منظومات متناقضة من المفهومات : النظرية وغير النظرية؛ والعلمية والايديولوجية . فمفهوم « الناس » يشكل على هذا النحو ، نقطة **فرار** حقيقية من النص ، نحو مناطق الايديولوجيا الفلسفية او العامية . ومهمة الابستمولوجيا تنحصر هنا في ايقاف فرار النص ، بتثبيت معنى المفهوم .

اذا كان هذا تماما هو النظام الملتبس لهذه المفهومات ، المفهومات العملية ، والمفهومات الاشارية في قلب اشكالية ما زالت عديمة التوازن (تقسيم الى حقب ، تطابق ــ تمفصل الممارسات ، أناس) ؛ اصبحت مهمة ما ، ضرورية حينذاك . انني اضع نصب عيني من وراء ذلك ، ان أمهد هنا لعمل ، عمل صريح في **تحويل** هذه المفهومات « **العملية** » ، الى مفهومات « **نظرية** » ، في النظرية الماركسية عن التاريخ ؛ عمل يخلع عنها صورتها النظرية الفعلية ، لكي يجعلها نظريا مطابقة لمضمونها العملي . وفي الوقت ذاته ، تختفي اختفاء تاما ، المفهومات التي ليست غير تعبير

عن متطلبات الاشكالية الايديولوجية القديمة . بيد ان هذا العمل لن يأخذ ، وليس بامكانه ان يأخذ ، الا صورة **قراءة** دقيقة ؛ الامر الذي تعبر عنه بعض القواعد ، التي أعلنا عنهـا :

لقد منعت نفسي من **تفسير** النص أي من **التبديل في حرفتـه** ، ومن محاولة ان « اعيد قوله » على نحو آخر . فما سيقال **بكلمات اخرى** ، سيكون في حدود الامكان ، **شيئا آخر** غير الذي كتب من قبل ، وليس فضله معنى ضمني ما ، يمكن ان تكون الصياغة الاولى اخطأته .

لقد اضطررت نفسي الى ان لا **تتجاوز** شروط انتاج النص . فلم أحاول على نحو خاص ، من أجل تقدير قيمة النصوص التي خصصها ماركس للصياغات السابقة على الصياغات الراسمالية ، ان اكمل استقصاء ماركس (الذي ربما كان اوسع استقصاء ممكن بالنسبة لعصره) ، باستقصاء أحدث منـه قامت به اعمال مؤرخين ماركسيين او غير ماركسيين . فقد أوليت اهتمامي في هذه النقطة ، عن سابق تصور وتصميم ، للمبادىء النظرية العاملة وحدها . كذلك ، لم ألجأ الى الاستخدام الصريح للاستطالات التي قدمها تلاميذ ماركس لنظريته ، واكبرهم جميعا : لينين .

ولكنني لم أمتنع مطلقا عن تفكيك النص ، وعن قلب ترتيبه ، أو عن دعم التفسير بحدود مرت دون ادراك لها ؛ حتى ان مصطلحات ترجمتها الفرنسية لم تثبت كثيرا الا على المفهومات الشهيرة .

١ ـ التقسيم الى حقب ونسقه

لكي أعيد بناء مفهوم **نمط الانتاج** ، سأنطلق من التحديدات الاكثر خارجية في الظاهر ، والاكثر صورية ؛ وسأحاول اغناءها بالتدريج ، بحيلة خالصة في العرض . واذن ، فانا أعود من ذلك ، الى السؤال الاول لنظرية التاريخ ، أي سؤال القطوع ، سؤال القطع الصالح . ان ماركس يقدم لنا في سياق النصوص ، سلسلة من الاشارات ذات صورة مشتركة ؛ فهي تبدأ جميعا هذه البداية : « ان ما يحدد عصرا تاريخيا من الانتاج ، هو . . . » أو أيضا « ان ما يحدد نمطا تاريخيا من الانتاج هو الطريقة النوعية . . . » ؛ وتتبعها عندئذ ، عدة صيغ تكاد مقابلتها ان تكون مفيدة تماما ؛ لانها جميعا **متعادلة** شرعا ؛ من دون ان يكون تعادلها تحصيل حاصل بهذا القدر . وبتعبير آخر ، يمكننا ان نحاول ان نستخرج من هذه الاجابات المعادلة لسؤال واحد ، الذي يتعلق في مبدئه بمنهج في الموازنة ، تحديد **معايير** تعيين هوية « نمط ما من الانتاج » (ليس هذا الحد بالنسبة الينا في الوقت الحاضر ، دائما ، الا اسما ما ، اسم وحدة التقسيم الى حقب الخاص بماركس) ؛ أي تحديد **الفروق الملائمة** ، التي تتيح لنا تحديد مفهوم كل نمط انتاج . فاذا ابرزنا بداهة هذه الفروق الملائمة ، صادفنا مهمة أخرى ، قوامها اظهار الصفات المميزة للمجموعات ، التي تعمل فيها هذه الفروق .

(ا) نمط الانتـــاج : كيفية الانتاج :

في الحد الالماني (نمط الانتاج) ، لم نفقد كل ذكرى عن المعنى البسيط

والاول للحد نمط ، اي طريقة ، او كيفية العمل ، اكثر مما فقدناها في معادله الفرنسي . (فالمزدوج الالماني ، الذي هو قوام تعبير جاهز ما ، هو : أسلوب ونمط) . ان هذه الملاحظة تنبهنا على مجيء **نموذج التحليل** الذي نعمل به ؛ وهو تحليل **وصفي** يعزل صورا او صفات . وعلى هذا النحو ، يوجد نمط « التحليل » أولا على المستوى ذاته ، الذي يوجد فيه كثير من **الانماط** الاخرى ، التي نصادفها في اثناء تحليل **رأس المال** . ومثال ذلك :

انماط المبادلة : « في مقولتي اقتصاد العملة واقتصاد الاعتماد ، ليس الاقتصاد ، أي نمط الانتاج ذاته هو الذي نلح عليه ، ونفصله وكأنه علامة مميزة : انه نمط المبادلة المقرر بين فاعلي الانتاج المختلفين ؛ أي بين المنتجين المختلفين . » (**رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ١٠٧) .

انماط التداول : « ان التحديد الذي يخلع صفة رأس المال الثابت ، على جزء من القيمة ـ رأس المال ، المسلفة من صورة وسائل انتاج ، يقوم اطلاقا على النمط الاصلي لتداول هذه القيمة . ان هذا النمط من التداول الخاص ينتج عن النمط الخاص الذي تتخلى وسيلة العمل عن قيمتها للمنتج ، وتسلك كما يسلك عامل القيمة ، في أثناء عملية الانتاج . وهذه الخاصية الاخيرة تنتج بدورها ، عن الكيفية النوعية التي تعمل بها وسائل العمل ، في حركة العمل . » (**رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ١٤٧) .

انماط الاستهلاك : « ان عدد الحاجات الطبيعية المزعومة ذاته هو نتاج تاريخي ، شأنه في ذلك شأن نمط ارضائها تماما . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ١٧٤) .

وقد يمكننا ان نقدم ايضا امثلة اخرى ، مستعارة من دائرة «الاقتصاد» أو غير مستعارة .

ينتج من الصفة الوصفية التي يتصف بهـا تعبير « نمط الانتاج » ، ان هذا التعبير لا يشمل اولا احالة الى امتداد تطبيقه على نحو آخر ، الا في صورة نزعته الى العمومية ؛ وسنرى نمط الانتاج الرأسمالي ، مفهوما بالمعنى الحصري لنمط الانتاج الصناعي واستخدام الآلات ، يشمل شيئا فشيئا الفروع الصناعية المختلفـة :

« منـذ أن يتطلب الامر اكتساب فضـل القيمـة ، بتحويل العمـل الضروري الى عمل اضافي ، لا يعود كافيا أن يقنع رأس المال ، بمجرد مد أمد أساليب العمل التقليدية ، تاركا اياها دون المساس بهـا تماما . انه يجب عليه حينذاك ، خلافا لذلك ، ان يحول الشروط التقنيـة والاجتماعية ، اي نمط الانتاج . انه سيتمكن حينذاك فقط ، من أن يزيد انتاجية العمل ؛ وأن يخفض على هذا النحو قيمة قوة العمل ، وأن يختصر بهذا بالذات ، الزمان الضروري لاعادة انتاجها . » ؟ **رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٩) .

ان هذا النص يسبقه التحديد التالي : « ثورة في شروط الانتاج » . أي « تغير في أدواته أو في **مناهج عمله** ، أو في الاثنين معا » .

وسواء أقلنا وصف للعمليات ، أم وصف للاساليب ، أم وصف للطرائق ، أم وصف للصور ، فهي عدد من التعابير التي ليس لهـا معنى ، الا **بما تنبذه خارجها** . انها تنبذ أولا الاقيسة **الكميـة** . وعلى هذا النحو ، فان **انتاجيـة** العمل ، التي تحدد نسبيا الحجم الضروري لارضاء حاجات المنتج وحاجات العمل الاضافي ، لا تتدخل هنا الا بقدر ما تتعلق في كل عصر تاريخي ، **بصورة** معينـة من صور أسلوب العمـل ، أي بالعلاقة التي تقيمها بعض الادوات (وسائل العمل) مع صور تنظيم العمل (الذي

ربما لم يكن تنظيما ؛ مثلما يكون الامر حينما يضع المنتج الفرد في العمل فقط ، الادوات التي تسمح بالحصول على منتج له استعمال فعلي) . وبعدئذ ، فهي تنبذ اعتبار **الطبيعة** المادية للاشياء التي تولد تحويلا ما ، او تخضع له . وفي هذا المعنى ، كتب ماركس من قبل في « **مدخل** عام ١٨٥٧ » ، ان « الاقتصاد السياسي ليس هو التكنولوجيا » ، بالمعنى الذي اكتسبه هذا الحد ، في بداية القرن التاسع عشر ، والذي يظهر اصله التاريخي ، في الفصل الذي عقده في الكتاب الاول عن « الصناعة الكبيرة » . ان هذين التحديدين السلبيين متضمنان في نص الفصل المعقود عن **حركة العمل** ، الذي يحتوي على الاستعمال الاول للصيغة التالية : « ما يميز . . . » ، اي المبدأ الاول للتقسيم الى حقب :

« ان بقايا وسائل الانتاج القديمة لها في دراسة الصور الاقتصادية للمجتمعات البائدة ، الاهمية ذاتها التي تتمتع بها بنية العظام المتحجرة ، في معرفة تركيب الاجناس الفانية . فما يميز عصرا اقتصاديا من عصر آخر ، هو أقل تعلقا بما نصنعه ، من تعلقه بكيفية صنعه ، أي بوسائل العمل التي نصنع بها . ان وسائل العمل ليست فقط مقياس درجات تطور اليد العاملة الانسانية ؛ بل انها أيضا أسس العلاقات الاجتماعية التي تعمل فيها (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ١٨٢) .

ولكي يمكن لوسائل العمل ان تكون « أس » العلاقات الاجتماعية ، يجب بداهة أن تكون خاضعة لنموذج من التحليل ، مخالف لقياس نجوعها ، او للوصف التكنولوجي لعناصرها . ودون ذلك ، فاننا نقع في خطيئة برودون الذي كان يجعل من الآلات علاقات اجتماعية (انظر : **بؤس الفلسفة** ، الترجمة الفرنسية ، الطبعات الاجتماعية ، ص ١٤٠) .

ويمكننا ان نحدد هذا التحليل ؛ على انه **تحديد الصور الفرقي** ؛ وان نحدد « نمطا » ما ، على انه منظومة من الصور تمثل **حالة التغير** التي تطرأ على جملة العناصر التي تدخل بالضرورة في **العملية موضوع النظر** . ان هذا التحديد الذي سأضعه موضع التجربة ، يصح بالنسبة الى الانماط جميعا ، ويتطلب في كل مرة شيئين : تعداد **الامكنة** (أو الوظائف) التي تقدمها العملية موضوع النظر ؛ وتحديد **المعايير الملائمة** ، التي تسمح بتمييز الصور التي تحتل هذه الامكنة . وهكذا ، اذا عدنا الى تناول المثال المذكور في عاليه ، عن نمط التداول (**رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ١٤٧) ، رأينا أن هذا المعيار يقوم على حقيقة نقل قيمته الى المنتج بكليته ، أو فقط الى الاجزاء الموزعة على عدة فترات من الانتاج ؛ وأظهرنا فيه في الوقت ذاته ، المفهومات التي يدل بها ماركس على الوجود بما هو عنصر في العملية : وظيفة ، عامل . بيد أننا أحلنا من أجل تعداد هذه الامكنة ، الى « نمط » آخر ، هو « نمط الانتاج » ذاته ؛ ولسنا بصدد عملية مستقلة ذاتيا استقلالا نسبيا ، ولها تماسكها الخاص . أما فيما يتعلق بنمط الانتاج ذاته ، فان الامر خلاف ذلك ، واننا واجدون هذا التماسك .

(٢) عناصر منظومة الصور :

يبقى علينا اذن ، أن نعين هذه العناصر ، في حالة **نمط الانتاج** (مفهوما بالمعنى الحصري) . وسيكون من الضروري لنا هنا ، أن نقرب بين عدد من نصوص ماركس التي تتكامل فيما بينها ؛ بل أن نقترح لها حلولا سوف يتضح أساسها القوي فيما بعد ، كما نأمل .

اننا نجد نصا اول واضحا غاية الوضوح في **رأس المال** ، الكتاب الثاني ، يقدم لنا الاستعمال الثاني لصيغة « ما يميز عصرا . . . » ، نعني مبدأ التقسيم الى حقب :

« مهما تكن صور الانتاج الاجتماعية ، يبقى العمال ووسائل الانتاج **عواملها** دائما . بيد أن هؤلاء وهذه ليسوا كذلك الا بحسب الامكان ، ما بقوا منفصلين . فلانتاج معين ، لا بد من تمازجهم . ان الطريقة الخاصة في اجراء هذا التمازج ، هي التي تميز العصور الاقتصادية المختلفة ، التي تمر البنية الاجتماعية فيها . » (**رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ٣٨ ـ ٣٩) .

يجب علينا أن نقرأ هذا النص بانتباه هو في وقت واحد بريء ومتنبه للانماط الراهنة (ناسين للحظة ما انتساب ماركس الى القرن التاسع عشر ، قرن التاريخ والتطور) ، لكي نمنحه كل الدهشة التي يستحقها . ان هذا **الامتزاج** ـ ويكاد يكون نسقا مزجيا ـ الذي هو قوام الماهية الراهنة لنمط محدد من الانتاج ، حيث لا تكون العناصر (التي تبقى هي ذاتها دائما) ، الا بالقوة خارج ارتباطها بعلاقة ما ، وفقا لنمط محدد ؛ هذا الامتزاج يحثنا على الكلام هنا على بنيوية وحيدة في نوعها تماما ؛ من دون ان نبحث مؤقتا عن تضمنات الحد (والتباساته) ، اكثر من ذلك .

ونحن نشير هنا الى عنصرين من العناصر التي نبحث عنها :

١ ـ **العامل** (قوة العمل) ؛

٢ ـ **وسائل الانتاج** ؛

ويستمر النص على هذا النحو :

« في الحالة التي تهمنا ، يقدم نقطة البداية انفصال العامل الحر عن وسائل انتاجه . وقد رأينا كيف وفي أية شروط تتجمع هذه العناصر بين يدي الرأسمالي ؛ بصفتها نمط الوجود المنتج لرأس ماله . »

اننا نجد هنا بادىء ذي بدء ، عنصراً ثالثا بامكانه أن يستحق اسم « العامل » مثل العنصرين الاولين :

٣ ـ **غير عامل يتملك العمل الاضافي** . ان ماركس يشير اليه في مكان آخر ، على انه ممثل « الطبقة المالكة » (**رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ١٨٥) . والمقصود هنا هو الرأسمالي . ونجد فضلا عن ذلك ، عنصرا له طبيعة مخالفة ، بامكاننا ان ندعوه **علاقة** بين العناصر السابقة ؛ ويمكنها ان تتخذ قيمتين متنافيتين ، وهما : انفصال / ملكية .

واذا ما عارضنا نتائج تحليل هذا النص ، بسلسلة من النصوص الاخرى ؛ التي تتضمنها مسودة ماركس غير المنشورة (المستشهد بها سابقا) ، وهي : **الصور السابقة على الانتاج الرأسمالي** ، ويتضمنها الفصل الاول من الكتاب الثالث من **رأس المال** ؛ وجدنا العناصر ذاتها ، ووصفا كاملا لامتزاجاتها . فقد حدد **العامل** فيها على انه **المنتج المباشر** ؛ وتخصصت علاقة التملك هي ذاتها وفقا لعدة صور معقدة ؛ وبخاصة ازدواج « احتياز » ما (استعمال ، استمتاع) ، وازدواج « تملك » ما (تملك رفيع) . بيد ان الفائدة الجوهرية من هذه النصوص ، تنحصر في قسرنا على ان ندخل في البنية **علاقة ثانية متميزة من الاولى** ، علاقة ثانية تقوم بين « عوامل » الامتزاج . ان هذه النقطة لمن الاهمية بمكان كبير ؛ لانها توجه فهمنا للبنية كله ؛ فهي تتيح لنا ان نفسر تفسيرا كاملا ،

قوام « التعقيد » ، الذي قيل عنه في مكان آخر ، انه كان يصف ما تتميز به بنية الكلية الماركسية . انه يجب علينا اذن ، أن نحاول أن نحدد بوضوح كبير ، طبيعة هذه العلاقة الثانية ، ابتداء من نصوص ماركس ذاتها . ان هذهالطبيعة تطابق ما يدل عليه ماركس بحدود متغيرة ، مثل : **تملك المنتج لوسائل الانتاج ، تملكا حقيقيا ، في العملية التي يسير بهـا العمل ؛** أو ايضا فقط مثل : تملك الانسان للطبيعـة . ويجب تقرير نقطتـين تقريرا واضحا :

١ ــ تتميز هذه العلاقة من العلاقة السابقة ؛

٢ ــ ان الامر يتطلب بالتأكيد أيضا ارتباطا ما ، أي علاقة ما تقوم بين العناصر التي عددناها سابقا .

ان البرهان على النقطة الاولى تعوقه الحيرة النسبية التي تقـع فيها مفردات ماركس ، في هذه النقطـة ، في النصوص التي ذكرتهـا (ولا سيما **الصور السابقة** . . .) ، حيث يستعمل ماركس مجموعة كاملة من الحدود المتعادلة عمليا (تملك ، امتلاك ؛ ملكية ، استعمال الخ . . .) ، للدلالة على علاقات المنتج كلهـا بوسائل انتاجه . وتقوم هذه الحيرة في الواقع ، على الصعوبة التي يشعر بها ماركس في تفكيره بوضوح في التمييز بين العلاقتين ؛ وهي صعوبة سأقدم عنها بيانا . فلنتناول مع ذلك نص الكتاب الاول من **رأس المال** ، عن **فضل القيمـة المطلق وفضل القيمة النسبي** (الجزء الثاني ، ص ١٨٣ وما يليها) ؛ فاننا نصادف فيه ، على بعد صفحة واحدة ، استعمالين لحد **التملك** ذاته ، ليس لهما بالظاهر المعنى ذاته ؛ وهما يطابقان كلاً من العلاقتين اللتين أتكلم عليهما ؛ وهمـا :

« انه (العامل) يراقب ذاته في امتلاكه الفردي للاشياء الطبيعية ؛ ثم يصبح فيما بعد مراقبا ».

« تملك رأس المال لهذا العمل الاضافي » .

ان « التملك » الثاني يدل على علاقة ملكية ، أي تلك التي صادفناها بادىء ذي بدء . انه يدل على هـذا المفترض سابقا من نمط الانتـاج الرأسمالي ؛ فرأس المال هو مالك وسائل الانتاج كلها و مالك العمل ؛ وهو بالتالي مالك المنتج بكامله .

بيد ان « التملك » الاول لا يدل على علاقة ملكية ؛ فهو يخص تحليل ما يدعوه ماركس « حركة العمل » ، بل انه يضع بالاحرى تحليل هذه الحركة من العمل ، وكأنها جزء من تحليل نمط الانتاج . انه لا يدخل الرأسمالي اطلاقا **من حيث هو مالك** ، وانما يدخل فقط العامل ووسيلة العمل وموضوع العمل .

في ضوء هذا التمييز ، يمكننا الآن ان نعود مثلا الى قراءة نص الفصل المعقود عن **حركة العمل** (الجزء الاول ، ص ١٨٦ ــ ١٨٧) ؛ وقد كتب فيه ماركس ، ما يلي :

« ان حركة العمل ، من حيث هي استهلاك الرأسمالي لقوة العمل ، لا تظهر الا ظاهرتين خاصتين .

« ان العامل يعمل في مراقبة الرأسمالي . . .

« وفي المكان الثاني ، فالمنتج ملكية الرأسمالي ، وليس ملكية المنتج المباشر ، أي العامل . . . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ١٨٧) .

في هاتين « الظاهرتين » الخاصتين بنمط الانتاج الرأسمالي ، نجد من جديد تماما ، هاتين العلاقتين ، في الصورة الخاصة التي تتخذانها في نمط الانتاج الرأسمالي .

ان حركة العمل هي من وجهة نظر الملكية ، عملية بين اشياء اخفاها الرأسمالي . « ان منتج هذه العملية يخصه اذن ، مثلما يخصه منتج التخمر في قبوه . »

ان حركة العمل هي على هذا النحو ، في نمط الانتاج الرأسمالي ، حتى ان العمل الفردي لا يلجأ الى تشغيل وسائل الانتاج التي يمتلكها المجتمع ، والتي هي وسائل الانتاج الوحيدة ، التي باستطاعتها ان تعمل بما هي كذلك . فمن دون « رقابة » الرأسمالي ، التي هي مرحلة ضرورية من الناحية التقنية لحركة العمل ، لا يمتلك العمل **الملاءمة** الضرورية ، لكي يكون عملا اجتماعيا ، أي عملا يستخدمه المجتمع ويعترف به . فالملاءمة الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي ، تتضمن تعاون وظائف الرقابة والتنفيذ وتقسيمها . انها صورة من صور العلاقة الثانية التي أتكلم عليها ، والتي يمكن أن تحدد الآن ، بأنها **قدرة المنتج المباشر على تشغيل وسائل الانتاج الاجتماعية** . ويحدد لنا ماركس ، فينصوص **رأس المال** ، صورتين من صور هذه العلاقة ، وهما : **الاستقلال الذاتي للمنتج المباشر** ، و **تعلق** المنتجين المتبادل فيما بينهم .

انني أرجيء الى القسم الثاني من هذا البحث ، البرهان الكامل على النقطة الثانية (والامر يتعلق تماما بعلاقة ما بين العناصر) . ولكننا نرى سلفا ، ان تعرف هذه العلاقة **الثانيـة** ، في استقلالها المفهومي

وفي اختلافها الحقيقي عن العلاقة ذات الرقم ١ للملكية ، هومفتاح عدد من القضايا ذات الاهمية الكبيرة في **رأس المال** ؛ وبخاصة **الوظيفة المزدوجة** التي يقوم بهـا الرأسمالي ، من حيث هو مستغل قوة العمل (« الملكية ») ، ومن حيث هو منظم الانتاج (« الامتلاك الحقيقي ») ؛ أعني هذه الوظيفة المزدوجة التي عرضها ماركس ، في الفصول التي عقدها عن التعـاون ، والمشاغل ، والصناعة الكبيرة . أن هذه الوظيفة المزدوجة هي مؤشر ما سندعوه الطبيعة المزدوجة **لتقسيم العمل** في المجتمع (أي التقسيم التقني للعمل ، والتقسيم الاجتماعي للعمل) ؛ وهي في الوقت ذاته ، مؤشر **التعلق المتبادل** لهـذين التقسيمين ، أو مؤشر تصالبهما ، الذي يعكس هو ذاته ، انتساب العلاقتين اللتين ميزت بينهما ، **الى « مزيج » وحيد** ، اي الى امتزاج وحيد ، أعني الى بنية نمط وحيد من الانتاج .

من أجل ذلك ، كان التمييز بين هاتين العلاقتين ، هو الذي يسمح لنا اخيرا ، بفهم ما يقوم عليه **تعقيد** الامتزاج ، أي التعقيد الذي يميز الكلية الماركسية حينما توضع في مقابل الكلية الهيغلية . فحينما أدخل(١) مفهوم التعقيد البنيوي هذا ، كان الامر يتعلق بتعقيد البنيـة الاجتماعية بكاملها ؛ من حيث أن عددا من المستويات المستقلة ذاتيا استقلالا نسبيا تتواصل فيها . اننا نكتشف الآن ، ان **الانتـاج** ذاته ، هو كلية معقدة ؛ أعني انه ما من كلية بسيطة اطلاقا ؛ ويمكننا ان نخلع معنى دقيقا على هذا التعقيد ؛ انه يقوم على ان عناصر الكلية ليست مرتبطة مرة واحدة ، بل مرتين ، بعلاقتين متمايزتين . واذن ، فما دعاه ماركس **الامتزاج** ليس

---

(١) لويس التوسر : **حول الجدل المادي** ، المقال المذكور .

علاقة بسيطة بين « عوامل » كل انتاج فيما بينها ، وانما علاقة هاتين الرابطتين وتعلقهما فيما بينهما .

واذن ، يمكننا في النهاية ، ان نقيم على هذا النحو ، لائحة عناصر كل نمط انتاج ، وثوابت تحليل صوره :

١ ــ العامل ؛

٢ ــ وسائل الانتــاج ؛

ــ آ ــ موضوع العمــل ؛

ــ ب ــ وسيلة العمــل ؛

٣ ــ غير العامــل ؛

آ ــ علاقة الملكيــة ؛

ب ــ علاقة الامتلاك الحقيقي .

ولنضف هنا مايلي : ليس من الاهمية بمكان ، التمييز فقط في داخل الامتزاج ، بين الرابطتين اللتين هما قوامه ، بل تمييزهما معــا من صور الرابطة القائمة بين العناصر ذاتها ، التي لا تخص الامتزاج ، اي **التي لا تخص دائرة الانتــاج** ، منظورا اليها في استقلالها الذاتي النسبي. وبخاصة ، انه من الاهمية بمكان ، أن نميز ــ على الرغم من الاستخدام المزدوج للمفردات ــ « الملكية » التي حدد مكانها هنــا ، من التعبير الحقوقي عنها ، اي من الصور الحقوقية للملكية . ان هذه الصور لا تدخل في « الامتزاج » ؛ فهي تؤلف جزءا من « البنيــة الفوقية » ، لا من « القاعدة » ، التي نهتم بهــا هنا . ان هذا التمييز جوهري وضروري ، اذا اردنا أن نتمكن من التفكير في التفاوت الممكن للقاعدة والبنية الفوقية،

أي « للملكية » (المتعلقة اطلاقا بوسائل الانتاج) ، وللصور الحقوقية للملكية . ويلاحظ ماركس في الفصل الذي ذكرناه عن **تكوين الدخل** ، أي بعض المؤرخين قد دهشوا عندما لاحظوا انحرافا ، أ يعدم تطابق بين **الحق** و « عرف » ما ، بدا لهم حقا أدنى ، او حقا منحطا . والواقع ، ان هذا انحراف ما بين **الحق وعلاقة اقتصادية** ما ، كان الامر يتعلق بها (تصرف المنتج الفرد تصرفاً ضرورياً بقسمه) ؛ وعلى نحو أدق ، ان الامر بامكانه أن يتعلق بالتناقض الذي أدخله الى قلب الحق ذاته ، انحرافه بالنسبة الى دائرة الانتاج ، **وعدم ملاءمته** لعلاقات الانتاج (**رأس المال** ، الجزء الثامن ، ص ١٧٣ ــ ١٧٤) .

ان الصعوبة التي كان ماركس يعاني منها في التفكير في التمييز بين العلاقتين ، في بعض النصوص ذات التطلع الى الماضي التاريخي ، توضحها الصورة الخاصة التي تتخذانها في نمط الانتاج الرأسمالي . ان احداهما والاخرى يمكن أن تكونا متميزتين فيها بـ « **انفصال** » ما ؛ اذ ان العامل « منفصل » عن وسائل الانتاج جميعا ؛ فهو محروم من كل ملكية (ما خلا ملكية قوة عمله) ؛ بيد ان العامل في الوقت ذاته ، « منفصل » بما هو فرد انساني ، عن كل قدرة يشغل بها أدوات العمل الاجتماعي بمفرده ؛ فقد فقد براعته في حرفته ، التي لم تعد تطابق طبيعة وسائل العمل ؛ اذ ان العمل لم يعد ــ كما يقول ماركس ــ « ملكية له » . ففي نمط الانتاج الرأسمالي الحقيقي ، يسترجع هذان « الانفصالان » ، أي هذان الحرمانان ، ذاتيهما ، ويتطابقان في صورة تعارض العامل « الحر » مع وسائل الانتاج التي أصبحت رأس مال ؛ الى

أن يصبح العامل ذاته عنصرا من راس المال ؛ من أجل ذلك ، ظل ماركس يخلط بينهما في مفهوم واحد ، هو مفهوم **الانفصال بين العامل وشروط عمله** . ولكن ماركس يتخذ هذا المفهوم خيطا موجها ، في المباحث التاريخية كلهـا ، التي تعاود من خلال انماط الانتاج السابقة ، صعود تاريخ بنـاء عناصر نمط الانتاج الراسمالي . وهذا ما يفسر الصعوبة التي كان يجدها، والتي كانت واضحة في ضروب تردد مفرداته ، في «**الصور السابقة...**»، في عزل العلاقتين ؛ لان تشابه العلاقتين ، اي استيفاءهما صورهما ، الذي يميز البنيـة الراسمالية ، لا يميز هذه الانماط السابقة من الانتاج . وماركس لا يجدها الا في « الجماعة الطبيعية » الافتراضية ، التي يفتتح بهـا التاريخ ؛ وعندئذ ، يكون لكل من العلاقتين ، خلافا لذلك ، صورة **الاتحـاد** ، اي صورة **تابعية متبادلة** بين العامل ووسيلة الانتاج ؛ فمن ناحية هناك ملكية الارض الجماعية شبه البيولوجية ؛ ومن الاخرى ، طبيعية العمل البيولوجية (فالارض ، « مختبر الانسان » ، هي موضوع العمل ووسيلته دون تمييز) .

واذا ما بدلنا في مزج هذه العناصر فيما بينها ، وفقـا للعلاقتين التابعتين لبنية كل نمط من الانتاج ؛ أمكننا اذن ، أن نعيد تكوين انماط الانتاج المختلفة ؛ اي امكننا ان ننص على « مستبقات » معرفتها النظرية ؛ التي هي بكل بساطة ، مفهومات شروط وجودها التاريخي . انه يمكننا ايضا ، ان نولد على هذا النحو ، ضمن حد معين ، انماطاً من الانتاج لم توجد قط في صورتها **المستقلة** ؛ ولا تتبع اذن ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، « التقسيم الى حقب » ، ــ على انها شبيهة بما يدعوه ماركس « نمط

الانتاج السلعي » (وهو اتحاد بعض صغار المنتجين الافراد ، الذين يمتلكون وسائل انتاجهم ، ويشغلونها من دون تعاون) ؛ أو يمكننا أيضا ، أن نولد أنماطاً من الانتاج ، بامكاننا فقط أن **نتنبأ** بشروطها العامة ، مثل نمط الانتاج الاشتراكي . ويمكننا ان ننتهي أخيرا ، الى اقامة لائحة موازنة ، نوازن فيها بين صور انماط الانتاج المختلفة ، التي تمزج جميعا « العوامل » ذاتها فيما بينها .

ان الامر لا يتعلق بهذا القدر ، **بنسق ما من المزج** بالمعنى الحصري للكلمة ، أي بصورة من صور الامتزاج ، يتغير فيها وحدها مكان العوامل وعلاقتها ؛ ولكن لا تتغير طبيعتها . وقبل أن نبين ذلك في قسم ثان ، يمكننا ان نستخلص مع ذلك ، مما قررناه سابقا ، بعض النتائج المتعلقة بطبيعة « تحديد » عملية الانتاج للبنية الاجتماعية ، « بوصفها مرجعا أخيرا » . يعني تسويغ ما كنت أعلنت عنه ، حينما ذكرت « تمهيد الاسهام » ؛ وهو أن المبدأ الجديد في التقسيم الى حقب ، الذي اقترحه ماركس ، كان يشمل تحويلا كاملا لاشكالية المؤرخين .

٣ ـ المرجع الاخير في التعيين :

ان نمط الانتاج الرأسمالي ، هو في وقت واحد ، وبضرورة مزدوجة ، النمط الذي يتعرف الاقتصاد فيه ، بيسر ، انه « محرك التاريخ » ؛ والنمط الذي تكون فيه ماهية هذا « الاقتصاد » مجهولة مبدئيا (في ما يدعوه ماركس « الصنمية ») . من أجل هذا كانت الشروح الاولى التي نصادفها لدى ماركس ، حول مسألة « الاقتصاد بوصفه المرجع الاخير في التعيين » ، مرتبطة في آن واحد بمسألة الصنمية . انها

تظهر في نصوص **رأس المال** ، حول صنمية السلعة » (الجزء الاول ، ص ٨٨ ــ ٩٠) ، وحول « تكون الدخل العقاري الرأسمالي » (الجزء الثامن ، ص ١٦٤ ــ ١٩٢) ، وحول « الصيغة الثالوثية » (الجزء الثامن ، ص ١٩٣ ــ ٢٠٩) ؛ حيث يحل ماركس تحديد الاقتصاد الحقيقي ، بأنه منظومة العلاقات الاجتماعية ؛ محل الفهم الخاطىء لهذا « الاقتصاد » ، من حيث هو علاقة بين الاشياء . انه يعرض فيها الفكرة القائلة بأن نمط الانتاج الرأسمالي ، هو النمط الوحيد الذي « موه » فيه الاستغلال (نهب العمل الاضافي) ، أي الصورة الخاصة للعلاقة الاجتماعية ، التي تربط بين الطبقات في الانتاج ؛ والذي « اتخذ صورة الصنمية والتزييف » في صورة علاقة تقوم بين الاشياء ذاتها . ان هذه القضية هي النتيجة المباشرة للبرهان الذي يتعلق **بالسلعة** ، وهو : ان العلاقة الاجتماعية التي هي قوام حقيقتها ، والتي تسمح معرفتها بقياس صنميتها ، هي بالضبط العلاقة السلعية وقد أصبحت علاقة انتاج ، أي العلاقة السلعية كما يعممها نمط الانتاج الرأسمالي . واذن ، فلسنا نكتشف علاقة اجتماعية ما (انسانية) ، وراء أي « شيء » كان ؛ وانما وراء الشيء الكامن في هذه العلاقة الرأسمالية .

هذه البرهة هي موقع دحض اعتراض وجه الى النظرية العامة الواردة في « التمهيد الى الاسهام » ، التي تدخل على العموم فكرة المرجع الاخير في التعيين . ان هذا الدحض لا يصبح مفهوما لنا ، الا اذا فكرنا فيه دائما في الاقتصاد ، وكأنه هذه البنية من العلاقات التي حددت :

وبحسب هذه الاعتراضات ، فان رأيي بأن نمط الانتاج في الحياة المادية يسيطر

عموما على تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية . . . هو صحيح بالنسبة الى العالم الحديث ، الذي تسيطر عليه المنافع المادية ؛ ولكنه ليس صحيحا بالنسبة الى العصر الوسيط ، حيث كانت السيادة للكاثوليكية ؛ ولا بالنسبة الى أثينا وروما ، حيث كانت السيادة للسياسة . وبادىء ذي بدء ، انه لغريب ان يحلو لبعض الناس ، ان يفترضوا ان هناك من يجهل هذه الاساليب الكلامية القديمة المستعملة في معرض الحديث عن العصر الوسيط والعصر القديم . فالواضح هو انه لا الاول بامكانه ان يعيش على الكاثوليكية ؛ ولا الثاني على السياسة . **فالشروط المادية في ذلك الحين ، تفسر خلافا لذلك ، لماذا لعبت الكاثوليكية هناك ، والسياسة هنا ، الدور الرئيسي** . ان اقل معرفة بتاريخ « الجمهورية » الرومانية مثلا ، يرينا ان سر هذا التاريخ ، انما هو تاريخ الملكية العقارية . فمن ناحية ، ما من شخص يجهل ان دون كيشوت حدث له ان ندم ، لانه اعتقد ان الفروسية التائهة كانت متلائمة مع صور المجتمع الاقتصادية كلها . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٩٣ الحاشية) .

يمكننا اذن ، ان نقدم أولا ملاحظة دقيقة ترتبط بما قدمته البيانات السابقة في صدد الصنمية ؛ فنظرية ماركس لا تعني ان بنية العلاقات الاجتماعية ، في انماط الانتاج المخالفة للرأسمالية ، هي بنية **شفافة لعيون الفاعلين** . ف « الصنمية » ليست غائبة عنها ، وانما هي **قد غيرت مكانها** (الى الكاثوليكية ، والى السياسة ، الخ . . .) . والواقع ، فان بعضا من صياغات ماركس ، لا تترك أي شك في هذه النقطة . ففي بداية النص مثلا ، يكتب ماركس في **الصور السابقة ...** في معرض الحديث عن الجماعة التي ندعوها « بدائية » ، ما يلي :

« ان الارض هي المختبر الكبير ؛ انها الترسانة التي تقدم وسائل العمل ومادة

العمل سواء بسواء ، مثلما يقدم المقر قاعدة الجماعة . فأعضاء الجماعة يرتدون الى الارض **ببساطة** ، كما يرتدون الى ملكية الجماعة ؛ هذه الجماعة التي تتولد وتعيد تولدها في العمل الحي . ان كل فرد لا يتصرف الا كما يتصرف العضو في هذه الجماعة ، أي كما يتصرف مالك أو حائز . فالامتلاك الحقيقي لحركة العمل ، يقوم على أساس هذه الافتراضات السابقة ، التي ليست هي ذاتهـا نتاج العمل ، بل تبدو وكأنها افتراضاته السابقة **الطبيعية او الالهية** . »

وبتعبير آخر ، ان الجانب المضاد من الشفوف ، الذي يميز في أنماط الانتاج غير السلعية ، علاقة المنتج المباشر بانتاجه ، هو هذه الصورة الخاصة من « البساطة » ، حيث يمكن لوجود **جماعـة** ما ، أي بعض علاقات القرابة وبعض صور التنظيم السياسي ، ان تبدو وكأنها « طبيعية أو الهية » ، وليست متضمنة في بنية نمط خاص من الانتاج .

ولكن هذه النقطة التي مر بهـا ماركس ببعض السرعة (لنقص المادة التاريخية) ، هي نقطة مرتبطة في مبدئها ، بوضوح شديد ، بمسألة المرجع الاخير في التعيين . والحقيقة ، يبدو ان « التزييف » لا يتعلق بالضبط ، بالاقتصاد (نمط الانتاج المادي) بما هو كذلك ؛ بل بتزييف مراجع البنية الاجتماعية ، التي حدد لها ـ بحسب طبيعة نمط الانتاج ، ان تحتل مكان التحديد ، مكان المرجع الاخير .

نفهم اذن ، ان بامكان الاسباب **المتشابهة** ان تولد هنا نتائج متشابهة؛ وبالمناسبة يمكننا ان نخلع على هذه الصيغة معنى محددا ؛ وهذا يعني ، انه كلما كان مكان التحديد يحتله التطلب ذاته ، رأينا في علاقات الفاعلين ، ظواهر « الصنمية » المتشابهة تتولد . وهذا ربما لا يجعل هذا المقطع

من نص **الصور السابقة** . . . المتعلق بنمط الانتـــاج « الاسيوي » ، يعني كثيرا :

« ان **الوحدة** التي تجمع بين غالبية الصور الاسيوية الاساسية ، تبدو في هذه الصور ، وهي تقوم فوق هذه الجماعات جميعا ، كما يبدو المالك الاعظم ، او كما يبدو المالك الاوحد ؛ وتبدو فيهـــا الجماعات الحقيقية فقط ، كما يبدو الحائزون بالوراثة . وبما أن **الوحدة** هي المالك الحقيقي والافتراض السابق الحقيقي للملكية الجماعيـــة ، فانه بامكانها ان تبدو هي ذاتها ، وكأنها كائن خاص فوق الجماعات الخاصة الحقيقية المتعددة ؛ ويبدو الفرد المنفصل في الواقع ، بالتالي ، من دون ملكية ؛ او تبدو الملكية بالنسبة البـــه نتيجة لتخلي الوحدة الكلية (التي تتحقق في الطاغية ، الذي هو ابو الانقسامات الجماعيـــة) عن الافراد ، بتوسط الجماعات الخاصة . **ففيض الانتـــاج** ـ الذي هو محدد من ناحية أخرى تحديدا مشروعا من بعد التملك الحقيقي بطريق العمل ـ **يمت على هذا النحو ، من تلقاء ذاته ، الى هذه الوحدة العليا .. .»**

ويجب أن نفهم هذه **الـ ((من تلقاء ذاته))** بالمعنى القوي للكلمـــة ؛ وأن نلاحظ ، أن فيض الانتاج لا يمت « من تلقاء ذاته » ، في انماط الانتاج الاخرى ، مثل نمط الانتاج الاقطاعي ، الى ممثلي الطبقة المسيطرة. وسنرى انه لا بد فيه ، على نحو صريح ، من شيء زائد ، خلافا لذلك ؛ نعني علاقة سياسية ما ، اما بصورة العنف « الخالص » ، او بصور الحق المرتبة والمحسنة لتحقيق غاية ما . وخلافا لذلك ، فان تحديدا **مباشرا** واحدا ، تحدده وظائف عملية الانتاج ، يولد نتائج الصنمية ذاتها ، في هذين النمطين من الانتاج ، نمط الانتاج « الاسيوي » ونمط الانتاج الرأسمالي ، اللذين هما متباعدان قدر الامكان ، زمانيا وجغرافيا ،

الخ . . . على الرغم من ان الفاعلين الذين يدخلون في العلاقة ، هم مختلفون من ناحية اخرى (فهنا راسماليون وعمال اجراء ، وهنـاك « الدولة » والجماعة) ؛ اذ أن المنتج يمت « من تلقاء ذاته » الى « الوحدة » العليـا ، لانه يبدو وكأنه نتاج هذه الوحدة . وهاكم ما كتبه ماركس ، بعد صفحات قليلة ، في النص ذاته :

« **ان الشروط الجماعية للتملك الحقيقي بطريق العمل** ، واعمال الري الخطيرة جدا لدى الشعوب الاسيوية ، وسبل الاتصال ، الخ . . . تبدو عندئذ وكأنها نتـاج الوحدة العليا للحكم المستبد المخيم على الجماعات الصغيرة . »

ويعاود ماركس الاخذ بهذا التفسير ، في فصل من **رأس المال** ، عقده عن **التعاون** ؛ حيث يوازن موازنة نظاميـة بين صور الاستبداد الاسيوي ، وصور « الاستبداد » الرأسمالي ؛ أي اجتماع وظيفة الرقابة والادارة في أيد واحدة ؛ هذا الاجتماع الضروري لاتمام عملية العمل (لتملك موضوع العمل تملكا حقيقيا) ، ولاتمام وظيفة ملكية وسائل الانتـاج .

« ان قوة العمل الاجتماعية ، تبدو وكأنها قوة زود بهـا رأس المال **بطبيعتـه** ؛ أي قوة منتجة متضمنة فيـه ؛ لانها لا تقتصد شيئا من رأس المال، ولان العامل المأجور لا ينميها من ناحية اخرى ، الا حينما يمت عمله الى رأس المال . ان اثر التعاون البسيط ينفجر انفجارا رائعا في الاعمال الضخمة التي حققها قدماء الاسيويين والمصريين والاتروسكيين الخ . . . فهذه القدرة التي كان يتمتع بهـا ملوك آسيا ومصر والحكومات الالهية الاتروسكية الخ . . . قد آلت في المجتمع الحديث الى الرأسمالي المنعزل ، او المشترك مع غيره (**رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٢٦) .

قد يكون من الممكن لنا اذن ، أن نبحث بحثا مشروعا ، بصـــدد الاستبداد الاسيوي ، عما يشبه صور الظهور ، التي تجعل « قدرات العمل تنعكس كلهـــا » ، في نمط الانتاج الرأسمالي ، « وكأنها قدرات رأس المال ؛ كما تنعكس كل صور قيمة السلعة ، وكأنها صور العملة . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ٤٧) . اننا قد نعتمد في الواقع ، على تشابه العلاقة بين الرابطتين الداخلتين في « الامتزاج » الحاصل في هذين النمطين من الانتاج ، أي **على تشابه اتصال التقسيم المزدوج للعمل** (انظر ما ورد سابقا) .

ولكن هذه النصوص بخاصة ، تتضمن ان مستويات البنية الاجتماعية لها كلها بنيـــة « نمط » ما ، بالمعنى الذي حللت فيه نمط الانتاج الدقيق . وبمعنى آخر ، فهي تبدو ذاتها بصورة **الامتزاجات** المعقدة الخاصة . انها تتضمن اذن ، **علاقات اجتماعية** نوعية ، ليست هي ذاتها ولا علاقات الانتاج الاجتماعية ، صور ذاتية الفاعلين الاجتماعية ، والتي تتعلق مع ذلك بوظائف العملية موضوع النظر ؛ فبهذا المعنى ، سوف نتكلم بدقة على بعض العلاقات الاجتماعية السياسية ، او على بعض **العلاقات الاجتماعيـــة الايديولوجية** . وسوف نلجأ في تحليل كل من انماط الامتزاج هذه ، الى معايير ملائمة خاصة في كل مرة .

واذن ، فالمسألة التي نريد حلها هي التالية : كيف حدد في البنية الاجتماعية ، المرجع المحدد ، في عصر معين ؟ اي : كيف يحدد نمط نوعي من **امتزاج** العناصر ، التي تكون بنية نمط الانتاج ، في البنيـــة الاجتماعية ، مكان المرجع الاخير ؟ اي : كيف يحدد نمط نوعي من

الانتاج ، العلاقات التي تقميهـا مراجع البنية المختلفة فيما بينها ، أي في نهاية الامر ، **تمفصل** هذه البنية ؟ (ما دعاه ألتوسر دور رحم نمط الانتـاج) .

ولكي أعطي مبدأ اجابة على الاقل لهذا السؤال ، سأواجه حالة ما ، ليست مثالية ، وانما **مردودة** ؛ هي حالة بنية اجتماعية مردودة الى تمفصل مرجعين مختلفين **اثنين** : مرجع « اقتصادي » ، ومرجع « سياسي » ؛ الامر الذي سيتيح لي أن أتتبع عن قرب بعض نصوص ماركس ، التي توازن بين نمط الانتاج الاقطاعي ونمط الانتاج الرأسمالي ، فيما يتعلق **بالدخل العقاري** .

وقد كتب ماركس في معرض حديثه عن أبسط صور الدخل العقاري ، أي الدخل في صورة عمل (السخرة) ، ما يلي :

« في جميع الصور ، التي يبقى فيهـا العامل المباشر « مالكا » لوسائل الانتاج ، ووسائل العمل الضرورية ، لانتاج وسائله الخاصة في العيش ، ينبغي لعلاقة الملكية ان تتجلى تجليا حتميا ، ومباشرا ، وكأنها علاقة سيد بعبد ؛ فالمنتج المباشر ليس حرا اذن ؛ بيد ان عبوديته هذه يمكن أن تدق منذ الرق المصحوب بالزام السخرة ، حتى دفع اتاوة بسيطة . اننـا نفترض ان المنتج المباشر يمتلك هنا وسائله الخاصة في الانتاج ، والوسائل المادية الضرورية لتحقيق عمله ، وانتاج وسائله في المعيشة . انه يمارس ممارسة تنطوي على الاستقلال الذاتي ، حراثة حقله ، والصناعة الريفية العائلية التي ترتبط بها ...

« في هذه الشروط ؛ **لا بد من أسباب خارجة عن نطاق الاقتصاد** ، مهما كانت طبيعتها ، لكي تجبرهم على القيام ببعض العمل ، لحساب المالك العقاري بصفة الـ . . . واذن ، لا بد من ان تكون بالضرورة علاقات ارتباط شخصيته ، وحرمان من الحرية

الشخصية ؛ مهما تكن درجة هذا الارتباط ؛ لا بد للانسان من ان يكون مرتبطا بالارض ، وان لا يكون الا مجرد تابع ؛ انه لا بد بالاختصار ، من الرق بكل ما تقبله الكلمة من معنى . . .

« ان الصورة الاقتصادية النوعية ، التي يغتصب فيها العمل الاضافي غير المأجور ، من المنتجين المباشرين ، تحدد علاقة التبعية ، كما تنتج مباشرة من الانتاج نفسه ، وتقوم بدورها برد فعل على هذه العلاقة له صورة التحديد . انها قاعدة كل صورة من صور الجماعة الاقتصادية ، الصادرة مباشرة عن علاقات الانتاج ؛ **وهي في الوقت ذاته قاعدة صورتها السياسة الخاصة** . انه ينبغي البحث دائما ، في العلاقة المباشرة القائمة بين مالك وسائل الانتاج والمنتج المباشر ، عن السر الاعمق للبناء الاجتماعي ، وعن أساسه الخفي ؛اللذين تتخذهما علاقة السيادة والتبعية ؛ وبالاختصار ، قاعدة الصورة النوعية ، التي تتخذها الدولة ، في فترة معينة . . .

« وفيما يتعلق بأبسط صور الدخل واكثرها بدائية ، أعني الدخل في صورة عمل ، يتضح أنها هنا الصورة البدائية عن فضل القيمة ، وأنها تنطبق عليها . وفضلا عن ذلك ، ان انطباق فضل القيمة على عمل الآخر غير المأجور ، لا يستلزم أي تحليل ، لانه ما زال بعد مرئيا برؤية مشخصة ؛ **فالعمل الذي يقوم به المنتج المباشر من أجل ذاته ، ما زال منفصلا أيضا ، في المكان والزمان ، عن العمل الذي يقدمه للمالك العقاري** ؛ فهذا العمل الاخير يبدو مباشرة ، في الصورة العنيفة ، التي يتخذها العمل الجبري ، لحساب طرف ثالث . » (**رأس المال** ، الجزء الثامن ، ص ١٧١ ــ ١٧٢) .

ان هذا النص يتضمن أربع نقاط رئيسية (سأتناولها في نظام آخر) ، وهي :

ــ الصياغة الثالثة التي نصادفها عن مبدأ التقسيم الى حقب ،

وهي : « ان ما يميز عصرا تاريخيا من عصر آخر . . . » . انه هنا نمط تبعية البنية الاجتماعية بالنسبة الى نمط الانتاج ، اي نمط تمفصل البنية الاجتماعية ، هو الذي قدمه ماركس لنا على انه المعادل للتحديدين السابقين ، من وجهة نظر مفهومه .

ـ الفصل النوعي في علاقة العمل بالعمل الاضافي ، الذي يتضمنه الفرق بين العلاقات الاجتماعية ، في نمط الانتاج الاقطاعي ، وفي نمط الانتاج الراسمالي (ملكية / احتياز وسائل الانتاج) : ففي حالة هناك لتطابق « في المكان والزمان » ، وتآن بين العمل والعمل الاضافي ؛ وفي الحالة الثانية ، ليس من ذلك شيء .

ـ ان عدم تطابق عمليتي العمل والعمل الاضافي ، يفرض تدخل « الاسباب الخارجة عن الاقتصاد » ، لكي يصبح العمل الاضافي منجزا بالفعل .

ـ ان هذه الاسباب الخارجة عن الاقتصاد تتخذ **صورة** العلاقة الاقطاعية في السيادة / العبودية .

ويبدو لي ، أنه يمكننا أن نستخلص منها عددا من النتائج .

فأولا ، ان ماركس يقول لنا : في نمط الانتاج هذا ، يوجد فضل القيمة في صورة مرئية وفي متناول اليد ؛ ومع ذلك ، لا يمكن لنا ان نتعرف فضل القيمة في ماهيته ، الا في نمط الانتاج الراسمالي ، الذي يختبىء فيه ، والذي لا بد اذن من « تحليله » . ان فضل القيمة هو بامتياز مقولة نمط الانتاج الراسمالي ، الذي يتخذ معناه من تحليل « عملية **الاستثمار** » ، اي من تحليل عملية من الانتاج ، غايتها زيادة قيمة

المبادلة (فهذه قد عممت في الوقت ذاته ، على انها صورة القيمة) .

ان أساس هذا التصريح هو أن **فضل القيمة ليس « صورة »** بالصفة نفسها التي يتصف بهـا الربح والايراد والفائدة ؛ ففضل القيمة ليس شيئا اكثر من العمل الاضافي ولا أقل منه . ان النمط النوعي فياستغلال هذا العمل الاضافي في الانتاج الراسمالي ؛ أي في نهاية الامر ، نمط تكوين **الدخول** (نمط التوزيع) ، وبالتالي نمط تكوين **الطبقـات** ، هو تكوين الربح والفائدة والايراد الرأسمالي ؛ أي ما يدعوه ماركس « الصور المحولة » لفضل القيمـة . ففي نمط الانتاج الرأسمالي ، تكون صور صراع الطبقات مرسومة في بادىء الامر ، في صور عملية الانتاج عموما ؛ فتبدو وكأنها مواجهة قوى في داخل بعض **الحدود** ، محددة مباشرة في عملية الانتاج ، ويمكن تحليلها فيهـا (حدود يوم العمل والاجر والربح وأقسامه الفرعية) .

وبتعبير آخر ، اننا اذا تساءلنا عن بنية علاقة الطبقات في مجتمع معين ، كنا قلنا عنه سابقا بأنه يتميز بنمط معين في استنزاف العمـل الاضافي ، فاننا نتساءل عن « الصور المحولة » الخاصة بهذا المجتمع .

ولكن ، ليس من باب الصدفة ، اذا كانت النقطة التي يتعلق بها ، في هذا النص ، الفارق المميز القائم بين نمط الانتاج الاقطاعي ، ونمط الانتاج الرأسمالي ـ تطابق العمل الضروري والعمل الاضافي ، أو عدم تطابقهما ـ هي أيضـا النقطة الجوهرية في كل التحليل الذي قام به ماركس في **رأس المال** ، وهو في معرض الحديثعن نمط الانتاجالراسمالي وحده ؛ فهذا التطابق هو نحو آخر من انحاء التعبير عن تطابق **عمليـة**

العمل وعملية الاستثمار ، حدا بجد . فالتمييز بين راس المـال الثابت وراس المال المتغير ، الذي يحدد عملية الاستثمار ، يمكننا المطابقـة تماما بينه وبين التمييز الخاص بعملية العمل وقوة العمل ووسائل الانتاج . وقد يكون من الممكن لنا ، أن نبين بالاستناد الى أمثلة متعددة في **رأس المال** ، كيف يتطلب التحليل الرجوع الى هذه المطابقة (وبخاصة في كل تحليل الدورة) . ان عمل العامل هو الذي يحول ماديا المواد الاولى الى منتج ، بتشغيله وسائل الانتاج ؛ والعمل نفسه هو الذي ينقل الى المنتج قيمة وسائل الانتاج والموا دالمستهلكة ؛ والذي ينتج قيمـة جديدة يعادل جزء منها ـ ولكن جزء فقط ـ قيمة قوة العمل . واذن ، فالصفة المزدوجة التي تتصف بهـا عملية الانتاج ، التي تعبر عن هذه المطابقة ، تحيلنا في نهاية التحليل ، الى الصفة المزدوجة التي يتصف بها العمل « الحي » .

ويسهل علينا أن نرى ، ان هذه المطابقة لا وجود لها في أية صورة من هاتين الصورتين ، في الحالة التي وصفها لنا ماركس ، اي حالة صورة الانتاج الاقطاعي ؛ فليس العمل والعمل الاضافي يتميزان فقط « في الزمان والمكان » ؛ بل انه ما من واحد منهما بامكانه ان يوصف بأنه عملية استثمار بالمعنى الصحيح للكلمة ، حتى لو أسقط في الماضي مقولة القيمـة .

وبتعبير آخر :

ـ في نمط الانتاج الرأسمالي ، هناك مطابقة « في الزمان والمكان » بين العمليتين ؛ **وهذه صفة صميمية لنمط الانتاج** (للمرجع الاقتصادي) ؛

فهذه المطابقة هي ذاتها نتيجة صورة الامتزاج الحاصل بين عوامل عملية الانتاج الخاصة بنمط الانتاج الراسمالي ؛ أي نتيجة صورة علاقتي الملكية والتملك الحقيقي . وعندئذ ، ف « الصور المحولة » المطابقة القائمة في هذه البنية الاجتماعية ؛ أي صور العلاقة القائمة بين الطبقات ، تصبح **صورا اقتصادية مباشرة** (ربح ، ايراد ، أجر ، فائدة) ؛ وهذا يتضمن بخاصة ، أن **« الدولة » لا تتدخل فيها** ، في هذا المستوى .

ـ في نمط الانتاج الاقطاعي ، هناك **انفصام** « في الزمان والمكان » ، بين العمليتين ؛ وهذه دائما صفة صميمية لنمط الانتاج (للمرجع الاقتصادي) ، ونتيجة صور ةالامتزاج الخاص به (فعلاقة الملكية تبدو فيه في الصورة المزدوجة « للاحتياز » « الملكية » . وعندئذ ، ربما لا يكون العمل الاضافي مغتصبا من دون اسباب « خارجة عن الاقتصاد » ؛ أي من دون علاقة سيادة وعبودية . ويمكننا ان نستنتج من ذلك ، قبل تحليل « الصور المحولة » ذاتها أيضا ، انها لن تكون في نمط الانتاج الاقطاعي ، صورا محولة من القاعدة الاقتصادية وحدها ، بل صورا محولة لعلاقة السيادة والعبودية ؛ **لا صورا اقتصادية مباشرة ، بل صورا سياسية**(١) **مباشرة** .

---

(١) لقد كتب ب. فيلار ، في معرض حديثه عن نمط الانتاج الاقطاعي : « وبالجملة ، يبدو أن النمو يعتمد على العودة الى احتلال الاراضي البائرة ، على احاطتها بالعمل اكثر من احاطتها برأس المال ؛ **والحصة التي تسلفها الطبقات المالكة عن الانتاج هي فيه حقوقية ، وليست اقتصادية** . » (المؤتمر الاممي الاول للتاريخ الاقتصادي ، استكهولم ١٩٦٠ ، ص ٣٦) . ويجب علينا ان نربط بهذه النقطة ، الملاحظة التي أبديت عموما ، بأنه من الصعب ايجاد **ازمات اقتصادية** على نحو خاص ، في خارج الرأسمالية .

اننا ربما نستطيع ايضا ، أن نفهم لماذا لا تكون هذه السياسة واعية بما هي كذلك ؛ ولماذا لا تفكر باستقلالها الذاتي النسبي ، في اللحظة ذاتها التي تحتل فيها مكان التحديد ، اما في صورة العنف « الخالص »، او في صور حق ما ؛ لانها تبدو وكأنها واحد من الفروض المسبقة لنمط الانتاج ذاته . اننا نعلم في الحقيقة ، أن فكرة هذا الاستقلال الذاتي النسبي للسياسة هي فكرة متأخرة ؛ فهي تماما فكرة « برجوازية » .

واعتقد ، انه بامكاننا على هذا النحو ، ان نستخلص من هذا النص ، وهو واحد من النصوص المفصلة اكبر تفصيل ، المبدأ الماثل بصراحة لدى **ماركس ، لتحديد التحديد** بالاقتصاد مرجعا أخيرا . ففي البنى المختلفة ، **يكون الاقتصاد هو المحدد ، من حيث أنه يحدد نظام مراجع البنية الاجتماعية ، التي تحتل المكان المحدد** . فليس هناك علاقة بسيطة ، بل علاقة العلاقات ؛ وليس هناك سببية انتقالية ، وانما سببية بنيوية . ففي نمط الانتاج الرأسمالي ، يحدث أن يحتل الاقتصاد ذاته هذا المكان ؛ ولكنه لا بد من تحليل « التحول » في كل نمط من انماط الانتاج . واقترح مجرد اقتراح هنا ، انه قد يكون بامكاننا ان نحاول العودة من خلال هذا المنظور ، الى قراءة الصفحات الاولى من « **أصل الأسرة** » ، حيث يعبر انغلز عن هذه الفكرة ، التي يقدمها على أنها مجرد « تصحيح » لصيغ ماركس العامة :

« وفقا للنظرية المادية ، ان العامل المحدد في التاريخ ، في نهاية الامر ، هو انتاج الحياة المباشرة واعادة انتاجها . **بيد ان هذا الانتاج له بدوره طبيعة مزدوجة** . فمن ناحية ، هناك انتاج وسائل البقاء ، انتاج الاشياء المستخدمة في الغذاء والكساء والسكن ، وانتاج

الادوات التي تستلزمها ؛ ومن ناحية اخرى ، **هناك انتاج الناس انفسهم أي تكاثر النوع .** ان المؤسسات الاجتماعية التي يعيش الناس في ظلها ، في عصر تاريخي معين ، وفي بلد معين ، يحددها هذان النوعان من الانتاج ، تحددها مرحلة التطور حيث نجد **العمل من ناحية والأسرة من ناحية أخرى** . فكلما قل تطور العمل . . . بدا أن التأثير السائد لروابط الدم يسيطر على النظام الاجتماعي . » (انغلز : **أصل الأسرة** . . . ص ١٦) .

انه نص مدهش ، لا يلعب فقط دون لياقة على كلمة **الانتـــاج** ؛ بل يقسرنا على تطبيق النموذج التكنولوجي لتقدم القوى المنتجة ، على صور القرابة المقدمة على أنهـــا علاقات اجتماعية في الانسان ! انه ربما كان من الاحسن ، أن نبين ــ وهذا ما حاوله عدد من علماء الانطربولوجيـــا الماركسيين ــ كيف يحدد نمط الانتاج في بعض المجتمعات « البدائيـــة » أو « المكتفية بذاتها » ، اتصالا معينا من البنية الاجتماعية ، حيث تحدد علاقات القرابة ، حتى صور تحول القاعدة الاقتصادية .

★ ★ ★

٢ ـ طبيعة البنية وتاريخ عناصرها

انني حينما حددت بنيـــة انماط الانتاج المختلفة ، ابتداء من «نسق» مزجي ، وتابعت بعض الاستدلالات على هذه القاعدة ، انما أردت ان اطيل أمدا ، التباسا خاصا بدحض تفسير تطوري او تاريخي ، لنظرية ماركس . لقد كان الامر يتعلق بتبيان ان التمييز بين الانماط المختلفة ، يقوم قياما ضروريا **وكافيـــا** ، على أساس من تغير العلاقات القائمة بين عدد قليل من العناصر التي تظل دائما هي هي . فمنطوق هذه العلاقات والحدود التي تحمل عليهـــا ، هو قوام عرض المفهومات الاعم للمادية التاريخية ؛ وهذا يعني ، ان منطوق صورة محددة من هذا التغير ، هو بالضبط ، في تعلقه المباشر بمفهومات قوة العمل ، ووسائل الانتاج ، والملكية ، الخ. . . ما يخلع على النظرية صفتها البرهانية . انه ما من حاجة تدعونا هنا ، الى التذكير طويلا ، كيف ظلت هذه الافتراضات السابقة ضرورية باستمرار في **رأس المال** ؛ في صورة العلاقة المزدوجة بين الرأسمالي والعامل (بيع قوة العمل ـ شراؤها) وبين الرأسمالي ووسائل الانتاج (ملكية وسائل الانتاج كلها ، وبالتالي ملكية المنتج بكامله) . ان الصفة « الاستنتاجية » لنظرية **رأس المال** ، المردودة منذ أصلها الى التأثيرات الايديولوجيـــة

المختلفة(١) ، لا تعبر الا عن علاقة التحليلات التي تولد معرفة النتائج الخاصة التي تتركها البنية في هذه الافتراضات السابقة . وبتعبير آخر ، ان المنهج العلمي **لرأس المال** ، الذي يمكن تعميمه على أنماط الانتاج التاريخية كلهـا ، يتميز بهذه المفهومات العامة القليلة ، التي هي قوام البداية المشروعة لعرضه .

ومع ذلك ، فليس بامكاننا ان نبقى ههنا ؛ فحـد النسق يوميء بامكانية قيام علم **قبلي** لانماط الانتاج ، أي قيام علم للانماط **الممكنـة** من الانتاج ؛ ولكن ، اذا كانت المادية التاريخية تسمح بالتنبؤ بأنماط الانتاج « التي هي بالقوة » (كما يمكننا أن ندعو « نمط الانتاج السلعي ») ، بل باعادة بنائها ؛ فانني سأبين ذلك في الصفحات الآتيـة ، على نحو آخر ؛ على أساس تعديلات نمط قائم من الانتاج . وهذا قد يفترض أن « عوامل » الامتزاج ، هي المفهومات ذاتها التي عددتها ، وان هذه المفهومات تدل **دلالة مباشرة** على عناصر بنـاء ، وعلى ذرات تاريخ . والواقع ، ان هذه المفهومات تدل دلالة غير مباشرة فقط ، على عناصر البناء ، كما قلت ذلك على نحو شديد العمومية ؛ اذ انه لا بد من المرور بما سميته « التحليل الفرقي للصور » ، في سبيل تحديد الصور التاريخية

---

(١) ان الامر يتعلق في هذه الاحالات ، تارة بهيغل ، وطورا بريكاردو ، بمعان مختلفة « للاستنتاج » ، ولكنها غير متطابقة سواء بسواء : فنظام عرض **رأس المال** ليس هو شأن الاستنتاج الهيغلي ، تكوينا فينو مينولوجيا ، بل تحليلي على الحصر ؛ أما بالنسبة الى ريكاردو ، فقد بين ماركس هو ذاته ، أن استنتاجه لم يكن الا مشروعا مخففا ؛ فالفصل الاول من **مبادىء الاقتصاد السياسي** عن القيمـة ، يتضمن سلفا عودا الى الاختبارية الوصفيـة .

التي تتخذها قوة العمل ، والملكية ، و « التملك الحقيقي » الخ . . . فهـذه المفهومات تدل فقط على ما يمكننـا ان ندعوه **ملاءمات** التحليل التاريخي . ان هذه الصفة من صفات « النسق » ، أعنى النسق الزائف ، هي التي تفسر لنا لماذا كان هناك مفهومات عامة لعلم التاريخ ، من دون ان يكون من الممكن أبدا ، أن يكون هناك تاريخ على العموم .

ولكي أبين كيف تعمل هذه الملاءمة ، سأتوسع الآن اكثر قليلا ، في تفصيل دراسة علاقة واحدة من علاقات المزج ، بحسب رأي ماركس ذاته . ان الامر يتعلق بصورتين متعاقبتين للعلاقة ذات الرقم ٢ ، تلك التي دعوتها علاقة « التملك الحقيقي » ؛ أو أيضا القدرة على السيطرة الفعليـة على وسائل الانتاج بعودتي الى تناول حد من حدو دماركس ، ولعدم توافر تعبير أفضل .

(١) القوى المنتجـة (الحرفة والمكننة) :

عندما كنت أحلل نص « التمهيد » **الى الاسهام** ، ربما لم يصعب علي ، أي مفهوم في بساطته الظاهرة اطلاقا ، بين المفهومات العامة التي ذكرت منهـا التمفصل المنتظم لدى ماركس ، الا مفهوم **القوى المنتجـة** ؛ او بتعبير أدق ، مفهوم **مستوى** القوى المنتجة (أو درجة تطورها) . والحقيقة ، ان منطوق المفهوم ذاته ، يوحي مباشرة بنتيجتين هما أصـل المعاني المعكوسة الاساسية في فهم نظرية ماركس ؛ ولكن يجب ان نقول عنهمـا بأنه ليس من السهل تجنبهما ؛ فأولا ، حينما نتكلم على « قوى » منتجـة ، أي على « قوى » الانتـاج ، انما نوحي حالا بامكانية **تعداد** ما : فالقوى المنتجة هي السكان والآلات والعلم الخ . . . » ؛ وفي الوقت

ذاته ، نوحي بأن « تقدم » القوى المنتجة ، يمكنه ان يتخذ شكل تقدم تراكمي ، شكل جمع قوى منتجة جديدة ، أو شكل احلال **بعض** منهـا محل أخرى أشد « قوة » (أداة العامل الحرفي تحل الآلة محلها) . وعندئذ ، فاننا نجد أنفسنا وقد وصلنا الى تفسير لـ « مستوى التطور » أو « درجتـه » ، يكون اكثر اغراء بقدر ما يبدو متضمنا في الكلمات ذاتهـا ؛ فالامر يتعلق يقينا **بتطور** ذي اتجاه واحد وتراكمي ، لضرب من الاستمرار شبه بيولوجي . فكيف نبين حينذاك ، بعض ضروب الانفصال التاريخية ، المتضمنة تضمنا صريحا في النظرية العامة ؛ ان لم يكن ذلك بنظرية في « التغير الكمي » ، نظرية في «الانتقال من الكمية الى الكيفية»، اي نظرية وصفية عن **سير** الحركة ، التي لا تلغي بنيتها العامـة ؟ وكيف نفر من نظرية ميكانيكية في الحركة التاريخية ، حيث لا يكون « الجدل » الا الاسم الآخر لتفاوت ما ، أي لتأخر دوري ما ، قد أفعم وأعيد أحكامه دوريا ، بالمتطلبات الاخرى ، بالنسبة الى هذا التطور الذي هو مقياسها ؟

ان احصاء كهذا يعثر مع ذلك ، بسرعة كبيرة ، بصعوبات تلفت النظر ؛ وهي تتعلق جميعا باختلاف أصل « العناصر » ، التي يجب جمعها ، اذا ما أريدت مطابقة مفهوم ماركس مع وصف « الوقائع » مطابقة مباشرة . ان نقاد ماركس البرجوازيين لا يقصرون بابداء ملاحظاتهم ، بأن « القوى المنتجة » لا تتضمن في النهاية الادوات الفنية فقط ، بل تطبيق المعارف العلمية على استكمال هذه الادوات واحلال غيرها محلها ؛ كما تتضمن في نهاية الامر العلم ذاته ؛ انهـا لا تتضمن جمهور القوى العاملة فقط ؛ بل تتضمن العادات التقنية والثقافية لهذا الجمهور ، التي يظهر تاريخها (فيما يتعلق بأنماط الانتاج القديمة) وعلم النفس

الاجتماعي الصناعي ، اظهارا متزايدا ، « كثافتهـا » وتعقدها التاريخي والاجتماعي ؛ انها لا تتضمن التقنيات فقط ، بل تتضمن تنظيما معينا للعمل ، بل تنظيما اجتماعيا وسياسيا (و « التخطيط » هو مثال رفيع على ذلك) ، الخ . . . وهذه الصعوبات ليست تحكمية ؛ فهي تعكس استحالة اجراء مطابقة مفهوم ماركس مع مقولات علم للاجتماع ، ينهج هو ذاته باحصاء المستويات وجمعها ، من تكنولوجية واقتصادية وحقوقية واجتماعية ونفسية وسياسية ، الخ . . . ويقيم تصنيفاته التاريخية الخاصة (المجتمعات التقليدية والمجتمعات الصناعية ؛ المجتمعات الليبرالية والمجتمعات المركزية المجموعية ، الخ . . .) ، على أساس من هذه الاحصاءات . وفضلا عن ذلك ، فهذه الصعوبات هي بالنسبة الينـا دلالة فرق جوهري **في الصورة** ، بين مفهومات ماركس وبعض المقولات التي هي من هذا النوع ؛ انهـا مؤشر على أن مفهوم القوى المنتجة ليس له علاقة باحصاء من هذا النموذج . انه يجب علينا اذن ، أن نمضي باحثين عن صورته الحقيقيـة .

اننا أولا ملتزمون بصياغة ماركس ذاتها ، وهي : هذا « المستوى » او هذه « الدرجة » ، اللذان يعبران يقينا عن امكانية قياس هوبالقوة على الاقل ، وامكانية قياس نمو ، ويعدان مميزين لماهية القوى المنتجة ، ومحددين لهـا نتيجة لذلك ، في خاصية نمط تاريخي من الانتاج . ولكن ، انه لمكان مشترك أن نلاحظ ، ان **انتاجية** العمل ، أي « قياس » هذا النمو قد زاد في بعض عقود من سني الرأسمالية الصناعية ، اكثر مما زاد في قرون من أنماط الانتاج السابقة ؛ في حين أن « علاقات الانتـاج » وصوره الحقوقية والسياسية ، كانت تحتفظ بايقاع تغير

تمكن موازنته . أن الامر هو كذلك بالنسبة الى تحول وسائل العمل (تحول الادوات) ، الذي يدعوه ماركس حركة تاريخية حيث لا يكون الجدل الا « القياس » الآخر « لدرجات تطور القوة العاملة الانسانية » . ويقول ماركس في مكان آخر ، على نحو افضل بكثير ، وفي جميع المرات التي يقوم فيها هذا المستوى بدور مباشر في التحليل الاقتصادي : **قوة العمل** المنتجة ، انتاجية **قوة** العمل .

وهذا لأن « القوى المنتجة » ليست في الواقع **أشياء** ، كما سنرى . فاذا كانت أشياء ، كانت مسألة نقلها واستيرادها على نحو غريب ، أسهل حلا بالنسبة الى علم الاجتماع البرجوازي (وأسهل على بعض المسائل « النفسية » في التكيف الثقافي تقريبا) ، مما كانت بالنسبة الى ماركس ، ــ لان نظريته تبدو وكأنها علاقة ضرورية ، وترابط بين بعض القوى المنتجة ونموذج معين للمجتمع (محددا بعلاقاته الاجتماعية) . فاذا تجاوزنا الضلال اللفظي الذي خلقه الحد ، قلنا سلفا ، ان المظهر الاكثر اثارة الاهتمام من « القوى المنتجة » ليس احصاءها او تركيبها ، وانما **ايقاع** تطورها أو **سيره** ؛ لان هذا الايقاع يرتبط ارتباطا مباشرا ، بطبيعة علاقات الانتاج ، وببنية نمط الانتاج . فما بينه ماركس بيانا خاصا في **رأس المال** ، وما تلمح له جمل شهيرة من **« البيان »** ، ليس أن الرأسمالية قد **حررت** تطور القوى المنتجة أول مرة ودائما ، بل ان الرأسمالية قد فرضت على القوى المنتجة ، **نموذجا من التطور** محددا ، ايقاعه وسيره **هما خاصان به** ، وقد أملتهما صورة عملية التراكم الرأسمالي . ان هذا السير هو الذي يميز أحسن تمييز ، من الناحية الوصفية ، نمطا ما من الانتاج ، بدلا من أن يميز المستوى الذي بلغه في لحظة معينة .

(« فبالنسبة الى رأس المال ، ان قانون ازدياد قوة العمل المنتجة ، لا ينطبق **انطباقا مطلقا** . فبالنسبة الى رأس المال ، ان هذه الانتاجية لا تزداد حينما يكون بامكاننا ان نحقق اقتصادا على العمل الحي عموما ، وانما تزداد فقط ، حينما يكون بامكاننا أن نحقق على الكسر **المأجور** من العمل الحي ، اقتصادا اكثر خطورة مما هو مضاف من العمل الماضي. . . » **رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٧٤) .

ولكن « القوى المنتجة » هي ذاتها ايضا ، من الناحية النظرية ، علاقة من نموذج معين ، في داخل نمط الانتاج ؛ بل بتعبير آخر ، انها ايضا **علاقة انتاج** ؛ وبالضبط انها هذه العلاقة التي حاولت ان أشير اليها ، حينما ادخلت بين العلاقات البنائية ، في بنية « الامتزاج » ، علاقة من الرقم ٢ من « التملك الحقيقي » ، عدا علاقة من « الملكية » ، بين العناصر ذاتها : وسائل الانتاج ، والمنتجون المباشرون ، بل « غير العاملين » ، أي غير **المأجورين** ، في اطار نمط الانتاج الرأسمالي ؛ ويطيب لي ان أبين الآن ، ان الامر يتعلق يقينا برابطة من الانتاج ، ولنقل على نحو أدق ، بعلاقة من الانتاج ؛ بتتبعنا التحليل الحاضر في فصول **رأس المال** ، المخصصة لمناهج تكون فضل القيمة النسبي ؛ وسنرى على نحو أفضل ، ما هو قوام التحليل الفرقي للصور ، في الوقت ذاته .

يمتد تحليل ماركس في ثلاثة فصول من **رأس المال** (الكتاب الاول ، الفصول ١٣ ـ ١٤ ـ ١٥ من الترجمة الفرنسية) ، مخصصة لصور التعاون في المشاغل والصناعة الكبيرة ، وللانتقال من احداها الى الاخرى ، الذي هو قوام « الثورة الصناعية » . بيد ان هذا التطور

يبقى غير مفهوم ، اذا لم نرجعه من ناحية الى تحديد **عملية العمل** (الكتاب الاول ، الفصل السابع) ، ومن ناحية أخرى ، الى الفصل السادس عشر من الكتاب الاول (« فضل القيمة المطلق وفضل القيمة النسبي ») الذي هو قوام نتيجتـــه .

ان الانتقال من المشاغل الى الصناعة الكبيرة يفتتح ما يدعوه ماركس « نمط الانتاج الخاص » بالرأسمالية ؛ او ايضا « التصنيف الحقيقي » للعمل تحت رأس المال . وبتعبير آخر ، ان الصناعة الكبيرة هي قوام صورة ارتباطنا ، التي تمت عضويا الى نمط الانتاج الرأسمالي .

« ان رأس المال يستولي أولا على العمل في الشروط التقنية التي يقدمها التطور التاريخي . فهو لا يعدل مباشرة نمط الانتاج . واذن فانتاج فضل القيمة ، في الصورة المعتبرة سابقا ، بمجرد اطالة يوم (العمل) ، قد بدا مستقلا عن كل تغير في نمط الانتاج . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٣٠٣) .

« ان انتاج فضل القيمة النسبي ، يثور في كل أطرافه بأساليب العمل التقنية وصور التجمع الاجتماعي . انه يفترض اذن ، **نمط انتاج نوعيا رأسمالي** ، مع مناهجه ووسائله وشروطه الخاصة . ان نمط الانتاج هذا لا يتشكل تشكلا طبيعيا ، ولا يتكامل ، الا على أساس تصنيف العمل تصنيفا صوريا تحت رأس المال . وعندئذ ، فان **التصنيف الحقيقي للعمل تحت رأس المال** ، يحل محل التصنيف الصوري . » (أعيدت ترجمته عن الطبعة الالمانية ، الجزء الاول ، ص ٥٣٥) .

ان الاعتبارات التالية من الممكن أن لا تكون الا تفسيرا لهـــذه النصوص .

بهذا الفرق القائم بين التصنيف الصوري والتصنيف « الحقيقي »، نلاحظ اولا وجود **تفاوت** زماني في تشكل عناصر البنية المختلفة ؛ فراس المال بما هو « علاقة اجتماعية » ، أي الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، يوجد قبل التصنيف « الحقيقي » ، وبالاستقلال عنه ؛ أي قبل الصورة النوعية لارتباطنا (بالتملك الحقيقي) ، المطابقة لنمط الانتاج الرأسمالي ، وبالاستقلال عنهـا . ان شرح هذا التفاوت ، وامكان مثل هذه التفاوتات عموما ، يحيلنا الى نظرية في **صور الانتقال** من نمط انتاج الى آخر ؛ وهو أمر أتركه جانبا ، مؤقتا . واستبقي مجرد ما استبقي ، ما يلي : ان التفاوت البسيط ، الزماني الخالص ، لا علاقة له بالنظرية التي ندرسها ؛ ف « التزامن » الذي يعطى فيه **مفهوم** نمط ما من الانتاج ، يلغي هذا المظهر من مظاهر الزمانية ، الفاء خالصا وبسيطا ؛ ويستبعد بالتالي من نظرية التاريخ ، كل صورة يتخذها الفكر الميكانيكي عن الزمان (التي يمت بحسبها الى الزمان نفسه ، ما هو ماثل على الرتبة ذاتها ، في لوحة زمانية ما من التطابق) . فليس هناك فقط تفاوت يحدث ما بين ظهور الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، و « الثورة الصناعية » ؛ بل ان الثورة الصناعية **قد خضعت هي ذاتها لتفاوت** من أحد فروع الانتاج الى الآخر . ان هذا التفاوت الثاني قد ألفته النظرية أيضا . وأخيرا ، فهي **تستمر** بضروب متعاقبة من احلال العمل « الميكانيكي » محل العمل اليدوي ؛ وايقاع العمل الميكانيكي يخضع لضرورات اقتصادية بنيوية وظرفية ؛ حتى ان هذا « الانتقـال » الذي نتخذه موضوعا هنا ، يبـدو وكأنه نزوع الى المعنى الحصري الذي خلعه ماركس على هذه الكلمة ، أي وكأنه خاصية بنيوية لنمط الانتاج الرأسمالي ؛ فماهية « القوى المنتجة » في

نمط الانتاج الرأسمالي ، تنحصر في أنها تظل **مستمرة الانتقال** من عمل اليد العاملة الى العمل الميكانيكي .

فلنتذكر ما هو قوام هذا الانتقال من المشاغل الى الصناعة الكبيرة .

ان أولاهما وأخراهما تبدوان وكأنهما صورتان من صور **التعاون** بين العمال (المنتجين المباشرين) ؛ وهذا التعاون ليس ممكنا الا بخضوعهم لرأس المال الذي يستخدمهم جميعا في وقت واحد . ان أولاهما وأخراهما هما اذن قوام ما بامكاننا أن ندعوه أجهزة انتاج ؛ وانهما ينشئان « عاملا جماعيا » ؛ فعملية العمل التي تحدد بتسليم **منتج ذي استعمال محدد** (سواء أكان هذا الاستعمال من ناحية أخرى استهلاكا منتجا أم استهلاكا فرديا) ، تتطلب تدخل عدد من العمال ، وفقا لصورة تنظيم خاص . وعلى هذا النحو ، تتعارض المشاغل والصناعة الكبيرة تعارضا متساويا مع الحرفة الفردية . **ومع ذلك ، فالانقطاع الصحيح ليس في ذلك .**

ويمكن لصور كل تعاون أن تكون اما بسيطة أو معقدة ؛ ففي التعاون البسيط ، نكون بصدد تلاصق عمال وعمليات . « فالعمال ، حينما يكمل بعضهم بعضا ، يقومون بالعمل ذاته ، أو بأعمال متشابهة . » ان هذه الصورة من صور التعاون ، نصادفها أيضا في الزراعة ، على الخصوص . ففي ورشة معلم الحرفة ، يبدو عمل الرفاق وكأنه تعاون بسيط ، في غالب الاحيان . وكذلك هو الامر بالنسبة الى صور المشاغل البدائية ، التي هي مجرد تجمع بعض الحرفيين ، في مكان عمل واحد . اما التعاون المعقد فهو خلافا لذلك ، **تراكب** العمل ، أي تشابكه . فالعمليات التي يحققها كل عامل ، سواء أكانت متعاقبة أو متواقتة ،

هي عمليات متكاملة ؛ وجملتها فقط تؤدي الى ايجاد منتج كامل . ان هذه الصورة من صور التعاون (التي نصادفها موغلة في القدم ، في بعض الفروع ، مثل التعدين على سبيل المثال) هي قوام ماهية **انقسام العمل في المشاغل** ؛ فعمل **واحد** ما ينقسم بين العمال (وهذا ما كان يدعى حتى القرن الثامن عشر « نتاجا » واحدا ، و « عملا » واحدا) .

ويمكن طبعا أن يكون لهذا التقسيم أصول مختلفة . فهو بامكانه اما أن يأتي من « تقسيم » حقيقي ؛ فتكون العمليات المعقدة للحرفة الواحدة موزعة على العمال المختلفين ، الذين يكونون عندئذ متخصصين في عمل جزئي ؛ أو أن يأتي من اجتماع عدد من الحرف المختلفة ، ملحقة بانتاج منتج واحد ذي استعمال ، تتجمع حولها كله ؛ فتصبح هذه الحرف محولة على هذا النحو ، بعد لأي ، الى أعمال جزئية . ان المثالين قد حللهما ماركس (مشاغل الدبابيس ، ومشاغل العربات) ، وهما يتعلقان بخواص المنتج الفيزيائية ؛ بيد ان عملية التشكل هذه ، قد اختفت في كل الاحوال ، في النتيجة ، التي هي تقسيم عمل له صورة واحدة . والمبدأ الاساسي الذي سنرى أهميته فيها ، هو **امكان تنفيذ العمليات الجزئية ، كما ينفذ العمل اليدوي**(١) . ان حسنات تقسيم العمل في المشاغل تتأتى كلها من التعقيل الذي يسمح به لكل عملية جزئية انعزالها وتخصص العامل فيها ، مثل : تحسين حركات العامل وأدواته ؛

---

(١) يجب علينا هنا طبعا ، أن نستعمل مفهوما عاما « لليد العاملة » ؛ فلا نحصر انفسنا بعمل **اليد** ، مع أن اليد هي العضو السائد ؛ بل أن نتوسع به ، حتى يشمل عمل العضوية النفسية الفيزيولوجية بكاملها . كذلك ينبغي أن لا نفهم الآلة بالمعنى الضيق الذي نفهم به الآلات التي هي أجهزة ميكانيكية .

وازدياد سرعته ؛ الخ . . . واذن ، يجب ان يكون هذا التخصص ممكنا بالفعل ؛ وان تكون كل عملية متفردة ، مهما أمكن أن تكون بسيطة . واذن ، يمكننا ان نكتشف استمرارا بين الحرفة والمشغل ، بدلا من الانقطاع بينهما ؛ فتقسيم العمل في المشغل يبدو وكأنه امتداد لحركة تحليلية في التخصص خاصة بالحرفة ، لها علاقة في وقت واحد باستكمال العمليات التقنية ، وبالصفات النفسية الفيزيائية ، التي تتصف بها قوة عمل العمال . وليس هذان غير مظهرين ، أي وجهين ، لنوع واحد من التطور .

والحقيقة ، فالمشاغل تقتصر على اضفاء صفة الجذرية ، اضفاء متطرفا ، على الصفة المميزة التي تتخذها الحرفة اليدوية ، التي هي **وحدة قوة العمل ووسائل العمل** . فمن ناحية ، ينبغي لوسيلة العمل (الاداة) ان تتكيف مع العضوية البشرية ؛ ومن ناحية أخرى ، تكف الاداة عن ان تكون أداة فنية بين يدي من لا يعرف استعمالها ؛ اذ ان استعمالها الفعلي يتطلب من العامل جملة من الصفات البدنية والعقلية ، ومجموعة من العادات الثقافية (المعرفة الاختبارية للمواد وضروب خفة اليد التي يمكن ان تبلغ حد فهم المهنة ، الخ . . .) . من أجل ذلك ، كانت الحرفة مرتبطة بالدربة ارتباطا لا ينفصم . ف « **التقنيـة** » **كانت** قبل الثورة الصناعية ، **الجملة** التي لا تنفصم من وسيلة العمل ، أو الاداة ، **ومن العامل** ، الذي ثقف بالدربة والعادة ، من أجل استعمالها . فالتقنية هي فردية في جوهرها ، حتى لو كان تنظيم العمل جماعيـا . فالمشاغل تحتفظ بهذه الخصائص ، وتغالي فيهـا ؛ اذ ان مساوىء العمل

الجزئي التي رفضت منذ الاصل ، تتأتى تماما من أن المشاغل تحتفظ بتطابق **العملية التقنية** التي تؤدي الى نشوء عمليات يتزايد تمايزها ، وتتكيف مع مواد منتجات يتزايد عددها وتمايزها ؛ وبالتالي ، مع ادوات عمل يتزايد تفردها (وتقل قيمها المتعددة) ، تطابقا دقيقا ، مع **العملية الانطربولوجية** ، التي تجعل القدرات الفردية تزداد تخصصا . فالاداة والعامل يعكسان حركة واحدة وحيدة .

ان النتيجة الرئيسية لهذه المباشرة هي ما يدعوه ماركس « اليد العاملة من حيث هي المبدأ الذي ينظم الانتاج الاجتماعي » . وهذا يعني ، أن التعاون في المشاغل يضع العمال في علاقة فيما بينهم ، وهو يضعهم في هذه العلاقة فقط بتوسط وسائل الانتاج . ان هذه الحقيقة تبدو بوضوح ، اذا نظرنا مثلا الى ضروب القسر ، التي يجب أن تخضع لها بنية » أجهزة الانتاج » ، فيما يتعلق بنسبة العمال المستخدمين في المهمات المختلفة ؛ فصفات قوة العمل هي التي تمليها . انه يجب علينا ان نحدد اختباريا عدد العمليات اليدوية ، التي يكون من الافضل تقسيم العمل بينها ؛ وعدد العمال المرتبطين بكل مهمة جزئية ، على نحو يكون للجميع فيه دائما « عمل » باستمرار . اننا نثبت على هذا النحو ، تركب فريق موحد ، يجد نفسه مشلولا في اللحظة التي ينقصه فيها واحد من أعضائه ؛ تماما مثلما يصبح صانع حرفي مشلولا في استمرار عملية عمله ، اذا لم يتمكن لسبب ما ، من تحقيق احدى العمليات التي يتطلبها صنع منتجه (انظر في **رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٣٧) .

فاذا وضعنا القوة الانسانية في موضع وظيفة **حمل الادوات** ، أي ،

اذا الغينا تماسها المباشر بموضوع العمل ، استثارت المكننة تحولا كاملا في العلاقة القائمة بين العامل ووسائل الانتاج . ومنذئذ ، لا يعود **الاستعلام** عن موضوع العمل يتعلق بالصفات المكتسبة ثقافيا عن قوة العمل ؛ بل يصبح محددا من قبل في صورة ادوات الانتاج ، وفي آلية عملها . ان المبدأ الاساسي في تنظيم العمل ، يصبح **ضرورة احلال عمليات الآلات ، محل عمليات اليد العاملة ، احلالا كاملا قدر الامكان** . فالآلة الأداة تجعل تنظيم الانتاج مستقلا استقلالا تاما ، عن صفات قوة العمل الانسانية ؛ وفي الوقت نفسه ، يكتسب وسيلة العمل والعامل ، وقد انفصلا انفصالا كاملا ، صورا مختلفة من التطور ؛ فتصبح العلاقة السابقة مقلوبة ؛ اذ ان العضوية الانسانية هي التي يجب عليها ان تتلاءم مع الأداة ، بدلا من أن يكون من الواجب على الادوات ، ان تتكيف بالضرورة ، مع العضوية الانسانيـــة .

هذا الفصل يجعل من الممكن اقامة وحدة ذات نموذج مخالف تماما ، وهي **وحدة وسيلة العمل وموضوع العمل** . ويقول ماركس : ان الآلة الأداة تسمح باقامة « هيكل مادي مستقل عن العمال أنفسهم » (**رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٥٦) . فجهاز ما من الانتاج لم يعد الآن اجتماع عدد معين من العمال ؛ فهو جملة من الآلات الثابتة المعدة لاستقبال أي نوع من العمال . و « تقنية ما » هي منذ الآن جملة من بعض المواد وادوات العمل ، وقد ارتبطت بمعرفة خصائصها الفيزيائية المتعلقة بهذه وتلك ، وبمعرفة خصائص منظومتها . فالعملية الانتاجية تعد في انعزالها وكأنها أسلوب **طبيعي** في العمل ؛ انها قوام جملة فرعية مستقلة نسبيا استقلالا

ذاتيـــا ، في داخل عناصر أسلوب العمل . ان هذه الوحدة تعبر عن نفسها في ظهور التكنولوجيا ، أي ظهور تطبيق علوم الطبيعة على تقنيات الانتاج . بيد ان هذا التطبيق لا يكون ممكنا الا على القاعدة القائمة للوحدة الموضوعية لوسائل الانتـــاج (وسيلة العمل وموضوعه) ، وفي عملية العمل .

وعندئذ يكتسب العامل الجماعي تحديدا ما يدعوه ماركس « **العمل ذا الصبغة الاجتماعية** » . ويستحيل ان نبين كلية الشروط التي **تتطلبها بالفعل** عملية العمل الخاص (التي تنتهي الى منتج له استعمال محدد) ، من دون ان ننظر اليها نظرتنا الى عملية العمل الجزئي ، الذي هو عنصر من الانتاج الاجتماعي في جملته . ويجب علينا خصوصا ، ان ندخل في تحليلها (في تحليل تقسيمها التقني) **العمل العقلي** الذي ينتـــج المعارف ، التي عملية العمل الخاص هذه هي تطبيق لهـــا . ففي التعاون عمال لا يحضرون الى مكان العمل . واذا كان منتج العمل العقلي هذا ، أعني العلم ، هو عنصر **لا أساس له** من وجهة نظر الرأسمالية (وهذا لم يعد من ناحية أخرى هو الحال تماما) ، وبدا وكأنه هبة قدمها المجتمع ؛ فهذه مسألة اخرى لا تتدخل في تحليل عملية العمل . كذلك تميل جملة المعامل او المصانع حيث تطبق تقنية واحدة ، مستقلة عن ضروب توزيع الملكية ، الى ان تصبح مجاله التطبيقي والتجريبي ، وهي قوام ما يدعوه ماركس « تجربة عملية على المستوى الكبير » :

« ان تجربة العامل الجماعي وحدها ، هي التي تكشف وتبين . . . كيف تطبق أبسط تطبيق الكشوف التي أجريت من قبل ؛ وأية صعوبات عملية يجب تجاوزها في تطبيق النظرية ، في استعمالها في عملية الانتـــاج ، الخ . . . » (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ١٢١) .

اننا نفهم عندئذ ، ان تحول العلاقة القائمة بين عناصر الامتزاج ، ينتهي الى نتيجة تحويل طبيعة هذه العناصر ذاتها تحويلا ما . فهـذا « العامل الجماعي » الذي هو في علاقة بوحدة وسائل الانتاج ، قد اصبح الآن **فردا** مختلفا تمام الاختلاف عن العامل الذي كان يكون هو ووسائل العمل الاخرى ، الوحدة المميزة للعمل الحرفي المشاغل ؛ كذلك غير تحديد « العامل المنتج » من سنده :

« منذ اللحظة . . . التي يتحول فيهـا المنتج الفردي الى منتج جماعي ، اي الى منتج عامل جماعي يشارك أعضاؤه المختلفون ، في معالجة المادة في درجات مختلفـة ، من قرب أو عن بعد ، أو لا يشاركون اطلاقا ؛ تتوسع تحديدات **العمل المنتج** و **العامل المنتج**، بالضرورة . ولكي يكون المرء منتجا ، لم يعد من الضروري له ، أن يضع هو ذاته يده في العمل ؛ فيكفي أن يكون عضوا من اعضاء العامل الجماعي ، أو أن يقوم بوظيفة معينة من وظائفه . فالتحديد البدائي للعمل المنتج ، الناشيء عن طبيعة الانتاج المادي ذاتهـا ، يبقى دائما صحيحا بالنسبة الى العامل الجماعي ، المعدود شخصا واحدا ؛ ولكنه لم يعد ينطبق على كل من اعضائه مأخوذا على حدته »(١) (**رأس المال** ، الجزء الثاني ص ١٨٣ - ١٨٤) .

---

(١) يتبع هذا التحديد في نص **رأس المال** ، تحديدا آخر ، يشير الى ان نعت « العامل المنتج » مقصور في وقت واحد ، في نمط الانتاج الرأسمالي ، على **العامـل المأجور** ، العامل الذي يطابق في نظر الرأسمالي ، سلفة من رأس المال المتغير . ان هاتين الحركتين المتعاكستين (امتداد ـ حد) **لا تتنافيان أو لا تتناقضان** . فهما تطابقان **كل منهما علاقة من العلاقتين الداخليتين** لنمط الانتاج ؛ وعلى نحو أدق ، تطابقان تحديدا لعنصر ما ـ العامل المباشر ـ بالنسبة الى كل من العلاقتين ، وفقا للصورة الخاصة التي تتخذها في نمط الانتاج الرأسمالي . ففي الحركة التي اتخذناها موضوعا للدراسة ، لم يكن اذن قوام العنصر (العامل) الذي يمتلك قدرة تشغيل وسائل الانتاج الاجتماعية ، تشغيلا =

واذن ، ام تكن **العناصر** « المشخصة » ذاتهـا ، هي التي نجدها ثانية من تفير الى آخر ، في نسقنا الزائف . ان جزئيتها لم يحددها اطلاقا مجرد مكان ؛ وانما تحددت ركائها **أثر البنيـة المختلف كل مرة** ، اي أثر الامتزاج الذي هو قوام الانتاج . وقد اتخذت هذه العلاقة مثالا لي ، لان تحليل **رأس المال** ينشر منها خيطها كله ؛ ولكنه من الواضح ، ان تحليلا من النموذج ذاته ، بامكانه ان يجرى على صور **الملكية** ، لا بالمعنى الحقوقي للكلمة ، وانما بمعنى **علاقات الانتـاج** ، التي تفترضها الصور الحقوقية وتصوغها . قد رسم ماركس الاشارة اليها ، في النصوص الاسترجاعية في **تكوين الدخل العقاري الرأسمالي** (رأس المال ، الكتاب الثالث) وفي **الصور السابقة** . . . ، مستعملا على الخصوص تمييزا في الصورة ، بين « الملكية » و « الاحتياز » . ان اشاراته هذه ، تكفي لتبيان انه من الممكن ان يجد المرء صورا معقدة بمثل تعقيد الصور التي يبرز بداهتها ، بصدد الامتلاك الحقيقي(١) .

=

فعليا ، هو فقط العمال المأجورون وغير المأجورين (العمال العقليون) ؛ بل كان هو الرأسماليون أنفسهم ، ضمن الحد الذي يتحملون فيـه الوظيفة الفنية للرقابة والتنظيم . وسنجد هذه الحركة المزدوجة (امتداد ـ حد) في تتمة هذا البيان ، في اللحظة التي سنحلل فيها النموذج الخاص لتطور القوى المنتجة ، في نمط الانتاج الراسمالي ، **والنزعة التاريخيـة لنمط الانتـاج** .

(١) ان وظيفة ملكية وسائل الانتاج ، يمكن ان يقوم بها افراد وجماعات وممثلون حقيقيون او خياليون عن الجماعة ، الخ . . . ويمكنها ان تبدو في صورة وحيدة ، او ان تزدوج خلافا لذلك ـ « ملكية » و « احتياز » ـ الخ ...

(٢) النمو والاحلال :

قبل أن ننص على النتائج اللاحقة ، التي بامكاننا أن نستخلصها من هذا التحليل ؛ يصبح من الضروري لنا ، أن نبين كيف يتعلق بكامله بمعايير تمايز الصور المتضمنة في تحديد **حركة العمل** .

« تلكم هي العناصر البسيطة التي تنحل اليها حركة العمل : ١ ـ نشاط الانسان الشخصي ، او العمل بمعناه الحقيقي ؛ ٢ ـ الموضوع الذي يؤثر العمل فيه ؛ ٣ ـ الوسيلة التي يعمل بها . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ١٨١) .

اننا نستبقي عموما من تحليل ماركس للثورة الصناعية ، ما يميزها من التفسيرات الاخرى التي تفسر بها « الظاهرة » ذاتها ؛ نعني عزو أصل الانقلابات التقنية والاجتماعية ، الى ادخال **الآلة الأداة** ، والى احلال الانسان بما هو حامل أدوات ؛ بدلا من عزوه الى ادخال **مصادر جديدة من الطاقة** (الى الآلة البخارية) ، والى احلال الانسان بما هو محرك . ومع ذلك ، فاننا غالبا ما لا نقف عند التعبير النظري عن هذه الاصالة ، المتضمنة في تحديد حركة العمل . فالثورة الصناعية (الانتقال من المشاغل الى الصناعة الكبيرة) يمكن تحديدها بكاملها ، بالاستعانة بهذه المفهومات ، **على انها تحويل لعلاقتها** من بعد احلال وسيلة العمل . فاذا ما عدنا الى تناول ما قلناه في عاليه عن هذا التحويل ، ملخصين ماركس ، أمكننا أن نصوره على هذا النحو ، وكأنه تتابع « صورتي الوجود المادي »

لحركة العمل(١) :

- وحدة وسيلة العمل وقوة العمل ،
- وحدة وسيلة العمل وموضوع العمل ؛

ففي كل حالة ، يكون شكل العلاقة القائمة بين العناصر الثلاثة متميزا تميزا تاما بدلالة الجملة الفرعية ، التي تمتلك وحدة واستقلالا ذاتيا نسبيا .

- موضوع العمل	**وحدة المكننة** **تكنولوجيا**
- وسيلة العمل	**وحدة الحرفة** **(المشغل)**
- قوة العمل (« الفعالية »)	**الصناعة اليدوية**

يبدو في الوقت ذاته ، أن المفهومات الثلاثة لتحديد حركة العمل ، ليس لها أية علاقة بتجريد وصف اختباري (ذات ، موضوع ، «توسط»)، يمكننا دائما ان توجهه توجيها مغايرا ، ونحن نميز عناصر أخرى . فبالاضافة الى تحليل صورتي الرابطة المتعاقبتين ، انهما ليستا مشتقتين منها ، بل تجعلانها ممكنة .

وعلى هذا النحو ، يمكن للحركة من صورة الى أخرى ، أن تحلل نفسها تحليلا كاملا ؛ **لا كما تنحل بنية ما مجرد انحلال** (انفصال العامل عن وسيلة العمل) ، **بل كما تتحول بنية ما الى بنية أخرى** . لا كما تتكون

---

(١) تكتسب وسيلة العمل ، في المكننة ، **صورة وجود مادي** ، يتعلق بها احلال القوى الطبيعية محل قوة الانسان ، واحلال التطبيق الواعي للعلم محل الروتين الاختباري » (**رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٧١) (فقرة اعيدت ترجمتها) .

بنية ما ، أصيلة مع ذلك **من العدم** ، وليس على الاطلاق (وحدة الموضوع ووسيلة العمل في منظومة واحدة من التفاعلات الفيزيائية) (ولا كما تتكون هذه البنية هذا التكون العارض بتطابق هذين المجردين : « العلم » و « التقنية ») ؛ **لان صورتي حركة العمل هما اللتان تغيرتا** . فالمنظومة الجديدة للقوى المنتجة ، التي تعد الصناعة الميكانيكية الرأسمالية الكبيرة أول مثال عليها ، نيست غاية ولا أصلا مطلقا ؛ بل انها مع ذلك ، اعادة تنظيم المنظومة كلها ، واعادة تنظيم علاقة تملك الطبيعة « للقوى المنتجة » تملكا حقيقيا .

بيد أنه قد بدا بوضوح في الوقت ذاته ، ان هذا التغير في الصورة لم يكن بمقدوره على أي نحو كان ، أن يحلل ذاته كما تحلل نفسها حركة ذات اتجاه واحد لتطور ما ، او كما تحلل نفسها **بنوة** ما . فبنوة كهذه تقوم بين الحرفة والمشغل ؛ لان المشغل ــ كما رأينا ــ يمكن لنا عده ، من وجهة النظر التي تهمنا ، تتابع حركة خاصة بالحرفة ؛ وهو يحتفظ منها بصفاتها كلها . بيد ان الآلة التي تحل محل جملة الأداة وقوة العمل المثقفة والمتخصصة ، ليست نتاج تطور هذه الجملة في شيء . انها تحتل **المكان** ذاته مجرد احتلال ؛ وتحل محل المنظومة السابقة منظومة أخرى ؛ فالاستمرار ليس استمرارا بين عناصر أو افراد ، وانما بين وظائف . ويمكننا ان نشير الى نموذج التحول هذا ، بالحد العام : **الاحلال** .

ويطيب لي هنا ان استطرد استطرادا ليس وليد الصدفة ؛ بتقريبي نموذج الاستدلال هذا ، من المنهج المثير جدا للاهتمام ، والباعث جدا على

الدهشة ، الذي اتبعه فرويد في نصوصه المتعلقة **بتاريخ الليبيدو** (ولا سيما **المباحث الثلاثة** عن نظرية الجنسية) . ان المماثلة دقيقة بما فيه الكفاية ، حتى انها ليست بحاجة الى ان نلح عليها . وقد يبدو لنا هذا التقريب اكثر تسويغا أيضا ، اذا ما فكرنا في صلة نسب المواقف الايديولوجية ، التي لا بد لماركس وفرويد من اقامة نظريتيهما فيهـا وضدها ، واحيانا في مفهومات هذه الايديولوجيات بالذات . فسيطرة **التطورية** ما زالت قوية في علم التاريخ ، بقدر ما هي قوية في « علم النفس » . فالحدود التي يستخدمها فرويد في **المباحث الثلاثة** ، تحيلنا الى تطورية سيكولوجية؛ تماما كما يحيلنا حدا ماركس : « مستوى تطور القوى المنتجة » و « درجة تطورها » الى تطورية تاريخية (يتكلم ماركس في « التمهيد » **للاسهام** ، على احلال العلاقات « الجديدة العليا » محل العلاقات الاجتماعية القائمة) .

فمن ناحية ، نجد في نصوص فرويد هذه في الواقع ، نظرية بيولوجية كاملة او شبه بيولوجية ، عن **مراحل تطور** الليبيدو (الدافع الجنسي) ، واشكالية عن البنية الفطرية وعما هو مكتسب في « البذور » التي يكون تطورها قوام مراحلها المتعاقبة . اننا نجد نظرية عن التطور ودرجاته المتوسطة ، تتيح في الوقت ذاته ، اقامة نظرية عما هو مرضي ، من حيث هو تثبت في مرحلة من مراحل التطور ، او انكفاء نحو هذه المرحلة (بيد ان انكفاء ما ليس قط الا الكشف عن تثبت ما) ، الخ . . .

ولكننا نجد من ناحية أخرى ، شيئا ما مخالفا تماما ، بالنسبة الى ما قد يكون نظرية تطورية حقيقية ، وفي حدودها ذاتها ، مع ذلك .

فمثلا ، في نص شبيه بالنص التالي :

« هناك سؤال صعب ولا تمكن مقاومته ، وهو : ما المعيار الذي يمكننا أن نتعرف به المظاهر الجنسية عند الطفل ؟ يبدو لي ؛ أن **تسلسل الظواهر** الذي يوضحه التحليل النفسي ، يتيح لنا أن نقول : ان المص فعل جنسي ؛ وأن ندرس فيه القسمات الجوهرية للجنسية الطفلية . » (**المباحث الثلاثة** ، ص ٧٣)(١) .

نجد هنا تعبيرا من تعابير استدلال ، يعممه فرويد في هذه الدراسة ؛ وقوامه ان يجعل مجموعة تنظيمات البحث عن اللذة ، الصور المتعاقبة لدافع جنسي واحد . « فهذا التطور **ينتهي** الى الحياة الجنسية التي تعودنا ان ندعوها سوية لدى البالغ » (في بيان **المدخل الى التحليل النفسي** ، تصبح السلسلة اكثر تعقيدا ؛ لان فرويد يستخدم في تعريفه ، في وقت واحد ، الجنسية الطفلية وجنسية الراشد « غير السوي » ؛ وعلى هذا النحو ، ينتهي التطور اما الى الجنسية « السوية » ، او الى الانحراف والعصاب ، اللذين يحتلان **المكان** نفسه ، لدى « غير السوي » . وعلى نحو غريب ، تصبح أصول التطور هي المراحل التي تمتلك أقل ما تمتلك ــ بداهة ــ الصفة « الجنسية » . والواقع ، انها لا تتلقاها الا من ان التحليل يكشف لها عن **وظيفة واحدة** . ويمكن تحليل تعاقبها على أنه سلسلة من **الاحلالات أو الانتقالات** ، افضل بكثير من انه استمرار؛ فهناك انتقال المناطق مولدة الشبق أي انتقال اجزاء الجسد الحائزة على « قيمة » جنسية ، في تنظيم ليبيدوي معين (ويقول لنا فرويد : انه

---

(١) المباحث الثلاثة عن النظرية الجنسية ، استشهد بها استنادا الى الترجمة الفرنسية ، في مجموعة idées ، طبعة غاليمار ــ ١٩٦٢

ليس هناك تقريبا أي جزء من اجزاء الجسد ، ليس بامكانه ان يكون حائزا على هذه « القيمة » ؛ وهناك انتقال الوظائف البيولوجية التي « يعتمد » عليها الدافع الجنسي منذ البداية ؛ وهناك انتقال موضوعات الدافع ، منذ ذلك الذي يدعوه فرويد غياب الموضوع (بيد ان هذا جهة خاصة من جهاته) ، حتى موضوع الحب التناسلي . ان كل انتقال من هذه الانتقالات ، يطابق تغيرا في العلاقات القائمة بين ما يدعوه فرويد « الدوافع الجزئية » ، اي **مركبات الدافع الجنسي المعقدة .**

« لقة لاحظنا فيما بعد ، أن عددا معينا من الانحرافات التي درسناها حتى الآن ، لا تمكن الموازنة بينها ، الا بافتراض **العمل المترابط** لعدة عوامل . فاذا تقبلت التحليل ، كانت من طبيعة معقدة . وهذا قد يتيح لنا أن نعتقد ، أن **الدافع الجنسي في ذاته ، ليس معطى بسيطا** ؛ وانما هو مكون من عدة مركبات تنحل في حالات الانحراف . والملاحظة السريرية تجعلنا نعرف أيضا انواعا جديدة من انصهارها ... » (**المباحث الثلاثة** ، ص ٤٩) .

ان كل تغير من هذه التغرات ، هو منظومة من تنظيم الدافع الجنسي المعقد ، الذي يتضمن علاقة سيطرة قائمة بين « الدوافع الجنسية » ، أو علاقة تراتب (تنظيمات سابقة على التنظيمات التناسلية أو تناسلية ـ أولية المنطقة المولدة للشبق التناسلي) (انظر **المباحث الثلاثة** ، ص ٩٤ وما يليها) .

ان استدلالات فرويد في هذه الصفحات ، تجعل سلسلة من المفهومات تعمل على هذا النحو ؛ وهي مفهومات لا علاقة لها البتة ـ من

الناحية المتعمقة ـ بنظرية تطور الفرد ، ولا بنموذجه البيولوجي . انها استدلالات لا بد لهـا من الاجابة **عن سؤالين في وقت واحد** ، وهمـا : ما صورة التطور ؟ وما الذات القابعة وراءه ، التي تنمو ؟(١) . انها تبدو غير منفصلة عن تحديد جديد لهذه « الجنسية » التي هي موضوع التحليل (يظل فرويد دائما في صراع هو والاعتراضات المتعلقة بهذا « الشمول » لمفهوم الجنسية ، والمختلطة باستطالة الفعالية الجنسية « التناسلية » ، ما قبل سن البلوغ) . **وأخيرا ، يبدو أن الجنسية تتحدد بكل بساطة ، بتتابع الصور ، التي يمكننا أن نحلل فيما بينها ، مثل هذه « الانتقالات ».**

---

(١) الحقيقة ، يطرح هذان السؤالان بالضرورة ، على كل نظرية تطور ، ولا سيما في مجال أصلها ، الذي هو أصل بيولوجي (سواء أكان الامر متعلقا بالفرد أم بالنوع) . ان الثورة الداروينية يمكن وضعها في تاريخ لنظريات النمو ، وكأنها صورة جديدة لطرحها ، تأتينا باجابة جديدة (ان « التطور » خاص بالانواع ، ومتميز من نمو الافراد) . وقد امكن لبعضهم ان يكتب حول هذه النقطة ، ما يلي : « ان نموا كهذا ، يفهم أولا عن فرد وحيد ذي صفات . لا شك ان الناس كانوا يميزون تمييزا سيئا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، **ذات** النمو (**ما** ينمو) . ان هذا الثابت وراء التحولات الجنينية ، **لا** يمكن تمثيله بالسطح والحجم (كما هو الامر في نشر ما) ، ولا بالبنية البالغة (كما هو الامر في الكبر) . . . فعدا وحدة زائفة (ما) في ما هو آني (بيئوي ، الخ . . .) **لايبقى** بالنسبة الى عالم داروين الا وحدة في ما هو متعاقب ، وقد ردت تقريبـا الى حدها الادنى ؛ أعني وحدة تسلسل مستمرة في وقت واحد ، بمعناها النسبي (كل الانواع مشتقة من أرومة واحدة) ، وبمعنى شبه رياضي (تغيرات مبدئية صغيرة) . بهذه الوحدة يفسر الاستمرار النسبي لنماذج التنظيم ومستوياته ؛ **فهي ليست حامل التاريخ او أساسه ؛ انهـا ليست الا نتيجته .** » (غ. كانغيلهيم ، غ. لاباساد ، ج. بيكمال ، ج. أولمان : **من النمو الى التطور في القرن التاسع عشر** ، منشورات Thales ، الجزء الثاني ، ١٩٦٢) . اننا لا نجد في النمو الزائف لدى فرويد (وماركس) ، حتى هذا الحد الادنى ؛ فنحن بصدد غياب جذري لوحدة ذات وجود سابق ، أي غياب بذرة ، أو أصل ما .

فما هو جنسي هو عنصر تنظيم من الدوافع الجزئية ، التي ينتهي تغيرها اخيرا ، الى التنظيم التناسلي .

ولكن ما يجعل من الممكن تحليل الانتقالات أو الاحلالات ، هو جملة من المفهومات النظرية ، التي تقوم بدور مماثل لدور مفهومات تحديد حركة العمل ، في تحليل صور علاقة الامتلاك الحقيقي («القوى المنتجة») ؛ أعني : الفعالية / الموضوع / وسيلة العمل . تستخدم هذه المفهومات ، لدى فرويد ، استخداما منظوميا في **المباحث الثلاثة** ، وتعرض عرضا منظوميا في المقال الذي يدور حول **الدوافع ومصيرها** (علم نفس الاعماق)؛ وهذه المفهومات هي : أصل الدافع ، وضغطه ، وموضوعه ، وهدفه . وكما هو مفهوم ، ليس الامر أمر تطابق بين مفهومات فرويد ومفهومات ماركس ؛ بل أمر نموذج تحليل واحد ، وبالتالي أمر هوية الوظيفة التي تقوم بها هذه المفهومات في المنهج .

وربما كان بامكاننا عندئذ ، ان نوضح تعويضا لذلك ، المسائل التي يطرحها نص ماركس ؛ ولا سيما الصعوبة التي يصادفها ماركس في عزل العلاقة التي تكلمت عليها ، أو في التفكير في « مستوى القوى المنتجة » من حيث هي علاقة داخل المزيج ؛ أي من حيث هي علاقة انتاج ، كما ان صور الملكية هي وسائل انتاج ؛ وهذا يرتد الى الشيء ذاته . ان هذه الصعوبة تتساوى هي واغراء **تعداد** القوى المنتجة ، وتتساوى مثلا هي وتوزيعها على الطبيعة والانسان . كذلك نصادف في نصوص فرويد هذه، صيغا تغرينا بأن نضع الدافع الجنسي ، كما يصفه التحليل ، في محل له علاقة بمجالات البيولوجيا وعلم النفس ؛ اذ ان فرويد ينتهي بتحديد

الدافع على انه **حد** قائم بين البيولوجيا وعلم النفس ؛ وهو يحل حتى هذا الالتباس ، في مستوى « أصل » الدافع (انظر « علم نفس الاعماق »، الترجمة الفرنسية ، ص ٣٥ : « نفهم **بأصل** الدافع ، العملية الجسدية التي تحدث في عضو او في جزء من الجسد ، الذي يمثل الدافع اثارته في الحياة النفسية . اننا نجهل ما اذا كانت هذه العملية من طبيعة كيميائية دائما . . . فدراسة أصول الدوافع لا تدخل في مجال علم النفس ؛ وعلى الرغم من أن الاصل الجسمي للدافع هو عنصر حاسم بكل بساطة في نظر هذا العلم ؛ فالدافع لا يكون معروفا لنا ، في حياتنا النفسية ، الا بأهدافه . ») واذن ، يظل ما هو بيولوجي غائبا بما هو كذلك ، دائما في تحليل الصور . ف « الحد » المطلوب يظل من هذه الجهة ، شيئا لا يمكن ايجاده ، على نحو دقيق . بيد انه يجب علينا أن نضيف ، أن ما هو سيكولوجي غائب أيضا ، بمعنى آخر ؛ ففي الفهم التقليدي الذي يفهم به ، يتحدد ايضا بتعارضه مع ما هو بيولوجي وبعلاقته به . فحينما يختفي ما هو بيولوجي من حيث هو كذلك ، يتحول ما هو سيكولوجي الى شيء آخر غير ذاته ؛ انه يتحول بالضبط الى ما يدعوه فرويد « ما هو نفسي » . اننا اذن بصدد سلسلة من تغيرات المجالات ، اي نقلها ، تلك التي فكر فرويد في ارتباطها ، لنفسه ، بوضوح شديد . وقد كتب فرويد في **المدخل الى التحليل النفسي** ، ما يلي :

« ففي حين أن غالبية الناس يخلطون بين « الشعوري » و « النفسي » ، اضطررنا الى أن نتوسع بمفهوم « النفسي » ، والى الاعتراف بوجود نوع من النفسي ليس

شعوريا . والامر هو كذلك بالنسبة الى الوحدة التي يقيمها بعضهم بين « الجنسي » و « ما يعود الى الانجاب » ، او « التناسلي » ، اذا شئنا الاختصار ؛ في حين اننا نستطيع أن نفعل شيئا غير أن نتقبل وجود « جنسي » ؛ ليس « تناسليا » ، وليست له أية صلة بالانجاب . ان الوحدة التي يتكلمون لنا عليها ، ليست الا وحدة صورية ، وتنقصها مسوغاتها العميقة (الطبعة الفرنسية Payot ، ١٩٦٢ ، ص ٣٠١) .

وسنضيف مجرد اضافة ،ان هذا « التوسيع » هو في الواقع تحديد جديد تماما ، سواء بمضمونه أم بطبيعة المقال النظري الذي يسمح بـه .

كذلك « الطبيعة » في تحليل القوى المنتجـة . لانه اذا كتب ماركس ان « العمل هو اولا فعل يحدث بين الانسان والطبيعة ؛ وأن الانسان يقوم فيه هو ذاته ، تجاه الطبيعة ، بدور قوة طبيعية » ؛ ربما أصبـح من الصحيح أيضا تماما ، ان نقول : ان الطبيعة تقوم بدور عنصر اجتماعي . بهذا المعنى أيضا ، تصبح « الطبيعة » بما هي كذلك غائبة . **انه لا شاغل لنا هنا غير المزيج ذاته وغير صوره** . وعلى هذا النحو ، يمكننا ان نقول ، ونحن بشأن ماركس ايضا : **ان الذات القابعة وراء النمو ليست شيئا آخر غير الذي يتحدد بتعاقب صور تنظيم العمل** . انها شيء ليس له نمط وجود كائن طبيعي او اجتماعي ، وانما نمط وجود علاقة .

(٣) التاريخ والتواريخ . في صور الفردية التاريخية :

هذا التحليل ينتهي الى نتائج خطيرة جدا ؛ بالنسبة الى نظرية التاريخ . فلنتساءل في الواقع عما قمنا به بالضبط ، في أثنـاء هذا

التحليل ، في صورتين متعاقبتين ؛ لنطرح السؤال لنعلم ما اذا كان يمكن أن نطبق على هذا الامر اسم « **تاريخ** » . ربما لا يكون لهذا التحديد بالظاهر أي معنى ، ما لم يكن باستطاعتنا أن نشير الى موضوع هذا التاريخ ، في الوقت ذاته . ومهما يكن نمط هذه الاشارة بمفهوم ، او بمجرد تسمية؛ فاننا ننشىء التاريخ عموما ، بل ننشىء دائما **تاريخ شيء** .

ولكن ، لا بد من ملاحظة أن المؤرخين قد تجنبوا عامة ، ضرورة تقديم اجابة نظرية عن مسألة **الموضوع** هذه ، حتى عصر حديث تماما . فاذا ما اتخذنا مثلا ، اعتبارات مارك بلوش بصدد « علم التاريخ » ، رأينا أن جهده كله ينصب فقط على اقامة **منهج للبحث** . فمحاولة تحديد موضوع المؤرخين ، يبدو وكأنه ينطوي على احراج في الواقع ، ابتداء من اللحظة التي بينا فيها ، أن هذا الموضوع لا يمكن أن يكون « الماضي » ، ولا أي تحديد خالص وبسيط للزمان ، في نهاية الامر ؛ ف « الفكرة ذاتها القائلة بأن الماضي بما هو كذلك ، يمكن أن يكون موضوع العلم ؛ هي فكرة محالية » (**دفاع عن التاريخ** ، ص ٢) . بعد هذه الخاتمة السلبية والحاسمة تماما (على الرغم من ان نتائجها لم تستخلص ـ من الفلاسفة ـ قط) ، تبقى المحاولات الشبيهة بمحاولة بلوش مع ذلك ، منها بازاء تحديد **ناقص** للعلم الذي تمت اليه ، والذي ينبذ مسألة **الموضوع** في غير المحدد لكلية ما ؛ أعني « الانسان ، أو الناس على نحو أفضل » ، ويصف المعرفة على الخصوص ، بأنها جملة معينة من **المناهج** . ان المكان هنا ليس مكان تحليل الاختبارية ، التي تصدر في نهاية الامر من هذا التحديد الناقص ؛ ولكن ، ينبغي لنا ان نلاحظ ، ان المسألة التي تم تجنبها نظريا ، قد حلت

بالضرورة عمليا ، في كل لحظة . وعلى هذا النحو ، أصبح لدينا تواريخ سياسية ، وتواريخ مؤسسات ، وتواريخ أفكار ، وتواريخ علوم ، وتواريخ اقتصادية ، الخ . . .

من خلال هذه النظرة ، قد يكون من الممكن لنا دون شك ، ان نحدد الموضوع الذي تناوله التحليل السابق مثل « العمل » ، وأن نقول : ان الامر كان يتعلق **بتاريخ للعمل** ، او بفترة من هذا التاريخ .

ولكننا نرى في الوقت ذاته ، ان تحليل ماركس ، بالنسبة الى ما يدعى عموما « تاريخ العمل » او « تاريخ التقنيات » ، يبدو اساسا في موقف من مواقف المنازعات . ان مثل هذه التواريخ موجودة ، وهي تتلقى الموضوعات التي تعد من خلال تغيراتها ، مستمرة في هوية طبيعية معينة ؛ من دون ان ننشىء هذه الموضوعات . هذه التواريخ بحاجة الى « ذات » توحد بينهـا ، وهي تجدها في التقنية التي ينظر اليها وكأنها « واقعـة » (بل « واقعة حضارة ») ، أو في العمل الذي ينظر اليـه وكأنه « سلوك » ثقافي . ولئن قلنا انهـا **تتلقى** هذه الموضوعات ، فان هذا يعني بكل بساطة ، ان فترة انشائها خارجة عن الممارسة النظرية ذاتها التي يمارسها المؤرخون ؛ ولكنها تمت الى انواع اخرى من الممارسة ، نظرية أو غير نظرية . فمن وجهة نظر الممارسة النظرية ؛ يبدو اذن انشاء الموضوع وكأنه **علامة** ، وكأنه **احالة** الى ممارسة اخرى ؛ انها ليست اذن ممكنة ، الا من وجهة نظر الهوية الشخصية للناس ، المشمولين في وقت واحد بهذه الممارسات كلها ؛ أي في الممارسة النظرية للمؤرخ ، وفي الممارسـات السياسية والاقتصاديـة والايديولوجية . واذن ، ليست

الاحالة ممكنة ، الا بما هي نتيجة من نتائج التمفصل التاريخي بين هذه الممارسات المختلفة ؛ ولكن كما تبدو ، وكما تنعكس ، لا على نحو نقدي ، في مكان مفضل هو ايديولوجيا زمان ما . بيد ان هذه التواريخ تصادف في انشاء مفهوماتها وفي طبيعة تفسيراتها ، المسألة غير المحلولة ، عن **الحدود** المتبادلة لهذه الموضوعات المتلقاة ، وعن علاقة هذا التاريخ الجزئي، في نهاية الامر ، بتواريخ أخرى ، وبتاريخ للكلية ؛ لان هذه التواريخ ، هي في الوقت ذاته ، هذه المفارقة التي يأتي بهـا قول (قول يريد ان يكون نقديا بامتياز) ، معلق في انشاء موضوعه ، بعملية غير نقدية . وكما يقول ڤيلار ، وهو في معرض حديثه عن التاريخ الاقتصادي ، وعن وصف التغير ، وعن حركة موضوعات التواريخ الخاصة ؛ ان هذه التواريخ تحال الى اندماج هذه الحركة ، في حقيقة أوسع من موضوعاتها المنظور اليها في « خلوصها » (الاقتصاد « الخالص » ، والتقنية « الخالصة » ، الخ . . .) ، الذي هو كلية العلاقات الانسانية ، والذي يفسر هذا التغير (انظر **اسهـام في « المؤتمر الدولي » الاول « للتاريـخ الاقتصادي »** ، استوكهولم ١٩٦٠ ، ص ٣٨) . **انها تكتشف أن موضوعاتها تتغير ، وأن لموضوعاتها تاريخا ؛ لان ما ليس ذاته يتغير أيضا** . وعلى هذا النحو ، يبدو أن مسألة انشاء كل تاريخ ، هي مسألة علاقة موضوعه بالتاريخ عموما ، أي علاقته بالموضوعات التاريخية الاخرى ؛ والتواريخ تحلها حينما تريد أن تتجاوز الاختبارية ، تارة بالنص على علاقة كلية وغير متمايزة ؛ وهذا ينتهي أخيرا الى نظرية في « روح العصر » ، والى « سيكولوجيا تاريخية » (انظر مثلا اعمال فرانكاستيل ، عن تاريخ الفنون التشكيلية ، ونظريات ي. ميرسون) ؛ وتارة برد بنية ما ردا كاملا الى بنية أخرى ،

تبدو على هذا النحو ، وكأنها المرجع المطلق ، والنص الاصلي لعدد من الترجمات (انظر مثلا أعمال لوكاتش وأعمال تلميـذه غولدمان » عن التاريخ الادبي) .

فحينما أقول : ان تحليل ماركس يبدو بالنسبة الى هذه الممارسة التاريخية ، وكأنه في موقف من مواقف المنازعات ؛ فأنا لا اعني ، أن تحليله يلغي هذه المسألة عن العلاقة القائمة بين التاريخ الجزئي والتاريخ العام ، الذي ينبغي له بالضرورة أن يحل ، لكي يكون من الممكن لنا ، ان نتكلم بدقة على « تاريخ ما » . وخلافا لذلك ، انه يبين ان هذه المسألة لا يمكن حلها ، الا اذا **أنشأ** التاريخ موضوعه حقا ، بدلا من أن **يتلقـاه** . وبهذا المعنى ، فحد **التحليل** الذي استعمله ماركس ، له من المعنى مثلما له لدى فرويد ، حينما يتكلم هذا على « تحليل تاريخ فردي » ؛ وكما ان تحليل فرويد يؤدي الى تحديد جديد لموضوعه (الجنسية ، الليبيدو) ، أي ينشئه انشـاء حقيقيا ، بتبيان تغير **تشكلاته** ، الذي هو حقيقـة تاريخ ما ؛ كذلك ينشىء تحليل ماركس موضوعه (القوى المنتجة) ، بانشاء تاريخ صوره المتعاقبة ، أي تاريخ الصور التي تحتل مكانا محددا في بنية نمط الانتاج .

في تحديد موضوع تاريخ جزئي ، **يخفي** منهج ماركس على هذا النحو ، اخفاء تاما ، مسألة « المرجع » ، أي مسألة التعيين الاختباري لموضوع معرفة نظرية ، أو مسألة التعيين الايديولوجي لموضوع معرفة علمية . والحقيقة ، يتعلق هذا التحديد بكامله الآن ، بالمفهومات النظرية التي تتيح تحليل الصور المتعاقبة لعلاقة ما ، وبنية نمط الانتاج الذي

تمت اليه هذه العلاقة ، تحليلا فرقيا . ان « العمل » يبدو وكأنه علاقة قائمة بين عناصر نمط الانتاج ؛ ويتعلق انشاؤه بكامله نتيجة لذلك ، من حيث هو موضوع تاريخي ، بتعرف بنية نمط الانتاج . ويمكننا ان نعمم هذه الملاحظة ، وان نقول ان كل عنصر من عناصر **المزيج** له دون شك طريقة في « التاريخ » ، ولكنه **تاريخ لا يمكن ايجاد الذات القابعة وراءه** ؛ فالذات الحقيقية لكل تاريخ جزئي ، هو **المزيج** الذي تكون العناصر وعلاقتها خاضعة له ، أي **شيء ليس ذاتا** . وبهذا المعنى ، يمكننا ان نقول : ان المسألة الاولى لتاريخ ما بما هو علم ، أي المسألة الاولى لتاريخ نظري ، هي تحديد المزيج الذي تتعلق به العناصر التي يراد تحليلها ، أي تحديد بنية دائرة ذات استقلال ذاتي نسبي ، على انها ما يدعوه ماركس ، عملية الانتاج وأنماطها .

والحقيقة ، ان هذا التحديد التمهيدي يقدم لنا بحركة واحدة ، تحديد الموضوع الجزئي واتصاله بالموضوعات الاخرى . وهذا يعني أيضا، أن معرفة مرجع من مراجع التشكل الاجتماعي ببنيته ، يتضمن الامكان النظري في معرفة **تمفصله** ببعض المراجع الاخرى . وعندئذ ، تبدو هذه المسألة ، كما تبدو مسألة **تدخل** المراجع الاخرى في تاريخ المرجع موضوع التحليل . ان التحليل السابق يقدم لنا ، عن هذه النقطة ايضا ، مثالا ممتازا ؛ وهو تطبيق العلم على الانتاج ، أي تمفصل الانتاج (الاقتصادي) مع ممارسة اخرى ؛ أعني الممارسة النظرية للعلوم الطبيعية . وقد كتب ماركس ، وهو يدرس وسائل اقتصاد رأس المال الثابت ، في سبيل رفع نسبة الربح ؛ ما يلي :

« ان تطور قوة العمل المنتجة ، في فرع **ما** من الانتاج ، فرع الحديد او الفحم او الآلات او البناء الخ . . . مثلا ، الذي يمكنه بدوره في جزء ما ، أن يتعلق بالتقدم على صعيد الانتاج العقلي ، وخصوصا على صعيد العلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، الخ . . . »

ان نصاً من هذا النوع ، لا يتضمن اطلاقا ، ان « الانتاج العقلي » هو فرع انتاج بالمعنى الاقتصادي للكلمة . ولكنه يعني ، ان الانتاج العقلي يتدخل في تاريخ نمط الانتاج (بمعناه الحصري) ، **بمنتجاته** القابلة لاستيراد ما (المعارف) . ان التحليل الذي عدت الى توليده في عاليه ، عن نقل العناصر الى داخل نمط الانتاج ، يتيح وحده ان يفسر لنا لماذا يحدث هذا التدخل ، وفي أية صورة . فهذا التحليل يجعل كل الاسئلة التي طرحناها على أنفسنا عن « الروتين التكنولوجي في العصور القديمة والوسيطة ، أسئلة عفى عليها الزمان ؛ لان تطبيق العلم على الانتاج ، لا تحدده « امكانات » هذا العلم ، بل يحدده تحول أسلوب العمل ، الذي يمت عضويا الى مزيج نمط انتاج محدد . ان تطبيق العلم على الانتاج يحدده انشاء هذه المنظومة ، التي دعوتها وحدة وسيلة العمل وموضوع العمل . واذن ، انه لايجب علينا فقط ، ان نبحث في تحليل نمط الانتاج ذاته ، عن الشروط التي تفسر علاقته ببعض الممارسات الاخرى ؛ بل ان هذه العلاقة تتعلق بالمفهومات النظرية ذاتها ، التي تدل على بنية نمط الانتاج ذاته ؛ حيث تكون الصورة الخاصة بالممارسات الاخرى غائبة بما هي كذلك . ان هذه الممارسات تتدخل فيه بمنتجاتها الخاصة ، في شروط ، او في **حدود** ـ كما يقول ماركس على نحو ادق ـ تعبر عن الماهية الراهنة لنمط الانتاج . (وسنرى ذلك على نحو اكثر

تفصيلا ، في معرض الحديث عن تمفصل الممارسة النظرية لصراع الطبقات ، بالبنية الاقتصادية) . ذاكم هو أيضا معنى من معاني مفهوم « المناهج » الذي يستعمله ماركس في معرض حديثه ، عن انتاج فضل القيمة النسبي (انظر النص المذكور قبلا : **رأس المال** ، الطبعة الالمانية ، الجزء الاول ، ص ٥٣٥) ؛ كما يستعمله في معرض حديثه عن « مناهج » التراكم البدائي (السياسية) ؛ وقد يكون بامكاننا ان نقول : ان هذا المفهوم يدل تماما ، لدى ماركس ، على تدخل ممارسة ما ، في شروط تحددها ممارسة أخرى ؛ أي يدل على تمفصل نوعين من الممارسة .

وعلى هذا المنوال ، يمكننا ان نصوغ ضرورة **بعض التواريخ الاخرى** ، غير تواريخ أنماط الانتاج ؛ وهي تواريخ ما تزال موضوعاتها بحاجة الى الانشاء . فالتواريخ كلها ليست ممكنة ؛ اذ ان البحث التاريخي عبر المنازعات حول التاريخ الاقتصادي ، وتاريخ الافكار ، والعقليات ، الخ. . . بدا يستشعر ذلك ، من دون ان يكون طرح مسألة هذا الانشاء ، طرحا صريحا ، مع ذلك . فتحديد موضوعات هذه التواريخ معلق بتحديد مراجع التشكل الاجتماعي المستقلة ذاتيا استقلالا نسبيا ، وبانتاج المفهومات التي تحددها كل مرة ، بنية **مزيج** ما ، بالنحو ذاته الذي يحدد به نمط الانتاج . ولا بد لنا من ان نتوقع ، ان يظل دائما هذا التحديد ، هو ذاته ايضا ، تحديدا حجاجيا ؛ اي ان لا يكون قادرا على انشاء موضوعه ، الا بهدم بعض التصنيفات والاقتطاعات الايديولوجية ، التي تستفيد من بداهة « الواقع » . وبعض المحاولات ، مثل المحاولة التي قام بها فوكو ، تقدم لنا مثالا كافيا على ذلك . ويمكننا ان نوحي ـ ولكننا ندخل هنا في

مجال التخمينات ـ بأن تاريخ الايديولوجيات ، ولا سيما تاريخ الفلسفة ، ربما لم يكن تاريخ المنظومات ، بل تاريخ المفهومات المنظمة في اشكاليات ، التي يمكن ان يعاد انشاء مزيجها التزامني . وانني أحيل هنا الى أعمال ألتوسر ، عن الاشكاليـة الانطربولوجيـة ، التي يمت اليهـا فويرباخ وماركس الشاب ، وعن تاريخ الفلسفة عموما . كذلك ، ربما لم يكن تاريخ الادب تاريخ « الآثار الادبية » ، بل تاريخ موضوع آخر خاص ، هو علاقة معينة بالايديولوجيا (التي هي ذاتهـا علاقة اجتماعية سلفا) . في هذه الحال أيضا ، قد يكون شاغلا لنا موضوع محدد بمزيج معقد ، يجب علينا تحليل صوره ، كما اقترح بيير ماشيري (لينين ناقد تولستوي ، في مجلة La Penseé ، العدد ١٢١ ، حزيران ١٩٦٥) . وبديهي ، أن هذه ليست هنا غير اشارات منهاجية .

اذا كانت هذه يقينا نظرية التاريخ ، التي يتضمنها منهـج تحليل ماركس ، أمكننا أن ننتج مفهوما جديدا يمت الى هذه النظرية ؛ وانا سأدعوه مفهوم **الصور الفرقية للفردية التاريخية** . ففي المثال الذي حلله ماركس ، نرى ان الصورتين المتعاقبتين لرابطة « القوى المنتجة » ، تتضمنان **صورتين مختلفتين لفردية** « العامل » ، الذي هو احد عناصر العلاقة (كذلك نرى من ناحية أخرى ، صورتين مختلفتين لوسائل الانتاج) ؛ ففي الحالـة الاولى ، ان القدرة على تشغيل وسائل الانتاج تمت الى الفرد (بالمعنى العادي) ؛ فهي سيطرة فردية على وسائل الانتاج هذه ؛ وفي الحالة الثانية ، لا تمت القدرة ذاتها الا الى « عامل جماعي » ؛ فهي ما يدعوه ماركس سيطرة « اجتماعية » على وسائل الانتاج . ان القوى المنتجة التي نمتها

الرأسمالية ، تضع على هذا النحو معيارا ، ليس صحيحا في نظر أي فرد . ومن جهة أخرى ، ان هذا الفارق التاريخي هو نسبي حصرا الى المزيج موضوع النظر ، أي انه لا يتعلق الا بممارسة الانتاج . ويمكننا ان نقول ، ان كل ممارسة مستقلة ذاتيا استقلالا نسبيا ، تولد على هذا النحو ، صورا لفردية تاريخيـــة خاصة بها . هذه الملاحظة نتيجتها تحويل معنى الحد « الناس » تحويلا كاملا ؛ هذا الحد الذي وجدنا ان « التمهيد » الى **الاسهام** ، كان يجعل منه سند بنائه كله . ويمكننا ان نقول الآن ، ان هؤلاء « الناس » ، في نظامهم النظري ، ليسوا **النـــاس المشخصين** ، أولئك الذين تقول لنا صيغ شهيرة عنهم ، دون زيادة ، انهم « يصنعون التاريخ » . ان صور الفردية المختلفة ، هي التي بامكانها بالنسبة الى كل ممارسة ، وبالنسبة الى كل تحول في هذه الممارسة ، ان تحدد ابتداء من بنيـــة امتزاجها . وكما ان هناك ــ كما كان ألتوسر يقول ــ في البنيـــة الاجتماعية ، **أزمنـــة** مختلفة ، ليس واحد منها انعكاسا لزمان أساسي مشترك ؛ كذلك هناك للسبب ذاته ، أي ما دعي **تعقـــد** الكلية الماركسية ، في البنيـــة الاجتماعية ، صور مختلفة من الفردية السياسية والاقتصادية والايديولوجية ، التي ليس سندها الافراد أنفسهم ، والتي لها تاريخها الخاص المستقل ذاتيـــا استقلالا نسبيا .

ومن ناحية أخرى ، فقد صاغ ماركس مفهوم تعلق صور الفردية ذاته ، بالنسبة الى بنية حركة الانتاج ، أو « نمطـــه » . وقد بين في مصطلحاته ذاتها ، هذه الحقيقة الابستمولوجية ، وهي اننا لا نعنى ، في تحليل « المزيج » ، بالناس المشخصين ، وانما فقط بالناس ، من

حيث أنهم يقومون ببعض الوظائف المحددة في البنية : ـ من حيث انهم **حملة** قوة العمل (وقد رأينا ، ان ماركس لا يقول ، وهو في معرض حديثه عن حركة العمل ، في نص المفهومات النظرية التي تحدد التحليل ، لا يقول : « انسان » أو « ذات » ، وانما يقول : فعالية ملائمة لمعايير نمط الانتاج) ؛ ومن حيث انهم **ممثلون** لراس المال .

لقـد استخدم استخداما نظاميا ، حد **حملـة** ، للدلالة على هؤلاء الافراد ، وهو حد عبرنا عنه في الفرنسية على الاغلب ، بحد الـ **support** فالناس لا يبدون في النظرية ، الا في صورة حملة علاقات متضمنة في البنية ؛ ولا تبدو صور فردياتهم الا وكأنها نتائج محددة للبنية .

ربما كان بامكاننا ان ندخل حد **الملاءمة** ، للدلالة على هذا الطابع ، الذي تتصف به النظرية الماركسية ؛ وان نقول ان كل ممارسة مستقلة ذاتيا عن البنية الاجتماعية ، استقلالا نسبيا ، يجب تحليلها بحسب ملاءمة خاصة ، يتعلق بهـا توحيد العناصر التي تمزج بينهـا . ولكن ، ليس هناك أي سبب يدعو الى ان **تتطابق** العناصر المحددة على هذا النحو ، تحديدات مختلفة ، في وحدة الافراد المشخصين ، الذين قد يبـدون حينذاك ، وكأنهم انتاج محلي جديد لكل تمفصل اجتماعي ، في صورته المصغرة . ان افتراض حامل مشترك هو خلافا لذلك ، منتج الايديولوجيا النفسية ، تماما على نحو ما يكون الزمان منتج الايديولوجيا التاريخية . ان هذه الايديولوجيا هي التي تحمل الاشكالية القديمة كلها ، التي أطلق سارتر عليها اسم اشكالية **التوسطـات** ، أي محاولة ايجـاد الافراد المشخصين ، أي **ذوات** الايديولوجيا النفسية ، وكأنهم مراكز عدة منظومات

تحديد ، تزداد خارجيتها ، حتى تصل الى بنيـــة العلاقات الاقتصادية ، أو « نقاط تقاطعها » ، أعني المنظومات التي تكون سلسلة من المستويات المتراتبة . اننا نجد في هذا ، في صورة حديثة ، ما عبر عنه ليبنز من قبل تعبيرا كاملا ، حينما قال عن كل جوهر فرد ، في درجة ما ، ولا سيما عن الارواح ، بأنها تعبر عن الكون كله على نحو نوعي :

« ان الارواح . . . تعبر في ذاتهـا عن الكل وتركزه **في طريقـة ما** ، حتى يمكننا ان تقول : انها أجزاء كلية . » (الترجمة الفرنسية ، منشورات Vrin ١٩٦٢ ، ص ٩١) .

كذلك الناس ، اذا كانوا الحملة المشتركين للوظائف المحددة في بنية كل ممارسة اجتماعية ، « كانوا يعبرون » عن البنية الاجتماعيـــة كلها في انفسهم « ويركزونها بطريقة ما » ، أي كانوا **المراكز** التي تمكن ابتداء منها ، معرفة تمفصل هذه الممارسات ، في بنية الكل ، وفي الوقت نفسه ، قد تكون كل ممارسة من هذه الممارسات ، **دائرة** بالفعـــل حول أناس الايديولوجيا الذين هم ذوات ، أي حول بعض الوجدانات . وعلى هذا النحو ، قد تتولد « العلاقات الاجتماعية » ابتداء من هذه المراكز ، أي قد تحوز بنية ذاتية جماعية عملية ؛ بدلا من ان تعبر عن بنية هذه الممارسات ، التي يكون الافراد نتائج لها فقط .

ان تحليل ماركس كله ، ينفي ــ كما رأينا ــ ان يكون الامر كذلك . انه يفرض علينا ان نعتقد بالغياب الجذري للمركز ، لا بتعدد المراكز . فالممارسات النوعية التي تتمفصل في البنية الاجتماعية ، تحددها علاقات امتزاجها ، قبل ان تحدد هي ذاتها ، صور الفردية التاريخية ، التي هي

نسبية لها على الحصر . واذا اردنا أن نبحث لهذه النظرية أيضا عن سبب فلسفي كلاسيكي ، وجب علينا ان نبحث عنه لدى اسبينوزا ، في تحديده للصفات وللاشياء الفردية . فالاشياء الفردية (ما دعوته صور الفردية) قد حددها اسبينوزا مجرد تحديد ، على انهـا انماط (أحوال) محددة لصفة محددة ؛ معرفتها تتعلق بهذه الصفة ، وبهـا وحدها (الاخلاق ، القسم الثاني ، القضية السادسة) . « ان أنماط (أحوال) كل صفـة سببها الله ؛ **فقط من حيث** انه يعد متصفا بالصفة التي هي انمـاط (أحوال) لها ؛ وليس من حيث انه يعد متصفا بصفة أخرى » . ان « مادية » اسبينوزا ليست سلفا شيئا آخر غير التمييز الدقيق بين نتائج كل صفة ، لا تمكن معرفتها الا بماهية هذه الصفة . ولاننا نبحث عن مماثلة ما فقد وجدناها هنا ، بين ما يدعوه اسبينوزا صفة ، وما هو لدى ماركس بنية مرجع ، مستقل ذاتيا استقلالا نسبيا ؛ وهو ما دعوته هنا « ملاءمة » . وكما ان التمييز الاسبينوزي بين الصفات (التي تعرف منها صفتان ، هما الفكر والامتداد ؛ مع ان هذا التحديد نسبي لمعرفتنا) ، يخفي النظرية الديكارتية عن الذات النفسية الطبيعية ، ومسألة تركزها (الذي هو اتحاد الروح بالجسد ، حيث يقبع سر الفردية) ؛ كذلك ، فان التمييز الماركسي بين المراجع في المجتمع ، والعلاقات الاجتماعية التي هي قوام بنية هذه المراجع ، يخفي نظرية الناس ، من حيث هم الحامل المشترك للعلاقات الاجتماعية كلها ، ومسألة فرديتهم .

٣ ـ في اعادة الانتـــاج

في كل ما سبق ، اقتصرت على **تحـديد** مفهوم وجيـد ، وهو « نمط الانتاج » ، ابتداء من الاستعمال الذي يستعمله ماركس به ، في تحليله نمط الانتاج الرأسمالي . وقد رسمت الخطوط الاولى لما يمكن أن ندعوه ، النتائج النظرية الاولى ، الخاصة بهذا المفهوم ؛ اذ ان جميع الحدود التي حاولت أن أحصر وظيفتها في بيان ماركس ، لم تتخـذ معناها الا برجوعها الى هذا التحديد الاول ؛ فتدخلها في برهان ما يبدو على هذا النحو ، وكأنه النجوع الممتد « للمفترضات السابقة » التي يتضمنها تحديد نمط من الانتاج ؛ والتحولات التي تحملها هذه الحدود في ذاتها ، فيطريقتها فيالتفكير في التاريخ ؛ وهي تحولات لها في الوقت ذاته ، معنى انتقالمن الايديولوجيا الى العلم ، هي مجرد **نتائج هذا الحدث النظري الوحيد** ، وهو : ادخالمفهوم **نمط الانتاج** ، في الاشكاليةالتقليدية للتقسيم الى حقب .

بيد أننا اذا بقينا هناك ، صادفنا صعوبة قد كنا لمحنا اليها في عاليه من قبل ، حينما تكلمنا على « التواريخ الجزئية » ، في ممارسة المؤرخين العادية ؛ فقد أشرنا الى أن مسألة **تحديد موضـع** موضوع التاريخ ، في كلية الموضوعات التاريخية ، تعد وكأنها النقطة التي تصطدم بهـا هذه التواريخ ، التي لا تنشىء موضوعها ، ابتداء من تحديد نظري ؛ وانما تتلقاه وقد تم انشاؤه سلفا ، ان تحديد الموضع هذا كان دائما

مكتسبا سلفا ، من أجل القول النظري (في القول الذي يريد أن يكون نظريا) ؛ كان مكتسبا بعملية **غير نظرية** ترجع الى البداهة المباشرة كثيرا او قليلا ، التي يعرض فيها هذاالموضوع وجوده وتماسكه ؛ انه يبدو على هذا النحو ، في نهاية التحليل ، وكأنه لجوء الى **الحركة** ، اي الى الحركة التي **تبين** موضوعات عالم ما ، نضع نصب أعيننا **فيما بعد** ، أن نعالج ممثلاته المفهومية ، في قلب قول نظري . بيد أننا نعلم أيضا ، ان هذه الحركة ليست بريئة الا بالظاهر ؛ وأنها مسكونة في الواقع بايديولوجيا توجه بحركة واحدة ، تقسيم العالم الى موضوعات و « ادراكها » ؛ وهذا ما أشرنا اليه في مكان آخر ، على أنه الطبيعة **التلميحية** للايديولوجيا . اننا نعلم ذلك ابتداء من اللحظة التي يقطع فيها علم ما موضوعات أخرى ، وينشئها ، في قطيعة حجاجية مع الموضوعات السابقة .

انها صعوبة مماثلة تلك التي سنصادفها الآن ، والامثلة لن تنعدم لاقناعنا بأنها مفتعلة في كل أجزائها . ان بحوزتنا المفهوم النظري لنمط الانتاج ؛ بل اننا على نحو أدق ، نمتلكه في صورة معرفة نمط انتاج خاص ؛ لان المفهوم لا وجود له الا في صورته النوعية ، كما رأينا . ويبدو مع ذلك ، اننا ما زلنا بعد بحاجة الى معرفة شيء آخر ، **الى معرفة متى وأين « ينطبق » المفهوم** ، الى معرفة أية مجتمعات ، وفي أية لحظة من تاريخها ، تمتلك نمط انتاج رأسماليا . والحقيقة تقال : ان مسألة التقسيم الى حقب ، تبدو كلها مركزة على هذه النقطة ؛ اذ انه لا يكفي في الحقيقة ، ان نتصرف بالتحليل النظري للنتائج التي تتعلق ببنية كل نمط انتاج ، ابتداء من اللحظة التي صغنا فيها « مفترضاته السابقة »،

ـ بل لا بد أيضا من أن ننشىء معها تاريخا فعليا ؛ وببساطة تماما ، **التاريخ الحقيقي ، تاريخنا** ، الذي يمثل بالتعاقب ، هنا أو هناك ، هذه الانماط المختلفة من الانتاج . اننا نعرف معرفة حقيقية ، أي من الناحية النظرية ، ما هو نمط الانتاج الرأسمالي ؛ بيد اننا نريد أيضا ، أن نعرف ما اذا كانت هذه المعرفة هي بالتأكيد معرفة انكلترا في ١٨٤٠ ، أو معرفة فرنسا في ١٩٦٥ ، الخ . . . انهـا مسألة **تعيين الوحدة** او مسألة **حكم** ؛ ويبدو أننا بحاجة الى **قواعد** ، لكي نحدد في التجربة ، الموضوعات التي تقع تحت مفهوم نمط الانتاج الرأسمالي . في هذه الضرورة الظاهرة ، ينتج التفسير الاختباري للممارسة النظرية ، من حيث هي ممارسة تنشىء « نماذج » ؛ اذ ان نظرية **رأس المال** بكاملها ، قد تكون دراسة خصائص نموذج ما ، خصائص تصح على كل انتاج ، من الممكن أن يكون « مثالا » على البنية ، او « نسخة » منها . فالتحقق من هوية النسخ ، أي تصنيفها الفعلي ، هو على كل حال ، في ايديولوجية النموذج هذه ، عملية برغماطية ، أي حركة ، مهما كانت معقدة الصور التي تمر بها (أريد أن أقول ، حتى لو لم يكن هذا التحقق من الوحدة حادثا دفعة واحدة ، وانما يمر بسلسلة من التحقيقات الجزئيةللوحدة ، حيث نجد عناصر البنية ونتائجها الخاصة) . انها بما هي كذلك ، في جوهرها عملية غير نظرية ، لا تتعلق بالمفهومات ، وانما بخصائص من يتحقق من الوحدة ، التي يمكن يقينا أن نصنفها بأنها نفسية ، حتى لو كان الامر متعلقا بوجدان عالم ما . وقد كان كنط يقول من قبل : ان معرفة المرء ان يحكم حكما صحيحا ، هي موهبة لا يمكن تعلمها ؛ وان اساس الحكم هو سر عميق (بالنسبة الى النظر) .

ان هذا السبيل الذي يخضع في ممارسته ذاتهـا ، الممارسة النظرية الى قدرة غير نظرية ، يبدو مع ذلك متضمنا تضمنا سلبيا على الاقل ، في بعض الحدود التي يدل بها ما ركس على موضوعه الخاص ، في **رأس المال** ؛ وكأنه في فراغ . انني لن أذكر هنا الا ببعض من النصوص، التي شرحت من قبل عدة مرات . ان ماركس يقول لنا ، بأن لا ندرس نمط الانتاج الراسمالي ، الا « في متوسطه المثالي » (الجزء الثالث ، الفقرة الثالة ، ص ٢٠٨) . وهذا لا يعني فقط ، أننا نصرف النظر عن النتائج « الجزئية » للظروف « العرضية » ، أو للقسمات « السطحية » ، لدراسة البنية العامة ذاتهـا ؛ وانما يعني أيضا ، أن ندرس بنيـة ، ليست على نحو خاص ، من هذه الفترة ، أو هذا المكان . ذاكم هو أيضا ، معنى الاستشهاد الشهير بانكلترا :

« انني أدرس في هذا الكتاب ، **نمط الانتاج الرأسمالي** ، و **علاقات الانتاج والمبادلة** ، التي تتطابق معـه . فانكلترا هي المكان الكلاسيكي لهذا الانتاج . ذاكم هو السبب الذي أستعير من أجله ، من هذا البلد ، الوقائع والامثلة الرئيسية ، التي تؤدي تفسيرا لنمو نظرياتي . واذا سمح القارىء الالماني لنفسه بحركة مرائية من كتفيه . . . وجدت نفسي مضطرا الى أن أصرخ في وجهه : اياك أعني واسمعي يا جارة . » (رأس المال ، تمهيد الطبعة الاولى ، الجزء الاول ، ص١٨) .

ينبغي أن نأخذ هذا النص بمعناه الحصري ؛ وأن نقول ان موضوع النظر هو ذاته موضوع نظري . فنمط الانتاج وعلاقات الانتاج والمبادلة ، هي أمور معروفة ، وليست انكلترا او المانيا . (قد يكون هناك من ناحية

أخرى ، تاريخ كامل عن الكتابة عن المصير النظري لمثال انكلترا في الماركسية، منذ وظيفة المثال هذه ، حتى وظيفة **الاستثناء** التي منحها له لينين ، على أساس من بعض النصوص السياسية لماركس ذاته ــ انظر حول هذا الموضوع ، **عن مرض اليسار الطفولي** ، في لينين : **المؤلفات المختارة** ، الجزء الثاني ، ص ٨٣٥ ــ ٨٣٧ ، موسكو ١٩٦٢) . ان بعض نصوص ماركس تسمح لنا بأن نمضي بعيدا ، وأن نقول ان التحليل ليس مستقلا فقط في مبدئه عن الامثلة التاريخية القومية التي يعطيها ؛ بل مستقل عن شمول العلاقات التي يحللها ؛ انه دراسة خصائص كل منظومة اقتصادية ممكنة ، هي قوام سوق خاضع لبنية انتاج رأسمالي :

« اننا نصرف النظر هنا عن التجارة الخارجية ، التي يمكن لأمة ما بواسطتها ، ان تحول بعض سلع البلد ، الى وسائل انتاج ، او الى مؤن ذات الضرورة الاولى ؛ والعكس بالعكس . ولكي نخلص التحليل العام من حوادث لا تجدي ، يجب علينا أن ننظر الى عالم التجارة وكأنه أمة واحدة ؛ وان نفترض ان الانتاج الرأسمالي قد قام في كل مكان ، واستولى على فروع الصناعة كلها . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، حاشية ص ٢٢) .

ان الامر هو كذلك ، بالنسبة الى أي نمط انتاج .

واذن ، يستطيع ماركس أن يعمم هذه الاشارات الابستمولوجية ، في الفصل المعقود عن **تكوين الدخل العقاري** (الكتاب الثالث) ، حيث يحلل الصور المتعاقبة للملكية العقارية ، في أنماط مختلفة من الانتاج ؛ وأن يكتب :

« ان قاعدة اقتصادية واحدة (واحدة بالنسبة لشروطها الاساسية) ، يمكنها

بتأثير شروط اختبارية مختلفة **لا** تحصى ، شروط طبيعية ذات علاقات عرقيـة وتأثيرات تاريخية خارجية ، الخ . . . ان تقدم تغيرات ولوينات غير متناهية ، يمكن **لتحليل هذه الشروط الاختبارية وحده** ، أن يوضحها . » (رأس المال ، الجزء الثامن ، ص ١٧٢) .

ان هذا النص ، شأنه شأن نصوص أخرى متعددة ، يعبر تعبيرا كاملا عن البرغماطية النظرية ، التي كنت أتكلم عليهـا . فاذا أخذناه بدقته ، كان لنا الحق أن نبقي لدراسة « الشروط الاساسية » ، التي تنطبق مع بنية نمط الانتاج ، نظام الدراسة النظرية ؛ وان نقول ان تحليل الشروط الاختبارية هو ذاته تحليل اختباري .

ولكن ما يعكسه ماركس هنا، هو بكل بساطة العملية التي أردت أن أبينها في البداية ، حينما قلت ان الحركة الاولى التي قام بهـا علم تاريخ ما ، كانت تقتصر على رد **استمرار** التاريخ ، الذي تقوم عليـه استحالة « القطوع » الواضحة ، وعلى انشاء التاريخ بما هو علم انماط الانتاج المنفصلة ، أي بما هو علم تغير ما . انه يعكس هذه الحركة ، باقامته الاستمرار وكأنه مرجع حقيقي ، مرجع الى حقيقة التاريخ ؛ وبجعله من الانفصال خاصة المفهوم عموما . وعلى هذا النحو ، لا تطرح مسألة **تحديد مكان** الموضوع ، الذي علمه هو علم نمط الانتاج ، في داخل النظرية ذاتهـا ؛ فالنظرية ليست الا انتاج نماذج ؛ وانما تطرح على حدود النظريـة ؛ او على نحو اصح فهي تجبر على افتراض ان النظرية لها حدود ، عليها تقوم ذات ما للمعرفة . « هذه رودس ، وهذه قفزة » ؛ كان عليه ان يتخلى عن التحليل النظري ، وان يكمله بالتحليل « الاختباري » ، أي بالتدليل على الموضوعات الحقيقية التي تخضع بالفعل للقوانين المنصوص

عليهـا . وعندئذ ، تصبح المسألة يقينا واحدة ووحيدة ، وهي جمع الامثلة التي تحقق النموذج في « لوينات غير متناهية » تقريبا ؛ والتدليل على الانتقالات التي تحدث من نمط انتاج الى آخر ؛ أي أن نقول أين ينطبق مفهوم نمط واحد من الانتاج ، وان نقول أين يجب علينا أن نطبق بالتعاقب مفهومي نمطين من الانتاج . في كلتا الحالتين ، تبقى بقيـة تبدو وكأنها اختبارية لا يمكن ردها (انها في نهاية التحليل ، بداهـة ملاحظة ما ؛ فنمط الانتاج الرأسمالي ، هو من ناحيـة أولى ـ فيما يتعلق بتحديده النظري ـ منظومة معينة من العلاقات القائمة بين العامل ووسائل الانتـاج ، الخ . . . وهو من ناحية أخرى ـ فيما يتعلق بتحديد مكانه ـ « نمط انتاجنا ») . ولكن ، اذا أجهدنا أنفسنا للبقاء في القول النظري ، وأن لا نقفز ، تبدت لنا هذه البقية في الواقع ، حينذاك ، وكأنها **نقص** ، وكأنها شيء ما **ينبغي التفكير فيه** ، وهو مع ذلك لا يمكن التفكير فيـه على الحصر ، بعون المفهوم النظري **الوحيد** : « نمط الانتاج »

لقد مضيت بارادتي الى هذه النتيجة المتطرفة ، والى النصوص التي يمكنها أن تدعمها ، تاركا كل ما في **رأس المال** ذاته ؛ بامكانه ان يبدو لنا وكأنه تحليل للانتقال من نمط انتاج الى آخر ؛ أي وكأنه حل لمسألة تعيين المكان ، وعلى الخصوص تحليل **لتشكل** نمط الانتاج الرأسمالي ، وتحليل **لانحلاله** . وقد فعلت ذلك ، لكي أشير سلفا ، الى أننا بحاجة بالفعل **الى مفهوم ثان** ، له المستوى النظري ذاته ، الذي لنمط الانتاج ؛ وهو « مجرد » كذلك تماما ـ اذا شئنا ـ لانشاء نظرية في التاريخ ، من حيث انه تعاقب بعض انماط الانتاج . اننا بحاجة الى ذلك ؛ لان المفهوم ،

كما تطور حتى الوقت الحاضر ، قد وضع **التعاقب** بين هلالين . فنحن لم نتمكن من تحديد ما هو نمط الانتاج ، الا بابراز بداهة تفرد صوره ، **والمزيج** الخاص الذي يربط بين هذه العناصر في كل مزيج ؛ أعني العامل ، ووسائل الانتاج ، وغير العاملين ، الخ . . . ولنقل ، لكيلا نحكم حكما مسبقا عما سيأتي ، ان المادية التاريخية ، اذا ردت الى هذا المفهوم وحده، وجدت نفسها وقد استحال عليها التفكير في **الانتقال** من مزيج الى آخر ، على المستوى النظري ذاته .

انه يجب علينا بالتالي ، أن نقرأ تحليلات ماركس كلهـا ، فيما يتعلق بتشكل نمط من الانتاج وانحلاله ، باحثين فيها عن هذا **المفهوم الثاني** ، سواء أوجد فيها وجودا صريحا ، ام كان بامكاننا ان نستخلصه منهـا . بيد أننا لا نستطيع أن نتخذ هذه التحليلات ، على انها ضروب من الوصف خالصة وبسيطة . ومع ذلك ، اذا كان ماركس أبقى ضروب الالتباس التي تسمح لنا بأن نقرأ في بعض حدوده نظرية في « النماذج » ؛ فان هذا ينذرنا بأننا سنجد فيها عددا اكبر من الصعوبات .

فاذا ما عدنا الى تناول **رأس المال** ، محاولين أن نقرأ فيـه نظرية عن الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، وجدنا أولا مفهوما يبدو وكأنه مفهوم **الاستمرار** التاريخي بالذات ؛ وهو مفهوم **اعادة الانتاج** . فنظرية اعادة الانتاج تبدو في الواقع موفرة لترابط ثلاثي الاطراف ، او استمرار ثلاثي الاطراف :

ـ ترابط الذوات الاقتصادية المختلفة ، بتصادف رؤوس الاموال الفردية ، التي هي في الواقع ، قوام « تشابك » وحيد ، او حركة وحيدة.

ان دراسة اعادة انتاج رأس المال ، هي دراسة هذا التشعث ، أي التشابك .

« ومع ذلك ، فدورات رؤوس الاموال الفردية تتشابك ، ويفترض بعضها بعضا ، ويكون بعضها شرطا لبعض ؛ وهذا التداخل هو بالضبط قوام حركة جملة رأس المال الاجتماعي . » (**رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٩) .

واذن ، فبالتجريد وحده ، أمكننا أن نتصور حركة رأس المال الفردي ؛ وهو تجريد مشوه ؛ لان حركة الجملة اكثر تعقيدا من حاصل جمع بسيط .

ـ ترابط المستويات المختلفة للبنية الاجتماعية ؛ لان اعادة الانتاج تتضمن استمرار الشروط غير الاقتصادية لعملية الانتاج ، ولا سيما الشروط الحقوقية ؛ ففي فصل **رأس المال** المعقود عن **تكوين الدخل العقاري** ، يبين ماركس ، في تأسيس حق ما يتطابق مع علاقات الانتاج الحقيقية ، نتيجة بسيطة تنتج عن **تكرار** عملية الانتاج ، أي عن اعادة الانتاج :

« ان هذه الفئة التي تقود المجتمع ، لها المصلحة كلها في طبع وضع الامور القائمة بطابع القانون ، وفي تثبيت الحواجز التي رسمتها السعادة والتقليد ، تثبيتا شرعيا . ويتولد هذا من ناحية أخرى وحده تماما ، في خارج كل نظرة أخرى ، منذ أن تعود قاعدة الوضع القائم والعلاقات التي هي في أساسه ، فتتوالد دون انقطاع ، متخذة على هذا النحو ، **بتراخي الزمان** ، صورة معدلة وحسنة التنظيم ؛ ان هذه القاعدة وهذا التنظيم هما أنفسهما عامل ضروري لكل نمط انتاج ، وينبغي له أن يتخذ صورة مجتمع ثابت ،

ومستقل عن مجرد الصدفة أو ما هو تحكمي (فهذه القاعدة هي بالضبط صورة التثبيت الاجتماعي لنمط الانتـاج ، وتحرره النسبي من مجرد الصدفة ومجرد ما هو تحكمي) . ان هذه الصورة يبلغها باعادة انتاجه الخاصة التي يعاودها دائما من جديد ، اذا كانت عملية الانتاج والعلاقات الاجتماعية المطابقة لهـا ، تتمتع مع ذلك ببعض الثبات . فحينما تدوم اعادة الانتاج وقتا معينا ، فانها تتجمد ، وتصبح عادة وتقليدا ، لكي تصبح في نهاية الامر مقدسة على نحو صريح ، بما هي قانون . » (**رأس المال** ، الجزء الثامن ، ص ١٧٤) .

ـ ان اعادة الانتاج ، توفر أخيرا الاستمرار المتعاقب ذاته للانتاج ، الذي هو في أساس كل ما يتبقى . فالانتاج لا يمكن له أن يتوقف ، واستمراره الضروري مرسوم في هوية العناصر حتى انهـا تخرج من عملية ما من الانتاج ، لكي تدخل في عملية أخرى ؛ أعني وسائل الانتاج التي أنتجت هي ذاتها ، العمال وغير العمال الذين توزع بينهم منتجات الانتاج ووسائله ، على نحو معين . ان مادية العناصر هي التي تدعم الاستمرار ؛ بيد أن مفهوم اعادة الانتاج هو الذي يعبر عن صوره النوعية ؛ لانه يشمل تحديدات المادة المختلفة (الفرقية) . فالمفهوم لا يعبر من خلال كل مظهر من المظاهر التي استدعيها ، الا عن توالد واحد وحيد تمر به البنية ، التي تقدم تاريخا « حسن الارتباط » . وقد كتبت روزا لوكسمبورغ في بداية كتابها عن **تراكم رأس المال** ، ما يلي :

« ان تكرار الانتـاج تكرارا منتظما ، هو قاعدة الاستهلاك المنتظم وشرطه العـام ؛ وهو بذلك قاعدة الوجود الثقافي للمجتمع الانساني ، وشرطه العام ، في صوره التاريخية

كلهـا . بهذا المعنى ، يتضمن مفهوم اعادة الانتاج ، عنصرا تاريخيا ثقافيا . » ؟ **تراكم رأس المال** ، الترجمة الفرنسية ، ص ٤) .

وعلى هذا النحو ، يبدو تحليل اعادة الانتاج تماما ، وكأنه يحرك ما لم ير حتى الآن ، الا في صورة ساكنة ؛ ويصل المستويات التي كانت منعزلة ، بعضها ببعض ؛ ولان اعادة الانتاج تبدو وكأنها الصورة العامة لدوام شروط الانتاج العامة ، التي تضم في نهاية التحليل ، ما هو كلية البنية الاجتماعية ، فانه ينبغي لها يقينا ، أن تكون **أيضا ، صورة تغير هذه الشروط وبنائها الجديد** . من أجل هذا ، سأتوقف هنا عند حقيقة أن هذا المفهوم ، يتضمن أكثر مما تتضمنه المفهومات السابقة .

(١) وظيفة اعادة الانتاج « البسيط » :

في البيانات المتعاقبة التي تحمل عنوان « اعادة الانتاج » ، كان ماركس دائما يجعل بيان اعادة الانتاج الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي ، التي هي **التراكم** الرأسمالي (تحويل فضل القيمة الى رأس مال) ، وشروطها الخاصة ؛ يسبقه بيان أول يتعلق بـ « اعادة الانتاج البسيط » . ان ماركس يدعو اعادة الانتاج البسيط هذه « تجريدا » ، بل على نحو أفضل « فرضا غريبا » (**رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٤٨) . ويمكننا أن نحاول تقديم عدد من الشروح عن ذلك .

يمكننا أن نعتقد ، أن الامر يتعلق **بطريقة للعرض** ؛ اعادة الانتاج « البسيط » هي مجرد **تبسيط** لها . ان فائدة مثل هذا التبسيط تبدو بديهية بما فيه الكفاية ، في مستوى الكتاب الثاني (رسوم اعادة

الانتاج) ، أي في مستوى شروط اعادة الانتاج ، التي تتعلق بالمبادلات الحاصلة بين قطاعات الانتاج المختلفة . فهذا التبسيط يسمح بتقديم الصورة العامة للعلاقات ، في صورة معادلات ، قبل تقديمها في صورة **متراجحات** . فعدم التوازن أو عدم التناسب الذي هو محرك تراكم رأس المال الاجتماعي الكلي ، يصبح مفهوما بالنسبة الى صورة بسيطة من صور التوازن .

ويمكننا أن نعتقد أيضـــا ، ان دراسة اعادة الانتاج البسيط هي دراسة **حالة خاصة** ؛ وهذا يعود جزئيا الى الشيء نفسه ، في الحد الذي تكون فيه هذه الحالة الخاصة أبسط من الحالة العامة . بيد أنه ربما لا يكون لدينا فقط في ذلك طريقة ما للعرض ؛ اذ قد تكون لدينا معرفة حركة اعادة الانتاج لبعض رؤوس الاموال ، التي تقنع بالحفاظ على الانتاج ، في خلال فترات معينة ، حيث يوقف التراكم ايقافا مؤقتا .

ويمكننا أخيرا أن نعتقد ، أن دراسة اعادة الانتاج البسيط هي دراسة **جزء ما** ، من اعادة الانتاج الموسع ، في حالة الضرورة القصوى . ومهما يكن نصيب فضل القيمة المحول الى رأس مال ، فهو ينضاف زيادة على ذلك ، الى تحويل آلي الى رأس مال ، هو مجرد الحفاظ على رأس المال القائم . فحجم فضل القيمة المحول الى رأس مال هو قابل للتغير ، وهو يعتمد على مبادهة الرأسماليين ، في الظاهر ، على الاقل ؛ واعادة الانتاج البسيط لا يمكن تعديلها ابتداء من اللحظة التي ننظر فيهـــا الى رأس مال ذي حجم معين ، من دون أن يكف الرأسمالي ، ضمن الحد الصحيح للتناقص ، عن أن يكون كذلك . من أجل ذلك ، كان من الفائدة

ان ندرس اعادة الانتاج البسيط من أجل ذاته (لقـد كتب ماركس : « ما دام هناك تراكم ، تشكل اعادة الانتاج البسيط دائما منه جزءا ؛ واذن ، تمكن دراستها في ذاتها ، وهي قوام عامل حقيقي من عوامل التراكم » (**رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٤٨) ، وتمكن دراسة التراكم ، او اعادة الانتاج الموسع ، فيما بعد فقط ، وكأنه **تكملة** تنضاف الى اعادة الانتاج البسيط . ولنقل بدقة : ان هذه التكملة لا يمكن لها أن تنضاف ارداديا ؛ اذ ينبغي لهـا ان تخضع الى شروط حجم تتعلق بتركيب رأس المال تقنيا ؛ واذن ، يمكن لها أن تكون متقطعة في عملهـا الفعلي . وخلافا لذلك ، فاعادة الانتـاج البسيط مستقلة ذاتيـا ، ومستمرة ، وآليـة .

هذه الشروح ليست خاطئة ، ولا يستحيل التوفيق بينها من ناحية أخرى . بيد انهـا تفسح المجال أمام تفسير مخالف ذي فائدة اكبر جدا بالنسبة الينـا . ان ماركس يقدم لنا يقينا في **رأس المال** ، دفعة واحدة ، مفهوم اعادة الانتاج ، من خلال صور تراكم رس االمال ؛ او على نحو أصح ، صور **تحويل المنتج الى رأس مال** ؛ لاننا نريد أن نضم في وقت واحد ، « البسيط » منه و « الموسع » ؛ويضعنا دفعة واحدة ، في اشكالية كمية. ان الامر يتعلق بتحليل شروط تحقيق هذا الهدف العملي ، لدى الرأسمالي أو جملة من الرأسماليين ، وهو : رفع مستوى الانتاج ، أي مستوى الاستغلال ، أي كمية فضل القيمة المستولى عليهـا . وهذا يفترض مبدئيا على الاقل ، امكان **اختيار** عملي ، بين اعادة انتاج بسيط وتنميـة . ولكننا نعترف في الواقع ـ كما سنكتشف ـ ان هذا الاختيار هو اختيار

مضلل وخادع ؛ وانه يصبح اذا ما نظرنا الى جملة رأس المال ، اختيارا وهميـا . انه ما من تخيير في ذلك ، وليس هناك الا شروط حقيقيـة لاعادة الانتاج الموسع . **أما فرض اعادة الانتاج البسيط ، فهو** ـ كما يقول لنـا ماركس ـ **يتناقض هو والانتاج الرأسمالي ، « الامر الذي لاينفي من جهة اخرى ، أن يكون بامكان هذه السنة او تلك ، من دورة صناعيـة ، مدتهـا عشر سنوات أو احدى عشرة سنة ، أن تأتي بانتـاج كلي اقل من الانتاج السابق ؛ وأن لا يكون هناك اذن أيضا ، مجرد اعادة انتاج ، بالنسبة الى السنة السابقة »** (رأس المال ، الجزء الخامس ، ص ١٦٥) . وهـذا يعني بوضوح شديد ما يلي : ان التمييز المفهومي بين اعادة الانتاج البسيط والتراكم ، لا يغطي تغيرات التراكم الكمية ، التي تتعلق بظروف مختلفة (قد حللها ماركس) ، والتي هي نتائج القانون العام للتراكم الرأسمالي .

« وعلى هذا النحو ، تبدو اعادة الانتاج البسيط ، في المستوى ذاته ، وكأنها تجريد ما ؛ بمعنى أن غياب التراكم في النظام الرأسمالي ، وأن الشروط التي يتحقق فيهـا الانتاج ، لا تبقى من ناحية أخرى متماثلة اطلاقا **(وهذا هو ما افترضناه مع ذلك)** ، من سنة الى أخرى . . . فيمكن لقيمـة المنتج السنوي ان تتناقص ، ولحاصل قيم الاستعمال أن تبقى هي هي ؛ ويمكن للقيمة ان تبقى هي هي ، وحاصل قيم الاستعمال أن يتناقص ؛ ويمكن لحاصل القيم ولحاصل قيم الاستعمال التي أعيد انتاجها ، أن يتناقصا معـاً . وكل هذا يعني ، أن اعادة الانتاج تحصل اما في شروط اكثر ملاءمة مما كان الامر سابقا ، أو في شروط أصعب ، بامكان نتيجتها ان تكون اعادة انتـاج ناقص ومعيب . **ان هذه الظروف جميعا ، لا تخص الا الجانب الكمي من العناصر المختلفـة لاعادة الانتـاج ؛ ولكنها لا تخص الدور الذي تقوم به في العملية الاجمالية ، من حيث هي رأس مال يعيد الانتاج ، أو دخل أعيد انتاجه .** » (**رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٤٨) .

فحينما نصادف في مجرى التراكم ، اعادة انتاج « بسيط » ، مثل : ا (ق + ف ق) = ٢ ر (وهذا ليس من ناحية أخرى التعبير من الناحية **الاقتصادية** ، عن حالة التوازن ، وانما عن ازمة) ؛ لا يكون لهذه المصادفة بالضبط الا معنى مصادفة ، ومطابقة ؛ اي لا تكون لها **أية دلالة نظرية خاصة** . والامر هو كذلك ، اذا نظرنا الى اعادة انتاج رأس مال فردي ، يمكن ان يكون موسعا أو بسيطا أو أقل من بسيط ؛ ويمكن ان يحوز ايقاع تراكم أعلى ، مساويا لايقاع رأس المال الاجتماعي في جملته أو أدنى منه ، الخ . . . ان هذه التغييرات لا تأتي بأي فارق مفهومي ، تماما على النحو ذاته ، وللاسباب ذاتها ، اللذين **لا تكون** تغيرات سعر السلع فيهما **أبدا الا أسعارا** ؛ فمن الممكن أن يحدث ، أن تباع سلعة ما بالفعل « بقيمتها » ، من دون ان يكون في ذلك شيء آخر غير المطابقة . وهي مطابقة تستحيل من ناحية أخرى اقامتها على أنها قاعدة عامة ، أي يستحيل قياسها ؛ فالاسعار وحدها تقدر في مبادلة السلع ، وليست القيم . وفي كلتا الحالتين ، يقدم لنا ماركس تمييزا مفهوميا هاما ، بين مستويين من البنية ، أو على نحو أفضل ، بين البنية ونتائجها ، في صورة لطيفة لـ « افتراض مؤقت » ، مصيره ان يرفع (« اسعار السلع تتطابق هي وقيمها » ، « تبقى شروط اعادة الانتاج متماثلة ») . ففرض « الشروط الثابتة » ليس تحليل النتائج ، بل تحليل الشروط ذاتها .

وعلى هذا النحو ، فقد جيء بنا للبحث عن تفسير آخر ، نفسر به هذا الازدواج بين التحليل واعادة الانتاج ؛ واننا لواجدوه في جملة

من اشارات ماركس ، شبيهة بهذه الاشارة :

« ان مثال رأس المال الثابت ، الذي فرغنا من دراسته في اعادة ما للانتاج ، على مستوى ثابت ، هو مثال واضح . فاحدى الحجج المفضلة لدى علماء الاقتصاد ، في تفسيرهم الازمات ، هي عدم التوازن في انتاج رأس المال الثابت وانتاج رأس المال المتداول . انهم لا يفهمون ان مثل عدم التوازن هذا ، بامكانه وينبغي له ان ينتج نفسه بمجرد **الحفاظ** على رأس المال الثابت ؛ وان بامكانه وينبغي له ان ينتج نفسه ، **في فرض انتاج طبيعي ومثالي ، حينما تكون هناك اعادة انتاج بسيط لراس المال الاجتماعي** ، الذي يعمل من قبل . » (رأس المال ، الجزء الخامس ، ص ١١٧) .

هذا الانتاج « السوي » المثالي ، هو دون شك الانتاج **في مفهومه** ، الانتاج كما يدرسه ماركس في **رأس المال** ، والذي يقول لنا عنه : انه يتبع « المعيار » او « المتوسط المثالي » . فقبل ان تكون « اعادة الانتاج البسيط » تبسيطا في العرض ، او دراسة حالة خاصة كنا رأينا منذ قليل ، انها غير ذات دلالة نظرية ؛ وقبل ان تتيح لنا ايضا التحليل الكمي للقيمة المحولة الى رأس مال ، ولأصل أجزائها المختلفة ؛ كانت اذن تحليل **الشروط العامة الصورية لكل اعادة انتاج** . انها قبل ان تكون ايضا عرضا للصورة العامة للعلاقات القائمة بين قطاعات الانتاج المختلفة ، بالمعنى الرياضي للكلمة ؛ كانت عرضا لـ « صورة » عملية اعادة الانتاج ، بالمعنى الذي حللنا في عاليه ، « الصورة الرأسمالية » لنمط من الانتاج .

ذاكم هو في الواقع معنى البيان الاول لـ « اعادة الانتاج البسيط » (الكتاب الاول ، الفصل الثالث والعشرون من **رأس المال**) . وينطلق ماركس من تحديد اعادة الانتاج ، بما هي مجرد **تكرار** لعملية الانتاج

المباشر ، كما حلل منذ قليل ؛ ويكتب :

« ان عملية الانتاج المتجددة تجددا دوريا ، ستمر دائما بالاطوار ذاتها ، في زمان معين ؛ ولكنها ستتكرر دائما ، على مستوى واحد . ومع ذلك ، فان هذا التكرار او الاستمرار يطبعها ببعض الصفات الجديدة ، **او لكي نقول قولا افضل** ، فانه **يخفي الصفات الظاهرة التي كان يبديها وكانه فعله المعزول** . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٠) .

واذن ، ليس ما هو جوهري في اعادة الانتاج البسيط ، ينحصر في ان فضل القيمة كله يستهلك دون ثمرة ، بدلا من ان يحول الى رأس مال جزئيا ؛ فهذا الكشف عن الجوهر ، برفع الضلالات ؛ أي فضيلة التكرار هذه ؛ هو الذي يوضح بالرجوع الى الماضي ، طبيعة عملية الانتاج « الاولى » (وقد كتب ماركس أيضا ، في مخطوط **الصور السابقة** . . . ما يلي : « ان طبيعة رأس المال الحقيقية ، لا تبدو الا **في نهاية الدورة الثانيـة** ») .

ومع ذلك ، فوجهة نظر التكرار تتضمن هي ذاتها ، امكان الوقوع في ضلال ، قد يجعل المرء يفقد اتجاه تفكير ماركس ، في هذه النقطة . وامكان هذا الضلال ينحصر في ارادة متابعة رأس المال ، في « أفعاله » المتعاقبة ؛ وفي ارادة فهم ما يجري ، حينما يشرع رأس المال ، بعد دورة « أولى » من الانتاج ، في اجتياز دورة « ثانية » . وعلى هذا النحو ، تبدو اعادة الانتاج وكأنها **تتمـة** للانتاج ، وتكملة لتحليل الانتاج ؛ بدلا من ان تبدو وكأنها معرفة تحديدات عملية الانتاج ذاتهـا . وعلى هذا النحو ، يبدو تحليل رأس المال ، وكأنه يتبع مصير موضوع ، قد يكون رأس المال ، في آثاره التي يخلفها وراءه ؛ اذ ان رأس المال هذا ، يصادف

رؤوس أموال أخرى في السوق ، في فترة اعادة الانتاج ؛ فتلغى حريته في الحركة (فهو لا يستطيع ان ينمو في نسب تحكمية ؛ لان رؤوس أموال أخرى تنافسه) ؛ ويبدو ان حركة رأس المال الاجتماعي ليست حاصل حركات رؤوس الاموال الفردية ؛ بل حركة خاصة معقدة دعيت بـ « التشابك » . ذاكم هو مثلا الطريق الذي تحث على متابعة السير فيـــه بداية **تراكم رأس المال** لروزا لوكسمبورغ ، التي انطلقت من رسالة ماركس (« ان اعادة الانتاج تعني حرفيا مجرد التكرار . . . ») ، وبحثت عن **الشروط الجديدة** التي تتضمنها اعادة الانتاج ، بالنسبة الى الانتاج . والمقطع الذي استشهدت به ، يظهر لنا ان الامر يتعلق خلافا لذلك ، **بالشروط ذاتهـا** الضمنية أولا (المنقولة عن مواضعها والمشوهة في نظر فاعلي الانتاج في « صفات ظاهرة » ؛ والماثلة في بيان ماركس في عملية الانتـــاج « المباشرة » ، في صورة « فروض » أو صورة « مفترضات سابقة » مقبولة) .

والواقع ، ان الامر يقتضي عملية اكثر تعقيدا من تكرار بسيط . ففي نص ماركس ، تتوحد اعادة الانتاج البسيط ، منذ البداية ، هي واعتبار **جملة الانتـــاج** الاجتماعي . فالحركة التي تسقط المظهر ، تتولد من دراسة عملية الانتاج المباشرة ؛ رهو مظهر ينحصر أيضا في ما «يتصوره» الرأسمالي والعامل (رأس المال ، الجزء الثالث ، ص ١٣) : « ان مفهوم الرأسمالي هو في الوقت ذاته ، « تكرار » ما ، وانتقال الى رأس المال من حيث هو كل :

« ومع ذلك ، فان الوقائع يتغير وجهها ، اذا لم نواجه الرأسمالي والعامل الفرديين ،

بل واجهنا الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ؛ واذا **لم نواجه اعمال انتاج معزولة** ؛ بل واجهنا الانتاج الرأسمالي ، في جملة تحديده المستمر ، وفي شموله الاجتماعي . »
(**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٤ ـ ١٥) .

ان تحليل الكتاب الثاني يبين دون شك ، بيانا مفصلا ، كيف ان تحليل التكرار (تعاقب دورات الانتاج) وتحليل رأس المال ، من حيث هو صورة جملة الانتاج ، يتعلق أحدهما بالآخر . بيد ان هذه الوحدة حاضرة هنا سلفا . « ففعل الانتاج المعزول » قد وصف مرتين وصفا سلبيا ؛ فقد وصف بأنه ما لا يتكرر ، وبأنه ما يفعله فرد ما . ولنقل على نحو أفضل : ان « الفعل المعزول » هو طريقة تعبير نعبر بها عن الشيء الواحد مرتين . فابتداء من اللحظة التي نلغي فيها العزل ، يكف عملنا عن ان يكون متعلقا **بفعل** ما ، أي يكف عن ان يكون متعلقا **بذات** ما ، أي ببنية قصدية من الوسائل والغايات ؛ اذا صح ـ كما يقول ماركس في « مدخل عام ١٨٥٧ » ـ ان « اعتبار المجتمع على أنه ذات وحيدة ، هو . . . اعتبار له من وجهة نظر خاطئة ـ نظرية خالصة » (ص ١٥٩). واذن ، ليست المسألة في هذا التحليل ، هي مسألة **اتباع** عملية اعادة الانتاج ، ومحاولة « تجديد » عملية الانتاج فعليا ـ وخياليا .

ان عملية التحليل هذه ، هي في مبدئها العملية التي أقام « مدخل عام ١٨٥٧ » الى **نقد الاقتصاد السياسي** ، موازنة بينها وبين التحليل المقارن لانماط الانتاج . فاذا ما شرحت هذا النص في المنهج شرحا مختصرا ، وصفته بأنه تحليل « تزامني »(١) . ويتضح هذا الحد بالنسبة الينا ،

---

(١) انظر في الملحق : **نص في مناهج البحث** ، ص ٣٢٥ وما يليها .

منذ الآن ؛ لان تحليل « تكرار » الانتاج ، أي استمرار الانتاج في سلسلة من الدورات ، يتعلق بتحليل الانتاج في جملته ، أي بتحليل الانتاج بما هو كل . بيد انه ليس هناك نظرة كلية الا في الواقع الراهن لتقسيم العمل الاجتماعي ، في لحظة معينة ، لا في المغامرة الفردية التي تقوم بها رؤوس الاموال . وهذا ما يعبر ماركس عنه بقوله ، ان تحليل اعادة الانتاج يواجه الانتاج الاجتماعي في **نتيجتـــه** حتما (« اذا نظرنا الى الوظيفة السنوية لرأس المال الاجتماعي في نتيجتها . . . » **رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٤٦) . هذه النتيجة ــ كما نعلم ــ هي انتاج الجملة وتوزيعه على قطاعات مختلفة ؛ فالعملية التي تبرز بداهة هذه النتيجة ليست اذن قطعا يقطع حركة فروع الانتاج المختلفة ، أي رؤوس الاموال المختلفة ، في لحظة مختارة ، بالرجوع الى زمان خارجي مشترك ، وبالتالي متعلق في مبدئه ، وفي تحققه الفعلي ، بهذه الحركة ؛ انها عملية وضعت فيها جانبا الحركة الخاصة برؤوس الاموال ، أي حركة الانتاج في كل قسم من أقسامها ، وضعاً كاملا ؛ وألغيت من دون الحفاظ عليها ، بوجه من الوجوه . ان ماركس يقيم كل تحليل لاعادة الانتاج ، على اساس من هذا التحول من التعاقب الى التزامن ، أي الى « التآني » (وبحسب تعبيره الخاص المعية) ، منذ بيانه الاول الشديد العمومية عن اعادة الانتـــاج البسيط (الكتاب الاول) ، حتى منظومـــة الرسوم التخطيطية لاعادة الانتاج (الكتاب الثاني) . وعلى نحو غريب ، يجد استمرار حركة الانتاج مفهومه في تحليل منظومة من التبعيات التزامنية ؛ اذ ان تعاقب دورات رؤوس الاموال الفردية وتشابكها يتعلقان به . في هذه « النتيجة » **تنسى**

الحركة التي انتجته بالضرورة ، ويمحى « الاصل » (**راس المال** ، الجزء الرابع ، ص ١٠٢) .

واذن ، فالانتقال من الفعل المعزول ، أي من عملية الانتاج المباشر ، الى **التكرار** ، أي **جملة** رأس المال الاجتماعي ، أي **نتيجة** عملية الانتاج ؛ هو قدوم للاقامة في معاصرة خيالية تشمل الحركات كلها ؛ وقد يكون من الاصح ان نقول أيضا ، لمعاودة الاخذ بمجاز نظري لماركس ، **في مكـان** مستو خيالي ، تلغى فيه الحركات كلها ، وتبدو فيه مراحل عمليةالانتاج كلهـا ، وكأنها أسقطت جنبا الى جنب ، مع علاقات تعلق بعضها ببعض . ان حركة هذا الانتقال هي التي يصفها ماركس ، مرة أولى ، في فصل الكتاب الاول ، المعقود عن « اعادة الانتاج البسيط » .

(٢) اعادة انتاج العلاقات الاجتماعيـة :

وعلى هذا النحو ، يمكننا ان نعدد « الصفات الظاهرية » ، التي تبدو في هذه العمليـة :

أولا ، ظاهر الانفصال الاستقلاليالنسبي الذي تنفصل به «البرهات» المختلفة للانتاج عموما وتستقل بعضها عن بعض ، مثل : انفصال الانتاج الخالص عن التداول ، وانفصال الانتاج عن الاستهلاك الفردي ، وانفصال الانتاج عن توزيع وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك . فاذا نظرنا الى « فعل معزول » للانتاج ، او حتى الى عدد من هذه « الافعال » ، بدت هذه البرهات وكأنها تمت الى **دائرة** أخرى غير دائرة الانتاج (وهذا هو الحد الذي غالبا ما يستخدمه ماركس) . فالتداول يمت الى **السوق**

الذي تعرض السلع فيه ، عند « خروج » الانتاج ؛ من دون أي يقين في أن تباع فعلا ؛ فالاستهلاك الفردي هو فعل خاص ، يقوم وراء دائرة التداول ذاتها :

« فالاستهلاك الانتاجي والاستهلاك الفردي للعامل يتميزان اذن تميزا تاما . ففي الاول ، هو يعمل عمل قوة محركة لرأس المال ، ويمت الى الرأسمالي ؛ وفي الثاني ، انه يمت هو ذاته الى ذاته ، وينجز وظائف حيوية خارجة عن نطاق عملية الانتاج . أما نتيجة الاول ، فهي حياة رأس المال ؛ وأما نتيجة الثاني ، فهي حياة العامل ذاته . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٤) .

ان توزيع وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك يبدو اما كأنه أصل جائز للانتاج ، أو كأ نه دخل (وهو ينتقل عندئذ الى دائرة الاستهلاك) .

« **ان فعل الادخال** ، أي فعل التداول : شراء قوة العمل وبيعها ؛ يقوم هو ذاته على أساس من توزيع **عناصر** الانتاج ، الذي يسبق توزيع **المنتجات** الاجتماعية ، والذي يفترضه التوزيع ؛ ونعني انفصال قوة العمل ، وهي سلعة العامل ، عن وسائل الانتاج ، وهي ملكية غير العمال . » (**رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٣٩) .

ان تحليل اعادة الانتاج يبين أن هذه البرهات ليس لها استقلال ذاتي نسبي ، ولا قوانين خاصة ؛ وانما تحددها قوانين الانتاج . فاذا نظرنا الى جملة رأس المال الاجتماعي في **نتيجته** ، اختفت دائرة التداول بما هي « دائرة » ، لان المبادلات كلها قد حددت سلفا ، في تقسيم قطاعات الانتاج ، وفي الطبيعة المادية لانتاجها . فالاستهلاك الفردي للعامل والرأسمالي ، هو أيضا محدد سلفا في طبيعة وسائل الانتاج التي

ينتجها رأس المال الكلي ، وفي كميتها ؛ ففي الحين الذي يكون فيه جزء من المنتج السنوي « مخصصا منذ أصله للاستهلاك الانتاجي » (الجزءالثالث، ص ٩) ، يكون جزء آخر مخصصا منذ أصله للاستهلاك الفردي . **فالحدود** التي يمكن أن يترجح الاستهلاك الفردي بينها ، تتعلق بالتركيب الداخلي لرأس المال ، وتتحدد في كل برهة .

« ان استهلاك العامل الفردي ، سواء أحدث داخل المعمل أم خارجه ، يشكل اذن عنصرا من اعادة انتاج رأس المال ، كما هو الامر بالنسبة الى تنظيف الآلات ، سواء أحدث في أثناء سير العمل ، أم في فترات الانقطاع . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٥) .

واخيرا ، ان توزيع وسائل الانتاج والاستهلاك ، أو توزيع العناصر المختلفة ، يكف عن الظهور بمظهر حالة واقعة ممكنة ؛ فالعامل لا يكاد يستهلك معاد لأجره ، حتى يخرج من عملية الانتاج ، كما دخلها ، مسلوبا من كل ملكية ؛ ريخرج الرأسمالي منها كما دخلها ، مالكا لمنتجات العمل ، التي تضم وسائل انتاج جديدة . فالانتاج يظل يحدد التوزيع نفسه ، دون انقطاع .

وعلى هذا النحو ، يبدو أن نمط الانتاج الرأسمالي يحدد نمط التداول ، ونمط الاستهلاك ، ونمط التوزيع . وعلى نحو أعم ، يبين تحليل اعادة الانتاج ، **أن كل نمط انتاج يحدد أنماطا من التداول ، وأنماطا من التوزيع ، وأنماطا من الاستهلاك ، من حيث هي برهات وحدته .**

وبعدئذ ، يخفي تحليل اعادة الانتاج ، المظهر المتعلق بـ « بداية » عملية الانتاج ؛ مظهر العقد « الحر » ، الذي يتجدد كل مرة ، بين العامل

والرأسمالي ، المظهر الذي يجعل من رأس المال المتغير ، « سلفة » يقدمها الرأسمالي الى العامل (تدفع على المنتج ، أي على « نهاية » عملية الانتاج) . انه يخفي في كل واحدة ، المظاهر جميعا ، التي تبدو وكأنها ترد الى **الصدفة** ، تلاقي العامل والرأسمالي في السوق ؛ واحدهما في مقابل الآخر ، من حيث انهما بائع لقوة العمل ، ومشتر لها . ان اعادة الانتاج تظهر « الخيوط الخفية » ، التي تربط بالسلاسل ، العامل المأجور الى الطبقة الرأسمالية .

« ان عملية الانتاج الرأسمالي ، تعود فتنتج . . . الشروط التي تجبر العامل على بيع نفسه ، من أجل كسب حياته ؛ والتي تجعل الرأسمالي في حالة تمكنه من شرائها ، من أجل اغتنائه . انها ليست الصدفة هي التي تضعهما وجها لوجه في السوق ، من حيث ان أحدهما بائع والآخر مشتر . وهذا هو الطاحون المزدوج للعملية ذاتها ، التي تلقي دائما بالاول في السوق ، بائعا قوة عمله ؛ وتحول منتجه دائما الى وسيلة يشتريها الثاني . ان العامل يمت في الحقيقة الى الطبقة الرأسمالية ، قبل ان يبيع نفسه الى رأسمالي فردي . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٩ ـ ٢٠) .

وفي الوقت ذاته ، تخفي اعادة الانتاج المظهر الذي يقتصر الانتاج الرأسمالي بحسبه ، على ان يطبق قوانين الانتاج السلعي ، أي **مبادلة المتعادلات** . ان كل بيع وشراء لقوة العمل هو تعاقد له هذه الصورة ؛ بيد ان الحركة الاجمالية للانتاج الرأسمالي ، تبدو وكأنها الحركة التي تستولي بها الطبقة الرأسمالية ، استيلاء مستمرا ، على جزء من المنتج الذي أوجدته الطبقة العاملة ، من دون أن تقدم معادلا له . ان هذه الحركة ليس لها بداية ولا نهاية (فهي اقتطاع كانت ضاعفته بنية العقد

الحقوقية ، ودلت عليـــه ؛ وهو عقد « ذو أجل » تماما) ؛ أي انه ما من بنية معزولة لتلاقي عناصر الانتاج ، اطلاقا . فعناصر الانتاج ليست بحاجة مطلقا ، في مفهومها الذي يقدمه لنا تحليل اعادة الانتاج ، الى التلاقي ؛ لانها **دائما** مجمعة **سلفا** .

وعلى هذا النحو ، تخفي اعادة الانتاج البسيط ، مظهر **الفعل المعزول** ذاته ، الذي كانت عليه عملية الانتاج ؛ أعني فعلا ، قد يكون فاعلوه أفرادا يحولون الاشياء في شروط محددة ، تجبرهم فيما بعد على أن يجعلوا من هذه الاشياء سلعا وفضل قيمة للرأسمالي . في هذا المظهر ، كان الافراد يحافظون على هوياتهم ؛ كما ان رأس المال كان يبدو حاصل قيمة تدخر من خلال أفعال الانتاج المتعاقبة جميعا(١) .

وبمقابل ذلك ، تعبر هذه العناصر المادية الآن ، عن شروط عملية اعادة الانتاج الاجتماعي ؛ انها تعبر عنها ، في نوعية طبيعتها المادية ، وفي توزيع هذه الخصائص توزيعا فرقيا ، من خلال كل فروع الانتاج ، وكل رؤوس الاموال التي تؤلفها . وعلى هذا النحو ، تكشف اعادة الانتاج ،

---

(١) « يتصور الرأسمالي دون ريب ، انه استهلك فضل القيمـــة ، وحافظ على القيمة التي هي رأس المال ؛ بيد أن طريقته في النظر ، لا تغير شيئا من حقيقة أن القيمة ـ رأس المال ، التي كانت تخصه ، تساوي بعد فترة معينة ، جملة فضل القيمة التي اكتسبها بالمجان ، في أثنـــاء الفترة ذاتها ؛ وأن جملة القيمة التي استهلكها تساوي القيمة التي سلفها . واذن ، انه لا يبقى من رأس المال القديم الذي سلفه من رصيده الخاص ، ذرة واحدة من القيمـــة ، اطلاقا . صحيح انه يستبقي دائما في يده رأس مال له يتغير حجمه ، وكان جزء منه ، الابنية والآلات الخ . . . موجودا سلفا هناك ، حينما انطلق بمشروعه . بيد ان الامر يتعلق هنا بقيمة رأس المال ، وليس بعناصره المادية . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٢ ـ ١٣) .

ان الاشياء بين أيدي فاعلي الانتاج تتغير ؛ من دون ان يدركوا ذلك ، ومن دون ان يكون من الممكن ادراك ذلك ؛ اذا ما فهمت عملية الانتاج على انها فعل الافراد . كذلك يتغير هؤلاء الافراد ؛ وهم ليسوا في الحقيقة الا **ممثلين عن** الطبقات . بيد ان هذه الطبقات ليست بالطبع مجموعات من الافراد ؛ الامر الذي ربما لا يغير من الوضع شيئا ؛ اذ اننا لن نشكل أية طبقـــة ، اذا ما جمعنا من الافراد عددا يتزايد بقدر ما نوغل بعيدا . انها وظائف في عملية الانتاج الاجمالية ؛ وهي ليست الذات القابعة وراءها ؛ بل انها محددة بصورتها ، خلافا لذلك .

اننا نجد في فصول الكتاب الاول بالضبط ، المعقودة عن اعادة الانتاج ، الصور جميعا التي يريد ماركس ان يجعلنا ندرك بها ، نمط وجود حوامل البنية ، ونمط وجود فاعلي الانتاج . فعلى مسرح اعادة الانتاج هذا ، حيث تنكشف الاشياء « في وضح النهار » (الجزء الثالث ، ص ٢٦) ، وتبدو شيئا مغايرا تماما ؛ يتقدم الافراد **مقنعين** بالضبط (« فالصفة الاقتصادية التي يتقنع بها الرأسمالي لا تتعلق اذن بانسان ، الا بقدر ما تعمل أمواله دائما عمل رأس المال » الجزء الثالث ، ص ٩) ؛ **اذ انهم ليسوا سوى أقنعـــة .**

واذن ، فهذه التحليلات هي التحليلات التي يبين لنا ماركس فيها ، حركة الانتقال التي ينتقل بهـــا مفهوم للانتاج بما هو فعل ، جعلته ذات أو عدد من الذوات موضوعيا ، الى مفهوم للانتاج لا ذات وراءه ، يحـــدد بالمقابل بعض الطبقات ، على انها وظائفه الخاصة (بيد ان هذا الانتقال هو **قطيعـــة** ، أي تجديد جذري) . هذه الحركة التي يرد ماركس ذكراها

المجيدة الى كينيه (الذي نجد عنده « أن افعال التداول الفردية التي لا تحصى ، تعد في جملتهـا مباشرة ، في حركـة جماهيرها المميزة اجتماعيـا ؛ تداولا بين الطبقات الاجتماعيـة الكبيرة ، ذات الوظائف الاقتصاديةالمحددة . » ـ **رأس المال** ، الجزءالخامس ، ص١٥)،هذهالحركة أنجزت نموذجيا ، بمناسبة نمط الانتاج الرأسمالي ؛ ولكنها تصح في مبدئها ، على كل نمط من الانتاج . ان هذه الحركة ، خلافا لحركة الرد ، ومن ثمت لحركة التكوين ، التي تميز التقليد المتعالي للفلسفةالكلاسيكية ، تنجز دفعة واحـدة شمولا تنفيه كل امكانيـة للانتاج ، في سبيل ان يصبح فعل بعض الذوات ، وكوجيتوها العملي . انها تشمل امكان صياغة مفهوم فلسفي جديد للانتاج عموما ، لا يمكنني الا أن أشير هنا اليه .

ويمكننا ان نلخص ما سبق كله ، فنقول : ان اعادة الانتاج تعطي الاشياء أمكنة وتحولها ؛ ولكنها تحافظ على **علاقاتها** محافظة غير محددة . ان هذه العلاقات هي دون شك ، العلاقات التي يدعوها ماركس « علاقات اجتماعية » ؛ انها هذه العلاقات التي ترسم و « تسقط » على المجال الخيالي الذي تكلمت عليه . ونجد الحد ذاته لدى ماركس :

« تبدو هذه القدرة الطبيعية على العمل (المحافظة على القيه القديمة بخلق قيم جديدة منها) ، وكأ نها بالنسبة الى رأس المال الذي تجسدت فيـه ، القدرة على الحفاظ على نفسها ؛ تماما كما تبدو القوى المنتجة الاجتماعية وكأنها خاصة رأس المال ، وكما يبدو تملك الرأسمالي المستمر لفضل القيمـة ، وكأنه تقويم ذاتي مستمر لرأس المال . ان قدرات العمل كلها **تنتشر** وكأنها قدرات رأس المال ؛ كما تنتشر صور قيمة السلعة كلها ، وكأنها صور العملة . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ٤٧) .

ان كل العلاقات التي اكتشفت على هذا النحو ، يتضمن بعضها بعضا بالتبادل ؛ ولا سيما علاقات الملكية وعلاقات التملك الحقيقي (« القوى المنتجة ») ، في وحدتها المعقدة . انها تشمل جميعا « البرهات » التي كانت منفصلة فيما مضى (الانتاج ، التداول ، التوزيع ، الاستهلاك) ، في وحدة ضرورية وكاملة . وكذلك ، فهي تشمل كل ما ظهر في أثناء تحليل عملية الانتاج المباشر ، وكأنه « مفترضاته السابقة » ، و « شروطه » الضرورية ، لكي يمكن لهذه العملية ان تتم في الصورة التي جرى وصفها ؛ فمثلا هي تشمل في الانتاج الرأسمالي ، الاستقلال الذاتي للمرجع الاقتصادي ، أو الصور الحقوقية المطابقة لصور المبادلة السلعية ؛ أي صورة معينة من صور **تطابق** المراجع المختلفة للبنية الاجتماعية . وهذا ما يمكننا أن ندعوه « تماسك » البنية ، كما يبدو في تحليل اعادة الانتاج . ويمكننا ان نقول أيضا ، ان الزوج المفهومي انتاج واعادة انتاج ، يتضمن لدى ماركس تحديد **البنية** التي يتعلق بها الامر ، في تحليل نمط من الانتاج .

ففي المستوى الذي يقيمه تحليل اعادة الانتاج ، ليس الانتاج انتاج أشياء ؛ انه انتاج العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها . وقد كتب ماركس ، في نهاية الفصل المعقود عن اعادة الانتاج البسيط ، ما يلي :

« واذن ، فعملية الانتاج الرأسمالي ، معتبرة في ترابطها ، أو على أنها اعادة انتاج ، لا تنتج السلع وحدها ، ولا فضل القيمة وحده ؛ **انها تنتج العلاقة الاجتماعية بين الرأسمالي والعامل المأجور ، وتخلدها .** » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ٢٠) .

ان هذه الصياغة يعاد الاخذ بهـا ، في نهاية المؤلف ، في اللحظة التي يضع ماركس فيهـا ، علاقة الطبقات بصور الدخول المختلفـة ، في موضعهـا :

«و من ناحية أخرى ، اذا كان نمط الانتاج الرأسمالي ، يفترض الوجود التمهيدي لهذه البنية الاجتماعية المحددة من شروط الانتاج ؛ فهو يعيد انتاجها دون انقطاع . انه لا ينتج فقط المنتجات المادية ؛ وانما يعيد باستمرار انتاج علاقات الانتاج ، التي يحـدث هذا الانتاج فيهـا ؛ انه يعيد اذن أيضـا ، انتاج علاقات التوزيع المطابقـة لهـا . » (**رأس المال** ، الجزء الثامن ، ص ٢٥٣) .

والامر هو كذلك بالنسبة الى أي نمط انتاج . فكل نمط انتاج ، يعود فينتج دون انقطاع ، العلاقات الاجتماعية للانتاج ، التي يفترضها عمله سلفا . وقد عبر ماركس عن ذلك من قبل ، في مخطوط **الصور السابقة** . . . ، حينما حدد للانتاج ، انتاج العلاقات الاجتماعية المطابقة ، واعادة انتاجها ، على انها النتيجة الوحيدة ، هذه المرة (بدلا من « ليس فقط . . . ») :

« واذن ، ، فالملكية تعني منذ الاصل ـ وهذا في صورها الآسيوية والسلافيـة والقديمة والجرمانية ـ علاقة الذات العاملة ـ سواء أكانت منتجة أم معيدة للانتاج ـ بشروط انتاجها او اعادة انتاجها ، من حيث هي شروطها . واذن ، سيكون هناك بذلك ، صور مختلفة ، وفقـا لشروط هذا الانتاج . فالانتاج ذاته هدفه اعادة المنتج ، في شروط وجوده الموضوعية الخاصة ، ومعهـا . » (**اسس** ، ص ٣٩٥) .

ماذا يعني هذا « الانتاج » المزدوج ؟

لنلاحظ أولا ، أنه يقدم لنا مفتاح بعض صيغ ماركس ، التي أمكن

اتخاذها قضايا أساسية ، في المادية التاريخية ؛ وليس دون شيء من التسرع . لقد أتاحت هذه الصيغ بعض القراءات المختلفة بما فيه الكفاية ؛ لنقص في تحديد الحدود الماثلة فيها ، تحديدا كاملا . ولنأخذ مثلا على ذلك ، صيغ « التمهيد » الى **الاسهام** ، التي تكلمت عليها لابدا الحديث : **« ان الناس يدخلون ، وهم ينتجون وجودهم انتاجا اجتماعيا، في علاقات محددة ، ضرورية ومستقلة عن ارادتهم . . . من أجل ذلك ، فالانسانية لا تضع نصب أعينها ابدا ، الا المهمات التي يمكنها أن تنجزها »**؛ أو أيضا صيغ رسالة انغلز الى بلوش : **« اننا نصنع تاريخنا بأنفسنا ؛ ولكننا نصنعه دفعة واحدة ، وبمقدمات ، وفي شروط محددة جدا . . . »**.

ان التفسير الفلسفي للمادية التاريخية تلعب لعبته في الحقيقة هنا ؛ فاذا اتخذنا هذا « الانتاج » المزدوج بحرفيته ؛ أي اذا اعتقدنا ان الموضوعات المحولة ، والعلاقات الاجتماعية التي تفترضها ، قد عدلتها او حفظتها عملية الانتاج، تعديلا وحفظا واحدا ؛ واذا جمعنا هنا مثلا ، **تحت مفهوم وحيد « للممارسة »** ؛ قدمنا أساسا متينا للفكرة القائلة : « ان الناس يصنعون التاريخ » . انه ابتداء من هذا المفهوم الوحيد والموحد عن الممارسة ـ الانتاج ، فقط ؛ يمكن لهذه الصيغة ان تصبح ذات معنى نظري ، ويمكن لها ان تكون قضية نظرية مباشرة . (وليس مجرد لحظة في الصراع الايديولوجي ضد حتمية مادية ميكانيكية) . بيد أن هذا المفهوم يمت في الواقع الى تصور انطربولوجي للانتاج وللممارسة ، دائر بالضبط حول هؤلاء « الناس » ، الذين هم « أفراد مشخصون » (ولاسيما في صورة الجماهير) ينتجون ، ويعاودون الانتاج ، أو يحولون شروط

انتاجهم السابقة . ففي نظر هذه الفعالية ، لا تبدو **الضرورة** القسرية لعلاقات الانتاج عندئذ ، الا بما هي صورة قد كان يمتلكها سلفا موضوع فعاليتهم ؛ وهي صورة تحد امكانات خلق صورة جديدة . فضرورة العلاقات الاجتماعية هي مجرد عمل الفعالية الانتاجية السابقة ، التي تقدم بالضرورة الى الفعالية التالية ، شروط انتاج محددة .

بيد ان التحليل السابق لاعادة الانتاج ، يبين لنا أن هذا « الانتاج » المزدوج يجب أن يفهم **بمعنيين مختلفين** ؛ ففهم التعبير بحرفية وحدته ، هو بالضبط اعادة لانتاج **المظهر** ، الذي يجعل من عملية الانتاج ، فعلا معزولا ومحصورا ضمن تحديدات الفعل **السابق** والفعل **اللاحق** ؛ فعلا معزولا من حيث ان روابطه الوحيدة بأفعال الانتاج الاخرى ، تدعمها بنية الاستمرار الزماني الوحيد الاتجاه ، التي لا يمكن أن يكون فيها انقطاع (في حين أن هذه الروابط ، هي ـ كما رأينا ـ في التحليل المفهومي لاعادة الانتاج ، تدعمها بنية **مكان** ما) . ان « انتاج الاشياء » وحده ، يمكننا ان نفكر فيه ، على انه فعالية من هذا النوع ؛ فهو يحوي سلفا مفهومها تقريبا ، في تحديد المادة « الاولى » ، وتحديد المنتج « النهائي »، بيد ان « انتاج العلاقات الاجتماعية » ، أحرى به يقينا أن يكون انتاجا للاشياء والافراد ، تقوم به **العلاقات الاجتماعية** ؛ انتاجا تحدد العلاقات الاجتماعية فيه الافراد بانتاجهم ، والاشياء بكونها انتجت على صورة خاصة . وهذا يعني ، ان انتاج العلاقات الاجتماعية ، هو تحديد لوظائف عملية الانتاج الاجتماعية ، وهي عملية دون ذات . ان هذه الوظائف ليست أناسا ، كما أن المنتجات ليست ، على مستوى اعادة الانتاج ، أشياء .

فـ (اعادة) الانتاج ، أي الانتاج الاجتماعي في مفهومه ، لا تنتج اذن العلاقات الاجتماعية ، بالمعنى الحصري للكلمة ؛ لانها ليست ممكنة الا ضمن شرط العلاقات الاجتماعية ؛ ولكنها من ناحية أخرى لا تنتج سلعا على الاطلاق ، بالمعنى الذي قد تنتج فيـه أشياء قد تتلقى **فيما بعد** وصفـا اجتماعية معينا ، من منظومة العلاقات الاقتصادية التي تحيط بهـا ، ومن منظومة الموضوعات التي « تدخل » فيما بعد ، مع أشياء أخرى وأناس آخرين « في بعض العلاقات » . أما الانتاج فلا ينتج الا أشياء ذات صفات (محددة دائما سلفا) ؛أي الا بعض **دلالات العلاقات** .

لننظر في صيغة ماركس (« ان عملية الانتاج لا تنتج فقط موضوعات مادية ؛ ولكنها تنتج أيضا علاقات اجتماعية ») ؛ **هذه الصيغة ليست اذن اقترانا بل انفصال** ؛ فاما ان يكون الامر متعلقا بانتاج الاشياء ، او يكون متعلقا بـ (اعادة) انتاج العلاقات الاجتماعية للانتاج . انهما مفهومان **اثنـان** : مفهوم « الظاهر » ، ومفهوم نجوع بنية نمط الانتاج . فخلافا لانتاج الاشياء ، ليس انتاج العلاقات الاجتماعية خاضعا لتحديد السابق واللاحق ، ولا لتحديد « الاول » و « الثاني » . لقد كتب ماركس ، ان « كل عملية انتاج اجتماعي ، هي عملية اعادة الانتاج ، في الوقت ذاته ؛ وان شروط الانتاج هي أيضا شروط اعادة الانتاج » ؛ وهي في الوقت ذاته ، الشروط التي تعيد اعادة الانتاج انتاجها ؛ وبهذا المعنى ، تكون عملية الانتاج « الاولى » (في صورة محددة) ، **دائما سلفا** هي عملية اعادة الانتاج . انه ما من عملية انتاج « أولى » ، بالنسبة الى الانتاج مأخوذا في مفهومه . واذن ، يجب علينا ان نطور جميع التحديدات التي تتعلق بانتاج الاشياء ؛ ففي انتاج العلاقات الاجتماعية ، يحدد ما كان

يبدو وكأنه شروط الانتاج الاولى ، في الواقع ، **ضروب الانتاج الاخرى جميعا ، تحديدا متماثلا .**

« ان هذه الصفقة ـ بيع قوة العمل وشراءها ـ التي تشكل جزءا من التداول ، **لا تفتتح** فقط عملية الانتاج ؛ ولكنها **تحدد ضمنيا** صفتها النوعية . » (**راس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٩ ٣) .

وعلى هذا النحو ، ليس مفهوماعادة الانتاج هو فقط مفهوم«تماسك» البنية ؛ بل مفهوم التحديد الضروري ، الذي يحدد استمرار هذه البنية به حركة الانتاج ؛ انه مفهوم استمرار العناصر البدئية ، في عمل المنظومة ذاته ، وبالتالي مفهوم الشروط الضرورية للانتاج ، التي **ليست** بالضبط **من خلقه** . وهذا ما يدعوه ماركس ، **أبدية** نمط الانتاج :

« ان **اعادة انتاج** العامل اعادة مستمرة ، او اعطاءه صورة أبدية ، هي شرط نمط الانتاج الرأسمالي ، الذي **لا** يمكن له ان يكون من دونه . » (**راس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٣ ؛ فقرة أعيدت ترجمتها عن النص الالماني) .

★ ★ ★

٤ ـ عناصر لاقامة نظرية في الانتقال

لنعد الى تناول السؤال المطروح في عاليه ؛ أعني سؤال الانتقال من نمط انتاج الى آخر . يبدو ان تحليل اعادة الانتاج ، اقتصر على انه أقام بعض العوائق أمام حله النظري . والواقع ، انه يتيح طرح المسألة في حدودها الحقيقية ؛ لانه يخضع نظرية الانتقال لشرطين .

أولا ، ان كل انتاج اجتماعي هو اعادة انتاج ، أي انتاج للعلاقات الاجتماعية ، بالمعنى الذي أشرنا اليه . فكل انتاج اجتماعي يخضع لعلاقات اجتماعية بنيوية . واذن لا يمكن لفهم الانتقال ، او « التحول » من نمط انتاج الى آخر ، أن يبدو أبدا ، وكأنه انفصام غير معقول بين « فترتين » خاضعتين لعمل بنية ، أي لهما مفهومها النوعي . فالتحويل لا يمكنه أن يكون برهة تنزع البنية فيها ، مهما كانت قصيرة . انه هو ذاته حركة تخضع لبنية يجب علينا كشفها . واذن ، يمكننا أن نخلع معنى قويا ، على ملاحظات ماركس هذه (ان اعادة الانتاج تعبر عن استمرار الانتاج ؛ لانها لا تستطيع أن تتوقف أبدا) ، هذه الملاحظات التي غالبا ما يقدمها ماركس ، على انها « بداهات » ، وعلى أنها « ما يعرفه حتى الطفل » ، وهي (أن العامل لا يمكنه أبدا أن يعيش من «هواءالزمان»، وأن « كل أمة لا بد لها من أن تموت جوعا ، اذا كفت عن العمل ، لا أريد أن أقول في خلال سنة ، وانما في خلال بضعة اسابيع » ـ رسالة الى كوغلمن ، في ١١ تموز ١٨٦٨) . انها تعني ، انه لا يمكن أبدا للبنية الثابتة لاعادة

الانتاج ، أن تختفي ؛ هذه البنية التي تتخذ صورة خاصة ، في كل نمط انتـــاج (وجود رصيد لصيانة العمل ، أي التمييز بين عمل ضروري وعمل اضافي ؛ توزيع المنتج الى وسائل انتاج ووسائل استهلاك ؛ وهذا تمييز يدعوه ماركس **أصليا** ، أو أيضا تعبيرا عن قانون طبيعي ، الخ. . .). انهـــا تعني اذن ، أن صور الانتقال هي ــ هي ذاتهـــا ــ « صور » (خاصة) لتجلي هذه البنية العامة ؛ انها اذن ــ هي ذاتها ــ **أنماط من الانتاج** . انها تتضمن اذن ، الشروط ذاتها التي يتضمنها كل نمط انتاج ، ولا سيما صورة معينة من تعقد علاقات الانتاج ، ومن التطابق القائم بين المستويات المختلفة للممارسة الاجتماعية (وسأحاول أن أعين أياً منهـــا) . أن تحليل اعادة الانتاج يبين أننا اذا أمكننا أن نصوغ مفهوم أنماط الانتاج ، التي تمت الى فترات التحول بين نمطين من الانتاج ؛ كفت انماط الانتاج في الوقت ذاته ، عن أن تكون معلقة بزمان ما (بمكان ما) غير محدد ؛ فمسألة تحديد مكان لها محلولة ، اذا استطعنا أن نشرح نظريا ، كيف تتعاقب ؛ أي اذا استطعنا أن نعرف في مفهومها ، مراحل تعاقبها .

ولكن الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، من ناحية أخرى (النتيجة الثانية) ، مثلا من الرأسمالية الى الاشتراكية ، لا يمكن أن يكون قوامه في تحويل البنية بعملها ذاته ، أي ليس في أي انتقال من الكمية الى الكيفية . ان هذه النتيجة تنتج عما قلته عن المعنى المزدوج ، الذي يجب علينا أن نفهم فيـــه حد « الانتاج » ، في تحليل اعادة الانتاج (انتـــاج الاشياء و « انتاج » العلاقات الاجتماعية) . فاذا قلنا انه يمكن للبنية أن تتحول في عملها ذاته ، كان معنى هذا التوحيد بين حركتين لا يمكن تحليلهما على النحو ذاته ، بالنسبة اليها ، كما هو واضح ؛ فمن ناحية ،

هناك عمل البنية ذاته ، الذي يتخذ في نمط الانتاج الرأسمالي ، الصورة الخاصة لقانون التراكم ؛ هذه الحركة تخضع للبنية ؛ **وهي ليست ممكنة الا بشرط دوامها** ؛ وفي نمط الانتاج الرأسمالي ، انها تتطابق هي واعادة الانتاج « الابدية » للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية . وخلافا لذلك ، ليست حركة الانحلال خاضعة في مفهومها « للافتراضات السابقة » ذاتهـا ؛ انها بالظاهر حركة من نوع مخالف تماما ؛ **لانها تتخذ من البنيـة موضوع تحويل لها** . ان هذا الفارق المفهومي يبين لنا ، أن ماركس ، حيثما قد يحل « منطق جدلي » المسألة حلا مناسبا ، يتشبث منـه بعناد بالمبادىء المنطقية غير الجدلية (غير الجدلية الهيغلية بالطبع) ؛ فما تعرفناه متميزا في جوهره ، لا يمكنه ان يصبح عملية واحدة . ولنقل على نحو أعم : **ان مفهوم الانتقال** (من نمط انتاج الى آخر) **لا يمكنه أبدا أن يكون انتقال المفهوم** (الى آخر غير ذاته بتمايز داخلي) .

ان لدينا مع ذلك نصا يقدم ماركس لنا فيـه ، تحول علاقات الانتاج ، على انه عملية جدلية في نفي النفي . وهذا النص هو نص النزوع التاريخي لتراكم رأس المال » (الكتاب الاول ، الفصل ٣٢) ؛ انه يجمع في رسم تخطيطي واحد ، تحليلات ماركس المتعلقة بأصـل نمط الانتاج الرأسمالي (« التراكم البدائي ») ، وحركة تراكمه الخاصة ، ونهايته التي يدعوها ماركس هنا « نزعته » ، بالمعنى ذاته الذي استخدمه في الكتاب الثالث . وسأكون مضطرا الى معاودة تناول كل من برهاته هذه على حدة ، متبعا جملة التحليلات التي خصصها ماركس لهذه العناصر ، في **رأس المال** . ولكنه يطيب لي أولا ، ان ابين الصورة الرائعة لهذا النص ،

الذي يحدد بعض النتائج سلفا .

ان الاستدلال الذي اتبعه ماركس في هذا النص ، يتضمن في مبدئه ، أن **الانتقالين هما من طبيعة واحدة** . أما الانتقال الاول ، فهو انتقال من الملكية الخاصة الفردية لوسائل الانتاج القائم على العمل الشخصي (« الملكية القزمة للاعداد الكبيرة ») ، الى الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج القائم على استغلال عمل الآخرين (« الملكية العملاقة لبعض الافراد ») . انه الانتقال الاول ، وانتزاع التملك الاول . أما الانتقال الثاني ، فهو من الملكية الرأسمالية الى الملكية الفردية ، القائمة على الاموال المشتركة الملزمة المكتسبة من عصر الرأسمالية ، وعلى التعاون والاحتياز المشترك لوسائل الانتاج كلها ، بما في ذلك الارض . انه الانتقال الثاني ، وانتزاع التملك الثاني .

ان هذين النفيين المتعاقبين لهما صورة واحدة ؛ وهذا يتضمن أن تحليلات ماركس كلها ، المخصصة للتراكم البدائي من ناحية (الاصل) ، ولنزوع نمط الانتاج الرأسمالي ، من ناحية أخرى ، أي لمستقبله التاريخي ، هي في مبدئها تحليلات متشابهة . بيد أنها تقدم ـ كما سنرى ـ **في الحقيقة** ، تفاوتا ملحوظا ، في **رأس المال** ؛ فتحليل التراكم البدائي يبدو مستقلا استقلالا نسبيا عن التحليل الخالص لنمط الانتاج ؛ بل كأنه تطويق تاريخ « وصفي » ، في مؤلف ذي نظرية اقتصادية (بصدد هذا التقابل ، أحيل القارىء على بيان التوسر السابق) ؛ وخلافا لذلك ، يبدو تحليل النزوع التاريخي لنمط الانتاج ، وكأنه برهة من برهات تحليل نمط الانتاج الرأسمالي ، أو كأنه نمو النتائج الصميمية للبنية . ان هذا التحليل

الاخير هو الذي يوحي ، أن نمط الانتاج (الرأسمالي) يتطور « من ذاته »، بفعل « تناقضه » الخاص ، أي بفعل بنيته .

وفي نص « النزوع التاريخي لنمط الانتاج الرأسمالي » ، يرد التحولان الى هذا النموذج الثاني ؛ الامر الذي يصبح اكثر اثارة للعجب ، حينما يصبح النص قوام نتيجة تحليل صور التراكم البدائي . فنمط الانتاج الرأسمالي يبدو هو أيضا ، من خلال هذه الصيغ ، وكأنه نتيجة تطور البنية التلقائي :

« فهذا النظام الصناعي الذي قوامه بعض المنتجين الصغار المستقلين . . . يولد **من ذاته** الفواعل المادية لانحلاله » ، المتضمنة في تناقضه الخاص (انه ينفي تقدم الانتاج). (راس المال ، الجزء الثالث ، ص ٢٠٣ ــ ٢٠٤) .

أما الحركة الثانية ، « انتزاع التملك هذا ، فيتم بفعل القوانين المتضمنة في الانتاج الرأسمالي ، التي تنتهي الى تركيز رؤوس الاموال. . . أما جعل العمل اجتماعيا وتركيز وسائل الانتاج ، فيصلان الى نقطة لا يمكنهما فيها أن يبقيا أبدا ، في غلافهما الرأسمالي . . . فالانتاج الرأسمالي يولد هو ذاته نفيه الخاص ، مع الجبرية التي توجه تحولات الطبيعة . » (المصدر المذكور ، ص ٢٠٤ ــ ٢٠٥) .

واذا لخصنا تحليلات ماركس المخصصة لتشكل نمط الانتاج الرأسمالي وانحلاله ، ادعت هذه الصيغ على هذا النحو ، أنها تقدم لنا مفهوم الانتقال ذاته ، الذي نبحث عنه . واذن ، يجب علينا ان نقابل بينها وبين هذه التحليلات ذاتها . بيد ان التفاوت الظاهر لهذه التحليلات،

يجب ان لا يتغلب على الوحدة التي يفترضها نص « النزوع التاريخي » ، من خلال صور « نفي النفي » ؛ انه ينبغي له خلافا لذلك ان يرد ، لكي تكون بالامكان صياغة مفهوم الانتقال . (ان الامر ليس متعلقا بالطبع ، بأن نثبت ان التحولات كلها ، من نمط انتاج الى آخر ، لها مفهوم واحد ؛ فالمفهوم يتخصص نوعيا كل مرة ، كما يتخصص مفهوم نمط الانتاج ذاته . ولكن ، كما بدت انماط الانتاج التاريخية ، وكأنها صور امتزاج من طبيعة واحدة ؛ كان لا بد للانتقالات التاريخية ، من ان يكون لها مفهومات من طبيعة نظرية واحدة . ان هذا ما يتضمنه النص السابق بدقة ، حتى لو أوحى فضلاعن ذلك ، ان هذه الطبيعة هي طبيعة تجاوز جدلي داخلي ما) . فلنتناول اذن من جديد ، « الانتقالات » واحدا واحدا .

(١) التراكم البدائي : تاريخ ما قبل التاريخ :

ان الفصول التي خصصها ماركس لـ « ما ندعوه التراكم البدائي » تبدو لنا وكأنها حل مسألة تنشأ عن دراسة اعادة الانتاج (التراكم الرأسمالي) ، وهي مسألة كنا تركناها مؤقتا جانبا . ان حركة تراكم رأس المال ليست ممكنة ، الا لان هناك فضل قيمة يقبل التحول الى رأس مال . ان فضل القيمة هذا ، لا يمكنه ان يكون هو ذاته ، الا نتيجة عملية انتاج سابقة ؛ وهكذا دواليك دون تحديد ، كما يبدو . ومع ذلك ، ففي شروط تقنية معينة ، يعطى كذلك الحجم الادنى لحاصل القيمة المخصص لكي يعمل عمل رأس المال ، وتقسيمه الى رأس مال متغير ورأس مال ثابت ؛ ويكونان شرطين في كل استخراج لفضل القيمة . واذن ، فانتاج رأس المال الاصلي هذا ، هو قوام عتبة ما ، لا يمكن للفعل الخالص والبسيط

لقانون التراكم الرأسمالي ، ان يفسر اجتيازها .

بيد ان الامر لا يتعلق في الواقع فقط ، بقياس حاصل ما للقيم . فحركة اعادة الانتاج ليست فقط الاصل الاستمراري لفضل قيمة يقبل التحول الى رأس مال ؛ فهي تتضمن استمرار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ، وهي ليست ممكنة الا ضمن شرطها . واذن ، فالسؤال عن التراكم البدائي يتعلق في الوقت ذاته ، بتكون العلاقات الاجتماعية الرأسمالية .

ان ما يميز اسطورة التراكم البدائي ، في الاقتصاد الكلاسيكي ، هو **اسقاط** ارجاعي لصور الانتاج الرأسمالي ، وصور المبادلة ، والحق الذي يطابقها ، **في الماضي** ، فالاقتصاد السياسي ، بادعائه ان رأس المال الادنى الاصلي ، قد ادخره المستقبل الرأسمالي مضافا الى منتج عمله ، قبل ان يسلف في صورة أجور ووسائل انتاج ؛ يقدم قيمة ذات مفعول رجعي ، الى قوانين تبادل الاشياء المتعادلة ، وقوانين ملكية المنتج القائم على التصرف المشروع بجملة عوامل الانتاج . فالاسقاط الارجاعي في الماضي ، لا يقوم على اساس من التمييز بين عمل ضروري وعمل اضافي ، ثم من التمييز بين أجر وربح ، بصدد انتاج فردي مشترك (لان هذين التمييزين يمكن لهما اصطلاحا ، أن يؤديا الى تمييز عدة حصص في المنتج ذاته ، في بعض من انماط الانتاج غير الرأسمالية ، وحتى في بعض انماط من الانتاج لا استغلال فيها ، حيث لا تكون هذه الحصص قوام مدخولات الطبقات المختلفة ؛ وماركس يستخدم هو ذاته ، هذا الاصطلاح مثلا ، في فصل الكتاب الثالث ، المعقود عن **تكون الدخل العقاري**) ؛ فالاسقاط في الماضي يتعلق بالضبط ، بالفكرة القائلة ان

تشكل رأس المال ونموه يمتان الى حركة وحيدة خاضعة لبعض القوانين العامة المشتركة . ان جوهر الاسطورة البرجوازية في التراكم البدائي ، ينحصر اذن في قابلية القراءة قابلية مطلقة ؛ وفي تشكل رأس المال بالحركة الخاصة بانتاج خاص ، هو سلفا رأسمالي بالقوة ؛ وفي تولد رأس المال تولدا ذاتيا . ولكنه قد يكون من الاصح أيضا ، أن نقول ان حركة رأس المال بكاملها (حركة التراكم) ، تبدو على هـذا النحو ، وكأنها **ذاكرة** ؛ أي ذاكرة فترة بدئية ، اكتسب بها الرأسمالي ، بعمله الشخصي وادخاره ، امكانية تملك منتج عمل الآخرين الاضافي ، تملكا غير محدد . ان هذه الذاكرة مرسومة في صورة **حق الملكية** البرجوازي ، الذي يقيم تملك منتج العمل ، على أساس من الملكية السابقة لوسائل الانتاج .

« في الاصل كان حق الملكية يبدو لنا قائما على أساس من العمل الشخصي . لقـد كان يجب قبول ذلك على الاقل ؛ لان الملاك وحدهم ، متساوين في الحقوق والسلع ، يضعون نصب أعينهم ، أن الوسيلة الوحيدة لتملك سلعة غريبة ، هي تخلي المرء عن سلعته الخاصة ؛ وان هذه السلعة ليس من الممكن لها ان تكون الا منتج عمل . وتبدو الملكية الآن ، من جانب الرأسمالي ، وكأنها حق تملك عمل الآخرين غير المأجور ، او منتجه ؛ كما تبدو من جانب العامل وكأنها استحالة تملكه لمنتجه الخاص . ان انفصـال الملكية عن العمل ، يصبح النتيجة الضرورية لقانون كان ينتج بالظاهر من وحدتهما . »

(**رأس المال** ، الكتاب الاول ، أعيدت ترجمتها عن الالمانية ، الكتاب الاول ، ص ٦١٢) .

واذا تبنينا وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي ، وجب علينا أن نحتفظ في وقت واحد ، بوجهي « قانون التملك » هذا ، أعني بالحق السلعي الذي يتساوى فيه الجميع (وبالعمل الشخصي الافتراضي الذي يفترضه ،

والذي يستحثه بتماسكه الخاص) من جهة ، وبالمبادلة غير المتعادلة التي تعبر عن جوهر عملية التراكم الرأسمالي ، من جهة أخرى . انه في مجال هاتين الصورتين الحاضر دائما ، انما ترتسم ذكرى نمط الانتاج ، والحضور المتصل لأصل يتسق مع العملية الراهنة .

ان الامر يتعلق ــ كما نعلم ــ بأسطورة ما ؛ وقد حاول ماركس ان يبين ان الاشياء لم تحدث تاريخيا على هذا النحو . وفي الوقت ذاته ، يبدو ما يدعوه الوظيفة « الدفاعية » للاسطورة ، التي تعبر عر نفسها في أبدية المقولات الاقتصادية للرأسمالية . انني سأفترض ان القارىء لديه هذه الدراسة حاضرة في ذهنه ، لكي اجذب انتباهه الى صورتها الجديرة بالملاحظة جدا .

ان الامر يتعلق في وقت واحد ، **بتاريخ ما وبما قبل التاريخ** ، في دراسة « التراكم البدائي » (وقد احتفظنا بالتسمية ؛ ولكنها تدل الآن على عملية مغايرة تماما) . ان الامر يتعلق **بتاريخ ما** ؛ فقد اكتشفنا ان النظرية البرجوازية عن رأس المال البدائي ، لم تكن غير اسطورة ، وغير بناء يرجع الى الماضي ؛ وهي على نحو دقيق جدا ، اسقاط لبنية راهنة تعبر عن نفسها بـ « قانون التملك » ، وتعتمد على البنية الرأسمالية للانتاج . لقد بدا اذن ، ان « الذاكرة » المرتسمة في قانون التملك هذا ، كانت خيالية خالصة ؛ وانها كانت تعبر عن موقف راهر في صورة ماض وان الحاضر الحقيقي لهذا الموقف له صورة أخرى ، مخالفة تمام المخالفة، وتتطلب تحليلا . ان دراسة التراكم البدائي ، هي هذا الاحلال الذي نحل به التاريخ محل الذاكرة . ان الامر يتعلق **بما قبل التاريخ** ؛ هذه الدراسة

تكشف لنا نمطا آخر ، في أصل رأس المال . فمعرفة قوانين نمو رأس المال ، ليس لها هنا بالنسبة الينا أية فائدة ؛ لأن الامر يتعلق بعملية مخالفة تماما ، ليست خاضعة للشروط ذاتها . وعلى هذا النحو ، يبدو أن هناك قطيعة كاملة ، تنعكس في النظرية ، ما بين تاريخ تشكل رأس المال (تشكل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية) ، وتاريخ رأس المال ذاته . وعلى هذا النحو ، ليس التاريخ الحقيقي لأصول الرأسمالية مختلفا فقط عن **اسطورة** الاصول ؛ انه بالحركة ذاتها مختلف بشروطه ومبادىء تفسيره ، عما بدا لنا على انه **تاريخ** رأس المال ؛ انه ما قبل تاريخ ما ، أي تاريخ عصر آخر .

بيد ان هذه التحديدات ليست بدورها مبهمة أو غامضة بالنسبة الينا على الاطلاق ؛ لاننا نعلم أن عصرا آخر ، هو بالضبط **نمط آخر من الانتاج** . فلندعه نمط الانتاج الاقطاعي ، لكي نتابع تحليل ماركس التاريخي ؛ من دون ان نثبت بقدر ذلك ، أي قانون تعاقب ضروري ووحيد لانماط الانتاج ، ليس هناك ما يسمح لنا باثباته فورا ، في مفهوم « نمط الانتاج » ، اذا كانت طبيعته هي طبيعة مزيج مختلف ، بالتأكيد . اننا نرى ، ان تعرف ما قبل تاريخ حقيقي ، في تاريخ أصو لرأس المال ، هو في الوقت ذاته طرح لمسألة العلاقة بين ماقبل التاريخ هذا وتاريخ نمط الانتاج الاقطاعي ، الذي بامكانه ان يعرف بمفهوم بنيته ، كما بامكان تاريخ نمط الانتاج الرأسمالي ، ان يعرف بمفهوم بنيته . وبتعبير آخر ، يجب علينا ان نتساءل ، ما اذا كان ما قبل التاريخ هذا ، مماثلا لتاريخ نمط الانتاج الاقطاعي ، أو متعلقا به مجرد تعلق ، ومتميزا ايضا . وقد لخص

وقد لخص ماركس جملة شروط هذه المسألة ، على هذا النحو :

« في قلب النظام الرأسمالي ، هناك اذن انفصال جذري بين المنتج ووسائل الانتاج . هذا الانفصال يتحدد وفقا لسلم تصاعدي ، منذ ان يتقرر النظام الرأسمالي ؛ ولكن ، بما أن الانفصال يكون أساس هذا النظام ، فهو لا يمكنه أن يقوم من دونه . فلكي يظهر النظام الرأسمالي في العالم ، يجب اذن ان تنتزع وسائل الانتاج سلفا ، دون كلمة ، جزئيا على الاقل ، من المنتجين ، الذين كانوا يستعملونها في تحقيق عملهم الخاص ؛ وأن تصبح سلفا في قبضة المنتجين التجار ، الذي يستعملونها هم أنفسهم ، في المضاربة على اعمال الآخرين . انها **الحركة التاريخية** التي تفصل العمل عن شروطه الخارجية ؛ تلكم اذن الكلمة الدقيقة للتراكم الذي ندعوه « بدائيا » ، لانه يمت الى عصر ما قبل تاريخ العالم البرجوازي .

« لقد خرج نظام الاقتصاد الرأسمالي من احشاء نظام الاقتصاد الاقطاعي . فانحلال الاول استخلص العناصر التي كونت الآخر . » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٥٤ -- ١٥٥) .

وقد عاد ماركس عدة مرات الى تناول هذه المسألة ، في نصوص منهج واحد ، يجب جمعها لتحليل مضمونها ؛ فمثلا في **رأس المال** ، فضلا عن القسم الثامن من الكتاب الاول (« التراكم البدائي ») ، هناك فصول الكتاب الثالث المخصصة **لنظرة تاريخية الى رأس المال التجاري** ، و **لتعليقات على الفترة السابقة على الفترة الرأسمالية** ، و **لتكوين الدخل العقاري الرأسمالي** . وسنرى ان هذا التشتت ليس وليد الصدفة . فالقسم الثامن المخصص للتراكم البدائي خصوصا ، هو ذاته ، سماه ماركس « تخطيط » (الجزء الثالث ، ص ١٥٦) ؛ ولكنه يمكننا ان نعود

الى مختلف المخطوطات التمهيدية ، في الموضوع ذاته ، ولا سيما الى النص المستشهد به من قبل ، عن **الصور السابقة على الانتاج الرأسمالي** .

هذه الدراسات لها صورة مشتركة من صور **التطلع الى الماضي** . ولكن بمعنى يجب علينا تحديده بدقة ؛ لاننا فرغنا منذ قليل من نقد صورة الاسقاط الارجاعي في الماضي ، التي أنشأتها الاسطورة البرجوازية، عن التراكم البدائي . وواضح جدا ، أن دراسة التراكم البدائي في النص السابق ، تتخذ لهـا خيطا موجها ، العناصر ذاتها التي ميزها تحليل البنية الرأسمالية ؛ فقد جمعت هذه العناصر هنا ، تحت العنوان الرئيسي « الانفصال الجذري بين العامل ووسائل الانتاج » . واذن ، فالتحليل يتطلع الى الماضي ، لا من حيث أنه قد يسقط وراءه البنية الرأسمالية ذاتهـا ؛ وانه قد يفترض مسبقا ما يجب تفسيره بالضبط ؛ ولكن من حيث انه يتعلق بمعرفة **نتيجـة** الحركة . فبهذا الشرط ، يفلت التحليل من الاختبارية ، ومن تعداد الاحداث ، التي تسبق مجرد سبق ، نمو الرأسمالية ؛ انه يفلت من الوصف العامي ، بانطلاقه من العلاقات الجوهرية الى بنية ما ؛ بيد ان هذه البنية هي البنية « الراهنة » (أريد أن أقول بنية النظام الرأسمالي في استثماره الراهن) . واذن ، ليس تحليل التراكم البدائي ، بمعناه الحصري ، الا **دراسة أنساب العناصر التي تكون بنية نمط الانتاج الرأسمالي** . ان هذه الحركة واضحة خصوصا ، في انشاء نص **الصور السابقة** ، الذي يتعلق بعمل مفهومين : مفهوم المستبقات لنمط الانتاج الرأسمالي ، التي يفكرها ابتداء من بنيته ؛ ومفهوم **الشروط التاريخية** التي أصبحت متحققة فيها هذه المستبقات . فالتاريخ المخطط لانماط الانتاج المختلفة ، أحرى به أن يكون في هذا النص ، **سبراً** تاريخيا

للمسالك التي تحقق بهـا انفصال العامل عن وسائل انتاجه ، وقيام رأس المال من حيث هو حاصل القيمة التي يمكن التصرف بها ؛ من أن يكون تاريخا حقيقيا لتعاقب أنماط الانتاج وتحولها .

ان تحليل التراكم البدائي هو من هذه الناحية تحليل مجزوء ؛ فدراسة الانسياب لا تحدث ابتداء من نتيجة كلية ، وانما توزيعيا ، عنصرا عنصرا . وعلى الخصوص ، فهو يواجـه على حدته ، تشكل عنصرين أساسيين **اثنين** ، يدخلان في البنية الرأسمالية ؛ أعني العامل « الحر » (تاريخ انفصال المنتج عن وسائل الانتاج) ، ورأس المال (تاريخ الربا ورأس المال التجاري ، الخ . . .) . في هذه الشروط ، لا يتطابق تحليل التراكم البدائي مع تاريخ نمط الانتاج او انماطه السابقة المعروفة ببناها ، ولا يمكن له أن يتطابق معها أبدا . فالوحدة التي لا يمكن فصمها ، والتي يمتلكها العنصران في البنية الرأسمالية ، قد حذفت من التحليل ، ولم تستبدل بهـا وحدة مشابهة تمت الى نمط الانتاج السابق . ومن أجل ذلك ، كتب ماركس ما يلي : « لقد خرج نظام الاقتصاد الرأسمالي من احشاء نظام الاقتصاد الاقطاعي . **فانحلال الاول أدى الى العناصر التي تكون الآخر** . » ان انحلال الاول ، أي تطور بنيته تطورا ضروريا ، ليس مماثلا لتكون الآخر في مفهومه ؛ فالانتقال يفكر فيه في مستوى العناصر ، بدلا من ان يفكر فيه في مستوى البنى . هذه الصورة تفسر لنا لماذا لسنا بصدد تاريخ حقيقي ، بالمعنى النظري (لان مثل هذا التاريخ ـ كما نعلم ـ لا يمكن أن يصنع ، الا في التفكير في تبعية العناصر ، بالنسبة الى بنية) ، ولكنها أيضا الشرط الذي يسمح لنا باكتشاف حقيقة هامة جدا ، وهي الاستقلال

النسبي لتشكل العناصر المختلفة للبنية الرأسمالية ، **وتنوع المسالك التاريخية** لهذا التشكل .

ان لكل عنصر من العنصرين الضروريين لتكوين بنية الانتاج الرأسمالي، تاريخه المستقل نسبيا . وقد كتب ماركس ، في نص **الصور السابقة ...**، بعد ان تصفح تاريخ انفصال العامل عن وسائل انتاجه ، ما يلي :

« **فمن ناحية** ، يكون هذا كله بعض الشروط التاريخية التمهيدية ، ليصبح العامل عاملا حرا ، أي قوة عمل من دون موضوعية ، قوة عمل ذاتية خالصة ، تقف وجها لوجه ، من شروط الانتاج الموضوعية ، التي تتخذ بالنسبة اليه ، صورة **لا ـ ملكية** ، صورة ملكية يمتلكها غيره ، صورة قيمة قائمة بذاتها ، صورة رأس مال . ولكن السؤال يطرح **من ناحية أخرى** ، لمعرفة أي الشروط تكون ضرورية ، لكي يجد **رأس مال** ما في مقابله . » (الاسس ، ص ٣٩٧) .

ويجب علينا ان نقول على نحو أدق : لكي يجد في مقابله رأس مال ، في صورة رأس مال ـ **مال** . وعندئذ ينتقل ماركس الى تاريخ تكون العنصر الثاني ؛ أعني رأس المال في صورة رأس المال ـ المال ؛ وهذه الدراسة الثانية للانساب سيعود الى تناولها في **رأس المال** ، بعد الفصول المخصصة بالترتيب لرأس المال التجاري ورأس المال حامل الفائدة ؛ أي العناصر الضرورية لتكوين البنية الرأسمالية ، بعد ان تكون حالت في داخل هذه البنية . فتاريخ انفصال العامل عن وسائل الانتاج ، لا يقدم لنا رأس المال ـ المال (« فنحن ما زلنا لا نعرف من أين يأتي الرأسماليون ، في الاصل . لانه من الواضح ، أن نزع ملكية سكان القرى لا يولد مباشرة غير ملاك عقاريين كبار ») . **رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٨٤) ؛

أما تاريخ رأس المال ـ المال ، فلا يقدم لنا من جهته ، العامل « الحر » (ويلاحظ ماركس ذلك مرتين في **رأس المال** ، وهو بمعرض حديثه عن رأس المال التجاري (الجزء السادس ، ص ٣٣٤ ـ ٣٣٦) وعن رأس المال المالي (الجزء السابع ، ص ٢٥٦) ، **وفي الصور السابقة . . .** انه يكتب :

« ان مجرد وجود الثروة عملة ، وأيضا وصولها الى نوع من « الغلبة » ، **لا** يكفيان من جهتهما اطلاقا ، من أجل ان يتحول هذا الانحلال الى رأس مال ؛ والا ، فان روما القديمة وبيزنطة كان بامكانهما أن ينجزا تاريخيهما بالعمل الحر ورأس المال ، أو كان أخرى بهما ، ان يتمكنا من البدء بتاريخ جديد . هنا ايضا ، كان انحلال علاقات الملكية القديمة مرتبطا بنمو الثروة الى عملة ، وبنمو التجارة ، الخ . . . ولكن ، بدلا من أن يؤدي هذا الانحلال الى الصناعة ؛ فقد أدى « في الواقع » ، الى سيطرة الريف على المدينة. لقد حدث التشكل الاصلي (لرأس المال) فقط ، بفضل حقيقة أن القيمة القائمة بما هي ثروة من العملة ؛ قد أصبحت قادرة ، بعملية الانحلال التاريخية لانماط الانتاج القديمة ، على شراء شروط العمل الموضوعية ، من ناحية ؛ وعلى الحصول على العمل الحي ذاته ، بمبادلته بالعملة ، من العمال الذين أصبحوا أحرارا ، من ناحية أخرى . **ان هذه البرهات معطاة جميعا ؛ وانفصالها ذاته هو عملية تاريخية ، عملية انحلال ؛ وهذه العملية هي التي تتيح للعملة ان تتحول الى رأس مال .** » (**الاسس** ، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦) .

وبتعبير آخر ، ان العناصر التي تمزج بينها البنية الرأسمالية ، لها أصول مختلفة ومستقلة . فليست الحركة التي تصنع العمال الاحرار والثروات المنقولة ، حركة واحدة ووحيدة . وخلافا لذلك ، يبدو تشكل العمال الاحرار ، في الامثلة التي حللها ماركس ، على نحو مبدئي ، في

صورة تحولات البنى الزراعية ؛ في حين أن تكون الثروات هو من صنع رأس المال التجاري ورأس المال المالي ، اللذين تحدث حركتهما في خارج هذه البنى ، « على هامشها » ، أو « في مسام المجتمع » .

وعلى هذا النحو ، لا تكاد تتكون الوحدة التي تحوزها البنية الراسمالية ، حتى لا يعود لها وجود فيما وراءها . ومنذ ان تتخذ دراسة فترة ما قبل تاريخ نمط الانتاج ، صورة دراسة للانساب ، بالذات ، أي منذ ان تريد ان تكون متعلقة بصراحة ودقة ، **في السؤال الذي تطرحه** ، بعناصر البنية المكونة ؛ وبتوحدها الذي يتطلب أن تعرف البنية ، بما هي كذلك ، في وحدتها المعقدة ؛ عندئذ بالذات ، لا يمكن لما قبل التاريخ أبدا أن يكون الاسقاط الارجاعي الخالص والبسيط ، الذي يسقط البنية في الماضي . ويكفي من أجل ذلك ، أن يحدث اللقاء بين هذه العناصر ـ التي وحدت ابتداء من نتيجة ارتباطها ـ والمجال التاريخي الذي يجب التفكير في قلبه ، في تاريخها الخاص ، الذي ليس له هو ذاته أية علاقة ، **في مفهومه** ، بهذه النتيجة ، لانه محدد ببنية نمط **آخر** من الانتاج ؛ وان يفكر في (هذا اللقاء) بدقة . ففي هذا المجال التاريخي (**الذي** كونه نمط الانتاج السابق) ، ليس للعناصر التي درسنا أنسابها بالضبط ، الا وضع « هامشي » ، أي وضع **غير محدد** . واذا قلنا ان أنماط الانتاج تتكون كما تتكون **تغيرات** المزيج ؛ قلنا أيضا بأنها تقلب أنظمة التعلق ، وانها تنقل في البنية (التي هي موضوع النظرية) ، بعض العناصر من مكان ما للسيطرة ، الى مكان ما للخضوع التاريخي . انني لا أقول ان الإشكالية تكتمل في هذه الصورة ، وانها تقودنا الى عتبة حل ؛ فعلى

الاقل ، على هذا النحو يمكننا ان نستخلصها من النحو الذي مارس ماركس فيـــه تحليل التراكم البدائي ، مغلقا في طريقـــه اغلاقا واضحا ، مسالك الايديولوجيا جميعا .

ولكننا سلفا نستطيع أن ندخل الى هذه النقطة ، نتيجة أخرى ؛ وهي ان تحليل التراكم البدائي ، يطابق في صورته الانسابية ، صفة أساسية من صفات عملية تشكل البنية ؛ وهي **تنوع المسالك** التاريخية التي تتكون بهـــا عناصر البنية ؛ والتي تتجه بهـــا الى النقطة التي تستطيع فيها ان تتجمع ، لكي تكون هذه البنية (لنمط من الانتاج) ، بدخولها تحت سيادتها ؛ **وبصيرورتها نتائج لهـــا** (وعلى هذا النحو ، لا تصبح صور رأس المال التجاري ورأس المال المالي صورا لرأس المال بالمعنى الحصري للكلمة ، الا على « الاساس الجديد » لنمط الانتاج الرأسمالي ـ انظر **رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ؛ والجزء السابع ، ص ٢٥٦) . أو أيضا ، لكي نعود الى تناول الحدود التي أشرنا اليهـــا في عاليه ، نقول : ان جملة واحدة من **المستبقات** تطابق عددا من سلاسل **الشروط التاريخية** . وهنا نلمس نقطة اكثر خطورة ، حتى ان تحليلات ماركس في الكتاب الاول من **رأس المال** ، استطاعت ان تجعلها مجهولة ، على الرغم من الاحتياطات المتخذة ؛ وهذه التحليلات هي ، كما هو واضح، تحليلات **بعض** صور التراكم البدائي ، وبعض « مناهجه » ، بين أخرى ، وقد صودفت في تاريخ أوروبا الغربية ، ولا سيما في تاريخ انكلترا . وقد أفصح ماركس عن نفسه بوضوح شديد ، بصدد هذه النقطة ، في رسالته الموجهة الى ڤيرازاسولتش ، بتاريخ ٨ آذار ١٨٨١ (التي تجب

قراءة مسوداتها المختلفة) . واذن ، فهناك تعدد في عمليات تكوين البنية، التي تنتهي جميعا **الى نتيجة واحدة** ؛ فخصوصية كل منها تتعلق في كل مرة ، ببنية الحقل التاريخي ، الذي تقوم فيه ؛ أي ببنية نمط الانتاج القائم . ويجب علينا ان نضع « مناهج » التراكم البدائي ، التي وصفها ماركس وفقا للمثال الانكليزي ، في علاقة مع الصفات الخاصة لنمط الانتاج السائد مصادفة (نمط الانتاج الاقطاعي) ، ولا سيما الاستخدام المنظم لسلطة خارجة عن الاقتصاد (حقوقية ، أو سياسية ، أو عسكرية)؛ قد كنت ذكرت في عاليه باختصار ، كيف تقوم في الطبيعة الخاصة لنمط الانتاج الاقطاعي . وعلى نحو أعم ، تتعلق نهاية عملية التحول ، بطبيعة الوسط التاريخي ، لنمط الانتاج القائم ؛ وقد بين ماركس ذلك ، في معرض حديثه عن رأس المال التجاري (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠) . ففي نص مثل **الصور السابقة . . .** يصف ماركس **ثلاثة صور** متمايزة لتكوين العامل الحر (لفصل المنتج عن وسائل انتاجه)، تكون عمليات تاريخية مختلفة ، وتطابق صورا من الملكية النوعية السابقة ، ويدل عليها وكأنها عدد من « ضروب النفي » ذات صور مختلفة (**الاسس** ، ص ٣٩٨ ــ ٣٩٩) . وهو يصف كذلك ، بعد صفحات ، ثلاث صور متمايزة لاقامة رأس المال ــ المال (لا تتطابق بالطبع أي تطابق مزدوج الاشتراك ، مع الصور السابقة) ؛ وهذا التعداد قد عاد الى الاخذ به في **رأس المال** :

« واذن ، فهناك ثلاث تحولات : **فاولا** ، يصبح التاجر مباشرة صناعيا ؛ وهذا يحدث للحرف القائمة على التجارة ، ولا سيما صناعات البذخ ، التي يدخلها التجار من الخارج ،

بما فيهـا من مواد أولية وعمال ؛ كما حدث هذا في ايطاليا ، في القرن الخامس عشر ، ابتداء من القسطنطينية ؛ **وثانيـا** ، يجعل التاجر من بعض المهيمنين الصغار وسطاء له ، أو يشتري أيضا مباشرة من المنتج ذي الاستقلال الذاتي ؛ انه يتركه مستقلا اسما ، ولا يمس طريقته في الانتـاج ؛ **وثالثـا** ، يصبح الصناعي تاجرا ، وينتج مباشرة بالجملة ، بنية المتاجرة . » (**راس المال** ، الجزء السادس ، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤) .

(وقد يتوجب علينا ان نضيف أيضـا ، صور الربا التي هي قوام فترة ما قبل تاريخ راس المال حامل الفائدة ، والذي هو عملية من عمليات تكوين راس المال) .

ان الاستقلال النسبي لعمليات تكوين راس المال ، وتنوعها التاريخي، قد جمعهما ماركس في كلمة واحدة ؛ ان تكوين البنيـة هو « لقطـة » ؛ فنمط الانتاج الراسمالي يتكون ، بـ « التقاط » العناصر التي تمزج بينها بنية ، وقد تكونت تماما **(الصور السابقة)** . ان هذه اللقطة لا تتضمن بالطبع اية مصادفة ؛ انها تعني ، أن تكون نمط الانتاج الراسمالي ، لا علاقة له مطلقا بأصل العناصر التي هو بحاجة اليها ، ولا بتكونها ؛ هذه العناصر ، التي « يلتقطها » والتي « يمزج بينها » . وعلى هذا النحو ، يصبح الاستدلال الذي رسمت حركته ، واقعا في استحالة شبكه كما تشبك الدائرة ؛ فتسلسل الانساب ليس عكس التكوين . فالانساب **تفصل** النتيجة عن فترة ما قبل تاريخها ؛ بدلا من ان تجمع بنية تكونها وتاريخه . فليست البنية القديمة هي نفسها التي تحولت بنفسها ؛ بل انهـا قد « غابت » تماما ؛ بما هي كذلك ، على عكس ذلك (« فبالاجمال ، يغيب النظـام النقابي ومعلم الحرفة وصاحب الحرفـة ، حيث يقوم

الرأسمالي والعامل » (**الاسس** ، ص ٤٠٥) . وعلى هذا النحو ، يضعنا تحليل التراكم البدائي في حضرة **غياب الذاكرة** الجذري ، الذي يميز التاريخ (فالذاكرة ليست الا انعكاس التاريخ في بعض الامكنة المحددة من قبل ـ الايديولوجيا ، بل الحق ـ وهي بما هي كذلك ليست من الامانة في شيء) .

(٢) نزوع نمط الانتاج وتناقضه :

أترك هنا معلقا تحليل التراكم البدائي ، الذي لم أستخلص منه كل نتائجه ؛ لكي أنتقل الى دراسة البرهة التالية ، برهة انحلال نمط الانتاج الرأسمالي (الذي يقوم بالنسبة الينا ، هنا ، مقام المثال) . ان هذا التحليل الثاني يغطي كل مايقدمه لنا ماركس ، فيما يتعلق بالنزوع التاريخي لنمط الانتاج الرأسمالي ، وحركة **تناقضه** الخاصة ، وتطور **تناقضاته** المتضمنة في ضرورة بنيته ، وما يمكن ان يكتشف فيها ، من ضرورة قيام تنظيم جديد للانتاج الاجتماعي . واذا صح ان هذين النوعين من التحليل ، كان لهما ـ كما قلت ـ موضوع له طبيعة واحدة ، **من الناحية المشروعة** (الانتقال من نمط انتاج الى آخر) ـ وحدة الموضوع التي يضعها نص « النزوع التاريخي لنمط الانتاج الرأسمالي » (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٥) موضع البداهة التامة ـ لم يكن اقل بداهة من ذلك ، أنهما عولجا لدى ماركس على نحوين مختلفين . ان الاختلاف ليس اختلافا في التحقق الحرفي فقط (فمن ناحية ـ فيما يتعلق بالتراكم البدائي ـ هناك دراسة تاريخية واسعة ومفصلة بما فيه الكفاية ؛ ولكنها منفصلة عن هيكل العرض ، وتبدو اقل تنظيما في الظاهر ؛ ومن ناحية أخرى ـ ناحية انحلال الرأسمالية ـ هناك نظرات

بسيطة ، ولكنها مصوغة في حدود عامة ، ومرتبطة عضويا بتحليل نمط الانتاج الرأسمالي) ؛ انه اختلاف يعبر عن موقفين نظريين متكاملين ؛ فمن ناحية ، لقد وجدنا بين العناصر التي يجب اعادة رسم انسابها ؛ ولكننا لا نمتلك معرفة المجال التاريخي الذي هو مسرح لها (بنية نمط الانتاج السابق) ، في مفهومه ؛ ومن ناحية أخرى ، لدينا معرفة هذا المجال التاريخي (الذي هو نمط الانتاج الرأسمالي ذاته) ، ومعرفته وحدها . واذن ، يجب علينا قبل ان نصوغ اشكالية كاملة ما ، ان نقوم بقراءة أولية ثانية .

اننا نستطيع في المحل الاول ، ان نقيم معادلة نظرية دقيقة ، بين عدة « حركات » حللها ماركس ، في مستوى جملة رأس المال الاجتماعي ؛ وهي : تركز رأس المال (تركز **ملكية** وسائل الانتاج) ؛ قوى الانتاج (بتطبيق العلم وتطوير التعاون) ؛ شمول العلاقات الاجتماعية الرأسمالية لجملة الانتاج وتكوين السوق العالمية ؛ انشاء جيش صناعي احتياطي (تزايد السكان النسبي) ؛ والانخفاض التدريجي لمعدل الربح المتوسط . ان « النزوع التاريخي » للتراكم الرأسمالي ، متماثل في مبدئه مع « قانون النزوع » الذي حلله ماركس في الكتاب الثالث ، والذي يدعوه « النزوع الواقعي للانتاج الرأسمالي » ؛ والذي كتب في معرض الحديث عنه ، ما يلي :

« ان النزوع التدريجي في انخفاض معدل الربح العام ، هو **بكل بساطة نحو من أنحاء التعبير عن تقدم انتاجية العمل الاجتماعية ، الخاص بنمط الانتاج الرأسمالي . . .** فتقدم الانتاج الرأسمالي يتضمن بالضرورة ؛ أن يترجم المعدل العام المتوسط لفضل القيمة؛

بانخفاض لمعدل الربح العام ؛ **ان في هذا ضرورة بديهية ناتجة عن ماهية نمط الانتاج الرأسمالي** . » (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٢٧) .

والواقع ، ليس الانخفاض النزوعي لمعدل الربح المتوسط ، الا نتيجة مباشرة لزيادة التركيب العضوي المتوسط لرأس المال ، أعني رأس المال الثابت المنفق في وسائل الانتاج ، بالنسبة الى رأس المال المتغير المنفق في قوة العمل ، الذي يعبر عن حركة التراكم الخاصة . فاذا قلنا ان هذه الحركات جميعا لها معادلة نظرية ؛ كنا نعني اذن ، انها تعبيرات مختلفة لنزوع واحد ، منفصل ومعروض على حدته ، من اجل حاجات **نظام عرض** (تبيان) **رأس المال** وحدها . بيد ان فصلها لا يعبر عن اي تتابع ، فمن وجهة نظر **منظومة** المفهومات ، يتعلق الامر بمرحلة واحدة من مراحل تحليل البنية .

ان هذه الحركة ليست شيئا آخر غير ما يدعوه ماركس **تطور التناقض** الخاص بنمط الانتاج الرأسمالي . ان هذا التناقض وقد حدد أولا تحديدا شديد العمومية ، على انه « تناقض » قائم بين جمعنة القوى المنتجة (الذي يحدد تطورها في نمط الانتاج الرأسمالي) وطابع علاقات الانتاج (الملكية الخاصة لوسائل الانتاج) ؛ قد أصبح نوعيا **في الصور الخاصة بنمط الانتاج** الرأسمالي ، وكأنه تناقض قائم بين زيادة **كتلة** القيم المنتجة ، وبالتالي زيادة الربح ، ونقص **معدل** الربح . بيد ان البحث عن الربح ، هو في نمط الانتاج الرأسمالي ، المحرك الوحيد لتطور الانتاج .

ولكن ، بأية حركة يتعلق الامر ؟ يبدو أننا نستطيع أن نحددها بأنها

ديناميكية المنظومة ؛ في حين ان تحليل المزيج المعقد ، الذي هو قوام بنية نمط الانتاج ، كان يقوم بوظيفة **سكونيـة** المنظومة . ان زوج المفهومين هذا ، يتيح لنا في الواقع ، أن نبين الحركة ، من حيث انها تتعلق على نحو خاص ، بعلاقات البنية الداخلية ؛ ومن حيث انها **نتيجـة** هذه البنية ؛ أي **وجودها في الزمان** . ان معرفة هذه الحركة لا تتضمن أي مفهوم آخر ، غير مفهوم الانتاج واعادة الانتاج ، في الصورة الخاصـة بالنمط التاريخي للانتاج الذي هو موضوع النظر . وعلى هذا النحو ، ليس « التناقض » شيئا آخر غير البنية ذاتها ؛ فهو « متضمن » فيهـا بالتأكيد ، كما يقول ماركس ؛ ولكن التناقض يتضمن بذاته ديناميكية ، على العكس من ذلك ؛ انه لا يبدو تناقضا ، أي لا ينتج نتائج متناقضة ، الا في وجود البنية الزماني . واذن ، فانه صحيح تمام الصحة ان نقول ـ كما يقول ماركس أيضا ـ ان التناقض « يتطور » في حركة الراسمالية التاريخية .

وعندئذ ، يمكن للسؤال الذي يجب علينا فحصه ، ان يصاغ هذه الصياغة : هل ديناميكية البنية هي **تاريخهـا** في الوقت ذاته ـ في « زمان » واحد ؟ وبتعبير آخر ، هل هذه الحركة هي في الوقت ذاته ، حركة نحو **مستقبل** الراسمالية **التاريخي** ؟ (وعلى نحو أعم : نحو مستقبل نمط الانتاج موضوع النظر ؛ لان كل نمط له « تناقضه » الخاص ، أي « نحوه الخاص . . . في التعبير عن تقدم انتاجية العمل الاجتماعية ») . وبما ان نسبة السكونية الى الديناميكية تسمح لنا بأن نجعل من تطور التناقض ، حركة انتاج نتائج البنية بالذات ؛ فهل يمكننا ان نقول ايضا :

ان هذه الحركة هي قوام « محرك » تجاوز انتاجها ؟ ان المماثلة ــ أو الاختلاف ــ التي نبحث عنها بين هذه الديناميكية وهذا التاريخ ، هي طبعا **مماثلة المفهومات** ؛ وليس بامكانها ان تكتفي بالتطابق الذي تقدمه ، بالفعل ذاته ، زمانية اختبارية بسيطة ؛ فاذا ارتسم تطور التناقض في تأريخ زمان تعاقب ما ؛ كان هذا التاريخ بكل بساطة . ولاننا نريد ــ خلافا لذلك ــ أن ننشىء العلاقة بين المفهومين ؛ فان نص ماركس يفرض علينا هنا ، ان ننطق من المفهوم الاكثر صراحة (ديناميكية تطور البنية) ، لكي نمضي ، او لكي نحاول أن نمضي ، نحو المفهوم الآخر (مستقبلها التاريخي) .

واذا حاولنا ان نحدد تحديدا أدق ، ما يعنيه ماركس بالطبيعة « المتناقضة » وبـ « نزوع » نمط الانتاج ، وجدنا انفسنا ، بهذه الصياغات المتكررة ، أمام مسألة علاقات البنية بنتائجها . فقد حدد « النزوع » بأنه حصر ما هو ناجع ، او انقاصه ، او تحديد زمانه ، او تغيير زيه . فالنزوع قانون « أوقفت الاسباب ذات الاثر المعاكس ، تحقيقه الكامل ، أو أضعفته ، أو بطأته » (الجزء السادس ، ص ٢٤٧) ، أو أيضا ألغت هذه الاسباب المعاكسة نتيجته ، او تنفيذه ، او انجازه (الجزء السادس ، ص ٢٤٥) . وعلى هذا النحو ، يبدو طابع النزوع أولا ، وكأنه نقص القانون ؛ ولكنه نقص خارجي سببه عائق الظروف الخارجية ، التي لا تتعلق بالنزوع ، والتي ما زالت أصولها (في الوقت الحاضر) دون تفسير . ان خارجية الاسباب المعاكسة تكفي لتسويغ كون نجوعها الخاص سلبيا خالصا ؛ فنتيجة تدخلها ليست **لتعديل** نتيجة القانون ذاته ، وطبيعة نتائجه ؛ وانما لتعديل تاريخ زمان انتاجها فقط ؛ وعلى هذا

النحو ، نجد انفسنا مقودين الى مجرد تحديد النزوع ، بأنه ما لا يتحقق الا **على المدى البعيد** ؛ ومجرد تحديد اسباب التأخر ، بأنها جملة من الظروف الاختبارية ، التي تقتصر على انها **تحجب** ماهية عملية التطور . وقد كتب ماركس : « على هذا النحو ، لا يعمل القانون الا في صورة نزوع لا يبدو أثره على نحو صارخ ، الا في ظروف محددة ، وفي خلال فترات زمنية طويلة . » (الجزء الخامس ، ص ٢٥١) .

ومع ذلك ، ليس هذا التحديد كافيا ؛لانه بطابعه الاختباري والميكانيكي ، يرتد من ذلك بالضبط ، الى ما نقده ماركس لدى علماء الاقتصاد ، ولا سيما لدى ريكاردو ؛ نعني دراسة « العوامل » التي يمكننا ان ندعوها مستقلة ؛ لاننا عاجزون عن ايجاد أصولها المشتركة ، في وحدة بنية ما ؛ أي تلك الدراسة التي تمت الى الجانب « غير المضنون به » ، او « العامي » من الاقتصاد السياسي . هذا التحديد يجهل ايضا الاستعمال النظامي الذي يستعمل ماركس به حد النزوع ، للدلالة على **قوانين** الانتاج **ذاتها** ، أو على قوانين حركة الانتاج ايضا ، من حيث ان هذه الحركة تتعلق ببنيته . وكان ماركس كتب في « تمهيد » طبعة **رأس المال** الاولى ، ما يلي :

« ان الامر لا يتعلق مطلقا هنا ، بالتطور الكامل في كثير أو قليل ، الذي تبلغه التناقضات الاجتماعية المتولدة عن القوانين الطبيعية للانتاج الرأسمالي ؛ بل يتعلق بهذه القوانين ذاتها ، التي تتحكم بهذه النزوعات ، التي تتجلى وتتحقق خاضعة لضرورة من حديد . » (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ١٨) .

وقد كتب أيضا ، في الكتاب الاول ، من أجل صياغة قانون انتاج فضل القيمة النسبي :

« ان هذه النتيجة نعالجها هنا ، كما لو كانت نتيجة فورية وهدفا مباشرا . فحينما يخفض أحد الرأسماليين أسعار القمصان ، بزيادته في قوة العمل الانتاجية ؛ لا يقصد بالضرورة من ذلك ، الى أن ينقص قيمة قوة العمل ؛ وأن يختصر على هذا النحو ، جزء يوم العمل الذي يعمل فيه العامل من أجل ذاته ؛ ولكنه في نهاية الامر ، باسهامه في هذه النتيجة ، يسهم في رفع المعدل العام لفضل القيمة . ان **نزوعات** رأس المال **العامة والضرورية** يجب تمييزها من صور تجليها .

« اننا لسنا بصدد الفحص هنا ، عن الكيفية التي تظهر بها القوانين المتضمنة في الانتاج الرأسمالي ، في الحركة الخارجية لرؤوس الاموال ؛ وتتخذ لها قيمة القوانين القسرية للمنافسة ؛ وتفرض نفسها بهذا بالذات ، على الرأسماليين من حيث هي محركات العمليات التي يقومون بها . » (**رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ١٠) .

يبدو هنا ان ماركس لا يدل بـ « النزوع » على تقليص القانون اللازم عن بعض الظروف الخارجية التي تمت وبالضرورة الى دائرة « **المظاهر** » ، اي ظواهر « السطح » ؛ **بل يدل بها على القانون ذاته** ، مستقلا عن الظروف الخارجية كلها . واذا كانت مفردات ماركس اللغوية دقيقة هنا ؛ امكننا ان نعتقد ، ان قانون تطور الانتاج (الذي يعبر عن نفسه في انخفاض معدل الربح ، الخ . . .) ، انما حدد خارجيا ، من **المظهر** الاول ، فقط .

ولكننا ، اذا فحصنا هذه « الاسباب » التي تعيق تحقق النزوع ، سببا فسببا ، وجدنا انها تكون جميعا ، **اما نتائج** مباشرة للبنية ، او

اسبابا **قد حددتها** البنية ، التي تثبت حدود تغير نتائجها . ويمكننا ان نضع ضمن الحالة الاولى ؛ زيادة حدة الاستغلال ؛ وبخس قيمة رأس المال القائم ؛ وزيادة السكان النسبية ، وتثبيتها في فروع من الانتاج أقل تطورا ؛ والتوسع في مستوى الانتاج (وخلق السوق الخارجية) ؛ كما يمكننا ان نضع في الحالة الثانية ، انقاص الاجر الى ما دون قيمته . ولكن خاصية كل الاسباب التي هي نتائج البنيـــة المباشرة ، هي اتصافها **بازدواج القيمة ازدواجا تناقضيا** ؛ حتى ان كل الاسباب التي تعاكس عمل القانون ، هي الاسباب التي تحدث نتائجه ، في الوقت ذاته :

« ان الاسباب ذاتها التي ترفع من معدل فضل القيمة (واطالة زمن العمل ذاتها هي نتيجة من نتائج الصناعة الكبيرة) ، تميل في وقت واحد ، الى انقاص معدل الربح ، وابطاء حركة انخفاضه ؛ لانها تميل الى انقاص قوة العمل التي يستخدمها رأس مال معين . » (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٤٧) .

كذلك ، يتصل انخفاض قيمة رأس المال القائم بزيادة انتاجيـــة العمل ، التي تخفض سعر عناصر رأس المال الثابت ، وتمنع على هذا النحو ، ان تنمو قيمة رأس المال الثابت ، بالنسبة ذاتها التي ينمو فيهـــا حجمه المادي ، الخ . . . وعلى العموم ، اذا نظرنا الى جملة رأس المال الاجتماعي ، « فان الاسباب ذاتهـــا التي تستثير انخفاض معدل الربح ، تثير نتائج متضادة » (الجزء السادس ، ص ٢٥١) . هذه النقطـــة رئيسية ؛ لانها تتيح لنا ان نقرر ، ان رد قانون التطور الى حالة **النزوع** ، ليس تحديدا خارجا عن هذا القانون ، يؤثر فقط في تحديد زمان نتائجه ؛ وانما هو **تحديد باطني لانتاج نتائجه** . ان نتيجة الاسباب المعاكسة ، اي

نتيجة القانون ذاته ، ليست تأخر النتائج التاريخية للانتاج الرأسمالي ، وانما تحديد ايقاع نوعي لانتاج هذه النتائج ، لا يبدو **سلبيا** (على انه « تقلص » ، الخ . . .) الا بالرجوع الى المطلق غير التاريخي لنمو « حر » و « غير محدود » لقوة العمل الانتاجية (المؤدية الى زيادة التركيب العضوي لرأس المال ، وانخفاض معدل الربح) . ومرة أخرى من ناحية ثانية ، يرتبط تحديد نمط العمل الخاص بالبنية ، الذي يتضمن رد الخارجية الظاهرة للاسباب المعاكسة ، بالنظر الى رأس المال الاجتماعي الكلي (أو النظر الى « رأس المال الفردي ــ وهذا يرتد الى الشيء ذاته ــ من حيث هو **جزء بسيط من كلية رأس المال** » (الجزء السادس ، ص ٢٣٣) ، الذي هو الحامل النظري للكتاب الاول والقسم الاول من الكتاب الثاني) ؛ أي بالنظر الى رأس المال ، في « التزامن » النظري الذي تكلمت عليه ، في معرض حديثي عن **اعادة الانتاج** . ويعتمد استدلال ماركس كله ، الذي يسمح باقامة وجود معدل ربح متوسط عام ، ومستوى له ، على مثل هذا التزامن (يقول ماركس : معية) ، الذي يصبح فيه جمع رؤوس الاموال ، جزءا فجزءا ، ممكنا من حيث التعريف . واذا كنا مجبرين على التساؤل عن النسبة التي يمنع فيها انخفاض سعر وسائل الانتاج ــ واحدة فواحدة ــ قيمة رأس المال الثابت الاجتماعي ، من ان تزيد بالنسبة الى قيمة رأس المال المتغير المطابق ؛ أصبح من المستحيل علينا ، ان ننشىء مثل هذا القانون . فالنظام النظري غير الخالص « للاسباب التي تعاكس » انخفاض المعدل العام للربح ، يقتصر على ان يكشف في بعض الصيغ (التي ذكرتها) ، عن صعوبة لدى ماركس ، في

التفكير تفكيرا صريحا ، في هذا « التزامن » ، بنسبة ما يكون الامر متعلقا **بقانون لتطور** البنية . بيد انه لم يترك الدائرة أقل اغلاقا من ذلك ، في الواقع ؛ لان الانخفاض النزوعي لمعدل الربح ، هو الذي يثير التنافس بين رؤوس الاموال ؛ أي يثير الآلية التي يتحقق فيهـا التوزيع المتساوي للارباح ، وتشكل المعدل العام للربح ، بالفعل (رأس المال ، الجزء السادس، ص ٢٩٦) . (وفي الوقت ذاته ، يتحدد ويحد مكان التنافس الذي يستبعد ماركس تحليله من آلية تحليل رأس المال عموما ؛ لانه يقتصر على أن يضمن التوزيع المتساوي ، من دون ان يحدد المستوى الذي يتقرر **فيـه** ، كما هو الامر بالنسبة الى سعر السوق لسلعة خاصة) . فتطور البنية وفقا لنزوع ما ، أي وفقا لقانون لا يتضمن (ميكانيكيا) انتاج النتائج فقط ؛ وانما يتضمن انتاج النتائج وفقا لايقاع خاص ؛ انما يعني اذن ، ان **تحديد الزمانية النوعيـة الداخلية** في البنيـة ، يمت الى تحليل البنية ذاتهـا .

ويمكننا عندئذ ان نفهم في أي شيء يكمن « تناقض » النزوع ؛ وان نوضح نظام التناقض الحقيقي ، لدى ماركس . فقد حدد ماركس **الحدود** التي يقوم التناقض بينها ، بأنها **نتائج متناقضة تنتج عن سبب واحـد :**

« كلما تقدم نمط الانتاج الرأسمالي ، عبر تطور واحد لانتاجيـة العمل الاجتماعيـة عن نفسه ؛ من جهة أولى ، في نزوعه نحو الانخفاض التدريجي لمعدل الربح ؛ ومن جهة أخرى ، في زيادة ثابتة للكتلة المطلقة لفضل القيمة ، او للربح الذي يستولي الرأسماليون عليـه ؛ حتى ان ارتفاعا مطلقا يرتفعه رأس المال المتغير والربح ، يتطابق اجمالا مع الانخفاض

النسبي لهذا وذاك . ان هذا الاثر المزدوج لا يمكنه ـ كما بينا ـ ان يجد تفسيرا له ، الا بزيادة رأس المال الكلي ، الذي يكون تقدمه أسرع من تقدم انخفاض معدل الربح . . . واذا قلنا ان كتلة الربح يحددها عاملان : أولا ، معدل الربح ؛ وثانيا ، كتلة رأس المال المستخدم لمعدل الربح هذا ؛ وقعنا في **تحصيل حاصل خالص** . وتبعا لذلك ، اذا زعمنا أن كتلة الربح **يمكن** لها أن تزيد ، على الرغم من انخفاض معدل الربح معها ، لم يكن هذا الزعم الا صورة من تحصيل الحاصل هذا ، الذي لا يجعلنا نتقدم أي تقدم . . . ولكن ، اذا كانت **الاسباب ذاتها** التي تخفض معدل الربح تحبذ التراكم ، أي اقامة رأس مال اضافي ؛ وكان كل رأس مال اضافي يحرك عملا متمما ، وينتج فضل قيمة زيادة على ذلك ؛ كفت هذه العملية كلها حينذاك عن ان تكون عملية غامضة . . . » (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨) .

(وبديهي ، أنه أمر واحد أن نقول ان انخفاض معدل الربح يبطئه اتساع مستوى الانتاج ، كما فعلنا في عاليه ؛ او ان نقول ـ كما فعلنا هنا ـ ان كتلة التراكم ينقصها نسبيا انخفاض معدل الربح) . هذا التحديد الخطير جدا يتضمن في وقت واحد ، دحض فكرة اختبارية عن التناقض (يربطها ماركس باسم ريكاردو ـ **رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٦١) وتحديد وظيفتها . ان اختبارية الاقتصاد الكلاسيكي ، لا تكشف عن الحدود المتناقضة ، الا في « تواجد سلمي » ، أي في الاستقلال الذاتي النسبي لظواهر متمايزة ، مثل بعض « أطوار » التطور المتعاقبة ، التي يسودها عكسيا هذا النزوع أو ذاك ، من النزوعات المتناقضة . وخلافا لذلك ، ينشىء ماركس المفهوم النظري عن **وحدة** حدين من الحدود المتناقضة (يدعوها هنا أيضا **«مزيجا»** ؛ « فالهبوط النزوعي

لمعدل الربح ممتزج بارتفاع نزوعي لمعدل فضل القيمة ، وبالتالي لدرجة استغلال العمل ») ، أي أنه يولد معرفة أساس التناقض ، في طبيعة بنية (الانتاج الرأسمالي) . ان الاقتصاد الكلاسيكي يفكر ابتداء من « عوامل » مستقلة ، « يمكن » لتفاعلها أن يؤدي الى هذه النتيجة او تلك ؛ واذن ، فالمسألة كلها تنحصر في قياس هذه التغيرات ، وردها اختباريا الى تغيرات أخرى (والامر هو كذلك بالنسبة الى أسعار السلع وقيمتها ، المفترض أنها تتعلق بتغير بعض العوامل ، مثل : الاجور ، والربح المتوسط ، الخ . . .) . فالقانون (أو النزوع) ليس لدى ماركس، **قانون تغير** حجم النتائج ؛ وانما هو **قانون انتاج** النتائج ذاتها ؛ فالقانون يحدد هذه النتائج ابتداء من **حدود** يمكنها أن تتغير ضمنها ، وهي حدود لا تتعلق بهذا التغير (والامر هو كذلك بالنسبة الى الاجر ، ويوم العمل ، والاسعار ، والكسور المختلفة الناتجة عن توزيع فضل القيمة ؛ **ان هذه الحدود وحدها هي التي تتحدد على انها نتائج البنية ؛ وهي تسبق التغير نتيجة لذلك ، بدلا من ان تكون محصلته المتوسطة** . ان التناقض يعطى لنا هنا بقانون انتاجه ، ابتداء من سبب واحد ؛ ولا يعطى لنا في تغير نتيجته (مستوى التراكم) .

بيد ان هذا التحديد يشمل أيضا تحديدا لدور التناقض ، أي وضع تعلقه بالنسبة الى السبب (بالنسبة الى البنية) ؛ فالتناقض لا ينشأ الا بين النتائج ؛ ولكن السبب ليس منقسما في ذاته ؛ فهو لا يمكن له ان يتحلل الى حدود متناقضة . واذن ، فالتناقض ليس أصليا ، بل مشتقا . ان النتائج تنظم في سلسلة من التناقضات الخاصة ؛ ولكن عملية انتاج

هذه النتائج ، ليست متناقضة على أي نحو كان ؛ فزيادة **كتلة** الربح (وبالتالي حجم التراكم) وتناقص **معدله** (وبالتالي السرعة الخاصة بالتراكم) ، هما تعبيران عن حركة واحدة من ازدياد كمية وسائل الانتاج ، التي وضعها رأس المال موضع العمل . من أجل ذلك ، اننا لا نكشف في معرفة السبب ، الا **مظهرا من مظاهر التناقض** ؛ يقول ماركس : « في هذا القانون ، اريد ان اتكلم على هذا الترابط الداخلي والضروري القائم بين شيئين **لا يتناقضان الا في الظاهر** » ؛ فالترابط الداخلي والضروري الذي يحدد قانون انتاج البنية ، يستبعد التناقض المنطقي . ومن وجهة النظر هذه ، ليست« النتيجة المزدوجة » على هذا النحو ، غير الوجه المزدوج للقانون (الجزء السادس ، ص ٢٣٣) . ومما هو جدير بالملاحظة على الخصوص ، ان نرى ماركس هنا ، يعود الى تناول الحد ذاته الذي كان يدل في بداية **رأس المال** ، على التناقض الخاطىء ، التناقض في حد السلعة (راجع حول هذه النقطة بيان ب. ماشيري) ، لكي يعبر عن صفة الاشتقاق والتعلق التي يتصف بها تناقض بعض نتائج البنية . أما النتائج من جانبها ، فهي تظهر في تناقض **بسيط** حدا فحدا : تزايد سكان نسبي وتزايد انتاج نسبي . الخ . . .) **وموزع** على عدة أوجه متناقضة ، او على تناقضات جزئية لا تشكل بهذا القدر اشباعا ؛ وانما لها فقط نتائج عكسية على حجم التراكم .

وكما ان السبب المولد للتناقض ليس هو ذاته تناقضيا ؛ كذلك نتيجة التناقض **تظل دائما توازنا** معينا ؛ حتى حين تعتري هذا التوازن **أزمة** . وعلى هذا النحو ، يبدو ان التناقض له نظام شبيه بالمنافسة ،

في حركة البنية ؛ فالتناقض لا يحدد نزوعها ولا حدودها ؛ ولكنه ظاهرة محلية ومشتقة ، نتائجها محددة تحديدا مسبقا في البنية ذاتهـا :

« تبرز قيمة هذه التأثيرات المختلفة تارة متواقتة في المكان ، وتارة متعاقبة في الزمان ؛ وبين فترة وأخرى ، يبرز صراع العوامل المتناقضة ، في بعض الازمات . فالازمات ليست قط الا حلولا عنيفة ومؤقتة للتناقضات القائمة ؛ ليست الا انتفاضات عنيفة تعيد مؤقتا التوازن المقوض . . . أما انخفاض قيمة رأس المال القائم انخفاضا حقيبـا ، الذي هو **وسيلة متضمنـة في الانتـاج** الرأسمالي ، في ايقـاف انخفاض معدل الربح ، وفي تسريع تراكم القيمة التي هي رأس مال ، بتكوين رأس مال جديد ؛ فانه يثير الاضطراب في الشروط المعطاة ، التي تتم فيهـا عمليات تداول رأس المال واعادة انتاجه ؛ وترافقه بالتالي تقطعات مفاجئة ، وازمات في عملية الانتاج ...

« ويمكن لتوقف الانتاج الطارىء على هذا النحو ، ان يمهد لتوسع لاحق في الانتاج ، في الحدود الراسمالية . **وعلى هذا النحو ، قد ترتبط العرى من جديد .** » (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٧) .

وعلى هذا النحو ، فان النتيجة الداخلية الوحيدة للتنـاقض ، المتضمنة بكاملها في البنية الاقتصادية ، لا تنزع الى تجاوز التناقض ، وانما تنزع الى ادامة شروطه . فالنتيجة الوحيدة هي **دورة** نمط الانتـاج الرأسمالي . (ان الازمة دورية ، لان اعادة انتاج جملة رأس المال تتعلق بدوران رأس المال الثابت ـ انظر **رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ١٧١ ـ ولكننا نستطيع القول مجازا ، ان الازمة تظهر الدائرة التي يتحرك فيهـا كل نمط الانتاج حركة ثابتة) .

ويقول ماركس أيضا ، ان الازمة تظهر حدود نمط الانتاج(١) .

« ينزع الانتاج الرأسمالي دون انقطاع ، الى تجاوز هذه الحدود المتضمنة ؛ ولكنه لا ينجح في ذلك ، الا اذا استعمل وسائل تقيم في وجهه من جديد ، وفي مستوى اكبر عددا ، العوائق ذاتها .

« **ان العائق الحقيقي** للانتاج الراسمالي ، **هو رأس المال ذاته** . . . » (رأس المال ، الجزء السادس ، ص ٢٦٣) .

ان « الحدود » التي تنزع نحوها حركة نمط الانتاج (ديناميكيته) ليست اذن مسألة مستوى ، اي مسألة **عتبة** يجب بلوغها . واذا كان النزوع لا يمكنه ان يجتاز هذه الحدود ؛ فهذا لان هذه الحدود هي داخلية فيه ؛ وهي بما هي كذلك **لا تلاقى أبدا** ؛ فالنزوع يحمل في حركته هذه الحدود معه ؛ وهي حدود تتطابق مع الاسباب التي تجعل منه « مجرد » نزوع ، أي ان هذه الحدود هي في الوقت ذاته ، شروط امكانه الفعلية . فاذا قلنا ان لنمط الانتاج الرأسمالي حدودا داخلية ؛ قلنا بكل بساطة ، ليس نمط الانتاج « نمط انتاج عاما » ، بل نمط انتاج **محدودا ومحددا :**

« . . . في تطور القوى المنتجة ، يجد نمط الانتاج الرأسمالي حدا ليس له اية علاقة بانتاج الثروة في ذاتها ؛ وهذا الحد الخاص تماما يشهد على صفة المحدودية التاريخية والانتقالية الخالصة التي يتصف بها نظام الانتاج الرأسمالي . انه يشهد انه

---

(١) يجب ان لا نخلط بين هذه **الحدود** و **حدود التغير** التي تكلمنا عليها في عاليه .

ما من نمط مطلق لانتاج الثروة ؛ وانه خلافا لذلك ، يدخل في صراع مع تطور هذه الثروة ، في مستوى معين (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٥٥) .

(يجب ان يفهم حد الثروة أينما ورد ، على انه مرداف مرادفة دقيقة لقيمة الاستعمال) .

واذن ، فهذه الحدود هي الحدود ذاتها التي صادفنااثرها من قبل ، في تحديد النزوع ؛ فليس هناك نمط انتاج للثروة في ذاتها ؛ أي ليس هناك الا نموذج محدد من تطور القوى المنتجة ، المتعلقة بطبيعة نمط الانتاج . ان زيادة انتاجية العمل محدودة بطبيعة علاقات الانتاج ، التي تجعل منها وسيلة تكوين فضل القيمة النسبي . ونهب فضل القيمة تحده ــ من جهته ــ انتاجية العمل (ففي داخل حدود تغير يوم العمل ، تعطى علاقة العمل الضروري بالعمل الاضافي ، بهذه الانتاجية ، في كل لحظة) . اننا لا نجد اذن هنا التناقض من جديد ، وانما نجد **تعقد** نمط الانتاج ، الذي كنا حددناه في بداية هذا البيان ، بأنه اتصال مزدوج لنمط الانتاج (« قوى منتجة » ، علاقات ملكية وسائل الانتاج) ؛ فالحدود الداخلية لنمط الانتاج ليستشيئا آخر غير **حد كل من العلاقتين بالاخرى** ، أي صورة « تطابقهما » أو تصنيف القوى المنتجة « تصنيفا حقيقيا » تحت علاقات الانتاج .

ولكن ، اذا كانت حدود نمط الانتاج داخلية فيه ، فانها لا تحدد الا ما تثبته ، لا ما **تنفيه** (أي انها لا تحدد من خلال فكرة « نمط انتاج مطلق » ، أو فكرة نمط انتاج « للثروة في ذاتها » ، امكان جميع

انماط الانتاج الاخرى ، التي لها حدها الداخلي) انها بهذا المعنى فقط ، تتضمن الانتقال الى نمط انتاج آخر (الصفة التاريخية والانتقالية التي يتصف بها نمط انتاج قائم) ؛ فهي تدل على ضرورة مخرج ما ، ونمط انتاج آخر ، لا تحوي تحديدهما اطلاقا ؛ ولان الحدود قوامها « التطابق » الذي يصل العلاقتين في داخل البنية المعقدة لنمط الانتاج ؛ فقد تضمنت حركة الغاء هذه الحدود ، الغاء التطابق .

ولكن يبدو أيضا ، أن تحول الحدود لا يتعلق بزمان الديناميكا . والحقيقة ، اذا لم تكون النتائج الداخلية في بنية الانتاج ، بذاتها ، اي اثارة لقضية الحدود (مثلا الازمنة التي هي « الآلية التي يستبعد (بها) الانتاج الرأسمالي استبعادا تلقائيا العوائق التي يحدث له احيانا أن يخلقها » ، **رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ٦) ، أمكن لها ان تكون شرطا من شروط (« القاعدة المادية ») **نتيجة أخرى** ، خارجة عن بنية الانتاج ؛ ان هذه النتيجة الاخرى هي التي يشير اليها ماركس في حاشية بيانه ، مظهرا أن حركة الانتاج تنتج بتركز الانتاج ، وزيادة البروليتاريا ، شرطا من شروط الصورة الخاصة ، التي يتخذها صراع الطبقات ، في المجتمع الرأسمالي . بيد ان تحليل صراع الطبقات هذا والعلاقات الاجتماعية السياسية التي يتضمنها ، لا يكون جزءا من دراسة بنية الانتاج . فتحليل تحول الحدود يتطلب اذن ، نظرية في الازمنة المختلفة للبنية الاقتصادية ، ولصراع الطبقات ، ولاتصالها في البنية الاجتماعية . فبهذه النظرية يتعلق فهم الكيفية التي يمكن أن ترتبط الازمنة بها ، فيما بينها ، في وحدة **ظروف ملائمة** (مثلا ، كيف يمكن للازمة ان تصبح،

اذا ما اجتمعت شروط أخرى مناسبة لتحول ما ـ ثوري ـ في بنيـة الانتاج) ؛ كما بين ذلك التوسر في دراسة سابقة (**التناقض والاشباع** ، في : **من أجل ماركس**) .

(٣) الديناميكا والتاريخ :

تؤلف التحليلات السابقة بعض برهات الاشكاليـة التي ما زالت منفصلة ؛ والتي يمكن لنا ان نفكر ـ ونحن في قلبها ـ نظريا ، بالانتقال من نمط انتاج الى آخر . ولن يكون من الممكن لنا ، **وصل** هذه الاشكالية وصلا فعليا ، أي انتاج **وحدة** المسائل التي تجب الاجابة عنها ، الا اذا نجحنا في وضع المفهومات التي قدمناها حتى الآن (التاريخ ، والتسلسل النسبي ، والتزامن ، والتزمن ، والديناميكا ، والنزوع) ، بعضها بالنسبة الى بعض ؛ وفي تحديد موضوعاتها الخاصة ، تحديدا فرقيا .

ان المفهومات جميعا ، التي ما زالت وصفية الى حد بعيد ، تبدو لنا ـ تماما بقدر ما تظل غير متمفصلة ـ وكأنها عدد مماثل من رد **الزمان التاريخي** الى مفهومات . وقد بين التوسر ، في غضون بيان سابق له ، انه كان هناك في كل نظرية تاريخ (سواء أكانت علمية أم ايديولوجية) ، تلازم دقيق وضروري بين بنية **مفهوم التاريخ** الخاص بهذه النظرية (وهي ذاتها بنية تتعلق ببنية مفهوم **الكليـة** الاجتماعية الخاصة بهذه النظرية) من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، هناك **مفهوم الزمانية** ، التي تفكر نظريـة التاريخ هذه فيها بـ « التغيرات » أو « الحركات » أو « **الاحداث** » ؛ او على نحو أعم ، بالظواهر التي تمت الى موضوعها . واذا كانت هذه

النظرية غائبة بما هي كذلك في أغلب الاحيان ؛ واذا انعكست في صورة «لا نظرية» ، اي في صورة **النزعة الاختبارية** ؛ فيجب ان لا تناقض مثل هذا البرهان . فبنية الزمانية تصبح حينذاك ، بكل بساطة ، تلك البنية التي تقدمها الايديولوجيا السائدة ؛ ولا تكون منعكسة أبدا في وظيفتها بما هي فرض سابق . وقد رأينا لدى هيغل أيضا ، أن بنية الزمانية التاريخية ، المتعلقة من وجهة نظر التمفصل ، بمنظومة الزمانية الهيغلية البسيطة ــ التعبيرية ، أي ببنيتها ، اقتصرت على ان تستعيد لحسابها الخاص ، الاخذ **بالصورة ذاتها** ، التي أخذت بها النظرية الاختبارية الايديولوجية عن الزمان ، خالعة عليها مفهومها وأساسها النظري .

وقد رأينا أيضا ، أن صورة هذا الزمان لم تكن فقط الاتجاه المستقيم المتصل ؛ وانما كانت بالتالي **وحدانية** الزمان . وبما ان الزمان واحد ، فقد كانت لحاضره بنية المعاصرة ، وكان لا بد لكل البرهات التي يمكننا ان نلاحظ معيتها الزمانية ، من ان تتحدد بالضرورة ايضا ، وكأنها برهات كل راهن واحد ؛ ومن أن تمت الى تاريخ واحد . ويجب علينا أن نلاحظ هنا ، اننا في هذه النظرية الايديولوجية ، نمضي من صورة الزمان الخالصة ، الى تحديد الموضوعات التاريخية بالنسبة اليها ؛ فنظام هذا الزمان ومدته يسبقان دائما كل تحديد لظاهرة ما ، من حيث انها « تحدث في الزمان » ، ومن حيث انها ظاهرة تاريخية ، في الوقت ذاته . فالتقدير الفعلي للنظام أو للمدة ، يفترض دائما ، يقينا ، علاقة بزمانية بعض الموضوعات ، أو رجوعا اليها ؛ ولكن صورة امكانيتهما تبقى دائما معطاة سلفا . والواقع ، اننا نتحرك على هذا النحو ضمن دائرة ؛

لاننا تقبلنا بنية زمان ليست سوى نتيجة اما ادراك ، او نظرية ايديولوجية للكلية الاجتماعية . بيد ان حركة التعلق الحقيقي هذه ، السابقة على تحديد الظواهر « التاريخية » في الزمان ، ليست من حيث هي كذلك ، مفكرا بها في امتثال الزمان ، الذي هو مقدمة لها ؛ ويمكننا ان نمنح انفسنا ترف **ايجاد** (وفي الواقع معاودة ايجاد) البنية المفترضة سابقا لهذا الزمان ، في تحديدات التاريخ . انه من هذه الحركة يتأتى تحديد الموضوع التاريخي من حيث هو **حدث** ؛ تحديد حاضر حتى في طرحه للبحث قضية ، وفي الفكرة القائلة انه **ما** من أحداث **فقط** ، أي ما من ظواهر ذات مدة « قصيرة » فقط ؛ بل هناك أيضا « أحداث » ، أي **أحداث طويلة ، واستمرارات ذات مدة طويلة** (قد عمدت خطأ باسم « البنية ») .

واذا ما تذكرنا حينذاك ، الاشكالية التي فكر ماركس بالاصل ــ وهو في قلبها ــ بمشروعه النظري ، والتي لم تكن تمت اليه بذاته بصلة ؛ أعني اشكالية **التقسيم الى حقب** ؛ امكننا ان نستخلص منها عددا من النتائج . واذا طرحنا مسألة الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، خصوصا في اطار هذه الاشكالية ؛ أصبح من المستحيل علينا ان نفلت من صورة الزمان المستقيم الاتجاه والواحد ؛ اذ انه يجب علينا ان نفكر على قدم المساواة ، بنتائج بنية كل نمط انتاج ، وبظواهر الانتقال ، بوضعها في الزمان الواحد ، الذي يقدم **اطارا** او **حاملا مشتركا** ، لكل تحديد تاريخي ممكن . انه لا يحق لنا ، ان نقيم فروقا في المبدأ او المنهج ، بين تحليلات نتائج نمط من الانتاج ، والتحول من نمط الى آخر ، يتعاقبان او يتطابقان في اطار الزمان ؛ وليس بامكاننا ان نميز بين الحركات ، الا بتحديدات « بنية »

هذا الزمان ؛ اعني : المدة الطويلة ، والمدة القصيرة ، والاستمرار ، والتقطع ، الخ . . . واذن ، فزمان التقسيم الى حقب زمان غير متنوع تنوعا حقيقيا ممكنا ؛ فالتحديدات المتممة التي **دمجت** في ثنايا تتابع تاريخي ما ؛ مثلا في فترة الانتقالات التي تحدث بين انتاج وآخر ؛ تمت الى الزمان نفسه الذي تمت اليه هذه الانتقالات ؛ **وحركة انتاجها حركة مشتركة .**

ان قراءة سطحية لماركس تعرضنا يقينا ، من ناحية اخرى ، الى خطر عدم تبديد صور هذا الضلال ، اذا اكتفت بأن تتخذ « الازمنة » المختلفة المتضمنة في تحليل **رأس المال** ، على انها **عدد من الجوانب الوصفية للزمان عموما ، او لتحديداته الملحقة** . وعندئذ ، يصبح بامكاننا ان نحاول ممارسة العملية الاساسية ، التي يصبح امكانها متضمنا في النظرية الايديولوجية عن الزمان ؛ اعني : **اندماج الازمنة المختلفة بعضها في بعض** . اننا سنتمكن من ان نرسم الازمنة المجروءة (زمان العمل ، زمان الانتاج ، زمان التداول) في **دورات** (عملية رأس المال الدورية) ؛ فهذه الدورات ذاتها ستكون بالضرورة دورات معقدة ، دورات دورات ؛ بسبب سرعة الدوران المتفاوتة ، التي تدور بها عناصر رأس المال المختلفة ؛ بيد ان هذه الدورات في جملتها ، بامكانها ان تندمج بدورها في الحركة العامة ، التي تتحركها اعادة الانتاج (التراكم) الرأسمالي ، والتي وصفها ماركس بعد سيسموندي ، بأنها **خط حلزوني** ؛ وسيبدي هذا « الخط « الحلزوني » اخيرا **نزوعا** عاما ، واتجاها ، هو اتجاه الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، بالذات ؛ واتجاه تعاقب انماط الانتاج

والتقسيم الى حقب ، بالذات . في مثل هذه القراءة ، لا يبدي **توافق** « الازمنـــة »المختلفة ، ولا تراكب صورها ، اية صعوبة مبدئية بالطبع ؛ **فامكانها** قد رسم سلفا في وحدانية الزمان عموما ، الذي هو سند هذه الحركات كلها . أما الصعوبات الوحيدة ، فهي صعوبات **التطبيق** ، في توحيد الاطوار ، وفي توقع الانتقالات .

ان ما هو اكثر استرعاء للانتباه في مثل هذه القراءة ــ التي ليست من جانبي ، كما سنرى ، حيلة حجاجية خالصة من حيل العرض ــ هو انهـــا تتضمن بالضرورة ، كون كل « لحظـــة » من لحظات الزمان يفكر فيها في وقت واحد ، على انها **تحديد** لكل الازمنة المتوسطة ، التي دمج بعضها على هذا النحو في بعض ، ــ سواء أكان هذا التحديد مباشرا ام خلافا لذلك مجرد شيء غير مباشر . واذا شئنا أن نمضي مباشرة ، الى نهاية هذه النتيجة ، حددنا في هذه النظرية ، بكل صرامة ، زمانا معينا ينفق العامل فيه قوة عمله ، وكأنها **كميـــة** معينة **من العمل الاجتماعي** ، **ولحظة من لحظات دورة** عملية الانتاج (حيث يوجد راس المال في صورة راس المال المنتج) ، **ولحظة من لحظات اعادة انتاج** راس المال الاجتماعي (اعادة انتاج التراكم الراسمالي) ، وفي نهاية الامر ، **لحظة من لحظات تاريخ** نمط الانتاج الراسمالي (الذي ينزع الى تحوله ، مهما كان بعيدا) .

انه على أساس من مثل هذه القراءة الايديولوجية ، يمكن تمييز النظرية الماركسية في البنية الاقتصادية كلها ، بأنها **ذات طابع ديناميكي** . واذا حاولنـــا ان نقابل بين ماركس والاقتصـــاد السياسي الكلاسيكي والحديث ، بوضعهمـــا تمامـــا على صعيد واحـــد ، وبتعيين موضوع

« اقتصادي » واحد لهما ؛ امكننا ان نعود الى الاخذ بهذا المفهوم على هذا النحو ، وان نجعل من ماركس واحدا من لذين أدخلوا النظريـة « الديناميكية » في الاقتصاد السياسي ؛ وربما كان الاول فيهم (انظر مثلا ، غرانجيه في **منهج البحث الاقتصادي**) . اننا حينما فعلنا ذلك ، أمكننا ان نبين وجود فكرة في **التوازن الاقتصادي** ، أي فكرة في «سكونية» علاقات البنية الاقتصادية ، في الاقتصاد الكلاسيكي والكلاسيكي الحديث . وخلافا لذلك ، ربما لا تكون دراسة التوازن لدى ماركس مطلقا ، الا لحظة مؤقتة ذات مرمى اجرائي ، والا تبسيطا في العرض . فقد يكون الموضوع الجوهري لتحليل ماركس ، هو **زمان تطور البنية الاقتصادية** ، وقد حلل الى مركبات متعاقبة ، هي « أزمنة » **رأس المال** المختلفـة :

« أما بالنسبة الى الموضوع الخاص للدراسة الماركسية ، أعني الانتاج الرأسمالي ، فهو يبدو بالضرورة بمظهر العملية الديناميكية . **فالتراكم** الرأسمالي هو موضوع الكتاب الاول من **رأس المال** . ومفهوم التوازن السكوني هو بالطبع مفهوم غير صالح **قبليـاً** في وصف هذه الظاهرة . ف « اعادة الانتاج البسيط » لرأس المال هي **عملية زمانية سلفا** ؛ ولكن هذا ليس قط الا تجريدا أول . ان النظام يتصف بالضبط بأنه « اعادة انتاج على مستوى تقدمي » ، أي بأنه نمو رأس المال وتحوله الكيفي المستمر ، بتراكم فضل القيمة . فالازمات تبدو ، في صورها المختلفة ، مرضا مزمنا يعتري النظام ؛ ولا تبدو أعراضا تطرأ عليه. **واذن ، فاللوحة الاجمالية للحقيقة الاقتصادية ، تبدو وقد أصبحت ديناميكية في كليتها .** »
(غ. غ. غرنجيه : **منهج البحث الاقتصادي** ، ص ٩٨) .

في مثل هذا التفسير ، الذي تبدو فيه ديناميكية النظام الرأسمالي

هي ذاتها برهة من برهات « اثبات الصفة النسبية والتطورية لقوانين الاقتصاد » ، ومظهرا محليا له ، نجد يقينا من جديد ، بنيـة **اندماج الازمنة** ، التي رسمت خطوطها الكبرى في عاليه . وعندئذ ، يصبح مفهوما **التاريخ** و **الديناميكا** صنوين ، احدهما شعبي (صنو التاريخ) ، والآخر علمي (صنو الديناميكا) ؛ طالما ان الثاني قد يعبر تعبيرا دقيقا جدا ، عن تحديد الحركة التاريخية ، ابتداء من بنية ما . وعندئذ ، قد يصبح من الممكن ان نربط بهذين الحدين حدا ثالثا ، هو حد **التزمن** ، الذي ربما لا يقدم لنا هنا أية معرفة جديدة ؛ حينما يعبر مجرد تعبير عن صورة الزمانية ذات الاتجاه المستقيم الواحد ، المتضمنة في توحيـد الحدين السابقـين .

ولكن قراءة مثل هذه لماركس ، تجهل في الواقع جهلا تاما ، نمط تكوين مفهومي الزمانية والتاريخ ، في نظرية **رأس المال** . ان هذين المفهومين امكن معاودتهما (او اضمارهما) بمعنييهما المألوفين ، أي بمعنييهما الايديولوجيين ، في نص مثل « التمهيد » الى **الاسهام** ، الذي انطلقنا منـه ؛ ان لهما فيه ، مجرد وظيفة **رسم معالم مجال نظري ، لم يزل غير مفكر فيه في بنيته ، والدلالة عليه** . بيد انهما قد ولدا منفصلين ومتميزين ، في تحليلات **رأس المال** ، كما بينت لنا ذلك ، دراسة **التراكم البدائي** ، ودراسة **نزوع** نمط الانتاج . ان وحدتهما يجب ان تبنى ابتداء من التنوع المبدئي الذي يعكس تعقد الكل المحلل ، بدلا من ان تفترض افتراضـا مسبقا ، في نظرية عن الزمان عموما ، معطاة دائما سلفا . ويمكننا ان نعمم في هذه النقطة ، الطريقة التي يطرح ماركس بهـا مسألة وحدة

الدورات المختلفة لرؤوس الاموال الفردية ، في دورة معقدة لرأس المال الاجتماعي ؛ هذه الوحدة يجب ان تبنى وكأنها « تشابك » ، طبيعته اشكالية قبل أي شيء . وقد كتب ماركس في هذا الموضوع ، ما يلي :

« اننا نرى على هذا النحو ، ان مسألة معرفة الكيفية التي تحل فيها العناصر المختلفة لرأس المال الاجتماعي الكلي ـ الذي ليست رؤوس الاموال الفردية بالنسبة اليه ، الا مركبات ذات وظيفة مستقلة ذاتيا ـ بعضها محل بعض ، في عملية التداول ـ سواء من وجهة نظر رأس المال ، ام من وجهة نظر فضل القيمة ـ **لا تحل بدراسة التشابكات البسيطة الناتجة عن تحولات تداول السلع** المشتركة بين حركات تداول رأس المال وكل تداول سلع آخر ؛ **انه لا بد هنا من منهج فحص آخر** . لقد اكتفينا حتى الآن ، بهذا الخصوص ، بجمل اذا حللناها من قرب ، وجدنا انها لا تتضمن الا فكرا غامضة مستعارة ببساطة تماما ، من تشابكات التحولات ، التي تخص أي تداول للسلع . » (**رأس المال** ، الجزء الرابع ، ص ١٠٦) .

اننا نعلم ، ان **هذا « المنهج الآخر للفحص »** ، الذي هو القوام الخالص لتحليل اعادة انتاج رأس المال الاجتماعي الكلي ، ينتهي الى النتيجة الغريبة عن وجود بنية تزامنية للعلاقة ، قائمة بين قطاعات الانتاج الاجتماعي المختلفة ، حيث اختفت صورة **الدورة** الخاصة ، اختفاء تاما ان هذا المنهج وحده يسمح لنا مع ذلك ، بالتفكير في تشابك دورات الانتاج الفردية المختلفة . كذلك فالوحدة المعقدة « للازمنة » المختلفة الناتجة عن التحليل التاريخي ، اي تلك الازمنة المتعلقة بدوام العلاقات الاجتماعية ، وتلك الازمنة التي يرسم فيها تحول العلاقات الاجتماعية ؛ هي وحدة اشكالية قبل كل شيء ؛ انه ينبغي لها ان تبنى بـ **« منهج فحص آخر »** .

ان علاقة الارتباط النظري بين مفهومي **الزمان** و **التاريخ** ، تبدو على هذا النحو **معكوسة** بالنسبة الى الصورة السابقة ، التي تمت الى التاريخ الاختباري او الهيغلي ، او لقراءة **لرأس المال** ، تعود فتدخل ضمنيا الاختبارية او الهيغلية . فبدلا من ان تتعلق بنى التاريخ ببنية الزمان ، تتعلق بنى الزمانية ببنى التاريخ . فبنى الزمانية وفروقها الخاصة ، **تنتج في عملية تكوين مفهوم التاريخ** ، وكأنها عدد من التحديدات الضرورية لموضوعه . وعلى هذا النحو ، يصبح تحديد الزمانية وصورها المتغيرة ضروريا بضرورة **صريحة** . كذلك يصبح ضرورة التفكير في علاقة (توافق) الحركات المختلفة والازمنة المختلفة ، ضرورة اساسية ، بالنسبة الى النظرية .

واذن ، لا يمكن لمفهوم تأليفي للزمان ، ان يكون ابدا في نظرية ماركس ، معطى سابقا ، وانما **نتيجة** فقط . فالتحليلات السابقة في هذا البيان ، تسمح لنا بأن نستبق ضمن حد معين ، هذه النتيجة ؛ وان نقترح تحديدا فرقيا للمفهومات التي كانت مختلطة ، في عاليه . لقد راينا ، ان تحليل العلاقات التي تمت الى **نمط انتاج محدد** ؛ وتكون بنيته ، يجب ان يفكر فيه ، على انه تكوين « تزامن » نظري . وهذا ما فكر ماركس فيه ، في مفهوم **اعادة الانتاج** ، وهو في معرض حديثه عن نمط الانتاج الرأسمالي . ويمت الى هذا التزامن بالضرورة ، تحليل كل النتائج الخاصة ببنية نمط الانتاج . واذن ، فاننا نحتفظ بمفهوم **التزمن** لزمان **الانتقال** من نمط انتاج الى آخر ، أي للزمان الذي يحدده تبديل علاقات الانتاج ـ التي هي قوام تمفصل البنية المزدوجة ـ وتحولها . وعلى هذا النحو ،

يبدو ان « التسلسل النسبي » المتضمن في تحليل التراكم البدائي ، **هو عناصر تحليل تزمني** . وعلى هذا النحو ، فان **الفارق** في الاشكالية والمناهج بين فصول **رأس المال** المخصصة للتراكم البدائي ، والفصول الاخرى كلها ، يصبح بالاستقلال عن درجة انجاز هذه الفصول النظري ، قائما على أساس يتجاوز مجرد الفارق في المنحى ، او في الصورة الادبيـــة . ان هذا الفارق هو نتيجـــة تمييز دقيق بين « التزامن » و « التزمن » ؛ وقد صادفنا مثالا آخر عن ذلك ، فيما سبق ؛وهو مثال سأعود اليه : ففي اللحظة التي حللت فيها صورة العلاقتين (الملكيـــة ، و « التملك الحقيقي ») ، الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي ، وعلاقتهما ؛ لاحظنا « تفاوتا زمانيا » في تكوين هاتين الصورتين ، صورة الملكيـــة الرأسمالية (« علاقات الانتاج الرأسمالية ») السابقة زمانيا على الصورة الرأسمالية للتملك الحقيقي (« القوى المنتجة للرأسمالية ») ؛ وقد فكر ماركس في هذا التفاوت ، في تمييزه بين « التصنيف الصوري » للعمل ، تحت رأس المال ، و « تصنيفه الحقيقي » . وقد لا حظت حينذاك ، ان هذا التفاوت الزماني **قد حذف بما هو كذلك** ، من التحليل التزامني لبنية نمط الانتاج ؛ اذ كانت حينذاك غير هامة بالنسبة الى النظرية . والحقيقة، لا يمكن لهذا التفاوت ، الذي « يختفي حينذاك اختفاء خالصا وبسيطا ، ان يفكر فيـــه ، الا في نظرية في التزمن ؛ فهي تكون **مسألة مناسبـــة للتحليل التزمني** (ويجب علينا هنا ان نشير ، الى ان تعبيري « تحليل تزمني » و « نظرية تزمنية » ليسا دقيقين تماما ؛ فمن الافضل ان نقول : « تحليل (او نظرية) **التزمن** » . لاننا ، اذا فهمنا حدي التزامن والتزمن

بالمعنى الذي اقترحه هنا ، لم يكن لتعبير « النظرية التزمنية » أي معنى ، بالمعنى الصحيح للكلمة ؛ فكل نظرية هي نظرية تزامنية ، ضمن الحد الذي تعرض فيـــه جملة منظمة من التحديدات المفهومية . وقد انتقد التوسر ، في بيان سابق له ، التمييز بين التزامن والتزمن ، ضمن الحد الذي يتضمن هذا التمييز فيه **ترابط** موضوعات ، او **ترابط** مظاهر موضوع واحد ؛ مبينـــا كيف يعود هذا التمييز في الواقع ، الى بنيـــة الزمان الاختبارية (او الهيغلية) ، حيث لا يكون ما هو متزمن الا صيرورةالحاضر (« المتزمن ») . ويبدو لنا على الفور ، ان الامر في الاستعمال المقترح هنا ، لا يمكن ان يكون على هذا النحو في ذلك ؛ لان التزامن ليس **حاضرا حقيقيا** معاصرا لذاته ، بل حاضر التحليل النظري ، الذي تعطى فيه كل هذه التحديدات . **واذن** ، فهذا التحديد **يستبعد كل ترابط** بين مفهومين، أحدهما يدل على بنية عملية الفكر ؛ في حين ان الآخر يدل على موضوع خاص ، مستقل ذاتيـــا استقلالا نسبيا ، من موضوعات التحليل ، وهو يدل بالتوسع فقط ، على معرفته) .

ويتضمن التحليل التزامني لنمط الانتاج ، من جانبه ، ابراز بداهة عدد من مفهومات « الزمان » المختلفة وظيفيا . فهذه الازمنة كلها ليست بهذا القدر **تاريخية مباشرة وفوريا** ؛ فهي ليست مبنية في الحقيقة ، ابتداء من الحركة التاريخية الاجمالية ، وانما بالاستقلال عنها تماما ، وباستقلال بعضها عن بعض . وعلىهذا النحو ، فان **زمان العمل الاجتماعي** (**الذي** يقيس القيمة **المنتجة**) قد بني ابتداء من التمييز بين العمـــل الضروري اجتماعيا **والعمل** غير الضروري اجتماعيا ؛ هذا التمييز الذي

يتعلق في كل لحظة ، بانتاجية العمل ، وبالنسبة التي يوزع بهـا العمل الاجتماعي ، بين فروع الانتاج المختلفة (انظر **رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٥٩ وما يليهـا ؛ **وتاريخ المذاهب الاقتصادية** ، الترجمـة الفرنسية ، الجزء الاول ، ص ٢٩٢ ــ ٢٩٤) . انه لا ينطبق على هذا النحو اطلاقا ، مع الزمان الذي تمكن ملاحظته اختباريا ، والذي يعمل العامل في خلاله . كذلك ، فقد بني الزمان الدوري **لدوران** رأس المال ، بلحظاته المختلفـة (زمان الانتاج ، وزمان التداول) ، ونتائجه الخاصة (استخلاص رأس المال الذي هو عملة استخلاصا منظما ، وتعديل معدل الربح) ، ابتداء من تحولات رأس المال ، والتمييز بين رأس مال ثابت ورأس مال متداول .

وكذلك أخيرا ، فتحليل **نزوع** نمط الانتاج الرأسمالي يولد مفهوم تعلق تقدم القوى المنتجة بتراكم رأس المال ؛ وبالتالي ، مفهوم الزمانية الخاصة بنمو القوى المنتجة ، في نمط الانتاج الرأسمالي . ان هذه الحركة وحدها يمكن ان تدعى ــ كما اقترحت ذلك ــ **ديناميكا** ، اي حركة نمو **داخليـة** في البنية ، ومحددة بهذا تحديدا كافيا (حركة التراكم) ، وهي تتحقق وفقا **لايقاع** و **سرعة** خاصين ، تحددهما البنية ؛ ولها **اتجـاه** ضروري لا ينكفىء ، وتحتفظ (تعيد انتاج) دون تحديد ، بخصائص البنية ، على مستوى آخر . ان الايقاع الخاص بالتراكم الرأسمالي ، يرتسم في دورة الازمات ؛ في حين ان سرعته الخاصة به ، تعبر عن « حد » تطو رالقوى المنتجة ، تطورا هو في وقت واحد ، مسرع ومبطأ ، كما يقول ماركس ؛ اي الحد المتبادل للعلاقتين المتصلتين في البنيـة (« القوى المنتجة » وعلاقات الانتاج الرأسمالية) . فالاتجاه الضروري

للحركة قوامه تزايد رأس المال الثابت ، بالنسبة الى رأس المال المتغير (تزايد انتاج وسائل الانتاج ، بالنسبة الى انتاج وسائل الاستهلاك) . والمحافظة على خصائص البنية قد أبرزت على الخصوص في حركة اتساع السوق ؛ وهي وسيلة من الوسائل التي يستخدمها الرأسمالي ، او جملة من الرأسماليين ، لمعاكسة انخفاض معدل الربح ، قوامها توسيع مساحة سوقه (بالتجارة « الخارجية ») :

« يبحث هذا التناقض **الداخلي** (بين الانتاج والاستهلاك) عن حل له في توسيع **المجال الخارجي** للانتاج . ولكن ، كلما نمت القوة المنتجة ، دخلت في صراع مع القاعدة الضيقة ، التي تقوم عليها علاقات الاستهلاك . . . » (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨) .

في هذه المغامرة « **الخارجية** » ، يصادف الانتاج الرأسمالي دائما اذن ، حده **الداخلي** الخاص به ؛ أي أنه لا يكف عن ان يكون محددا ببنيته الخاصة به .

انه في « زمان » هذه الديناميكا **فقط** ، يمكن تحديد « عمر » الانتاج الراسمالي ، وعمر فرع من فروع الانتاج ، او عمر جملة من فروعه ؛ هذا العمر يقاس بالضبط ، بمستوى العلاقة القائمة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ؛ اي **بالتركيب العضوي الداخلي** لرأس المال :

« يتضح بذاته ، أنه كلما تقدم **عمر الانتاج** الرأسمالي ، ازدادت كتلة العملات المتراكمة من كل جانب ؛ **وضعفت** النسبة التي يضيفها الانتاج الجديد للذهب ، سنة بعد

سنة ، الى هذه الكتلة ، الخ . . . » (**رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ١٢٠) .

ان هذه النقطة من الاهمية بمكان عظيم ؛ لانها تبين انه في زمان الديناميكا فقط ـ الذي ليس كما قلت زمان التاريخ مباشرة ـ يصبح من الممكن تحديد **تقدمات النمو او تأخراتها** ، وتقديرها ؛ وفي الحقيقة ، في هذا الزمان الداخلي الموجه فقط ، يمكن التفكير في ضروب تفاوت النمو التاريخية ، من حيث انها مجرد تفاوتات زمانية :

« ان ما ينطبق على **مراحل نمو متعاقبة** مختلفة ، في بلد ، يمكن ان ينطبق أيضا ، على مراحل نمو مختلفة قائمة معا ومتوازية ، في بلاد مختلفة ، ففي **البلاد غير النامية** ، حيث التركيب الاول لراس المال يمثل المتوسط ، قد يصبح معدل الربح العام ٦٦٢/٣ ٪ ؛ على حين قد يصبح ٢٠ ٪ في البلد الذي يكون الانتاج فيه في مرحلة أعلى بكثير ، اعني الثانية ... ومن الممكن أن يكون هناك الغاء للانحراف الذي يفصل معدلي ربح وطنين ، وحتى قلب له ، اذا كان العمل أقل انتاجا في البلد **الاقل نموا** ؛ انه قد يكون من الواجب على العامل ، ان يخصص قسما اكبر من وقته ، لاعادة انتاج وسائله الخاصة في العيش ، او لاعادة انتاج قيمتها ؛ وقد يقدم نصيبا أقل من العمل الاضافي . » (**رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٢٢٨) .

ان نتائج هذا التحديد الفرقي للزمان ، ونتائج تمييز زمان الديناميكا من زمان التاريخ عموما ، على الاشكالية الراهنة « للتخلف » (الذي هو محل انتخاب كل الاختلاطات النظرية) ، لا يمكن عرضها هنا ؛ فما تقدم يسمح بأن نستشعر أهميته النقدية على الاقل .

وكما هو الامر بالنسبة الى الازمنة السابقة ، يتحدد « زمان »

الديناميكا (النزوع) هذا ، في التحليل **التزامني** لنمط الانتاج . واذن ، فالتمييز بين **الديناميكا** و **التزمن** تمييز دقيق ؛ ولا يمكن للاولى منهما ، أن تبدو وكأنها تحديد في مجال الآخر ؛ حيث هي غير ملائمة في الصورة التي يحللها ماركس بها . ويمكننا ان نبرز هذا التمييز الى النور بسهولة ، بمفارقة مستعارة من تحليل المجتمعات « التي لا تاريخ لها » (ان هذا التعبير الذي ليس له أي معنى بالمعنى الصحيح للكلمة ، يدل على البنى الاجتماعية ، التي تبدو فيها الديناميكا في صورة تخلف ، مثل الجماعات الهندية ، التي يتكلم ماركس عليها في **رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٤٦ ــ ٤٨) ؛ **فالحدث** الذي قوامه التقاء هذه المجتمعات والمجتمعات « الغربية » التي كانت في سبيل الانتقال الى الرأسمالية (في الفتح او الاستعمار او صور العلاقة التجارية المختلفة) ، يمت بداهة الى **تزمن** هذه المجتمعات ؛ لانه يحدد ــ بشراسة او على نحو أبطأ ــ تحولا في نمط انتاجهـا ؛ ولكنه لا يمت اطلاقا الى **ديناميكا** هذه المجتمعات . ان حدث تاريخها هذا ، **ينتج في زمان تزمنها ، من دون ان ينتج في زمان ديناميكيتها.** انها حالة حدية تبرز الفارق المفهومي للزمانين ، وضرورة التفكير في تمفصلهمـا .

انه يجب علينا اذن ، ان نحدد اخيرا مفهوم **التاريخ** بالنسبة الى هذه المفهومات المختلفة ؛ فهل يجب علينا مثلا ، ان نوحد بينه وبين مفهوم التزمن اذ نتذكر الاشكالية القديمة الى حقب ؟ هل بامكاننا ان نقول : ان « التاريخ » هو هذا التزمن ، الذي مسألته النظرية الاساسية هي تحليل **انماط الانتقال** من بنية انتـاج الى أخرى ؟ لا ، دون شك ؛ **لان هـذه**

الاشكالية القديمة قد تحولت الآن . انها لم تعد تتحدد بضرورة « قطع » الزمان ذي الاتجاه المستقيم ؛ الامر الذي يفترض **قبليـة** هذا الزمان الذي هو مرجع . أما المسألة الآن فهي مسألة ان نفكر نظريا **بماهيـة فترات الانتقال** ، في صورها النوعية ، وبتغير هذه الصور . واذن ، فمسألة « التقسيم الى حقب » بمعناها الدقيق قد ألغيت ؛ أو انهـا بالاحرى قد كفت عن أن تمت الى لحظة البرهان العلمي ، أي الى ما يدعوه ماركس ، **نظام العرض** (فالعرض وحده **هو** العلم) ؛ فالتقسيم الى حقب بما هو كذلك ، يبقى على الاكثر تماما ، لحظة من لحظات **التنقيب** ؛ أي لحظة من لحظات النقد التمهيدي للمواد النظرية ولتفسيراتها . واذن ، ليس مفهوم التاريخ مماثلا لاية لحظة من اللحظات الخاصة ، المنتجة في النظرية ، من أجل التفكير في صور الزمان الفرقية . **فمفهوم التاريـخ عموما ، أي غير المحدد نوعيا ، هو مجرد دلالة على مسألة** تكوينية ، في « نظرية التاريخ » (في المادية التاريخية) ؛ انه يدل على هذه النظرية في جملتها ، على انها **مكـان** مسألة تمفصل الازمنة التاريخية المختلفة ، وتغيرات هذا المتمفصل . فهذا التمفصل ليس له أية علاقة بالنموذج البسيط **لاندماج** الازمنة بعضها في بعض ؛ فهو يلاقي **التطابقات** لا كما تلاقى البداهات ، وانما كما تلاقى المسائل ؛ وعلى هذا النحو ، فالانتقال من نمط انتاج الى آخر ، يمكن له ان يبدو وكأنه لحظـة صدام ، او لحظـة تواطؤ ، في أزمنة البنيـة الاقتصادية ، وفي صراع الطبقات السياسي ، وفي الايديولوجيا ، الخ . . . ان الامر يتعلق باكتشاف كيف **يصبح** كل من هذه الازمنة ، مثلا زمان « نزوع » نمط الانتـاج ، زمانا تاريخيـا .

ولكن ، اذا كان المفهوم العام للتاريخ ، وظيفة خاصة في تعيين مسألة تكوينية لنظرية التاريخ ؛ فانه لا يمت عندئذ ـ خلافا للمفهومات السابقة ـ الى نظرية التاريخ هـذه . **والحقيقة ، ليس مفهوم التاريخ مفهوما لنظرية التاريخ ، كما ان مفهوم « الحياة » ليس مفهوما للبيولوجيا.** ان هذين المفهومين لا يمتان الا الى الابستمولوجيا الخاصة بهذين العلمين ؛ وبما هما مفهومان « عمليان » ، انهما لا يمتان الا الى ممارسة العلماء ، من أجل تعيين مجال هذه الممارسة ، وتحديد معالمها .

(٤) خصائص أطوار الانتقـال :

لن يكون بامكاني هنا ، الا ان ارسم بعض المفهومات التي تخص نظرية « التزمن » ، والتي تسمح بالتفكير في طبيعة فترات الانتقـال من نمط انتاج الى آخر . والحقيقة ، ان ماركس ظل بعيدا ، كما راينـا ، عن ان يخصص لهـذه المرحلة الثانيـة من نظرية التـاريخ ، الجهـد النظري ذاته الذي خصصه للمرحلة الاولى . في هذه النقطة ، ليس لي هنا من هدف آخر ، سوى أن أسجل ما هو مكتسب .

ان تحليل « التراكم » البدائي يمت يقينا الى مجال الدراسـة التزمنية ، ولكنه لا يمت **في ذاتـه** الى تحديد فترات الانتقـال (نحو الرأسمالية) . والحقيقة ، ان تحليل التراكم البدائي ، اي تحليل **أصـل** نمط الانتاج الراسمالي ، ينطلق عنصرا فعنصرا ؛ من تسلسل يتوالى في فترة الانتقال ؛ ولكن يعود بحركة واحدة ، الى قلب نمط الانتاج السابق . واذن ، يجب على الخطوط الكبرى للتحديد ، التي يمكن ان نعيره اياها ،

أن ترتد الى تحليل آخر ، لا يكون تحليل **أصول** نمط الانتاج الراسمالي ، بل تحليل **بداياته** ؛ وهو تحليل لا ينطلق بالتالي عنصرا فعنصرا ، وانما من وجهة نظر البنية بكاملها . ولدينا مثال عن تحليل هذه البدايات ، في دراسة **المشاغل** خصوصا . اما صور الانتقال فهي في الواقع ، هي ذاتها ، انماط انتاج بالضرورة .

وقد تركت جانبا ، في القسم الاول من هذا البيان ، المسألة التي طرحها **التفاوت** الزماني ، عن تكوين بنية الانتاج الرأسمالي ، بين تشكل علاقات ملكيته ، وتشكل « قواه المنتجة » النوعية ؛ حينما درست المشاغل على انها صورة ما لعلاقة التملك الحقيقي ، أي على انها صورة ما « للقوى المنتجة » . ان هذه المسألة لا تمت ، كما بينت ذلك ، الى دراسة بنية نمط الانتاج . فعلى عكس ذلك ، **ان هذا التفاوت هو قوام ماهية المشاغل ، من حيث هي صورة انتقالية** . والمفهومان اللذان يستخدمهما ماركس ، للدلالة على هذا التفاوت ، هما مفهوما « التصنيف الواقعي » و « التصنيف الصوري » (تصنيف العمل تحت رأس المال) . ف « التصنيف الصوري » الذي يبدأ بصورة العمل في المنزل لحساب رأسمالي تاجر ، وينتهي بالثورة الصناعية ، يغطي كل تاريخ ما يدعوه ماركس « المشاغل » .

أما في « التصنيف الواقعي » للصناعة الكبيرة ، فان انتماء العامل الى رأس المال ، محدد تحديدا مزدوجا ؛ فمن ناحية ، هو لا يملك وسائل العمل المادية لحسابه (ملكية وسائل الانتاج) ؛ ومن ناحية أخرى ، فان صورة « القوى المنتجة » ، تنزع منه قدرته على ان يشغل وحده ، وسائل الانتاج الاجتماعية ، خارج عملية العمل التعاوني المنظم والمراقب . ان

التحديد المزدوج يبرز بداهة **تماثل** في صورة العلاقتين اللتين هما قوام البنية المعقدة لنمط الانتاج ؛ فالعلاقتان يمكن لهما كلتيهما أن تتصفا بأنهما « انفصال » العامل عن وسائل الانتاج . وهذا يعني أيضا ، أنهما يقتطعان على النحو ذاته « سنديهما » ؛ وانهما تحددان للعامل وسائل انتاجه ، ولغير العامل صور فردية يخفي بعضها بعضا . ان العمال الذين هم في عملية الانتاج ، في علاقة حرمان مطلق من ملكية وسائل الانتاج ، يؤلفون جماعة تخفي « العامل الجماعي » القادر على تشغيل وسائل الانتاج « المؤممة » في الصناعة الكبيرة ، والقادر بذلك على امتلاك الطبيعة (موضوعات العمل) امتلاكا حقيقيا . واذن ، فاننا نجد هنا من جديد ، تحت اسم « التصنيف الواقعي » ، ما أدخله ماركس الى «تمهيد» **الاسهام** ، على انه « تطابق » بين علاقات الانتاج ومستوى القوى المنتجة . اننا نستطيع اذن ، ان نحدد بدقة المعنى الذي يجب علينا ان نفهم به حد « التطابق » . فلأن العلاقتين اللتين بينهما تماثل تمتان كلتاهما الى المستوى نفسه ، الذي هو قوام تعقد بنية الانتاج ؛ لم يكن من الممكن لهذا « التطابق » ، ان يكون علاقة تترجم بها احداهما الى الاخرى ، او يعاد انتاج الواحدة بالاخرى (تترجم (او يعاد انتاج) صورة القوى المنتجة بصورة علاقات الانتاج) ؛ فليست واحدة من الاثنتين « مصنفة » تحت الاخرى ؛ فالعمل هو « المصنف » تحت رأس المال ؛ وهذا التصنيف « واقعي » حينما يكون محددا على هذا النحو ، تحديدا مزدوجا . واذن ، فالتطابق يقوم بكامله على الاقتطاع الوحيد لـ « حوامل » بنية الانتاج ، وعلى ما دعوته في عاليه ، حد علاقة بأخرى **حدا تبادليا** . وفي الوقت

ذاته ؛ يبدو ان هذا التطابق يختلف في جوهره اختلافا تاما عن كل « تطابق » قائم بين **المستويات المختلفة للبنية الاجتماعية** ؛ انه تطابق يقوم في بنية مستوى خاص بـ (الانتـــاج) ، ويتعلق به تعلقا كاملا .

وخلافا لذلك ، ليس انتماء العامل الى رأس المال ، في « التصنيف الصوري » ، محددا بغير حرمانه المطلق من ملكية وسائل الانتاج ؛ ولكنه ليس محددا اطلاقا بصورة القوى المنتجة ، التي ما زالت منظمة وفقـا لمبادىء الحرفة . ان عودة كل عامل الى الحرفة ، تبدو وكأنها لم تستبعد . من أجل ذلك ، يقول ماركس : ان انتماء العامل الى رأس المال ما زال هنا « عرضيا » :

« في بدايات رأس المال ، كانت امرة العامل على العمل ذات طابع صوري خالص ، وعرضي تقريبا . فالعامل لا يعمل حينذاك في امرة رأس المال ، الا لانه باعه قوته ؛ فهو لا يعمل له الا لانه لا يمتلك الوسائل المادية للعمل لحسابه الخاص . » (**رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٢٣ .

ومع ذلك ، ليس هذا الغياب لملكية وسائل الانتاج لدى العامل المباشر ، هو ذاته ، « عارضا » على الاطلاق ؛ انه نتيجة عملية تاريخيـة للتراكم البدائي . ففي هذه الشروط ، ليس هناك تماثل بين صورتي العلاقتين ، اذا تكلمنا بدقة ؛ ففي المشغل ، تستمر وسائل الانتاج بأن يشغلها الافراد بالمعنى الحصري الكلمة ؛ حتى لو وجب على منتجاتهم الجزئية ان تتجمع لانشاء موضوع له استعمال في السوق . وسنقول اذن ، ان صورة « تعقد » نمط الانتاج يمكن ان تصبح **اما تطابق العلاقتين**،

اعني القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، **او عدم تطابقهما** . ففي صورة عدم التطابق ، التي هي صورة أطوار الانتقـال ، مثل المشغل ، لا تتخذ نسبة العلاقتين صورة الحد التبادلي ابدا ؛ ولكنها تصبح **تحول الواحدة بفعل الاخرى** ؛ وهذا ما يبنيه كل تحليل المشغل والثورة الصناعية ، الذي تحدد فيه الطبيعة الراسمالية لعلاقات الانتاج (ضرورة خلق شيء من فضل القيمة في صورة فضل القيمة النسبي) انتقال القوى المنتجة الى صورتها الراسمالية الخاصة ، وتنظمه (فالثورة الصناعية تبدو وكأنها منهج في تشكل فضل القيمة النسبي ، ما فوق كل حد كمي محدد سلفا) . ان « اعادة انتاج » هذا التعقد النوعي ، هي اعادة لهذا الفعل الذي تفعل به علاقة في الاخرى .

انه يبدو على هذا النحو ، ان نسبة العلاقتين لا يمكنها في حالة التطابق او في حالة عدم التطابق ، أبدا ، ان تتحلل الى حدين متبادلين ، اي حدين يترجم أحدهما بالآخر (ولو ترجمة مشوهة) ؛ **وانما الى حدين ناجعين وحدين ذوي نمط ناجع** . ففي حالة اولى ، نجد انفسنا بصدد حد متبادل لنجوع العلاقتين ؛ وفي حالة أخرى ، بصدد تحول احداهما بنجوع الاخرى :

« ان حدا أدنى من رأس المال ، يبدو لنا الآن بين أيدي الافراد ، في مظهر مخالف تماما ؛ انه تركز الثروة الضرورية ، من أجل تحويل الاعمال الفردية ، الى عمل اجتماعي ومنظم ؛ وهو يصبح القاعدة المادية للتغيرات التي سيخضع لها نمط الانتـاج » (يجب علينا ان نفهم هنا « نمط الانتاج » بالمعنى الضيق لـ « صورة القوى المنتجة ») . (**راس المال** ، الجزء الثاني ، ص ٢٣).

فما دعي أحيانا « قانون التطابق » بين القوى المنتجة وعلاقات الانتـاج ، قد يصبح أفضل تسمية بكثير ، كما اقترح ش. بتلهايم ، « القانون الضروري للتطابق او عدم التطابق بين علاقات الانتاج وصفة القوى المنتجة » (في : **الأطر الاجتماعية الاقتصادية وتنظيم التخطيط الاجتماعي** ، « مسائل التخطيط » ص ٥ ؛ منشورات « مدرسة الدراسات العالية » ، ١٩٦٥) . وعلى هذا النحو ، سنفصح بأن « قانون التطابق » ، موضوعه الخاص به هو تحديد النتائج في داخل بنية الانتاج ، والنمط المتغير لهذا التحديد ؛ وليس علاقة **تعبير** هي عكس سببية ميكانيكية ما .

انه بصورة هذا التطابق الداخلي لبنية الانتاج ، يتعلق بدوره نمط « التطابق » **بين المستويات المختلفة للبنية الاجتماعية** ، الذي دعوناه على نحو أخص نمط تمفصل هذه المستويات . وقد صادفنا فيما سبق ، هذا التمفصل سلفا في صورتين ؛ فمن ناحية ، صادفناه في تحديد « المرجع الاخير » الذي يحدد البنية الاجتماعية ، التي تتعلق بالمزيج الخاص بنمط الانتاج موضوع النظر ؛ ومن ناحية أخرى ، صادفناه ونحن بصدد صورة القوى المنتجة الخاصة برأس المال ، ونمط تدخل **العلـم** في تاريخها ، مثل تحديد **الحدود** التي يمكن لنتيجة الممارسة فيها ، ان تعدل منها نتيجة أخرى ، مستقلة عنها ذاتيا استقلالا نسبيا . وعلى هذا النحو ، يتحدد نمط تدخل العلم في ممارسة الانتاج الاقتصادي ، بالصورة الجديدة الخاصة بـ « القوى المنتجة » (وحده وسيلة العمل وموضوعه) . فالصورة الخاصة بالتطابق تتعلق ببنية الممارستين (ممارسة الانتاج ، والممارسة النظرية) ؛ انها تتخذ هنا صورة تطبيق العلم على البنيـة الاقتصادية ، في الشروط المحددة .

ويمكننا ان نعمم هذا النموذج من العلاقة ، بين مرجعين مستقلين ذاتيا استقلالا نسبيا ؛ وهو نموذج نجده مثلا ، في علاقة **الممارسة الاقتصادية** ، وعلاقة **الممارسة السياسية** ، في صور صراع الطبقات ، والحق ، و « الدولة » . ان اشارات ماركس هي هنا اكثر دقة مع ان **رأس المال** لا يتضمن لذاته ، نظرية عن صراع الطبقات والحق و «الدولة». فهنا أيضا ، حلل التطابق وكأنه نمط تدخل ممارسة ما ، في الحدود التي تحددها ممارسة اخرى . والامر على هذا النحو ، في تدخل **صراع الطبقات** في الحدود التي تحددها البنية الاقتصادية ؛ ففي الفصول التي عقدها ماركس عن **يوم العمل** وعن **الاجر** ، يبين لنا ان هذهالحجوم خاضعة لتغير ليس محددا في البنية ، وهو يتعلق بعلاقة خالصة وبسيطة للقوى . بيد ان التغير لا يحدث الا في بعض الحدود الثابتة في البنية ؛ انه يتمتع على هذا النحو ، باستقلال ذاتي ، لكنه نسبي . والامر هو كذلك في تدخل الحق و « الدولة » في الممارسة الاقتصادية ، التي يحللها ماركس على غرار **تشريع العمل** ؛ فتدخل « الدولة » محدد تحديدا مزدوجا ، بصورة عموميته التي تتعلق ببنية الحق الخاصة ، ونتائجه التي تمليها ضرورات الممارسة الاقتصادية ذاتها (فقوانين الأسرة والتربية تنظم عمل الاطفال ، الخ . . .) .

واذن ، اننا لا نجد اطلاقا في هذه الحالة ، علاقة تبادل بين المراجع المختلفة للبنية الاقتصادية ، او علاقة ترجمة ، او علاقة تعبير بسيط « فتطابق » هذه المراجع لا يمكن التفكير فيه ، الا على اساس استقلالها الذاتي استقلالا نسبيا ، أي على أساس بنيتها الخاصة ، مثل **منظومة**

تدخلات هذا النموذج من ممارسة ما ، في ممارسة أخرى (انني أقتصر بالطبع هنا على ان أدل على مكان طرح مسألة نظرية ما ؛ لا على ان انتج معرفة ما) . ان هذه التدخلات هي من نموذج التدخلات التي ذكرناها منذ قليل ؛ وهي بالتالي **لا تقبل الانكفاء** في مبدئها ؛ فصور تدخل الحق في الممارسة الاقتصادية ليست مماثلة لصور تدخل الممارسة الاقتصادية في الممارسة الحقوقية ؛ أي ليست مماثلة **للنتائج** التي يمكن ان يؤثر تحول تمليه الممارسة الاقتصادية ، على نظام الحق ، وبفضل نظاميته ذاتها (التي هي أيضا قوام نظام من « الحدود » الداخلية) . وكذلك ، يتضح ان صراع الطبقات لا يرتد الى الصراع من أجل الاجر ويوم العمل ، الذي هو قوام لحظة من لحظاته فقط (فاعطاء الاستقلال الذاتي لهذه اللحظة واعتبارها المطلق ، في قلب الممارسة السياسية للطبقة العاملة ، هما من خواص «النزعة الاقتصادية» ، التي تزعم بالضبط ، انها ترد كل المراجع غير الاقتصادية للبنية الاجتماعية ، الى انعكاسات وانتقالات او ظواهر خالصة وبسيطة ، في القاعدة الاقتصادية) . وعلى هذا النحو لا يصبح « التطابق » بين المستويات علاقة بسيطة ، بل جملة معقدة من التدخلات .

وعندئذ ، يمكننا ان نعود من جديد ، الى مسائل تحول لنمط من الانتاج الى آخر ، على أساس **التحليل الفرقي** لتدخل « الدولة » ، وللحق ، وللقوة السياسية ، في نمط الانتاج المكون ، وفي طور التحول . ان التحليل الفرقي متضمن ضمنا في تحليلات **تشريع العمل** (**رأس المال** ، الجزء الثاني ، ص ١٥٩ ــ ١٧٨) ، وتحليلات « **التشريع الدموي** » الذي يخص التراكم البدائي (**رأس المال** ، الجزء الثالث ، ص ١٧٥ ــ

١٨٣) . فالتراكم البدائي يبين لنا ، بدلا من التدخل الذي نظمته حدود نمط الانتاج ، تدخلا من الممارسة السياسية ، في صورها المختلفة ، التي نتيجتها **تحويل** حدود نمط الانتاج ، **وتثبيتـه** :

« ان البرجوازية الناشئة لا يمكنها أن تستغني عن تدخل « الدولة » تدخلا مستمرا ؛ فهي تستخدمها من أجل « تنظيم » الاجر ؛ أي من أجل تخفيضه الى المستوى الملائم ، في سبيل اطالة يوم العمل ، والحفاظ على العامل ذاته في درجة من الارتباط المراد . ان في هذا لحظة جوهرية من لحظات التراكم البدائي (الجزء الثالث ، ص ١٧٩) .

« ان بعضا (من مناهج التراكم البدائي المختلفة ، التي فتحها عهد الرأسماليـة) يعتمد على استخدام القوة الوحشية ؛ بيد ان هذه المناهج كلها تستغل ـ دون استثناء ـ قوة « الدولة » ، أي قوة المجتمع المركزة والمنظمة ، في سبيل تسريع الانتقال من النظـام الاقتصادي الاقطاعي ، تسريعا عنيفا ، الى النظام الاقتصادي الرأسمالي ، واختصار اطوار التحول . والحقيقة ، أن القوة هي مولدة كل مجتمع قديم في العمل . ان القوة فاعل اقتصادي . » (الجزء الثالث ، ص ١٩٣) .

ففي فترة الانتقال ، لا تظهر صور الحق والسياسة و « الدولة » ، كما كانت من قبل ، متكيفة مع البنية الاقتصادية (متصلة بالحـدود الخاصة ببنيـة الانتاج) ، بل **في تفاوت** معها ؛ فتحليلات التراكم البدائي تبين **انكفاء الحق** وصور « الدولة » ، الى صور البنية الاقتصاديـة الرأسمالية ، في الوقت الذي تبين فيه ، أن القوة فاعل اقتصادي . وسنترجم هذا التفاوت بقولنا من جديد ، ان التطابق يبدو لنا هنا ، في صورة **عدم التطابق** بين المستويات المختلفة . ففي فترة التحول ،

هناك « عدم تطابق » ؛ لان نمط تدخل الممارسة السياسية ، يغير من الحدود ويحولها ، بدلا من ان يحافظ عليها ، وان يحدث آثاره في تحديدها . واذن ، ليست هناك صورة عامة لتطابق المستويات ، بل تغير ما للصور ، التي تتعلق بدرجة الاستقلال الذاتي لمرجع ما ، بالنسبة الى مرجع آخر (وبالنسبة الى المرجع الاقتصادي) ، وبنمط تدخل أحدهما في الآخر .

انني سأختم هذه الاشارات العامة جدا ، بملاحظة ان نظرية التفاوتات (في البنية الاقتصادية ، بين المراجع) وصور عدم التطابق ليست ممكنة قط ، الا **بالرجوع المزدوج** ، الى بنيتي نمطي انتاج ، بالمعنى الذي حددناه في مطلع هذا البيان . ففي حالة المشغل مثلا ، يتعلق تحديد عدم التطابق بتحديدات صور الفردية ، المحددة في المحترف من جهة ، وفي الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ، من جهة أخرى . كذلك ففهم انكفاء الحق يتطلب معرفة بنى الممارسة السياسية ، في نمط الانتاج السابق ؛ كما يتطلب معرفة عناصر البنية الرأسمالية . فاستخدام العنف وصوره المنظمة لتحقيق غاية ما (بتدخل « الدولة » والحق) ، يتعلق بصورة المرجع السياسي ووظيفته ، في المجتمع الاقطاعي .

واذن ، ففترات التحول تتصف **بتواجد** عدد من انماط الانتاج ، كما تتصف في الوقت ذاته ، بصور عدم التطابق . وعلى هذا النحو ، ليس المشغل من وجهة نظر طبيعة قواه المنتجة ، متصلا بالحرفة ؛ ولكنه يفترض استمرارها في بعض فروع الانتاج (الجزء الثاني ، ص ٥٦) ،

وهو ينمو ايضا الى جانبها (الجزء الثاني ، ص ٤٣ ؛ الجزء الثاني ، ص ٥٧) . واذن ، ليس المشغل قط **نمطا** من الانتاج ، بل وحدته هي تواجد نمطين من الانتاج وتراتبهما . وخلافا لذلك ، تنتشر الصناعة الكبيرة سريعا ، من فرع انتاج ، الى الفروع الاخرى كلها (الجزء الثاني ، ص ٦٩) . وعلى هذا النحو ، يبدو ان تفاوت العلاقات والمراجع ، في فترات الانتقال ، يقتصر على انه يعكس **تواجد نمطين** (او اكثر) **من الانتاج ، في « معية » واحدة ؛ وغلبة احد النمطين على الآخر** . ويثبت على هذا النحو ، انه يجب على مسائل التزمن ، هي ايضا ، ان يفكر فيها في اشكالية « تزامن » نظري ؛ فمسائل الانتقال وصور الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، هي مسائل تزامن أعم من تزامن نمط الانتاج ذاته ؛ وهو يشمل عددا من النظم وعلاقاتها (وبحسب لينين ، كان هناك في روسيا ، في مطلع فترة التحول الى الاشتراكية ، ما يبلغ حتى خمس انماط انتاج موجودة معا ، ومتطورة ومنظمة تطورا وتنظيما متفاوتين ، في تراتب ذي انتاج سائد) . أما تحليل **علاقات السيادة** هذه ، فلم يقدم لنا ماركس الا خطوطه الكبيرة ؛ وهو يؤلف حقلا من الحقول الرئيسية المفتوحة امام بحث خلفائه .

● ● ●

ان بياننا ينتهي ــ كما نرى ــ الى مسائل **مفتوحة** ؛ ولا يمكن ان يكون له ادعاء آخر ، سوى ان يشير الى مسائل مفتوحة ، أو ان ينتجها ؛ وهي مسائل ليس من **الممكن** ان نقترح حلولا لها ، من دون مباحث متعمقة جديدة . ولا يمكن **ان يكون** الامر خلاف ذلك ؛ اذا أردنا أن نعد **أن رأس**

المال الذي نفكر فيـــه ، يضع تماما أساسا لنظام علمي جديد ؛ اي يفتح **مجالا** جديدا للبحث العلمي . فخلافا للختام الذي هو قوام بنية مجـــال ايديولوجي ، يظل هذا **الانفتاح** نموذجيا لمجال علمي ما . فاذا كان لبياننا معنى ما ، لم يمكن له اذن ان يكون ، الا في تحديده ضمن حدود الامكان كلها ، الاشكالية النظرية التي تؤسس هذا المجال وتفتحه ؛ والا في تعرفه المسائل التي طرحها ماركس وحلها من قبل ؛ وفي توحيده لها ، وصياغته اياها ؛ والا في كشفه اخيرا ، في هذا المكتسب ، وفي مفهومات تحليل ماركس وصوره ، عن كل ما بامكانه ان يتيح لنا توحيد المسائل الجديدة وطرحها ؛ هذه المسائل التي ترتسم من ذاتها في تحليل المسائل المحلولة سلفا ، أو تعرض وجهها الجانبي ، في أفق المجال الذي اكتشفه ماركس من قبل . فانفتاح هذا المجال يؤلف شيئا واحدا هو ووجود هذه المسائل **التي يجب حلها .**

واضيف ، انه لم يكن من باب الصدفة ، اذا امكن لبعض هذه المسائل ، التي طرحناها ابتداء من قراءة **رأس المال** وحدها ؛ وبالتالي ، ابتداء من مؤلف عمره مئة سنة ؛ أن تتعلق اليوم بالذات ، تعلقا مباشرا ببعض أسئلة الممارسة الاقتصادية والسياسية المعاصرة . ففي مسائل الممارسة النظرية ، ليست المسائل المطروحة قط ، الا مسائل الممارسات الاخرى ومهماتها ، كما تبدو في الصورة الخاصة للمسائل النظرية ، أي في صورة انتاج المفهومات التي يمكن لها ، ان تقدم المعرفة عنها .

★ ★ ★

ملحق

نص في منهج البحث

ان توحيد أنماط الانتاج المختلفة ، أي اقامة التقسيم الى حقب اقامة فعلية ، تحيلنا الى مظهرين لمنهج ماركس ، ليس أي منهما «تاريخيا» بالمعنى الصحيح للكلمة ، من حيث انه قد يتضمن رجوعا ضروريا الى الحركة . انهما ما بامكاننا ان ندعوه منهج **الموازنة** أو **التغير** ، ومنهج **النتيجة** . وقد يتوجب على دراسة منطقية لطرائق البرهان التي يستخدمها ماركس في **رأس المال** ، أن تبين ــ اكثر مما سأفعل ــ طبيعتها وشمولها . بيد ان هذين المظهرين قد عرضا بوضوح ، في مطلع نص « مدخل عام ١٨٥٧(١) » ، في معرض الحديث عن « الانتاج عموما » وعن « الانتاج العام » . وهاكم ما كتبه ماركس :

« واذن ، فحينما نتكلم على الانتاج ، يكون الامر متعلقا دائما بالانتاج في مرحلة محددة من مراحل النمو الاجتماعي ــ بانتاج أفراد يعيشون في المجتمع . ومن الممكن ان يبدو أيضا ، انه لكي نتكلم على الانتاج عموما ، **لا بد لنا اما ان نتبع العملية التاريخية لنموه** ، أو أن نصرح منذ البداية ، بأننا مهتمون بعصر تاريخي محدد **ما** ، مثلا بالانتاج

---

(١) اسهام في نقد **الاقتصاد السياسي** ، « المدخل » ، الطبعات الاجتماعية ، باريس ١٩٥٧ . ص ١٤٧ ــ ١٧٥ .

البرجوازي الحديث ، الذي هو في الواقع ، موضوعنا الحقيقي . بيد ان عصور الانتاج كلهـا ، لها صفات مشتركة معينة ، وتحديدات مشتركة معينة . فالانتاج عموما هو تجريد ؛ ولكنه تجريد عقلي ، في الحدود التي يوقينا من **التكرار** ، حينما يلح على الملامح المشتركة ، ويحددها بدقة تماما . ومع ذلك ، فهذه الصفة العامة ، او هذه الملامح المشتركة ، التي تسمح الموازنة باستخلاصها ، تكون هي ذاتها جملة معقدة جدا ، تتشعب عناصرها ، لكي تتخذ لها تحديدات مختلفة جدا . ان بعض هذه الصفات يمت الى العصور كلها ، وبعضها الآخر مشترك بين بعض العصور فقط . **ان بعض التحديدات تبدو مشتركة بين العصر الاكثر حداثة والعصر الاكثر قدما** . ومن دونها لا يمكننا ان نتصور أي انتاج ، اذا صح ان اللغات الاكثر تطورا تشترك هي واللغات الاقل تطورا ببعض القوانين والتحديدات ؛ فان الذي هو قوام تطورها هو بالضبط ما يفرقها عن هذه الصفات العامة والمشتركة ؛ ويجب علينا ايضا ، ان نميز تمييزا جيدا ، بين التحديدات التي تصح على الانتاج عموما ، لكي لا تنسينا الوحدة ـ التي تنتج سلفا من حقيقة تماثل الذات والانسانية ، والموضوع والطبيعة ـ **الفارق الجوهري** .

« . . . اذا لم يكن من انتاج عموما ، لم يكن من انتاج عام على **الاطلاق** . **فالانتـاج** يظل دائما فرعا خاصا من الانتاج ـ مثلا : الزراعة ، تربية الماشية ، المشاغل ، الخ . . . او يكون قوام **كل ما** . بيد ان الاقتصاد السياسي ليس هو التكنولوجيا . وسيكون من الواجب علينا ، ان نشرح في مكان آخر (فيما بعد) ، العلامة بين تحديدات الانتـاج العامة في مرحلة اجتماعية معينة ، وصور الانتاج الخاصة . واخيرا ، ليس الانتاج اطلاقا ، على نحو خاص ، انتاجا خاصا ؛ فهو يبدو دائما في صورة هيئة اجتماعيـة معينة ، تمارس فعاليتها في جملة كبيرة وغنية بفروع انتاجها ، ان كثيرا او قليلا . فما زلنا لا نجد مكانا اطلاقا ، لكي ندرس هنـا العلاقة القائمـة بين البيـان العلمي

والحركة الواقعيـة . فهناك انتـاج عموما ، وانتاج ينظر اليـه في كليته ، وفروع خاصة للانتاج . »

في هذا النص ذي الخطورة المنهجية الرئيسية ، الذي استشهدت منه بمقاطعه الرئيسية ، يتفحص ماركس مفهومين تفحصا متتابعا ، وهما : « الانتاج عموما » و « الانتاج العام » ؛ اللذان يبدوان بصفة مشتركة ، هي كونهما **تجريديين** . وعلى الرغم من الصعوبات التي يصادفها ماركس دائما في استخدام مفهوم التجريد ؛ انه يمكننا ان نستخلص من هذه الصعوبات ، الصياغات النظرية ، التي تخرج منها قراءة **رأس المـال** موضحة باستمرار ؛ وهي صعوبات بينها التوسر ؛ وهي تبدو جليـة في الجملة التي تتحدث عن « العلاقة القائمة بين البيان العلمي والحركة الواقعية » .

ويمكننا في الواقع ، ان نحاول ان نقرأ هنا ، شيئا آخر غير نظرية التجريد من حيث هي نظرية في معرفة الانتقال من الواقع المشخص للتاريخ ، الى معرفته المجردة . ويمكننا ان نجد فيهـا عناصر **منهج البحث** الذي يتبعه التحليل الماركسي ، أي عناصر وصف **صور** هذا التحليل ، وصفا يبقى بكامله اذن ، داخليا في المعرفة . وبتعبير آخر ، ان الامر يتعلق بالاشارة الى بعض الروابط القائمة **بين مفهومات** النظرية الماركسية. وقد سنحت لي الفرصة عدة مرات ، فلمحت الى هذا المنهاج ، الذي قد يتطلب تنفيذه بيانا آخر ؛ ان الامر في مبدئه ، يتعلق بمسألة ذات طابع **منطقي** ، لا علاقة لها بموضوع النظرية ، ولا بعلاقة النظرية بموضوعها ؛ وانما يتعلق بأنماط تنظيم المفهومات في داخل النظرية ، وبصور تنظيميتها.

واذا استشهدت بالتمييزات التي ادخلها ألتوسر على مقاله **في الجدل المادي**(٢)، قلت ان الامر يتعلق **بصورة الانتقال** من «المجرد في الفكر» الى «المشخص في الفكر» اللذين هما مفهوما النظرية سواء بسواء . بيد أن **صور هذا الانتقال التنظيمي** ، التي هي قوام البنى المنطقية لما يدعوه ماركس « تحليله » ، هي في الاصل تركيب في غاية التعقيد ؛ وهناك حالة تثير الاهتمام اثارة خاصة ، وهي استيراد بعض نماذج الارتباط المفهومي ، التي أوجدتها الفلسفة من قبل ، وانتجتها من قبل ، لاستعمالات مغايرة ؛ وهي مرافقة لتفسيرها الايديولوجي الخاص . ففي نص **« المدخل »** الذي اقترح هنا قراءته قراءة ثانية ، نجد انفسنا في شغل بهذا الاستيراد ؛ اعني استيراد البنيتين المفهوميتين لـ « نظرية المعرفة » ، مع تفسيرهما الايديولوجي ، ــ وبالضبط ، الفكرة القائلة بأن الامر يتعلق بنظرية في المعرفة ، عن « العلاقة القائمة بين الحركة الواقعية والبيان العلمي » . بيد ان هذا الاستيراد الذي يفكر ماركس فيه هنا ، يتضمن في ذاته **تنافرا واضحا** بالنسبة الى تفسيره ؛ وهو في نظرنا تنافر يدل على **الاستعمال الآخر** ، الذي خصصت له هذه المفهومات فعلا . وهاكم هذا التنافر : اذا كان شغلنا متعلقا حقا بنظرية المعرفة في معناها الكلاسيكي ، لم يكن الامر متعلقا في تخصصاته النوعية المتغيرة ، الا **بتجريد واحد** قد يعبر عن جوهر علاقة المجرد بالمشخص ، أي علاقة الوعي النظري (التأملي) بموضوعات العالم (الواقعي) . انه ليس هناك ، ولا يمكن ان يكون ، الا تجريد واحد ؛ لان التجريد لا يدل في « نظرية المعرفة » ، على الطابع

---

(١) ل. ألتوسر : **في المادية التاريخية** ، (في كتاب : **من أجل ماركس**) .

الفرقي لعدد من ممارسات المعرفة ؛ وانما يدل على اساس امكان المعرفة عموما . وخلافا لذلك ، نجد أنفسنا مشغولين في هذا المقطع من « **المدخل** » ، **بنموذجين من التجريد** ، يمكن مقابلتهما ومعارضتهما حدا بحد ؛ ولكن لا يمكن ردهما الى نموذج واحد . ونتيجة لذلك ، نجد انفسنا مشغولين بطعم تحليل فرقي ما ، داخلي في الممارسة النظرية . ان هذا التنافر هو الذي يحثنا على القيام بقراءة أخرى ، يدل مفهوم « التجريد » فيها ، على علاقة **المفهومات فيما بينها** .

ان تحديدات التجريد ذات وجهين : ايجابي وسلبي . انها تتوخى ، ولا سيما اولها ، **اخطاء منهج** الاقتصاد الكلاسيكي ، التي هي اخطاء نظرية في المبدأ ؛ ومن هذه الناحية ، فهي لا تحمل لنا شيئا جديدا ؛ بيد ان صياغة جديدة للمأخذ الاكبر **باللاتاريخية** ، الموجه الى الاقتصاد السياسي ، واحتياطا مرتبطا بها ، ينتهيان بنا الى القول : « **ليس هناك** (في الواقع) ، من انتاج عموما ولا انتاج عام » ؛ انه ليس هناك انتاج محدد تاريخيا ، أي انماط تاريخية من الانتاج ، تتضمن علاقات اجتماعية محددة ؛ وليس هناك الا انتاج موزع على فروع انتاج خاصة ، تنشىء قيم **استعمال** خاصة ، (وهي تتصف اذن بصفات تكنولوجية خاصة) . ويمكننا ان نضيف ايضا ، أن هاتين الدعوتين الى فردية المشخص التاريخي ، ليستا في اعماقهما الا دعوة واحدة ، ضمن الحد الذي يكون **لتقسيم العمل** فيه تاريخ يجمع في الواقع بين تحديد نمط الانتاج وتوزيع فروع الانتاج . ان كل عصر جديد من عصور الانتاج الاجتماعي ، يعدل ايضا من طبيعة قيم الاستعمال المنشأة . ذاكم الوجه السلبي من النص .

أما الوجه الايجابي فيتعلق بصياغة ضرورة منهجية مزدوجة ؛ **ان منهج المادية التاريخية يتضمن ، وفق نمطين متميزين ، علاقة المفهومات العامة بالمفهومات الخاصة ؛ أو بالاحرى ، علاقة مفهومات ما هو عام بما هو خاص** . ولكن بشرط ان لا نفهم هذا « العـام » على انه عمومية المفهوم ، وهذا الخاص على انه خصوصية الواقع . ولكي أبين ما به يتعلق الامر ، سأتناول حدود التحديدين واحدا واحدا ، وسأقيم منها لوحة متوازيـة :

الانتاج العـام — الانتاج عموما

عموميـات

- العـام
- المشترك
- الواحـدة
- ذو القيمـة المطلقـة
- الكليـة
- تحديدات الانتاج العامة

خصوصيات

- التحديد الخاص
- الفرق الجوهري
- صور الانتـاج الخاصة
- فروع الانتـاج الخاصة

صورة علاقتهما

- الموازنـة
- الادخـار
- امتنـاع النفي
- العلاقـة الحقيقيـة

بهذه اللوحة ، ابرزنا بداهة توازي العلاقتين ، اللتين تجمع كل منهما نموذجا نوعيا من العام ، ونموذجا نوعيا من الخاص ؛ واذن فهما بهـذا المعنى ، قوام نموذجين من « التجريد » ، وترسمان نموذجين من الارتباط بين المفهومات ، في نظرية التاريخ . ان الموازاة ذات اهمية كبيرة ؛ لانها هي التي تمنعنا من تفضيل أحد التجريدين على الآخر ، ومن اقامة « نظرية المعرفة » منـه . ولكنها تقف عند النظر الى العناصر التي يدور حولها الجدل في كل مرة ؛ أعني هذه العموميات وهذه الخصوصيات بالتبادل . انه يجب علينا اذن ، ان نواجهها بالتعاقب .

(١) الانتـاج عموما والتحليل المقارن :

ان الحدود التي تدل على علاقة العام بالخاص ، لا تترك في هـذا الموضوع أي التباس ؛ اننا بصدد وصف ما للتجريد ، بالمعنى الاختباري للعملية ، كما يمكن ان نراها متخذة على الامثال ذاتها ، من لوك الى هسرل . فالعام هو هنا « التجريد العقلي **لما هو مشترك** (صفات مشتركة ، تحديدات مشتركة) ، ولما له قيمة عموما وعلى الاطلاق بالنسبة الى أنماط الانتاج كلهـا . ويتحدد هذا التجريد بأنه نتاج عملية **موازنة** ، وصحته معلقـة حصرا على الرجوع الضمني الذي يحويه ، الى الحالات الخاصة التي « يتحاشى تكرارها » . واخيرا ، ان العام له هنا صفات **الماهية** ، كما تكتشف في تجربة عدم قابلية الانفصال المتعلقة بالشيء ذاته ؛ فمن دون هذه الصفات لا يمكننا ان نتصور اي انتاج . ولكن ، يبدو ايضا ، ان هذه العملية لا تحدث بين الفكر والاشياء ؛ لان خاص هذا العام يتحدد

بدوره على انه **ماهيـــة** ؛ أعني بـ « الفارق الجوهري » ، بكونه تماما منتجا لتخصيص (منتج التحديد التكميلي) العام ؛ فـ « التحديدات التي تصح اطلاقا على الانتاج ، يجب ان تصبح خاصة حالا » حتى ان الخاصـــة (الفارق الجوهري) لا تبدو في هذه العملية وكأنها **بقيـــة** عملية التجريد ، أي وكأنها ما يفلت من الموازنة وما لا يمكن « تجنب » تكراره ؛ وكأنه دلالة على صفة « عدم الاستنفاد » التي يتصف بهـــا الواقع ومقاومته لقبض المفهوم عليـــه ؛ فالخاصة تبدو وكأنها **نتيجة التغير الذي يسمح بالموازنة** . فاذا كان هناك تغير ، فلأن هناك تحديدات **ثابتـــة** (« الصفات المشتركة »)؛ بيد ان هذه التحديدات ليست محددة ، الا في ما دعوناه **امتزاجا** خاصا ، أي حالة خاصة من حالات التغير ؛ وبالمناسبة ، نمطا تاريخيا محددا من الانتـــاج ، يبدو دائما وكأنه نمط معين من علاقـــة الذات : الانسانية ــ بالموضوع : الطبيعة » .

ان هذا النموذج الاول من نمط الارتباط بين المفهومات ، هو أساس تحليلات ماركس كلها ، التي تتعلق بالتعاقب التاريخي لانماط الانتاج (والمراجع الاخرى) . من اجل ذلك عرضت ملامحه الجوهرية ، قبل ان انتقل الى الدراسة المباشرة لنصوص ماركس ، التي تتضمن هذا التحليل . وسأضيف مجرد اضافة ثلاث ملاحظات سأشرحهـــا من بعد وأتوسع بهـــا :

آ ــ ان الجملة التي يتعلق التغير بها (الموازنة) هي ــ هي ذاتها ــ جملة معقدة ؛ وليست جملة من العناصر ؛ فـ « هذا العام هو ــ هو ذاته ــ شيء متعدد الاعضاء ، يؤدي بعض اعضائه الى بعض في تحديدات مختلفة » (انه بنية معقدة محددة تحديدات مختلفة) .

ب ــ ونتيجة لذلك ، فالتخصص بالتغير ليس بسيطا ، بل انه هو ذاته معقد . وبتعبير آخر ، انه ليس قائما على تبديل ما ، ولكنه يتضمن تحديدا جديدا للعناصر ذاتها ، بتغير علاقتها . وهذا يتضمن بدوره ، ان الجملة « العامة » ليس لها من وجود آخر ، الا في تغيرها ذاته ؛ لان عناصرها ليست خارجها محددة على نحو آخر . وسنرى كيف يمارس ماركس هذا المنهج وهو بصدد عملية العمل .

جـ ــ وأخيرا ، ان مبدأ التغير يتضمن ، انه اذا كان هناك رجوع الى الزمانية ههنا ، فهو يخضع **التحديد الزماني** لالتواءات لا مثيل لها . بيد ان التحديد الزماني يمثل وحدة التعاقب الزماني ذي الاتجاه الواحد ، ووحدة قانون لنمو الصور نموا داخليا . انه ما من شيء من هذا القبيل هنـــا ؛ اذ ان ماركس يقول لنا يقينا ، ان انماط الانتاج كلها هي **برهات تاريخية** (عصور) ، **ولا يقول لنا ان هذه البرهات يولد بعضها بعضا .** واذا كنت قرأت نصـــه قراءة جيـــدة ، فهو يتضمن حتى ما هو عكس ذلك ؛ وانني لأرى البرهان على ذلك ، في هذه الملاحظة الرئيسية (التي ستشرح شرحا وافيـــا) ؛ وهي ملاحظة **هي نفي لكل تطورية** ؛ ف « بعض هذه التحديدات تبدو مشتركة بين العصر الاحدث والعصر الاقدم » . ولنقل ان « الفارق الجوهري » ليس نتيجة حركـــة من **حركات تمايز** الصور . ف (المثال على ذلك ، أنماط الانتاج « الآسيوية » ونمط الانتاج الرأسمالي ، عبر كل انماط الانتاج الاخرى .)

(٢) الانتاج العام وتحليل التزامن :

وفي حين يبدو النموذج الاول المفهومي ، وكأنه يمارس في تحليل

تزمني ، يتعلق النموذج الثاني **بتزامن معطى** خصوصا ، أي بما يقع تحت « التحديدات العامة للانتاج ، في مرحلة اجتماعية معينة » . في هذا المجال ، نجد أيضا عاما وخاصا من نموذج مغاير تماما . فالعام هو الانتاج من حيث هو **كل** ؛ والخاص هو « صور الانتاج الخاصة » ، أي « فروع الانتاج الخاصة » . وبين هذين الاثنين ، ليس نموذج الارتباط الذي نحن بصدده ، الارتباط « المفهومي » بين الموازنة والتجريد ؛ بل انه الارتباط « الواقعي » **للعلاقة** . وبالطبع ، اذا كانت محاولة القراءة هذه متماسكة ، لم يكن هذا النموذج من الارتباط « واقعيا » قطعا ، اكثر مما هو نموذج ارتباط الفكر بالاشياء ؛ اذ انه هو ذاته مفهومي ، وواقعيته ليست الا واقعية مشخص فكري . ويمكننا ان نجد دلالة ذلك ، في الفرض الغريب والمضطرب ، الذي يفرض **علاقة** « بين تحديدات الانتاج العامة ، من مرحلة اجتماعية معينة ، وصور الانتاج الخاصة ، وهذا هو ذاته« العلاقة القائمة بين البيان العلمي والحركة الواقعية » بيد ان ما يستوقفنا هنا ، هو ان تحديدات الانتاج العامة ، في مرحلة اجتماعية معينة ، هي تحديدات للانتاج بما هو كل . وينتج عن ذلك ، ان معرفة **النتائج الخاصة** لهذه التحديدات العامة ، ستبدو وكأنها تحليل العلاقة التي تقيمها فروع الانتاج المختلفة ، فيما بينها ، في كل ما .

ان هذا النموذج الثاني من الارتباط المفهومي ، يتعلق بنا في الوقت الحاضر ، تعلقا أقل مباشرة من النموذج السابق ؛ اذ يمكنه ان يهبنا فهم نمط من التحليل الاساسي في **رأس المال** ، قوامه ان يسقط **في المكان** ، كميات ليست متعاصرة في الواقع ، حيث ينضاف بعضها الى بعض ،

فعصب البرهان هو الذي يتعلق باقامة معدل الربح العام ، واقامة تحليل الرسوم التخطيطية لاعادة الانتاج ؛ في الكتاب الثاني . وعلى نحو أعم ، انه أساس فهم قانون القيمة ، وبالتالي فهم التنظيم الخاص بالانتاج ، في مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية ؛ من حيث ان قانون القيمة هو الصورة الخاصة ، التي يتخذها التناسب بين ضروب انتاج الفروع المختلفة ، في نمط الانتاج الرأسمالي . انه يمكن لهذه النظرات ان يحددها التحليل الذي قمت به لمفهوم **اعادة الانتاج** ، وأن يشرحها .

★ ★ ★

روجيه استابليه

تقديم مخطط « رأس المال »

لم التفكير في مخطط **رأس المال** ؟ اليس مؤلفا يفرض مفاصله فرضا مباشرا ؟ انه يكفينا اذن ان نقرأ الفهرست ، كما يبدو . بيد ان **رأس المال** مؤلف صعب القراءة ؛ لانه جديد بمفهوماته ، وبتنظيم هذه المفهومات أيضا . واذن ، لا بد لنا من ان نتوقع ، ان تتأتى الصعوبات التي سيلاقيها القارىء أولا ، من هذه الجدة التي يتحلى بها **رأس المال** :

ـ سواء أرد بنية **رأس المال** الى بنى أحصاها من قبل ، وهو يعرف سلفا ، بطريق العرف ، علاقاتها بفكر ماركس . انه سيقرأ على هـذا النحو ، على غلاف المجلدات : الكتاب الاول « نمو الانتاج الرأسمالي » ، الكتاب الثالث « الحركة الاجمالية للانتاج الرأسمالي » . وعندئذ ، سيكون بوسعه ان يستخلص نظاما هيغليا . ذاكم هو الينبوع الرئيسي للمعنى المتناقض ، كما سنبينه ؛

ـ أم ذهب « وهد نافد الصبر لاستخلاص علاقة المبادىء العامة بالاسئلة المباشرة التي تستهويه ، ومتعطش لمعرفتها » (كارل ماركس : رسالة الى لا شاتر ، في ١٨ آذار ١٨٧٢ ؛ **رأس المال** ، الطبعات الاجتماعية ، الجزء الاول ، ٤٣ ـ ٤٤) ، يبحث عما يجب على ماركس أن يقوله عن الآراء المأخوذ بهـا في العلوم « الحديثة » (علم الاجتماع ، الاقتصـاد السياسي) ؛ التي يعرف سلفا عنها ، أي بطريق العرف ؛ قربها من **رأس المال** . انه حينما يفرض على نظام قراءته ، نظام شواغله ، يمضي من « نموذج الى نموذج » ؛ وهنا أيضا ، تغيب عن نظره جدة مؤلف ماركس ،

على الرغم من المظاهر ؛ لان العلوم التي تحدد نظام شواغله ، ليست جديدة ، الا لانها لم تنشأ في وقت أبكر .

ولهذا ، اننا سنسأل نصين من نصوص ماركس ذاته ، لهيئا لنا قراءة **لرأس المال** ، تنظم وفقا لتسلسلاته الحقيقية وتقطعاته الحقيقية . ان النص الاول مأخوذ من **رأس المال** ، الكتاب الثالث (القسم السادس ، ص ٤٧) . وضمن الحد الذي يفسح هذا النص فيه المجال امام قراءات يصعب ربطها بالمؤلف ذاته ، فاننا سنقابله بنص آخر مأخوذ من **مدخل عام ١٨٥٧** . اسهام في نقد الاقتصاد السياسي (الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦٣ ــ ١٦٤) .

(١) نص « رأس المال » (الكتاب الثالث) وصعوباته :

هاكم النص :

« لقد درسنا في « الكتاب الاول » ، الاوجه المختلفة التي تقدمها حركة الانتاج الرأسمالي بذاتها ، من حيث هي حركة انتاج مباشرة ؛ وقد صرفنا في هذه الحركة ، نظرنا عن كل النتائج الثانوية الناتجة عن العوامل الغريبة عن هذه الحركة . بيد ان حياة رأس المال تفيض عن حركة الانتاج المباشرة هذه . ففي العالم الواقعي ، تأتي **حركة التداول** ، التي كانت موضوع الكتاب الثاني ، فتكملها . وحينما درسنا في القسم الثالث من الكتاب الثاني على الخصوص ، حركة التداول ، من حيث هي وسيط الحركة الاجتماعية في اعادة الانتاج ؛ رأينا ان حركة الانتاج الرأسمالي ، هي وحدة حركة الانتاج وحركة التداول ، اذا اتخذناها في جملتها . ففي الكتاب الثالث هذا ، لن تكون المسألة مسألة استرسال مع العموميات ، حول هذه الوحدة . ان الامر يتعلق ــ خلافا لذلك ــ

بكشف الصور المشخصة ووصفها ؛ هذه الصور التي تنشئها **حركة راس المال المعتبرة كلا** . في هذه الصور المشخصة ، تتقابل رؤوس الاموال في حركاتها الواقعية ؛ وليست الصور التي يتخذها رأس المال ، سواء في حركة الانتاج المباشرة ، أو حركة التداول ، الا أوجها خاصة . أما صور رأس المال التي سوف نعرضها في هذا الكتاب ، فتقربه بالتدريج من الصورة التي يتجلى فيها في المجتمع ، أي على سطحه ، كما يمكننا ان نقول ؛ وفي الفعل المتبادل الذي تقوم رؤوس الاموال به ، في المزاحمة ، وفي الوجدانات العادية لفاعلي الانتاج هم أنفسهم . »

ان هذا النص بعيد عن أن يحذف كل صعوبة ؛ على الرغم من وضوحه الظاهر ، المتوجب جوهريا عن حقيقة أنه يتبع التوزيع الثلاثي ، الذي يقوم عليه **رأس المال ذاته** . ان عبارة «على سطحه ، **كما يمكننا ان نقول**» (**يمكننا** اذن **أن نقول قولا مغايرا** ؛ الامر الذي يعني انه **قد يتوجب علينا** ، اذا لم تكن هناك صعوبة كبيرة في الانتقال من صورة مجازية ميسرة ، الى مفهوم دقيق) ، تعلم يقينا بالعوائق الموضوعية ، التي صادفها ماركس ذاته ، وهو يعرض علميا مسلكه العلمي الخاص به . والحقيقة ، ان هذا النص يفتح أمامنا الباب لقراءتين ، ليس بامكانهما أن تبينا تبيانا جديا النظام الذي اتبعه ماركس فعلا .

آ ـ القراءة الاولى غير المطابقة : حينما ذهبنا من « الكتاب الاول » الى « الكتاب الثالث » ، ذهبنا من المجرد الى الواقع . ان هذا التفسير قد صاغه أول مرة زومبرط Sombart و شميث (وفقا للخلاصة النقدية لنظريتهما ، **التي** وضعها انغلز في الملحق الذي كتبه « للكتاب الثالث » من **رأس المال** ، الجزء السادس ، ص ٣٠) ، اللذان يريان ان

قانون القيمة ، وهو موضوع « الكتاب الاول » ، هو « واقعية منطقية » ، أو « تخييل ضروري »(١) . في هذه الحالة ، قد يبدو « الكتاب الثالث » وكأنه دراسة العمليات الاقتصادية المشخصة ، لنفهم بذلك الواقعية ، بواسطة الواقعة المنطقية ، او بواسطة « التخييل الضروري » . ان هذا التفسير لمخطط **رأس المال** يمكنه ان يستفيد من نص « الكتاب الثالث » ، الذي استشهدنا به ، **بشرط ان نضع خطا تحت الحدود التالية ، فيه :**

« لقد درسنا في « الكتاب الاول » ، الاوجه المختلفة التي تقدمها حركة الانتاج الرأسمالي بذاتها ، من حيث هي حركة انتاج مباشرة ؛ وقد صرفنا في هذه الحركة ، نظرنا عن كل النتائج الثانوية الناتجة عن العوامل الغريبة عن هذه الحركة . بيد ان **حياة** رأس المال تفيض عن حركة الانتاج المباشرة هذه . **ففي العالم الواقعي** ، تأتي حركة التداول ، التي كانت موضوع الكتاب الثاني ، فتكملها . وحينما درسنا في القسم الثالث من الكتاب الثاني على الخصوص ، حركة التداول ، من حيث هي وسيط الحركة الاجتماعية في اعادة الانتاج ؛ رأينا ان حركة الانتاج الرأسمالي ، هي وحدة حركة الانتاج

---

(١) لقد كان انغلز واعيا تمام الوعي ، ان التقابل بين التخييل الضروري (قانون القيمة) ودراسة الواقع (نظرية الربح) ، يدخل الى **رأس المال** قطيعةمنهجية **لا** يمكن تسويغها ؛ وقد شرع في هذا النص ، في معاودة اقامة وحدة **رأس المال** . ولكنه ، بدلا من ان يبين ان قانون القيمة ونظرية الربح هما منتجان نظريان من نموذج واحد ؛ اكتفى بأن يقرر ، على أساس من البرهان التاريخي ، أنهما **واقعيان** سواء بسواء . وباستثناء الحقيقة التي ترى ان جميع البراهين المستخدمة هي براهين يمكنرفضها ، وان تطبيق قانون القيمة على أنماط الانتاج التي ليست سلعية الا هامشيا ، انما يطرح خصوصا من المسائل اكثر مما يحل ؛ فان نص انغلز قد ينتهي الى ان يفسر ان المقولات الاقتصادية ، قد عرضت **في رأس المال** ، وفقا للنظامالذي كانت فيه محددة تاريخيا ؛ أي وفقا للنظام الذي قد كان ماركس بين عدم تطابقه بأكثر وضوح (**مدخل عام ١٨٥٧** ، الطبعة الاجتماعية ، ص ١٧١) .

وحركة التداول ، اذا اتخذناها في جملتها . ففي الكتاب الثالث هذا ، لن تكون المسألة مسألة استرسال في العموميات ، حول هذه الوحدة . ان الامر يتعلق ـ خلافا لذلك ـ بكشف **الصور المشخصة** ووصفها ؛ هذه الصور التي تنشئها حركة رأس المال المعتبرة كلاً . في هذه **الصور المشخصة** ، تتقابل رؤوس الاموال في **حركاتها الواقعية** ؛ وليست الصور التي يتخذها رأس المال ، سواء في حركة الانتـــاج المباشرة ، أو في حركة التداول ، الا حالات خاصة . أما **صور رأس المال** التي سوف نعرضها في هذا الكتاب ، فتقربه بالتدريج من الصور التي **يتجلى فيها في المجتمع** ، أي **على سطحه** ، كما يمكننا ان نقول ؛ **وفي الفعل المتبادل الذي تقوم رؤوس الاموال به ، في المزاحمة ، وفي الوجدانات العادية لفاعلي الانتاج ، هم انفسهم .** »

وعلى هذا النحو ، قد يصبح الكتاب الاول والثاني (والثاني أقل من الاول مع ذلك) ، ولا يمكن الا ان يصبحا ، جملة التجريدات الضرورية للبحث عن الواقع ؛ وسنقول مع علماء الاجتماع الاميركيين : مفهومات اجرائية ؛ ومع علماء الاقتصاد الرياضي : نماذج ؛ ومـــع ماكس ڤيبر نماذج مثالية(١) . ان هذه التجريدات ، ولنفهم بذلك الاختزالات المؤقتة

---

(١) ان انتاج المفهومات في العلوم الانسانية ، قوامه في رأي ماكس ڤيبر ، تجميـــع كل التباعدات الفرقية ، التي تقدمها ظاهرة معينة ، بالنسبة الى سلسلة من الظواهر ذات النموذج الواحد (ان وحدة المجال التي تسمح بقياس هذه التباعدات ، تقوم على أساس من **المنظور** الذي يتخذه الكاتب ، تبعا **لقيمه الذاتية**) ، طالما ان الوحدة الفردية للفوارق ممكنة « الفهم » . على هذا النحو ، ينهج ماكس ڤيبر ، لانشاء النموذج المثالي للمشروع الرأسمالي ، في **التمهيد الى الاخلاقيات البروتستنطية** . انه ليس بامكاننا ان نستخدم الاشكالية الضمنية لكل منشىء نموذج ، استخداما اكثر وعيا ، وان نتميز تجاه الواقع ذاته ، من ماركس ، تميزا أكثر وضوحا ، في وقت واحد . وفي الحقيقة ، اذا كان التفكير في ظاهرة واقعية ، هو انشاء رسم اختزالي لهذه الظاهرة ، كان لا بد من امتلاك مبدأ =

للواقع ، لا تتلقى تسويغها ، الا ضمن الحد التي تسمح فيه بايضاح المشخص ، أي الواقع الذي تختزله . وبديهي ان نموذجا مثاليا ، أو نموذجا ، أو مفهوما اجرائيا ، لا يتبدى أبدا مباشرة بما هو كذلك في الواقع ؛ وان حركة التسويغ قوامها بالضبط ، رسم التحديد **الدقيق للتفاوت** بين الواقع والاختزال (الامر الذي يسمح بانشاء حركة أخرى ، أو تحديد الاولى تحديدا دقيقا) .

واذا طبقنا هذا التفسير على **رأس المال** ، أصبح مدعما **بعدد معين** من الحقائق :

في الرسم الاختزالي (لان الظواهر الواقعية لا تقبل تقطيعا ما ، او لا تقبل أي تقطيع كان)؛ فالعلم لايقدم لنا هذا المبدأ ، واذا كان عليه ان يقطع وان يرسم تخطيطا اختزاليا الى حدما، كان يجب عليه اذن ، ان يتلقى هذا المبدأ من الخارج . ان هذا الخارج قوامه ـ كما يرى علماء الاقتصاد الرياضي ـ القيمة بمعناها الخاص ، وضرورة انتاج ربح اكبر ، عموما ؛ وقوامه لدى ماكس ڤيبر القيم بمعنى اكثر نبلا ، ولكنه اكثر غموضا ايضا . وفي هذه الحالة او تلك ، فان تصور العلم على انه رسم اختزالي للواقع انما يرتد الى نزع كل اشكالية مستقلة ذاتيا عنه . ان الاستحقاق الكبير الذي يستحقه ماكس ڤيبر وخلفاؤه ، مثل السيد ريمون آرون يقوم على الوعي الكامل الذي وعوا به هذا الفرض السابق . فما من شيء بامكانه ان يقابل بين علم الرسم الاختزالي والماركسية ، افضل من هذا . فحينما جمع ماكس ڤيبر في **التمهيد الى الاخلاقيات البرتستنطية** ، جميع التباعدات الفرقية للمشروع الرأسمالي ، مانحا اياانا نموذجا معينا للمعقولية ينبغي لنا ان نفهمه فهما كاملا ، لانه نموذجنا ؛ لكي نفكر به من حيث هو وحدة هذه التباعدات كلها ؛ تعرفنا يقينا الى الحقيقة التي يعالجها ماركس في **رأس المال** ، وأصبح بوسعنا ايضا ، أن نوقع مصدقين على كل نص من نصوص ڤيبر (لان هذه النصوص جميعا مأخوذة عن ماركس ، دون استثناء) ؛ انه ليس بوسعنا ان نتعرف بين هذه النصوص ، العلاقات النظرية التي أنشأها ماركس ، والتي تجعل منها قوانين موضوع واحد . فما يفصل ماركس عن ڤيبر ، هو الصفة العلمية التي يتمتع بها المنهج الماركسي . وهذا لا يعني ان منهج ڤيبر لا يمكنه ان ينشيء أي مفهوم علمي ؛ انه يعني فقط ، ان منهجا علميا ما ، أي منهج ماركس على الخصوص ، لا يمكنه ان يكون منهجا ڤيبريا .

ـ ان قانون القيمة لا ينطبق انطباقا مباشرا ؛ فهناك تباعد بين القيمة (الرسم الاختزالي، المجرد) والسعر (المشخص، الواقع) ؛ وهناك تباعد بين معدل فضل القيمة (المجرد، الرسم الاختزالي) ومعدل الربح (المشخص، الواقع) . بيد ان مكان الرسوم الاختزالية هو يقينا في « الكتاب الاول » من **رأس المال** ؛ في حين ان مكان التباعدات هو « الكتاب الثالث » . واذن ، فالكتاب الاول هو يقينا مكان المجرد ؛ والكتاب الثالث هو كتاب الواقع ؛ لان **رأس المال** بكامله هو حركة « الاقتراب التدريجي » التي يقترب بها المجرد من الواقع .

ان تصورا كهذا يفترض نظرية اختبارية في العلم لا يمكن قبولها ؛ وهي قد تعني في الحالة الحاضرة ، ادخال انفصام لا يمكن فهمه ، في **رأس المال** ؛ والحقيقة ، ان ربط منتج نظري ما بواقع ما ، على غرار الواقع، هو تخييل محض . فليس يكفينا ان نلاحظ بعض **التباعدات** بين الواقع الذي ننشىء نظرية عنه ، والنتائج النظرية الاولى(١) ، حتى نصنع نظرية هذه التباعدات . فالنظرية تتبع نظاما « منطقيا » كاملا ، هو نظام انشاء قوانين موضوعه . ولهذا ، فمفهوما معدل فضل القيمة ومعدل الربح هما من الناحية الاساسية ، من نموذج واحد ؛ اذ انهما منتجان نظريان)

---

(١) وهذا يعني ، ان « نلون بألوان دقيقة » ما قلناه منذ قليل ، في صورة اختزالية. ان لوكاتش يهزأ بهذا المعنى بحق ، من « اللوينات العزيزة على قلوب الاساتذة » في كتابه : **تحطيم العقل** . بيد ان هذا الهزء ليس له معنى ، الا اذا رفضنا في الوقت ذاته ، كل محاولة من محاولات الرسم الاختزالي ، على انها غير علمية ؛ وبتعبير آخر ، اذا رددناها جوهريا فسد صاحبها .

وليس من الممكن لهما ان يتمايزا الا في داخل هذا الانتاج ، على أساس من العلاقات النظرية ؛ اذ انه من الضرورة بمكان ، أن نحكم أولا صياغة مقولة فضل القيمة ، لكي نحكم صياغة مقولة الربح ؛ بيد ان هذه المقولة ، لها مضمون اكثر غنى ؛ لانها تفترض علاقة ما بالمفهومات المغايرة لمفهوم فضل القيمـــة .

ويمكننا أن نستخلص من هذا النقد ، درسا سلبيا كاملا ، ولكنـــه على جانب من الخطورة ؛ اذ ان التمييز الاختباري بين المجرد والواقع لا يمكنه ان يعلمنا شيئا عن نظـــام **رأس المال** . واذا كان صحيحا بصحة فظة جدا ، ان نقول : ان بامكاننا ان نتعرف في « الكتاب الثالث » ، عددا اكبر من الظواهر التي يمكن تحديد معالمها بسهولة ، في الواقـــع الرأسمالي ، مما في « الكتاب الاول » ؛ فان هذا القول يصح عن النتائج ، ولا يصح عن بنية المنهج وبالتالي فان هذا القول ليس صحيحا الا بصحة فظة جدا ؛ اذ اننا اذا عددناه معرفة ما ، قادنا الى اهمال نظرية الصراعات العمالية ، المتعلقة بيوم العمل ؛ وهي ظاهرة يمكن تحديد معالمها بسهولة في الواقع التاريخي ، الذي انشىء منذ مطلع « الكتاب الاول » ؛ وهو ينتهي اخيرا ، الى الطبعة التحكمية **لرأس المال** ، التي أصدرها ماكسيميلان روبل (مجموعة الـ Pléiade) ، الذي يرجىء هذه النصوص الى نهاية « الكتاب الاول » ، محولا اياها على هذا النحو ، الى القيام بالدور النظري الاصغر ، في الشرح المشخص (بالواقع) للرسوم الاختزالية المجردة .

ب ــ القراءة الثانية غير المطابقة : اذا ذهبنا من « الكتاب الاول » الى « الكتاب الثالث » ، ذهبنا من الظواهر الاقتصادية **الصغيرة** الى

الظواهر الاقتصادية **الكبيرة** ؛ اي من **النماذج** المجردة **للبسيط واقعيا** ، الى **النماذج** المجردة **للمركب واقعيا** (تلكم هي النظرية التي دافع عنها موريس غودولييه ، في مقال على جانب كبير من الاهمية ، وهو : بنى منهج **رأس المال** لكارل ماركس ، في جملة **اقتصاد وسياسة** ، حزيران ١٩٦٠)[١] .

ففي هذا التفسير لمخطط **رأس المال** ، يكف التقابل السابق بين المجرد والواقعي ، عن ان يظل تفسيريا ؛ لانه حاضر في كل من الكتب ، تبعا للرسم الاختزالي التالي :

	الكتاب الاول الكتاب الثاني ، القسمان الاول والثاني	الكتاب الثاني ، القسم الثاني الكتاب الثالث
واقع	المنشأة	جملة المنشآت
نظرية	نموذج المنشأة	نموذج الجملة

(١) اذا شرعنا بدحض تفسير غودولييه ، تشبثنا بتعرف صفاته .

في زمن ما ، كان الماركسيون يهتمون فيه اهتماما زائدا بتطبيقات النظرية الماركسية (علمية كانت أم سياسية) ، نال غودولييه الاعجاب ، لمباشرته بمفرده ، اعادة طرح مسألة منهج **رأس المال** . ان تصحيح مسلكه الاول ، قد شرع غودولييه به هو نفسه ، في عمل أصيل ، يدور حول العلاقات القائمة بين القيمة والاسعار (في مجلة الفكر La Pensée) ، حيث لم يعد المرء يفكر في العلاقة بين هاتين المقولتين ، على أساس التمييز بين ظواهر اقتصادية صغيرة ، وظواهر اقتصادية كبيرة ؛ بل في حد منطقي عن البساطة والتعقيد النسبيين . ان هذا الموقف يرتبط في خطوطه الكبيرة ، بالنظرية التي نتوسع بها هنا .

ان هذه القراءة هي أقل تطابقا أيضا مع موضوعها ، ضمن الحد الذي تستخدم فيه مفهوم **النموذج** ، بشيء من الصرامة ، اكثر مما تستخدمه القراءة السابقة . (ان لكل قراءة **لرأس المال** فرصا تكون فيها أقل تطابقا ، بقدر ما تحسن استخدام المفهوم **الاختباري للنموذج** ، الذي هو مفهوم **غير مطابق** كليا) . والحقيقة ، اليكم نتيجتها الغريبة : ان النظرية لم يعد لها أي مسلك مستقل ذاتيا ؛ بل انها تبدو وكأنها تتابع رسوم اختزالية ، **نظامها يفرضه الواقع ذاته** . انه من حسن الحظ الى حد كبير ، ان يقبل الواقع النظرية ؛ لانه يمكننا ان نميز فيه واقعا بسيطا (المنشأة) نستطيع البدء به ، وواقعا معقدا (الجملة الواقعية للمنشئات) ينبغي لنا ان ننتهي اليه .

ولكي نرفض هذا التصور عن مخطط **رأس المال** ، يكفينا على الحصر أن : آ ــ نقابلها مع نص **المدخل العام الى نقد الاقتصاد السياسي** ، حيث يميز ماركس تمييزا كاملا ، بين حركة واقعية وحركة فكرية ، من أجل تحديد منهجه (الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦٥ ــ ١٦٦) ؛ ب ــ نبرز الى النور فرضه المسبق الاساسي ، وهو الوجود الحقيقي ، الذي لا نستطيع ان نقدم بيانا عنه ، بوجود **تناسق أزلي** بين الواقع والنظرية . ومع ذلك ، انه صحيح ان نص **رأس المال** ، الكتاب الثالث ، بامكانه ان يسوغ هذه القراءة ، **بشرط ان نضع خطا فيه ، تحت العناصر** التالية :

« لقد درسنا في « الكتاب الاول » المظاهر المختلفة التي تقدمها حركة **الانتاج** الرأسمالي بذاتها ، من حيث هي **حركة انتاج مباشرة** ؛ وقد صرفنا في هذه الحركة ،

نظرنا عن كل النتائج الثانوية الناتجة عن العوامل الغريبة عن هذه الحركة . بيد ان حياة رأس المال **تفيض** عن حركة الانتاج المباشرة هذه . ففي العالم الواقعي ، **تأتي** حركة التداول، التي كانت موضوع الكتاب الثاني ، **فتكملها** . وحينما درسنا في القسم الثالث من الكتاب الثاني على الخصوص ، حركة التداول ، من حيث هي وسيط **الحركة الاجتماعية** في اعادة الانتـــاج ؛ رأينا ان حركة الانتاج الرأسمالي هي وحدة حركة الانتاج وحركة التداول ، **اذا اتخذناها في جملتهـا** . ففي الكتاب الثالث ، لن تكون المسألة مسألة افاضـــة في العموميات ، حول هذه الوحدة . ان الامر يتعلق ــ خلافا لذلك ــ بكشف الصور المشخصة ووصفها ؛ هذه الصور التي تنشئها **حركة رأس المال المعتبرة كلا** (ان القارىء يضع خطا تحت هذه العبارة ، كما يفعل ماركس ذاته) . في هذه الصورة المشخصة ، تتقابل رؤوس الاموال في حركاتها الواقعية ؛ **وليست الصور التي يتخذها رأس المال ، سواء في عمليـة الانتاج المباشرة ، أو في حركة التداول ، الا حالات خاصة** . أما صور رأس المال التي سوف ندرسها في هذا الكتاب ، فتقربه بالتدريج من الصور التي يتجلى فيها في المجتمع ، أي على سطحه ، كما يمكننا ان نقول ؛ وفي **الفعل المتبادل الذي تقوم رؤوس الاموال به ، في المزاحمة** ، وفي الوجدانات العادية **لفاعلي** الانتاج ، هم انفسهم . »

واذن ، فقراءة غودولييه ممكنة . وفضلا عن ذلك ، اننا اذا توقفنا عند عناصر الحركة الواقعية التي تستخدمها حركة الفكر بالتعاقب في **رأس المال** ، فانها تتلقى تدعيما تقريبيا ما . والحقيقة ، فان « الكتاب الاول » لا يتخذ له أمثلة (فيما عدا ــ وهذا من الاهمية بمكان كبير ــ نظرية الاجر ، ونظرية الجيش الصناعي الاحتياطي) ، الا من المشروع المنعزل ؛ في حين ان « الكتاب الثالث » يدخل جميع الرأسماليين ، وسوق العملات ، والمصارف ، الخ . . . بين امثلته . فلنحتفظ مؤقتا

بالمفهوم مثالا على ما نريد . من الواضح ، ان نظرية ما **تختار** أمثلتها تبعا لحاجاتها النظرية الخاصة بها ؛ التي لا تستطيع عناصر الحركة الواقعية، التي تقوم بدور الامثلة ، أن تحددها . ولنفرض ان السؤال المطروح مثالا في « الكتاب الاول » ، هو السؤال عن المنشأة المنعزلة . فما لا يشرحه غودولييه لنا ، هو :

أولا ـ ما الاسباب النظرية التي كان الامر من أجلها ، على هذا النحو ، الا اذا افترضنا على الاقل ، أن المنشأة المنعزلة ليست البسيط حقا والبسيط نظريا ، في وقت واحد ، ـ وانما بطريق الصدفة ؟ ـ وهذا يقودنا الى « ثانيا » .

ثانيا ـ ان ماركس لا يستخدم من المنشأة المنعزلة ، الا ما هو كاف في مستوى « الكتاب الثاني » لحركة التفكير . لانه اذا كان يجب علينا ان نفكر في الحركة الواقعية التي تقوم بها منشأة مشخصة ، في خلال فترة محددة ؛ **لم** يكن من الواجب **فقط** ، استدعاء **« رأس المال » بكامله** ؛ بل كان من الواجب أيضا احكام صياغة بعض المفهومات الجديدة ، على أساس من المفهومات التي قدمها لنا **« رأس المال »** .

واذا لم يمكن تقديم هذا الشرح ؛ فهذا يرجع الى سببين سنوضحهما باختصار : أولا ، ليست **المنشأة** هي موضوع « الكتاب الاول » ؛ وبعدئذ ، اذا أردنا أن نستبقي بأي ثمن مفهوم **النموذج** ، لكي نتكلم على علاقة الفكر بالواقع في **رأس المال** ؛ كان هذا في معنى قريب من المعنى الذي حدده علماء الرياضيات ، وليس من المعنى الذي يستخدمه علماء الاقتصاد الرياضي ؛ ان هذا مماثل لقولنا : انه يجب علينا أن نقلب من معناه .

فما هو موضوع السؤال في « الكتاب الاول » ، **ليست المنشأة على الاطلاق** ؛ بل موضوعا محددا تحديدا نظريا ؛ وهو « **جزء ضئيل من رأس المال الاجتماعي ارتقى الى مستوى الاستقلال الذاتي** » (**رأس‌المال** ، الكتاب الثاني ، القسم الخامس ، ص ٩ ؛ والكتاب الثالث ، ص ٥٤ ، الجزء السادس) . واذن اذا كان يجب ترقية هذا الجزء الضئيل الى الاستقلال الذاتي ؛ فهذا لانه لا يعادل المنشأة لواقعية ، التي يعرف عنها الناس جميعا ، أنها مستقلة ذاتيا بما فيه الكفاية ؛ حتى انها لا تنتظر الترقية من ماركس . ان الامر يتعلق اذن ، بترقية نظرية ، او بنتيجة نظرية لتقسيم نظري لموضوع نظري رقي على هذا النحو ، الى استقلال ذاتي نظري . اننا سنجهد في أن نقدم بيانا نظريا عن هذه الحركة .

بقي « النموذج ؛ والكلام على النموذج في معرض الحديث عن المنشأة ، ليس شرحا لبنية **رأس المال** ، بل قيام بالتربية (أي احدى التربيات الممكنة) التي ينص عليها « الكتاب الاول » . وهاكم السبب ؛ لنفرض ان النظرية تمكنت من تقديم بيان عن حقيقة ان الموضوع الذي تتخذه ، هو بالتأكيد « جزء ضئيل من رأس المال الاجتماعي الذي رقي الى مستوى الاستقلال الذاتي » ؛ أي انها قررت تحديده وقوانينه . عندئذ ، قد يصبح من الممكن لمرب ما للنظرية ، ان يلتفت الى الحركة الواقعية ، وان يتكلم بهذه اللغة تقريبا : « انكم تعرفون س . . . تفضلوا واصرفوا أنظاركم عن أذواقه الشخصية ، وعن ركائزه السياسية . انكم تعلمون انه قد اغتنى غنى فاحشا . فلنصرف انظارنا عن براعته في التأمل ؛ ولنفرض غياب الازمات وارتفاع الاسعار ؛ لنفرض باختصار ،

ان الشروط الاخرى كلها (ما عدا الشرط الذي ذكرته منذ قليل ، عن صورتها النظرية) متساوية من ناحية أخرى . اننا نعد س . . . في اللحظة التي يكون فيها مالكا لمبلغ معين من المال ، ويحول هذه الشروط الى وسائل انتاج . قد كان من الممكن لي يقينا ، ان اتخذ لي مثالا من ع أو ص . وبعد ، يمكنكم في هذه الشروط التي حددتها لكم النظرية منذ قليل ، وفي هذه الشروط وحدها ، ان تكونوا لانفسكم فكرة عما يتطابق معه في الواقع ، الموضوع الذي نحن بصدد انشاء مفهوم له . فلنترك اذن س . . . لاعماله ، ولنعد الى موضوعنا ؛ الامر يتعلق به ، وليس ب س . . . »

واذن ، ما النموذج ؟ اما انه اختزال للواقع ؛ وعندئذ ، لا يكون صادقا الا في علم زائف ، ليس له هم آخر غير انشاء تصور تقريبي عن الواقع ؛ في سبيل التمكن من اخضاعه لبعض المعالجات العملية . لان من يقول : اختزال ، يقول : تقطيع ؛ ومن يقول : تقطيع ، يقول : مبدأ تقطيع ؛ ومن يقول : مبدأ تقطيع ، فهو اما ان يجعل منه نظرية ، ويستغني جوهريا عن الاختزال ؛ او لا يجعل منه نظرية ، ويقنع بالاختزال ؛ وقناعاته الحقيقية في شيء آخر . تلكم هي الوظيفة **العملية** تماما لل «نموذج» ، في علم الاقتصاد الرياضي العادي . او ان النموذج هو **صورة** الموضوع النظري ، الذي يمكن رسمه في الواقع ، باخضاعه لشروط النظرية ؛ ذاكم تقريبا(١) مفهوم علماء الرياضة . فاذا ما أردنا ان نستخدمه بأي ثمن ،

---

(١) نظرا لان الامر يتعلق مجرد تعلق ، بتقديم بيان عن تربية ما ، ليس لها مع

لكي نتكلم على **رأس المال** ، وجب علينا ان نقول : ان المنشأة الفردية هي أحد النماذج الممكنة للموضوع الذي ينشىء « الكتاب الاول » نظرية عنه . ولكن ، يجب علينا خصوصا ان لا نقول : ان موضوع « الكتاب الاول » هو نموذج المنشأة . ونعتقد اننا قررنا ما يلي :

أولا ــ ما هي بالضبط الامثلة المضروبة في كل مرحلة من مراحل **رأس المال** . (انها نماذج ؛ ولها غاية تربوية) .

ثانيا ــ انه لا يمكننا ان نفهم نظام المراحل ، ابتداء من الصفات المميزة للامثلة المضروبة (**فرأس المال** ليس سلسلة متعاقبة من النماذج) .

خاتمة

هذا النص الاشكالي أسلم لنا قيادة على الخصوص ، بالمعاني المتناقضة التي أمكنه ان يسمح لنا بها ، عن بنية **رأس المال** . اننا سوف نتفحص في صفحات قادمة ، الحد الصحيح الذي يكون فيه هذا النص

=

النظرية التي تعلمها ، الا علاقة تقريبية بالضرورة ؛ ويتعلق بواسطة ذلك ، بالكشف عن الكيفية التي تستطيع بها تربية ما ، ان تخطىء ، حينا تنص على قوانينها الخاصة بها ، على انها قوانين الموضوع الذي تعالجه ، ــ فاننا نكتفي بتحديد « النموذج » ، وفقا لما جاء في مؤلف من مؤلفات التبسيط ، هو كتاب م. بلانشيه M. Blanché ، **منظومة الاوليات** (في سلسلة التبديء الفلسفي ، منشورات P. U. F.) ، ص ٣٨ : « اننا نستطيع دائما ، اذا ما وجدنا عددا من منظومات القيم التي ترضي جملة العلاقات التي تنص عليها المصادرات ، ان نقدم عنها تفسيرات مشخصة مختلفة ؛ او بتعبير آخر ، ان نختار بين عدد من تحققاتها . ان هذه التحققات المشخصة التي تتحقق بها منظومة الاوليات ، تدعى نماذجه » .

مسؤولا عن تناقضات المعاني في قراءاته . ويمكننا ان نعرف سلفا ، على الرغم منه ، وبفضله :

ـ أن نظام **رأس المال** هو نظـام نظري كامل ؛ فنحن لا نمضي من المجرد الى الواقع ، ولا من الواقع البسيط الى الواقع المعقد .

ـ ان علاقة الاختزال بالواقع ، لا تقدم لنا بيانا عن نظام **رأس المال** ، ولا عن كل مرحلة من مراحله .

ـ أنه اذا كان النظام نظريا بكامله ، فهو لا يمكن له ان يتعلق الا بالمفهوم الصوري لموضوعه .

ـ أنه اذا كان موضوع **رأس المال** نمطا محددا من الانتاج ، وجب ان يتعلق نظام **رأس المال** جوهريا ، بالمفهوم الصوري لنمط الانتاج .

من أجل هذا ، فاننا حينما تخلينا مؤقتا عن النص الصعب ، الذي شرحناه منذ قليل شرحا معكوسا ، مضينا نلتفت نحو مقطع من **مدخل** عام ١٨٥٧ (الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤) ، مقصده بالضبط تحديد المفهوم الصوري لنمط الانتاج .

١ ــ ((رأس المال)) بتقــديم ماركس ذاته

٢ ــ لنأخذ الآن مأخذ الاعتبار نص مدخل عام ١٨٥٧ (الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦٣ ــ ١٦٤)

ان **مدخل عام ١٨٥٧** ــ كما نعلم ــ نص يستبق ماركس فيه نتائج **رأس المال** ؛ وقد رفض نشره ، دون شك ، خوفا من ان يتخذ بعضهم استباقاته على أنها نتائج ؛ وان لا يعدوها وكأنها محكمة الصياغة ومبرهن عليها تماما . ان هذا يعني ، أنه ينبغي لهذا النص ان يقرأ بكثير من الحذر؛ وانه يعني أيضا ، ضمن الحد الذي يستبق فيه موضوع **رأس المال** ، انه يسمح لنا باستباق بنيته ؛ الامر الذي هو الغرض بالذات لتصور للمخطط .

« ان النتيجة التي وصلنا اليها ، ليست هي ان الانتاج والتوزيع والمبادلة والاستهلاك هي أمور واحدة ؛ وانما جميعها عناصر كل ما ، والتمايزات الحاصلة في داخل وحدة ما . فالانتاج يفيض عن اطاره ذاته ، في تحديده النقيضي لذاته ، مثلما تفيض البرهـات الاخرى . فابتداء منـه تبـدأ الحركة . وواضح بنفسه ان التبادل والاستهلاك لا يمكنهما ان يكونا ما يستنفده . وكذلك هو الامر بالنسبة الى التوزيع بما هو توزيع للمنتجات . ولكنه بما هو توزيع لفاعلي الانتاج ، يظل هو ذاته برهة من برهات الانتاج . ان انتاجا محددا يحدد استهلاكا **وتوزيعا** وتبادلا محددة ؛ انه ينظم أيضا ، **العلاقات المتبادلة المحددة لهذه البرهات المختلفـة** . والحق يقال ، فالانتاج هو ايضا ، تحدده من جانبه ، في

صورته النهائية ، البرهات الاخرى . فمثلا ، حينما يتسع السوق ، أي تتسع دائرة المبادلة ؛ يزداد حجم الانتاج ، ويحدث فيه انقسام عميق جدا . . . فهناك فعل متبادل بين البرهات المختلفة ؛ وهذه هي حال أي كل عضوي . »

وبالنسبة الى مقصدنا ، يستدعي هذا النص الملاحظات التالية :

أولا ــ انه يقرر ان **كل نمط انتاج** (« تجريد معقول أو مفهوم صوري لموضوع « الاقتصاد السياسي ») هو **بنية معقدة** من العناصر المتمايزة ، تمتلك **سائدا** (في حاشية عن مفهوم البنية المعقدة ذات السائد ؛ انظر لويس ألتوسر : « حول **الجدل المادي** » ، في : من **أجل ماركس**) : هذا السائد هو الانتاج .

ان لهذا السائد ، بحسب نصنا ، جهتين : فمن ناحية ، ان نمط الانتاج هو وحدة جميع العناصر المتمايزة بالذات ؛ فنمط الانتاج محدد هنا بمعنى **واسع** على أنه جملة الممارسة الاقتصادية ؛ ومن جهة اخرى ، ان حركة الانتاج هي في داخل هذه الوحدة ، بمعناها **الحصري** ، نعني بما هي حركة تحول معطى طبيعي ما ، أو معطى احكمت صياغته سلفا في منتج نهائي يستجيب الى حاجة اجتماعية محددة ، العنصر المحدد في نهاية الامر .

ثانيا ــ اذا كان هذا يقينا هو المفهوم الصوري لكل نمط انتاج ، وجب على دراسة نمط محدد من الانتاج ، ان تبدأ اذن بدراسة النظام المحدد (نمط الانتاج من حيث هو حركة انتاج بالمعنى الحصري ، او **حركة مباشرة** لنص **رأس المال** (الكتاب الثالث) المشروح سابقا) ؛ ولم تستطع

ان تنتهي الا بنظرية عن وحدة المحدد والمحددات ؛ أي بنظرية عن نمط الانتاج بمعناه الواسع ، أو بمعناه الكامل ، اذا شئنا ان نكون دقيقين جدا .

ثالثـا ـ البداية والنهاية كما هما محددتان بحسب الاختزال التـالي :

المبادلة

التوزيع الاستهلاك

الانتـاج الانتـاج

البدايـة **النهـاية**

والمراحل هي ايضا كذلك : انه لا بد من الهرب من نظرية العناصر المحددة في البنية ، الى ما لها من جانب خاص ، بالنسبة الى عمليـة الانتاج المباشرة ، وضمن الحد الذي تمارس فيه عليها تحديدا عكسيا .

انه لا بد لنا من ان نلاحظ ، ان هذا الاختزال المنهجي يلائم (تقريبا) **رأس المال** ملاءمة تامـة .

البـدابة : نظرية نمط الانتاج الرأسمالي بمعناه الحصري ، حركة الانتاج الرأسمالي المباشرة ؛ « الكتاب الاول » .

النهـاية : نظرية وحدة عناصر البنية المختلفة ؛ او نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ؛ بمعناه الكامل ؛ « الكتاب الثالث » .

لقد ردت المراحل المتوسطة هنا الى وحدة ما ؛ نعني دراسة التداول في نوعيته ؛ ثم في وحدته مع حركة الانتاج، بمعناه الحصري. ذاكم موضوع

الكتاب الثـاني . ان عدم التطابق هـذا يثير مسألة بالطبـع . اننا سنعود اليـه .

رابعـا ـ بيد انه اذا كانت هذه المسألة خطيرة ، فيجب ان لاتخفي عنا مسألة أخرى ؛ فاذا امكن ان يكون هناك تطابق بين نظام **رأس المال** ومفهوم نمط الانتاج كما حدد في « مدخل عام ٥٧ » ؛ فهذا بخاصة لان هذا المفهوم الصوري هو استباق لنتائج الدراسة العلمية لنمط محدد من الانتاج ، في **رأس المال** . واذن ، ليس لنص « مدخل عام ١٨٥٧ » الا أولية تربوية على بنية **رأس المال** . فاذا أتاح لنا ان نلقي على هذه البنية نظرة اجمالية ، ليست خاطئة تماما ؛ فهو لا يتوصل الى وضع اساس لهـا ، ولا الى عرضها عرضا تاما .

خامسـا ـ **ان نص « مدخل عام ١٨٥٧ » لا يتيح لنا ان نؤسس تنظيم « رأس المال » .**

ان النص الذي شرحناه يبدأ بالكلمات التالية : « ان النتيجـة التي نصل اليها . . . » . انه يبدو اذن وكأنه نتيجة عمل نظري . فهذا العمل النظري هو من نموذج خاص تماما ، وحدود صحته هي ضيقة الى حد بعيد ؛ فالامر يتعلق **ببرهنة طويلة** . والحقيقة فقد انطلق ماركس من نتيجة من نتائج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، أخضعها الى نقد دقيق (انتاج = طبيعة ؛ توزيع = مجتمع ؛ مبادلة ، استهلاك = فردية) . وخلافا لهذه التقنية ، يقرر ماركس ، ان التمييزات بين المقولات تقوم كلها في داخل جملة واحدة (ما هو اجتماعي ؛ وهو مفهوم مبهم بما فيه الكفاية) . وهو يبين في الوقت ذاته ، ان تمايزها ليس ممكنا الا في داخل

مجال واحد . وهو يقرر أخيرا ، سائد هذه الوحدة على المقولتين المحددتين سابقا . واذن ، فالتفكير فحص نقدي لقضية يتحقق تنقيحها باستدعاء معرفة واسعة عن المسائل الاقتصادية ، يمتلكها القارىء . واذن ، فالجهد النظري الذي كان النص المستشهد به نتيجة له ، ليس منشأ بحسب نظام علمي ، وانما بحسب قوانين البلاغة التقليدية . ان عبارة « وواضح بذاته » ، في جملة « وواضح بذاته ، ان التبادل والاستهلاك لا يمكنهما ان يكونا مايستنفذه . وكذلك هو الامر بالنسبة الى التوزيع بما هو توزيع للمنتجات » ؛ هذه العبارة تثبت حقا ، ان اسباب ماركس الحقيقية ، والجهد النظري بالتالي ، هما في شيء آخر ؛ انه **رأس المال** على نحو صحيح جدا . وعلى هذا النحو ، ينبغي لاحد وجوه **رأس المال** الخطير جدا ، ان يقوم على التصديق العلمي لتنظيمه الذاتي ، الذي ليس هنا الا **مسوغا** على نمط المناقشة البلاغية المثقفة .

سادسا ـ **ان نص « مدخل عام ١٨٥٧ » لا يتيح لنا عرض تنظيم « رأس المال » عرضا كاملا .**

فاذا لم تكن صورة العرض دقيقة بكاملها ، او لم تكن الا ذات دقة محدودة ، نتج بالضرورة ان نتيجته ـ تحديد المفهوم الصوري لنمط الانتاج ـ لا يمكن الا ان تكون تقريبية . ومن هنا كان اللجوء الى **الصورة المجازية** : « ان حالة أي **كل عضوي** مهما كان » هي التي تحدد تماما ، النتيجة التي يجب على « **رأس المال** » ان يسعى اليها ؛ ولكنها لا تسمح بمعرفتها .

خاتمـــة

ان هذا النص يقدم لنا التنبيهات التالية ؛ يقدمها لنا كما يتبدى بذاته ، وبالحدود التي يتمتع بها بالضرورة مدخل تربوي ، والتي قوامها في أن التربية خاصتها تبديد الاخطاء الكبيرة ، اكثر من تقرير بعض الحقـــائق :

اولا ــ ليس تنظيم **رأس المال** تنظيم مسلك يمضي من الجزئي الى الكلي ، او من المجرد الى الواقع ؛ وانما تنظيم مسلك يمضي من المحدّد الى المحدّد ، حتى منظومة التحديد الكاملة .

ثانيـــا ــ لا يمكن لتنظيم **رأس المال** ، أن يكون بكامله مستقيـــم الاتجاه ؛ فالصورة المجازية عن الدائرة ، والامثلة التي تدعمها ، تكفي لتبين ، انه لكي ننشىء نظرية عن المحدد في منظومة من التحديدات المتبادلة ؛ يجب علينا ان ننشىء هذا الحد الادنى من نظرية العناصر المحددة ، التي تسمح اما بفهمها مؤقتا ، او بالغاء ما هو ناجع منها .

ثالثـــا ــ ان التنبيهين السابقين لا يمكنهما ان يكتسبا معنى دقيقا، الا في « **رأس المال** » ذاته .

٢ ـ مفاصل « رأس المال »

واذن ، يجب علينا ان نلتفت الى « رأس المال » ؛ وبالطبع ، لا يتعلق الامر بأن ننشىء خلاصة عنه ، حتى لو كان ذلك في سبيل تبيان ان هذه الخلاصة يمكن ان تنسجم مع النظام الذي حدده نص « **مدخل عام ١٨٥٧** ». وهذا يعني ، اننا نفترض مضمون **رأس المال** النظري معروفا ؛ واننا ملتزمون التزاما تاما ، فيما يتعلق بهذا المضمون ، بكل التفسيرات التي أحكمت صياغتها في الكتاب الحاضر . اننا نضع نصب أعيننا فقط ، ان نحدد تحديدا واضحا ، قطوع **رأس المال** الكبرى ؛ وان نشرح التسلسل المنطقي الذي تتضمنه ؛ وان نحدد بالاجمال الوظيفة النظرية التي تقوم بها أجزاء **رأس المال** في بنيته . لقد اخترنا ان نترك انفسنا دون ان يعشينا توزيع **رأس المال** الواضح جدا الى « كتب » ، وتوزيع هذه الى « أقسام » ؛ لان مقصدنا ليس تكرار هذا التوزيع ، بقدر ما هو شرحه .

فلنحدد المفاصل الكبرى ، التي سنسميها من أجل تيسير العرض ، ووفقا لنظام الاهمية المنطقية : « المفصل الاول » و « المفصل الثاني » و « المفصل الثالث »(١) ، من دون ان نسوغها .

---

(١) نعني **بالمفصل** ، الجملة ذات البنية المؤلفة من عنصرين نظريين يقومان على جانبي **مقطع** .

ولنقل حالا ، في سبيل تسويغ نظام عرضنا ، انه اذا كان المفصل الاول والمفصل الثالث لا يطرحان الا عددا قليلا من المسائل ؛ وانه اذا كان من السهل ـ بتعبير آخر ـ توضيح الوظيفة النظرية التي تقوم بها العناصر التي يقتسمانها ؛ لم يكن الامر كذلك بالنسبة الى المفصل الثاني . والحقيقة ، ليس معناه النظري قليل الوضوح فقط ، بل ليس التحديد الصحيح لمكان المقطع ، الذي يتيح اقامته ، أمرا لا يقبل المناقشة ، أيضا.

ان « المفصل الاول » هو جملة عنصرين نظريين (القسمان الاول والثاني من « الكتاب الاول » من ناحية ؛ وجملة **« رأس المال »** من ناحية أخرى) يحددها **مقطع يمر بين القسمين الثاني والثالث من «الكتاب الاول»**.

أما « المفصل الثاني » فهو جملة مؤلفة من عنصرين نظريين (« الكتابان الاول والثاني » من ناحية و « الكتاب الثالث » من ناحية أخرى) ، يحددها **مقطع يمر بين « الكتاب الثاني » و « الكتاب الثالث »** (وسوف نعدل في صفحات تالية ، مكان هذا المقطع) .

وأما « المفصل الثالث » فهو جملة مؤلفة من عنصرين نظريين (« الكتاب الاول » من ناحية ، و « الكتاب الثاني » من ناحية أخرى) ، يحددها **مقطع يقوم بين « الكتاب الاول » و « الكتاب الثاني »** .

ولهذا ، سنبدأ بدراسة « المفصلين » الاول والثالث ، وبدراسة المفاصل الفرعية التي يمكننا ان نحددها في داخل العناصر النظرية ، التي يحددها « المفصلان » الاول والثالث . ومع ذلك ، فبما ان المفصل الثالث لا يمكن التفكير فيه ، من دون « المفصل الثاني » ؛ فاننا سنحدد

مؤقتا وظيفته ، ابتداء من نص **مدخل عام ١٨٥٧** (ف « المفصل الثاني » هو المفصل الذي يوزع دراسة كل نمط انتاج ، الى دراسة عناصر البنية ، ابتداء من العنصر المحدد ، من ناحية ؛ والى دراسة منظومة التحديد الكاملة ، من ناحية أخرى) ، وسنفترض ان المقطع يمر يقينا ، حيث يبدو انه يمر (بين « الكتاب الثاني » و « الكتاب الثالث ») .

آ ـ دراسة المفصل الاول :

انه يجب علينا في الواقع ، ان نعزل عزلا تاما ، القسمين الاول والثاني من **رأس المال** ، في الحد الذي يقومان به ، بالنسبة الى الحركة الفكرية التي تشغل الكتاب كله ، بوظيفة محددة ؛ ففي هذين القسمين يتم التحول النظري ، الذي يخضع ماركس المقالين العاديين المتعلقين بالرأسمالية (او بالمجتمع البرجوازي ، او بالمجتمع الصناعي ، او بمجتمعنا ، او كما شئت فسمه) ، كما يخضع به المقالات التي تبناها علماء الاقتصاد العاديين ، بتحويلهم هذا المقال الايديولوجي الى **مسائل علمية** . وهذا يفترض على هذا النحو ، ما قرره لويس التوسر **(من أجل ماركس)** .

ـ صياغة المسألة ،

ـ تحديد مكان طرحها ،

ـ تحديد بنية « طرحها » ، أي تحديد المفهومات التي تتطلبها صياغتها .

اننا لا نريد ان نقول ، ان الحركة الفكرية في **رأس المال** بكامله ، قد صيغت وحددت وبنيت فيه بكاملها ، على نمط ما هو بالقوة ؛ وانما أن

تحويل « العموميات الاولى » عن « مجتمعنا » ، بـ « العموميات الثانية »، هذا التحويل الذي يحدث في القسمين الاولين ، يحدد على نحو لا ينكفىء، حركة انتاج العموميات الثالثة »(١) .

فلنبرهن على ذلك بسرعة . ففي القسمين الاولين ، يتبع ماركس مسلكا منطقيا من البنية ذاتها ؛ وهو يشمل المراحل التاليـة :

ـ **المرحلة الاولى** : ينطلق ماركس من تحديد اسمي (من المجتمع الرأسمالي من حيث هو « تراكم ضخم من السلع ») (**رأس المال** ، الجزء الاول ، ص ٥٢) لفضل القيمـة بما هو أ' = أ + ∇أ (**رأس المـال** ، الجزء الاول ، ص ٥٥ ١) ، ويمتلك نظاما من البداهة ، وعناصره المكونة مستعارة من دائرة التداول .

ـ **المرحلة الثانيـة** : ويخضع ماركس هذا التحديد الاسمي ، لتجربة **التحليل والصياغة**(١) ، في المستوى ذاته الذي ينص عليهما فيه ؛ أي في دائرة التداول . ان نتيجة هذه التجربة هي ملاحظة **التناقض** ، لا بالمعنى الذي نتكلم فيـه على تناقضات رئيسية وثانوية ، من حيث هي خصائص الموضوع الذي ننشىء نظرية عنـه ؛ ولكن بهذا المعنى ، وهو أن الصياغة في المستوى الذي تحدد فيه ، لا يمكنها ان تنص على موضوعها الا علاقات غير معقولة ويستحيل التنسيق بينها . وبتعبير آخر ، في

---

(١) لويس ألتوسر : من أجل ماركس .

(١) حول هذه المفهومات ، انظر في هذا الكتاب ، الجزء الاول ، بيير ماشيري : حركة عرض رأس المال .

الحد الذي لا يمكن لهذه العلاقات ان تبقى فيه غير معقولة ويستحيل التنسيق بينها ، **تتحول البداهات الى مسائل** .

ـ **المرحلة الثالثة** : سنحددها خلال لحظة ما .

ـ **المرحلة الرابعة** : لكي يجعل ماركس العلاقات المتناقضة ، التي **صيغت** سابقا ، معقولة ؛ ولكي ينسق بينها ، قرر ضرورة تغيير **مكان** المسألة ؛ فمفهوما **العمل الاجتماعي المتوسط** و **قوة العمل** بما هي سلعة تنتج باستهلاكها بعض القيمة ؛ **ليس لهما من وظيفة نظرية أخرى** ، الا بيان **ضرورة تغيير المكان هذا** . والحقيقة ، انهما اذا دلا على مكان الحل ، فانه لا يمكن لهما ان يكونا في هذا المستوى ، هما الحل ؛ لانهما في الصورة النظرية التي أدخلا اليها ، لا يمكنهما ان يكونا الا اشكاليين الى حد بعيد . ان تغيير المكان هذا يمكن ان ينص عليه هكذا : لكي نطرح طرحا علميا ، المسألة المصوغة في مستوى دائرة التداول ؛ يجب علينا ان نطرحها في داخل الدائرة ، التي يمكن فيها لمفهوم العمل الاجتماعي المتوسط ، ولمفهوم قوة العمل ، ان تحكم صياغتهما أحكاما كاملا ؛ نعني دائرة الانتاج . انه يجب علينا اذن ، لكي نحل المسألة ، ان نحكم أولا صياغة المفهوم الكامل لهذه الدائرة .

ولكي نستطيع ان ننتقل بكل صرامة ، من المرحلة الثانية الى المرحلة الرابعة ؛ كان من الضرورة بمكان ، أن ننشىء نظرية شروط امكان الصياغة بما هي كذلك ، **أي نظرية العملة** ، ـ حتى انه لا يمكننا ان نعدها مسؤولة عن التناقضات التي تسمح بصياغتها ؛ وبالتالي ، عن مكان حلها ؛ وحتى انها تخضع هي ذاتها للتناقضات التي تسمح بالنص عليها . وعلى

هذا النحو ، تبدو نظرية العملة وكأنها المرحلة الحاسمة في هذا الانتقال النظري للمسألة (عملية نظرية اساسية « للقسمين » الاولين) ؛ لانها تبين انه ليست الموضوعات الخاضعة وحدها للتداول ؛ بل أيضا الشرط الصوري لدائرة التداول ؛ وبالتالي ، جملة القوانين التي تتحكم بهذه الدائرة ؛ تخضع لشروط من الامكان يستحيل على النظرية ان تنتجها في مستوى التداول ذاته .

لقد أصبح من الممكن الآن ، شرح الاساس النظري « للمفصل الاول »، أي تحديد الحد الصحيح ـ امتدادا وحدودا ـ الذي يمتلك فيه « قسما » **رأس المال** الاولان ، بالنسبة الى الحركة الفكرية في جملتها ، وظيفة محددة فالحركة الفكرية في جملتها ، يحددها « القسمان » الاولان ، لان هذين القسمين يخلعان على موضوعها صورته العلمية الاولى ، ـ او يقدمان موضوعها في صورته العلمية الاولى ـ بالتحويل الذي ينجزانه ، من معطيات اختبارية ، الى مسألة تتمتع بصياغة دقيقة ، ومكان محدد . وزيادة على ذلك ، فان حركة التحويل هذه تحدث في بعض الشروط ، حتى انها تحدد البنية الاولى لمسلك الحل . انها تقيم في الواقع ، بين دائرتين : **ضرورة ترابط** ما ؛ في الوقت الذي تقيم فيه ، **علاقة تحديد** ما . وبهذا ، تتلقى الحركة الفكرية غرضها النظري الاول (التفكير في الترابط)؛ كما تتلقى أيضا اشارة عامة تتعلق بمسلكها (انشاء نظرية المحدد اولا ، ونظرية المحدد بعدئذ) . ان ما أسس على هذا النحو ؛ هو البنية العامة « للمفصل الثالث » .

بيد أنه ينتج عن هذه الدراسة ، أن أصبحت الوظيفة المحددة

« للقسمين » الاول والثاني ، **محدودة حدا دقيقا** ، بالنسبة الى الحركة الفكرية كلها . والحقيقة ، ان المفصل الثالث ، الذي يحدد « القسمان » الاولان بنيته العامة ، هو **مفصل صغير من الناحية النظرية** . أما المفصل الذي يعترف ماركس بأنه اساسي في كل النصوص التي شرحناها ، فهو « المفصل الثاني » . بيد ان هذا المفصل لم يحدده اطلاقا « القسمان » الاول والثاني ؛ فقد بحثنا عبثا في هذين « القسمين » ، عن اشكاليات البسيط والمعقد ، والفردي والكلي ، والمجرد والواقع ، التي حاول ماركس وشراحه ، ان يؤسسوا بهـا « المفصل الثاني » . وهذا يعني ، أنه اذا حدد القسمان الاولان حركة **رأس المال** الفكرية بكاملها ، **فان هذا التحديد يبقى اشكاليا** ؛ لانه لا يحدد مباشرة مضمون الحركة كله . ولا حتى بنيـة الحركة الاجمالية . وبتعبير آخر ، اذا قام « القسمان » الاولان بدور حاسم حيال **رأس المال** كله ؛ فليس هذا لانهما يتضمنان على صورة بذرة ، أي على نمط ما هو بالقوة ، اشكاليته كلها . انه فقط في أثناء حل المسألة ، التي تتلقى في « القسمين » الاولين ، بنيتها العامة (« المفصل الثالث ») ، يمكن أن تنتج اشكالية « المفصل الثاني » . واذن ، يمكننا ان نحدد الحدود الصحيحة ، التي يقرر فيهـا « القسمان » الاولان ، مصير **رأس المال** بكامله ؛ فهذا الدور الحاسم **حاسم على نحو غير مباشر** ؛ أو ليس حاسما الا **في نهاية الامر** . فاذا كانت اشكالية « المفصل الثاني » تتعلق بالمسألة المطروحة في « القسمين » الاول والثاني ؛ ضمن الحد الذي يحدد حل المسألة فيـه ، صياغتها ومكانها وبنيتها (يكون لها شرط الامكان النظري) ؛ هذا الحل الذي يتلقى في القسمين الاول والثاني ، صياغته ومكانه وبنيته ،

ـ **فان هذه الاشكالية ليست باية صورة ، توسعا بهذه المسألة** . انه ما من شيء ، بامكانه ان يميز بوضوح اكبر ، تنظيم **رأس المال** ، من النظام الهيغلي ، الذي تقدم « فنومنولوجية الروح » عنه ، في **مدخلها** ، التحديد الافضل : « **لقد حدد هدف العلم تحديدا ضروريا مثل تحديد سلسلةاعداد المتوالية . انههناكحيثالعلم ليسبحاجةالى انيتجاوز ذاته ، حيث يجد نفسه بنفسه ، وحيث يطابق المفهوم موضوعه** » (ترجمة هيبوليت ، منشورات Aubier ، باريس ، ص ٧١) . ان هذا التحديد يتضمن بدوره ، انه ما من معرفة تصبح ممكنة ، اذا لم يكن الحد متضمنا سلفا فياللا معرفةالاولى ؛ ومنذ الاعترافالاولبهذه اللا معرفة ، « **اذا لم يكن في ذاته ولذاته ، ولم يرد ان يكون في ذاته ولذاته ، قريبا منا منذ البداية** » (المصدر المذكور ، ص ٦٦) . ولهذا ، ففي الحين الذي لا يحدد « **اليقين الحسي** » فقط « **فينو مينولوجية الروح** » كلها ، وانما يحدد خصوصا هيئة هذا الكل ، أي نظام وجوه هذه الهيئة ؛ يحدد القسمان الاول والثاني من **رأس المال** ، تحديدا تاما ، الحركة الفكرية كلها؛ ولكنهما لا يحددان كلية الحركة ، او بنيتها الكاملة . وهذا لان التحديد ليس له معنى واحد لدى هيغل ولدى ماركس ؛ فما هو أول لدى هيغل ، هو أصل ؛ وما هو أول لدى ماركس ، هو بداية(١) . ففي حين ان الاصل يحدد الهيئة اذ يشكلها مسبقا ، فان البداية الحاسمة لا يمكن ان تحدد

---

(١) أصل وبداية ، وقرار ؛ اننا نستعير المفهومات من غ. كنغيلهم . انظر حول المعنى الدقيق لهذه المفهومات في مؤلف غ. كنغيلهم ، وحول أهميتها في نظر تاريخ العلوم ، مقال بيير ماشيري : فلسفة العلم عند غ.كانغيلهم (في مجلة La Pensée شباط ١٩٦٤ ، العدد ١١٣) .

الا وجها أول ، تتعلق كل الوجوه الاخرى به ، ضمن الحد الذي تتحد فيه بالوجه الاول برباط نظري ، قرره هذا الوجه جزئيا ؛ ولكن ، من دون ان يكون بامكان التعلق ان يعني التكرار ؛ واذن ، من دون ان يكون لنا الحق انانهمل ، ان كل وجه جديد ، هو يقينا وجه(١) جديد .

ب ـ دراسة « المفصل الثالث » :

ان الوظيفة النظرية النسبية للقسمين اللذين وزعهما مقطع « المفصل الثالث » ، يمكن ان ينص عليها وكأنها **علاقة تكامل**(٢) . وعلى هذا النحو يقدمها ماركس ، في نص « الكتاب الثالث » ، القسم الاول ، الذي كنا شرحناه في مطلع هذا العمل : « في « الكتاب الاول » ، درسنا الوجوه المختلفة التي تقدمها **حركة الانتاج الرأسمالي** ، في ذاتها من حيث هي حركة مباشرة . . . اما حركة التداول التي كانت موضوع « الكتاب الثاني » ، **فتأتي لتكملها** » . فلكي تكون علاقة تكامل ممكنة ؛ لا بد للعنصرين النظريين المتكاملين ، من ان يكون لهما هدف هو حل مسألة واحدة ، تتعلق بموضوع نظري واحد . تلكم هي الحالة بالضبط . اما المسألة الوحيدة ، التي لم يتم حلها الا في نهاية الكتابين الاولين ، فهي

---

(١) اننا لا « نلصق » المفهوم الهيغلي « تشكيل الوجه » ، على مؤلف ماركس ، الا لكي نقيس المسافة بين الحركتين الفكريتين ؛ من دون ان نزعم ، ان بامكانه ان يفيد في شيء آخر ، الا في هذا القياس .

(٢) ان « المفصل الثالث » هو جملة العناصر النظرية (« الكتاب الاول » من ناحية ، و « الكتاب الثاني » من ناحية أخرى)، التي يحددها مقطع يقوم بين « الكتاب الاول » و « الكتاب الثاني » .

المسألة التي طرحت في « القسمين » الاول والثاني » من « الكتاب الاول »، أي الاسئلة المتعلقة بالقيمة وفضل القيمة . وأما الموضوع النظري الذي ينشيء « الكتابان » الاول والثاني قوانينه ، من أجل حل هذه المسألة حلا كاملا ، فهو « **قسم من رأس المال الاجتماعي ، الذي رقي الى الاستقلال الذاتي** » (**رأس المال** ، الجزء الخامس ، ص ٩) ؛ أي كل موضوع يمكننا ان نصوغه الصياغة الرسمية التي صيغت في الصفحة ١٥٥ من « الكتاب الاول » ؛ انه قسم من رأس المال الاجتماعي الذي رقي الى الاستقلال الذاتي ، كل موضوع ترتسم حركته في دائرة التداول ، التي يحددها قانون تعادل المبادلات العام ، مثل أ' = أ + ∇ أ . ان مفهوم **القسم** هو من الناحية الصورية نتيجة من نتائج التحديد ؛ فوفقا للقوانين المنطقية للصياغة ، التي محلها هو دائرة التداول ، ليس رأس المال الاجتماعي شيئا آخر غير حاصل أعداده الكسرية ، وليس شيئا اكثر من هذا الحاصل (فـ « **رأس المال الاجتماعي باعتباره كلاً** » ، ليس له في هذا المستوى النظري ، أي معنى يمكن تحديده) . فمفهوم « **الترقي الى الاستقلال الذاتي** » لا يشير ، في هذا المستوى النظري ، الا الى الفارق القائم بين الموضوع النظري وكل نموذج مشخص من الممكن استخلاصه منه ؛ لان أقل ملاحظة لرأس مال فردي واقعي ، تكفي للبرهان على ان الاستقلال الذاتي الواقعي لرأس المال هذا ، هو استقلال نسبي تماما(١) .

---

(١) ان الامر لا يتعلق هنا اذن ، باستقلال المنشأة استقلالا ذاتيا حقيقيا ، ولا بتعلقها الحقيقي بجملة الحركات الاقتصادية الحقيقية .

ان التكامل القائم بين العنصرين النظريين اللذين وزعهما « المفصل الثالث »، هو اذن توزيع قائم على اساس ، من الناحية النظرية ؛ لان « الكتابين » الاول والثاني ، ينشئان جملة قوانين موضوع واحد ، على انها حل للمسألة المثارة في القسمين الاول والثاني ، من « الكتاب الاول » . أما المسألة الوحيدة التي لا يحلها مفهوم **التكامل** هذا ، فهي مسألة النظام النظري ، المثارة في القسم الثالث ، من « الكتاب الثاني » ؛ اذ ان الموضوع النظري ، الذي ينشىء هذا القسم قوانينه ، بإتيانه بمفهومات جديدة وباشكالية جديدة ، **هو موضوع جديد** . ونظرا لان مفهوم التكامل قد بدا دقيقا بما فيه الكفاية ، لتحديد وحدة ما يقسمه « المفصل الثالث » ؛ فاننا نصرف نظرنا مؤقتا ، عن « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، الذي قد يعرض للخطر هذه الوحدة ، ومفهوم هذه الوحدة .

اذا كان لا بد لوحدة ما يقسمه « المفصل الثالث » ، ان يفكر فيها على أنها علاقة تكامل ؛ لم يكن هذا يعني ، أن العنصرين النظريين هما فيها على مستوى واحد . فنظام العرض ، من حيث هو انتقال من « الكتاب الاول » الى « الكتاب الثاني » ، يفترض ترابطا نظريا بين العنصرين . ان هذا التراتب يمكن ان ننص عليه ، على النحو التالي : انه ما من قانون من القوانين النظرية التي احكمت صياغتها في « الكتاب الثاني » ، من الممكن تقريره والبرهان عليه ، من دون جملة القوانين التي أحكمت صياغتها في « الكتاب الاول » . والعكس ليس صحيحا ؛ على الرغم من بعض المظاهر ، التي سنعود اليها . فالبرهان الكامل على هذه النقطة لا يمكن ان يقدم ، الا بدراسة قوانين الموضوع ، في « الكتاب الاول » . ويمكننا

ان نقدم سلفا البرهان المزدوج التالي ، على ذلك : فمن ناحية ، لقد قرر في « القسمين » الاولين ، ان الانتا جوحده بامكانه ان يبين القانون العام لتداول رأس المال ، والقانون الخاص لهذا التداول ؛ ومن ناحية أخرى ، اذا نظرنا الى جملة قوانين الموضوع الجديدة ، التي انشأها « لكتاب الثاني » ، والتي يمكن ردها جميعا ، الى الدورات الثلاث ، التي يفرضها التداول على الانتاج ذاته ؛ تحققنا بسهولة من أن جميع المفهومات التي تفيد في صياغة هذه القوانين ، قد حددت دون أي استثناء ، بما فيها مفهوم الدورة ذاته ، في داخل « الكتاب الاول » . وهذا يعني ، ان قوانين الانتاج تحدد قوانين التداول . وليس هذا كل شيء . فالتكامل بين قوانين الانتاج وقوانين التداول ، تحدده قوانين الانتاج(١) ، كما بين ماركس ذلك ، في الفصلين الرابع والخامس من القسم الاول ، من « الكتاب الثاني » . ويمكننا ان نحل من وجهة النظر هذه ، بشيء من اليسر ، مسألة « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ؛ فحينما يقرر ماركس ، ان حركة اعادة انتاج **« رأس المال »** الاجتماعي ، مأخوذة في جملتها ، تحدد وحدة حركة الانتاج وحركة التداول ؛ أفلا **يعمم** البرهان المقرر في الفصلين الرابع والخامس ، من « القسم » الاول ، من « الكتاب الثاني » ؟ ومع ذلك ، ليس هذا الحل دقيقا ؛ فالحقيقة ، **لم تعد المسألة** ، في « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، **مسألة الدورات الثلاث ، ومسألة**

---

(١) يبين ماركس في الواقع ، ان التواجد في دورات ثلاث ، ليس ممكنا الا من حيث هو تواجد انتاج ثلاث حركات تفاوت في المكان ؛ وان نظرية هذا التواجد ، لا يمكن التفكير فيها ، الا من خلال تجريد القيمة ، التي هي مقولة يحددها الانتاج .

وحدة الدورات الثلاث ؛ واذن ، فماركس يعد هذه المسألة محلولة ؛ وانها لكذلك في الحقيقة ، بفعل قوانين حركة الانتاج . ان نظرية تكامل القوانين التي انشأها « الكتاب الاول » و « الكتاب الثاني » ، هي نظرية قد صيغت سلفا صياغة تامـة . وفضلا عن ذلك ، فالموضوع والمسائل تتغير في « القسم الثالث » . ومهما يكن المعنى الذي يريد بعضهم ان يفهم به هذا الحد ، فان العلاقة بين « القسم الثالث » وبقية « الكتاب الثاني » ، ليست علاقة **تكرار** .

ان المفصل الثالث يحدد اذن ، نظاما وحيد الخط للتحديد بين عنصرين نظريين متكاملين . ومع ذلك ، فان القوانين الجديدة التي انتجها « الكتاب الثاني » لا تنضاف مجرد انضياف الى القوانين السابقة ؛ انها تعدلها . فالجهة العامة لهذا التعديل ، الذي يستخلص منه « القسم الثاني » من « الكتاب الاول » (دوران « رأس المال ») ، النتائج الاكثر خطورة ، يمكن التفكير فيهـا ، على أنها احلال زمان بنيوي ذي دورية معقدة ، محل زمان بنيوي ذيدورية بسيطة . بيد انه قد يكون منطويا على التناقض ، ان نقبل في وقت واحد ، ان تكون هناك بين جملتين من القوانين ، علاقة تحديد وحيدة الخط ، وسلسلة من التعديلات المتبادلة ، حتى لو كانت محددة مكانيا . انه صحيح ، ان الوعي الجدلي (الهيغلي) الصالح لعلومنا الانسانية ، قد يتخلص بسهولة من هذه الخطوة الخاطئة ، بعزوه التناقض المنطقي الى تناقضات الموضوع ؛ وبتحويله اختلاطا منطقيا ما ، الى منهج جدلي ؛ حيث يتلقى الجدل تحديد المقال المختلط عن الاختلاط وكأنه نص التحديد **للكل بالكل**(١) . ولهذا ، فان لتعديلات القوانين المحددة

---

(١) اذا كان هذا الدور ، الذي يبدو لمن يضعه موضع البداهة ارهافا أعلى للجدل ، =

بالقوانين المحددة ، صرامة مغايرة كل المغايرة لدى ماركس . فاذا أمكن للقوانين المحددة ، ان تتحدد بالقوانين التي تحددها ؛ فهذا لان العلاقات التي تقيمها لها **حدود صدق** محددة ؛ ولانها تحدد الحدود التي بامكانها ان تكون محددة فيهـا . **ان تعديلات القوانين المحددة بالقوانين المحددة ، تحدث جميعا في داخل هذه الحدود** ؛ مهما أمكن أن تصبح خطيرة ، حينما ينشأ منها نموذج مشخص . ان ضرورة الاحتفاظ الدائم ، براس المال الذي هو عملة ، بدلا من تحويله بكامله الى وسائل انتاج ، تفرض على قانون اعادة الانتاج الموسع ، ان يتحدد تحديدا جديدا ، في داخل الحدود التي ثبتتها ؛ اذ انها لاتطور القانون ذاته اطلاقا . هاكم نص **«مدخل عام ١٨٥٧»**: « ان انتاجا محددا يحدد اذن استهلاكا وتوزيعا ومبادلة محددة ؛ انه ينظم **أيضا العلاقات المتبادلة المحددة لهذه العناصر المختلفة** . والحق يقال ، ان الانتاج هو ذاته ، **في صورته النهائية** ، تحدده من جانبه العوامل الاخرى ». (الطبعات الاجتماعية ، ص ١٦٤) . ان هذا النص يتلقى في **رأس المال** ، برهانه وصياغته الدقيقة .

واذا كان الاساس النظري « للمفصل الثالث » تحدد ؛ والوظيفـة النسبية للعناصر النظرية التي يوزعهـا هـذا المفصل ، تثبتت ؛ فانه

=

لا يعرف كثيرا ما يطبقه في مستوى التطبيق ؛ فان له مع ذلك ، أساسا صارما في التصور الهيغلي عن **وحدة الضدين** ، الذي يفترض مسبقا **وحدتهما** ، من حيث هي انقسام أصلي ، في وحدة اصلية واحدة . وكما نرى ، ليس التصور الهيغلي ولا تطبيقه الاعمى ، يلائمان التفكير في العلاقة بين قوانين الانتاج وقوانين التداول ؛ هذه العلاقة التي قد يبدو مع ذلك ، أنه ينبغي للنظرية ان تلائمها ملاءمة تامة .

يحسن بنا ان ندرس مفاصل العنصر النظري المحدد ؛ أعني « الكتاب الاول » .

جـ ـ دراسة مفاصل « الكتاب الاول » :

لقد أحكم « الكتاب الاول » صياغة القوانين التي تحدد « **من رأس المـال الاجتماعي القسم المرقى الى الاستقلال الذاتي** » ، بوضعـه في « دائرة » ، وهي دائرة **الانتـاج** . فعلى الرغم من الدلالة المشخصـة المباشرة لهذا المفهوم ؛ وعلى الرغم من الدلالة المشخصة للتقابل بين التداول والانتاج ؛ فان ماركس ينتج منهما المفهوم العلمي ، الذي لا يطابق فقط الدراسة النظرية لنمط من الانتاج الخاص ، التي شرع بها هنا ؛ وانما الدراسة النظرية لكل نمط من الانتاج ، أيضا . فالمفهوم الاساسي الضروري لتحديد مجال الدراسة النظرية ، تحديدا علميا ، هو مفهوم « **حركـة العمل** » ، التي حددت عناصرها الجوهرية ، منذ مطلع الدراسة (الكتاب الاول ، القسم الثالث ، الفصل الثامن) ؛ بيد ان عددا كبيرا من العناصر الاخرى لم يدخل ، الا حينما أصبح ضروريا لتقرير قوانين الموضوع الخاص ، في « الكتاب الاول » ؛ الامر الذي لا يمنعها من ان تكون من نموذج واحد ، من الناحية المنطقية ؛ انهـا العموميات الثانية ، في « الكتاب الاول » . وبما ان اتيين باليبار قد خصص في هذا الكتاب ، عملا خطيرا لتحديد المفهومات التي من هذا النموذج(١) ، فانني افترض معناها معروفا . فاذا تركنا جانبا ، القسم الثامن من « الكتاب الاول » ،

---

(١) أنظر الجزء الثاني من هذا الكتاب .

المعنون « **التراكم البدائي** » ، والذي يطرح بعض المسائل الخاصة ، امكننا ان نميز في « الكتاب الاول » مفصلين فرعيين ، سندعوهما **المفصل الفرعي أ والمفصل الفرعي ب** ؛ وهما يقتسمان النص ، على النحو التالي :

ـ يميز **المفصل الفرعي أ** ، بقطعه ، بين الجملة التي يؤلفها القسمان الثالث والسادس من جهة ، والجملة التي يؤلفها القسم السابع، من جهة أخرى ؛

ـ يميز **المفصل الفرعي ب** ، بقطعه القسم الثالث من الجملة التي تؤلفها الاقسام الرابع والخامس والسادس ؛ ان هذه العناصر تحمل سلفا عنوانا لها في **رأس المال** ، حتى يمكننا ان نكتب :

المفصل الفرعي أ : انتاج فضل القيمة / تراكم رأس المال .

المفصل الفرعي ب : انتاج فضل القيمة المطلق / انتاج فضل القيمة النسبي .

ان عناوين ماركس اختيرت كما نرى ، تبعا للنتائج النظرية التي احكمت صياغتها ؛ لان المفهومات التي تقوم مقام العناوين ، ليس لها من معنى الا من حيث هي مقولات نمط الانتاج الرأسمالي . وفضلا عن ذلك ، فليس بامكانها ان تقدم بيانا عن نمط احكام صياغة هذه النتائج . وبما انه ينبغي لنا ان نعالج احكام الصياغةهذا ؛ فاننا نعنون العناصر النظرية الموزعة على المفصلين الفرعيين ، ابتداء من المفهوم الذي يحدد المجال النظري « للكتاب الاول » بكامله ؛ نعني حركة العمل عموما . واذن ، فاننا نحصل على العناوين التالية :

المفصل الفرعي أ : دراسة حركة العمل الرأسمالي / دراسة اعادة انتاج شروط هذه الحركة .

المفصل الفرعي ب : دراسة علاقات الانتاج الراسمالي / دراسة التنظيم الرأسمالي للقوى المنتجة .

ان هذه التسميات البسيطة التي سوف نشرحها ، تكفي لبيان ما كتبه انغلز ، في « **تمهيد** » **عام ١٨٨٥** الى « الكتاب الثاني » ؛ نعني ، ان جدة **رأس المال** ، أي طابعه العلمي ، ليس قوامها في بعض القضايا الجديدة عن المجتمع الرأسمالي ؛ وانما **في الحركة العلمية لانتاجها** ، من الناحية الجوهرية .

ان المفصل الفرعي أ يوزع دراسة حركة الانتاج الرأسمالي ، اي انتاج القوانين الاساسية لكل « قسم من رأس المال الاجتماعي المرقى الى الاستقلال الذاتي » ، بحسب ضرورة نظرية تصدق على كل نمط انتاج ؛ اذ ان كل حركة انتاج ينبغي لها ان تعيد انتاج شروطها الخاصة بها . وهذا يعني ، انه ينبغي لحركة الانتاج ، ان لا تعيد فقط انتاج **عناصرها** (الموضوع ، والوسيلة ، والعامل) ؛ بل ان تعيد أيضا ، انتاج **الامتزاج المزدوج** لعناصرها ؛ الذي يحددها بأنها علاقة انتاج نوعية ، وبأنها منظومة نوعية من القوى المنتجة . ونتيجة لذلك ، ان **المفصل الفرعي أ** يحدد بين عنصرية النظريين ، علاقة **تحديد وحيدة** الخط ، مثلما يفترض احكام قوانين اعادة الانتاج احكاما كاملا ، احكام صياغة بنى حركة الانتاج احكاما كاملا ؛ من دون ان يكون العكس صحيحا ؛ ويحدد **علاقة للتكامل** ، مثلما

ان نظرية حركة العمل الرأسمالي لا يمكنها الا ان تكون جملة القوانين التي تهيمن على الانتاج واعادة الانتاج .

ويقوم المتمم النظري لقوانين اعادة الانتاج ، بالنسبة الى قوانين الانتـــاج ، **في احكام صياغة الزمان البنيوي النوعي** ، لحركة العمـــل الرأسمالي . والحقيقة ، انه لا يفكر في الزمان ، في احكام صياغة قوانين الانتاج ، من حيث هو زمان كمي ليوم العمل ، وقياس كمي له ، الا من حيث انه عنصر من عناصر البنية . ففي قوانين اعادة الانتاج ، يبدو **وكأنه قانون من قوانين البنية ذاتها** . اما مفهوم الزمان فتحدده الصفات المميزة التالية : انه في وقت واحد ، **زمان ذو دورية بسيطة** ، حتى ان نظام تكرار حالاته وتعاقبها لا يمكن قلبه ، من دون ان يفقد معقوليته . فالتراكم البسيط والتراكم الموســـع يخضعان للشرط الاول ؛ **والتراكم الموسع وحـــده** ، الذي هو الصفة المميزة لحركة العمل الرأسمالي ، يخضع **للشرطين** . ان هذا الزمان لم يضفه ماركس على انه « بارامتر » جديد ، اذا شئنا ان نستخدم لغة النماذج ؛ او على انه « بعد » جديد ، اذا شئنا ان نستخدم اللغة اللدارجة ؛ فمفهومه قد انتج ابتداء من قوانين البنية ؛ وبالضبط الشديد ، ابتداء من العلاقة القائمة بين فضل القيمة ورأس المال ، من جهة ؛ وابتداء من التنظيم النوعي للقوى المنتجة ، من جهة اخرى . وما كاد هذا المفهوم ينتج ، حتى عدل العلاقات المقررة سابقا ، باخضاعهـــا لشروط جديدة ؛ وحتى اتاح على الخصوص ، احكام صياغة قانون نزوعي اساسي ؛ أعني قانون تحويل التركيب العضوي **لرأس المال** (قانون تناقص **رأس المال المتغير** ، بالنسبة الى **رأس المال الثابت**) .

وعلى هذا النحو ، فقد شرحت الاسس النظرية للمفصل الفرعي أ ،

شرحا كاملا . ومع ذلك ، يحسن بنا ان نبدد التباسا يكاد يبرز بسبب التقارب القائم بين صياغتنا :

	مبـــدأ	انتـــاج	اعادة انتاج
المفصل الفرعي أ	نتيجة	قوانين بنيوية	قوانين بنيوية
	عامـــة	غير زمانية	زمانيـــة

وصياغة دارجـــة : « تزامن / تزمن » ، كان ألتوسر بين عـــدم ملاءمتها العامة ، من أجل عرض مفهومات ماركس(١) . ويمكننا ان نحقق عدم الملاءمة هذا ، في هذه الحالة الدقيقة : فمن ناحية ، على حين ان الزوج تزامن / تزمن يتضمن في استعماله العادي ، **تمييزا** بين **البنيـــة والزمانيـــة** ؛ فيكفي التزامن لتحديد البنية ، ولا يكون التزمن مسؤولا الا عما يحدث للبنية ، حينما تغمس في الزمان ؛ يتضح لنا ، وفقا لما بيناه منذ قليل ، ان **القوانين البنيوية غير الزمانية والقوانين البنيوية الزمانية ، هي سواء بسواء ، وبالصفة ذاتها ، قوانين البنية** ، التي هي موضوع « الكتاب الاول » ؛ وانها **تزامنية** بالصفة ذاتها(٢) ، من حيث هي عناصر نظرية التعقيد ، المتعلقة بكل معقد ، نتيجة لذلك . ومن جهة أخرى ، وارتباطا بذلك ، يفترض التقابل بين « التزامن والتزمن » زمانا بسيطا وفارغا ، يهب نفسه لكل من يريد ان يغمس فيـــه بناه ، **لكي يرى** مايحدث لهـــا ؛من دون ان يتطلب احكام صياغة شيء آخر ، غير رسم خط على

---

(١) قراءة رأس المال ، الجزء الثاني .

(٢) أنظر لويس ألتوسر ، الجزء الاول ، التمهيد ، والجزء الثاني .

ورقة . ذلكم ليس هو الحالة مطلقا في « الكتاب الاول » ، وليس هو السبب ؛ فابتداء من اللحظة التي نتصور فيها قانونا زمانيا ، على انه قانون بنيوي ؛ يجب علينا ان ننتج مفهوم هذا الزمان ، وان نحدد انطلاقا من ذلك بنيته .

دراسة المفصل الفرعي ب :

هذا المفصل الفرعي هو مفصل من اكثر مفاصل **رأس المال** بداهة ؛ لانه يتعلق بمفهومين معروفين تماما من مفهومات الماركسية ؛ وهما : علاقات الانتاج / القوى المنتجة . انه يخضع في الواقع ، لهذا التمييز، الموضوع النظري « للكتاب الاول » ، بطرحه المسألة التالية : **ماالامتزاجات التي يجب علينا احداثها بين عناصر حركة معينة من العمل ، لكي تكون في وقت واحد ، انتاجا لموضوع محدود ، يستجيب لحاجة انسانية محددة ، وحركة استثمار رأس المال ؟** ان عناصر الامتزاج هي ذاتها ، في القسمين اللذين حددهما المفصل الفرعي ب ، وهي : موضوع العمل ، وسيلة العمل، العامل المباشر ، غير العامل . فمن جزء الى آخر ان العلاقات التي يحدث الامتزاج بها هي التي تتغير ؛ ففي الجزء الاول ، ان العلاقة الاساسية هي علاقة **الملكية** ؛ وفي الجزء الثاني ، انها علاقة **الاحتياز** . وليس من الصعب ان نتنبأ بوجود علاقة تكامل بين جزء المفصل الفرعي ب الاول ، وجزئه الثاني . اننا نعلم ايضا ، ان هذه العلاقة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، تقبل تحديدا رئيسيا ، على الرغم من انها تبادلية ؛ هذا التحديد الرئيسي هو القوى المنتجة . بيد ان هذه العلاقة قد تقتصر هنا على خلط

أوراق اللعب ؛ اذ ان ماركس يبدأ عرضه بعلاقات الانتاج . ويمكننا ، والحق يقال ، ان نقول : اذا كانت العلة الكاملة مساوية للبنية الكاملة ؛ فانه يحسن بنا ان نحدد أولا معالم النتيجة بكاملها ، لكي نجد العلة الكاملة ؛ أي **العلة المعرفية** ، متبعين ـ والحالة كثيرة التواتر ـ النظام المعاكس **للعلة الماهوية** . بيد ان هذه العلاقة ربما لاتوضح لنا في شيء تكامل القوانين الموزعة بحسب المفصل ب ؛ لان موضوع « الكتاب الاول » والموضوع الذي تعالجه النصوص الشهيرة عن العلاقات بين القوة المنتجة وعلاقات الانتاج ؛ **ليسا موضوعا** واحدا ؛ فالنصوص الشهيرة ، حينما تكون مبهمة او عامة او تربوية ، تنص على قوانين تطور التاريخ الاقتصادي ، التي تبدو عندما تكون هذه النصوص الشهيرة اكثر دقة ، وكأنها ليست الا اسهاما في الدراسة العلمية لقوانين تواجد انماط الانتاج المختلفة ، والانتقال من نمط الى آخر(٢) . فحينما يكون الامر متعلقا بالنص على قوانين الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، **تكون** العلاقة القائمة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، **شيئا** ؛ أي مجالا نظريا مستقلا استقلالا ذاتيا ، من مجالات النظرية الماركسية . وحينما يكون الامر متعلقا بتقرير **قوانين** نمط خاص من الانتاج ، على انه حركة عمل خاص ؛ أي بتحديد هذا النمط

---

(١) من النموذج الاول كما هو واضح ، نص « **بؤس الفلسفة** » ، عن طاحون الماء والآلة البخارية ؛ ونص « **التمهيد الى نقد الاقتصاد السياسي** » عن التطابق بين درجة نمو القوى المنتجة ، والبنية الاجتماعية الحقيقية . ومن النموذج الثاني ، قد يكون جزء نص « **التمهيد الى نقد الاقتصاد السياسي** » ، حيث يحاول ماركس ان ينشىء نظرية في الثورات الاقتصادية ، ابتداء من نمو القوى المنتجة . أنظر ايتين باليبار ، حول هذه المسائل .

من الانتاج ، من الناحية الجوهرية ـ وهذا موضوع « الكتاب الاول » ؛ فان العلاقة القائمة بين علاقة الانتاج والقوى المنتجة **تصبح شيئا آخر** ؛ أي مجالا آخر من مجالات النظرية ، مستقلا استقلالا ذاتيا ، وسابقا من الناحية النظرية . فالعلاقة التي توجد بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في داخل المجال النظري للنصوص الشهيرة ، والعلاقة التي توحد بينهما في داخل المجال النظري « للكتاب الاول »، يمكن ان لا يكون بينهما علاقة تماما . انه يجب علينا اذن ، ان نحسب حسابا لهذا الامكان (أي ان ننسى النصوص الشهيرة) ، لكي نفكر في الرابطة التي تربط بين العنصرين النظريين ، اللذين يحددهما المفصل ب . ولكي نحدد تحديدا دقيقا التكامل القائم بين القوانين المنصوص عليها عن حركة العمل الرأسمالي ، من حيث هو علاقة انتاج خاص ، من ناحية ؛ ومن حيث هو منظومة خاصة من تنظيم القوى المنتجة ، من ناحية أخرى ؛ فاننا سندرس تسلسل الجزئين .

ينص الجزء الاول مجرد نص ، على التحديد العلمي لحركة الانتاج الرأسمالي ، وعلى القوانين الناتجة عن هذا التحديد . فلكي تتحدد حركة عمل ما ، مهما كانت على الاطلاق ، بالعلاقات الاخرى جميعا (ولا سيما تنظيم القوى المنتجة) ، وكأنها حركة رأس مال ، أي حركة تنتج فضل القيمة ؛ لا بد من الشروط التالية ، وهي كافية :

أولا ـ ان يحدث تأليف العناصر بالشراء والمبيع . واذن ، فعلاقة **الملكية** هي علاقة محددة .

ثانيا ـ ان يكون محدث هذا التأليف هو غير العامل .

ثالثـا ـ ان يشتري غير العامل من العامل المباشر ؛ قوة عمله بقيمتها ، وليس عمله اطلاقا .

ان جملة هذه الشروط تحدد **علاقات الانتاج الرأسمالي** ، على انهـا علاقة بين رأس المال والاجـارة ؛ وتسمح لنا بالتفكير في فضل القيمة ، ابتداء من هذه العناصر المكونة ؛ والتمييز بين عنصرين وظيفيين في داخل رأس المال ؛ وباقامة حدود العلاقة التي توحد بين فضل القيمة ويوم العمل . فاذا قررنا هذا ، فما المسألة (غير المحلولة في هذا المستوى) التي تتطلب فحص امتزاج جديد بين العناصر ذاتهـا ؟ ليست هذه المسألة من **نطاق التاريخ** ؛ فالامر لا يتعلق ـ ولو من الناحية المختصرة ـ بالبحث عن أصل العناصر الممتزجة هنا ؛ ان الامر لا يتعلق اذن باقامة متواليـة سببية قد تقوم الآلات فيها بدور الاسباب . اما المسألة غير المحلولة فهي من نموذج المسألة التي حلت منذ قليل ، بالذات ؛ اذ ان الامر يتعلق بتحديد حركة الانتاج الرأسمالي ، ابتداء من البنى التي تجعلها قابلة للتصور . هذه المسألة هي التالية : كيف يمكن تحديد علاقة بين غير العامل والعامل المباشر ، تكون في وقت واحد ، علاقة استغلال (يصبح العمل الاضافي فيها فضل القيمة) وعلاقةحرة (شراء قوة العمل وبيعها)؟ ان موضوع الجزء الثاني من المفصل الفرعي ب ، هو حل هذه المسألة : بتبيان كيف ان امتزاجا آخر من العناصر ذاتها يصبح ضروريا ، من أجل تحديد حركة الانتاج الرأسمالي . هذا المزيج الجديد يتعلق بالتقسيم التقني للعمل ، او بتنظيم معين للقوى المنتجة ؛ اذ ان المقولة الاساسية

فيه هي مقولة **الاحتياز** ، التي تتضمن **الانفصال**(١) . وهي تسمح لنا باحكام صياغة الحل التالي : ان علاقات الانتاج الرأسمالية تفترض تنظيما تقنيا ، بحيث لا يعود العامل المباشر فيها حائزا لوسائل الانتاج ، أي يصبح **منفصلا** عنها . ان الامر يتعلق بحركة عمل ، لا تكون بها الذات الحاملة للانتاج هي المنتج المنعزل ، بل العامل الجماعي ؛ ولا يعود فيها العامل المباشر هو العنصر المنظم تقنيا ، بل جملة وسائل العمل . على هذا النحو ، تجد مسألة الحرية والاستغلال حلا لها : فابتداء من اللحظة التي تنظم فيها القوى المنتجة في مجتمع ما ، وفقا لهذه البنية ؛ يعجز العامل عن انفاق قوة عمله انفاقا نافعا ، الا اذا باعها ؛ لانها لا يمكن لها ان تكون ذات فائدة ، الا بشرط مزدوج ، تكون فيه مشتركة مع قوى أخرى ، وتعمل وفقا لشروط العملية المحددة (وسائل العمل) . ان الرأسمالي وحده ، مالك شرطي العمل (الموضوع + وسيلة العمل) ، بامكانه ان يحدث هذا التأليف(٢) .

---

(١) احتياز ، انفصال : راجع عن هذين المفهومين ، نص ايتين باليبار .

(٢) قد يبدو غريبا ، اننا لم نبين الوجه **التاريخي** للجزء الثاني من المفصل الفرعي ب . وهذا لأن هذا الوجه التاريخي ليس الا **اداة برهان** ؛ فالمفهومات الضرورية لبيان صفة الانتقال من المشغل ، هي المفهومات ذاتها التي تفيد في حل مسألة الحرية والعمل الاضافي . اننا قد نخطىء خطأ كبيرا ، اذا ما أردنا أن نقرأ في نصوص « القسم الرابع » ، نصا على قانون تطور النظام الرأسمالي . ويعتقد ب.مانتو ، انه استطاع ان يدحض ماركس في هذه النقطة ؛ لان المشغل ، حتى في انكلترا ، لم يسبق الصناعة الكبيرة لا دائما ولا على الاغلب . بيد ان جميع ما يفترض ماركس ، انه اثبته تاريخيا في برهانه ، هو ان كل المرات التي وجد فيها المشغل ، لم تكن الا مرحلة من مراحل التحول . وتكمن علة هذه الواقعة ، في عدم التطابق الجزئي القائم بين علاقة الانتاج ومنظومة القوى المنتجة . فلكي نعلل ذلك ، يجب علينا اذن ، ان ننتج مفهوما غير اختباري عن منظومة القوى المنتجة : ذاكم هو الموضوع الجوهري ، للقسم الرابع ، من « الكتاب الاول » .

اننا الآن في سبيل تحديد الوظيفة النسبية ، للعنصرين النظريين اللذين وزعهما المفصل الفرعي ب . ان موضوعهما هو نفسه ؛ وهو **تحديد** حركة العمل المباشر بأنها حركة رأسمالية . ونتيجتهما هي التالية : ان **وحدة** القوانين التي تتعلق بعلاقات الانتاج والقوى المنتجة ، هي التي تسمح **بتحديد** حركة العمل المباشر ، وكأنها **نمط انتاج رأسمالي** . فابتداء من وظيفة **التحديد** النظرية ، وابتداء من هذه الوظيفة وحدها ، يمكن التفكير في وقت واحد ، في وحدة جملتي القانون ، وأسبقية جملة على الاخرى . ان وحدة الجملتين هي على هذا النحو ، حتى ان الجملة الاولى ربما لاتفهم فهما تاما من دون الجملة الثانية ؛ وقد بينا ذلك . وهذا التكامل يمكن النص عليه ، هكذا : ان نمط الانتاج الرأسمالي ، من حيث هو حركة عمل مباشر ، هو الوحدة البنيوية المعقدة ، الناتجة عن وحدة جملتي قوانين بنيوية . والاهمية النسبية **لوحدة الجملتين** ، هي التي تحدد ، في احكام الصياغة النظرية ، أسبقية جملة بالنسبة الى الاخرى . وبتعبير آخر ، لا يمكن تحديد نمط الانتاج الرأسمالي ، الا من حيث هو وحدة القوانين ، التي تتعلق بعلاقات الانتاج والقوى المنتجة ؛ وهي وحدة لا يمكن تحديدها ، في صورتها النوعية الا ابتداء من القوانين التي تتعلق بعلاقات الانتـــاج .

وهذا ما يمكننا ان نلخصه في الرسم الاختزالي التالي :

القوانين التي تتعلق بعلاقات الانتـــاج ← القوانين التي تتعلق بالقوى المنتجـــة

↑

القوانين التي تتعلق بعلاقات الانتـــاج

اننا نقيم على هذا النحو ، في وقت واحد ، ودون تناقض ، علاقة تكامل ونظام تحديد وحيد الخط ، بين جزئي المفصل الفرعي ب . وهذا ما يمكننا ان نبينه بسهولة ، بنصوص « القسم الرابع » كلها ، حيث يشرح ماركس ، ان صور التقسيم الفني ، المميزة لحركة العمل المفحوص عنهـا ، قد حددها وضعها في بنية محددة بعلاقات الانتاج ، دلالتها النظرية العامة محددة تحديدا تاما ، في هذا النص من « الكتاب الثالث »، الفصل الثالث والعشرين (الجزء السابع ، ص ٥١ ــ ٥٢) :

« اذا لم ينتج عمل الرأسمالي من الطبيعة الرأسمالية النابذة لحركة الانتـاج ؛ أي ، اذا لم ينقطع هو ورأس المال ذاته ؛ واذا لم يقتصر على وظيفة استغلال عمل الآخرين ؛ واذا نتج عن صورة العمل الاجتماعية ، أي عن امتزاج عدد كبير من الافراد وتعاونهم ، في سبيل تحقيق نتيجة مشتركة ؛ بقي هذا العمل مستقلا عن رأس المال ، بقدر استقلال هذه الصورة ذاتهـا ، منذ ان تفجر غلافها الرأسمالي . ان اثبات ضرورة هذا العمل ، من حيث هو عمل رأسماليين ووظيفة رأسماليين ، لا يعني شيئا آخر ، الا عجز العامي (الجمهور الكبير من علماء الاقتصاد السياسي) عن تمثل الصور المتطورة في قلب الانتاج الرأسمالي ، والمستخرجة والمحررة من طابعها الرأسمالي المتناقض » .

وهذا يعني ، انه يجب علينا ، لكي نفلت من هذا العجز ، أن نحدد الصور المتطورة في قلب الانتاج الرأسمالي ، بأنها وحدة علاقات الانتاج وتنظيم للقوى المنتجة ، مطبوع بالطابع الاجتماعي ، ابتداء مما يخلع عليها ، في النظام الرأسمالي ، « **طابعها . . . المتناقض** » ، نعني **علاقات الانتاج**. انه ليس بامكاننا ان نحدد تحديدا أفضل ، الوظيفة النظرية للمفصل الفرعي ب .

ج ـ مسألة القسم الثامن :

« التراكم البدائي » .

من الممكن ان يبدو مثيرا للعجب ، اننا لم نحسب اي حساب ، في دراستنا هـذه المفاصل « الكتاب الاول » ، لنص من النصوص الاكثر اشتهـارا ، نعني : « **القسم الثامن** » ، **التراكم البدائي** . وهذا لم يكن لاننا نسينا خطورته ؛ بل لان خطورة هذا النص تتعلق بمستوى نظري مغاير . فمن دون هذا النص قد ينجز في الواقع ، تحديد (اي جملة القوانين المتحكمة) نمط الانتاج الراسمالي ، من حيث هو حركة انتاج مباشرة ، انجازا تاما . ان هذا هو من جهة اخرى ، ما يفترضه « القسم السابع » ، ضمن الحد الذي يكون فيـه ، قوام وظيفته (المستقلة ذاتيا) ، هو تحويل نتائج نظرية « الكتاب الاول » ، الى مسائل علمية ، من أجل قطاع آخر من قطاعات النظرية ؛ فحينما يقيم هذا القسم في الحقيقـة ، تسلسل عناصر البنية الرئيسية ، لا **تاريخها** ، على أساس نتائج الكتاب الاول ؛ يقترح مسألة مصوغة صياغة حسنة ، على نظرية الانتقال من نمط انتاج الى آخر ؛ وبالضبط الشديد ، من نمط الانتاج الاقطاعي الى نمط الانتاج الراسمالي . ويجب علينا ان نشير اشارة قوية ، الى ان هذه المسألة المصوغة صياغة حسنة ، لا تقوم مقام هذه النظرية ؛ والحقيقة ، ان **وضع « التراكم البدائي »** مكان نظرية الانتقال الى الراسمالية ، قد يعني تصور الراسمالية بحسب النموذج التالي : تطور العناصر تطورا

مستقلا استقلالا ذاتيا ، يتبعه اجتماعها في بنية ما . ولكي نأخذ من ب . ڤيلار(١) تمييزا من تمييزاته المنهجية ، نقول : ان « **التراكم البدائي** » يقتصر على تقديم **الاشارات** الكبرى من الظاهرة ، التي ينبغي لنظرية الانتقال من نمط انتاج الى آخر ، ان تحكم صياغة قوانينها ، وانطلاقا من ذلك صياغة حتميتها . وبما ان **رأس المال** ليس موضوعه احكام صياغة هذه النظرية ؛ على الرغم من انه انتهى الى وضع بعض أسسها ؛ فاننا نفهم لماذا أمكن « **التراكم البدائي** » ان يوضع بين هلالين ، حينما يتعلق الامر بتقرير مفاصل **رأس المال** المنطقية ، وشرحها .

د ـ دراسة « المفصل الثاني » :

ان الدراسة التي يبقى علينا الشروع بهـا ، أعني دراسة « المفصل الثاني »(٢) ، هي اكثر الدراسات ارهافا الى حد بعيد جدا ؛ كما بين لنا ذلك نص « الكتاب الثالث » ، الذي يتعلق بها جوهريا . اننا سنحاول ان نجد للمسائل التي تطرحها حلا ، ليس له من زعم آخر ، الا اقتراح بعض عناصر المناقشة ، في نقطة صعبة .

---

(١) ب. ڤيلار : التـاريخ الاجتماعي وفلسفـة التاريـخ مجلـة La Pensée العدد ١١٨ ، ص ٨٦ . « هذه الوسيلة هي النظر الى كل ظاهرة تاريخية . . . على ثلاثة أنحاء متعاقبة : ان ننظر اليها أولا **على انها اشارة** ، لكي نشرع بالملاحظات والتحليلات؛ وان ننظر اليها بعدئذ ، على انها **نتيجـة** ، ونحن ننظر الى الوراء ؛ وان ننظر اليها أخيرا ، على أنها **علة** ، ونحن ننظر الى الامام » .

(٢) لنذكر بأن **المفصل الثاني** ، يتعلق بجملة العنصرين النظريين (« الكتابان الاول والثاني » من ناحية ؛ و « الكتاب الثالث » من ناحية أخرى) ، التي يحددها مقطع يمر بين « الكتاب الثاني » و «الكتاب الثالث » .

أولا ـ فحص جديد عن الصعوبات التي يثيرها « المفصل الثاني » :

يمكننا في ضوء النتائج السابقة ، ان نصوغ بوضوح اكبر ، المسائل التي طرحها « المفصل الثاني » ، أي أن لا نطرحها اطلاقا من خلال نص يتعلق بها ، كما كنا فعلنا حينما شرحنا نص « الكتاب الثالث » (الجزء السادس ، ص ٤٧) ، وانما ابتداء مما نعرفه سلفا عن تنظيم **رأس المال** .

ان نظام الصعوبات الاول ، يتعلق بطابع عدم الانجاز ، الذي يتصف به « الكتاب الثالث » ؛ وهو عنصر نظري جوهري من عناصر « المفصل الثاني » . ان هذه الصعوبات تبدو لنا صغيرة ؛ فهي ربما لا تكون كبيرة ، بل غير قابلة للحل ، الا اذا كان عدم انجاز « الكتاب الثالث » يمس تماسكه . ولكن الحالة ليست كذلك ؛ فقد اصبح « الكتاب الثالث » ذا بنية قوية ، بهذين الجزأين المتمايزين تمايزا واضحا ، اللذين يحكم اولهما صياغة قوانين معدل الربح (الاقسام من الاول الى الثالث) ، ويحكم ثانيهما صياغة قوانين توزيع الربح (الاقسام من الرابع الى السابع) . ولكنه ما من بنية من دون مبدأ تنظيم ضمني أو صريح ؛ وينتج عن ذلك ، اننا اذا اردنا أن نعرف بم ولم كان « الكتاب الثالث » عديم الانجاز (وهذا ليس قصدنا) ، فانه لن يفيدنا في شيء ، ان نتصور ما يتبع ذلك ؛ ما دام **مبدأ تنظيم « الكتاب الثالث »** لن يكون تحدد (وهذا هو قصدنا) . واذن ، سنحدد ما يجعل من « الكتاب الثالث » نصا **منجزا في عدم انجازه** ؛ وسنتمكن من تحديد وظيفة النظرية في « المفصل الثاني » ؛ بشرط ان نتمكن من ان نضع هذا المبدأ موضع البداهة .

ان هذا المبدأ هو بالطبع الذي يطرح المسائل الكبرى . بيد ان هذا المبدأ ليس صريحا في النصوص التي يحاول ماركس ان يعرضه فيهـا ؛ سواء أأدى عرضه في « الكتاب الثالث » الى **بعض الالتباسات** ؛ أم عجز في **« مدخل عام ١٨٥٧ »** عن ان يصبح صريحا ، من الناحية النظرية . ومع ذلك ، فهناك شيء أكيد ؛ وهو ان هذا المبدأ قائم من ناحية ؛ وانه لا يمكن النص عليه ، الا بحدود ماركسية خاصة ، من ناحية أخرى . وقبل ان نحاول النص عليه ، سنعيد النظر في الصعوبات التي يقترحها هذان النصان ، في ضوء النتائج التي حصلنا عليها ، من دراسة «الكتب» السابقـــة .

ان نص « الكتاب الثالث » الذي فحصناه من قبل ، يمكن ان يقرأ قراءة لم نواجهها بعد ؛ لانها لم تستوقف انتباه الشراح ، على الرغم من انها وجهت قراءتهم في الواقع ؛ اذ ان « المفصل الثاني » ينقلنا من دراسة البنية الواقعية ، الى دراسة مظاهر البنية ، على النموذج الهيغلي ، نعني : ما هو بذاته / ما هو لذاته . انه من الممكن لهذه القراءة ، ان تتعلق بالحدود التاليـــة :

« لقد درسنا في « الكتاب الاول » الاوجه المختلفة التي تقدمهـــا حركة الانتاج الرأسمالي ، **في ذاتهـــا** . . . ان صور رأس المال التي سنفحص عنها في هذا « الكتاب » (الكتاب الثالث) تقربها بالتدريج من الصورة التي **يتجلى** بهـــا في المجتمع . . . »

لقد بينا في الواقع ، كيف كان « الكتابان الاول والثاني » يؤلفان « انسجاما ، من ــ نطاق الفكر » مكتفيا بذاته ، ومحددا للبنى الاساسية

لنمط الانتاج الرأسمالي . بيد ان « الكتاب الثالث » يقدم لنا عددا كبيرا من النصوص الاساسية ؛ التي تميل الى تقديم بيان عن **« الضلالات »** التي ينشئها فاعلو الانتاج لانفسهم عن البنية ذاتها ، تبعا لمكانهم فيها . انه لم يكن لجملة القوانين الموضوعية في « الكتاب الثالث » من وظيفة اخرى، الا تعيين المواقع في بنية المضللين ــ المضللين ، من اجل تحديد حقيقة ضلالاتهم(١) . ومع ذلك ، اذا كانت هذه القراءة غير مطابقة ؛ لانها لاتحسب حسابا لحقيقة ان قوانين الهبوط النزوعي لمعدل الربح ، او لتوزيع الربح ، هي كما هو واضح ، قوانين البنية وقوانين جديدة ؛ فانه لا بد من تبيان امكانها ؛ أي لا بد من تحديد كيفية ارتباط اشكالية « المفصل الثاني » ، **بضلالات** « فاعلي الانتاج العاديين هم أنفسهم . »

ان تحديد الصفة **الجديدة** لقوانين « الكتاب الثالث » ، **والموضوع** الذي هي قوانين له ، تحديدا دقيقا ؛ هو المسألة الثانية التي يجب حلها ، من اجل الكشف عن مبدأ تنظيم « الكتاب الثالث » . لا شك ان **« مدخل عام ١٨٥٧ »** بامكانه ان يقدم لنا فكرة عن هذا الموضوع الجديد؛ فبانتقالنا من « الكتابين الاول والثاني » الى « الكتاب الثالث » ، ننتقل من دراسة **عناصر** بنية معقدة ، من حيث يحدد بعضها بعضا بالتبادل ، **الى قوانين البنيـة ذاتها** ، من حيث هي منظومة كاملة من التحديدات . ونتيجة لذلك ، على حين ان النظرية في « الكتابين الاول والثاني » كان بامكانها

---

(١) انني أحيل القارىء ، في هذه النقاط جميعا ، الى القسم الاخير من بيان ج. رانسيير (الجزء الاول من هذا الكتاب) .

ان تقتصر على النص على قوانين « **قسم من رأس المال الاجتماعي المرقى الى الاستقلال الذاتي** » ؛ فانه ينبغي لها الآن ، ان تقرر قوانين رأس المال الاجتماعي ، منظورا اليه على أنه كل . أما « الكتاب الثالث » فسيقرر قوانين جديدة ؛ لان الناس جميعا يعلمون ، ان الكل هو شيء آخر غير حاصل جمع اجزائه ، واكثر ؛ فقد اصبحت هذه المعرفة ، منذ دوركهايم ونظرية الغشطالت ، هي النمط الذي يحكم كل علم انساني بحسبه ، حكما مسبقا ، على موضوعه . ان هذا لا يعني ان استباق « **مدخل عام ١٨٥٧** » هو حكم مسبق بالضرورة ؛ انه يعني فقط ، انه لكي نحدد الموضوع الجديد « للكتاب الثالث » ، وعلاقته بموضوع « **الكتاب الاول** » ؛ فان الحدود تبقى في هذا الكتاب مبهمة كثيرا جدا . ان الامر يتعلق بـ «الكل» بالتأكيد ؛ ولكن ، **بأي نوع من « الكل »** ؟ اننا اذا لم نوضح مسألة نوعية هـذا « الكل » ، قد نعرض أنفسنا تعريضـا قويا ، للوقوع في خطيئـة الظاهرة الاقتصادية الصغيرة والظاهرة الاقتصادية الكبيرة ؛ التي قد تجعل قانونا من القوانين الاساسية ، التي قررها « الكتاب الثالث » ، قانونا لا يمكن فهمه ؛ نعني قانون الهبوط النزوعي لمعدل الربح ؛ الذي يتضمن اولا علاقة الجملة الجزئية التي هي من نوع حاصل الجمع . لتكن

في الواقع ر جـ رأس المال الاجتماعي ، و $\frac{ص}{ر}$ تركيبه العضوي ؛ ولتكن

كر١ ، **ك**ر٢ ، **ك**ر٣ ، . . . **ك**رن أعداده الكسرية المرقاة الى الاستقلال الذاتي ؛ و $\frac{ص_1}{ر_1}$ ، $\frac{ص_2}{ر_2}$ ، $\frac{ص_3}{ر_3}$ . . . $\frac{ص_ن}{ر_ن}$ هي تركيباتها العضوية

بالترتيب وانه يتضح أنه لان

$$ر_ج = ك_{ر_1} + ك_{ر_2} + ك_{ر_3} + ك_{ر_ن} \ldots$$

$$\text{فان } \frac{ص}{ر} = \frac{ص_1 + ص_2 \ldots ص_ن}{ر_1 + ر_2 \ldots ر_ن} \quad \ldots$$

ونتيجة لذلك ، اذا أمكننا أن ننص لكل قسم من أقسام رأس المال الاجتماعي ، على قانون نزوعي يتعلق بالعلاقات $\frac{ص_1}{ر_1} \ldots \frac{ص_ن}{ر_ن}$ ، فان هذا القانون يكون صحيحا في الوقت ذاته ، بمجرد جمع رأس المال الاجتماعي في جملته . ولكن في هذا عناصر صياغة قانون معدل الربح . وكما نرى ، ليست الرابطة بين « الكتابين الاول والثاني » و « الكتاب الثالث » ، قائمة على أساس التماثل بين الجزء والكل (وقوانين « الكتاب الثالث » جديدة) ، ولا قائمة على القفزة الكمية ، دون أي تحديد آخر تحدد به المركبات « الكل العضوي » .

واذن ، ان تسويغ « المفصل الثاني » هو جهد في تسويغ ماركسي عن علاقة يمكن ان ينص عليها ، في التحليل الاول ، وعلى نحو غير مطابق يقينا ، وكأنها **علاقة ما هو بذاته وما هو لذاته** ، وكأنها **علاقة العناصر بالكل .** ومن ثم فان هذه الاعتبارات ، اذا ربطت بالمسائل التي صادفناها في معرض الحديث عن « الكتاب الثاني » ، تكفي لتسمح بتغيير موضع مقطع المفصل ، بالنسبة الى تنظيم **رأس المال** في « كتب » . ان الرابطة الصحيحة ، حيث تغير الدراسة من موضوعها ، من دون ان نعلم أيضا سبب ذلك ؛ فتمر من قوانين « الاقسام المرقاة الى الاستقلال الذاتي » ، الى ما يمكننا ان ننص مؤقتا عليه ، وكأنه دراسة قوانين **« تشابك »**

رؤوس الاموال ، أو رأس المال الاجتماعي المنظور اليه على انه كل ؛ ليست مطلع « الكتاب الثالث » ، بل « القسم الثالث » من « الكتاب الثـــاني » :

« . . . في القسم الاول كما في القسم الثاني (من « الكتاب الثاني » : ولنضف : كما في « الكتاب الاول ») ، لم يكن الامر يتعلق دائما الا برأس مال فردي ، أي بحركة قسم من رأس المال المرقى الى الاستقلال الذاتي .

« ومع ذلك ، فان دورات رؤوس الاموال الفردية تتشابك ، ويفترض بعضها بعضا ، ويشترط بعضها بعضا ؛ وان هذا التشعث هو بالضبط قوام حركة جملة رأس المـــال الاجتماعي . » (المدخل الى « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، الجزء الخامس ، ص ٩) .

ومن هنا كانت المكانة الخاصة الممنوحة في نص « الكتاب الثالث » (الجزء السادس ، ص ٤٧) ، لهذا « القسم » (« في القسم الثالث خصوصا) ، والعناية التي بذلها ماركس في عرض العلاقة التي توحد « الكتاب الثالث » مع « الوحدة » المقررة في هذا « القسم » ؛ وقد صرح ماركس ، ان غرض « الكتاب الثالث » لم يكن « الافاضة في العموميات عن هذه الوحدة » . فما الغرض الآخر الذي بامكانه ان يكون له ، الا الاستمرار في انشاء مفهوم عنه ، أي انشاء قوانينه ؟ اننا نقترح اذن ، دراسة المفصل الثاني ، باعطائه المقطع التالي :

الكتاب الاول ، الكتاب الثاني ، القسمان الاول والثاني / الكتاب الثاني ، القسم الثالث ، الكتاب الثالث .

ثانيـا ـ منهج الحل :

اذا كانت هناك رابطة يمكن تحديدها قائمة بين العنصرين اللذين يوزعهما « المفصل الثاني » ؛ فينبغي ان يكون من الممكن تحديد معالمها بسهولة . ان ماركس لم ينشىء بالطبع نظرية « الكل » ، من اجل الاستمتاع باضافة « بعد » الكل الى دراساته السابقة . فضرورة القوانين الجديدة لا يمكن ان تقوم الا على أساس قصور القوانين القديمة ؛ ليس اطلاقا لاستنفاد الحركة الواقعية ، بل لتصبح قوانين كاملة . انه لا بد اذن ، من أن يكون هناك ، في « الكتابين الاول والثاني » ، مجال نظري لم تحكم صياغته ، وانما قيس قياسا دقيقا ؛ وهو مجال تحتاج الحركة الفكرية ، في هذا المستوى ، ان تحيده ؛ لكي تنشيء قوانين موضوعه . ونتيجة لذلك ، لا بد من ان يكون هناك في « الكتابين الاول والثاني » هذا الحد الادنى من النظرية ، عن موضوع « الكتاب الثالث » العلمي ، في صورة اشكالية نتيجة لذلك ، وايديولوجية أيضا . هذا الحد الادنى من النظرية ، يجب ان يحل محله مؤقتا ، من ناحية ؛ وان يبرهن على ضرورته النظرية ، من ناحية أخرى . ان هذا المجال النظري الذي لم تحكم صياغته ، والذي قيس قياسا دقيقا ، هو الذي سنبحثه في « الكتابين الا ول والثاني » .

★ ★ ★

٣ ـ المجال النظري للكتابين الاول والثاني ، الذي لم تحكم صياغته ، وانما قيس قياسا دقيقا ، واسمه : « المنافسة »

ان مجال « الكتابين الاول والثاني » الذي لم تحكم صياغته ، والذي يحدد في داخل هذين « الكتابين » ، « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني و « الكتاب الثالث » ، يحمل اسما لا يقدم **المعرفة** عنه ؛ ولكنه يرسم دائرة **تعرفه** ؛ انه اسم يشير فيه اشارة خاوية الى الرابطة الفارغة لمجال نظري جديد ؛ أعني مجال **المنافسة** . اننا سنبين في نصين ما يتيح لنا هذا المفهوم عدم التفكير فيه ، وما يحدده على انه يجب التفكير فيه ، في مستوى « الكتابين الاول والثاني » .

وهاكم هذين النصين :

الكتاب الاول ، القسم الثالث ، الفصل العاشر :

« صحيح اننا اذا نظرنا الى الامور في جملتها ، لم يتعلق هذا اطلاقا بالارادة الطيبة او الرديئة للرأسمالي الفردي . فالمنافسة الحرة تفرض على الرأسماليين ، قوانين الانتاج الرأسمالي المتضمنة ، وكأنها قوانين قسرية خارجية . » (الطبعات الاجتماعية ، الجزء الاول ، ص ٢٦٥) .

الكتاب الاول ، القسم السابع ، الفصل الرابع والعشرون :

« ان نمو الانتاج الرأسمالي يستلزم تنمية مستمرة لرأس المال الموضوع في مشروع ؛ والمنافسة الحرة تفرض قوانين الانتاج الرأسمالي المتضمنة ، وكأنها قوانين قسرية خارجية

بالنسبة الى كل رأسمالي فردي . انها لا تسمح له بالمحافظة على راس ماله ، من دون زيادته ؛ وهو لا يستطيع ان يستمر في زيادته ، ما لم يكن هناك تراكم تدريجي . » (الطبعات الاجتماعية ، الجزء الثالث ، ص ٣٢) .

فلنحدد سريعا مواضع هذه النصوص : ان الاول يختم الفحص عن العلاقات القائمة بين يوم العمل والربح ، في صورة كلام يعزى الى الرأسمالي ؛ أما الثاني فموضعه بين العرض العام لمبادىء اعادة الانتاج (تحول فضل القيمة الى رأس مال) ودراسة صورها .

ان هذين النصين ينصان اولا على **ضلال** ، يتعلق بالموضوع ذاته ، الذي صاغ ماركس نظريته ، في مستوى « الكتابين الاول والثاني » . فموضوع ماركس هو هنا انشاء « قوانين » « الانتاج الرأسمالي » ؛ وتتيح صورة هذا الانشاء العلمية لماركس ، ان يكتب « **قوانين** الانتاج الرأسمالي **المتضمنة** » ؛ حيث تعني كلمة « متضمنة » ، « الاشياء التي تمتلك تماما الموضوع الذي تهبه لذاتها » ، أو أيضا « الاشياء التي هي القوانين البنيوية للموضوع ذاته ، وليست القوانين الاختبارية لهذا الموضوع ذاته ، ولا القوانين المنقولة نقلا مصطنعا من موضوع آخر ، الى هذا الموضوع » . فاذا نظرنا نظرة خاصة ، الى وضع الرأسمالي الفردي في البنية ؛ فان « القوانين المتضمنة » تحدد ماهية ممارسته؛ ف «القوانين المتضمنة » هي التي تسمح بتحديد ممارسة فردية ، على انها ممارسة رأسمالية ، في داخل حركة ما من العمل . بيد ان **القوانين المتضمنة** ، من وجهة نظر الرأسمالي الفردي ، **تبدو** وكأنها قوانين **قسرية خارجية** ، في **صورة قوانين المنافسة** . فالرأسمالي ، حينما يستدعي المنافسة

بواسطة القوانين ذاتها التي يستدعيها ماركس ؛ ولكن ، باعطائها صورة الضرورة الخارجية ؛ لا يستطيع ان يتعرف دلالتها الحقيقية . واذن ، **فالمنافسة** هي أولا **نص ضلال** ؛ أي نص صورة خادعة تتخذها البنيـة ، بالنسبة الى من يحتل فيها مكانا محددا . واذن ، فكل منطوقعن المنافسة هو منطوق ايديولوجي كامل .

واذا قلنا هذا ، أصبح من المستحيل علينا ـ من الناحيةا لمنطقية ـ أن نضيق من مدى النصين المستشهد بهما ، ومن وظيفتهما النظرية ؛ لكي لا نرى فيهما الا الفارق القائم بينالصورة العلميةوالصورة الايديولوجية للقوانين ذاتها . وبمعنى ما ، ان العلاقة بين قول ماركس العلمي ، في « الكتابين الاول والثاني » ، والاقوال الايديولوجية للمنافسة ، هي علاقة دحض بالتأكيد ؛ فنظرية القوانين المتضمنة » هي الشعار الذي يتخذه القول الايديولوجي عن القوانين ذاتهـا ، المفهومة على أنها « قوانين قسرية خارجية » ، والذي يقول : ان دليل الحقيقة هو ذاتها والاخطاء التي تكتنفها . فحينما يقدم الرأسمالي حدود يوم العمل ، وكأنها محددة تحديدا كاملا بالمنافسة ، يكون الى جانب المسألة ؛ ويكون التحديد العلمي لهذه الحدود ، ابتداء من العلاقات القائمة بين زمان العمل منتج القيمة ، وزمان العمل منتج قيمة قوة العمل ، هو البرهان على هذا التفاوت . وحينما يقدم الرأسمالي التعديل النزوعي للتركيب العضوي لرأس المال ، على انه نتيجة التعفف الذي تفرضه عليه المنافسة ، يكون بكامله **الى جانب المسألة** ؛ ويكون الانتاج العلمي لاعادة انتاج شروط حركة العمل الرأسمالية، هو البرهان على هذا التفاوت . بيد أن قول ماركس النظري ، يستخدم

بمعنى آخر ، القول الايديولوجي عن المنافسة ؛ وكأنه شرط من شروط الامكان النظرية المؤقتة ، في اقامة القوانين المتضمنة هي ذاتها . وبالفعل ، ليست « القوانين القسرية الخارجية » فقط الاسم الآخر « للقوانين المتضمنة » المنشأة في « الكتابين الاول والثاني » ، أي اسمها الايديولوجي؛ انها أيضا اسم **مؤقت** لجملة معينة من القوانين الضرورية لاحكام صياغة القوانين المتضمنة « للكتابين الاول والثاني » ؛ والتي لا يمكن لها مع ذلك ، أن تتلقى في « الكتابين الاول والثاني » صفة اخرى غير تلك التي لها في القول الايديولوجي . وبالفعل ، اذا لم تفسر المنافسة العلاقة بين قوة العمل والعمل ، في النص المتعلق **بيوم العمل** ، فانها تفسر مع ذلك (أو تحتل المكان المؤقت لتفسير ما) بغض تغييرات هذه العلاقة ، في داخل الحدود التي ثبتتها « القوانين المتضمنة » . وانه لاكثر اهمية أيضا ، المكان النظري الذي يشغله المفهوم الايديولوجي للمنافسة ، في صياغة القوانين المتضمنة لاعادة الانتاج (النص الثاني المستشهد به) . وبالفعل ، اذا لم يكن هناك أية علاقة للمنافسة بانشاء القوانين المتعلقة بالتراكم الرأسمالي ، **بالنسبة الى واقع بنية هذه القوانين ومكانها في البنية التي أنشاها « الكتابان الاول والثاني »** ؛ فانه يبقى **أن تفسير الحقيقة القائلة بان اعادة الانتاج الموسع ، لا اعادة الانتاج البسيط ، هي الصورة النوعية لاعادة الانتاج الرأسمالي** ، ــ لا يتلقى في مستوى « الكتاب الاول » نظاما نظريا آخر ، غير النظام الذي يثبته النص الذي يتحدث عن المنافسة .

« ان نمو الانتاج الرأسمالي يستلزم تنمية مستمرة لرأس المال الموضوع في مشروع ، **والمنافسة الحرة تفرض** قوانين الانتاج الرأسمالي المتضمنة ؛ وكأنها قوانين قسرية خارجية ،

بالنسبة الى كل رأسمالي فردي . **انها لا تسمح له بالمحافظة على رأس ماله ، من دون زيادته** ؛ وهو لا يستطيع ان يستمر في زيادته ، من دون تراكم تدريجي . »

واضح أن هـذا النص لا يقيس باسـم المنافسة الحرة ، فقـط الاسم الآخر لقوانين اعادة الانتاج لـ « قسم من رأس المال الاجتماعي المرقى الى الاستقلال الذاتي » ؛ بل يقيس في الوقت ذاته ، **جملة من التحديدات الفعلية** ، التي يجب مسك حسابها قبل تعديله ، **تماما من أجل جمـع شروط دراسـة « قسم من رأس المـال الاجتماعي المرقى الى الاستقلال الذاتي . »** ان هذا الحساب لا يمكن الاخذ به مؤقتا ، الا في حـدود الايديولوجيا غير المطابقـة .

اننا الآن في سبيل تحديد الوظيفة النظرية الصحيحة ، التي يقوم بهـا مفهوم **المنافسة** ، في « الكتابين الاول والثاني » . ان هذه الوظيفة تماثل مماثلة دقيقة الوظيفة التي تمت الى الجملة الايديولوجية « مجتمـع برجوازي ، تراكم ، ثروة ، سلعة » ، في القسـمين الاولين من **رأس المال** . وكما ان الجملة « مجتمع برجوازي ، تراكم ، ثروة ، سلعة » هي قوام جملة من النصوص التي من الضروري تحويلها الى مسألة ، في سبيل منح **رأس المال** موضوعه ، في صورته العلمية الاولى ؛ كذلك فان المفهوم الايديولوجي عن **« المنافسة »** هو النص الايديولوجي لجملة من التحديدات الفعلية ، التي يجب تحويلها الى مسألة ، في سبيل منح **رأس المال** موضوعه النظري ، في صورته الكاملة . وهذا ليس كل شيء ؛ فالنقد الذي **يخضع** له مفهوم **المنافسة** ، في غضون « الكتابين الاول والثاني » ، بالمقابلة بين « القوانين المتضمنة » و « القوانين القسرية الخارجية » ، هو بالضبط من

نموذج واحد هو والنقد الذي يخضع له المفهوم الايديولوجي للسلعة ، في القسمين الاولين ، من « الكتاب الاول » . **هذا النقد هو تحليل** ؛ فحينما يصوغ ماركس قوانين « قسم من رأس المال الاجتماعي المرقى الى الاستقلال الذاتي » ، فهو يكون في سبيل **التمييز** في جملة التحديدات الفعلية المشار اليها باسم **المنافسة** ، بين تحديدات **لا تحتاج ان تعين اطلاقا تحت هذا المفهوم** ؛ وهي قوام جملة قوانين « الكتابين الاول والثاني » ، من ناحية ؛ **وتحديدات ما زالت بحاجة بعد الى هذا المفهوم** ، لكي تقاس ، من دون ان تعرف ، بفضله ، من ناحية أخرى . وعلى هذا النحو ، يتلقى المفهوم التوفيقي للمنافسة ، في « الكتابين الاول والثاني » ، **ارجاعا حاسما** شبيها بالارجاع الذي اخضع ماركس له مفهوم **السلعة** ؛ في « القسمين الاول والثاني » . وعلى نحو أصح ، فان المجال النظري الفارغ ، الذي يوفر مفهوم المنافسة مؤقتا نظريته ، يتلقى فيه تحديداته الدقيقة .

واذن ، فلندرس الحدود ، التي يفرضها انتاج القوانين المتضمنة لبنية حركة العمل الرأسمالي ، على هذا المجال النظري الفارغ :

أولا ـ ان **المنافسة** لا تدل على جملة المفهومات الضرورية لانشاء هذه البنية ؛

ثانيا ـ ان **المنافسة** لا تدل على العلاقة القائمة بين التداول والانتاج ؛ ولا في داخل هذه العلاقة ، على القانون السائد المزعوم في قوانين التداول ، بما هي « قوانين السوق » ؛ ولا حتى حينما نقلت علاقة السيادة هذه ، على النجوع النسبي لقوانين التداول ، في قوانين الانتاج .

وعلى هذا النحو ، اذا أردنا أن نتخذ من مفهوم المنافسة ، دلالة ما زالت ايديولوجية ، على مجال نظري فعلي ؛ فانه ينبغي لهذا المفهوم أن يتلقى **مكان صياغة جديدا** ، بالنسبة الى المكان الذي يؤدي عادة الى انشائه (التداول ، قوانين السوق) ؛ وان يتخلى نتيجة لذلك ، عن وظيفة التفسير الكلي ، التي يتلقاها من قلب هذا المكان ، في القول الايديولوجي العادي . بهذا ، يمكننا ان نعطي هذا المجال النظري الفارغ ، مكانا جديدا، ابتداء من جملة التحديدات الفعلية ، التي يتيح مؤقتا قياس نجوعها . وهاكم المكان الجديد ، الذي سيسمح بتحويل المفهوم الايديولوجي للمنافسة ، الى موضوع نظري جديد ؛ فما تدل كلمة المنافسة عليه ، هو بالضبط الى حد بعيد ، **جملة القوانين التي تتحكم بوجود حركات الانتاج الرأسمالية** . اننا اذن ، في سبيل تقديم تحديد العنصرين النظريين ، اللذين يقتسمهما « **الفصل الثاني** » : فمن ناحية ، هناك نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ، من حيث هو حركة عمل خاص ؛ ومن ناحية أخرى ، هناك نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ، من حيث هي قوانين تواجد حركات العمل المباشرة . هذه الصياغات تطرح علينا المسائل التي سنجد لها حلا ، في خلال لحظة وجيزة .

يمكننا منذ الآن ، ان نحل بعضا من المسائل التي بقيت الى الآن ، دون حل . أولا ــ ان ماركس في نص « الكتاب الثالث » ، الذي يجهد ان يسوغ فيه هذا المفصل ، كان يجعلنا نعتقد ، ان الانتقال من « الكتابين الاول والثاني » ، الى « الكتاب الثالث » ، كان يرتبط بانتقال ما الى نظريات « **ضلال** » فاعلي الانتاج أنفسهم . فضمن الحد الذي كان « الكتاب

الثالث » فيـــه ، صياغة علمية ، عن مجال لا يمكن له أولا ان يقاس ، الا بالمفهوم **الايديولوجي للمنافسة** ؛ لم يكن غرض « الكتاب الثالث » هو انشاء نظرية الضلال عموما ، اي أن يجعلنا ننتقل مما هو بذاته ، الى ما هو لذاته ، في البنية ؛ ولكنه من الواضح ، أن أحد هذه الاغراض هو تصفية **ضلال محدد تحديدا تاما** ، تصفية نهائية ؛ نعني **« ضلال المنافسة »** ، اي ضلال تفسير الفارق القائم بين المفهوم الايديولوجي الذي ينشىء « الكتاب الثاني » ، « القسم الثالث » ، و « الكتاب الثالث » نظريته ، والمفهوم العلمي للموضوع الذي يطابقه هذا المجال . ثانيا ـ اذا لم نكن بعد في سبيل تفسير تكامل العنصرين النظريين اللذين يقتسمهما «المفصل الثاني»؛ فقد بينا **ضرورة وجوده** ؛ وهذا ما قد نعجز عن القيام به ، على أساس من التمييز بين ظاهرة اقتصادية صغيرة وظاهرة اقتصادية كبيرة ؛ او بين مجرد وواقع ، او بين جزئي وكلي .

★ ★ ★

٤ ـ تحديد موضوع القسم الثاني من المفصل الثاني
علاقة هذا الموضوع باستباقاته

في « **مدخل عام ١٨٥٧** » ، جعلنا ماركس نلمح ان نظرية نمط من انماط الانتاج ، يجب ان نكتمل بدراسة منظومة التحديد الكاملة . فاذا ادخلنا لشرح « المفصل الثاني ، تمييزا بين نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ، ونظرية علاقات تواجد حركات العمل المباشر ؛ فقد يبدو أننا نرفض ان نجد في **رأس المال** ، تحقيق مطامح « **مدخل عام ١٨٥٧** » . انه ما من شيء من ذلك ؛ فاذا لم تقرأ هذه المطامح مباشرة في تحققها ؛ فهذا لانها قد تخصصت نوعيا ، ولانها اتخذت صورة ماركسية خالصة .

فلنحدد تحديدا افضل هذا الموضوع الجديد ، الذي يشرع « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » و « الكتاب الثالث » في دراسته . ففي نظر ماركس ، يتحدد كل تشكل اجتماعي بنمط انتاجه ؛ اي ببنية حركة العمل السائدة (في حالة نمط الانتاج الرأسمالي ، هذا موضوع « الكتابين الاول والثاني ») ، وببنية العلاقات ذات الصفات المميزة القائمة بين حركات العمل (في حالة نمط الانتاج الرأسمالي ، هذا موضوع « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » و « الكتاب الثالث ») . فلكي يدل ماركس على بنية العلاقات ذات الصفات المميزة القائمة بين حركات العمل ، دلالة عامة ؛ استخدم مفهوم « التقسيم الاجتماعي للعمل » (في قطاعات انتاج ، وفروع انتاج) . وفي سبيل تجنب كل التباس ؛ فاننا نفضل

عليه حد « **تقسيم العمل الاجتماعي** » ، **محتفظين بمفهوم « التقسيم الاجتماعي للعمل » ومفهوم « التقسيم التقني للعمل » ، لتنظيم القوى المنتجة ، في كل حركة عمل تعاوني** . ان اصالة ماركس الاولى ، قوامها انتاج مفهومات « تقسيم العمل الاجتماعي » أو «تقسيم الانتاج الاجتماعي»، ابتداء من مفهوم « حركة العمل » . وهو لا يتقبلها نتيجة لذلك ، على انها واقعة اختبارية خاضعة لتفسير انطربولوجي ، قائم على اساس من الحاجة الى المبادلة او الحاجة العضوية ، القائمة على اساس تمايز المجتمعات تمايزا متزايدا .

بهذا ، يمكننا ان نلتقي من جديد بـ « **مدخل عام ١٨٥٧** » . فما يحدد البنية الكاملة للممارسة الاقتصادية ، هو جملة القوانين التي تتحكم بنمط الانتاج ، اي ليس فقط القوانين البنيوية لحركة العمل النوعي ، بل ايضا القوانين البنيوية للعلاقات النوعية القائمة بين حركات العمل . واذن ، فدراسة بنية الممارسة الاقتصادية في جملتها ، ودراسة القوانين التي تتحكم بنمط الانتاج ، بمعناه الكامل ؛ هما شيء واحد ووحيد . بيد ان هذا الارتباط القائم بين موضوع « الكتاب الثالث » واستباقه في « **مدخل عام ١٨٥٧** » ، لا يمكن ان يبدو متميزا ، الا في دراسة للمفاصل الفرعية « للكتاب الثاني » القسم الثالث ، و « الكتاب الثالث » .

★ ★ ★

٥ ـ دراسة المفصلين الفرعيين من القسم الثاني من المفصل الثاني

يمكننا ان نكشف في القسم الثاني من « المفصل الثاني » ، عن مفصلين فرعيين جوهريين ، على النحو التالي :

الكتاب الاول ، والكتاب الثاني ١ و ٢ / الكتاب الثاني ، ٣

المفصل الثاني

المفصل الفرعي ١ الكتاب الثاني ، ٣ ؛ الكتاب الثالث ١ ، ٢ ، ٣ / الكتاب الثالث ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧

المفصل الفرعي ٢ الكتاب الثاني ، ٣ / الكتاب الثالث ، ١ ، ٢ ، ٣

للمفصل الفرعي ١ وظيفة تقرير **القوانين المتكاملة** ، بعزل « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، والاقسام ١ ، ٢ ، ٣ من «الكتاب الثالث» ، من جهة ؛ والاقسام ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من « الكتاب الثالث » ، من جهة أخرى. ان جملة القوانين المتكاملة هذه ، تحدد **القانون الاساسي لنمط الانتاج الرأسمالي ، في جملته ؛ من حيث هو قانون نوعي لتقسيم العمل الاجتماعي ، بين حركات عمل ذات بنية نوعية ؛ وتحدد نتيجة لذلك ، القانون الاساسي لكل الممارسة الاقتصادية الرأسمالية ، من حيث هي مفصل ذو سائد من العناصر المتمايزة (تداول ، توزيع ، استهلاك)** . ان هذا القانون المنصوص

عليه في « الاقسام » التي كناندرسها أول مرة في صورتها العلمية ، والتي تؤلف **غير المفكر به** من « الكتابين الاول والثاني » ، **هو** قانون القيمة .

واذن ، فالتكامل بين العنصرين النظريين **للمفصل الفرعي ٢** ، هو تكامل واضح . انه معرض فقط لان يصبح غامضا ، بحقيقة انه ابتداء من نص القوانين المتعلقة بمعدل الربح ، كان ماركس بصدد تقرير الفرق القائم بين سعر انتاج سلعة وقيمتها . ان هذه الحقيقة بامكانها ان تعشي الابصار ، الى درجة وضع القسم الثالث من « الكتاب الثاني » ، والاقسام الثلاثة الاولى من « الكتاب الثالث » ، في جملة ؛ أما الجملة الاولى التي قوامها « الكتابان الاول والثاني » ، فقد تصبح المجال الذي يسود فيه فضل القيمة والقيمة ؛ في حين انه قد تصبح الجملة الثانية أي « الكتاب الثالث » ، هي الجملة التي يسود فيها الربح والسعر . اننا قد ننسى على هذا النحو ، **أن الامر** في الاقسام الثلاثة الاولى ، من «الكتاب الثالث»، **يتعلق تعلقا مطلقا بقانون القيمة** ؛ في حين ان هذا القانون **مفترض** مجرد افتراض ، من دون ان **ينتج من الناحية النظرية** ، في « الكتابين الاول والثاني »؛ اذا صرفنا نظرنا عن « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » . فمفهوم سعر الانتاج ليس الا النتيجة النظرية لقانون القيمة ذاته . والحقيقة ، يمكننا ان ننص مؤقتا ، من أجل تبديد كل اختلاط ، على قانون القيمة ؛ وكأنه القانون المنظم للعلاقة القائمة بين العمل الضروري اجتماعيا ، وأسعار الانتاج ؛ وأن نتشبث بما كتبه ماركس (الجزء السادس، ص ١٧٦) : « حينما ننظر الى جملة فروع الانتاج كلها ، يكون مجموع اسعار انتاج السلع المنتجة ، مساويا لمجموع قيمتها . » واذن ، فالتكامل

بين عنصري المفصل الفرعي ٢ محدد ؛ لان الامر يتعلق تماما ، بصياغة قانون واحد (قانون القيمـة) عن موضوع واحد (تقسيم العمل الاجتماعي النوعي لنمط الانتاج الرأسمالي) ، في لحظتين اثنتين .

يبقى ان نفكر في المبدأ النظري في تمييز لحظتي هذا التحديد . فاذا نظرنا الى **نتائـج** « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » من ناحية ؛ والى « الاقسام » الثلاثة الاولى ، من « الكتاب الثالث » من ناحية أخرى ؛ أمكننا أن نقرر التمييز التالي :

ان قانون القيمة قد نص عليه أولا ، من حيث هو **قانون توازن** لتقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي ، ثم من حيث هو **قانون ديناميكي** لتقسيم العمل هذا . والحقيقة ، ان قانون القيمـة هو في « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، الصورة الرأسمالية النوعية عن التوزيع النسبي للعمل ، على فروع الانتاج المختلفة ؛ هذا الانتاج الذي هو **في كل نمط انتاج** ، قوام شرط وجود الانتاج واعادة الانتاج الاجتماعيين . ان الاسهام النظري من « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، يمكن ان يتلخص في الواقع ، في العلاقة النسبية التي تقيمها مبادلة السلع ، بين القطاعين الاول والثاني ، والتي ينقسم فيها العمل الاجتماعي انقساما جوهريا . بيد ان هذا القانون السكوني ليس قانون القيمة في صورته الكاملة . والحقيقـة ، فهو كما يشرحه ماركس ؟ الجزء السادس ، ص ٢٦٩) ، كما يلي :

« في اطار الانتاج الرأسمالي ، **تبدو تناسبية قطاعات الانتاج الخاصة ، وكأنهـا**

ناشئة عن عدم تناسبيتها ، بحركة ثابتة ؛ فالتعلق المتبادل بين جملة الانتاج ، يفرض نفسه على فاعلي الانتاج ؛ وكأنه قانون أعمى ، بدلا من ان يكون قانونا قد يفهمه العقل المشترك للمنتجين ؛ وابتداء من ذلك ، قانونا مسيطرا عليه ؛ الامر الذي قد يتيح لهم ، أن يخضعوا حركة الانتاج ، لرقابتهم الجماعية . »

وبتعبير آخر ، اذا كان « القسم الثالث »من « الكتاب الثاني » ، يثبت اثباتا حسنا ، المستوى الذي تتقرر به التناسبية (سكونية تقسيم العمل الاجتماعي) ؛ فهو لا يحدد آلية الضبط الدائم (**ديناميكية** تقسيم العمل الاجتماعي) . ان جملة سكونية تقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي وديناميكيته ــ والسكونية والديناميكية متزامنتان ، كما هو مفهوم ــ تؤلفان قانون القيمة . من أجل هذا ، لم يدخل ماركس حد « قانون القيمة ، منذ « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ؛ **لان سكونية تقسيم العمل الاجتماعي ، ليست الا عنصرا نظريا في صياغة القانون** . وعلى هذا النحو ، حددت الوظيفة النظرية النسبية لعنصري المفصل الفرعي ٢ (الكتاب الثاني ، القسم الثالث / الكتاب الثالث ، الاقسام ١ ، ٢ ، ٣) .

ومع ذلك ، ليس هذا غير تحديداول لوظيفة العنصرين النسبية ؛ لان ما نسعى الى ابرازه الى النور ، ليس تكامل نتائجهما ، بل المبدأ الذي **يحدد المفصل الفرعي ٢** ، وهو يوجه صياغتهما . ان اشكالية هذا المفصل الفرعي ، ينبغي ان يفكر فيها ، ابتداء من المفهوم الصوري للموضوع ، الذي ينشىء « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » و « الاقسام » الاول والثاني والثالث ، من « الكتاب الثالث » ، نظريته ؛ نعني : **تقسيما**

نوعيا **للعمل الاجتماعي**(١) . فمفهوم تقسيم العمل الاجتماعي ليس محددا تحديدا اختباريا ، كما قد يكون أمر المقال العام بصدد الظاهرة الاقتصادية الكبيرة . لقد حدد تحديدا علميا ، ابتداء من مفهوم نمط الانتاج ؛ من حيث هو حركة عمل نوعي . وهاكم النحو الذي حدد به : اذا كان الانتاج الاجتماعي موزعا على فروع مستقلة من الانتاج ؛ كان لا بد ان يكون هناك ، بين الفروع المستقلة ، علاقة من التناسب ؛ بحيث يمكن لكل حركة مستقلة من العمل ، أن تجد في نتيجة انتاج الآخرين ، شروطا لاعادة انتاجها . ينتج عن ذلك ، ان الحدود التي تجب ان يقوم بينها علاقة تناسب ، قد حددتها لكل نمط انتاج ، البنية النوعية لحركة عمله . بيد ان حركة العمل الرأسمالية هي حركة مزدوجة : حركة انتاج قيمة الاستعمال ، التي تتمتع بالشروط المادية النوعية ؛ وحركة استثمار رأس المال . على هذا التمييز الاساسي ، يقوم مبدأ المفصل الفرعي ٢ ، وفقا للوحة التالية :

---

(١) بالمعنى الذي حددنا فيه ، منذ قليل ، هذا الحد (راجع ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥) ، حينما عدلنا من صيغة ماركس « التقسيم الاجتماعي للعمل » .

المفصل الفرعي ٢

	الكتاب الثاني القسم الثالث	الكتاب الثالث الاقسام الاول والثاني والثالث
الموضوع	القانون الذي يتحكم بتناسبية تقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي	
المبدا	بين حركات انتاج ذات قيمة استعمال	بين حركات استثمار رأس المال
النتيجة	سكونية التناسبية	ديناميكية التناسبية
النتيجة العامة	**قانون القيمة**	

لكي نبين أن بنية حركة العمل هي يقينا التي تحدد دراسة تقسيم العمل الاجتماعي ، سنكتفي بتقرير ذلك ، عن « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » . وكما نعلم ، ان التقسيم المدروس في هذا القسم هو التقسيم الذي يقسم الانتاج الاجتماعي كله ، الى قطاعين : قطاع انتاج وسائل الانتاج ، من ناحية ؛ وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك ، من ناحية أخرى . واذن ، ان مفهوم التقسيم يقوم على أساس من التمييز النوعي في حركة العمل الرأسمالية ، بين شروط الحركة من ناحية (موضوع + وسيلة) ، وقوة العمل من ناحية أخرى . ولكي نمد هذا البرهان حتى يشمل القسم الثاني من **المفصل الفرعي ٢** ، فسنكتفي بأن نستشهد بهذا النص من نصوص ماركس (الجزء السادس ، ص ١٩١)

« ان الصعوبة كلهـا . . . تتأتى من أن السلع لا تبادل فقط من حيث هي سلع ؛ وانما من حيث هي **منتجات رؤوس أموال** ، تدعى الاسهام في الكتلة الكلية لفضل القيمـة اسهاما يتناسب مع حجمها ؛ وتعلن عن اسهام متساو ، في الحجوم المتساوية . والسعر الكلي للسلع المنتجة في خلال فترة من زمان معين ، غايته ارضاء هذا الادعاء . »

وبتعبير آخر ، تتحدد سكونية العمل الاجتماعي النوعي ، كما تتحدد ديناميكيته ، ابتداء من المفهومات ، التي تسمح بالتفكير في حركة العمل .

واذا تحددت الاشكالية التي تسمح بتقسيم انشاء القانون السائد في الممارسة الاقتصادية الرأسمالية ، الى عنصرين نظريين متمايزين ، ــ بأنها انشاء قوانين تقسيم العمل الاجتماعي ، على أساس قوانين حركة العمل ؛ كان من الملائم لنا ، ان نحدد الآن ، مبادىء **المفصل الفرعي ١** .

دراسة المفصل الفرعي ١ :

لنذكر بأن **المفصل الفرعي ١** هو المفصل الذي يقسم الجزء الثاني من « المفصل الثالث » ، الى عنصرين نظريين متمايزين : جملـة « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، و « الاقسام » الثلاثة الاولى من « الكتاب الثالث » ، من ناحية ؛ وجملة « الاقسام » الاخيرة من « الكتاب الثالث »، من ناحية أخرى . ولنذكر ثانيا ، بأن اشكالية هذا المفصل ، واضحة في صورتها العامة ؛ فهناك تقرير للقوانين المحددة ، ثم تقرير للقوانين المحددة، الموضوع الواحد ؛ نعني الممارسة الاقتصادية الرأسمالية ، من حيث هي منظومة ذات مفاصل ، يحتل فيهـا قانون تقسيم العمل الاجتمـاعي ، المركز السائد .

ومع ذلك ، فاننا نصطدم بصعوبات كبيرة ، حينما نترك مجال العموميات ، محاولين تحديد نوع نموذج التكامل ، الذي يجمع بين عنصري المفصل الفرعي أ النظريين ، كما حاولنا فعل ذلك ، طوال هذا العمل تماما . والحقيقة ، اننا كل مرة حاولنا فيها أن نحدد تكاملا بين عنصرين نظريين ، جهدنا ان نبين ان كل عنصر من العنصرين كان قوام لحظة في انتاج قوانين **الموضوع نفسه** . ولكن ، اذا كنا قد بينا ، ان موضوع « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، و « الاقسام » الاول والثاني والثالث من « الكتاب الرابع » ، هو تقسيم العمل الاجتماعي الرأسمالي تماما ؛ فانه يبدو ، أن « الاقسام » التي تبدأ بالرابع وتنتهي بالثامن ، من « الكتاب الثالث »، **لم يعد لها الموضوع ذاته** . لا شك انه بديهي تماما ، أن **قوانين اقسام الربح ونظرية الدخول** ، يتعلقان بقوانين تقسيم العمل الاجتماعي . بيد انهما يبدوان وكأنهما يتعلقان بمجال آخر ، تكون وحدته اكثر صعوبة في ادراكها ، بقدر ما يبقى « الكتاب الثالث » ناقصا . ودون ريب ، اذا شئنا ان نقدم نموذجا مشخصا عن القوانين المقررة في هذه الاقسام الاخيرة ؛ فانه يكون قوام تطبيق على مجال واقعي ، هو نفسه مجال قوانين « الاقسام » الاولى ، من « الكتاب الثالث » ؛ أعني المحاسبة القومية . بيد أننا لا نستطيع ان نستنتج شيئا ، عن طبيعة موضوع نظري ، ابتداء من مجال التطبيق عليه . ولكن ، اذا لم نتوصل الى تقديم حل لهذه المسألة ، فان هذا يضع موضع الاتهام ، كل تفسير مخطط **رأس المال** ، الذي اقترحناه منذ قليل ؛ لانه لا بد من واحد من الامرين :

ـ اما ان الجملة النظرية التي قوامها القسم الثالث من « الكتاب

الثاني » و « الكتاب الثالث » ، هي مجال نظري ذو مفاصل ، يوزع القوانين التي ينشئها عن الموضوع ذاته ، الى محددات ومحددات .

ـ او انه يجب علينا ان نحدد من بعد « القسم الثالث من الكتاب الثالث » ، مقطعا جديدا يحدد مفصلا كبيرا جديدا من **رأس المال** . بيد اننا لا نستطيع تحديد الموضوع الجديد الذي قد تبدأ نظريته بـ « القسم الرابع » ؛ وعلى كل حال ، فان نقص « الكتاب الثالث » قد يجعل من مشروع تحديد هذا الموضوع الجديد ، أمرا ينطوي على المخاطرة .

واذن ، انه من الضرورة بمكان ، ان نبين صحة الحد الاول من هذا التخيير . واننا سنتبنى المسلك التالي :

ـ اننا سنحاول في المقام الاول ، ان نحدد ضمن أي حد ، يبقى القانون الاساسي المنصوص عليه في « القسم الثالث » من « الكتاب الثاني » ، و « الاقسام » الاول والثاني والثالث من الكتاب الاول ، **قانونا ناقصا ؛**

ـ وسنحاول في المقام الثاني ، ان نرى كيف يكون **اتمام هذا القانون** هو الغرض الذي تتوخاه القوانين المقررة في « الاقسام » التالية ؛

ـ وسنحاول اخيرا ، ان نحدد تحديدا دقيقا ، الموضوع الذي قوانينه هي قانون القيمة والقوانين المكملة له .

آ ـ انه من السهل علينا جدا ، ان نكشف من آليات تواجد حركات الانتاج ، ما لم يحدده قانون القيمة الاساسي ، تحديدا خطيا . ان قانون القيمة ، من حيث هو قانون سكوني في نظام تقسيم العمل الاجتماعي ،

يسمح لنا بتقرير ان مبادلة الاشياء المتعادلة ، بواسطة السوق ، هي الحركة الراسمالية النوعية لتوزيع العمل الاجتماعي توزيعا مناسبا . وهو ، من حيث هو قانون ديناميكي للنظام ذاته ، يحدد تحديدا خطيا المقولة الاساسية التي تتيح انشاء نظرية السوق ، ـ نعني : **سعر الانتاج** في نهاية سلسلة من العلاقات المتوسطة (تنافس رؤوس الاموال ؛ تقرير معدل الربح المتوسط) تتيح النص على ان مجموع **أسعار الانتاج** (تكلفة الانتاج + الربح المتوسط) يساوي **مجموع القيم** . ومع ذلك ، فان قوانين السوق لا ترتد الى هذا التحديد الخطي ، بقانون القيمة . لان المستوى الذي تتحقق فيه المبادلة (قيمة السوق) وسطيا ، وتباعدات مبادلة سلعة (سعر السوق) ، تخضع ضمن الحدود التي ثبتها هذا القانون ، بالنسبة الى هذا المستوى ، لتقلبات يحددها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، على انها علاقة العرض والطلب **(المنافسة بالمعنى الحصري للكلمة)** . ولكن ، بما ان هناك دائما توازنا بين العرض والطلب ؛ فان تقديم بيان عن تقلبات الاسعار والقيم في السوق ، في داخل حدود يثبتها **قانون القيمة** ، انما يعني تحديد القوانين التي تحدد **مستوى** هذا التوازن . ان ماركس يعبر عن ذلك بوضوح كبير (الجزء السادس ، ص ٢٠٩) ، فيقول :

« ان العرض والطلب يفترضان تحول القيمة الى قيمة سوق ؛ وهما يفترضان ضمن الحد الذي يعملان فيه على الاساس الراسمالي ، نعني ان السلع هي منتجات راس المال ، ـ يفترضان حركات انتاج راسمالية ، معقدة على نحو مغاير لشراء السلع وبيعها البسيطين . في هذه الحركات ، لا يتعلق الامر بتحويل قيمة السلع تخويلا صوريا

الى أسعار ، أي لا يتعلق بمجرد تغير في الصورة ؛ بل انه يتعلق بالاحرى ، تماما ببعض التباعدات الكمية في أسعار السوق ، بالنسبة الى قيم السوق ، والى اسعار الانتاج أيضا . ففي الشراء والبيع البسيطين ، يكفي أن نجابه منتجي السلع بما هم كذلك . وحينما نوغل اكثر في التحليل ، **نلاحظان العرض والطلب يفترضان وجود طبقات مختلفة واقسام فرعية من الطبقات ، تقتسم فيما بينها ، الدخل الكلي للمجتمع ، وتستهلكه بما هو كذلك ؛ وتولد بالتالي الطلب الذي يسمح به الدخل .** ومن جهة أخرى ، فان هذا العرض وهذا الطلب يتطلبان فهم كل بنية حركة الانتاج الرأسمالي ، اذا ما شئنا ان نفهم كيف ينشآن بين المنتجين انفسهم » .

ان هذا النص أساسي لتحقيق قصدنا ؛ لانه ينص على مخطط الاقسام الاخيرة من « الكتاب الثالث » (تلك المكتوبة والتي لم تكتب) ، في صورة مسألة طرحت ابتداء من قانون القيمة ، وبفضله .

ب ــ ان الحد هو انتاج **مفهوم الطبقات الاجتماعية** ، من حيث هي ذوات الاستهلاك الاجتماعي . ان انتاج هذا المفهوم قد انقطع بتوقف « الكتاب الثالث » دون التمام ؛ وواضح ان الدراسة التي ابتدات في « القسم السابع » من « الكتاب الثالث » ، اذا انجزت من حيث هي نظرية قوانين الاستهلاك الاجتماعي النوعي ، فان « الكتاب الثالث » قد يصبح كذلك . فلكي ينتج مفهوم الطبقة ، **لا بد لمفهوم الاقسام الفرعية من الطبقة، ان تنتج في الوقت ذاته** . ونتيجة لذلك ، يبقى التحديد ابتداء من علاقات **الانتاج** تحديدا ناقصا ؛ اذ يجب تحديد المفهوم ، ابتداء من **علاقات التوزيع**، ضمن الحد الذي تتصل فيه بعلاقات الانتاج . ذاكم هو الغرض النظري للاقسام البادئة بالرابع والمنتهية بالسادس . ويمكننا ان نعجب مجرد

عجب من حقيقة ان الانتاج غير المباشر (بواسطة علاقات التوزيع) لمفهوم الطبقة الرأسمالية ، ابتداء من علاقات الانتاج ، لا قيمة له في نظر الطبقة العاملة ؛ وانه يمكننا نتيجة لذلك ، ان ننتج مفهوم الطبقة العاملة ، من حيث هي الذات التي يرتد اليها الاستهلاك ، مباشرة ، ابتداء من علاقات الانتاج . ان في هذا نقطة اشكالية ؛ لانه اذا كان الاجر ، من حيث هو مقولة الانتاج ، يحدد الاجر من حيث هو مقولة التوزيع ، فان المقولتين لا تغطي احداهما الاخرى ، بالتأكيد . لقد كان يتوجب على ماركس ، لكي يحقق الغرض النظري الـذي يثبتـه النص المستشهد به (الجزء السادس ، ص ٢٠٩) ان يقدم بيانا عن الفارق القائم بين الطبقة العاملة ، كما هي محددة باسهامها في الدخل الاجتماعي ، تحت مقولة الاجر ؛ والتي تضم بما هي كذلك ، جميع العمال المنتجين وغير المنتجين ، الذين لا بد منهم لكل حركة عمل ؛ والطبقة العاملة كما هي محددة بالاجر ، من حيث هي مقولة انتـاج ، في العلاقة ذات القطبين « أجر ـ فضل قيمة »، او « عمل مأجور ـ رأسمالي » ؛ والتي لا تضم بما هي كذلك ، الا العمال المنتجين . ولكنه يتضح ، ان نظرية في الاستهلاك الاجتماعي ، تفترض المفهوم الكامل للطبقة العاملة ، المحددة بعلاقات التوزيع ، التي هي محددة بعلاقات الانتـاج . في هذه النقطـة ، يضعنا عدم انجاز **رأس المال** ، تجـاه **فجوة** .

ج ـ بوسعنا الآن ان نحدد المبدأ النظري **للمفصل الفرعي ١** ، بتحديد الموضوع المشترك « للقسم الثالث » ، من « الكتاب الثاني » و « الكتاب الثالث » ، تحديدا دقيقا ، ولتحديد مبدأ التوزيع الى عنصري انتاج قوانين هذا الموضوع .

ان الموضوع المشترك بين « القسم الثالث » ، من « الكتاب الثاني » ، و « الكتاب الثالث » كله ، هو تماما كما يدل عليه عنوان « الكتاب الثالث »، **« الحركة الاجمالية للانتاج الرأسمالي »** . ان هذه الصياغة يمكن تخصيصها نوعيا ؛ فانشاء النظرية الكاملة « للحركة الاجمالية للانتاج الرأسمالي »، هو انشاء نظرية توزيع العمل الاجتماعي، على قطاعات الانتاج وفروعه المختلفة . هذا التوزيع له بنية معقدة ذات سائد . ولكنه من الاهمية بمكان كبير ، ان نشير الى ان هذه البنية المعقدة ذات السائد ، التي انشأ ماركس مفهومها في **رأس المال** ، لم يعد من الممكن التفكير فيها ، وفقا للاستباق الذى كان يقدمه عنها **« مدخل عام ١٨٥٧ »** . والحقيقة ، ان انشاء قوانين الحركة الاجمالية للانتاج الرأسمالي لم تركب مفاصله وفقا لعناصر الكل المعروض في « مدخل عام ١٨٥٧ » . اننا لا ننتقل من دراسة العنصر السائد (الانتاج الذي قد يكون قانونه هو قانون القيمة) ، الى دراسة العناصر الملحقة ، التي قد ينظر اليها أولا من أجل ذاتها ، ثم في وحدتها مع العنصر السائد . ان التوزيع والاستهلاك لم يدرسا هنا ؛ لانه يجب يقينا الانتقال الى دراسة هاتين المقولتين التقليديتين للاقتصاد السياسي . **فالتوزيع والاستهلاك لم يدرسا الا ضمن الحد الذي يسمحان فيه ، بتحديد قانون توزيع العمل الاجتماعي ، على قطاعات الانتاج وفروعه المختلفة** . والحقيقة، فان القانون الاساسي لهذا التوزيع ، الذي تحدده تحديدا جوهريا البنية النوعية لحركة عمل القطاعات والفروع ، التي يتحقق فيها ــ أعني قانون القيمة ــ لا يحدد البنية تحديدا خطيا ، الا ضمن حدود معينة ؛ فدراسة التقلبات في داخل هذه الحدود ، التي **تستلزم** دراسة التوزيع والاستهلاك، ليست اذن الا تحديدا تكميليا وملحقا بقانون التوزيع . **فالمفصل الفرعي ١** ليس قائما على أساس من مفهوم نمط الانتاج عموما ، مع « عناصره » التي

من الممكن ان نجدها في كل شيء ، تحت الاسم ذاته ، والتي قد يتوجب علينا عرضها في النظام ذاته ، مهما كان نمط الانتاج المدروس . انه قائم على أساس من البنية النوعية لتوزيع العمل الاجتماعي ، في نمط الانتاج الرأسمالي ؛ فالجزء الاول من المفصل الفرعي ١ قد خصص لسائد البنية ، او قانون القيمة ؛ اما الجزء الثاني فقد خصص لجملة ملحقة يحدد ماركس مكانها تحديدا دقيقا ، ويمهد لانشائها النظري ؛ ولكن قد يكون من باب المخاطرة ان نطلق عليها اسما ؛ لان صياغتها النظرية ، تبقى ناقصة .

* * *

٦ ـ تحديد المفصل الثاني

واذن ، ف « المفصل الثاني » يوزع دراسة نمط الانتاج الرأسمالي ، الى نظرية حركة العمل النوعية ، والى نظرية التوزيع النوعي للعمل الاجتماعي . ان العنصرين متكاملان تماما ، ضمن الحد الذي لا يمكن لتوزيع العمل الاجتماعي ان يتحدد فيـه ، الا ابتداء من حركة العمل الاجتماعي النوعية ؛ وضمن الحد الذي يجب فيه ، من أجل انشاء نظرية حركة العمل النوعية ، جعل مفهوم ايديولوجي (المنافسة) ، يتخذ مكان نظرية التوزيع ، التي لم تصغ بعد . وواضح بنفسه ، ان **التكامـل** لا يعني **الالتباس** ، او تبادل التحديدات التام ؛ الامر الذي يعني الشيء ذاته . فاذا كان الهبوط النزوعي لمعدل الربح ، يشرح **ارجاعيا** ، الواقعة التي شرحت بادىء ذي بدء بـ « المنافسة » ، التي تكون اعادة الانتـاج الموسع قانونها البنيوي الزماني ؛ فان هذا الهبوط لا يحدد اطلاقا **مفهومها** . وبالمقابل ، فان قانون القيمة ، من حيث هو سكونية تناسب توزيع العمل الاجتماعي وديناميكيته ، ربما لا يكون صالحا للصياغة على الاطلاق ، من دون القوانين البنيوية لحركة الانتـاج . واذن ، فهناك بالتأكيد علاقة تحديد خطية ، قائمة بين عنصرين « المفصل الثاني » النظريين ، واساسهما هو بالضبط التالي : ففي نظرية كل نمط انتاج ، يكون العنصر المحدد نظريا ، **هو مفهوم بنية حركة الانتاج** ؛ لا لأن مجال الانتاج يظل دائما المجال المحدد اطلاقا ، في بنية الحركة الاجمالية ؛ كما يوحي بذلك « **مدخل عام**

١٨٥٧ » ؛ وانما بالتأكيد ، **لان مفهوم بنية الحركة الاجمالية لا يمكن انشاؤه الا ابتداء من مفهوم بنية حركة الانتاج** . من اجل هذا ، كان انتقال المسألة ـ الذي يهب **رأس المال** في قسميه الاول والثاني ، موضوعه الاول في صورته العلمية ـ يحدد كذلك **في المرجع الاخير** « المفصل الثاني » ، الذي قدمنا بيانا عنه منذ قليل ، على الرغم من انه لا يصوغ مبداه ، لا صراحة ولا ضمنا . اذا كانت هذه البداية حاسمة ، من دون ان تكون تحديدا اصليا مسبقا ؛ فهذا بسبب المكان الذي يحدد نظريا ، مفهوم بنية حركة الانتاج النوعية ، في صياغة نظرية كل نمط انتاج .

★ ★ ★

٧ ـ خاتمـة

ان هذا العمل لم يكن يضع نصب عينيه ، من غرض آخر ، غير ابراز مفاصل « **رأس المال** » الى النور ، وتحديد مبادئه . ان الاطالة الطبيعية لعمل التقديم هذا ، تقوم على انتاج مفهوم المنهج ، الذي أتاح لنـا ، أن نخلـع على الحركة الفكرية ، البنيـة التي قد كنـا حددناها . اننا سنكتفي بكوننا اقترحنا لهذه المهمة النظرية الكبيرة ، مسألة أفضل طرحا ، لم يكن من قصدنا الشروع بها في هذه السطور الختامية . ولكننا لاحظنا ونحن نشرح نصوص ماركس المخصصة لتقديم مخطط كتابه ، ان الصعوبة في طرح هذه المسألة ، التي هي مبدئية مع ذلك ، طرحا حسنا ، انما كان يتأتى في جزء منه ، مما قاله ماركس ذاته عن منهجه .

لقد انطلقنا في الواقع من نص (الجزء السادس ، ص ٤٧) انتج ماركس هو ذاته فيـه مفهوم تنظيم رأس المال . ولكن ، مهما كانت الدلالة المعزوة الى هذا النص ، فان مفهوم تنظيم **رأس المال** ، الذي ينتج عنهـا ، لن يبقى مطابقا ابدا لموضوعه (جملة مفاصل **رأس المال** الفعلية) . اننـا سنتساءل فقط ، لكي نصل الى خاتمة لموضوعنا ، ضمن أي حد يكون عدم تطابق المفهوم مع موضوعه ، ملازما لاشكالية هذا النص ؛ وليس فقط للاشكالية التي ألصقها بعض الشراح المتحيزين ، على هذا النص .

من أجل هذا ، يكفينا ان نبين ، ان تفسيرات النص جميعا (الانتقال من الفردي الى الكلي ، ومن الماهية الى الظاهرة ، ومن الظاهرة الاقتصادية

الصغيرة الى الظاهرة الاقتصادية الكبيرة) ، التي تبدو متناقضة مع موضوعها ، ومتناقضة فيما بينها ، لا تبدي هذه التناقضات ، الا بشرط ان نقابلها بالفعل ، مع المفهوم الحقيقي لموضوعها . وعدا هذا الشرط ، انها تتمتع بتماسك حقيقي ، هو من نوع الايديولوجيا ؛ وعلى نحو أدق من نوع الايديولوجيا الهيغلية . ولكن هذا التماسك الايديولوجي ، هو المبدأ الذي يوحد نص ماركس أيضا .

ان المفصل الكبير الذي قرأناه ــ ضمنيا ــ مع الشراح جميعا ، يقوم على أساس من التقابل « عميق / سطح » . والحقيقة ، انه يمكننا ان نؤسس بسهولة ، جميع التفسيرات المختلفة لمخطط **رأس المال** ، ابتداء من هذا التقابل :

	عمق		سطح
مجرد / واقــع	ماهية		ظاهرة
الظاهرة الاقتصادية الصغيرة	ذرة	الظاهرة الاقتصادية الكبيرة	جزيء
النتــائج المنطقيــة	بسيط		معقد

ولكي نجد الاشكالية الهيغلية وراء مجاز **« السطح »** ، يكفينا ان نقرأ الوحدة القائمة بين **السطح** و « الوعي العادي لفاعلي الانتاج انفسهم »؛ وان نصلح نتيجة لذلك ، ما يدل عليه مجاز العمق الغائب ؛ انه لا يمكن ان يكون الا وجود البنية غير الواعي ؛ أي البنية « بذاتهــا » ؛ « لقــد درسنا في « الكتاب الاول » ، المظاهر المختلفة التي تقدمها حركة الانتاج

في ذاتهـا . . . » . ان الانتقال الهيغلي مما هو بذاته الى ما هو لذاته ، يدخل في حسابه تماما ، حقيقة ان وجود البنية غير الواعي ، أي البنية « **بذاتهـا** » ، هي انتقال من المجرد الى المشخص ، ومن الفردي الى الكلي ، ومن الماهية الى الظاهرة .

واذن ، فنص « الكتاب الثالث » (الجزء السادس ، ص ٤٧) هو نص **ملتبس التباسا أساسيا** ؛ ضمن الحد الذي يكون فيه **الصياغة التي ما زالت الصياغة الهيغلية** ، **لموضوع غير هيغلي** (تنظيم **رأس المال**) ؛ وضمن الحد الذي يمكن فيه للاحالة الضمنية وحدها لهيغل ، أن تقدم بيانا **عن التماسك في صياغات** هذا النص ؛ وضمن الحد الذي لا يسمح فيه شيء ، بتقريب مبادىء نظام العرض الهيغلي ، من المبادىء التي تتحكم فعلا بنظام عرض ماركس ، حتى لو كان تقريبا سطحيا .

لقد بينا خصوصا ، انه **ما من واحد** من تسلسلات **رأس المال** ، بامكانه ان يتصور وفقا للمنهج الجدلي ـ الذي له لدى هيغل وظيفتـه النظرية ـ في اتاحة التحولات النظرية ، او **الانتقالات** ؛ انه ما من مفصل من « مفاصل » **رأس المال** ، او من مفاصله الفرعية ، بامكانه ان يفهم ضمن حدود التخطي ، مفهوم وحدة الضدين ، مفهوم التحديد المتبادل .

ولكي نختم بحثنا ، يمكننا ان نصوغ مسألة ما ، هي : واذن ، ما هي جدة **منهج العرض** الذي اتبعه ماركس ، حتى انه اصبح مجبرا على عرضه بلغة قديمة تنم عنه ؟ ولماذا ظل ماركس يدعو هذا المنهج **جدليا** دائما ، من أجل قياس فصله النوعي ؛ في حين انه ما من مفهوم من المفهومات ، التي تجعل من هذا المفهوم لدى هيغل ، مفهوما دقيقا ، يمكنه ان يشرح لنـا حقا نظام العرض الماركسي ؟

فهرست

	الصفحة
لويس التوسر : موضوع رأس المال	٥
١ ــ تنبيــه	٧
٢ ــ ماركس وكشوفه	١٧
٣ ــ مزايا الاقتصاد الكلاسيكي	٢٤
٤ ــ عيوب الاقتصاد الكلاسيكي	٣٩
٥ ــ الماركسية ليست تاريخية	٩٠
٦ ــ قضايا راس المال الابستمولوجية	١٤١
٧ ــ موضوع الاقتصاد السياسي	١٦٥
٨ ــ نقــد ماركس	١٧٨
٩ ــ ثورة ماركس النظرية الهائلة	٢٠٨
ذيل : حول « المتوسط المثالي » وصور الانتقال	٢٣٢
ايتين باليبار : حول المفهومات الاساسية للمادية التاريخية	٢٤١
١ ــ التقسيم الى حقب ونسقه	٢٥٨
٢ ــ طبيعة البنية وتاريخ عناصرها	٢٨٧
٣ ــ في اعادة الانتــاج	٣٢٦
٤ ــ عناصر لاقامة نظرية الانتقال	٣٥٩

الصفحة

ملحق : نص في منهج البحث ٤٢٣

روجيه استابليه : تقديم مخطط « رأس المال » ٤٣٥

١ ـ « رأس المال » بتقديم ماركس ذاته ٤٥٣

٢ ـ مفاصل « رأس المال » ٤٥٩

٣ ـ المجال النظري للكتابين الاول والثاني : « المنافسة » ٤٩٤

٤ ـ تحديد موضوع القسم الثاني من المفصل الثاني ٥٠٢

٥ ـ دراسة المفصلين الفرعيين من القسم الثاني من المفصل الثاني ٥٠٤

٦ ـ تحديد المفصل الثاني ٥١٧

٧ ـ خاتمة ٥١٩

• • •

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٢	١٣	نعترضها	تعترضها
٢٦	١٧	تنشئه	تنشئة
٢٧	١٠	يبن	يبيّن
٢٨	٢٠	على	عن
٣٠	١٣	مسنتدات	مستندات
٤٣	٢	لوقف	لوفت
٤٣	٤	تؤكد	تؤكد
٤٥	٨	فكرة	فكره
٥٠	١٦	فيها	فيه
٥١	٦	اللينبيزي	الليبنيزي
٥٧	٨	تمصلها	تمفصلها
٥٩	١٢	الواقعية	الواقعة
٦٤	١١	خططها	مخططها
٦٥	١٢	بفض	بعض
٦٧	٣	يعزونا	بعزونا
٧٠	٩و١٠	الحوادئي	الحوادثي
٧١	٩ (من الحاشية)	تعني	نعني
٧٢	١٩	وها	وهذا

الصفحة	السطر	الخطـأ	الصواب
٨٠	٢	لنظر	لنظهر
٨٢	٧	ان تكون نافعة ... بل ضرورية	أن يكون نافعا ... بل ضروريا
٨٧	١٦	غشيت	عشيت
٩٠	٢	خطئها	خطئهما
٩٦	٨	بعضر	بعض
١٠٥	١١	الانجاه	الاتجاه
١٠٥	١٦	ومن حيث	ومن حيث هي
١١٤	٥	ملاقاتها	ملاقاتها
١٢٢	٢٠	للمارسة	للممارسة
١٢٨	٤ (من الحاشية)	فوير بازخ	فوير باخ
١٣١	١٢	منا	لنا
١٣٣	الاول	لمساهم	لما هم
١٣٩	٦	« تشخيصته »	« تشخيصية »
١٥١	الاخير	من	من دون
١٥٢	٧	هنا	هناك
١٦٠	١٥	ذهب	ذهبت
١٧٠	١٧	ولننظر	ولننظر الى
١٧٦	٩	يحذف السطر بكامله ويقرأ بدلا عنه : حاجاتهم ، ــ الامر الذي يميل بالطبع بـ « الاقتصاد السياسي »نحو	
١٨٠	١٢	الحجات	الحاجات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩٠	١٥	نقيس	ان نقيس
١٩٥	٢	وعدى	وعلى
١٩٦	١٣	هو	وهو
٢٠٠	الاول	الامتياز	الاحتياز
٢١٣	٥	فالمهنة	فالمهمة
٢١٤	١٥	أساس	أساسي
٢١٦	٤	العاصر	العناصر
٢١٦	١٤	عند	عن
٢٢٧	٦	الـي	الذي
٢٣١	١٣	الذي	الذين
٢٣٦	٣	نفسم	نفهم
٢٤٤	٢ (من الحاشية)	الخصوص	على الخصوص
٢٤٧	١٢	الحدود	هذه الحدود
٢٤٨	٧	التزامن	التزمن
٢٤٩	الاول (من الحاشية)	أرض	نقد
٢٥٠	٧	نن	من
٢٥٢	١٢	تملك	تلك
٢٥٧	٧	فضله	فضلة
٢٥٩	٦	نصصادفها	نصادفها
٢٧٠	٣	اي	أن
٢٧١	١٣	طبيعية	طبيعة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٨١	٨	لتطابق	تطابق
٣٠٥	١٢	توجهه	نوجهه
٣٠٩	١٤	التغرات	التغيرات
٣١٨	٦	هو	هج
٣٣٣	٥	عما	على ما
٣٥٥	١٠	تلعب	يلعب
٣٦٩	٢٠	سماه	ما سماه
٢٧٦	١٣	ثلاثة	ثلاث
٣٨٢	٧	ننطق	ننطلق
٣٩٨	١٣	المجروءة	المجزوءة
٤٠٨	١١	وطنين	وطنيين
٤١٠	١٥	المتمفصل	التمفصل
٤١٣	الاول	تمائل	تماثلا
٤١٧	١٢	باستفلال	باستقلال
٤٢٤	١٧	العلامة	العلاقة
٤٣٧	١٢	وهد	وهو
٤٥١	٢ (الحاشية)	حينا	حينما
٤٥٧	٧	يستنفذه	يستنفده
٤٧٥	١٨	عنصرية	عنصريه
٤٧٦	١٥	اللدارجة	الدارجة
٤٩٧	١٠	بفض	بعض
٥٠٢	٥	نكتمل	تكتمل

قراءة راس المـال

هذا هو الجزء الثـاني من « قراءة راس المال » ويضمن ـ شأنه شأن الجزء الاول ـ ثلاث دراسات :

ـ الدراسـة الاولـى للويس التوسـر وعنوانهـا «الموضوع راس المال». وفيها يحاول تحديدالتصور الذي قدمه ماركس عن طبيعة مشروعه الذي حققه في كتابه « راس المال » ، والمفهومات التي تميزه من علماء الاقتصاد الكلاسيكي ، والمنظومة التي ربط فيها هذه المفهومات ، من خلال المسـاله الاستمولوجية التي هيموضوع الفلسفة الماركسية .

ـ اما الدراسة الثانية فهي لإتيين باليبار بعنوان « حول المفهومات الاساسية للمادية التاريخية . وفيها يحاول تحديد بعض المفهومات الجوهرية في نظرية التاريخ الماركسية ، ولاسيما مفهومات الانتاج ونمط الانتاج اللذان يحددان في الكل الاجتماعي، موضوع الاقتصادالكلاسيكي.

ـ واما الدراسة الثالثة فهي لروجيه استابليه ، بعنوان « تقديم مخطط راس المال » . وفيها يتناول نصين لماركس ، احدهما من القسم السادس من الكتاب الثالث من « راس المال » ، والثاني من « مدخل عام ١٨٥٧ » ، قاصدا ان تكون دراستهما مدخلا لقراءة « راس المال » ، تنظم وفقا لتسلسلاته وتقطعاته ، في محاولة لتحديد قطوع « راس المال » الكبرى ، وشرح تسلسلها المنطقي ، وتحديد الوظيفة النظرية التي تقوم بها اجزاء « راس المال » في بنيتـه .

وهذه الدراسات الثلاث ، شأنها شأن دراسات الجزء الاول ، تلقي الضوء على « راس المال » من خلال وجهة نظر بنيوية .

منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي

ثمن النسخة (١٢٠٠) ق.س.ل

مطبعة جامعة .